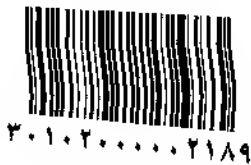


درباره



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فرع الفقه والأصول

15 October 1951

د افغانستان اسلامي امارت

الطالب

عبدالحسين

کتاب الطلاق والحجۃ

من الحَاوِي الكَبِير

الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن عبيد الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ

## دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه

اعداد الطالب

عبد الجلیل بہ حسن العروسی

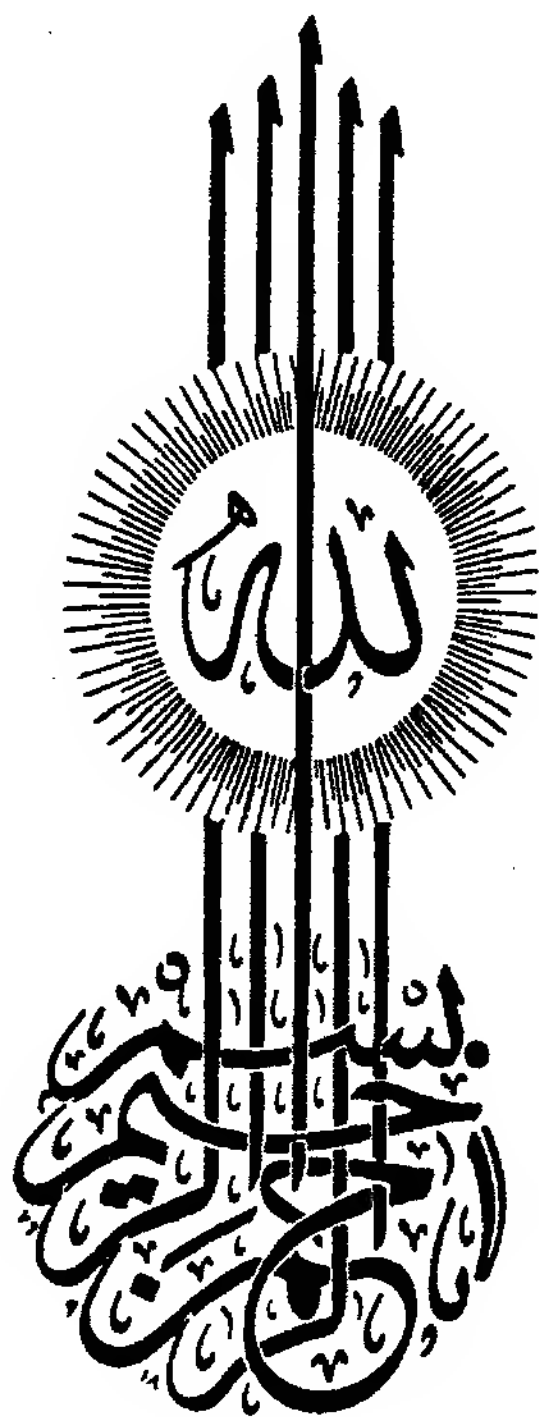
✓ 22/11/2019

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

محمد محمد عبد الرحيم عبد الفتاور

21315 / 21314





## شكر وتقدير

الحمد لله الذى أرشدنا للتفقه في الدين حيث قال ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ (١) ، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين القائل ﴿من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين﴾ (٢) وعلى آله الطيبين الطاهرين وعلى أصحابه الأكرمين الذين آمنوا به وتبعوه ونقلوا لنا رسالته ونهضوا بنشر هذا الدين في جنبات الأرض فرضى الله تعالى عنهم ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين .

### وبعد ..

فأتقدم بوافر الشكر والتقدير للمسؤولين في جامعة أم القرى لما منحوني وزملائي هذا الفرصة الطيبة فجزا الله الجميع عنا خير الجزاء .  
ثم أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لفضيلة أستاذى وشيخى المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور / محمد محمد عبد الحى عبد القادر - حفظه الله تعالى - ووقفه لكل خير الذى فتح لى صدره ومنزله وأفادنى من علمه وتوجيهاته الكثيرة وسار معى في هذا البحث منذ أن بدأت الكتابة إلى أن أنتهيت بتوفيق الله وعونه ولم يقتصر - حفظه الله تعالى - على الوقت الرسمى للإشراف ، بل منحنى ساعات عديدة ؛ لهذا كله أدعو الله تبارك وتعالى أن يجزل له الأجر والمثوبة ، وأن يجعل أولاده قررة عين له إنه جواد كريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(١) التوبة أية " ١٢٢ " .

(٢) رواه البخارى في كتاب فرض الخمس ، ج٢ ، ص " ٣٩٣ " ، وكتاب الاعتصام بالسنة ، ج٣ ، ص " ٣٩٣ "

ومسلم في كتاب الأمانة : ج٣ ، ص ١٥٣٤ ، وكتاب الزكاة : ج٢ ، ص ٧١٨ - ٧١٩ .

بسم الله الرحمن الرحيم

## ملخص الرسالة

لقد اشتملت هذه الرسالة على مقدمة وقسمين من البحث ألخصها في الآتي :  
أما المقدمة فقد أشرت فيها الى عناية الاسلام بأمر الأسرة عناية عظيمة ، ومعالجة  
الشريعة مشاكل الحياة الزوجية اذا طرأ عليها ما يعكر صفوها ، ثم بينت فيها سبب  
اختيارى لهذا الموضوع مع خطة البحث .

وأما القسم الأول من البحث فهو قسم الدراسة ، ولقد اشتمل على ثلاثة فصول :  
الفصل الأول : ترجمة موجزة لأبي ابراهيم المزني صاحب المختصر الذي شرحه  
الماوردي ، ودراسة موجزة عن حياة الماوردي صاحب الحاوي الكبير .

الفصل الثاني : دراسة تحليلية للحاوي الكبير من خلال كتابي الطلاق والرجعة .  
الفصل الثالث : بيان نسخ المخطوط ، ومنهج التحقيق ، والمصطلحات المستخدمة  
في التحقيق ، ثم ختمت قسم الدراسة بملحق بينت فيه الرسائل العلمية المسجلة في  
الحاوي الكبير في هذه الجامعة (جامعة أم القرى) والأجزاء المتبقية من الكتاب .  
وأما القسم الثاني فهو قسم التحقيق ، ولقد اشتمل على تحقيق كتابي (الطلاق  
والرجعة) .

ولقد تضمن (كتاب الطلاق) على سبعة أبواب هي :  
باب اباحة الطلاق ، وباب مايقع به الطلاق من الكلام وما لايقع الا بالنية ، وباب  
الطلاق بالوقت ، وطلاق المكره وغيره ، وباب الطلاق بالحساب والاستثناء وغيره ، وباب  
طلاق المريض ، وباب الشك في الطلاق ، وباب ما يهدمه الزوج من الطلاق وغيره .  
(كتاب الرجعة) ولقد تضمن هذا الكتاب على احدى عشرة مسألة وستة عشر  
فصلاً ، ثم عقد المصنف فيه باباً واحداً فقط وهو (باب المطلقة ثلاثاً) .  
وختمت البحث بفهارس الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والآثار ،  
والأعلام ، والكتب الواردة في المخطوطة ، والأبيات الشعرية ، والمصادر والمراجع ،  
وأخيراً فهرس الموضوعات .  
هذا ما يمكن تلخيصه في صفحة واحدة ولعله يعطى صورة موجزة عن البحث ،  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
د. عابد بن محمد السفياني

المشرف  
د. محمد محمد عبدالحى

الباحث  
عبد الجليل بن حسن العروسي

## المقدمة

الحمد لله ثم الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه  
 كما يحبه ربنا ويرضاه ، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه  
 على ما أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة التي لاتعد ولا تحصى كما  
 قال ربنا جلّت قدرته فى محكم كتابه : {وَأَتُكَمِّمَنَّ مِنْ كُلِّ  
 مَسْأَلٍ لَكُمْ مِنْهُ نِعْمَةٌ وَلَعْنَةٌ أَلَمْ تَكُنْ لِلظَّالِمِينَ  
 كِفَارًا} (١) . {وَأَنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ الَّتِي لَا تَحْصُوهَا إِنْ الْإِنْسَانُ لَظَلُومٌ  
 رَحِيمٌ} (٢)

ومن أجل النعم وأعظمها علينا نعمة الاسلام الذى ختم به  
 الشرائع السماوية وجاءت أحكامه شاملة لجميع نواحي الحياة  
 ومنظمة لجميع العلاقات ، سواء أكانت بين فرد وفرد ، أم بين  
 فرد وجماعة ، أم بين جماعة وجماعة ، وكانت أحكامه بحق  
 شاملة لجميع نواحي الحياة ، نحمد الله تعالى حمدا كثيرا  
 على ما أكمل لنا ديننا ، ونحمده على ما أتم به علينا نعمه ،  
 نحمده على ما رضىه لنا الاسلام ديننا ، ثم أصلى وأسلم على  
 أشرف أنبيائه ورسله ، على من بعثه الله رحمة للعالمين ،  
 على من بعثه ربه ليتم به مكارم الاخلاق ، القائل صلوات الله  
 وسلامه عليه : "خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهله" ، وفى  
 رواية "خيركم خياركم لنسائه" ، والقائل صلوات الله وسلامه

(١) سورة ابراهيم : آية ٣٤

(٢) سورة النحل : آية ١٨

(٣) رواه ابن ماجه فى كتاب النكاح ، باب حسن عشرة النساء  
 ٦٣٦/١ ، والدارمى بسند جيد ٢٨/٢ .

عليه : "استوصوا بالنساء خيرا فانهن خلقن من ضلع أعوج ،  
وان أعوج شئ فى الضلع أعلاه ، فاذا ذهب تقيمه كسرتة  
وكسرها . <sup>(١)</sup> طلاقها " ، ملوات ربنا وسلامه على هذا الذبى الامى  
محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذرياته  
واتباعه الى يوم الدين .

أما بعد :

فلقد من الله تعالى علينا بهذا الدين العظيم دين  
الاسلام فجعله ديننا شاملا يتناول مظاهر الحياة جميعها كبيرها  
وصغيرها ، من ذلك نظام الأسرة ، يعتبر الاسلام البيت مشابهة  
وسكنا تلتقى فى ظله النفوس على المودة والرحمة والتعاطف .  
وفى كنفه تنبت الطفولة ، ومنه تمتد وشائج الرحمة وأواصر  
التكامل .

ولقد اعتنى الاسلام بأمر الأسرة عناية عظيمة ، وصور  
العلاقة الزوجية تصويرا جميلا يشع منه التعاطف والتوَادد  
والتراحم ، قال الله تعالى : {ومن آياته أن خلق لكم من  
انفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى  
ذلك لآيات لقوم يتفكرون} <sup>(٢)</sup> .

(٣)

وقال : { ... هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ... } .

تعبير قرآنى بديع فى وصف هذه العلاقة الزوجية بأنها  
صلة النفس بالنفس ، وصلة القرار والسكن ، وهى أيضا صلة  
المودة والرحمة ، وكما أنها صلة الستر والتجمل ، وبعبارة

(١) رواه البخارى فى كتاب الانبياء ، باب خلق آدم عليه  
السلام ٤٥١/٢ ، كتاب النكاح ٣٨٣/٣ ، ومسلم فى كتاب  
الرضاع ، باب الوصية بالنساء ١٠٩١/٢ ، واللفظ لمسلم .

(٢) سورة الروم : آية ٢١

(٣) سورة البقرة : آية ١٨٧

أشمل هو التقاء بين إنسانين تربط بينهما حياة مشتركة ،  
 ومستقبل مشترك ، يلتقيان في الذرية المرتقبة الذي ينشأ في  
 العش المشترك الذي يقوم عليه الوالدان حارسين لايفترقان ،  
 هذا هو الأصل في العلاقة الزوجية في الاسلام الذي يحيط هذه  
 الرابطة بكل الضمانات التي تكفل استقرارها واستمرارها ،  
 حيث قد نظم الاسلام هذه الرابطة بشريعة محددة ، نظمت فيها  
 حياة البيت على أساس قوامه أحد الشريكين وهو الاقدر على  
 القوامه منعا للفوضى والاضطراب .

ولكن الحياة الواقعية لهذا الانسان تثبت أن هناك حالات  
 تتهدم وتتحطم فيها هذه العلاقة على الرغم من تلك الضمانات  
 والتوجيهات الربانية ، وهي حالات لابد أن تواجهها الشريعة  
 مواجهة عملية ، اذا تعذرت الحياة الزوجية فأصبح الامساك  
 بالحياة الزوجية عبث لايقوم على أساس ، ومع ذلك لايسرع  
 الاسلام الى فسخ هذا الرباط رباط الزوجية لأول وهلة ، ولأول  
 بادرة من خلاف ، بل انه يشد هذا الرباط بقوة ، فلايدعه يفلت  
 الا بعد المحاولات المتكررة ، قال تعالى : { ... وعاشروهن  
 بالمعروف فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله  
 فيه خيرا كثيرا } (١) .

فارشده سبحانه وتعالى الأزواج الى التريث والمصابرة  
 رجاء أن يكون في هؤلاء النسوة المكروهات خيرا قد ادخر الله  
 لهم فيهن فلاينبغي أن يفلتوه .

فاذا تجاوز الأمر هذه المسألة فليس الطلاق هو أول حل  
 يلجأ اليه في الاسلام ، بل لابد من محاولة يقوم بها الآخرون ،

وتوفيق يحاوله الخيرون من الناس ، قال الله تعالى : {وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدوا املاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خبيرا } (١) .  
وقال : {وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا و الصلح خير ... } (٢) .  
واذا لم تجد هذه المحاولة الجادة فالامر اذا جد ، لاستتقيم معه الحياة الزوجية ولايستقر لها قرار ، وابقاء الزوجية على هذا الوضع انما هي محاولة فاشلة ، مايزيد الضغوط الا فشلا ، ومن الحكمة التسليم بالواقع المرير ، وانهاء هذه الحياة على كره من الالام ، وقد جاء في الحديث "أبغض الحلال الى الله الطلاق" ، وفي رواية عند ابن ماجه والدارقطني : "ماخلق الله شيئا على وجه الأرض أبغض اليه من الطلاق" (٣) .

ثم انه اذا عزم على الطلاق فليس له أن يقدم عليه في أى لحظة تحلوه ، وانما السنة أن يوقع الطلاق في طهر لم يقع فيه وطء ، ولايخفى مافى ذلك من تأجيل فصم عقدة النكاح بعد موقف الغضب والانفعال ، لعل في هذه الفترة مايجعل النفوس قد تغيرت وتراجعت عما عزمتم عليه ويصلح الله بين المتخاصمين فلايقع الطلاق .

ثم بعد ذلك فترة العدة ثلاثة قروء للتي تحيض ، وثلاثة أشهر للآيسة والصغيرة وفترة الحمل للحوامل ، وفي خلالها مجال للمراجعة اذا نبضت في القلوب نابضة من مودة ورغبة في

(١) سورة النساء : آية ٣٥

(٢) سورة النساء : آية ١٢٨

(٣) قد خرج هذا الحديث في ص ١٥ من قسم التحقيق .

استئناف ما انقطع من حبل الزوجية ، وبإلها من عناية عظيمة من رب عظيم على هذه الرابطة الزوجية ، ولكن هذه المحاولات الجادة كلها على إبقاء الحياة الزوجية أو إعادتها لا تنفى أن هناك انفصالا قد يقع ، وحالات لابد أن تواجهها الشريعة مواجهة عملية عميقة تشرع وتنظم أوضاعها ، وتعالج آثارها ، وفى هذا الجزء من هذا الكتاب كانت تلك الأحكام الدقيقة التى تدل على واقعية هذه الشريعة وعلاجها للحياة كلها حلوها ومرها .

هذا وكان مما من الله تعالى به على بمنه وكرمه أن جعلنى أحد طلبة العلم الشرعى ثم التحقت بقسم الدراسات العليا الشرعية فى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى فى أم القرى شعبة الفقه ، وكنت قد اخترت لرسالة الماجستير موضوعا فقهيًا فى المعاملات المالية ، ولما تم قبولى فى مرحلة الدكتوراه عزمتم على تغيير مسار العمل من حيث الشكل والمضمون ، وذلك بأن يكون موضوع رسالة الدكتوراه تحقيق كتاب أو جزء من كتاب مما تزخر به مكتبات العالم من كنوز علمية دفيئة من العلوم الإسلامية فوق اختيارى على دراسة وتحقيق كتابى "الطلاق والرجعة" من الحاوى الكبير للإمام أبى الحسن على بن محمد بن مهيب الماوردى المتوفى سنة خمسين وأربعمائة هجرية .

أما سبب اختيارى يتلخص فى ثلاثة أمور رئيسة :

الأمر الأول : هو الرغبة الصادقة فى المشاركة فى إحياء

التراث الإسلامى المدفون فى مكتبات العالم .

الأمر الثانى : المساهمة فى إتمام تحقيق هذا الكتاب

"الحاوى الكبير" لأهميته عند العلماء والباحثين ، فأحببت

المشاركة فى هذا العمل الجليل مع اخوانى طلبة الدراسات العليا الشرعية فى كلية الشريعة والدراسات الاسلامية سائلين من المولى الكريم التوفيق والسداد .

الأمر الثالث : خطورة موضوع الطلاق الذى أشرنا اليه فى المقدمة وحاجة العلماء الى الالمام بأحكامه التفصيلية ماسة وخاصة القضاة والمفتون ، وبالله التوفيق .

#### خطة البحث :

أما خطة البحث فقد اشتملت على قسمين :

##### القسم الأول : قسم الدراسة .

وقد اشتمل قسم الدراسة على ثلاثة فصول :

خصمت فى الفصل الأول ترجمة موجزة لأبى ابراهيم المزنى صاحب المختصر ، كما تناولت لترجمة الماوردى تعرضت فيها لشيوخة ، وتلاميذه ، وآثاره ومكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه .

وأما الفصل الثانى فقد اشتمل على دراسة تحليلية للحاوى الكبير من خلال كتابى "الطلاق والرجعة" ، وقد تعرضت فيه لاسم الكتاب ونسبته الى الماوردى ، أهمية الكتاب وأثره فيما ألف بعده ، منهج الماوردى فى الكتاب ، وبيان تفصيلى لأبواب كتابى "الطلاق والرجعة" وما تضمناه من مسائل مقارنة بين المذهب والمذاهب الأخرى فى المسائل الخلافية التى أثارها الماوردى ، ثم المسائل التى تعقب فيها الماوردى آراء المزنى وبعض فقهاء المذاهب الأخرى وغيرهم ، ثم بعض الملاحظات على الكتاب ، وأخيرا تعرضت فى نهاية الفصل لبيان المصطلحات المتداولة فى فقه الشافعية الواردة فى الكتاب .

أما الفصل الثالث فقد اشتمل على بيان نسخ المخطوط ،  
ومنهجى فى التحقيق ، وبيان للمطلحات المستخدمة فى  
التحقيق ، وقد أضيفت فى نهاية الفصل ملحقا خاصا بينت فيه  
ماتم تحقيقه من هذا الكتاب وما تحت التحقيق فى قسم  
الدراسات العليا الشرعية ، ومركز الدراسات الإسلامية  
المسائية التابعين لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
بجامعة أم القرى ، ثم بينت الجزء المتبقى من هذا الكتاب .

#### القسم الثانى : قسم التحقيق .

أما قسم التحقيق فقد بينت منهجى فى التحقيق فى ص  
فلا داعى لتكراره هنا .

وبعد :

فهذا جهدى المتواضع أقدمه الى قسم الدراسات العليا  
الشرعية ليقدمه هو أيضا الى نخبة من الأساتذة الأجلاء للنظر  
فى هذا البحث نظرة الفاحص الناقد المكمل لهذا الجهد ليخرج  
هذا الجزء من هذا الكتاب بثوبه اللائق به .

هذا وان وفقت فيما قمت به من جهد فمن الله تعالى  
وحده ، وان أخطأت أو قصرت - ولأحالة أنه حاصل - فهو منى  
واستغفر الله واتوب اليه من ذلك ، وأنا على يقين بأن  
الأساتذة الذين يقع الاختيار عليهم لتقييم هذا البحث سوف لن  
يدخلوا وسعا من إبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم ويكون ذلك  
تتويجا لهذا الجهد ، وحسبى أننى قد بذلت جهدى ، وسوف أبذل  
جهدى لتدارك مايمكن تداركه وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت  
واليه أنيب ، وحسبى الله ونعم الوكيل وصلى الله وسلم على  
نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

## الفصل الأول

### ترجمة موجزة لأبى ابراهيم المزنى صاحب المختصر ودراسة عن حياة الماوردى

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : ترجمة موجزة لأبى ابراهيم المزنى  
صاحب المختصر .

المبحث الثانى : اسم صاحب الحاوى ، وكنيته ، ولقبه .

المبحث الثالث : مولده ، ونشأته ، ووفاته .

المبحث الرابع : شيوخه ، وتلاميذه .

المبحث الخامس : آثاره العلمية .

المبحث السادس : مكانته العلمية

وشناء العلماء عليه .

### المبحث الأول

#### ترجمة موجزة لأبى ابراهيم المزنى صاحب المختصر

المزنى : هو أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل ابن عمرو بن اسحاق ، وقيل ابن مسلم الممرى ، المشهور بالمزنى ، وهى نسبة الى مدينة قبيلة مشهورة من قبائل اليمن .

ولد المزنى رحمه الله تعالى سنة ١٧٥هـ ، وتلقى علومه على مشايخ كثيرين ومن أبرزهم الامام الشافعى رحمه الله تعالى الذى أشار اليه بأن يترك علم الكلام ، وأن يتعلم الفقه وذلك عندما سأل المزنى مسائل فى علم الكلام .

وبعد أن أخذ بنصيحة شيخه وامامه وتعلم الفقه أثنى عليه الشافعى نفسه فقال : لو ناظر الشيطان لغلبه .  
ثناء العلماء عليه :

قال الشيرازى : كان زاهدا ، عالما ، مجتهدا ، مناظرا محتاجا ، غواما على المعانى الدقيقة ، صنف كتباً كثيرة ،  
(٢)  
منها الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، ومختصر المختصر .

وقال ابن نديم : لم يكن من أصحاب الشافعى أفقه من المزنى .  
(٣)

وقال فى وفيات الأعيان : هو امام الشافعيين وأعرفهم بطرقه وفتاويه وما ينقله عنه ، صنف كتباً كثيرة فى مذهب  
(٤)  
الامام الشافعى .

- 
- (١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١/ ٩٣-٩٤ ، مفتاح السعادة ٢٩٨/٢ .  
(٢) طبقات الفقهاء ص ١٠٩ .  
(٣) الفهرست ص ٢٩٨ .  
(٤) وفيات الأعيان ١/ ٢١٧ :

قال أبو سعيد السكري : رأيت المزنى ، ومارأيت أعبد  
 لله منه ، ولا أفقه للفقه منه .<sup>(١)</sup>

مات رحمه الله تعالى بمصر سنة ٢٦٤هـ .<sup>(٢)</sup>

مختصر المزنى : وهو الذى شرحه الماوردى فى كتابه

الحاوى .

وقد اهتم المزنى فى تأليفه اهتماما كبيرا ، كان اذا  
 فرغ من مسألة وأوضعها مختصره قام الى المحراب وصلى ركعتين  
 شكرا لله تعالى .<sup>(٣)</sup>

وهذا الكتاب من أجل كتب الشافعية ، والعمدة فى  
 مذهبهم ، وقد نال الثناء والتقدير على لسان كثير منهم .

قال ابن سريج : يخرج مختصر المزنى من الدنيا عذراء  
 لم يفض ، وهو أصل الكتب المصنفة فى مذهب الشافعى رضى الله  
 عنه ، وعلى مثاله رتبوا ، ولكلامه فسروا وشرحوا .<sup>(٤)</sup>

وقال أيضا : ما نظرت من مرة الا واستفدت فائدة جديدة .<sup>(٥)</sup>

(١) مناقب الشافعى للبيهقى ٣٥١/٢ .

(٢) طبقات الفقهاء ص ١٠٩ .

(٣) وفيات الاعيان ٢١٧/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٣٨/١ .

(٤) وفيات الاعيان ٢١٧/١ ، وقد أشار الماوردى الى هذا

المعنى فى المقدمة فقال : "حتى جعلوا المختصر أصلا

يمكنهم تقريبه على المبتدئ واستيفاءه للمنتهى ، وجب

صرف العناية اليه ، وإيقاع الاهتمام به ، ولما صار

مختصر المزنى بهذه الحال من مذهب الشافعى لزم

استيعاب المذهب فى شرحه ، واستيفاء اختلاف الفقهاء

المتعلق به ، وان كان ذلك خروجاً عن مقتضى الشروح .

انظر : مقدمة الحاوى لـ ١ .

(٥) مناقب الشافعى ٣٤٥/٢ .



( ١١ )

## المبحث الثاني : اسم صاحب الحاوي وكنيته ولقبه

اسمه :

(١)

هو علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري .

كنيته :

ذكرت معظم المصادر التي ترجمت للماوردي بأنه يكنى

(٢)

بأبي الحسن .

(١) انظر ترجمته في المصادر التالية التي روعي في ذكرها

الاقدمية في الزمن :

تأريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٠٢/١٢ ، طبقات الفقهاء  
لابي اسحاق الشيرازي ص ١١٠ ، الاكمال لابن ماکولا ٤٧٧/١  
الانساب للسمعاني ٦٠/١٢ ، المنتظم في تاريخ الملوك  
والاسم لابي الفرج الجوزي ١٩٩/٨ ، معجم الادباء لياقوت  
الحموي ٥٢/١٥ ، الكامل في التاريخ لابن الاثير الجزري  
٨٧/٨ ، اللباب في تهذيب الانساب لابن الاثير ١٥٦/٣ ،  
وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان لابن خلكان ٢٨٢/٣ ،  
المختصر في اخبار البشر لاسماعيل بن شاهنشاه ١٧٩/٢ ،  
ميزان الاعتدال للذهبي ١٥٥/٣ ، سير اعلام النبلاء  
للذهبي أيضا ١٦٢/١١ ، العبر في خبر من غير للذهبي  
أيضا ٢٢٦/٣ ، مرآة الجنان لليافعي ٧٣/٣ ، طبقات  
الشافعية الكبرى لابي نصر عبد الوهاب السبكي ٢٦٧/٥  
طبقات الشافعية للأسنوي ٣٨٧/٢ ، البداية والنهاية لابي  
الفداء اسماعيل بن كثير القرشي ٨٠/١٢ ، طبقات  
الشافعية لابن قاضي شهبة الدمشقي ٢٤٠/١ ، لسان  
الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني ٢٦٠/٤ ، النجوم  
الزاهرة لابي المحاسن لابن تغري بردي الاتابكي ٦٤/٥ ،  
طبقات المفسرين للسيوطي ص ٢٥ ، لب اللباب أيضا  
للسيوطي ص ٢٣٥ ، طبقات المفسرين للداودي ٤٢٧/١ ،  
مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ٣٣١/٢ ، طبقات  
الفقهاء الشافعية لابن هداية الله ص ٢٣٠ ، شذرات  
الذهب لابن العماد الحنبلي ٢٨٥/٣ ، كشف الظنون لحاجي  
خليفة ٦٨٩/٥ ، هداية العارفين لحاجي خليفة أيضا ٢٨٨/١  
معجم المؤلفين لعمر كحاله ١٨٩/٧ ، الفتح المبين في  
طبقات الأصوليين للمراغي ٢٤٠/١ ، الاعلام للزركلي  
٣٢٧/٧ .

(٢) انظر نفس المصادر ماعدا الكامل ، ومرآة الجنان ،  
والمختصر في اخبار البشر قد ذكر فيها أنه يكنى بأبي  
الحسين ، لعله من أخطاء النساخ .

لقبه :

لقد اشتهر رحمه الله بلقبين :

(١)

الأول : الماوردي ، وهذا اللقب نجده كثيرا في كتب

الفقه ، فقد اشتهر به اشتهارا لا ينصرف عند الإطلاق الى غيره

(٢)

مع وجود جماعة ينسبون الى هذه النسبة (الماوردي) .

(٣)

واللقب الثاني : هو أقضى القضاة ، وهو أول من لقب به

(٤)

في عهد القائم بأمر الله العباسي عام ٤٢٩هـ .

(١) بفتح الميم والواو ، وسكون الراء في آخرها دال مهملة نسبة الى بيع ماء الورد أو عمله اما منه ، أو أحد آبائه .

انظر : الباب ١٥٦/٣ ، شذرات الذهب ٢٧٨/٣ ، المغنى في ضبط أسماء الرجال ص ٢٤٥ .

(٢)

الاكمال ٤٧٧/١ .

(٣)

وقد أنكر عليه هذا اللقب بعض الفقهاء المعاصرين ، منهم شيخه أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمري والقاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري ، فلم يلتفت الماوردي الى هذا الاعتراض ، واستمر له هذا اللقب الى أن مات .

وقد ذكر بعض أهل العلم سبب عدم التفاته الى هذا الاستنكار لما ثبت عن تجويزهما لقب ملك الملوك الأعظم لجلال الدولة بن بهاء الدولة بن عضد الدولة في عهد الخليفة العباسي القائم بأمر الله سنة ٤٢٩هـ وذلك كتابة ، مع ورود النهي عن ذلك كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "ان أخرج اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك" ، وفي رواية "الملك الا الله عز وجل" ، وفي رواية عند مسلم : "أغيظ رجل على الله يوم القيامة ، وأخبثه وأغيظه عليه رجل كان يسمى ملك الأملاك لملك الا الله عز وجل" ، وعند أحمد : "اشتد غضب الله عز وجل على رجل تسمى بملك الأملاك لملك الا الله عز وجل" .

البخاري ، كتاب الآداب - باب أبغض الأسماء الى الله ١٢٩/٤ ، ومسلم ، كتاب الآداب - في باب تحريم التسمي بملك الأملاك وبملك الملوك ١٦٨٨/٣ ، وأبو داود في سننه كتاب الآداب ، باب تغيير الاسم القبيح .

قال النووي في شرح صحيح مسلم ١٢١/١٤ - ١٢٢ : معنى : أخرج ، وأغيظ ، وأخبث : أوضع ، هذا تفسير أبي عمرو اسحاق بن مرار اللغوي النحوي ، وقال غيره : اشد ذلا ومفسارا يوم القيامة ، وقيل : أخرج ، وأخفى : بمعنى أفرج ، وأفحش .

(٤)

قال ياقوت الحموي : ثم تلقب به القضاة الى أيامنا هذه . انظر : معجم الأدباء ٥٢/٥ - ٥٣ - ٥٤ .

### المبحث الثالث : مولده ونشأته ووفاته

ولد الماوردي رحمه الله تعالى سنة ٣٦٤هـ - بالبصرة ،  
واليها ينسب ، ونشأ فيها عندما كانت بصرة إحدى العواصم  
الفكرية المشهورة بنشاط الحركة العلمية الإسلامية فيها ،  
بكثرة علمائها في شتى المجالات .

اتجه الماوردي إلى طلب العلم والمعرفة بالبصرة بجد ،  
وتتلمذ على كبار علمائها وشيوخها ، حتى نبغ وفاق أقرانه .  
ثم رحل إلى بغداد التي كانت عاصمة الخلافة وملتقى  
العلماء فأقام بها في درب الزعفراني ، وتفقه على أبرز<sup>(١)</sup>  
شيوخها ، ثم تمهد للتدريس ، والتمنيف حتى أصبح من كبار  
علماء الشافعية وأئمتهم ، وانتهت إليه رئاسة المذهب  
الشافعي ، وتولى القضاء في بلدان كثيرة حتى لقب بأقضى  
القضاة كما سبقت الإشارة إليه .

ولقد عاصر الماوردي عصر الثقافة الإسلامية في أزهى  
عصورها - لأن هذا العصر كان يعتبر عصرًا ذهبيًا تميز بنبوغ  
كثير من علماء الأمة الإسلامية - إلا أنه عاش أيضًا في عصر  
تميز بالاضطراب والانحطاط السياسي نتيجة لضعف الخلافة  
العباسية وسيطرة البويهيين على الحكم في بغداد ، ورغم ذلك  
كان للماوردي منزلة رفيعة لدى الخليفة العباسي ، وملوك  
بنى بويه ، حيث كان يتوسط بينهم وبين من يناوئهم ويرضون  
جميعًا بمساعييه ووساطته ، ومع هذا كله كان متواضعًا ، لين

---

(١) هو حي من أحياء بغداد ، كان يسكنه التجار وأرباب  
الأموال ، وبعض الفقهاء كالماوردي والشيزري .  
انظر : معجم البلدان ٤٤٨/١ .

الجانب ، مجانباً للعجب ، مجاهداً لنفسه ذلك من فضل الله عليه {يؤتى الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً وما يذكر إلا أولوا الألباب} (البقرة : آية ٢٦٩) ،  
 {... قل ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم} (آل عمران : آية ٧٣) .

ولما وهب الله تعالى عقلاً نيراً ، ورأياً شاقباً ، وشجاعة موزونة ، ومعرفة دقيقة في شئون السياسة قام بتلك الجهود وأفلح فيها ، وتدل عليه بعض مصنفاته في إدارة شئون الدولة : كالأحكام السلطانية ، وقوانين الوزارة وسياسة الملك ، تسهيل النصر وتعجيل الظفر ، وغيرها بالإضافة إلى مؤلفاته الأخرى في علوم شتى سنذكرها فيما بعد ان شاء الله تعالى ، لأن الفهم السائد في ذلك العصر للإسلام لدى المسلمين وخامة العلماء منهم أنه دين ودولة ، ويجب أن يهيمن على كل شئون الحياة ، وأن تصبغ جميعها بالإسلام ، وأن تنزل على حكمه ، وأن تساير قواعده وتعاليمه ، لأماليه الأمة اليوم إذ أسلمت لله في عبادتها ، وقلدت غير المسلمين في بقية شئونها ، فلذلك أصبحت غشاء كغشاء السيل مستضعفة مهانة ، بعد أن كانت لها السيادة والريادة عزيزة مهابة .

وسيرة هؤلاء الأجلاء من علماء الأمة الإسلامية كالامام الماوردي الذين اقتحموا على الملوك والأمراء أيوابهم ، وبينوا لهم الحق ، وكانوا يتقدمون اليهم بمطالب الأمة لهم نبراس لعلماء الأمة في كل عصر ان أرادوا النهوض بالأمة إلى المكانة اللائقة بها إلى المجد والعز والشرف حتى يتحقق قول الله عز وجل : {... ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون} (التوبة : آية ٣٣) ، {... ويومئذ يفرح المؤمنون

بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم { (الروم : آية ٤-٥) ، وان زعامة رسول الله صلى الله عليه وسلم باقية بسنته ، وان سلطان القرآن قوى بحجته ، وان الانسانية صائرة اليهما لامحالة ، وأن المستقبل لهذا الدين باذن الله تعالى .

توفى الماوردي رحمه الله تعالى يوم الثلاثاء آخر أيام ربيع الاول سنة ٤٥٠هـ بعد ان بلغ ٨٦ عاما ، وصلى عليه تلميذه الخطيب البغدادي ، ودفن يوم الاربعاء اول أيام ربيع الآخر في مقبرة (باب حرب) في بغداد .<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر : تاريخ بغداد ١٠٣/٢ ، طبقات الفقهاء ص ١١٠ ، المنتظم ١٩٩/٨ ، معجم الادباء ٥٢/١٥-٥٣ ، وفيقات الاعيان ٢٨٢/٣ ، مرآة الجنان ٧٣/٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٧/٥ وما بعدها ، طبقات المفسرين للداودي ٤٢٧/١ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٢٣٠ ، شذرات الذهب ٢٨٥/٣ ، الفتح المبين في طبقات الاصوليين ٢٤٠/١ .

### المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه

لقد تتلمذ الامام الماوردي رحمه الله تعالى على أيدي كبار العلماء المشهورين في عصره في البصرة وبغداد حتى أصبح اماما بارعا من أئمة المذهب الشافعي وقصده طلبه العلم للاخذ عنه ، منهم الخطيب البغدادي كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

أولا : شيوخه في الفقه .

(١) منهم : الامام الفقيه الاصولي أبو القاسم عبد الواحد

ابن الحسين بن محمد الميمري

أحد أئمة المذهب الشافعي ، ومن أصحاب الوجوه فيه ،

تتلمذ عليه الماوردي بالبصرة ، توفي رحمه الله تعالى سنة (١) ٣٨٦هـ .

(٢) أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني

شيخ المذهب ، وامام طريقة العراقيين ، تتلمذ عليه

الامام الماوردي في بغداد .

قال عنه الخطيب البغدادي : كان ثقة ، وقد حضرت

تدريسه في مسجد عبد الله بن المبارك . وسمعت من يذكر أنه

كان يحضر درسه سبعمئة متفقه ، وقد ترجم له في ص ٤٣٥-٤٣٦

بتوسع نوعا ما فأكتفى هنا بهذه الإشارة ، توفي رحمه الله (٢)

تعالى سنة ٤٠٦هـ .

(١) طبقات الفقهاء ص ١٣٢/١٣٣ ، معجم البلدان ٤٣٩/٣ ،

طبقات الشافعية للعبادي ص ١١٣ ، تهذيب الاسماء

واللغات ٢٦٥/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣٣٩/٣ ،

طبقات الفقهاء الشافعية لابن الملاح ٥٧٥/٢ .

(٢) انظر ترجمته : تاريخ بغداد ٣٦٨/٤ ، طبقات الفقهاء

ص ١٣٢/١٣١ ، وفيات الاعيان ١٩/١ ، تهذيب الاسماء

واللغات ٢٠٨/٢ ، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الملاح

٣٧٣/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٦١/٤ ، النجوم

الزاهرة ٢٣٩/٤ ، مفتاح السعادة ٦٥/٢ .

(٣) أبو محمد عبد الله بن محمد البخاري الخوارزمي  
الباقى (نسبة الى باق) بالباء والفاء الموحدين قرية  
(١)  
من قرى خوارزم ، سكن بغداد .

قال السمعاني : كان من أفقه أهل زمانه ، مع المعرفة  
بالنحو والأدب ، فصيح اللسان ، بليغ الكلام ، حسن المحاضرة  
حلو العبارة ، يقول الشعر الحسن من غير كلفة ، ويكتب  
الكتب المطولة بلا روية .

تفقه على أبي علي بن أبي هريرة ، وأبي إسحاق المروزي  
أخذ عنه القاضي أبو الطيب ، والماوردي ، وطوائف . مات  
(٢)  
رحمه الله سنة ٣٩٨هـ .

هؤلاء هم أبرز مشايخ الماوردي في الفقه .

أما أبرز شيوخه في الحديث فهم كالآتي :

(١) الحسن بن علي بن محمد الجبلي - نسبة الى جبلة وهي  
(٣)  
بلدة من بلاد الشام قريبة من حمص .

بصرى حدث عن أبي خليفة الفضل بن الحباب وغيره ، وروى  
عنه علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، ولم أقف على تاريخ  
(٤)  
ميلاده ولا على تاريخ وفاته .

ومن شيوخه في الحديث أيضا : محمد بن عدي بن زحر  
(٥)  
المنقري ، وقد أثبت الخطيب البغدادي والسبكي سماع  
(٦)  
الماوردي عنه .

- 
- (١) معجم البلدان ٣٢٩/١ ، الأنساب ٢٦٤-٢٦٣/١ .  
(٢) تاريخ بغداد ١٣٩/١ ، طبقات الفقهاء ص ١٣١ ، الأنساب  
٢٦٤-٢٦٣/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣١٧/٣ ، العبر في  
خير من غير ١٩٤/٢ .  
(٣) الأنساب ١٩/٢ .  
(٤) تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، الأكمال ٣٢٤/٣ ، الأنساب ١٩/٢ ،  
طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٧/٥ .  
(٥) المنقري : بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وفي  
آخرها راء ، هذه النسبة الى منقر بن عبيد بن مقاعس -  
واسمه الحارث - بن عمرو بن كعب . ينسب اليه خلق كثير  
الأنساب ٣٩٦/٥ ، الباب ٢٦٤/٣ .  
(٥) تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٧/٥ .

- (١) ومنهم : محمد بن المحلى بن عبد الله الاسدى الأزدي .  
 (٢) قال عنه الحموى : النحوى اللغوى .  
 (٣) روى عن الفضل بن سهل ، وسمع عنه الماوردى .  
 ومنهم : جعفر بن محمد بن الفضل البغدادي ، كان صاحب  
 (٤) رحلة وطلب للعلم ، روى عنه الماوردى . توفى سنة ٣٨٧هـ .

تلاميذه :

لقد تتلمذ على أبى الحسن الماوردى عدد من طلبة العلم  
 فآخذوا عنه الفقه ، وكتبوا عنه الحديث ، فيما يلى ترجمة  
 موجزة لأشهر هؤلاء :

(١) فى الفقه :

- (١) أبو بكر أحمد بن على بن شابت بن أحمد بن مهدي  
 البغدادي ، المشهور بالخطيب البغدادي ، وصاحب كتاب  
 (تاريخ بغداد) وغيره من المصنفات ، والمتوفى سنة  
 (٥) ٤٦٣هـ .  
 (٢) أبو محمد عبد الغنى بن بازل بن يحيى بن الحسن بن  
 (٦) يحيى اللواحي المصري المتوفى سنة ٤٨٦هـ وقيل ٤٨٣هـ .

- (١) هذه النسبة الى أزد شنوءة بفتح الالف وسكون الزاى  
 وكسر الدال المهملة ، وهو أزد بن الغوث بن نبت بن  
 مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ .  
 انظر : الأنساب ١٢٠/١ ، اللباب ٤٦/١ .  
 (٢) معجم الأدباء ٥٥/١٩ .  
 (٣) تاريخ بغداد ١٠٢/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٧/٥ ،  
 معجم الأدباء ٥٥/١٩ .  
 (٤) تاريخ بغداد ٢٣٣/٧ ، ميزان الاعتدال ٤١٦/١ ، لسان  
 الميزان ١٢٤/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٧/٥ .  
 (٥) وفيات الأعيان ٩٢/١ ، معجم الأدباء ١٣/٤ ، تذكرة  
 الحفاظ ١١٣٥/٣ ، المعبر ٣١٤/٢-٣١٥ ، الكامل فى  
 التاريخ ١١٠/٨ ، البداية والنهاية ١٠١/١٢ ، شذرات  
 الذهب ٣١١/٣ .  
 (٦) اللواحي : بفتح الالف وسكون اللام ، وفتح الواو ، وفى  
 آخرها الحاء المهملة ، وهى بلدة بنواحي مصر مما يلى  
 برية طريق المغرب .  
 انظر : الأنساب ٢٠٤/١ ، اللباب ٨٢/١ .

قال عنه السمعاني وغيره : شيخ فاضل متدين صالح جميل  
الامر ، تفقه على مذهب الشافعي رحمه الله ، سمع ببغداد أبا  
اسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي ، وأبا الحسن علي بن محمد  
ابن حبيب الماوردي ، وأبا طالب محمد بن علي بن الفتح  
(١)  
العشاري وغيرهم .

(٢)  
(٣) أبو القاسم علي بن الحسين بن عبد الله بن علي الربيعي  
البغدادي المعروف بابن عريبة المتوفى سنة ٥٠٢هـ -

تفقه على القاضي أبي الطيب ، والماوردي ، وأبي  
(٣)  
القاسم منصور بن عمر الكرخي .

(٤) أبو الفضائل محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن الحسن بن  
محمد الربيعي الموصل المتوفى سنة ٤٩٤هـ -

(٤)  
تفقه على الماوردي ، وأبي اسحاق الشيرازي .

(٥) القاضي أبو الفرج عبيد الله بن الحسن قاضي البصرة  
المتوفى سنة ٤٩٩هـ وله ٨٣ سنة .

كان عفيفا مقدما عند الخلفاء والسلاطين ، وكان من  
فقهاء الشافعية المشهورين ، تفقه على أبي الحسن الماوردي  
(٥)  
وأبي اسحاق الشيرازي .

(١) الانساب ٢٠٤/١ ، الباب ٨٢/١ ، طبقات الشافعية الكبرى  
١٣٥/٥ .

(٢) الربيعي : بفتح الراء والباء - وفي آخرها عين مهملة  
هذه النسبة الى ربيعة بن نزار ، وربيعه الأزدي .  
الباب ١٥/٢ .

(٣) انظر ترجمة الربيعي هذا : طبقات الاسنوي ٢١١/٢ ، طبقات  
الشافعية الكبرى ٢٢٣/٧ ، النجوم الزاهرة ١٩٩/٥ ،  
شذرات الذهب ٤/٤ .

(٤) طبقات الاسنوي ٤١٧/٢ ، المنتظم ١٢٦/٩ ، طبقات  
الشافعية الكبرى ١٠٢/٤ ، البداية والنهاية ١٦١/١٢ .

(٥) الكامل ٤١٥/١٠ ، البداية والنهاية ١٦٦/١٢ ، الوافي  
بالوفيات ٩/٤ .

(ب) تلاميذه في الحديث :

(١) قاضي القضاة أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد العباسي الجرجاني قاضي البصري المتوفى سنة ٤٨٢هـ .  
كان شيخ الشافعية بالبصرة ، ومن أعيان الأدباء في وقته ، وكان إماما في الفقه تفقه على أبي إسحاق الشيرازي .  
سمع الحديث من أبي الطيب الطبري ، والماوردي . . وروى عنه خلق كثير .  
(١)

(٢) العالم الفاضل أبو منصور عبد الرحمن بن عبد الكريم ابن هواز بن عبد الملك القشيري المتوفى سنة ٤٨٢هـ .  
كان ورعا عفيفا قاضيا ، محتاطا لنفسه في مطعمه ومشربه وملبسه ، مستوعبا العمر بالعبادة . . سمع الكثير من والده ، . . وورد بغداد مع والده وسمع بها من القاضي أبي الطيب ،  
(٢)  
والماوردي . ثم ورد بغداد حاجا في سنة ٤٧١هـ وحدث بها .

(٣) شيخ خراسان ناصر السنة أبو سعيد عبد الواحد بن عبد الكريم بن هواز القشيري المتوفى سنة ٤٩٤هـ .  
نشا في العلم والعبادة ، وأخذ حظا وافرا من الأدب ، وكان مداوما على تلاوة القرآن . سمع الحديث من والده وأبي الحسن علي بن محمد الطرازي . . والقاضي أبي الطيب الطبري ،

- 
- (١) المنتظم ٥٠/٩ ، طبقات الشافعية الكبرى ٧٤/٤ ، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٤٠/١٠ ، الوافي بالوفيات ٣٣١/٧ .  
(٢) طبقات الشافعية للأسنوي ٣١٦/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٠٥/٥ .  
(٣) القشيري : بضم القاف وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المنقوطة من تحتها بأثنتين وفي آخرها الراء ، هذه النسبة إلى بني قشير ، وفي الباب هذه النسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء ، منهم الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري صاحب الصحيح ، وأبو القاسم عبد الكريم بن هوازن وأولاده .  
انظر : الأنساب ٥٠١/٤ ، الباب ٣٧/٣ .

والقاضي أبي الحسن الماوردي .. وخلق كثير بنيسابور ،  
(١)  
والري وبغداد وهمذان .

(٤) أبو بكر أحمد بن علي بن بدران الحلواني المعروف  
بخالوه المتوفى سنة ٥٠٧هـ .

كان فقيهاً بغدادياً صالحاً ، وشيخاً جليلاً متعبداً ،  
زاهداً ، روى الحديث عن أبي الطيب الطبري ، والمارودي  
(٢)  
وغيرهما وروى عنه خلق كثير .

(٥) أبو العز أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن  
يزيد السلمى ، ويعرف بابن كادش العكبرى البغدادى .

سمع الحديث الكثير ، وهو كان آخر من روى عن الماوردي  
(٣)  
كما فى الانساب ، وقد أثنى عليه غير واحد .  
(٤)

هؤلاء أشهر من تلقوا الحديث من الماوردي .

(١) طبقات الشافعية لاسنوى ٣١٧/٢ ، طبقات الشافعية  
الكبرى ٢٢٥/٥ .

(٢) الكامل ٤٩٩/١٠ ، طبقات الشافعية لاسنوى ٤١٢/١ ،  
طبقات الشافعية الكبرى ٢٨/٦ ، شذرات الذهب ١٦/٤ .

(٣) الانساب ١٨٢/٥ .

(٤) ميزان الاعتدال ١١٨/١ ، لسان الميزان ٢١٨/١ ، الكامل  
٦٨٣/١٠ ، البداية والنهاية ٢٠٤/١٢ .

العكبرى : بضم العين وسكون الكاف ، وفتح الباء  
الموحدة وفى آخرها راء ، هذه النسبة الى عكبرا ، وهى  
بليدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ خرج منها  
جماعة من العلماء والمحدثين ، وهى أقدم من بغداد .  
انظر : الانساب ٢١/٤ .

### المبحث الخامس : آثارة العلمية

لقد كان الماوردي رحمه الله عالما بارعا متفنا ،  
كان فقيها متقنا ، ومحدثا ، ومفسرا ، وأصوليا ، وأديبا ،  
ومربيا ، وقاضيا وسياسيا ، ويظهر ذلك كله من مصنفاته  
القيمة التي صنفا في شتى العلوم ، والتي جعلت له مكانة  
علمية بارزة ، وجعلته محط ثناء العلماء والفقهاء عليه  
وسيانها كالاتي :

#### (١) أعلام النبوة (١)

هذا الكتاب يبحث عن دلائل النبوة وعلاماتها ، وقد قال  
المصنف في مقدمة الكتاب :

"وقد جعلت كتابي هذا مقصورا على ما أفضى ودل عليه  
ليكون عن الحق موضحا ، وللسرائر مصلحا ، وعلى صحة النبوة  
دليلا ، ولشبه المستريب مزيلا ، وجعلت ما تضمنه مشتملا على  
أمرين :

أحدهما : ما اختص بأشبات النبوة من أعلامها .

والثاني : فيما يختلف من أقسامها وأحكامها ، ليكون  
الجمع بينهما أنفى للشبهة وأبلغ في الإبانة ... (٢)

#### (٢) النكت والعيون (٣)

هذا الكتاب تفسير لكامل القرآن ، إلا أن الماوردي  
رحمه الله تعالى لم يفسر فيه جميع آيات القرآن ، وإنما

(١) انظر نسبة الكتاب الى المصنف في : مفتاح السعادة  
٢٩٨/١ ، وهذا الكتاب مطبوع وله عدة طبعات ، الطبعة  
الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، الناشر دار الكتاب العربي ،  
بيروت .

(٢) أعلام النبوة ص ٢١ .  
(٣) انظر نسبة الكتاب اليه : المختصر في أخبار البشر  
١٧٩/٢ ، المنتظم ١٩٩/٨ ، وفيات الأريان ٢٨٣/٣ ، سير  
أعلام النبلاء ٦٥/١٨ ، طبقات المفسرين ٤٢٨/٢ .

اقتصر على ماخفى معناه ، وقد بين ذلك فى المقدمة حيث قال :  
 "الحمد لله الذى هدانا لهذا الذى كنا لندركه القويم ، ومن علينا  
 بكتابه المبين ... وجعل ما استودعه نوعين ظاهرا جليا ،  
 وغامضا خفيا ، يشترك الناس فى علم جليه ، ويختص العلماء  
 بتأويل خفيه .

ولما كان ظاهر الجلى مفهوما بالتلاوة ، وكان الغامض  
 الخفى لا يعلم الا من وجهين : نقل واجتهاد ، جعلت كتابى هذا  
 مقصورا على تأويل ماخفى علمه ، وتفسير ماغض تصور وفهمه  
 وعدلت عما ظهر معناه من فحواه اكتفاء بفهم قارئه وتصور  
 تاليه ، ليكون أقرب مأخذا واسهل مطالبا .  
 (١)

### (٢) أمثال القرآن

وقد افرد الماوردى رحمه الله تعالى فى أمثال القرآن  
 كتابا ، قال عنه فى المقدمة كما نقله السيوطى فى (الاتقان)  
 ونصه : "قال الماوردى : من أعظم علم القرآن علم أمثاله ،  
 والناس فى غفلة عنه لانشغالهم بالأمثال واغفالهم للممثلات ،  
 والممثل بلاممثل كالفرس بلا لجام ، والناقاة بلا زمام" .  
 (٣)

### (٤) الحاوى الكبير

وهو الكتاب الذى شرفنى الله بتحقيق جزء مهم منه فى  
 هذه الرسالة - دكتوراه - ويأتى تفصيل عن هذا الكتاب عند  
 دراسته ان شاء الله تعالى .

- 
- (١) النكت والعيون ٣٣/١ ، وقد طبع هذا الكتاب أول مرة فى  
 الكويت سنة ١٤٠٢هـ فى أربعة مجلدات من الحجم المتوسط  
 بتحقيق الشيخ خضر بن محمد بن خضر .  
 (٢) وقد ذكر نسبة هذا الكتاب الى الماوردى فى مفتاح  
 السعادة ٥٣٧/٢ ، وقد ذكره بعنوان : معرفة أمثال  
 القرآن ، كشف الظنون ١٦٨/١ ، الاتقان فى علوم القرآن  
 للسيوطى ٢٨٣/٢ .  
 (٣) الاتقان فى علوم القرآن ٢٨٣/٢ .

(١)

(٥) الاقناع

وهو كتاب مختصر في الفقه الشافعي يشتمل على الأحكام المجردة عن الدليل ، ألفه المصنف بطلب من الخليفة القادر بالله فنال إعجابه ، قال الحموي : قرأت في مجموع لبعض أهل البصرة : تقدم القادر بالله إلى أربعة من أئمة المسلمين في أيامه في المذاهب الأربعة أن يصف له كل واحد منهم مختصرا على مذهبه ، فصف له الماوردي (الاقناع) ... وعرفت عليه ، فخرج الخادم إلى أقصى القضاة الماوردي وقال له : يقول لك أمير المؤمنين حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا .<sup>(٢)</sup>

وقال المصنف في مقدمة الاقناع : هذا الكتاب اختصره من مذهب الشافعي رضي الله عنه تقريبا لعلمه ، وتسهيلا لتعلمه ، ليكون للعالم تذكرة ، وللمتعلم تبصرة .<sup>(٣)</sup>

(٤) وقد ذكر بعض من ترجم للماوردي أنه صنف في أصول الفقه ولم يذكره له كتابا مستقلا في هذا الشأن ، لكن الماوردي ذكر في كتابه (أدب القاضي) جزءا خاصا بأصول الفقه بلغت عدد صفحاته ٤٠٩ صفحة .<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>

- 
- (١) وقد ذكر نسبته للماوردي في معجم الأدباء ٥٤/١٥ ، المنتظم ١٩٩/٨ ، كشف الظنون ١٤٠/١ ، شذرات الذهب ٢٨٦/٣ ، طبقات المفسرين ٤٢٨/١ .
- (٢) معجم الأدباء ٥٤/١٥-٥٥ .
- (٣) الاقناع في الفقه الشافعي ، تحقيق خضر محمد خضر ص ١٩ .
- (٤) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٨ ، تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، البداية والنهاية ٨٠/١٢ ، سير أعلام النبلاء ٦٥/١٨ ، طبقات المفسرين ٤٢٨/١ .
- (٥) الذي رجح محققه الأستاذ محيي هلال السرحان أنه جزء من الحاوي الكبير كما في ٨٣،٦٥/١ وما بعدها .
- (٦) أدب القاضي ٦٨٢-٢٧٣/١ ، مطبعة الارشاد - بغداد سنة ١٣٩١هـ/١٩٧١م .

(١)  
(٧) الاحكام السلطانية والولايات الدينية

ان هذا الكتاب يعتبر أول كتاب من مؤلفات الماوردي في السياسة والاجتماع ، وبه اشتهر المصنف رحمه الله تعالى بين الفقهاء والمؤرخين من المسلمين والمستشرقين ، ويعتبر هذا الكتاب مفخرة من مفاخر الامة الاسلامية في هذا الباب فجزا الله مؤلفه عن الاسلام والمسلمين خيرا ، وقد طبع هذا الكتاب عدة طبوعات ، وقد ذكر ان اقدم طبعة له في بون سنة ١٨٥٣م وهو مجلد واحد من الحجم الصغير ، حيث لا تتجاوز صفحاته عن ٣٢٢ صفحة عدا الفهارس في طبعة دار الكتب العلمية - بيروت لبنان عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٣)  
(٨) كتاب قانون الوزارة وسياسة الملك

وهو كتاب قيم في أدب الوزارة لاتقل أهميته من الاحكام السلطانية في نظر علماء السياسة والاجتماع .

(٩) كتاب ادب الدنيا والدين ، أو كتاب البيعة العليا في ادب الدين والدنيا

ولقد وصفه محقق ادب القاضي د. محيي هلال سرحان بقوله "وهو كتاب جليل يبحث في الآداب التي يجمل بالإنسان أن يتمسك بها في دينه ودنياه ، والأخلاق التي يحسن أن يتصف بها في نفسه ومجتمعه ...." (٥)

- (١) انظر في نسبته للماوردي : النجوم الزاهرة ٦٤/٥ ، مفتاح السعادة ٣٣١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٦٥/١٨ ، وفيات الأعيان ٢٦٢/٣ ، طبقات المفسرين ٤٢٨/١ .
- (٢) كما في أدب القاضي ٥٢/١ .
- (٣) انظر في نسبته للمؤلف : معجم الأدباء ٥٤/١٥ ، النجوم الزاهرة ٦٤/٥ ، سير أعلام النبلاء ٦٥/١٨-٦٦ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٧/٥ ، طبقات المفسرين ٤٢٩/١ .
- (٤) انظر في نسبته للمصنف : مفتاح السعادة ٣٣١/٢ ، شذرات الذهب ٢٨٦/٣ ، وفيات الأعيان ٢٦٢/٣ ، طبقات المفسرين ٤٢٨/١ .
- (٥) أدب القاضي ٥٦/١ .

وهناك كتب أخرى نسبت الى الماوردى ككتب مستقلة ذكر بعضها منها محققوها بأنها جزء من الحاوى الكبير ككتاب (أدب القاضى) كما تقدمت الإشارة اليه فى ص (١٤) فى الهامش ، و(كتاب البيوع) الذى رجح محققه الدكتور محمد مفضل مصلح الدين بأنه من الحاوى الكبير أيضا ، كما فى ص من قسم الدراسة .

وذكر بعضا منها أن نسبتها الى الماوردى خطأ ، من ذلك كتاب (نصيحة الملوك) حيث ذكر محققه الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بقوله : ان هذا الكتاب نسب الى الماوردى وأنه ليس له ، وقرر ذلك بعد دراسة مستفيضة قارن خلالها بين مؤلفات الماوردى التى ثبتت صحة نسبتها اليه كالأقناع ، والأحكام السلطانية ، والحاوى وبين هذا الكتاب فى مواضيع مختلفة ، بل أثبت نسبة هذا الكتاب الى (أحمد بن سهل<sup>(١)</sup> البخى المتوفى سنة ٣٢٢هـ) .

وغير هذه الكتب التى ذكر أنها مفقودة منها كتاب فى النحو ...

واكتفى بهذا القدر من الكتب التى تدل كلها على جلالة قدر الامام الماوردى ، وما بذله من جهود كبيرة فى مجالات عدة خدمة للإسلام والمسلمين ، فجزاه الله تعالى خير ما يجزى عالما عن علمه ، وعم النفع بعلمه ، انه جواد كريم .

(١) انظر قسم الدراسة لنصيحة الملوك المنسوب لآبى الحسن الماوردى ص ٣٢-٣٣ .

### المبحث السادس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

ولقد اجمع العلماء على فضل الماوردي وبراعته في  
الفقه والاصول والتفسير وغيرها من العلوم ، ووصفه أهل  
التراجم بالحفظ والتبحر فيه ، وبصاحب الثمانيف الحسان  
وغيرها من النعوت أستعرض هنا بعض ما قيل فيه من الثناء من  
علماء عصره ومن جاء بعده :

قال أبو اسحاق الشيرازي : درس بالبصرة وبغداد سنين  
كثيرة ، وله مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير ، واصل  
الفقه والادب ، وكان حافظا للمذهب .<sup>(١)</sup>

وقال الخطيب البغدادي : كان من وجوه الفقهاء  
الشافعيين ، وله ثمانيف عدة في أصول الفقه وفروعه وغير  
ذلك ، وقال أيضا : كتبت عنه وكان ثقة .<sup>(٢)</sup>

وقال ابن خلكان : كان من وجوه الفقهاء الشافعية  
وكبارهم ، وكان حافظا للمذهب ، وله فيه كتاب (الحاوي)  
الذي لم يطالع له أحد الا شهد له بالتبحر والمعرفة التامة  
بالمذهب .<sup>(٣)</sup>

وقال ابن حجر : وكان حافظا للمذهب .<sup>(٤)</sup>

وقال السبكي : الامام الجليل القدر ، الرفيع الشأن ،  
له اليد الباسطة في المذهب ، والتفنن التام في سائر  
العلوم .<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) طبقات الفقهاء ص ١٣٨ .  
(٢) تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ .  
(٣) وفيات الأعيان ٢٨٢/٣ .  
(٤) لسان الميزان ٢٦٠/٤ .  
(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٧/٥ - ٢٦٨ .

- (١)  
وقال ابن كثير : وكان شيخ الشافعية .
- (٢)  
وقال ابن الاثير الجزري : الفقيه الشافعي وكان اماما .
- وقال الذهبي : الامام العلامة ، صاحب التمانيف اقصى  
(٣)  
القضاة .
- وقال ابن الجوزي : كان الماوردي من وجوه فقهاء  
الشافعية ، وله تمانيف كثيرة في اصول الفقه وفروعه ، وكان  
(٤)  
شقة صالحا .
- وقال ابن العماد الحنبلي : وكان اماما في الفقه  
(٥)  
والاصول والتفسير ، بصيرا بالعربية .
- ونقل السبكي عن ابن خيرون قوله : كان رجلا عظيم القدر  
مقدما عند السلطان ، احد الائمة ، له التمانيف الحسان في  
(٦)  
كل فن من العلم .

- 
- (١) البداية والنهاية ٨٠/١٢ .  
(٢) الكامل في التاريخ ٨٧/٨ .  
(٣) سير اعلام النبلاء ٦٤/١٨ .  
(٤) المنتظم ١٩٩/٨ .  
(٥) شذرات الذهب ٣٨٥/٣ .  
(٦) طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٨/٥ .

## القفل الثانى

دراسة تحليلية لكتاب الحاوى الكبير  
من خلال كتابى (الطلاق والرجعة)

ويضم المباحث التالية :

- المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته الى الماوردى ومصادره .
- المبحث الثانى : أهمية الكتاب وأثره فيما ألف بعده .
- المبحث الثالث : منهج الماوردى فى الكتاب .
- المبحث الرابع : بيان تفصيلى لأبواب كتابى الطلاق والرجعة ، وما تضمنناه من مقارنات بين المذهب والمذاهب الأخرى فى المسائل الخلافية التى أشارها الماوردى .
- المبحث الخامس : المسائل التى تعقب فيها الماوردى آراء المبنى .
- المبحث السادس : المسائل التى تعقب فيها بعض فقهاء الشافعية وغيرهم .
- المبحث السابع : بعض الملاحظات على الكتاب .
- المبحث الثامن : المصطلحات المتداولة فى فقه الشافعية ، والواردة فى الكتاب .

### المبحث الأول

#### اسم الكتاب ونسبته الى الماوردى ومصادره

##### أولا : اسم الكتاب .

أما اسم الكتاب فهو "الحاوى" فقد سماه المصنف نفسه بذلك ، ويمكن التعرف على ذلك من خلال مقدمة الكتاب حيث قال رحمه الله تعالى : " .. وترجمته بالحاوى رجاء أن يكون حاويا لما أوجبه بقدر الحال من الاستيفاء والاستيعاب فى (١) أوضح تقسيم ، وأصح ترتيب ، وأسهل مأخذ ... " .  
ولقد ترجم له بعض أصحاب التراجم باسم "الحاوى الكبير" (٢) ، وبعضهم "بالحاوى الكبير فى الفروع" ، وأحسن ماقيل فى تقييده من قبل هؤلاء (بالكبير) هو للتفريق بينه وبين "الحاوى المغير" للقزوينى .

##### ثانيا : نسبته للماوردى .

ولقد اشتهر الماوردى بهذا الكتاب "الحاوى" لدى كثير من المؤرخين وأصحاب التراجم والطبقات الذين ترجموا له ، (٤)

- (١) مقدمة كتاب الحاوى الكبير لـ ١ .
- (٢) كاليافعى حيث قال : "الماوردى الشافعى مصنف (الحاوى الكبير) النفيس الشهير" . انظر : مرآة الجنان ٢٧/٣ .
- (٣) كشف الظنون ٦٢٨/١ .
- (٤) كابن خلكان حيث قال : "وكان حافظا للمذهب وله فيه كتاب (الحاوى) الذى لم يطالع له أحد الا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب" . انظر : وفيات الاعيان ٢٨٢/٣ ، كشف الظنون ٦٢٨/١ ، مرآة الجنان ٢٧/٣ .

ويمصرح كذلك كثير من الفقهاء الذين نقلوا عنه بهذه النسبة  
 كقولهم : قال فى الحاوى ، أو : وقال صاحب الحاوى ،  
 ويقمدون به الماوردى .

ثالثا : مصادره .

لقد اعتمد الماوردى رحمه الله فى شرحه هذا على كتاب  
 الله تعالى وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه ، وأقوال  
 الصحابة كعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلى بن أبى  
 طالب ، وابن عباس ، وابن عمر ، والتابعين : كالحسن البصرى  
 وعطاء بن أبى رباح ، وعطاء بن يسار ، والنخعى ، وقتادة ،  
 وابن سيرين ، والشعبى ، وتابعيهم : كالأوزاعى ، وابن أبى  
 ليلى ، وسفيان الثورى ، وابن جريج ، وغيرهم من الصحابة  
 والتابعين ، وتابعيهم رضى الله عنهم أجمعين .  
 ثم على أقوال الامام الشافعى رحمه الله تعالى ، سواء  
 نقلها من كتبه المنسوبة اليه - كالام ، والاملاء - أو ممن  
 نقل عنه أقواله وذكرها فى ثنايا كلامه وممنفاته كالمزنى فى  
 مختصره وغيره .

ثم على من سبقوه من شراح مختصر المزنى :

(١) كآبى اسحاق ابراهيم بن أحمد بن اسحاق المروذى  
 (٢)  
 المتوفى سنة ٣٤٠هـ .

- (١) انظر : حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء ٦٧٠٥٧/٧  
 المجموع ٣٨٣/٢ ، رونة الطالبين ٤٠٦/٨ .  
 (٢) ككتاب المجموع للذوى ٣٦٧/٢ .  
 (٣) وذكر فى كشف الظنون أنه فى نحو ثمانية أجزاء ١٦٣٥/٢  
 وفيات الاعيان ٢٧/١ ، طبقات الفقهاء الشافعية لابن  
 هداية الله ص ٢٠٣ .

(٢) والقاضى أبى على بن أبى هريرة - الحسن بن الحسين ،  
أحد عظماء أصحاب الشافعية ورفعاؤهم ، المتوفى سنة  
(١)  
٣٤٥هـ .

(٣) وأبى على الحسن بن القاسم الطبرى المتوفى سنة ٣٥٠هـ  
(٢)  
وسماه الافصاح شرح مختصر المزنى .

(٤) والقاضى أبى حامد أحمد بن بشر المروروذى صاحب أبى  
(٣)  
اسحاق المروزى المتوفى سنة ٣٦٢هـ .

وقد أشار المصنف رحمه الله تعالى الى ذلك فى مقدمة  
هذا الكتاب (الهاوى) حيث قال : "وقد اعتمدت بكتابى هذا  
شرحه على أعدل شروحه" .

وقد استفاد أيضا من أقوال فقهاء الشافعية السابقين  
له غير الذين ذكرناهم ، فنقل آراءهم والأوجه القائلين بها  
ومن هؤلاء على سبيل المثال :

(١) أبو العباس بن سريج

(٢) أبو سعيد الاصطخرى

(٣) أبو على بن خيران

(٤) أبو حامد الاسفرايينى

وكما اعتمد فى شرحه فى اللغة على أئمة اللغة كابن  
الأعرابى ، وأبى عبيد ، وفى حكمه على الحديث على أئمة  
(٤)  
الحديث كابى داود والدارقطنى .

(١) انظر : طبقات الفقهاء ص ١٢١ ، طبقات الشافعية الكبرى

٢٥٦/٣ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٢٠٥ .

(٢) انظر : طبقات الفقهاء ص ١٢٣ ، هداية العارفين ٢٧٠/١  
كشف الظنون ١٦٣٥/٢ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله  
ص ٢٠٥ .

(٣) قال السبكي : فهو لأصحابنا عمدة من العمدة ، وسرجع فى  
المشكلات والعقد .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى ١٢/٣-١٣ ، وفيات  
الأعيان ٦٩/١ ، كشف الظنون ١٦٣٥/٢ ، البداية والنهاية  
٢٠٩/١١ .

فمؤلاً ، بعض من صرح بالنقل عنهم في كتابي الطلاق  
والرجعة ، والا فتحدد المصادر التي اعتمد عليها على وجه  
الدقة فأمر يصعب جداً ، وذلك لأنه ذو اطلاع واسع ، وثقافة  
عالية ، وقد فتح الله عليه كثيراً من العلوم والتي تدل على  
تبحره فيها وتضلعه منها ، ويشهد على ذلك هذا الكتاب  
العظيم فرحمه الله تعالى رحمة واسعة انه هو البر الرحيم .

## المبحث الثانى

### أهمية الكتاب وأثره فيما ألف بعده

لا شك فى أن كتاب "الحاوى الكبير" للماوردي يعتبر من أوسع المصادر الفقهية فى مذهب الامام الشافعى ، وأكثرها استيعابا وتفصيلا ، وقد دون رحمه الله تعالى فى هذا الكتاب فقه الشافعى ونقله للأجيال التى تأتى بعده ، حيث نقل آراء كثير من العلماء ممن قبله كآبى سعيد الاصطخرى ، وآبى اسحاق المرورذى ، وابن سريج ، وآبى على بن أبى هريرة وغيرهم من الذين فقدت كتبهم ، وكما نقل آراء الصحابة والتابعين ، وآراء من جاء بعدهم كما سبقت الإشارة اليه فى المبحث الذى ذكرنا فيه مصادر الكتاب .

ولقد تقدم أيضا قول المصنف رحمه الله تعالى :  
 "وترجمته بالحاوى رجاء أن يكون حاويا لما أوجبه بقدر الحال من الاستيفاء والاستيعاب فى أوضح تقسيم وأصح ترتيب  
 (١)  
 ..."

وقال قبله : "... ولما صار مختصر المبنى بهذه الحال من مذهب الشافعى لزم استيعاب المذهب فى شرحه ، واستيفاء اختلاف الفقهاء المتعلق به ، وإن كان ذلك خروجاً عن مقتضى الشروح التى تقتضى الاقتصار على إبانة المشروح ليصح الاكتفاء به ، والاستغناء عن غيره ..."

وبهذا نال تراس زعامة الشافعية فى عصره ، ونظر اليه معاصروه نظرة تقدير وتبجيل ، فكانوا يقتبسون آراءه لما

---

(١)، (٢) مقدمة الحاوى ل ١ .

عهدوا فيه من سداد الرأي ، وسعة الاثاق ، وغزارة العلم ، وقوة الحفظ مما جعله يوسع فقه الامام الشافعى ، ويزيد تفريعاته باجتهاده .

ان كتاب "الحاوى الكبير" رغم كونه لم يزل مخطوطا يعتبر عمدة ومرجعا مهما فى فقه الشافعى اعتمد عليه كثير من الفقهاء ونقلوا عنه ، ولتكون أهمية الكتاب واثره فيما ألف بعده جلية اشير هنا الى بعض من نقل عنه واستفاد من هذا الكتاب فعلى سبيل المثال لالاحمر :

- (١) أبو اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازى صاحب المذهب المتوفى سنة ٤٧٦هـ .  
(١)
- (٢) أبو بكر محمد بن أحمد الشاشى القفال المتوفى سنة ٥٠٧هـ .  
(٢)
- (٣) أبو زكريا يحيى بن شرف النووى المتوفى سنة ٦٧٦هـ .  
(٣)
- وقيل ٦٧٧هـ .  
(٤)
- (٤) جلال الدين المحلى محمد بن أحمد المتوفى سنة ٨٦٤هـ .  
(٥)
- (٥) شهاب الدين أحمد المشهور بعميرة المتوفى سنة ٩٥٧هـ .

- 
- (١) قال فى أوائل كتاب الطلاق : وان قال الاعجمى لامراته أنت طالق وهو لايعرف معناه ، ولانوى موجب لم يقع الطلاق كما لو تكلم بكلمة الكفر وهو لايعرف معناه ، ولم يرد موجب ، واذا أراد موجب بالعربية ففيه وجهان : أحدهما : وهو قول الصاوردى البصرى أنه يقع ، لانه قصد موجب فلزمه حكمه .  
انظر : المذهب ٧٩/٢ ، انظر كذلك : ص ٢٠٠ فى أروش الجنائيات ، ص ٢٢٧ .
  - (٢) حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء ١٢/٧ ، ١٥ ، ١٥٧ ، ٦٧٠ ، ١١٨ ، ١١٢ ، ١٠٠ ، ٩٠ .
  - (٣) المجموع شرح المذهب ١/٣٤٤-٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ثلاث مرات ، ٣٥٢ مرتين ، ٤١٣ مرتين ، ٥١٢ .
  - (٤) شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين بهامش حاشيتى قليوبى وعميرة ١/٣١ ، ٨٠٠ ، ٦٠٠ .
  - (٥) حاشية عميرة ١/٢١٣-٢٢٢ .

- (١)  
(٦) محمد بن محمد الشربيني الخطيب المتوفى سنة ٩٧٧هـ .  
(٢)  
(٧) محمد بن أحمد الرملي المتوفى سنة ١٠٠٤هـ .  
(٣)  
(٨) أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المتوفى سنة ١٠٦٩هـ .

- 
- (١) مغنى المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ٢٨٠/٣ ،  
٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ .  
(٢) نهاية المحتاج شرح المنهاج ٤٢٦/٦ ، ٤٥٩ ، ٦٣ ، ٦٧ ،  
١٢٧ ، ١٥٦ ، ١٦٥ .  
(٣) حاشية القليوبي ٩٣ ، ٨٠ ، ٧٥/١ .  
وهذا قليل من كثير ، حيث ان كل مطالع لكتب الشافعية  
سيجد أثر الحاوي فيها ، ويندر أن يخلو كتاب فقه من  
ذكره ففى باب من أبواب الفقه المختلفة فرضى الله به  
وأرضاه .

### المبحث الثالث

#### منهج الماوردي في كتابه "الحاوي الكبير"

- الخص منهج الماوردي في كتابه "الحاوي" من خلال كتابي  
الطلاق والرجعة في الآتي :
- (١) حيث ان كتاب الحاوي شرح لمختصر المزنى سلك الماوردي  
في تقسيم وترتيب الابواب ترتيب مختصر المزنى مع اختلاف  
في بعض اللفاظ احيانا زيادة او نقصا ، وكثيرا  
(١)  
ما يختصر .
- (٢) قسم الابواب الى مسائل ، والمسائل الى فصول ، وبذلك  
سلك طريقا غير مألوف ، اذ المشهور ان تشتمل الابواب  
على فصول ، والفصول على مسائل ، والمسائل على فروع ،  
ولعل هذا المسلك كان معصولا به في عصره ، ويأتي  
(٢)  
بالفصول بعد الابواب احيانا .
- (٣) يبدأ الابواب بقول الشافعي ، كما يبدأ المسائل بقوله  
ايضا ، فاذا كان في المسألة طول اقتصر على ذكر جزء  
(٣)  
منها ، وعلق عليها بقوله : الى آخر الفصل .
- (٤) يبدأ التعليق على المسألة بالآتي :
- (١) اذا كانت المسألة خلافية ، وكان رأيه موافقا لما  
(٤)  
تضمنه كلام الشافعي عبر عنه بقوله : وهذا صحيح ،

- 
- (١) فمثلا الباب الاول في مختصر المزنى : باب اباحة الطلاق  
ووجهه وتفريعه من الجامع من كتاب احكام القرآن ، ومن  
اباحة الطلاق ، ومن جماع عشرة النساء وغير ذلك ،  
اختصره في (باب اباحة الطلاق من كتب) .
- (٢) كما في الباب الاول ص ١٩ ، وفي الباب الثاني ص ١٥٨ ،  
وفي الباب السابع خرج عن منهجه حيث لم يذكر مسألة  
واحدة في هذا الباب ، وذكر فيه ٢٧ فصلا .
- (٣) كما في ص ٧٤١، ٢٠٠، ٢ .
- (٤) عبر به ٢٣ مرة ، انظر على سبيل المثال : ص ١٧٨، ١٣٢ ،  
٢٩٠، ٢٦٣، ٢٢٢، ٢٠٣ .

(١) وهذا كما قال . هذا هو الغالب ، وقد يقول : وهو  
(٢)  
كما قال .

(ب) اذا كانت المسألة خلافية ، وكان له رأى مخالف فى  
المسألة التى ينقلها ، أو كان فى المسألة تفصيل  
سكت عن التعليق عليها ، بناء على أنه سيوضح  
(٣)  
ماتضمنته المسألة من تفصيل .

(٥) يبدأ بشرح المسألة شرحا وافيا مستوعبا لمعظم المسائل  
المندرجة تحتها ، فيبغى على المسألة الفصول ويفرغ  
عنها ما يستنبطه من الأحكام مستقيا كل ما يتعلق  
بالموضوع .

(٦) اذا كان فى المسألة قولان للشافعى ذكرهما ، ويذكر من  
(٤)  
قال بهما أحيانا من أصحاب المذهب .

(٧) اذا كان فى المسألة وجهان للأصحاب أو أكثر ذكر ،  
(٥)  
ويذكر كثيرا من قال بذلك ، ويأتى بالتفريعات  
المحتملة عليها .

(٨) يرجح بين الأقوال والأوجه بقوله : وهو الأصح ، وهو  
(٦)  
الصحيح ، وهو الأظهر ، والأصح عندى وما أشبه ذلك .

(٩) يفصل المسألة بذكر وجهين فى موضع ، ويقتصر على  
(٧)  
الراجع فى موضع آخر .

(١) عبر به ١٥ مرة ، انظر على سبيل المثال : ص ١٢٣، ٣٣ .

٢٦٥، ٢٥٥، ١٥٢، ١٢٨ .

مرة واحدة فى ص ٤٨١ .

(٢) انظر على سبيل المثال : ص ١٢٦، ١٢١، ٩٧، ٨٧، ٧٢، ٦١، ٢٠ .

١٦٤، ١٤٣، ١٣٦ .

(٤) انظر على سبيل المثال ص ٤٦١، ٢١٣ .

(٥) كما فى ص ٣٣٠، ٣٢٩، ٣١٦، ٣١٥، ٢٥١، ٢٠٢، ١٨١، ١٦٨، ١٤٦، ٨٢ .

٥٣٤، ٥١٠، ٥٠٩، ٤٧٧، ٤٥٠، ٤٤٩، ٤٢٣، ٤٢٢، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٠، ٣٤٩ .

٥٤٤، ٥٤٣، ٥٣٦ .

(٦) كما فى ص ٤٢٣، ٣٦٢، ٢٧١، ٢٤٩، ٢١٣ .

(٧) كما فى ص ١٧٣، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٦، ٨٢ .

(١٠) قد يعترض على بعض الأقوال والوجوه فيقول : هذا ضعيف ،  
(١)  
وهذا تعليل فاسد ، وهذا خطأ .

(١١) يقارن مذهب الشافعي بالمذاهب الأخرى ، سواء كانت  
موافقة ، أو مخالفة فيذكر أدلة المخالفين ، ثم  
يناقشها ، ويجيب على اعتراضات المخالفين ، ثم يرجع  
مذهبه .

---

(١) انظر على سبيل المثال ص ١٠٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٥٤ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ .

### المبحث الرابع

بيان تفصيلى لأبواب كتابى (الطلاق والرجعة)

وماتضمناه من مقارنات بين المذهب

والمذاهب الأخرى التى أشارها الماوردى

- اشتمل كتاب الطلاق على سبعة أبواب وبيانها كالاتى :
- الباب الأول : باب اباحة الطلاق .
- الباب الثانى : باب مايقع به الطلاق من الكلام ومالايقع  
الا بالنية .
- الباب الثالث : باب الطلاق بالوقت وطلاق المكره وغيره .
- الباب الرابع : باب الطلاق بالحساب والاستثناء وغيره .
- الباب الخامس : باب طلاق المريض .
- الباب السادس : باب الشك فى الطلاق .
- الباب السابع : باب ما يهدم به الزوج من الطلاق وغيره .
- وأما كتاب (الرجعة) فقد اشتمل على باب واحد فقط وهو  
باب المطلقة ثلاثا .
- أما تفصيل ما اشتملت عليه أبواب كتاب (الطلاق)  
وماتضمنته من مقارنات فهى كالتالى :
- الباب الأول :
- باب اباحة الطلاق
- لقد اشتمل هذا الباب على أربع عشرة مسألة ، واحتوت  
هذه المسائل على خمسة وثلاثين فصلا .
- عدد المسائل المقارنة فى هذا الباب قد بلغت ثلاث عشرة  
مسألة مقارنة تفصيلها كالاتى :

- (١) مسألة واحدة مقارنة بين عروة وقتادة وبين مجاهد وأبى حنيفة وبعض فقهاء الصحابة .
- (٢) مسألة واحدة مقارنة بين عطاء ومجاهد وبين السدى والضحاك .
- (٣) مسألة واحدة مقارنة بين جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم مع ابن علية ، والشيعية وبعض أهل الظاهر .
- (٤) مسألة واحدة مقارنة بين الشافعية وأحمد بن حنبل مع الشيعة وداود بن خلف ، وطائفة من أهل الظاهر وبعض فقهاء الصحابة والتابعين .
- (٥) مسالتان مقارنة مع أبى حنيفة ومالك .
- (٦) ثلاث مسائل مقارنة مع أبى حنيفة .
- (٧) ثلاث مسائل مقارنة مع مالك .
- (٨) مسألة واحدة مقارنة بين الربيع بن سليمان وأبى يوسف وبين المزنى ومحمد بن الحسن .

#### الباب الثاني :

##### باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما يقع الا بالنية

اشتمل هذا الباب على أربع وعشرين مسألة ضمت في طياتها خمسة وثلاثين فصلا .

بلغت عدد المسائل المقارنة في هذا الباب ثلاثا وثلاثين

مسألة مقارنة تفصيلها كالاتى :

- (١) خمس عشرة مسألة مقارنة مع أبى حنيفة .
- (٢) أربع مسائل مقارنة مع مالك .
- (٣) ست مسائل مقارنة مع أبى حنيفة ومالك .
- (٤) مسألة واحدة مقارنة بين جمهور الفقهاء وداود .

- (٥) مسألة واحدة مقارنة مع الشعبي وأحمد بن حنبل .  
(٦) مسألة واحدة مقارنة مع زيد بن ثابت .  
(٧) مسألة واحدة مقارنة مع ربعة بن أبي عبد الرحمن .  
(٨) مسألة واحدة مقارنة مع ابن سيرين ومالك .  
(٩) مسألة واحدة مقارنة بين جمهور الفقهاء وعطاء بن يسار والمغربى .  
(١٠) مسألة واحدة ذكر فيها ثمانية اقوال من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء .  
(١١) مسألة واحدة موافقة مع أبى حنيفة .
- الباب الثالث :

باب الطلاق بالوقت ، وطلاق المكره

- تضمن هذا الباب سبع عشرة مسألة ، واشتملت هذه المسائل على اثنين وستين فملا وفرعين .  
عدد المسائل المقارنة فى هذا الباب قد بلغت سبع عشرة مسألة مقارنة تفصيلها كالاتى :
- (١) أربع مسائل موافقة مع أبى حنيفة .  
(٢) مسألة واحدة موافقة مع مالك وأكثر الفقهاء .  
(٣) تسع مسائل مقارنة مع أبى حنيفة .  
(٤) مسألة واحدة مقارنة مع مالك .  
(٥) مسألة واحدة مقارنة بين الشافعى وأبى حنيفة ومالك وأكثر الفقهاء وبين مجاهد وربعة والليث بن سعد ، وداود والمزنى والطحاوى والكرخى .  
(٦) مسألة واحدة مقارنة مع أبى شور .

الباب الرابع :باب الطلاق بالحساب والاستثناء وغيره

لقد تضمن هذا الباب ثمانى مسائل ، واشتملت هذه المسائل على اثنين وثلاثين فصلا .  
عدد المسائل المقارنة فى هذا الباب قد بلغت ثمانى مسائل مقارنة تفصيلها كالآتى :

- (١) ثلاث مسائل مقارنة مع أبى حنيفة .
- (٢) مسألة واحدة مقارنة مع ابن أبى ليلى .
- (٣) مسألة واحدة مقارنة مع داود .
- (٤) مسألة واحدة مقارنة مع أحمد بن حنبل .
- (٥) مسألة واحدة مقارنة مع مالك والزهرى والليث بن سعد .
- (٦) مسألة واحدة مقارنة مع الأوزاعى وابن أبى ليلى .

الباب الخامس :باب طلاق المريض

لقد اشتمل هذا الباب على مسالتين فقط ، وتضمنت المسالتان عشرة فصول .  
وقد بلغت عدد المسائل المقارنة فى هذا الباب خمس مسائل مقارنة تفصيلها كالآتى :

- (١) مسألة واحدة مقارنة مع الشعبى .
- (٢) مسألة واحدة مقارنة بين مالك ، وربيعه ، والليث بن سعد ، والأوزاعى ، وسفيان الثورى ، وأبى حنيفة ومأحييه ، وأحمد بن حنبل والشافعى فى أحد قوليه ، وبين ابن أبى مليكة وكثير من أهل الآثار والمزنى ، وداود والشافعى فى أحد قوليه .
- (٣) مسألة واحدة مقارنة بين الشافعى وأبى حنيفة وبين مالك وأبى على بن أبى هريرة من الشافعية .

- (٤) مسألة واحدة موافقة مع أبى حنيفة ومالك .  
(٥) مسألة واحدة مقارنة مع زفر بن الهذيل .

الباب السادس :

باب الشك فى الطلاق

لقد تضمن هذا الباب سبع مسائل ، اشتملت هذه المسائل على أربعة عشر فصلا . بلغت عدد المسائل المقارنة ست مسائل مقارنة بيانها كالآتى :

- (١) مسألة واحدة موافقة مع أبى حنيفة وأكثر الفقهاء .  
(٢) مسألة واحدة مقارنة مع أبى حنيفة .  
(٣) مسألتيان مقارنة مع مالك .  
(٤) مسألة واحدة مقارنة مع أبى شور .  
(٥) مسألة واحدة مقارنة مع داود .

الباب السابع :

باب ما يهدم به الزوج من الطلاق وغيره

لقد اشتمل هذا الباب على سبعة وعشرين فصلا ، ولم يعقد المصنف فى هذا الباب مسألة واحدة على خلاف منهجه كما أسلفنا .

هذا وقد بلغت المسائل المقارنة فى هذا الباب ثلاث مسائل مقارنة وبيانها كالتالى :

- (١) مسألة واحدة موافقة مع مالك والأوزاعى ، وابن أبى ليلى ، وزفر بن الهذيل ومحمد بن الحسن .  
(٢) مسألة واحدة مقارنة مع أبى حنيفة وأبى يوسف .  
(٣) مسألة واحدة مقارنة مع محمد بن الحسن .

كتاب الرجعة :

وأما تفاصيل ما اشتمل عليه كتاب "الرجعة" من أبواب ،  
ومسائل وفصول فهو كالآتي :

لقد تضمن كتاب "الرجعة" إحدى عشرة مسألة ، وست عشرة  
فملا .

عدد المسائل المقارنة في هذا الكتاب بلغت خمس عشرة  
مسألة مقارنة تفصيلها كالآتي :

- (١) أربع مسائل مقارنة مع أبي حنيفة .
- (٢) ثلاث مسائل مقارنة مع مع مالك .
- (٣) مسألة واحدة موافقة مع أبي حنيفة .
- (٤) مسألة واحدة موافقة مع مالك .
- (٥) مسألة واحدة مقارنة مع أبي حنيفة وصاحبيه والثوري .
- (٦) مسألة واحدة مقارنة مع زفر بن الهذيل .
- (٧) مسألة واحدة مقارنة مع أبي يوسف ومحمد .
- (٨) مسألة واحدة موافقة مع مالك وعطاء وأكثر الفقهاء .
- (٩) مسألة واحدة مقارنة مع سفيان الثوري .
- (١٠) مسألة واحدة مقارنة مع شريك بن عبد الله .

باب المطلقة ثلاثا من كتاب الرجعة :

لقد تضمن هذا الباب ست مسائل ، وثمانية فصول .  
وقد بلغت المسائل المقارنة في هذا الباب خمس مسائل  
مقارنة ، وبيانها التفصيلي كالآتي :

- (١) مسألة واحدة مقارنة بين جمهور الفقهاء وبين سعيد بن  
المسيب وسعيد بن جبير .
- (٢) مسألة واحدة مقارنة بين أكثر الفقهاء وبين أبي عبيد  
القاسم بن نلام .

(٣) مسألة واحدة موافقة مع أبي حنيفة .

(٤) مسألتان مقارنة مع مالك .

ومما سبق يتضح أن عدد المسائل التي ذكرها الماوردي رحمه الله تعالى في كتابي "الطلاق والرجعة" قد بلغت (٨٩) مسألة .

وأما عدد الفصول فقد بلغ (٢٠٩) فصلا .

ونظرا لأن الماوردي يبتديء الباب بذكر قول الشافعي ، بل والكتاب أحيانا - كما في كتاب الرجعة - وأحيانا يبتديء بالفصول بعد الباب أو الكتاب من غير أن يترجم له بمسألة كما هو عادته ، بل ولم يذكر ولا مسألة واحدة في الباب السابع (باب ما يهدم به الزوج من الطلاق وغيره) من كتاب الطلاق ، وقد ذكر في هذا الباب سبعة وعشرين فصلا كما تقدم بيانه ، ولذلك قل عدد المسائل ، وكثر عدد الفصول ، ولقد هممت أن أترجم لكل باب في بدايته بمسألة ، لكنني عدلت عن ذلك مفضلا أن يبقى النص كما هو من غير تصرف مني حيث لا ضرورة تدعو إلى ذلك .

ولقد قارن الماوردي رحمه الله تعالى مذهب الشافعية مع أبي حنيفة في (٤٧) موضعا ، ووافق الشافعية في (٥) مواضع ، ومع مالك في (٢١) موضعا ، ووافقهم في (٤) مواضع ، ومع محمد بن الحسن الشيباني في (٦) مواضع ، ومع أبي يوسف في (٥) مواضع ، ومع سفيان الثوري في (٤) مواضع ، ومع داود ابن خلف في (٥) مواضع ، ومع أحمد بن حنبل في (٤) مواضع ، ومع الأوزاعي في (٣) مواضع ، ومع زفر بن الهذيل في (٣) مواضع ، ومع الشيعة في موضعين ، ومع عطاء بن أبي رباح في موضعين ، ومع الليث بن سعد في (٣) مواضع ، ومع ربيعة بن

عبد الرحمن فى (٣) مواضع ، وضع مجاهد فى موضعين ، وضع  
أبى ثور فى موضعين ، ومع ابن علية فى موضع واحد ، ومع  
السدى فى موضع واحد ، وضع الشعبى فى موضعين ، ومع الضحاك  
فى موضع واحد ، ومع زيد بن ثابت فى موضع واحد ، ومع عطاء  
ابن ياسر فى موضع واحد ، ومحمد بن سيرين فى موضع  
واحد ، ومع المغربى فى موضع واحد ، ومع ابن أبى ليلى فى  
موضعين ، ومع الزهرى فى موضع واحد ، ومع ابن أبى مليكة فى  
موضع واحد ، ومع شريك بن عبد الله فى موضع واحد ، ومع  
سعيد بن المسيب فى موضع واحد ، وضع سعيد بن جبير فى موضع  
واحد ، ومع الطحاوى فى موضع واحد ، وضع الكرخى فى موضع  
واحد ، ومع أبى عبيد القاسم بن سلام فى موضع واحد .

ولقد نقل لنا الماوردى رحمه الله تعالى فى هذا الجزء  
كثيره من أجزاء "الحاوى" كثيرا من آراء الصحابة والتابعين  
وتابعيهم من الفقهاء ممن سبقت الإشارة الى بعضهم كالأوزاعى  
والثورى والشعبى وابن أبى ليلى وغيرهم .

كذلك نقل لنا كثيرا من أوجه وأقوال وآراء أئمة  
الشافعية الذين سبقوه ، كأبى على بن أبى هريرة ، وأبى  
سعيد الاصطخرى ، وأبى بكر بن الحداد المصرى ، وأبى اسحاق  
المروزى ، وأبى اسحاق الإسفرايينى ، وأبى العباس بن سريج  
وغيرهم .

ولقد بلغ عدد ما نقله من الأوجه والأقوال فى هذا الجزء  
فقط الى (١٢٤) من الأوجه ، و(٣٢) من الأقوال .  
ومن هذا يتضح جليا مالامام الماوردى من معرفة واسعة  
بمذاهب الفقهاء عامة ، والمذهب الشافعى خاصة ، واستيعابه  
له ، ودرايته فيه .

### المبحث الخامس

#### بعض المسائل التي تعقب فيها الماوردي آراء المزنى

لم يكن الماوردي رحمه الله مجرد ناقل لنا لآراء من سبقوه من أئمة الشافعية ، بل كان يتعقبهم في بعض المسائل من ذلك ما جاء في تعقبه لآراء المزنى ، نشير الى بعضها فيما يلي :

(١) على سبيل المثال في مسألة تبعض الطلاق للسنة والبدعة  
(٢) وفي مسألة الامابة بعد الردة .

(٣) وما جاء فيما لو قال الرجل لزوجته : ان طلقك واحدة  
أملك فيها الرجعة فانت طالق قبلها ثلاثا فطلقها واحدة  
... الى أن قال :

فاما ان كانت مدخولا بها يملك بعد الواحدة رجعتها فقد  
وجد شرط الثلاث فيها ، فاختلف أصحابنا في وقوع الطلاق عليها  
(٣)  
على ثلاثة أوجه .

- 
- (١) انظر المسألة في ص ٧٤١-٧٤٢ .  
(٢) انظر المسألة في ص ٧٧٤-٧٧٥ .  
(٣) انظر الوجه الاول والثاني في ص ٤٢٢-٤٢٣ .

### المبحث السادس

فى بعض المسائل التى تعقب فيها الامام الماوردى  
على بعض الائمة سواء كانوا من ائمة الشافعية او غيرهم

لم يقتصر تعقيب الامام الماوردى على آراء المبنى صاحب المختصر الذى شرحه ، بل شمل التعقيب بعض الائمة الذين نقل آراءهم فى كتابه "الحاوى" اشير الى بعض هؤلاء فيما يلى :

فقهاء الشافعية الذين عقب على آرائهم :

- (١) ابو شور ابراهيم بن خالد المتوفى سنة ٢٤٠هـ .
- (٢) ابو العباس بن سريج المتوفى سنة ٣٠٦هـ .
- (٣) ابو عبيد بن حربويه المتوفى سنة ٣٠٧هـ .
- (٤) ابو على بن خيران المتوفى سنة ٣٢٠هـ .
- (٥) ابو سعيد الاصطخرى المتوفى سنة ٣٢٨هـ .
- (٦) ابو اسحاق المروزى المتوفى سنة ٣٤٠هـ .
- (٧) ابو بكر الحداد المصرى المتوفى سنة ٣٤٤هـ .
- (٨) ابو على بن ابي هريرة المتوفى سنة ٣٤٥هـ .
- (٩) ابو الحسين ابن القطان المتوفى سنة ٣٥٩هـ .
- (١٠) ابو حامد الاسفرايينى المتوفى سنة ٤٠٦هـ .
- (١١) وعلى الاصحاب بالجملة .

(١)	انظر	القسم	المحقق	ص ٣٢٤-٣٢٥، ٥٩٠
(٢)	انظر	القسم	المحقق	ص ٤٢٠، ١٠٠
(٣)	انظر	القسم	المحقق	ص ٢٤٥، ٢٤٤
(٤)	انظر	القسم	المحقق	ص ٢٤٥، ٢٤٤
(٥)	انظر	القسم	المحقق	ص ٢٤٦، ٢٤٥
(٦)	انظر	القسم	المحقق	ص ٣٠٢-٣٠٣، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٧٨
(٧)	انظر	القسم	المحقق	ص ٤٢١
(٨)	انظر	القسم	المحقق	ص ٥٦١
(٩)	انظر	القسم	المحقق	ص ٤٧٢
(١٠)	انظر	القسم	المحقق	ص ٥٢٤، ٥٤٦، ٦٣١، ٧٥٩
(١١)	انظر	فى	ص ٧٤٤، ١٢٢	

وعلى غيرهم من العلماء الذين تعقب على آرائهم ، منهم :

- (١) عطاء بن يسار المتوفى سنة ١٠٣هـ .  
(١)
  - (٢) علامة التابعين أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي المتوفى سنة ١٠٩هـ .  
(٢)
  - (٣) ابن أبي ليلى أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن المتوفى سنة ١٤٨هـ .  
(٣)
  - (٤) سفيان الثوري المتوفى سنة ١٦٠هـ .  
(٤)
  - (٥) شريك بن عبد الله المتوفى سنة ١٧٧هـ .  
(٥)
  - (٦) أبو سليمان داود بن خلف المتوفى سنة ٢٠٠هـ .  
(٦)
  - (٧) المغربي محمد بن أحمد المتوفى سنة ٣٣٠هـ .  
(٧)
  - (٨) ابن درستويه من النخاعة المتوفى سنة ٣٤٧هـ .  
(٨)
- وهذه شهادة أخرى تضاف لما سبقت الإشارة إليه التي تدل على غزارة علمه وحفظه ، وأنه بلغ مبلغا جعله ينظر إليه الفقهاء والعلماء نظرة اجلال واكبار لما عهدوا فيه من سلامة الاجتهاد وسعة الافق .

- 
- (١) انظر في ص ٣٠٦ .
  - (٢) انظر في ص ٥٥٠ .
  - (٣) انظر في ص ٤٨٧ .
  - (٤) انظر في ص ٧٤٦ .
  - (٥) انظر في ص ٧٤٦ .
  - (٦) انظر في ص ٤٩١ .
  - (٧) انظر في ص ٣٠٧ .
  - (٨) انظر في ص ٥٠٨/٥٠٧ .

### المبحث السابع : بعض الملاحظات على الكتاب

لقد احتوى كتاب "الحاوي" على مزايا ومحاسن كثيرة جدا وكل المباحث التي تقدمت تدل كلها على مزايا هذا الكتاب ، اما مريضة أو ضمنية ، ومن تلك المزايا التي أشرنا اليها في بداية قسم الدراسة هذا عند الكلام عن الامام الماوردي مانقلناه عن بعض أهل التراجم كابن خلكان حيث قال وهو يتحدث عن الماوردي : "وله فيه كتاب الحاوي الذي لم يطالعه أحد الا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب" .

وقال حاجي خليفة : الحاوي الكبير في الفروع كتاب عظيم في عشر مجلدات ، ويقال انه ثلاثون مجلدا ، لم يؤلف في المذهب مثله .

نعم ولقد كان هذا الكتاب شاملا في موضوعه ، ومستوعبا لفقه المذهب ومغنيا عن غيره من الموسوعات الفقهية في مذهب الامام الشافعي لو طبع فأصبح في متناول أهل العلم ، حيث كتبه الماوردي رحمه الله تعالى بأسلوب سهل يمكن لأي طالب علم يطلع عليه فهمه من غير صعوبة تذكر ، حيث كان قد عرفه بطريقة منظمة ومرتبطة يتدرج بالمطلع عليه من الحكم العام الى ماقد يتفرع عليه من الفروع ، حيث نجده قد قسم الكتاب الى أبواب ، والأبواب الى مسائل ، والمسائل الى فصول ، والفصول الى فروع أحيانا ، هذا المنيع ماالتزم به المصنف أن يسير عليه في أول كتابه حيث قال في المقدمة : "وترجمته بالحاوي رجاء أن يكون حاويا لما أوجبه تقدير الحال من الاستيفاء والاستيعاب في أوضح تقسيم ، وأصح ترتيب ، وأسهل مأخذ ... " .

ومع هذه المزايا الكثيرة والكبيرة التي يعجز الإنسان عن وصفها يبقى الكمال المطلق لكتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد لأن الإنسان مهما بلغت مرتبته العلمية ، ومقدرته العقلية لا يصل إلى درجة الكمال المطلق .

من هذا المنطلق أود أن أشير إلى بعض الملاحظات التي سجلتها خلال دراستي لهذا الجزء من الكتاب ، وهذه الملاحظات ولله الحمد قليلة جداً أوجزها في النقاط التالية :

- (١) يحتج أحياناً بأحاديث ضعيفة مع وجود أحاديث صحيحة (١)  
(٢) تغنيه عن ذلك .
- (٢) قد يضعف الحديث الصحيح في معرض رده على أدلة المخالفين ، أو يؤوله تأويلاً فيه تكلف وبعد مما (٣)  
يحتمله النص .
- (٣) ينسب أحياناً للمذاهب الأخرى خلاف المواب ، أو يكون (٤)  
(٥) نقله غير دقيق .

- 
- (١) كحديث "انما أحكم بالظاهر ويتولى الله السرائر" قال عنه في تلخيص الحبير : "سبب وقوع الوهم من الفقهاء في جعلهم هذا حديثاً مرفوعاً هو أن الشافعي قال في كلام له : وقد أمر الله نبيه أن يحكم بالظاهر ، والله يتولى السرائر" . ١٩٢/٤ .
  - (٢) كحديث "انني لم أومر أن أنقب قلوب الناس ، ولا أشق بطونهم" الحديث رواه البخاري ومسلم . انظر تخريجه ، والكلام على الحديث الأول من الزركشي في ص ١٧١ .
  - (٣) كحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : "كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : "ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم أنفة ، فلو أمضيناه فأمضاه عليهم" . الحديث رواه مسلم ، والنسائي ، ومسنند الإمام الشافعي ، وقد تم تخريج هذا الحديث في ص ٤٠ ، وقال عنه الماوردي : وأما استدلال من أنكرو وقوع الثلاث بحديث ابن عباس فهو ضعيف لا يعرفه أصحاب الحديث ، ولو سلمناه .... انظر في ص ٥٦ .
  - (٤) انظر ص ١٦٤ ، ٢٣١ ، ٧٣٥ .
  - (٥) انظر ص ١٧٤ ، ٣٢٢ .

- (٤) فى ذكر الأوجه فى المذهب يقتصر أحيانا على ذكر وجه واحد مع وجود أكثر من وجه .  
(١)
- (٥) يرجح دائما مذهب الشافعية فى المسائل المقارنة وان كانت حجة المخالف قوية ، وهذا ينم على أنه ينتصر لمذهبه بأى وجه كان رغم مكانته العلمية ، وهذا المسلك منه ومن أمثاله من أئمة الأمة وفقهائها يعتبر خطأ يؤخذون عليه ، لأن الانصاف والانصياع للجانب الذى تكون حجته أقوى هو الصواب لأن هذا سمة العلماء أمثال الامام الماوردى .

---

(١) انظر على سبيل المثال ص ١٠١-١٠٢، ١١٧، ١٤٣، ١٤٤، ٣٨٥، ٦٤٦

### المبحث الثامن

#### فى المصطلحات المتداولة فى فقه الشافعية

#### والواردة فى الكتاب

ان هناك بعض المصطلحات فى كتب الشافعية عامة ، وفى كتاب "الحاوى" بصفة خاصة ، وأود أن أشير إليها فيما يلى :  
(١) منها : الأقوال وهى كلام الامام الشافعى رحمه الله تعالى .

وقد يكون للشافعى فى المسألة الواحدة قولان ، وقد عرف القولان بالقديم والجديد .

فأما القديم : فهو ما قاله بالعراق ، أو لم يستقر رأيه عليه فيها ولو قاله بعد خروجه من العراق ودخوله مصر تصنيفا ، وتدريسا وافتاء .

ومن أشهر رواة القديم فى العراق :

الامام أحمد بن حنبل الشيبانى .

أبو شور ابراهيم بن خالد بن أبى اليمان الكلبى المتوفى سنة ٢٤٠هـ .

أبو على الحسين بن على الكرابيسى المتوفى سنة ٢٤٨هـ .

أبو على الحسن بن محمد المصباح الزعفرانى المتوفى سنة (١)  
٢٦٠هـ .

(٢)

ومن كتبه القديمة : الحجة .

(١) المجموع ٢٤/١-٢٥ ، مغنى المحتاج ١٣/١ ، نهاية المحتاج ٥٠/١ ، حاشية القليوبى ١٣/١-١٤ .

(٢) ألف الشافعى ببغداد كتاب الحجة اذا أطلق القديم من مذهبه يراد به هذا التصنيف ، وألف بالعراق أيضا رسالة الأصول التى أعاد تأليفها بمصر كما ستأتى الإشارة إليها .  
انظر : الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ١٣٣/١ .

وأما الجديد : فهو ما قاله بعد دخوله مصر سنة ١٩٩هـ ،  
أو ما استقر رأيه عليه فيها وإن كان قد قاله بالعراق .  
ومن أشهر رواته في مصر :

أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي المتوفى سنة ٢٣١هـ .  
أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو  
المزنى المتوفى سنة ٢٦٤هـ .

أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل  
المرادي المتوفى سنة ٢٧٠هـ .

أبو حفص حرمة بن يحيى بن عبد الله بن عمران التجيبي  
المتوفى سنة ٢٤٣هـ .

أبو محمد الربيع بن سليمان بن داود الجيزي المتوفى  
سنة ٢٥٦هـ وقيل ٢٥٧هـ .

ومن كتبه الجديدة بمصر : الأم ، والامالي الكبرى ،  
والاملاء الصغير ، وكتب رسالته في الأصول كتابة جديدة ، زاد  
فيها ، وحذف منها ، وأبقى لب رسالته القديمة .  
(١)

وقد ذكر الماوردي أنواع قولي الشافعي في معرض رده  
على من أنكروا عليه القولين في مسألة واحدة بقوله :

وما ذكره الشافعي من القولين ينقسم الى عشرة أقسام :  
أحدها : أن يقيّد جوابه في موضع ويطلقه في آخر مثل  
قوله في أقل الحيض : " أنه يوم وليلة " ، وقال في موضع :  
" أقله يوم " يريد مع ليلته .

الثاني : ما اختلفت فيه ألفاظه ، ومعانيها متفقة ،  
مثل قوله في المظاهر : " وإذا منع الجماع أحببت أن يمنع من

(١) الفتح المبين في طبقات الأصوليين ١/١٣٣ ، الشافعي  
حياته وعمره - آراؤه وفقهه لمحمد أبو زهرة ص ٢٤ .

القبيل والتلذذ" ، وقال في القديم : "رايت أن يمنع" يريد به الاستحباب ... لأن قوله : "رايت" يحتمل أن يحمل على الاستحباب والايجاب .

الثالث : ما اختلف قوله فيه لاختلاف حاله كالصداق اذا ذكر في السر مقداراً ، وذكر في العلانية أكثر منه ، قال في موضع : "الصداق صداق السر" وقال في موضع : "الصداق صداق العلانية" وليس ذلك لاختلاف قوله فيه ، ولكن لاختلاف حال الصداقين ، فان اقترن بصداق السر عقد فهو المستحق ، ويكون صداق العلانية مجملاً ، وان اقترن العقد بصداق العلانية فهو المستحق ، وكان صداق السر موعداً .

الرابع : ما اختلف قوله فيه لاختلاف القراءة ، مثل قوله تعالى : {أو لامستم النساء} أو "لمستم النساء" فلامستم يوجب الوضوء على اللامس والملموس ، ولمستم يوجب على اللامس دون الملموس .

الخامس : ما اختلف قوله فيه ، لانه عمل في أحد القولين على ظاهر من كتاب الله ، ثم بلغته سنة ثابتة نقلته عن الظاهر الى قول آخر ، كقوله تعالى في صيام التمتع {فصيام ثلاثة أيام في الحج} فاخذ بظاهره وأوجب صيامها في أيام التشريق ، لأنها الظاهر من أيام الحج ، ثم روى له عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن صيامها ، فعدل لهذه الرواية عما عمل به من ظاهر الكتاب وأوجب صيامها بعد احرامه وقبل عرفة ، اتباعاً للسنة .

السادس : ما اختلف قوله فيه ، لانه أداه اجتهاده الى أحدهما في حال ، ثم أداه اجتهاده الى القول الآخر في الحال الأخرى ، ومثل هذا لا ينكر قد فعله الصدر الأول ، هذا عمر بن

الخطاب رضى الله عنه قد اختلف قوله فى ميراث الاخوة مع  
(١)  
الجد فاسقطهم به فى اول قوله ، وأشركهم معه فى آخر قوله .

السابع : أن تبلغه سنة لم تثبت عنده وقد عمل بالقياس  
فيجعل قوله من بعد موقوفا على ثبوت السنة ، كالذى جاءت به  
السنة من الميام عن الميت ، والغسل من غسل الميت ، روي  
له من طريقين ضعيفين فقال بموجب القياس بأن لاصيام عن  
الميت ، ولاغسل من غسله ، ثم قال ماروى وقال : ان الحديث  
(٢) (٣)  
قلت به . فأظهر بموجب القياس ، وأوجب العدول عنه ان مع  
الحديث . وقال : كل قول قلته فثبت عن النبى صلى الله عليه  
وسلم خلافه فانا اول راجع عنه .

الثامن : أن يقصد بذكر القولين ابطال ماتوسطهما ،  
ويكون مذهبه منهما مافرع عليه وحكم به مثل قوله فى وضع  
الجوائح - وقد قدرها مالك بومع الثلث : ليس الا واحد من  
قولين : اما أن توضع جميعها أو لا يوضع شيء منها .

(١) عن الشعبي قال : أول جد ورث فى الاسلام عمر فأخذ ماله  
فأتاه على وزيد فقالا : ليس لك ذاك انما أنت كأحد  
الاخوين .

عن الشعبي أيضا قال : كان عمر يقاسم بالجد مع الاخ  
والاخوين ، فإذا زادوا أعطاه الثلث . رواهما أبو محمد  
عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى فى سننه ٢٥٦/٢ .  
وقال البخارى بعد أن ذكر أن أبا بكر وابن عباس  
والزبير يرون أن الجد بمنزلة الاب فى الميراث : ويذكر  
عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة . انظر :  
كتاب القرائض ، باب ميراث الجد مع الاب والاخوة ٢٣٨/٤ .  
(٢) أما بالنسبة للصيام عن الميت فقد مع الحديث بذلك عن  
عائشة رضى الله عنها ، أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال : "من مات وعليه صيام صام عنه وليه" .  
البخارى ، باب من مات وعليه صوم ٤٦/٢ ، ومسلم فى باب  
قضاء الصيام عن الميت ٨٠٣/٢ .

(٣) ورد الحديث بلفظ : "من غسل ميتا فليغتسل" . وقد أورد  
البيهقى عن أئمة الحديث بأن هذا الحديث وما فى معناه  
ضعيف لا يحتج به .  
انظر : مصنف عبد الرزاق ٤٠٥/٢ وما بعدها ، السنن  
الكبرى للبيهقى ٢٩٩/١ وما بعدها .

التاسع : أن يذكر القولين ابطلا لما عداهما ، ويكون مذهبه موقوفا على صاويدييه اجتهاده اليه ، من صحة أحدهما وإن لم يكن قائلا بهما ، ومثل هذا قد جاء به الشرع ، كقوله عليه الصلاة والسلام في ليلة القدر : "التمسوها في العشر الاواخر من رمضان" ، فنفي أن يكون في غير شهر رمضان ، وفي غير العشر الاواخر منه ، وجعلها موقوفة على الاجتهاد في العشر الاواخر .<sup>(١)</sup>

العاشر : أن يذكر القولين ليبدل على أن لكل واحد منهما في الاجتهاد وجه ، ولا يقطع بأحدهما لاحتمال الأدلة ، ولا يعمل لاختلاف الحكم ، ويفرع على كل منهما أن صح ، وليس ينكر من العلماء التوقف عند الاشتباه ، هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توقف في أشياء حتى نزل الوحي .<sup>(٢)</sup>

(١) الحديث في الصحيحين : عند البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "تحرروا ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر من رمضان" . وفي رواية عن أبي سعيد : "... فالتمسوها في العشر الاواخر في الوتر" . وعند مسلم ، عن ابن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "التمسوها في العشر الاواخر (يعني ليلة القدر) فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي" .  
البخاري ، كتاب فضل ليلة القدر ، باب التماس ليلة القدر في السبع الاواخر ٦٢/٢ ، ومسلم في كتاب الصيام باب فضل ليلة القدر ، والحث على طلبها ، وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها ٨٢٢/٢-٨٢٣ .

(٢) من ذلك ما جاء في حديث طويل في قصة توبة كعب بن مالك وصاحبيه مرارة بن ربيعة العامري ، وهلال بن أمية الواقفي. عندما تخلفوا عن رمول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، ولم يعتذروا بأعذار كاذبة بعد عودته عليه الصلاة والسلام بل صدقوه في القول ، وعندها توقف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبت في أمرهم بل قال لكعب كما في الصحيحين : "أما هذا فقد صدق ، فقم حتى يقضى الله فيك" ، إلى أن نزل الوحي بقبول توبته وصاحبيه آيات تنزل إلى يوم القيامة وهي قوله تعالى : {وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن =

قال النووي رحمه الله تعالى : قد يكون القولان قديمين  
وقد يكونا جديدين ، وقد يكون قديما وجديدا ، وقد يقولهما  
فى وقت ، وقد يقولهما فى وقتين ، وقد يرجح أحدهما ، وقد  
(١)  
لا يرجح .

وان كان فى المسألة قولان قديم وجديد فالجديد هو  
المعمول به الا بعض المسائل التى استثنائها بعض فقهاء  
المذهب ، وقالوا يعمل فيها بالقديم .  
(٢)

وان كان فى الجديد قولان فالعمل بما رجحه الشافعى  
رحمه الله تعالى أو بأخرهما ان علم ، فان لم يعلم  
فبأحدهما .

فان قالهما فى وقت واحد ، ولم يرجح شيئا وذلك قليل ،  
أو لم يعلم هل قالهما مرتبا لزم البحث عن أرجحهما بشرط  
الاهلية ، فان أشكل يتوقف .  
(٣)

وقال النووي : اذا أفتى الاصحاب بمسائل من القديم مع  
ان الشافعى رجع عنه لا يكون هذا مذهبا للشافعى هذا هو  
المواب .

= لاملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا ان الله  
هو الثواب الرحيم ، يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله  
وكونوا مع المادقين} . سورة التوبة : آية ١١٨-١١٩ .  
الحديث رواه البخارى فى كتاب التفسير ، باب {وعلى  
الثلاثة الذين خلفوا ...} ٢٣٩/٢-٢٤٠ ، ومسلم فى كتاب  
التوبة ، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه  
٢١٢٠/٤-٢١٢٩ .

ثم من أراد الوقوف على اعتراض قولى الشافعى والرد  
عليهما من الماوردى بتفصيل أكثر وأشمل فليُنظر أدب  
القاضى للماوردى ٦٦٥/١-٦٧٨ .

(١) المجموع ١١١/١ ، وهذه الاحتمالات التى ذكرها النووي  
يمكن اعتبارها خلاصة لتلك الاقسام التى ذكرها الماوردى  
مع توضيح امكانية وقسوع القولين فى القديم أو فى  
الجديد أو فى وقت واحد ، وان كان الغالب وجود  
القولين بين القديم والجديد .

(٢) استثنى جماعة من الاصحاب نحو سبع عشرة مسألة ، وقيل  
عشرين أو أكثر ، وقالوا يفتى فيها بالقديم ، قال  
بعضهم : وقد تتبع ما أفتى فيه بالقديم فوجد منصوصا  
عليه فى الجديد أيضا .  
المجموع ١١٢/١ ، نهاية المحتاج ٥٠/١ ، مغنى المحتاج

(٣) نهاية المحتاج ٥٠/١ ، مغنى المحتاج ١٣/١ .

ثم قال : هذا كله فى قديم لم يعضده حديث صحيح ، أو قديم نص فى الجديد خلافه ، أما قديم لم يخالفه فى الجديد ، أو لم يتعرض لتلك المسألة فى الجديد فهو مذهب الشافعى (١) واعتقاده يعمل به ويفتى عليه فانه قاله ولم يرجع عنه .

#### النص :

أى المنصوص من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول فهو نص الامام الشافعى رحمه الله تعالى ، وسمى الكلام المسند اليه نصا ، لانه مرفوع الى الشافعى من قولك نصبت الحديث الى فلان اذا رفعته اليه ، أو لانه مرفوع القدر لتنصيب (٢) الشافعى عليه .

#### المخرج :

القول المخرج هو أن يجيب الامام الشافعى بحكمين مختلفين فى صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يملح للفرق بينهما ، فينقل الاصحاب جوابه فى كل صورة الى الأخرى ، فيحصل فى كل صورة منهما قولان : منصوص ، ومخرج ، فالمنصوص فى هذه هو المخرج فى تلك ، والمنصوص فى تلك هو المخرج فى هذه ، فيقال فيهما قولان بالنقل والتخريج .

والغالب فى مثل هذا عدم اتفاق الاصحاب على التخريج ، بل منهم من يخرج ، ومنهم من يبدى فرقا بين الصورتين .

والاصح أن القول المخرج لا ينسب للشافعى رحمه الله تعالى ، لانه لو روجع فيه لذكر فرقا . (٣)

(١) المجموع ١١٣/١ .  
(٢) نهاية المحتاج ٤٩/١ ، مغنى المحتاج ١٢/١ .  
(٣) المجموع ٧٨/١ ، روضة الطالبين ١٠٢/١١ ، نهاية المحتاج ٥٠/١ ، مغنى المحتاج ١٢/١ .

الأوجه :

هو للأصحاب يستخرجونها من كلام الشافعي رحمه الله تعالى فيستخرجونها على أصله ، ويستنبطونها من قواعده ، وقد يجتهدون في بعضها وان لم يأخذوه من أصله ، ثم قد يكون الوجهان لشخصين ، وقد يكونان لواحد .<sup>(١)</sup>

الطرق :

أما الطرق فهو اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب ، كأن يحكى بعضهم في المسألة قولين أو وجهين لمن تقدم ، ويقول البعض الآخر لا يجوز قولاً واحداً ، أو وجهاً واحداً ، أو يقول أحدهما في المسألة تفصيل ، ويقول الآخر : فيها خلاف مطلق .<sup>(٢)</sup> وقد يستعملون الوجهين في موضعين الطريقتين وعكسه . قال النووي : وإنما استعمل هذا ، لأن الطرق والوجوه تشترك في كونها من كلام الأصحاب .<sup>(٣)</sup>

---

(١) نهاية المحتاج ٤٨/١ ، مغنى المحتاج ١٢/١ .  
 (٢) المجموع ١١١/١ ، نهاية المحتاج ٤٩/١ ، مغنى المحتاج ١٢/١ .  
 (٣) المجموع ١١٢/١ .

### الفصل الثالث

ويشتمل على المباحث التالية :

- (١) بيان نسخ المخطوط .
- (٢) منهج التحقيق .
- (٣) توضيح المصطلحات المستخدمة في التحقيق .

المبحث الاول : بيان نسخ المخطوط

ان النسخ التى تضم كتابى الطلاق والرجعة هى ثلاث نسخ ، اثنان منهما كاملتان مع وجود طمس جزء فى بعض لوحات احدهما التى تبدأ من لوحة ١٢٨/١٤١ من النسخة التى رمزت لها بـ (أ) ، والثالثة ناقصة فى أواخر كتاب الرجعة ، يبدأ هذا النقص فى الجزء المحقق من ص ٧٥٦-٧٨١ وهو نهاية البحث وهذا النقص فى نسخة (أ) يساوى سبع لوحات ، وفى نسخة (ب) يساوى خمس لوحات ، وهذا بيان اجمالى لهذه النسخ . وأما بيانها التفصيلى فأوجزها فى الآتى :

النسخة الاولى :

هى النسخة الوحيدة التى تضم جميع أجزاء "الحاوى" وهى محفوظة فى دار الكتب المصرية فى القاهرة برقم ٨٢ فقه شافعى ، وقد كتبت بخط مغربى واضح ، وكما انها قليلة السقط والتحريف ، وقد قام مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى فى جامعة أم القرى بتصوير هذه النسخة كاملة وتجليدها ، وتوجد هذه النسخة فى مكتبة المركز لتكون فى متناول الباحثين الذين يريدون الاطلاع على هذا الكتاب العظيم سواء كانوا من المحققين له أو من غيرهم ، وكما يوجد فى المركز ميكروفيلم برقم (٧٤-٧٥) فقه شافعى ، جزأ الله القائمين على هذا المركز خير الجزاء .

ويقع كتاب (الطلاق) فى أواخر الجزء الثالث عشر يبدأ من لوحة (٢٦٠) وينتهى فى لوحة (١٢٣) من الجزء الرابع عشر وعدد لوحات كتاب (الطلاق) وحده فى هذه النسخة (١٥٩) لوحة .

ويبدأ كتاب (الرجعة) من لوحة (١٢٣) وينتهى بلوحة (١٥١) من الجزء الرابع عشر ، أى أن عدد لوحات كتاب (الرجعة) ٢٨ لوحة فقط ، فيصبح عدد لوحات كتابى الطلاق والرجعة (١٨٧) لوحة .

عدد الأسطر فى الصفحة الواحدة من هذه النسخة (٢١) سطرا .

وعدد الكلمات فى كل سطر منها تتراوح ما بين ٩-١١ كلمة تقريبا .

وقد رمزت لها برمز (أ) .

لم يكتب على هذه النسخة اسم الناسخ ، ولاتاريخ النسخ .

#### النسخة الثانية :

أصل هذه النسخة محفوظة بدار الكتب القومية بمصر برقم ٨٣ فقه شافعى .

وهى ماهرة فى ميكروفيلم ، توجد فى مركز البحث العلمى واحياء التراث الإسلامى فى جامعة أم القرى برقم (٢٦، ٢٧) فقه شافعى ، يقع كتاب الطلاق فى هذه النسخة فى أواخر الجزء الحادى عشر ، وتكملته فى أوائل الجزء الثانى عشر ، أما كتاب الرجعة فانه يقع فى الجزء الثانى عشر .

ويبدأ كتاب الطلاق من لوحة (١٥٤) من الجزء الحادى عشر وينتهى الى لوحة (١٧) من الجزء الثانى عشر فيصير عدد لوحات كتاب الطلاق فى هذه النسخة (٩٧) لوحة .

ويبدأ كتاب الرجعة من لوحة (١٧) من الجزء الثانى عشر وينتهى الى لوحة (٣٥) فصار عدد لوحات كتاب الرجعة فى هذه النسخة (١٨) لوحة .

عدد لوحات كتابى الطلاق والرجعة (١١٥) لوحة .

وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة منها (٢٥) سطرا .  
وعدد الكلمات في السطر الواحد منها تتراوح ما بين  
١٢-١٣ كلمة تقريبا .  
اسم النسخ لهذه النسخة : على بن عبد الله بن محمد  
السيوطي .

تاريخ النسخ : ٦٨٣هـ .  
وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخ قديم معتاد ، وفيها سقط  
وأخطاء كثيرة .  
وقد رمزت لها برمز (ب) .  
النسخة الثالثة :

أصل هذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ١٩٠  
فقه شافعي .  
وهي مصورة في ميكروفيلم ، توجد في مركز البحث العلمي  
وأحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى برقم ٨٧ فقه  
شافعي .

يقع كتاب الطلاق فيها في الجزء الذي يبدأ من لوحة  
(٨٦) ، وينتهي في لوحة (١٧٧) ، أي أن عدد لوحات كتاب  
الطلاق في هذه النسخة (٩٣) لوحة .

ويبدأ كتاب الرجعة من لوحة (١٧٧) وينتهي في لوحة  
(١٨٩) ، وهي نهاية هذا الجزء ، والجزء الذي يليه مفقود من  
هذه النسخة ، وبالتالي وقد نقص من كتاب الرجعة نحو سبع  
لوحات على مقياس نسخة (أ) وخمس لوحات على مقياس نسخة (ب)  
وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخ كبير معتاد .

عدد لوحات كتابي الطلاق والرجعة من الموجود في هذا  
الجزء (١٠٥) لوحة .

وعدد الاسطر فى الصفحة الواحدة من هذه النسخة (٢١)

سطرا .

وعدد الكلمات تتراوح ما بين ١٣-١٤ كلمة تقريبا .

لم يكتب على هذه النسخة اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

وقد رمزت لها برمز (ج) .

### المبحث الثانى : منهجى فى التحقيق

لقد سلكت فى منهجى لتحقيق كتابى (الطلاق والرجعة) من "الحاوى" طريقة التحقيق المعروفة لدى المحققين مراعىا فى ذلك الخطة التى وضعها قسم الدراسات العليا الشرعية لتحقيق "الحاوى" لتكون طريقة التحقيق لهذا الكتاب شبه موحدة ، وتتلخص هذه الطريقة فى الآتى :

(١) مقابلة نسخ المخطوط لاختيار النص الأصح دون الاعتماد على نسخة معينة ، آخذاً بذلك بمنهج (النص المختار) مع اثبات الفروق بين النسخ فى الهامش .

(٢) اعتمد فى ترجيحى بين النسخ على اختيار المعنى الأقرب لكلام المؤلف ، والأوفق لسياق الكلام .

(٣) عند وجود زيادة فى احدى النسخ وأرى أن اثباتها مهم اثبتها فى الملب ، وأشير فى الهامش الى أنها ساقطة من نسخة كذا وكذا ، وان لم تكن لها أهمية فى نظرى أضعها فى الهامش وأشير إليها .

ثم ان الاصطلاح الذى استخدمته فى بيان السقط والفوارق هو إعادة الساقط فى الهامش بين قوسين اذا كان السقط قليلا فعلى سبيل المثال : ب : (لها) ساقط كما فى ص ٢٢٢ ، ب : (الكتاب) ساقط كما فى ص ٢٢٥ ، ا ، ج : (الثلاث) ساقط كما فى ص ٢٢٦ ، ج : (فلاتطلق : الا واحدة) ساقط كما فى ص ٢٣٠ .

أما اذا كان السقط سطرا فأكثر فأجعله بين القوسين فى الملب ، ثم أثبت فى الهامش النسخة التى سقط فيها هذا النص فعلى سبيل المثال فى ص ٩٨ سقط النص الآتى : (ويكون ذلك الطهر الذى وقعت فيه الطلقة الثالثة قرءا واحدا تاتى بعده

بقرايين ، وان لم يطأها) فأثبت في الهامش : ب : مابين القوسين ساقط ، وفي ص ٩٩ : ج : مابين القوسين ساقط ، في نفس الصفحة : ج : مابين القوسين ساقط .

أما اذا ظهر لى خطأ فى النص أو تحريف أو تصحيف فى جميع النسخ فانى أصلحه مع الإشارة الى ذلك فى الهامش .  
(٤) مراعاة كتابة الكلمات حسب القواعد الإملائية الحديثة ، وترك رسم المخطوط مثل : السماء ، والأشياء بحذف الهمزة .

أما فى كتابة الآيات القرآنية فقد التزمت بالرسم العثمانى ، فاذا وجد خلاف ذلك فيكون خطأ مطبعيا .  
(٥) تقويم النص ، وذلك بإتمام النقص أو السقط بما يتفق مع النص ، وكذلك تصحيح التحريف ، وأعبر ذلك بقولى :  
المواب ما أثبتته أو كلمة نحوها .

(٦) عزو الآيات القرآنية الى أماكنها ، وذلك ببيان اسم السورة التى وردت فيها ورقم الآية ، وإتمامها اذا اختصر المصنف على محل الشاهد منها ، ورأيت أن المناسب هو اكمال الآية وذلك فى الهامش .

(٧) تخريج الأحاديث النبوية من أمهات كتب الحديث والآثار مع بيان درجة الحديث ، وأقوال علماء الحديث فى الحكم عليه ما أمكن ذلك ، أما اذا ورد الحديث فى الصحيحين أو أحدهما فاكتفى بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة التى ورد فيها الحديث ، وأكمل نص الحديث اذا ذكره الماوردى مختصرا ، أو ذكره بالمعنى ، مع توضيح معنى الغريب فيه .

(٨) تخريج الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين من أمهات الكتب في الحديث والآثار والفقهاء مع ذكر صحة نسبة ذلك من عدمه من الكتب التي يعتمد عليها في ذلك كتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، ونصب الراية لأحاديث الهداية .

(٩) شرح اللفاظ والكلمات اللغوية بالرجوع إلى القواميس والمعاجم اللغوية وكتب غريب الحديث والآثار .

(١٠) تعريف المصطلحات الفقهية والأصولية بالرجوع إلى المصادر الأصلية في ذلك وكتب التعريفات الفقهية .

(١١) بيان وتوضيح بعض المسائل التي يكتنفها بعض الغموض ، وذلك بتوضيح المراد من كلام المصنف ، وإعادة التفسير إلى مرجعها إذا كان النص يحتاج إلى ذلك .

(١٢) ترجمة جميع الأعلام الواردة في المخطوط إلا القليل منهم وإلى نية في استدراك ذلك ، وقد قصدت بترجمة الأعلام أمرين :

الأمر الأول : معرفة المكانة العلمية للعلم المترجم له  
الأمر الآخر : لقصد التأسى بهم فيما ذكر عنهم من الصفات الحميدة التي تحلوا بها .

(١٣) عزو الأبيات الشعرية إلى قائلها إن وقفت عليه ، وذكر المصادر التي ورد فيها الشعر، وهي قُلَيْدَتِي

أما تحقيق المسائل الفقهية في كتابي "الطلاق والرجعة"

فهو على النحو التالي :

(١) تحقيق نص مختصر المزنى وذلك بمقابلته والإشارة إلى موضعه في مختصر المزنى المطبوع في آخر كتاب (الأم) ويبدأ كتاب الطلاق من ص ١٩١ ، وينتهي في ص ١٩٦ ، حيث

يبدأ منها كتاب الرجعة وينتهي في ص ١٩٧ ، وتوثيقه من كتب الشافعي الأخرى كالأم ، وأحكام القرآن ، وأحيانا من السنن الكبرى ، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي ، وإكمال نص الشافعي رحمه الله تعالى إذا اقتصر الماوردي أو المزي على ذكر بعضه لإفادته معنى جديدا تدعو الحاجة إلى إكماله في نظري ، وكذلك تصحيح التصحيف أو التحريف ، أو السقط الذي في نص المختصر في الحاوي .

(ب) إذا ذكر الماوردي مسائل الوفاق بين الشافعية أكتفى بذكر بعض مراجع الشافعية المطبوعة والمخطوطة توثيقا وتعزيزا لما ذكره الماوردي .

(ج) إذا ذكر الماوردي في المسألة قولين ، أو وجهين ، أو عدة أوجه ، وذكر من قال بها فأننى أكتفى بتوثيقها من مصادر الشافعية المعتمدة ، أما إذا لم يذكر من قال بها ووقفت عليه فأننى أعزو الأوجه إلى أصحابها مع ذكر المصادر التي اعتمدت عليها في ذلك .

(د) إذا ذكر الماوردي في المسألة قولاً ، أو وجهاً ، ووقفت على قول ، أو وجه آخر فيها أو أكثر من وجه فأننى أذكر ذلك وأبين من قال به مع ذكر المصادر التي اعتمدت عليها في ذلك .

(هـ) إذا ذكر الماوردي في المسألة وجهين أو أكثر ولم يرجح وجهاً منهما ، ورأيت غيره من فقهاء الشافعية كالشيرازي ، أو الرافعي ، أو النووي قد رجح أحد الوجهين أو الوجوه ذكرت ذلك الترجيح .

(و) إذا أحال الماوردي على جزء سابق من كتابه هذا "الحاوي" أبذل قماري جهدي للوقوف عليه مع ذكر الجزء واللوحة ، وإذا كان هذا الجزء محققا أذكر اسم المحقق .

(ز) إذا قارن الماوردي مسألة ما مع المذاهب الأخرى فأنى أوثق ذلك من كتب المذاهب المعتمدة .

(ح) إذا اقتصر الماوردي على ذكر رواية أو قول لأحد المذاهب ، وجدت في المذهب غيره ، أو كانت النسبة غير دقيقة كان ينسب قولاً لأبي حنيفة وهو لمأحبيه أو لأحدهما ، سواء كان ما ذكره الماوردي هو المشهور أو غير المشهور ذكرته مع التعليق عليه .

(ط) إذا ذكر الماوردي رأياً لمذهب من المذاهب الفقهية ، ووقفت على رأي مخالف - في كتب المذهب المعتمدة - لما ذكره الماوردي فأنى أبين ذلك مع التعليق عليه أيضاً .

(ي) إذا ذكر الماوردي آراء بعض الفقهاء كالأوزاعي ، والثوري وإسحاق وثقت ذلك بالرجوع إلى مظانها ككتب الآثار من المصنفات والسنن كمصنف عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبي شيبة ، وسنن سعيد بن منصور وغيرهم وبعض كتب الفقه كالمغنى لابن قدامة ، وكفاية النبيه لابن الرفعة .

(ك) وأخيراً رأيت اهتماماً للفائدة ، وإكمالاً للتحقيق في إخراج هذا الجزء من "الحاوي" إخراجاً علمياً خدمة للكتاب ، وإداء للأمانة ، وتسهيلاً للقارئ في الوصول إلى بغيته بيسر وسهولة ، وليعرف ما احتوى عليه هذا الجزء في موضوعه كمرجع من مراجع الفقه الإسلامي وخاصة في الفقه الشافعي أن أقوم بالأمور الآتية :

(١) وضعت عناوين مناسبة لجميع المسائل والفصول مستنبطة من كلام الماوردي أو نفس النص من غير زيادة ولا نقص ، وجعلت تحتها خطا ، وكذلك وضعت عناوين جانبية مهمة تعين القارئ، لقراءة الكتاب .

(٢) رقت جميع المسائل التي أوردها المصنف ترقيما تسلسليا ابتداء من أول كتاب الطلاق الى نهاية كتاب الرجعة .

(٣) رقت فصول كل مسألة على حده بالحروف الأبجدية .

(٤) قمت بترقيم لوحات النسخ على الجانب الأيسر من الصفحة تيسيرا للرجوع الى الأصول المخطوطة مع الإشارة الى رمز المخطوط ، مثلا : ١/١٢٣ .

(٥) شم وضعت فهرس فنية اشتملت على الآتى :

(أ) فهرس الآيات القرآنية

(ب) فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

(ج) فهرس الآثار

(د) فهرس الأعلام

(هـ) فهرس الكتب الواردة فى المخطوطة

(و) فهرس الآيات الشعرية

(ز) فهرس المصادر والمراجع

(ح) فهرس الموضوعات

### المبحث الثالث

#### في المصطلحات التي استخدمت في التحقيق

تقتضى طبيعة البحث أن يرجع الباحث الى أكثر من نسخة في بعض الكتب ، أو أكثر من طبعة في بعض الأحيان ، ومن الكتب التي رجعت اليها في أكثر من طبعة هي :

(١) صحيح الامام البخارى ، فقد رجعت اليه في طبعة مع فتح البارى ومفردة .

(٢) صحيح الامام مسلم ، رجعت اليه مع شرح النووى ومفردة .

(٣) مسند الامام أحمد رجعت اليه مع فتح الربانى ومفردة .

فاذا قصدت فى أى من هذه الكتب الطبعة المفردة ذكرتها بدون قيد ، واذا قصدت غيرها قيدتها ، فمثلا أقول : صحيح البخارى مع فتح البارى وهكذا .

وقد أختصر أحيانا بعض أسماء المراجع فأقول مثلا : "الروضة" بدلا من "روضة الطالبين" ، "الفتح المبين" بدلا من "الفتح المبين فى طبقات الأصوليين" ، "بداية المجتهد" بدلا من "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" ، "المقدمات" بدلا من "المقدمات والممهّدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية ، والتحميلات المحكمات لأهمّات مسائلها المشكلات" ، "طبقات الشافعية لابن الملاح" بدلا من "من طبقات الفقهاء الشافعية لابن الملاح" وهكذا .

## ملحق

معلومات عن الرسائل المسجلة في كتاب "الحاوي الكبير"  
في الجامعة :

في نهاية قسم الدراسة لهذا الجزء من الحاوي الكبير  
للامام الماوري رحمة الله عليه أود أن أبين للقاء الكريم  
محقق وماتحت التحقيق من هذا الكتاب في قسم الدراسات  
العليا الشرعية ، ومركز الدراسات العليا الاسلامية المسائية  
التابعين لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة أم  
القرى ، حسب ترتيب الكتاب ، لاحسب الاقدمية في التسجيل  
والمناقشة ، فأقول وبالله التوفيق :

(١) من أول الكتاب حتى نهاية غسل الجمعة والعيددين :  
تحقيق الدكتورة راوية بنت أحمد بن عبد الكريم الظهار  
نالت به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٩هـ ، وكما حققت بقية كتاب  
الظهار تحقيقا خاصا ويقدر بحوالى ٦٧ لوحة ، وبذلك انتهى  
الجزء الاول وزيادة ٥٠ لوحة من الجزء الثانى .  
(٢) من أول كتاب الصلاة الى أول باب فضل الجماعة والعذر  
بتركها :

تحقيق الدكتور السيد عقيل حسين منور ، ونال به درجة  
الدكتوراه سنة ١٤٠٧هـ ، وبذلك انتهى الجزء الثانى .  
(٣) من بقية كتاب الصلاة الذى يبدأ من باب اختلاف نية  
الامام والمأموم الى نهاية كتاب الجنائز :

تحقيق الدكتور درويش أحمد محمد المفضونى ، نال به  
درجة الدكتوراه سنة ١٤١١هـ ، بقى من الجزء الثالث ٨٨ لوحة  
حيث بدأ منها كتاب الزكاة .

(٤) كتاب الزكاة :

تحقيق الدكتور ياسين ناصر محمود الخطيب ، نال به  
درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٤هـ ، انتهى كتاب الزكاة الى لوحة  
١٦٩ من الجزء الرابع ، حيث يبدأ منها كتاب الصيام .

(٥) كتاب الصيام والاعتكاف :

سجل لتحقيقه الاخ على عبد الرحمن الغامدي لينال به  
درجة الماجستير فى ٣٠/٥/١٤١١هـ ، انتهى الى لوحة ٢٣٧ من  
الجزء الرابع .

(٦) كتاب الحج :

تحقيق الدكتور غازي طه صالح خليفان ، نال به درجة  
الدكتوراه سنة ١٤٠٨هـ حيث بدأ من لوحة ٢٥١ من الجزء  
الرابع ، وانتهى الى لوحة ٢٧٥ من الجزء الخامس .

(٧) كتاب البيوع :

تحقيق الدكتور محمد مفصل مصلح الدين ، نال به درجة  
الدكتوراه سنة ١٤٠٩هـ وقد بدأ كتاب البيوع من أواخر الجزء  
الخامس من لوحة ٢٨٨ الى لوحة ٨٣ من الجزء السابع .

(٨) كتاب التفليس والحجر :

سجل لتحقيقه الاخ ظافر بن عبد الله الشهرى فى  
١٨/٧/١٤١٣هـ لينال به درجة الماجستير من لوحة ١-٦٧ من  
الجزء الثامن .

(٩) كتاب الملح والحوالة والضمان :

سجل فيه الاخ عبد الله بن غرم الله العمرى فى  
١٨/٧/١٤١٣هـ لينال به درجة الماجستير بدءا من الجزء  
الثامن من لوحة ٦٧-١٤٧ .

(١٠) كتاب العارية والغصب والشفعة :

تحقيق الدكتور حسن على كوكلو ، نال به درجة  
الدكتوراه سنة ١٤١٠هـ حيث بدأ من لوحة ١٧-١٨٦ من الجزء  
التاسع .

(١١) كتاب اللقطة :

سجل فيه الاخ فهد بن مقر الروقي في ١٨/٧/١٤١٣هـ لينال  
به درجة الماجستير ، بدءا من لوحة ٧٥-١٣٨ من الجزء العاشر  
(١٢) كتاب الفرائض والوصايا :

تحقيق الدكتور أحمد حاج شيخ ماضي ، نال به درجة  
الدكتوراه سنة ١٤١٠هـ ، وقد بدأ من لوحة ١٣٨ من الجزء  
العاشر الى لوحة ١٥٠ من الجزء الحادي عشر .

(١٣) كتاب قسمة الفئ والغنيمة :

سجل فيه الاخ سعود عسر العمرى في ٢٧/٥/١٤١٠هـ لينال  
به درجة الماجستير بدءا من لوحة ١٧٩-٢٤٦ من الجزء الحادي  
عشر .

(١٤) كتاب النكاح :

تحقيق الدكتور عبد الرحمن شميلة الاهدل ، نال به درجة  
الدكتوراه سنة ١٤٠٨هـ بدأ من أول الجزء الثاني عشر الى ٩  
لوحات من الجزء الثالث عشر .

(١٥) كتاب المداق :

سجل فيه الاخ عبد الله بن سعيد بن ظافر ، بدأ كتاب  
المداق من لوحة ٩-١١٣ من الجزء الثالث عشر ، لينال به  
درجة الماجستير .

(١٦) كتاب الخلع :

سجل فيه الاخ على بن عبد الله بن مسفر في ١٨/٧/١٤١٣هـ

لينال به درجة الماجستير بدءاً من لوحة ١٧٢-٢٦٠ من الجزء الثالث عشر .

(١٧) كتابى الطلاق والرجعة :

قمت بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه وسأقدم فى نهاية شهر ذى الحجة من عامنا هذا ١٤١٣هـ للمناقشة ان شاء الله تعالى ، وبدأ كتاب الطلاق من لوحة ٢٦٠ من الجزء الثالث عشر وانتهى الى لوحة ١٢٣ من الجزء الرابع عشر ، حيث بدأ من هذه اللوحة كتاب الرجعة ، وانتهى الى لوحة ١٥١ من الجزء المذكور .

(١٨) كتاب الايلاء :

سجل فيه الاخ الكريم محمد غرم الله الفقيه فى ١٨/٧/١٤١٣هـ لينال به درجة الماجستير ، بدأ كتاب الايلاء من لوحة ١٥١-٢١١ .

(١٩) كتاب العدد :

تحقيق الدكتور وفاء معتوق فراش ، نالت به درجة الدكتوراه سنة ١٤١٠هـ وبدأ كتاب العدد من لوحة ١٣١-٢٩١ من الجزء الخامس عشر .

(٢٠) كتاب الرضاع والنفقات :

تحقيق الدكتور عامر سعيد نوري ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٥هـ ، وبدأ كتاب الرضاع من لوحة ٢٩١ من الجزء الخامس عشر وانتهى الى لوحة ٤٤ من الجزء السادس عشر وبدأ كتاب النفقات من لوحة ٤٤-١٤٤ من الجزء السادس عشر .

(٢١) كتاب الجنائيات :

تحقيق الدكتور يحيى بن أحمد الجردى ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٤هـ ، وبدأ كتاب الجنائيات من لوحة ١٤٤ من الجزء السادس عشر الى لوحة ١٤ من الجزء السابع عشر .

(٢٢) كتاب الديات :

تحقيق الدكتور عبد الحليم ساينج التايلندي ، نال به درجة الدكتوراه عام ١٤٠٧هـ بدأ كتاب الديات هذا من لوحة ١٤-١٨١ من الجزء السابع عشر .

(٢٣) كتاب القسامة :

تحقيق الشيخ يحيى بن حسن بن زكى ، نال به درجة الماجستير سنة ١٤٠٧هـ ، ويبدأ هذا الكتاب من ١٨١ وينتهى ٢٥٦ ، ويقع كتاب القسامة فى الجزء السابع عشر أيضا .

(٢٤) كتاب الحدود :

تحقيق الدكتور ابراهيم بن على منذقى ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٣هـ ، ويبدأ كتاب الحدود من لوحة ١١-٢٣١ من الجزء الثامن عشر .

وكما حقق كتاب قتال أهل البغى ، وكتاب حكم المرتد من الحاوى تحقيقا خاصا .

(٢٥) كتاب السير :

تحقيق الدكتور محمد بن رديد المسعودى ، نال به درجة الدكتوراه عام ١٤٠٣هـ ، ويبدأ كتاب السير من لوحة ٢٣١ من اواخر الجزء الثامن عشر الى لوحة ١٥٤ من الجزء التاسع عشر .

(٢٦) كتاب الايمان والنذور :

تحقيق الدكتور عطية بن عبد الله المالكى ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤١١هـ ، ويبدأ كتاب الايمان من لوحة ١٣٥ من الجزء العشرين الى لوحة ٢٨٧ ، ويبدأ كتاب النذور من لوحة ٢٨٧ الى لوحة ٢٥ من الجزء الحادى والعشرين .

(٢٧) كتاب الشهادات :

تحقيق الدكتور محمد ظاهر أسد الله الافغانى ، نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٨هـ ، ويبدأ كتاب الشهادات من لوحة ٢٦٠ من الجزء الحادى والعشرين ، وينتهى الى لوحة ١٦٦ من الجزء الثانى والعشرين .

(٢٨) كتاب الدعوى والبينات :

سجل فيه الاخ أحمد سعد القرنى فى ١٨/٧/١٤١٣هـ لينال به درجة الماجستير ، ويبدأ هذا الكتاب من لوحة ٢٧٠-١٦٦ من الجزء الثانى والعشرين .

ملاحظة :

كل رسائل الدكتوراه هى من قسم الدراسات العليا الشرعية وكل رسائل الماجستير من مركز الدراسات العليا الاسلامية المسائية فى الجامعة ، وبالله التوفيق .  
بعد عرض قائمة الرسائل العلمية المسجلة فى الجامعة ، أود أن أشير على الأجزاء المتبقية من هذا الكتاب اتماما للفائدة ، واجابة على أسئلة متوقعة مفادها : هل بقى جزء من هذا الكتاب "الحاوى" لم يحقق؟

فأقول وبالله التوفيق :

(١) كتاب الرهن : من لوحة ٨٣-٢٩٢ من الجزء السابع ، وينتهى الى لوحة ٤١ من الجزء الثامن . حقق منه النصف الاول فى الازهر ، والباقى لم يحقق .

(٢) كتاب الشركة ، والوكالة ، والاقرار بالحقوق والمواهب من الأجزاء التى لم تسجل هنا فى جامعة أم القرى ، وعدد لوحاتها كالتالى :

كتاب الشركة : ١٤٧-١٦٨ .

- كتاب الوكالة : ١٦٨-٢٢٤ من الجزء الثامن .
- كتاب الاقرار : ٢٢٤-٢٩٨ من الجزء الثامن ، وينتهى الى لوحة ١٧ من الجزء التاسع .
- (٣) كتاب القراض : من ١٨٦-٢٢٨ من الجزء التاسع .
- (٤) كتاب المساقاة : من ٢٢٨-٢٥٥ من الجزء التاسع .
- (٥) كتاب الاجارة : من ٢٩٧ من الجزء التاسع الى ٢٠ من الجزء العاشر .
- (٦) كتاب المزارعة : من ٢٠-٤١ من الجزء العاشر .
- (٧) كتاب احياء الموات : من ٤١-٧٥ من الجزء العاشر .
- (٨) كتاب الوديعة : من ١٥٠-١٧٩ من الجزء الحادى عشر .
- (٩) مختصر فى قسمة المديقات : من ٢٤٦-٣١٨ .
- (١٠) بقية كتاب المداق : من لوحة ١٠١ من باب عفو المهر الى لوحة ١٤١ من الجزء الثالث عشر .
- (١١) كتاب مختصر القسم : من ١٤١-١٧٢ من الجزء الثالث عشر .
- (١٢) كتاب الظهار : من ٢١١-٢٩٦ من الجزء الرابع عشر ، وينتهى الى لوحة ٥ من الجزء الخامس عشر .
- (١٣) كتاب اللعان : من ٥-١٣١ من الجزء الخامس عشر .
- (١٤) كتاب الجزية : من ١٥٤-٢٣٦ من الجزء التاسع عشر .
- (١٥) كتاب الصيد والذبائح : يبدأ من لوحة ٢٣٦-٢٨٦ من الجزء التاسع عشر .
- (١٦) كتاب الضحايا : يبدأ من لوحة ٢٨٦-٢٩٤ من الجزء التاسع عشر وينتهى الى لوحة ٤٣ من الجزء العشرين .
- (١٧) كتاب الاطعمة : يبدأ من ٤٣-٧٧ من الجزء العشرين .
- (١٨) كتاب السبق والرمى : يبدأ من ٧٧-١٣٥ من الجزء العشرين .

(١٩) كتاب أدب القاضى : يبدأ من ٢٥-٢٦٠ من الجزء الحادى والعشرين .

وقد حقق كتاب بهذا الاسم ينسب الى الماوردى لأدرى هل هو هذا الجزء من الحاوى أم أنه كتاب مستقل؟ أو هو نفسه ولكن زيد عليه ، وقد رجح محققه أنه جزء من الحاوى .  
(٢٠) كتاب العتق : يبدأ من ٢٧٠-٢٩٥ من الجزء الثانى والعشرين وينتهى الى لوحة ٦٠ من الجزء الثالث والعشرين .

(٢١) كتاب المدبر : يبدأ من لوحة ٦٠-٩٣ .

(٢٢) كتاب المكاتب : يبدأ من لوحة ٩٣-٢٣٥ .

(٢٣) كتاب عتق أمهات الاولاد : يبدأ من لوحة ٢٣٥-٢٥٠ .

هذا ما أحببت أن أوضح للقارىء الكريم اذا أراد أحد أن يساهم فى اخراج هذا الكتاب كاملا بعد التأكد هل أخذ فى مكان آخر كالأزهر مثلا .

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه .

ملاحظة أخرى :

هذه التقسيمات كلها على النسخة التى أشرت انها النسخة الكاملة الوحيدة التى توجد فى مكتبة مركز البحث العلمى ، والتى رمزت لها بـ (أ) .  
وبالله التوفيق .

(١٩) كتاب ادب القاضى : يبدأ من ٢٥-٢٦٠ من الجزء الحادى والعشرين .

وقد حقق كتاب بهذا الاسم ينسب الى الماوردى لا ادرى هل هو هذا الجزء من الحاوى ام انه كتاب مستقل؟ او هو نفسه ولكن زيد عليه ، وقد رجح محققه انه جزء من الحاوى .

(٢٠) كتاب العتق : يبدأ من ٢٧٠-٢٩٥ من الجزء الثانى والعشرين وينتهى الى لوحة ٦٠ من الجزء الثالث والعشرين .

(٢١) كتاب المدير : يبدأ من لوحة ٦٠-٩٣ .

(٢٢) كتاب المكاتب : يبدأ من لوحة ٩٣-٢٣٥ .

(٢٣) كتاب عتق امهات الاولاد : يبدأ من لوحة ٢٣٥-٢٥٠ .

هذا ما احببت ان اوضح للقارىء الكريم اذا اراد احد ان يساهم فى اخراج هذا الكتاب كاملا بعد التاكيد هل اخذ فى مكان آخر كالاظهر مثلا .

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه .

ملاحظة اخرى :

هذه التقسيمات كلها على النسخة التى اشرت انها النسخة الكاملة الوحيدة التى توجد فى مكتبة مركز البحث العلمى ، والتى رمزت لها بـ (١) .  
وبالله التوفيق .

القسم الثاني:  
التحقيق

فصل رابعنا صوامع ظلمة وهي ضلوا وج  
 في الجنة وضو له لعزته في لمه هزاد الم كل معن  
 فيه وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبض بظلمة  
 لقل عذبه فقال انما فتى المعنى واخره وفال يقبض  
 الطلاق عزته في افسلاك به عرف او فسر بل احسان  
 في قوله الطلاق عزته بل ويلا في احسانه تبارك وتعالى  
 الطلاق وقبره بل الثقات وانه يملك الرجعة في الاستغنى  
 ولا يملكها في الدالة وهو قول عزته وقادة في رؤى  
 هتاه عزته عن ابيه فقال كان الرجل يخلق طائفة من  
 راحة امراته فيل ان يقضي عزها كما تروجه في حجب  
 رجل من الامصار على امراته فقال لها لا اخبريك ولا تلصين  
 من فالت له وكيفية طلاق الطلاق فاذ اذ لا ادراك ولا  
 جعلت ثم الطلاق فاذ اذ لا ادراك ولا تلصين  
 د انك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق الله تعالى  
 الطلاق عزته في الية فغيره بالثبات والذات في ال  
 عزته في الطلاق عزته في الية فغيره بالثبات والذات في ال

بالثبات حيث يقول  
 اذ ان تباين فانك لخالقة وموصوفة طالت فيها ووامنة  
 اذ ان تباين فانك طالقة كذا كذا امر الامر لعزته طارقة  
 عويضي فان البنين من العتقا والاراء في ورايك بل ربه  
 والنا وذل ان تباين لثبته الطلاق ان يزوج

ان رج منه المبيع من الخلع او الخلع من المبيع ففسى  
 جوازه ويحتمل اذ لم يزوج لافيه من لغيره الصفقة  
 عليها وفصل ان طلاق رجعه او كسك حصة  
 والسوكة المان خذ لا بها عفتان بغيره طلاق رج  
 منها حكمه على الزوم المبيع منه رجع بلا عفت  
 وازوم الخلع من رجع بمهر الثلث والله اعلم طالع واد

## كتاب الطلاق

### باب طلاق مكره

قال الشافعية الله طلاق الله تعالى بل بما بين اذ الخلق  
 الذماء فخلقوه من عزته وشره في لغيره عزته في ال  
 والمعنى واخره وخلق ان عزته وهو حارب الى ال  
 الفطر الاصغر في الية الطلاق  
 الطلاق والشفة واجماع الامة افساك الطلاق فقول  
 تعالى بل بما بين اذ الخلق الذماء فخلقوه من عزته  
 وهذا وان كان خطا بل للنفى صلى الله عليه وسلم فمفسو  
 علمه الحكم فيه وجميع آمنة فهو من الخطا من  
 الذي روي به الحكم فسر في فائدة عن اسفل الحكم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حفصة فالت اهلها فها  
 فزال الله تعالى بل بما بين اذ الخلق الذماء فخلقوه من





في قوله لا يزوجها

لما جاء من رجع الى قول الزوج في يومت احتها والله تعالى علم **فصل**  
 ولوقالت المطلقة لا اتيك زيدا وطلقت بعد الاصابه وماتت زيدا  
 طلقها قبل الاصابه لم يقبل دعوى الاصابه في حق الثاني وقبل من الاصابه  
 من قبل الثاني من قبل المهر فلم يقبل مولاها فيه وعلمه بطله على  
 الاول صورا فقبل مولاها فيه ولو قال زيدا انت زوجي وقالت  
 مدبري وحيي واصاحي وطلقتني قبل قولها في حلالها الاول ولو قال  
 الثاني مولاك فزنا من انما تنهاها على نفسها وانما سئل على الثاني في قولها  
 زيدا سئل وعلمها واصاحها وادعت عليه طلاقها وانكرها حلفت على  
 علي الاول ان برأها حلفت لان انكار الثاني لطلاقها موجب لها حلفت  
 تنكح غيره بخبر لغوي ان سئل في قولها لا تصدق علي في طلاقها فقبل  
 كاذبا لا تنكح غيره وزوجه الا انه لا يوطئها السيد عليه الدين لم يعمل  
 للزوج بخبر لغوي انما احلها بالاصابه من زوج ولو استأثرت احلها  
 الزوج قبل ان تسحل من زوج بها حل له لان الاصابه شرط في عقد  
 النكاح لا يملك الدين والوجه الثاني انها لا تحل الا بعد الاصابه  
 بين زوج لانها يحبسها الدين عليه الا بعد وجود هذا الشرط وانه  
 اعلم **فصل** في اذاتزوجها فان فوجدناها في فراشها وظنها  
 احبسية فوطئها ما حدث بوطئها لانها حلفت بهذا في قولها لا يزوجها  
 لانه ووطئها صاف نكاحا صافها وان قصد ان يعقوب سفاها  
 ولو اراد ان يفرشها فوجد فيه امره وظنها زوجته فوطئها  
 بان انها صافه المطلقة لم يملك عمل بهذا الزوجي للزوج الاول  
 لانه ووطئها بغير عقد وان اعتقد الواطئ انه في عقد والله اعلم

**باب الايلاء**

قال الله تعالى الذين يولون من نسائهم برصا برصه لشهر فان قالوا فان هذا  
 ربحهم وان عزموا على الطلاق فانهم يجمع عليهم في ايمان الايمان من كل ما  
 فهو الخلف ما لا الايلاء اياها فهو موثق اذا خلف قال لا لا للمصدق

والا الا لانهم بالجهري ولا يحرر مال عليه الا ولا في عسر علة  
 رجع الا انه الا بالامان الشاعر على الا لا حاطا لم يمس وان جردت  
 فان استبقت للاسقاط من قبله لم يمس السلي بالحق اية ولا بالامان  
 كولا تامل او تم الفاضل ينكح والبعده ان يموت الاولى الفرية والا لا  
 الفرية من كل من طلقها حاله في زوجة او غرض زوجة في طاعة او  
 معصية فاما الايلاء في الشرع فهو ما عانف في زوجة ان لا يطلقها بغير  
 بها مولا على ما سئل في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 الام طاعت العرب في اعجاب عليه لانه اشياء الطلاق والظهار والا لا  
 من كل بعد قتلى الا لا يزوجها رعا طاعا عليه اعجاب عليه من قتله لقرينة  
 في اليهودية الا ما سئل في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 عليه والا لا يزوجها من حرم الا لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 مدبري في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 فتدبر في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 يكون مولا الا لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 مولا ما لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 وفيما عسر عليه خلف مولا مولا في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 ويكفر عنه على الاستماع بها من وطئها مولا لا وهذا قول الفضل في قولها  
 ولا يزوجها مولا اذا خلف على غير الزوجي والفقهاء لان الا لا يزوجها في قولها  
 في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 مولا اي فلا في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 معنى استظهار لبرقة الشهر مولا في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 الرجل يمس مولا في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 والفقهاء اياها حل لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها  
 ومن واعد مولا فان قال اي يزوجها واعدته الرجوع مولا او غير  
 حتى يفي بها اسرا مولا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها لا يزوجها في قولها

كلاهما في الزهر وما كان محورا ان يطلق عنه بعض ولا محورا ان يطلق عنه غير محورا بل يطلق  
بعض كالبيع وغيره من كالمهر ولغيره ان يبيع ما له وليس له ان يبيع ولا يملك قهره  
التي على المعاملات المطلقة بل لا بد من كونه في ملك الطلاق من ملك الاختلاف في  
معنى البعض والولي في ملك البعض فلم يملك الطلاق ولا ان كان من ملك البعض لم يملك نفسه  
الطلاق كما لا يخفى والوكيلة في الطلاق لا يملك نفسه وان ملك ان كان موكولا في  
الجواب من حيث لا الحسرة على ما يملك عليك فصح من الولي كما يبيع منه قبول المهر  
والطلاق اذ اياه ملكه فليصح من الولي كما يبيع منه قبول المهر وانما الجواب عن استدلال  
الزهر وما كان يبيع والهبة فهو ان الخلف في المخلع حكم الطلاق دون العود من الطلاق  
لانك لا تملك نفسك الا كالمعنى فكذلك لا يملك مع غيره كالمعنى فصح ان اطلاق الزوج  
زوجته على ذلك واعطى كالعبد احد ما يوجب للعبد فخلق من البعض في نفسه وقدره  
قد جمع جميعا وخلق فكان على قولنا احدها اذ لم يملكها وخلق طلاقا وبينا وكونا بل عليها  
مهر مثلها ورد الا ان عليها وترد العبد عليه القول الذي لا يزوج نفسها ولو كان في قولنا العبد  
الا ان شئنا كما لا يملك البعض من الا ان خلقه كمن يملك العبد في اقل القول ولم يملك  
في اقله حصره بكان ملك الا ان تمت وملكت خلق في ذلك رد العبد بحسب وجوده عليه  
ملك الا ان يمتد به ويستمر ويتبين درجته وملكه على عبيد واعطى كالملاك ما  
تملكه للعبد مضطربا ولا يملك فيكون في الا ان ملك من العبد مبيعا في اقله لم يملك  
من العبد خلقا فقال كم مهر لملك في اقله خلقا في الا ان الدرر في الا ان فصار  
الفرد مائة الهبة فيكون نصف العبد مبيعا بكونه نصفه عوضا عن البعض في ان  
وحد به عيبا كارد رخصة البيع والمخلع في زوج عليه في الا ان الذي يزوج ورجع عليها  
لم يملك الا دره والنف وان ارد ان يرد المبيع دون المخلع او المخلع دون المبيع فمن  
جوازه وجوز احداهما للزوج لما فيه من لزوم الصفة عليها ومساها ان ترد جميعا او

فيكون حجة والاولى ان يدرك لاننا اعتقد ان سفر كل واحد منها بحكم فعلها ان رد  
 الجميع من وجه لا يقدح في ذلك من الخلق من جمع مهر المثل والمهر اعلم بالصواب  
 كذا في الطلاق بمسب اباح الطلاق من كتب الا لا يشا  
 فقال له تعالى يا ايها الذين امنوا انتم ولطفوهن احدتهن ففرضت لغيرهن فقال  
 ولطفن واحد وطلق انزع امراته وهي يحبس الا ان انفصل الاصل ايه الطلاق  
 الكتابه السنه واجماع الامه اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين امنوا انتم ولطفوهن  
 احدتهن وهذا ان كان خطا للسنه اصل اعلم لهم يوم يوم الحكم فيه وفي جميع استه هو من  
 الدار يريد به العموم فرد فيك ومنه انتم في اطلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم ففهم  
 اهلها في نزل الدار كما في المس اذا طلعت من تحت القوه من احدتهن ففهم في رابعها  
 في نصوصه فوامرهم في رابعها في الجنيه ونحو الحديث في غير طهره اذا لم يحسن فيه  
 وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدر خطوه لم يدر على من من الا لا تنفق والحديث واحد  
 في انكار الطلاق من كان كس كيد وخسا وشيخ يوجب ان في قول الطلاق في رواية  
 احدها ان يكون له عدد الطلاق في دبره بالليل وانتهى لاجمع في الاستس ولا يملك في السنة  
 وهو في قوله دبره دبره ودره من عروه عرابيه قال كان له رجل يطلق ما شاء ثم مات  
 واجتمع قبل ان يمضي عذرتها كانت زوجته ففرض رجل من الانصاف امراته ففعلت  
 في كبره ولا يخلصه مني قالت له اكنف كالا لملكك في اذني احلك واحتمك في ارجلك  
 ذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في تركه الله تعالى الطلاق في الا بعد ففهم به كمالا  
 ولا ذكر كبره في الا الطلاق بمواقف الطلاق الاعشى بعد بده بالمدح مع  
 ابي رقيق في تركه طلقه وهو صوفية انت فيك واما مقوله  
 ابي رقيق في تركه طلقه كذا في الامور السبع في غدا وطارقه  
 وينبغي في اللب من خبره في الفقه والابرار في خوف راسك ما رفته



## (١) كتاب الطلاق (٢)

(١) الكتاب لغة : هو الضم والجمع ، يقال : كتبت كتابا ، وكتابة ، وكتابا ، ومنه قولهم : كتبت بنو فلان اذا اجتمعوا ، وكتب اذا خط بالقلم لسا فيه من اجتماع الكلمات والحروف .

وامصلاحا : اسم لجنس من الاحكام ، او اسم لجمله مختمة من العلم مشتملة على ابواب وفصول غالبا .  
حاشية القليوبى ١٦/١-١٧ ، مغنى المحتاج ١٦/١ ، حاشية البجيرمى - المصممة - بتحفة الحبيب على شرح الخطيب ٥٦/١-٥٧ .

(٢) تعريف الطلاق لغة واصطلاحا :  
قد ذكر المصنف رحمه الله تعالى تعريف الطلاق لغة بعد ان اورد أدلة ابحاثه من الكتاب والسنة واجماع الامة ، ولم يذكر تعريف الطلاق فى الاصطلاح الفقهي ، لذا رأيت من الانسب ذكر تعريفه هنا عند ورود أول لفظة للطلاق فى المخطوطة فاقول مستعينا بالله ومتوكلا عليه انه نعم المولى ونعم المعين :

الطلاق لغة : مادة (طلق) الطاء ، واللام ، والقاف : أصل صحيح مطرد واحد يدل على التخلية والارسال ...  
يقال : طلق الرجل امراته تطليقا ، وطلقت بالفتح تطلق طلاقا ، فهي طالق ، وطالقة ، قال الاعشى : اجارتنا بينى فانك طالقة ...

وقد استشهد بهذا البيت جل اهل اللغة ، وسيأتى محل الشاهد فيه عند ذكر المصنف له قريبا .  
وقال الاخفش : "لا يقال : طلقت بالضم ... " ، وقال فى لسان العرب : والضم أكثر .

انظر تفاصيل أكثر : المصاحح تاج اللغة وصحاح العربية ولسان العرب ، ومعجم مقاييس اللغة ، مادة (طلق) .  
اما تعريفه شرعا : فهو : حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه ...

حاشية القليوبى ٣/٢٢٣ ، مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج للشربيني ٢/٢٧٩ .

المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي :  
انه لما كان أصل الطلاق فى اللغة يدل على التخلية والارسال كقولهم : ناقة طالق ، ونعجة طالق أى مرسله ترعى حيث شاءت . وسمى حل عقد النكاح فى الشرع طلاقا ، لانه يفيد تحليل المرأة من قيد الزوجية ، وخروجها من عصمة الزوج ، واباحة التصرف فى نفسها كما تشاء ، بعد ان كانت ملزمة بما عليها من الحقوق نحو زوجها ، وذلك يكون بعد الطلاق البائن ، او الرجعى بعد انقضاء العدة كما سيأتى تفصيله ان شاء الله تعالى .

(١) (٢)  
باب اباحة الطلاق من كتب

(٣) قال الشافعى - رحمه الله تعالى - قال الله تعالى :  
(٤)  
{يا ايها النبى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ...} (٥)  
(٦) (٧) وقرئت "لقبل عدتهن" ، قال : والمعنى واحد ، وطلق ابن عمر  
(٨) (٩)  
- رضى الله عنهما - امراته وهى حائض الى آخر الفصل .

- (١) الباب لغة هو : فرجة يتوصل به من داخل الى خارج وبالعكس  
وشرعا : اسم لجملة من الكتاب مشتملة على فصول غالبا  
اسطر نفس المصادر فى تعريف الكتاب .  
(٢) (من كتب) هكذا جاء فى النسخ الثلاث من المخطوطة ،  
وعندما راجعت مختصر المزنى وجدت قد عنون له بـ (باب  
اباحة الطلاق ووجهه وتفريعه من الجامع ، من كتاب  
احكام القرآن ، ومن اباحة الطلاق ، ومن جماع عشرة  
النساء وغير ذلك) . مختصر المزنى ص ١٩١ .  
وبفهم من هذا ان قول المصنف (من كتب) اختصار لهذا  
العنوان ، وليس هو زيادة او خطأ يجب حذفه .  
(٣) ترجمة الامام الشافعى والمزنى رحمهما الله تعالى  
ساذكرها فى اسطر باختصار فى قسم الدراسة ان شاء الله  
تعالى .  
(٤) من سورة الطلاق : آية ١  
(٥) هذه القراءة قد اوردها الصنعائى فى مصنفه ٣٠٣/٦ فى  
باب وجه الطلاق وهو طلاق العدة والسنة ، وسعيد بن  
منصور الخراسانى فى سننه فى اول كتاب الطلاق عن ابن  
عباس . مج ٣ ق الاول ص ٢٦٠ ، والامام الشافعى فى مسنده  
٣٤/٢ عن ابن عمر بلفظ "من قبل عدتهن" ، والبيهقى فى  
سننه الكبرى عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر فى  
(باب ما جاء فى طلاق السنة وطلاق البدعة) ٣٢٣/٧ .  
(٦) كتاب الام ١٦٢/٥ بلفظ "وهما لا يختلفان فى معنى" .  
(٧) هو ابو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى  
المدنى الفقيه أحد الاعلام فى العلم والعمل ، شهد  
الخنندق ، وهو من اهل بيعة الرضوان ، وممن يملح  
للخلافة ، هكذا وصفه الذهبى ، وهو من المكثرين عن  
النبى صلى الله عليه وسلم ، وروى أيضا عن ابي بكر ،  
وعمر ، وعثمان ، وأبي ذر ، ومعاذ ، وعائشة وغيرهم ،  
وروى عنه من الصحابة جابر وابن عباس وغيرهما ، ومن  
كبار التابعين : سعيد بن المسيب ، واسلم مولى عمر ،  
وعليقة بن وقاص وغيرهم . مات رضى الله عنه سنة ٨٤هـ .  
انظر تفاصيل أكثر : تذكرة الحفاظ ٣٧/١ - ٤٠ ، الاصابة  
١٠٩-١٠٧/٤ .  
(٨) تخريج هذا الحديث سيأتى ان شاء الله تعالى قريبا عند  
ذكر الحديث كاملا فى أول المسألة القادمة رقم (١) .  
(٩) أى الى آخر قصة طلاق ابن عمر رضى الله عنهما كما  
سيأتى ان شاء الله قريبا .

(١) الأمل في إباحة الطلاق : الكتاب ، والسنة ، واجماع

الامة .

(٢)

أما الكتاب فقولہ تعالیٰ : {يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ...} . وهذا وإن كان خطاباً للنبي صلى الله عليه وسلم فهو عام الحكم فيه وفي جميع أمته ، فهو من الخاص الذي أريد به العموم .  
(٤)  
(٥)  
فروى قتادة ،

- (١) ب : (الامل) : ساقط .  
(٢) ب : يا أيها الذين آمنوا ... وهذا خطأ واضح من ناسخ هذه النسخة في عدم تشبته نص الآية .  
(٣) سورة الطلاق : آية ١  
(٤) وقد اختلف العلماء في الخطاب الموجه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هل هو خاص به ، أم هو شامل لأمته ؟ ذكر الجويني والآمدی أن مذهب الشافعية لا يعيم الامة معه لأن الخطاب الوارد نحو الواحد موضوع في أصل اللغة لذلك الواحد فلا يكون متناولاً لغيره بوضعه .  
وأما رأي أبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأصحابهما فإن الامة معه في ذلك الخطاب إلا ما دل الدليل فيه على الخصوصية .  
ونسب ابن النجار القول الأول الى بعض الحنابلة وأكثر الشافعية والاشعرية ، والمعتزلة ، ونسب القول الثاني الى الامام أحمد وأكثر أصحابه والحنفية والمالكية .  
وبهذا يتضح أن المصنف قد ترجح لديه القول الثاني وقال به ، وهو الذي يتناسب مع مهمة الرسول صلى الله عليه وسلم وهو كونه مبلغاً عن الله لأمته ، وليس مقصوداً بالخطاب لذاته دون الامة ان لم يدل دليل على أنه خاص به دون غيره .  
ولمزيد من التفصيل لأدلة الفريقين انظر :  
البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ١/٣٦٧-٣٦٨ ، الاحكام في أصول الاحكام للعلامة علي بن محمد الامدي ٢/٢٦٠-٢٦٣ ، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ، أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه للعلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى المعروف بابن النجار مج ٣ ص ٢١٨-٢٢١ .  
(٥) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتيادة بن عزيز السدوسي (٦١-١١٨هـ) وقيل (١١٧هـ) وهو من التابعين الأجلاء وقد أشنى عليه الامة ، وقال عن حفظه وفطنته شيخه سعيد بن المسيب وهو يخاطبه : ما كنت أظن أن الله خلق مثلك ، وقال : ما أتاني عراقي أحفظ من قتيادة . وقال هو عن نفسه : ما قلت لمحدث قط أعد على ، وما سمعت =

(١) عن أنس - رضى الله عنه - قال : طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حفصة - رضى الله عنها - فأنت أهلها فانزل الله تعالى : {يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن}

- =  
أذنأى شيئا قط إلا وعاه قلبى . وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : قتادة عالم بالتفسير وباختلاف العلماء ، وقال معمر سمعت قتادة يقول : مافى القرآن آية الا قد سمعت فيها شيئا .  
روى عن أنس وعبد الله بن سرجس ، وروى عنه مسعر ، ومعمر ، وشعبة ، والأوزاعى ، والليث بن سعد ، وأبو عوانة ، وآخرون .  
انظر ترجمته بالتفصيل فى : الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٢٩/٧-٢٣١ ، الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى ١٣٣/٧-١٣٥ ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للإصفيهانى ٣٢٣/٢-٣٤٥ ، مفة المفوة لابن الجوزى ٢٥٩/٣ ، اللباب فى تهذيب الانساب لابن الاثير الجوزى ٣٤١/٢ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٢/١-١٢٤ ، تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٥١/٨-٣٥٧ ، طبقات المفسرين للداوودى ٤٧/٢-٤٨ .  
(١) هو أنس بن مالك بن النضر رضى الله عنه (١٠ ق.هـ) ، وتوفى سنة ٩٣ ، وقيل ٩٢ ، وقيل ٩١ هـ) . هو صحابى جليل خدم النبى صلى الله عليه وسلم عشر سنين ، وكان لخدمته له عليه الصلاة والسلام آثار بارزة فى حياة أنس رضى الله عنه ، وقد دعا له عليه الصلاة والسلام بالخير من ذلك طول العمر ، وكثرة المال ، وكثرة الأولاد ، وغفران الذنوب ، وكان أنس يقول : "فلقد دفنت من هلبى مائة غير اثنين ، أو مائة واثنين ، وان شئتم لتحمل فى السنة مرتين ، ولقد بقيت حتى سنمت الحياة ، وأنا أرجو الرابعة" وفشل أنس ومناقبه كثيرة جدا ، وهو من المكثرين للحديث ، وآخر من مات من الصحابة بالبصرة . انظر : الطبقات الكبرى ١٧/٧-٢٦ ، الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر ق الأول ص ١٠٩-١١١ ، الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ٧١/١-٧٢ .  
(٢) حفصة بنت عمر بن الخطاب احدى أمهات المؤمنين رضى الله عنهما (٥ ق البعثة - ت ٤١ ، وقيل ٤٥ هـ) . وكانت رضى الله عنها من المهاجرات ، وقد تزوجها الرسول صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث من الهجرة بعد أن توفى عنها زوجها الأول حنيس بن حذافة السهمى رضى الله عنه بعد غزوة بدر ، وقد شهد الله لها بأنها كثيرة العوم والصلاة ، وبشرها بأنها من أزواجه صلى الله عليه وسلم فى الجنة ، ويكفيها شرفا وكرامة أمر الله تعالى نبيه عليه الصلاة والسلام بمراجعتها عندما طلقها رضوان الله تعالى عليها .  
انظر : الطبقات لابن سعد ٨١/٨-٨٦ ، الاستيعاب ١٨١١/٤-١٨١٢ ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة لأبى الحسن على ابن محمد الجوزى ٦٥/٧-٦٦ .

فقليل له : راجعها فانها صوامة قوامة ، وهى من أزواجك فى  
(١)  
الجنة " .

(٢)  
وقوله : "لعدتهن" أى فى طهرهن اذا لم يجامعن فيه .

(١) الحديث رواه ابن سعد فى (ذكر أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم) وابن جرير الطبرى عند تفسير قوله تعالى : {يا أيها النبى اذا طلقتم النساء ...} روياه مرسلًا عن طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة ، عند ابن سعد بلفظ : "طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حفصة فجاء جبريل فقال : يا محمد اما قال : راجع حفصة ، واما قال : لا تطلق حفصة فانها صوم قووم ، وانها من نسائك فى الجنة " .

وعند ابن جرير : بلفظ "طلق رسول الله حفصة بنت عمر تطليقة فانزلت هذه الآية : {يا أيها النبى اذا طلقتم النساء ...} فقليل : راجع فانها صوامة قوامة ، وانها من نسائك فى الجنة " .

ورواه ابن منصور فى (جامع الطلاق) ، والدارمى فى (الرجعة) وابن منصور عن طريق هشيم عن حميد عن أنس رضى الله عنه ، عند ابن منصور بلفظ "أن النبى صلى الله عليه وسلم طلق حفصة فامر أن يراجعها" ، وعند الدارمى بلفظ "أن النبى صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها" ، وعقب عليه بقوله : قال أبو محمد - الظاهر أنه يعنى نفسه - كان على بن المدينى أنكر هذا الحديث ، وقال : ليس عندنا هذا الحديث بالبصرة عن حميد . وعند ابن سعد بلفظ : "أن النبى صلى الله عليه وسلم لما طلق حفصة أمر أن يراجعها فراجعها" .

وقصة طلاق حفصة ومراجعتهما جاءت بها روايات كثيرة بأسانيد صحيحة مختلفة منها ما رواه أبو داود فى (الرجعة) عن ابن عباس عن عمر ، والنسائى فى (الرجعة) عن ابن عباس ، عن ابن عمر ، وابن سعد عن طريق أبى عمران الجونى عن قيس بن زيد رضى الله عنه ، ولفظه : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ابنة عمر فاتاها خالها : عثمان وقدامة ابنا مظعون فبكت ، وقالت : ما طلقنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيع فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليها فتجلبت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان جبريل أتانى فقال لى : أرجع حفصة فانها صوامة قوامة وهى من أزواجك فى الجنة " . قال الهيثمى : رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح . وهو كما قال كما فى التقريب والتهذيب .

انظر : سنن أبى داود ٥٣١/١ ، سنن النسائى المجتبى ١٧٨/٦ ، سنن سعيد بن منصور القسم الثانى مج ٣ ص ٨٧ ، سنن أبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى ٨٣/٢ ، جامع البيان فى تفسير القرآن لابن جرير الطبرى مج ١٠ ، ٨٥/٨ ، الطبقات الكبرى لابن سعد ٤/٨ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق فى (باب وجه الطلاق وهو طلاق العدة والسنة) ، وابن منصور فى أول (كتاب الطلاق) ، والبيهقى فى (باب ما جاء فى طلاق السنة وطلاق البدعة) عن طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود رضى الله عنه طاهرا من غير جماع ، ولفظ سعيد : الطلاق للعدة أن =

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ :  
 "فطلقوهن لقبيل عدتهن" قال الشافعى : والمعنى واحد .  
 (١) (٢)

وقال الله تعالى : {الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو  
 تسريح بإحسان ...} .  
 (٣)

وفى قوله : {الطلاق مرتان} تأويلان :  
 (٤)

أحدهما : أنه بيان لعدد الطلاق وتقديره بالثلاث ، وأنه  
 يملك الرجعة فى الاثنتين ، ولا يملكها فى الثالثة ، وهو قول

= يطلق الرجل امرأته وهى طاهر من غير جماع .  
 انظر : مصنف عبد الرزاق ٣٠٣/٦ ، سنن سعيد مج ٣ ، ق  
 الأول ص ٢٦٠ ، والبيهقى ٣٢٥/٧ .

(١) وقد سبق أن ذكرت قريبا عدة روايات موقوفة عن هذه  
 القراءة على ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر رضى  
 الله عنهم أنهم كانوا يقرأون "لقبل عدتهن" ولم أقف  
 على رواية واحدة فيها التصريح بالرفع الى النبي صلى  
 الله عليه وسلم إلا اذا قيل بأن تلك الروايات  
 الموقوفة لها حكم الرفع ، لأنها مسا لامجال للقول فيه  
 بالاجتهاد ، ولا بد أن ذلك بلغهم من النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأن لم يصرحوا به ، فيكون موقوفا لفظا ،  
 ومرفوعا معنى ، ويدل على ذلك ما جاء فى البرهان ونصه  
 "وأما ما قطعوا القول به ، ولم تكد المسألة فى مظنة  
 الاجتهاد فقالوا قولا يخالف القياس ، فلعلم لاح لهم  
 مستند من نص حديث ، كان حكمهم بذلك فيجب اتباعهم  
 لهذا المقام .

وفى التمهيد بلفظ : "إذا قال الصحابى ما يخالف القياس  
 دل أنه تنويف عن النبي صلى الله عليه وسلم فى أحد  
 الوجهين - السى أن قال - وإذا لم يكن فيه مجال  
 للاجتهاد ثبت أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم  
 ... وهذا أقرب وأولى ما يحمل عليه قول المصنف .

انظر : البرهان فى أصول الفقه للجوينى ١٣٦١/٢ ،  
 التمهيد فى أصول الفقه لأبى الخطاب محفوظ بن أحمد  
 الكلوزانى ١٩٤/٣-١٩٥ .

(٢) الأم ١٨٠/٥ ، مختصر المزنى ص ١٩١ ، والبيهقى فى (باب  
 ما جاء فى طلاق السنة ، وطلاق البدعة) ولفظه : "قال  
 الشافعى قال الله تبارك وتعالى : {إذا طلقتم النساء  
 فطلقوهن لعدتهن} وقرئت "لقبل عدتهن" وهما لا يختلفان  
 فى معنى . السنن الكبرى ٣٢٣/٧ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٢٩

(٤) جامع البيان فى تفسير القرآن ٢٧٦/٢-٢٧٧ ، النكت  
 والعيون للماوردي ٢٤٥/١ ، الجامع لأحكام القرآن لأبى  
 عبد الله محمد بن أحمد الأتمارى القرطبى ١٢٦/٣ .

(١) عروة ، وقفاة . (٢) (٣)

(٤)

روى هشام بن عروة عن أبيه قال : كان الرجل يطلق ماشاء ، ثم ان راجع امرأته قبل أن تنقضى عدتها ، كانت زوجته ، فغضب رجل من الاتصار على امراته ، فقال لها : لا اقربك ولا تخلصين منى ، قالت له : وكيف ؟ (٥)

(١) هو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبد الله المدني (٢٣-٩٤هـ) .

وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما ، وهو من كبار التابعين ، ومن الفقهاء المشهورين . قال عنه في تهذيب التهذيب : كان ثقة ، كثير الحديث ، فقيها عالما ثبتا مأمونا ، ونقل عن العجلي قوله فيه مدنى تابعى ثقة ، وكان رجلا صالحا لم يدخل فى شيء من الفتن .

وكان من الفقهاء السبعة المعروفين فى المدينة ، وكان صواما ، كان يصوم يوما ويفطر يوما . ومات رحمه الله وهو صائم كما حدث بذلك ابنه هشام .

روى عن أبيه وأخيه عبد الله ، وأمه أسماء ، وخالته عائشة ، وعلى بن أبي طالب ، وأبى هريرة ، وغيرهم . وروى عنه أولاده : عبد الله ، وعثمان ، وهشام ، وغيرهم مثل أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن وهم من أقرانه ، وابن أبى مليكة ، وعبد الله بن دينار ، وعطاء بن أبى رباح ، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم .

انظر ترجمته : صفة الصفوة ٨٥/٥-٨٨ ، الطبقات الكبرى لابن سعد ١٧٨/٥-١٨٢ ، تهذيب التهذيب ١٨٠/٧-١٨٥ ، البداية والنهاية لأبى الفداء اسماعيل بن كثير ١٠١/٤-١٠٣ ، تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ٢٤٠/٢ .

(٢)

تقدمت ترجمته ص ٣ .  
(٣) جامع البيان ٢٧٦/٢ ، النكت والعيون ٢٤٥/١ ، الجامع لأحكام القرآن ١٢٦/٣ .

(٤)

هو هشام بن عروة بن الزبير القرشى الأسدي المدني أبو المنذر (٦١-١٤٩هـ) ، كان ثقة ثبتا كثير الحديث ، واشتهر عليه أئمة الجرح والتعديل ، إلا أن بعضهم ذكر أنه ينكر عليه بعدما صار الى العراق ، وأرسل عن أبيه أشياء مما كان سمعه من غير أبيه عن أبيه .

وروى أنه رأى ابن عمر ، وسهل بن سعد ، وجابرا ، وأنسا ، روى عن أبيه وعمه عبد الله بن الزبير ، وأخويه عبد الله وعثمان وغيرهم ، ومن روى عنه : أيوب السختياني ومات قبله ، وشعبة ، والليث بن سعد ، ومالك بن أنس ، والسفيانان ، والحمادان ، وآخرون غيرهم .

تهذيب التهذيب ٤٨/١١-٥١ ، سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٤/٦-٤٧ ، تقريب التهذيب ص ٥٧٣ ، تذكرة الحفاظ ١٤٤/١

(٥)

ب : فقالت .

قال : أطلقك فإذا دنا أجلك راجعتك (ثم أطلقك فإذا

(١)

دنا أجلك راجعتك ... ) . قال : فشكت ذلك الى رسول الله صلى

الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى : {الطلاق مرتان} الآية

(٢)

فقدره بالثلاث .

(٤)

(٣)

ولسذلك قال عروة : نزل الطلاق موافقا لطلاق الأعشى في

(١) ج : ما بين القوسين ساقط .

(٢) رواه الترمذى عن طريق يعلى بن شبيب عن هشام بن عروة

عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها وفيه : "وانطلقها

مائة مرة أو أكثر" وفي آخره : "فذهبت المرأة حتى

دخلت على عائشة فأخبرتها ، فسكتت عائشة حتى جاء

النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فسكت النبي صلى

الله عليه وسلم حتى نزل القرآن {الطلاق مرتان} فامسك

بمعروف أو تسريح بإحسان} قالت عائشة فاستأنف الناس

الطلاق مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق" ، وروى

الترمذى وابن أبي شيبه بنحو حديث المخطوطة سندا

ومتنا ، وقال الترمذى في آخره : "ولم يذكر فيه عن

عائشة وهذا أصح من حديث يعلى بن شبيب" .

رواه الترمذى ٣٣١/٢-٣٣٢ ، المصنف لابن أبي شيبه ٢٦٠/٥

هو عروة بن الزبير قد تقدمت ترجمته ص ٧ .

(٣) هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحبيل بن عوف (ت ٧هـ/

(٤) ٦٢٩م) .

وهو من بنى بكر بن وائل ، واشتهر بلقبه الذى أصبح

علما عليه (الأعشى) دون من لقب به ، وقد أدرك الاسلام

في آخر حياته ، لكنه لم يوفق في الاهتداء اليه ،

ويذكر أن قريشا حالت بينه وبين اسلامه ، وجاء في كتاب

(الشعر والشعراء) لابن قتيبة مانعه : "أنه خرج الى

مكة يريد النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية ،

فسأله أبو سفيان بن حرب عن وجهه الذى يريده ؟ فقال :

أريد محمدا ، ففسال أبو سفيان : انه يحرم الخمر

والزنا والقمار . فقال : أما الزنا فقد تركنى ولم

أتركه ، وأما الخمر فقد قضيت منه وطرا ، وأما القمار

فلعلى أصيب منه خلفا . قال : فهل لك الى خير ؟ قال :

ماهو ؟ قال : بيننا وبينه هدنة فترجع عامك هذا وتأخذ

مائة ناقة حمراء ، وان ظفرنا به كنت قد أصبت عوضا من

رحلتك ، ففسال : لأبألى . فانطلق به أبو سفيان الى

منزله ، وجمع اليه أصحابه ، وقال : يامعشر قريش هذا

أعشى قيس وقد علمتم شعره ولئن وصل الى محمد ليضربن

عليكم العرب قاطبة بشعره ، فجمعوا له مائة ناقة

حمراء ، فأنصرف ، فلما صار بناحية اليمامة ألقاه

بغيره فقتله . هكذا مد عن الدخول في الاسلام وآثر

الدنيا على الايمان والنجاة في الآخرة ، ومن لم يجعل

الله له نورا فما له من نور" .

(١)

تقديره بالثلاث حين قال :

ويا جارتا بينى فانك طالقـه

كذاك أمور الناس غاد وطارقـه

وبينى فان البين خير من العصا

والا تزال فوق رأسك بارقـه

وبينى حصان الفرج غير ذميمـة

(٢)

وموموقة فينا كذاك ووامقـه

= انظر : الشعر والشعراء لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي ٢٥٧/١ ، معجم الشعراء لأبى عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ص ٤٠١-٤٠٢ ، كتاب الأغاني لأبى الفرج الأصبهاني ١٢١/٩-١٢٢ ، تاريخ الأدب العربي القديم لعمر فروخ ص ٢٢١-٢٢٨ ، ديوان الأعشى الكبير ص ٤٦٣ .

(١) قول عروة : نزل الطلاق موافقا لطلاق الأعشى غير دقيق ، كان الأولى أن يقال : أن طلاق أعشى موافق لما نزل في شأن الطلاق الشرعي ، تأدبا مع الله تعالى ، كما جاء عن عمر بن الخطاب الملمم رضي الله عنه ، فيما رواه البخاري في تفسير آية {واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى} ، ومسلم في فضائل عمر ، وأحمد في مسنده ولفظ البخاري "وافقت الله في ثلاث" ، ولفظ مسلم : "وافقت ربي في ثلاث" ، ولفظ أحمد : "وافقت ربي في ثلاث" ، ووافقتني ربي في ثلاث" .

(٢) البخاري مع فتح الباري ١٦٨/٨ ، مسلم ١٨٦٥/٣ ، مسند أحمد ٢٤-٢٣/١ ، ٣٦-٣٧ .

جاءت الأبيات في المخطوطة في النسخ الثلاث غير مرتبة مما جعل المعنى غير واضح وهي في المخطوطة كالآتي :

أجارتنا بينى فانك طالقـه

وموموقه ماأنت فينا ووامقـه

أجارتنا بينى فانك طالقـه

كذاك أمور الناس تغدو وطارقـه

وبينى فان البين خير من العصا

والا يزال فوق رأسك بارقـه

وقد جعل الشطر الثاني من البيت الرابع شطرا ثانيا للبيت الأول ، والشطر الثاني للبيت الأول قد جعله شطرا ثانيا للبيت الثاني ، وصدر البيت الثاني مكرر ، وحذف شطر البيت الرابع في الأصل ، والبيت الثالث حسب

استشهاد المصنف به ، كما هو واضح لمن أمعن النظر .

والمعنى اللغوي لبعض ألفاظ البيت : المقمود بالجارة

هنا هي الزوجة . ومعنى (بينى) أى فارقى ، (الغادي)

هو الذي يأتي غدوة في المباح ، (والطارق) الذي يأتي

في الليل ، وبرق الشيء لمعه ، (حصان الفرج) عفيفة

غير متهمة ، (وموموقة) محبوبة ، (ووامقة) محبة . =

- والتأويل الثاني : أنه بيان لسنة الطلاق أن يوقع في ١/٢٦١  
 كل قرء واحدة ، وألا يجمع بينهما في قرء واحد .  
 وهو قول ابن مسعود ، وابن عباس ، ومجاهد ،  
 (١) (٢) (٣) (٤)

R/٨٧

= وقد ذكروا سببا لطلاق زوجته هذه ومن أراد معرفة ذلك  
 فليراجع في المراجع التي ذكرناها آنفا عند ذكر ترجمة  
 الأعمش .

- (١) تفسير ابن جرير ٢/٢٧٧ ، النكت والعيون ١/٢٤٥ .  
 (٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي  
 رضى الله عنه (ت ٣٢هـ) ، وهو من السابقين الأولين ،  
 وممن هاجر إلى الحبشة مرتين ، روى عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم علما كثيرا ، وأخذ عنه من الصحابة  
 كثيرون ، وشهد بدرا وبقية الغزوات وكان صاحب سر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ، ومناقبه كثيرة غزيرة رضى  
 الله عنه .

- انظر : سير أعلام النبلاء ١/٤٦١-٥٠٠ ، صفة الصفوة  
 ١/١٥٤-١٥٥ ، الإصابة ٤/١٢٩-١٣٠ .  
 (٣) هو حبر الأمة عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي  
 الهاشمي (٣ ق.هـ - ٦٨هـ) ، ولد رضى الله عنه في الشعب  
 الذي حمريه بنو هاشم قبل الهجرة بثلاث سنين ، وقيل  
 بخمس ، توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمره ثلاث  
 عشرة سنة ، وكان يسمى بالبحر لغزارة علمه ، فلاغرو  
 لقد دعا له أشرف الخلق صلوات الله وسلامه عليه بأن  
 يفقهه الله في الدين ، وأن يعلمه التأويل ، وكان عمر  
 وعثمان رضى الله عنهما يستدعيانه في خلافتها فيشير  
 عليهما مع أهل بدر ، وثبت أنه كان يفتي في عهدهما  
 وتوفي رضى الله عنه على أرجح الأقوال سنة ٦٨هـ ودفن  
 في مدينة الطائف .

- انظر : الإصابة ١/٩٠-٩٤ ، صفة الصفوة ١/٧٤٦-٧٥٨ .  
 (٤) مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج المخزومي المقرئ  
 (٢١-٨١هـ) .

كان مولى للسائب بن أبي السائب ، روى عن كثير من  
 الصحابة ، ولزم عبد الله بن عباس زمنا استفاد منه  
 استفادة جمة ، قال مجاهد : قرأت القرآن على ابن عباس  
 ثلاث عرضات ، أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت ، وكيف  
 نزلت ، وقيل (ثلاثين عرضة) وروى عنه خلق كثير ، وقد  
 أشنى عليه أهل العلم فقال قتادة : أعلم من بقى  
 بالتفسير مجاهد ، وقال يحيى القطان : وكان فقيها  
 علما ثقة كثير الحديث ، ويروى أنه توفي وهو ساجد ،  
 وهي علامة القبول أن شاء الله تعالى حيث توفي في مكان  
 أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وله ٨٣ ، وقيل ٨٢  
 وقيل ٨٤ رحمه الله تعالى رحمة واسعة .  
 انظر : حلية الأولياء ٣/٢٧٩-٣١٠ ، تذكرة الحفاظ  
 ١/٩٢-٩٣ ، تهذيب التهذيب ١/٤٢-٤٤ ، صفة الصفوة  
 ٢/٢٠٨ ، طبقات المفسرين ٢/٣٠٥-٣٠٨ ، الطبقات الكبرى  
 ٥/٤٦٦ .

(١)

وابى حنيفة .

(٢)

وفى قوله : {فامسك بمعروف أو تسريح باحسان} تاويلان :

احدهما : أن الامسك بالمعروف الرجعة بعد الثانية ،

(٣)

والتسريح بالاحسان الطلقة الثالثة .

(٦)

(٥)

(٤)

روى سفيان عن اسماعيل بن سميع عن ابي رزين قال : جاء

(١) ابو حنيفة هو النعمان بن ثابت التيمي بالولاء (٨٠-١٥٠هـ) .

وهو أحد الأئمة الأربعة المشهورين المجمع على فضلهم وعلمهم ، قال عنه الامام الشافعي : الناس في الفقه عيال على ابي حنيفة ، رحمة الله عليهما وعلى بقية الأئمة .

انظر ترجمته : تاريخ بغداد ١٣/٣٢٣-٤٢٤ ، تذكرة الحفاظ ١/١٦٨-١٦٩ ، الطبقات ٦/٣٦٨-٣٦٩ .

(٢) ب : وامسك .

(٣) تفسير ابن جرير ٢/٢٧٨ ، النكت والعيون ١/٢٤٥ ، الجامع لأحكام القرآن ٣/١٤٦ .

(٤) هو سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الشوري الكوفي (٩٧-١٦٠هـ) .

روى عن أبيه ، وأبي اسحاق الشيباني ، وأبي اسحاق السبيعي ، وعبد الملك بن عمير وغيرهم ، وروى عنه خلق لا يحصون كما قال ابن حجر .

قال شعبة وابن عيينة ، وأبو عاصم ، وابن معين وغيرهم سفيان أمير المؤمنين في الحديث . وقال ابن المبارك : كتب عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان .

انظر : تهذيب التهذيب ٤/١١١-١١٥ ، تاريخ الثقات ص ١٩٠-١٩٣ ، الطبقات الكبرى ٦/٣٧١-٣٧٤ ، الجرح والتعديل ١/٥٥-١٢٦ ، تذكرة الحفاظ ١/٢٠٣-٢٠٧ ، حلية الأولياء ٦/٣٥٦ ، ٧/١٤٤ ، صفة الصفوة ٣/١٤٧-١٥٢ .

(٥) هو اسماعيل بن سميع الحنفي الكوفي ، روى عن أنس ، وأبي رزين ، وعنه شعبة والشوري وجماعة ، قال ابن معين : ثقة مأمون ، وقال يحيى القطان : لم يكن به بأس في الحديث ، وقال أحمد ثقة ، وتركه زائدة لمذهبه ونسب اليه انه يرى رأى الخوارج ، ووجوب الخروج على أئمة الجور .

انظر : الجرح والتعديل ٢/١٧١-١٧٢ ، تهذيب التهذيب ١/٣٠٥-٣٠٦ ، خلاصة تهذيب التهذيب الكمال في أسماء الرجال ص ٣٤ ، الطبقات ٦/٣٤٦ ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٢٣٣ .

(٦) أبو رزين ، قال عنه ابن حجر : انه مسعود بن مالك أبو رزين الأسدي أحد خزيمة مولى ابي وائل ، الأسدي الكوفي روى عن معاذ بن جبل ، وابن مسعود ، وعلى بن ابي طالب وغيرهم .

وعنه : ابنه عبد الله ، واسماعيل بن ابي خالد ، واسماعيل بن سميع وغيرهم .

=

رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : الطلاق مرتان  
(١)  
فاين الثالثة ؟ قال : {امساك بمعروف أو تسريح بإحسان} .  
(٢) (٣) (٤)  
وهو قول عطاء ، ومجاهد .

- = وقال أبو الحسن الجزري : أورده ابن شاهين من الصحابة  
وأورد حديث الكتاب بنفس السند وكذلك ابن كثير في  
تفسيره ، وقال يحيى : كان أكبر من أبي وائل ، وكان  
عالما فهما ، وذكره ابن حبان في الثقات .  
تهذيب التهذيب ١٠/١١٨-١١٩ ، أسد الغابة مج ٦ ص ١٠٩ ،  
تفسير القرآن العظيم ٢٧٢/١ .  
(١) رواه الدارقطني في كتاب الطلاق ٤/٤ ، وممنصف عبد  
الرزاق في باب الطلاق مرتان ٦/٣٣٧-٣٣٨ ، وممنصف ابن  
أبي شعبة تحت عنوان (ماقالوا في قوله : {الطلاق  
مرتان} ...) ٥/٢٥٩-٢٦٠ ، وسعيد بن منصور في آخر باب  
الخلع مج ٣ ق الاول ص ٣٤٠-٣٤١ ، وابن جرير عند تفسير  
آية {الطلاق مرتان} ... ٢/٢٧٨ .  
ومدار هذا السند في نهايته هو أبو رزين ، وقد علم  
بما ذكر في ترجمته أنه تابعي ويكون الحديث مرسلا ،  
ويحتمل أن يكون صاحبيا فيكون الحديث موصولا ، وأقوى  
الاحتمالات أنه تابعي لما ذكر عنه علماء الجرح  
والتعديل .  
(٢) ب ، ج : وهذا قول عطاء .  
(٣) هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح (وأبو رباح اسمه أسلم)  
المكي مولى خيثم القرشي الفهري ، وهو معدود من كبار  
التابعين حيث ولد في آخر خلافة عثمان بن عفان ، وقيل  
في خلافة عمر ، وقال الذهبي وهذا أشبه .  
ونشا بمكة ، وسمع من العبادة الأربعة : ابن عمر ،  
وابن عباس ، وابن الزبير ، وابن عمرو ، ومعاوية ،  
واسامة بن زيد ، وجابر بن عبد الله وغيرهم ، وروى  
أنه قد أدرك مائتين من الصحابة ، وروى عنه جماعة من  
التابعين كعمرو بن دينار ، والزهرى ، وقتادة وآخرين  
وهو مفتي أهل مكة وأئمتهم المشهورين .  
وروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يقول :  
تجتمعون الى يا أهل مكة وعندكم عطاء ؟  
وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أيضا قوله : تجمعون  
لى المسائل وفيكم ابن أبي رباح ؟  
وروى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال : العلم  
خزائن يقسم الله لمن أحب ، لو كان يخص بالعلم أحدا  
لكان بيت النبي صلى الله عليه وسلم أولى ، كان عطاء  
ابن أبي رباح حبشيا ، والحسن مولى للأنصار ، وكذلك  
ابن سيرين .  
توفي رحمه الله تعالى سنة ١١٤هـ وقيل ١١٥هـ .  
(٤) تقدمت ترجمته ص ١٠ .

- (١) والتأويل الشانى : {فامسك بمعروف} الرجعة بعد  
(٢)  
(٣)  
الثانية . {أو تسريح باحسان} هو الامسك عن رجعتها حتى  
(٤)  
(٥)  
تنقضى عدتها .  
(٦)  
(٧)  
وهذا قول السدى والضحاك .  
وقال الله تعالى : {فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى  
(٨)  
تنكح زوجا غيره ...} .

- (١) ب : وللتأويل .  
(٢) ب : وامسك .  
(٣) ب : والرجعة .  
(٤) ب : أن التسريح باحسان .  
(٥) وقال فى تفسيره : الاحسان هو تأدية حقها ، والكف عن  
أذاها .  
(٦) السدى يضم المهملة وتشديد الدال هو : أبو محمد  
اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبى كريمة الهاشمى الكوفى  
صاحب التفسير ، أصله حجازى مولى زينب بنت قيس من بنى  
المطلب ، روى عن ابن عباس وأنس وطائفة أخرى ، وعنه  
أبو عوانة والثورى والحسن بن صالح وغيرهم ، جاء فى  
طبقات المفسرين أنه صدوق يهم ، ورمى بالتشيع ، أخرج  
له الجماعة إلا البخارى ، ومن عبد الله بن أحمد بن  
حنبل قال أبى : قال يحيى بن معين يوما عند عبد  
الرحمن بن مهدي : السدى ضعيف ، فغضب عبد الرحمن وكره  
صقاله ، وقال الذهبي : حسن الحديث ، وقال أحمد بن  
حنبل : السدى ثقة ، وقال العجلي كما جاء فى تهذيب  
التهذيب : ثقة عالم بالتفسير . مات سنة ١٢٧هـ .  
انظر : الكاشف ٧٥/١ ، تهذيب التهذيب ٣١٣/١ ، الجرح  
والتعديل ١٨٤/٢ ، طبقات المفسرين ١١٠/١ .  
(٧) الضحاك بن مزاحم الهلالى الخراسانى أبو القاسم ، وقيل  
أبو محمد ، روى عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأبى هريرة  
وغيرهم . وقيل لم يثبت له سماع من الصحابة ، ومن  
التابعين روى عن سعيد بن جبير ، وعطاء ، والأسود بن  
يزيد النخعى وغيرهم .  
وعنه جويبر بن سعيد ، والحسن بن يحيى البصرى ، وأبو  
عيسى سليمان بن كيسان وغيرهم .  
قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : ثقة مأمون ،  
وقال ابن معين وأبو زرعة : ثقة ، وقال ابن عدى : عرف  
بالتفسير واشتهر به ، وأما روايته عن ابن عباس وأبى  
هريرة فى ذلك كله نظر .  
انظر : الكاشف ٣٣/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٥٣/٤ ، طبقات  
المفسرين ٢٢٢/١ .  
(٨) سورة البقرة : آية ٢٣٠

وقال تعالى : {لأجناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم  
(١)

تمسوهن ....}

(٢) فاما السنة فما روى حميد بن عبد الرحمن عن ابي موسى  
(٣)

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يقول أحدكم  
(٥)  
لامراته قد طلقتك ، قد راجعتك ، ليس هذا طلاق المسلمين تطلق

- (١) سورة البقرة : آية ٢٣٦  
(٢) ب : واما السنة روى ، أ : فروى .  
(٣) هو حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري ، روى عن ابي  
بكرة ، وابن عمر ، و ابي هريرة ، وابن عباس وغيرهم .  
وروى عنه ابنه عبيد الله ، ومحمد بن المنذر ، وعبد  
الله بن بريدة ، ومحمد بن مريين وغيرهم .  
قال العجلي عنه : بصري ثقة ، وكان ابن سيرين يقول :  
هو أفقه أهل البصرة ، وذكره ابن حبان في الثقات ،  
وقال : كان فقيها عالما .  
انظر : تهذيب التهذيب ٤٦/٣ ، الطبقات لابن سعد ١٤٧/٧  
الكاشف ١٩٢/١-١٩٣ .  
(٤) أبو موسى هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب  
الاشعري رضى الله عنه ، وهو مشهور باسمه وكنيته ،  
واختلف أهل العلم في هجرته الى الحبشة ، وقدم  
المدينة بعد فتح خيبر ، وقد صادف وصول السفينة التي  
تحملة ووصول السفينة التي تحمل جعفر بن أبي طالب عند  
عودته من الحبشة .  
وقال في الاستيعاب : الصحيح أن أبا موسى رجع بعد  
قدومه مكة ومحالفة من حالف من عبد شمس الى بلاد قومه  
فاقام بها حتى قدم مع الاشعريين نحو خمسين رجلا في  
سفينة ، فالتفتهم الريح الى النجاشي بأرض الحبشة ،  
فوافقوا خروج جعفر وأصحابه على النبي صلى الله عليه  
وسلم في حين فتح خيبر .  
وقد قيل : ان الاشعريين اذ رمتهم الريح الى النجاشي  
اقاموا بها مدة ، ثم خرجوا في حين خروج جعفر ، فلهذا  
ذكره ابن اسحاق فيمن هاجر الى أرض الحبشة .  
واستعمل النبي صلى الله عليه وسلم أبا موسى على بعض  
اليمن كزبيد وعدن ، كما استعمله عمر على البصرة بعد  
المغيرة ، ولقد فتح الله على يديه الأهواز ثم الاصبهان  
ثم استعمله عثمان على الكوفة ، وهو الذي فقه أهل  
البصرة والكوفة ، وقال الشعبي : انتهى العلم الى ستة  
فذكره منهم ، وشهد فتوح الشام ، وكان رضى الله عنه  
حسن الصوت بالقرآن ، مات رضى الله عنه سنة اثنتين  
وقيل أربع وأربعين هجرية ، وقيل غير ذلك ، واختلف هل  
بمكة أو بالكوفة .  
انظر : الاستيعاب ٩٧٩/٣ ، أسد الغابة ٣٦٧/٣ ، الاصابة  
١١٩/٤ .  
(٥) ج : قد راجعتك - قدر .

(١)

المرأة قبل عدتها .

(٢)

وروى محارب بن دثار عن ابن عمر أن النبي صلى الله

(٣)

عليه وسلم قال : "أبغض الحلال إلى الله الطلاق" .

ب/٢

(١) مصنف ابن أبي شيبة في (ما قالوا في طلاق السنة ما هو ومتى يطلق ؟) ٢-١/٥ ، البيهقي في باب ما جاء في كراهية الطلاق عن طريق أبي اسحاق عن أبي بردة مرسلًا وموصولًا عن أبي موسى ، بلفظ : "ما بال أقوام يلعبون بحدود الله طلقك راجعتك ، طلقك راجعتك ، وفي لفظ : كان رجل يقول : قد طلقك) ٣٢٢/٧ .

(٢) محارب بن دثار بن كردوس السدوسي أبو دثار ، ويقال : أبو كردوس ويقال غير ذلك وهو كوفي ، وقيل أنه ذهلي . روى عن ابن عمر ، وعبد الله بن يزيد الخطمي ، وجابر وعبيد بن البراء وغيرهم . وعنه عطاء بن السائب ، وأبو اسحاق الشيباني ، والمفيعان وغيرهم . قال أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي : ثقة ، زاد أبو حاتم : - كلمة - صدوق . وزاد أبو زرعة مأمون ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال يعقوب بن سفيان والدارقطني : ثقة . مات سنة ست عشرة ومائة ، وقيل : سنة عشرين ومائة هجرية .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٩/١ ، تاريخ الثقات ص ٤٢١ ، الطبقات لابن سعد ٢٠٧/٦ .

(٣) رواه أبو داود والبيهقي في باب ما جاء في كراهية الطلاق موصولًا بهذا اللفظ ومرسلًا ولم يذكر فيه ابن عمر بلفظ : "ما حل الله شيئًا أبغض إليه من الطلاق" ، وعند ابن ماجه من طريق آخر ، وعند الدارقطني عن معاذ بن جبل رضي الله عنه بلفظ : "ما خلق الله شيئًا على وجه الأرض أحب إليه من العتاق ، ولا خلق الله شيئًا على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق ، فإذا قال الرجل لمملوكه أنت حر إن شاء الله فهو حر ، ولا استثناء له ، وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء الله فله استثناءه ولا طلاق عليه" .

وفي رواية عند الدارقطني : "ما حل الله شيئًا أبغض إليه من الطلاق ، فمن طلق فله ثنيان" .

أبو داود ٥٠٣/١ ، وابن ماجه ٦٥٠/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٢/٧ ، سنن الدارقطني ٣٥/٤ .

قال الحافظ ابن حجر : ورجح أبو حاتم والدارقطني في العلل والبيهقي في المرسل ، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية بإسناد ابن ماجه وضعفه بعبيد الله ابن الوليد الوصافي وهو ضعيف لكنه لم ينفرده به فقد تابعه معرف بن واصل ، إلا أن المنفرد عنه بوصفه محمد ابن خالد السوهبي . وقال عنه في التقريب : صدوق من التاسعة ، ولفظه (صدوق) تطلق على من في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح والتعديل وهي تلي مرتبة من أفرد بصفة واحدة كشقة ، أو متقن ، أو ثبت ، أو عدل ، وقال عن الرابعة : من قمر عن درجة الثالثة قليلًا ، وقوله : (من التاسعة) إشارة إلى أنه ممن توفي بعد =

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "ثلاث جدهن

(١)

جد ، وهزلهن جد ، النكاح ، والطلاق ، والعقاق " .

= المائتين ، وهذه الطبقة من كبار أتباع التابعين كما في التقريب .

وقال الحافظ ابن حجر عن إحدى روايات الدارقطني وهي الرواية الأولى عندنا : ورواه الدارقطني من حديث مكحول عن معاذ بن جبل بلفظ : "ما خلق الله شيئا أبغض إليه من الطلاق" واسناده ضعيف ومنقطع .

تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر العسقلاني ٢٠٥/٣ دار نشر الكتب الإسلامية ، لاهور ، باكستان .

ولم يتعرض الحافظ ابن حجر للرواية الثانية للدارقطني وهي عن مكحول عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل ... الحديث ، الظاهر من تعدد الرواية رفع الحديث من الضعف إلى ما يحتاج به وهو الحسن لغيره ، والله أعلم . ملحوظة : لقد جاء في تلخيص الحبير وفي تحقيق العلل المتناهية (معروف بن واصل) الظاهر أنه خطأ مطبعي لأن المواب ما أثبتناه وهو (معرق بن واصل) كما في التقريب والتعذيب وكما جاء في رواية أبي داود وغيره .

(١) رواه أبو داود في (باب الطلاق على الهزل) ٥٧/١ ، والترمذي في (باب ما جاء في الجدل والهزل في الطلاق) ٣٢٨/٢ ، وابن ماجه في (باب من طلق أو نكح أو راجع لأعيا) ٦٥٨/١ ، والدارقطني ١٨-١٩ ، كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : "ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : النكاح ، والطلاق ، والرجعة " .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

ورواه الطبراني بسنده قال : حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح ، حدثني أبي ، ثنا ابن لهيعة حدثني عبيد الله ابن أبي جعفر عن حنش بن عبد الله السبائي عن فضالة ابن عبيد الأثماري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "ثلاث لا يجوز اللعب فيهن : الطلاق ، والنكاح ، والعقاق" . المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان ابن أحمد الطبراني ٣٠٤/١٨ .

وقال العيثمي في مجمع الزوائد : رواه الطبراني وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وبقيّة رجاله رجال الصحيح - وابن لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء - هو عبد الله بن لهيعة الحضرمي صدوق من السابعة كما في التقريب .

وقد أورد العيثمي هذا الحديث في مجمع الزوائد في ثلاثة مواضع : في كتاب العتق ، (باب فيمن أعتق لأعيا) عن أبي الدرداء بلفظ : "من لعب بطلاق أو عتاق فهو كما قال" ، وقال رواه الطبراني وفيه اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف ٢٤٦/٤ .

وفي كتاب النكاح (باب فيمن نكح أو أعتق ، أو طلق لأعيا) ٢٨٨-٢٨٧/٤ .

وروى : "أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة واحدة  
(١)  
ثم راجعها" .

وروى عنه صلى الله عليه وسلم : "أنه تزوج العالية  
(٢)  
بنت ظبيان فمكثت عنده ما شاء الله ثم طلقها" .

فإذا ثبت إباحة الطلاق بالكتاب والسنة وماتعقبهما من  
اجماع الأمة .

فالطلاق في اللغة هو : التخلية مأخوذ من قولهم : نعمة  
(٣)  
طالق إذا خلعت معاملة بغير راع .

= وفي كتاب الطلاق (باب فيمن طلق لاعبا) ٣٣٥/٤ ، وهو  
حديث الطبراني الأول عن فضالة بن عبيد الانصاري .  
وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير بعد أن ذكر  
رواية الطبراني : ورواه الحارث بن أسامة في مسنده عن  
بشر بن عمر عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر  
عن عبادة بن الصامت رفعه : "لا يجوز اللعب في ثلاث :  
الطلاق ، والنكاح ، والعتاق فمن قالهن فقد وجبن" وهذا  
منقطع ٢٠٩/٣ .  
تفيد هذه الرواية أن عبيد الله بن أبي جعفر لم تثبت  
له الرؤية أو السماع من عبادة بن الصامت ، وبذلك  
يكون السند منقطعاً ، إلا أن رواية الطبراني المتقدمة  
عن فضالة قد أزلت هذا الانقطاع حيث كانت رواية عبيد  
الله بن أبي جعفر عن حنن بن عبيد الله السبائي عن  
فضالة ، وعرف بذلك من سقط من السند وهو شقة .  
وخلاصة القول أن هذا الحديث حسن بمجموع طرقه التي  
تقدم ذكرها بالإضافة إلى ما ذكره الإمام الترمذي عنه  
بأنه حسن والعمل عليه عند أهل العلم .

(١) وقد تقدم تخريج هذا الحديث ص ٥-٦ .  
(٢) وقد أورده ابن سعد في الطبقات تحت عنوان : (ذكر من  
تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم من النساء فلم  
يجمعن ، ومن فارق منهن وسبب مفارقتها) .  
قال أخبرنا هشام بن محمد بن السائب ، قال حدثني رجل  
من بني أبي بكر بن كلاب : "أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم تزوج العالية بنت ظبيان بن عمرو بن عوف ،  
ابن كعب بن عبيد بن أبي بكر بن كلاب فمكثت عنده دهرًا  
ثم طلقها" ١٦١/٨-١٦٢ .

وكما رواه العسقلاني في الإصابة بعنوان : (ماورد عن  
طلاق الرسول صلى الله عليه وسلم للكلابية) ، ثم روى  
الحديث بنحو حديث ابن سعد المتقدم آنفاً .  
انظر الإصابة ١٣٩/٨ .

(٣) وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التعريف عند أول ذكر لفظ  
الطلاق وتقدم هناك تعريف الطلاق لغة وفي اصطلاح  
الفقهاء .

(١)

ومنه قول النابغة :

تنادرها الراقون من سوء سمها

(٢)

تطلقه طورا وطورا تراجع

(١) النابغة هو : زياد بن معاوية بن سعد بن ذبيان ،  
ولذلك يعرف بالنابغة الذبياني ، تميزا له من  
النابغة الجعدي ، ونابغة بنى شيبان ، وسواهما . وقيل  
سمى النابغة ، لأنه قال الشعر بعد أن تقدمت به السن ،  
ويكنى بأبي إمامة ، وقيل : بأبي سماعة .  
واشتهر بالمديح والاعتذار ، ولقد تكسب بالشعر ، والحف  
فى التكسب حتى سقط فى عيون معاصريه ، وفى عيون  
النقاد .

وقد ذكروا أكثر من سبب فى انشائه أبياتا منها هذا  
البيت يمدح فيه النعمان ويعتذر اليه فيما بدر منه ،  
ومن بين ما قيل : الوشاية لقصد الافساد ما بينهما من ود  
وخاف النابغة من النعمان فهرب من الحيرة الى بلاد  
الغساسنة ، فأخذ يمدح عمرو بن الحارث وأخيه النعمان  
فزاد ذلك فى غضب النعمان أبى قابوس ، وأرسل الى  
النابغة يعاتبه بقوله : انك صرت الى قوم قتلوا جدى  
فاقمت فيهم تمدحهم ، ثم ان نفس النابغة نازعته الى  
عطايا النعمان أبى قابوس فشرع يمدحه ويعتذر اليه ،  
ولكن النعمان لم يرض عنه ، ومن أراد المزيد عن  
أحواله وما قيل عنه وفيه فعليه بالمراجع المذكورة .  
توفى النابغة سنة ١٨ ق.هـ .

الشعر والشعراء ١٥٧/١ ، تاريخ الادب العربى ١٧٨/١ .

(٢)

البيت فى المخطوطة :

مادرها الراقون من سوء سمها

مطلقة طورا وطورا تراجع

مافى ديوان النابغة وشواهد اللسان ، والمحتاج  
ما اثبتناه فى الملب ، ومفردات البيت كالاتى :  
قوله : (تنادرها الراقون) التناذر : أن ينذر القوم  
بعضهم بعضا شرا مخوفا . والمعنى أنذر بعضهم بعضا ،  
لانها لاتجيب راقيا لنكارتها وشدتها . (السم) بضم  
السين وفتحها وكسرهما ثلاث لغات كما فى تهذيب الاسماء  
واللغات .

وقوله : (تطلقه طورا وطورا تراجع) يقال : طلق  
السليم على ما لم يسم فاعله : رجعت اليه نفسه وسكن  
وجعه بعد العذاب ، فهو مطلق . كما فى اللسان . أى  
تخف عنه مرة ومرة تشدد عليه ، وكذلك حال اللديخ .

ديوان النابغة ص ٣٤ ، الصحاح ، مادة (نذر) ١٥١٩/٤ ،  
لسان العرب ، مادة (طلق) ٢٣١/١٠ ، معجم مقاييس اللغة  
مادة (طلق) ٤٢١/٣ ، تهذيب الاسماء واللغات ، مادة  
(سم) ١٥٥/١ .

(١)  
١/١ فمّل (الطلاق فى يد الزوج)

والطلاق لايمح الا من زوج ، ولايقع الا على زوجة ، فيختص الزوج بالطلاق وان اشترك الزوجان فى عقد النكاح ، وهو أحد (٢) التّأويلات فى قوله تعالى : { ... وللرجال عليهن درجة ... } (٣)  
ان الرجل يملك الطلاق ولاتملكه الزوجة .

فان قيل : فلم اشترك الزوجان فى النكاح وتفرد الزوج بالطلاق ؟  
قيل : لامرين :

أحدهما : انه لما اشترك الزوجان فى الاستمتاع جاز أن يشتركا فى عقد النكاح ، ولما اختص الزوج بالتزام المؤنة جاز أن يختص الزوج بايقاع الفرقة .

والثانى : أن المرأة لم يجعل الطلاق اليها ، لان شهوتها تغلبها فلم تؤمن منها معاجلة الطلاق عند التنافر ، والرجل أغلب لشهوته منها ، وأنه يؤمن معاجلة الطلاق عند التنافر .

(١) الفمّل لغة : هو الحاجز بين الشيئين . ، واصطلاحاً : اسم لجملة مختمة من الباب مشتملة على مسائل غالباً .  
حاشية القليوبى ١٦/١ ، مغنى المحتاج ١٦/١ .  
(٢) ب : التأويلين .  
(٣) من سورة البقرة : آية ٢٢٨

لماذا  
كان  
الطلاق  
فى يد  
الزوج ؟

## (١) مسألة

أقسام  
الطلاق

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : وطلق ابن عمر  
- رضى الله عنهما - امرأته وهى حائض فى زمن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ، الى آخر الفصل .  
الطلاق ينقسم ثلاثة أقسام :

- طلاق سنة .

- وطلاق بدعة .

(٢)

- وطلاق لاسنة فيه ولا بدعة .

طلاق  
السنة

فاما طلاق السنة : فهو طلاق المدخول بها فى طهر لم  
تجامع فيه .

طلاق  
البدعة

واما طلاق البدعة فطلاق اثنتين : الحائض ، والظاهر  
الذى قد جومت فى طهرها .

(٥)

(٤)

أما الحائض فكان طلاقها بدعة ، لأنها طلقت فى زمان  
لا تحسب من عدتها .

واما المجامعة فى طهرها فلاشكال أمرها هل علق منه  
فلا يعتد بالطهر (ويعتد بوضع الحمل ؟ أو لم تعلق منه فيعتد  
بالطهر ؟) .

(٦)

(٦) .

- (١) المسألة : لغة السؤال ، واصطلاحاً : مطلوب خبرى يبرهن  
عليه فى العلم . حاشية القليوبى ١٧/١ .
- (٢) مختصر المزنى ص ١٩١ .
- (٣) ج : (فيه) ساقط .
- (٤) ب : فإن طلقها .
- (٥) ب : فلا يعتد .
- (٦) ب : ما بين القوسين ساقط ، جاء فى المصنف للمنعانى عن  
ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : الطلاق على أربعة  
منازل ، منزلان حلال ، ومنزلان حرام :  
فاما الحرام فإن يطلقها حين يجامعها لا يدري أيشتمل  
الرحم على شيء أم لا ؟ وأن يطلقها وهى حائض .  
واما الحلال فإن يطلقها لأقربائها طاهراً عن غير جماع ،  
وأن يطلقها حاملاً متبيناً حملها . المصنف ٣٠٣/٦ .

أقسام  
النساء  
اللات لاسنة  
فى طلاقها  
ولابدعة

(١)

وأما التى لاسنة فى طلاقها ، ولابدعة فخمسة :

(٢)

- الصغيرة .

(٣)

- والمؤيسة .

- والحامل .

- وغير المدخول بها .

(٤)

- والمختلعة .

أما الصغيرة والمؤيسة فلاعتدادهما بالشهور التى

(٥)

لاختلف بحيض ولاطهر .

وأما الحامل فلاعتدادها بوضع الحمل الذى لا يؤثر فيه

(٦)

حيض ولاطهر .

وأما غير المدخول بها فلأنه لأعدة عليها فيؤثر فيها

حيض أو طهر .

(٧)

وأما المختلعة فلأن خوفهما من أن لا يقيما حدود الله

يقتضى تعجيل الطلاق من غير اعتبار سنة ولابدعة .

- 
- (١) أ ، ج : فخمس .  
 (٢) المقصود بالصغيرة التى لم تحض بعد لمغز سنّها .  
 (٣) آيس ويشس بمعنى ، والمقصود بالمؤيسة هى التى انقطع  
 الحيض لكبر سنّها .  
 (٤) يقال : خالعت المرأة زوجها مخالعة إذا افتدت منه  
 وطلقها على الفدية واختلعت هى مختلعة .  
 راجع ممباح المنير ، ومختار الصحاح ، مادة (خلع) .  
 (٥) الحيض لغة : السيلان ، تقول العرب : حاضت الشجرة إذا  
 سال صفها ، وحاض الوادى إذا سال .  
 وشرعا : دم جبلة أى تقتضيه الطباع السليمة يخرج من  
 أقصى رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل الصحة من غير  
 سبب فى أوقات مخصوصة .  
 حاشية القليوبى ٩٨/١ ، مغنى المحتاج ١٠٨/١ .  
 (٦) لما جاء فى سنن أبى داود عن ابن عمر رضى الله عنهما  
 أنه طلق امرأته وهى حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي صلى  
 الله عليه وسلم فقال (رسول الله) صلى الله عليه وسلم  
 "مره فليراجعها ثم ليطلقها إذا طهرت ، أو وهى حامل" .  
 أبو داود ٥٠٤/١ .  
 (٧) ب : فلان خوفها .

واذا انقسم الطلاق على هذه الاقسام الثلاثة فقسمان منها

مجمع على وقوع الطلاق فيهما :

احدهما : طلاق السنة مجمع على وقوعه .

(١)

والثاني : مالا سنة فيه ولا بدعة مجمع على وقوعه .

(٢)

والثالث : مختلف فيه وهو : طلاق البدعة في حيض ، او

(٣)

في طهر مجامع فيه فهو محظور محرم بوافق ، واختلف في وقوعه

مع تحريمه . فمذهبنا انه واقع وان كان محرما ، وهو قول

(٤)

المحابة والتابعين وجمهور الفقهاء .

(٦)

(٥)

وحكى عن ابن عليه ، والشيعية ، وبعض اهل

(١) الاتسب ان تكون العبارة ثانيهما ، حيث قال في الاول :

احدهما .

(٢) ثالث اقسام الطلاق .

(٣) ج : (فهو) ساقطة .

(٤) قال ابن قدامة : "فان طلق للبدعة وهو ان يطلقها

حائضا ، او في طهر امامها فيه اثم ووقع طلاقه في قول

عامة اهل العلم ، قال ابن المنذر وابن عبد البر لم

يخالف في ذلك الا اهل البدع والفلال" . المغنى ٩٩/٧ .

(٥) ابن عليه هو : اسماعيل بن ابراهيم بن مقسم الاسدي ابو

بشر البصري ، المشهور بابن عليه . وعليه امه ، وقال

الخطيب : زعم علي بن حجر ان عليه جدته .

ولد سنة ١١٠هـ وتوفي سنة ١٩٣هـ ، وقيل سنة ١٩٤هـ .

روى عن عبد العزيز بن مهيب ، وسليمان التيمي ، وحמיד

الطويل ، وخلق كثير غيرهم .

وممن روى عنه : شعبة وابن جريج وهما من شيوخه ،

وبقية وحمام بن زيد وهما من اقاربه ، وابراهيم بن

طهمان وهو اكبر منه ، وابن وهب والشافعي واحمد ويحيى

وخلق كثير .

قال شعبة : اسماعيل ريحانة الفقهاء .

وقال يونس بن كثير : ابن عليه سيد المحدثين .

وقال ابن المديني : ما أقول : ان احدا اثبت في الحديث

من ابن عليه . روى له الجماعة .

انظر تفاصيل ترجمته : تهذيب التهذيب ٢٧٥/١ ، الكاشف

٦٩/١ ، تذكرة الحفاظ ٣٢٢/١ .

وجاء في المغنى لابن قدامة قوله : "وحكاه ابو نصر عن

ابن عليه ، وهشام بن الحكم والشيعية قالوا : لا يقع طلاق

البدعة ، لان الله تعالى امر به في قبل العدة فاذا

طلق في غيره لم يقع ..." . المغنى ١١٠/٧ .

(٦) قال في شرائع الاسلام : "طلاق الحائض بعد الدخول ، وكذا

النفساء ، او في طهر قربها فيه وطلاق الثلاث من غير

رجعة بينها ، والكل عندنا باطل لا يقع معه طلاق" بتصرف =

قسمان  
من الطلاق  
مجمع على  
وقوعه فيهما  
وقسم  
مختلف  
في وقوعه  
فيه  
رأى جمهور  
الفقهاء في  
طلاق البدعة

(١)

الظاهر انه غير واقع ، استدلالا بقول الله تعالى : { ... اذا  
 طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ... } . فاقضى ذلك الفرق بين  
 المأمور به والمنهى عنه فى الوقوع ، كما اقتضى الفرق  
 بينهما فى التحريم .

(٤)

(٣)

وبما روى ابن جريج من أبى الزبير قال : سأل

= بسيط . شرائع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام ، لأبى  
 القاسم جعفر بن الحسن ٢٣/٣ ، الطبعة المحققة الاولى  
 فى مطبعة الآداب فى النجف سنة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م ، اللوحة  
 الدمشقية لمحمد جمال الدين مكى العامل ٣١/٦ ط/الاولى  
 وغيره من مصادر الشيعة .

(١) وجاء فى المحلى : "من أراد طلاق امرأة له قد وطئها لم  
 يحل له أن يطلقها فى حیضها ، ولا فى طهر وطئها فيه ،  
 فان طلقها طلقه أو طلقته فى طهر وطئها فيه أو فى  
 حیضها لم ينفذ ذلك الطلاق ، وهى امرأته كما كانت..."  
 المحلى لأبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ١٦١/١٠  
 منشورات دار الأفاق ، بيروت .

(٢)

من سورة الطلاق : آية ١

(٣) ابن جريج : هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج  
 الأموى أبو الوليد المكي أصله رومى .

روى عن أبيه ، وعطاء بن أبى رباح والزهرى ... وأبى  
 الزبير ، وناقع مولى ابن عمر ، وخلق آخر غيرهم .  
 وعنه الأوزاعى والليث ، ويحيى بن سعيد الأنصارى وهو من  
 شيوخه ... وآخرون .

وقال ابن المدينى : نظرت فإذا الاسناد يدور على ستة  
 فذكرهم ، ثم قال : فصار علم هؤلاء الى من صنف فى  
 العلم منهم من أهل مكة عبد الملك بن جريج ... وقال  
 الاثرم عن أحمد : اذا قال ابن جريج قال وقال وأخبرت  
 جاء بمناكير ، واذا قال : أخبرنى وسمعت فحسبك به ...  
 وقال الدارقطنى : تجنب تدليس ابن جريج فانه قبيح  
 التدليس . وقال عنه فى تقريب التهذيب : ثقة فقيه  
 فاضل ، وكان يدلس ويرسل . وقال القطان وغيره : مات  
 سنة ١٥٠هـ ، وقال ابن المدينى : مات سنة ١٥١هـ .  
 انظر : تهذيب التهذيب ٤/٦ ، الكاشف ١٨٥/٢ ، تذكرة  
 الحفاظ ١٦٩/١ .

(٤)

هو : محمد بن مسلم بن تدرس الاسدى مولاهم ابو الزبير  
 المكي ، روى عن العبادلة الأربعة ، وعائشة ، وجابر ،  
 وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وطاوس وغيرهم .  
 قال ابن معين لم يسمع من عبد الله بن عمر ، وممن روى  
 عنه عطاء وهو من شيوخه والزهرى والاعمش ، وابن جريج .  
 قال ابن عيينة عن أبى الزبير : كان عطاء يقدمنى الى  
 جابر احفظ لهم الحديث .

=

رأى ابن  
 علية والشيعة  
 وبعض أهل  
 الظاهر فى  
 طلاق البدعة

(١) عبد الرحمن بن أيمن عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسمع عن ٨٨/ج رجل طلق زوجته وهي حائض ، فقال له ابن عمر طلقت زوجتي وهي حائض ، فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فردها على ولم يرها شيئا . (٣) (٤)  
وهذا نص في أنه لا يقع ، ولو وقع لراه شيئا .

= ويروى عن يعلى بن عطاء قوله : أبو الزبير كان أكمل الناس عقلا وأحفظهم ، وضعفه بعضهم ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال : لم ينصف من قدح فيه . وقال عنه في التقريب : صدوق إلا أنه يدلس ، مات سنة ١٢٦هـ . انظر : تهذيب التهذيب ٤٤٠/٩ ، الكاشف ٨٤/٣ ، تذكرة الحفاظ ١٢٦/١ ، التقريب ص ٥٠٦ .

(١) هو عبد الرحمن بن أيمن ، ويقال : مولى أيمن المخزومي مولاهم المكي ، روى عن ابن عمر وأبي سعيد ، روى عنه ابن دينار ، وسمعه أبو الزبير يسأل عبد الله بن عمر عن رجل طلق امرأته حائضا ، وذكره ابن حبان في الثقات وأثنى عليه ابن عيينة خيرا ، قال في التقريب : لا بأس به من الثالثة ، وقال في الكاشف : صدوق . انظر : تهذيب التهذيب ١٤٤/٦ ، الكاشف ص ١٣٩ ، تقريب التهذيب ص ٣٣٦ .

(٢) أ ، ج : فقال ابن عمر .  
(٣) في النسخ الثلاث : ولم يره . بخلاف رواية أبي داود الآتية .

(٤) رواه أبو داود في سننه ٥٠٤/١ بسنده قال : حدثنا أحمد ابن صالح ، ثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع قال : كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا ؟ قال : طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، قال عبد الله : فردها على ولم يرها شيئا ، وقال : "إذا طهرت فليطلق أو ليمسك" .

قال أبو داود : روى هذا الحديث عن ابن عمر يونس بن جبير ، وأنس بن سيرين ، وسعيد بن جبير ، وزيد بن أسلم ، وأبو الزبير ، ومنصور عن أبي وائل ... والاحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير . أبو داود ٥٠٤/١ .

وروى مسلم في صحيحه ونصه : قال ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن (مولى عزة) يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع ذلك ، كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا ؟ فقال : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : "ليراجعها" فردها ، وقال "إذا طهرت فليطلق أو ليمسك" . مسلم ١٠٩٨/٢ ، وليس في رواية مسلم : "ولم يره شيئا" .

- (١) ولأن النكاح قد يحرم في وقت وهي في العدة والاحرام ،  
 كما يحرم الطلاق في وقت وهو الحيض والظهر المجامع فيه ، ثم  
 لما كان عقد النكاح في وقت تحريمه (باطلا وجب أن يكون  
 الطلاق بمثابته إذا وقع في وقت تحريمه) .  
 ولأنه لو وكل وكلا في طلاق زوجته في الطهر فطلقها في  
 الحيض لم تطلق لأجل مخالفته ، وإيقاع الطلاق في غير وقته ،  
 فمخالفة الله تعالى في وقت الطلاق أولى ألا يقع بها طلاق .  
 وهذا خطأ .  
 ودليلنا : ما رواه الشافعي عن مالك

- (١) أ ، ج : وهو .  
 (٢) في النسخ الثلاث : ثم كان عقد النكاح ... والذي  
 أثبتناه هو الأنسب للمقام .  
 (٣) ج : ما بين القوسين ساقط .  
 (٤) أ : في غير وقت .  
 (٥) أ : مخالفة الله تعالى .  
 (٦) ب : بمخالفة الله تعالى في الطلاق أولى .  
 (٧) وهذا من كلام الماوردي ، يعني بهذا القول رأي مخالف  
 المذهب ووجه استدلالهم بما أورده من الأدلة النقلية  
 والعقلية ، ثم يتبع ذلك بذكر أدلة المذهب النقلية  
 والعقلية أيضا ، ومن خلالها ينقض أدلة المخالفين  
 واحدة تلو أخرى . وهذه طريقته في كل مسائل الخلاف كما  
 سنرى أن شاء الله تعالى .  
 (٨) هو الإمام أبو عبد الله الإمام دار الهجرة مالك بن انس  
 ابن مالك الإمام الحافظ فقيه الأمة ولد سنة ٩٣هـ .  
 قال حرمله عن الإمام الشافعي : مالك حجة الله تعالى  
 على خلقه بعد التابعين . وقال أيضا : لولا مالك وابن  
 عيينة لذهب علم الحجاز .  
 وقال ابن حبان في الثقات : مالك أول من انتقى الرجال  
 من الفقهاء بالمدينة ، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث  
 ولم يكن يروى إلا ماصح ، ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه  
 والفضل والنسك ، وبه تخرج الشافعي .  
 سئل البخاري عن أصح الأسانيد ؟ فقال : مالك عن نافع  
 عن ابن عمر .  
 والإمام مالك أشهر من أن أسرد مناقبه وسيرته وثناء  
 الناس عليه ، واكتفى بهذه الإشارة التي تعتبر في  
 الحقيقة قطرا من بحر من حياته العلمية والعملية  
 فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيرا ، وقد توفي رحمه  
 الله تعالى سنة ١٧٩هـ .  
 انظر : تذكرة الحفاظ ٤٠٨/١ ، الكاشف ٩٩/٣ ، تهذيب  
 التهذيب ٥/١ ، الطبقات الكبرى لابن سعد تحقيق زياد  
 محمد منصور ص ٤٣٣ ، ط/الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

(١)

عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه

(٢)

عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "مره

(٣)

فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، ثم ان

(٤)

شاء أمسك بعد ، وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي

(٥)

أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء " .

(٦)

فموضع الدليل منه : أن أمره بالرجعة موجب لوقوع ٣/ب

الطلاق ، لأن الرجعة لا تكون الا بعد الطلاق .

فان قيل : أمره بالرجعة انما هو أمر بردها اليه .

قلنا : هذا تأويل فاسد من وجوه :

أحدها : أن الرجعة بعد ذكر الطلاق تنصرف الى رجعة

الطلاق .

(١) هو أبو عبد الله نافع مولى عبد الله بن عمر الإمام

الفقيه من أئمة التابعين وأعلامهم ، روى عن عبد الله

ابن عمر ، وعائشة ، وأم سلمة وأبي سعيد الخدري

وغيرهم ، وعنه أيوب ، ومالك ، والليث وآخرون ، قال

عبد الله بن عمر : لقد من الله تعالى علينا بنافع .

وقال بشر بن عمرو عن مالك : كنت اذا سمعت من نافع

يحدث عن ابن عمر لأبالي أن لا أسمع من غيره . ومات

رحمه الله تعالى بالمدينة سنة ١١٧هـ وقيل غير ذلك .

انظر : تذكرة الحفاظ ١/٩٩ ، الكاشف ٣/١٧٤ ، تهذيب

التهذيب ١٠/٤١٢ ، الطبقات الكبرى ص ١٤٢ .

ب : مروه .

(٢) أ ، ج : ثم يمسكها ، وما أثبتناه يوافق ما في البخاري

وأبي داود ، وفي مسلم (ثم ليتركها) .

(٣) ج : قبل أن يمسك فذلك العدة .

(٤) رواه البخاري في أول كتاب الطلاق (في باب قول الله

تعالى : {ياأيها النبي اذا طلقتم النساء ...} الآية

٣٤٥/٩ مع فتح الباري ، ورواه مسلم في أول كتاب

الطلاق في (باب تحريم طلاق الحائض ، وأنه لو خالف وقع

الطلاق ويؤمر برجعتهما) ١٠٩٣/٢ ، وأبو داود في (باب

طلاق السنة) وفيه : "ثم ان شاء أمسك بعد ذلك" ٥٠٣/١ ،

والنسائي في (باب وقت الطلاق للعدة التي أمر الله عز

وجل أن تطلق لها النساء) ١١٢/٦ ، وابن ماجه في (باب

طلاق السنة) ، وفي رواية : "ثم ان شاء طلقها قبل أن

يجامعها ، وان شاء أمسكها ، فانها العدة التي أمر

الله " ٦٥١/٢ .

(٦) ج : أنه أمره .

والثاني : انه ماذكر اخراجها فيؤمر بردها ، وانما

ذكر الطلاق وكان منصرفا الى رجعتها .<sup>(١)</sup>

والثالث : ان المسلمين جعلوا طلاق ابن عمر هذا أصلا في

طلاق الرجعة ، وحكم العدة ، ووقوع الطلاق في الحيض ، ولم<sup>(٢)</sup>

يتأولوا هذا التأويل فبطل بالاجماع .

وروى الحسن عن عبد الله بن عمر قال : "طلقت امرأتى<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) ج ، ب : فكان .  
 (٢) ب : في ثبوت الرجعة .  
 (٣) ج : وقوع الطلاق .  
 (٤) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، رأس الطبقة الوسطى من التابعين ، مولى زيد بن ثابت ، وقيل : مولى جميل بن قطبة ، وقيل غير ذلك ، وأمه خيرة مولاة لام المؤمنين أم سلمة رضى الله عنها ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضى الله عنه ، وحفظ كتاب الله في خلافة عثمان رضى الله عنه ، وسمعه يخطب مرات . قال عبد الرحمن بن أبي حاتم ، عن صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه : سمع الحسن بن ابن عمر ، وأنس ، وعبد الله بن مغفل ، وعمرو بن تغلب ، فذكرته لأبى ، فقال : قد سمع من هؤلاء الأربعة ويصح له السماع من أبى برزة ومن غيرهم . قال أنس بن مالك : سلوا الحسن فانه حفظ ونسنا ، وقال أيوب : ما رأيت عيناى رجلا قط كان أفقه من الحسن . وقال محمد بن سعد : كان الحسن جامعا عالما ، رفيعا ، ثقة ... ، وكان ما أسند من حديثه ، وروى عن سمع منه فهو حجة ، وما أرسل فليس بحجة . وقال ابن الصدينى : مرسلات الحسن اذا رواها عنه الثقات صحاح ما اقل ما يسقط منها . وقال أبو زرعة : كل شئ يقول الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجدت له أصلا ثابتا ما خلا أربعة أحاديث . وقال في تذكرة الحفاظ : حافظ ، علامة من بحور العلم ، فقيه النفس كبير الشأن ، عديم النظير ، بليغ التذكير بليغ الموعظة . رأس في أنواع الخير ، وقد كنت أفردت ترجمته في جزء سميت به : (الزخرف القمري) . قال في الجرح والتعديل : "قال أبو قتادة العدوى : عليكم بهذا الشيخ - يعنى الحسن بن أبى الحسن - فخذوا عنه ، والله ما رأيت رجلا قط أشبه بعمر بن الخطاب رضى الله عنه منه " . توفي رحمه الله تعالى سنة ١١٠هـ - وله ٨٨ سنة . انظر تفاصيل ترجمته : الجرح والتعديل ٤١/٣ ، الطبقات لابن سعد ١٥٦/٧ ، تذكرة الحفاظ ٧١/١ ، الكاشف ١٦٠/١ ، تهذيب التهذيب ٢٦٣/٢ .

وهى حائض طليقة ، وأردت أن اتبعها طليقتين فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . فقال : راجعها قلت : أرايت لو طلقتهما ثلاثا ؟ قال : كنت قد أبنت زوجتك وعميت ربك" .<sup>(١)</sup>

(١) رواه الدارقطني ٣١/٤ ، والبيهقي ٣٣٤/٧ ، ونسبه : "أنه طلق امرأته طليقة وهى حائض ، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخراوين عند القرائين الباقيين ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله تبارك وتعالى ، انك قد أخطأت السنة ، والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء قال : فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فراجعها ثم قال لي : إذا هى طهرت فطلق عند ذلك أو امسك . فقلت : يا رسول الله : أرايت لو أنى طلقتهما ثلاثا أكان يحل لي أن أراجعها ؟ قال : لا ، كانت تبين منك وتكون معصية" .

وقد تكلم الشوكاني في نيل الأوطار في رجلين من سند هذا الحديث ، وهما عطاء بن أبي مسلم الخراساني وقال عنه مختلف فيه ، وشعيب بن رزيق الشامي وقال عنه انه ضعيف .

وبعد مراجعتي لترجمة هاتين الشخصيتين في المصادر المهمة من كتب الجرح والتعديل أحب أن أذكر خلاصة ما قيل عنهما لكي يمكن القول الاحتجاج بهذا الحديث من عدمه .

\* قال ابن حبان في كتابه (المجروحين) عن عطاء : "كان عطاء من خيار عباد الله ، غير أنه رديء الحفظ ، كثير الوهم ، يخطئ ولا يعلم فحمل عنه ، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به" . قال الذهبي في (ميزان الاعتدال) بعد أن أورد كلام ابن حبان هذا : "وهذا القول من ابن حبان فيه نظر" .

\* وفي تهذيب التهذيب وغيره : قال شعبة : "كان عطاء الخراساني نسيا" . وقال النسائي : "ليس به بأس" .

\* وفي الجرح والتعديل عن عبد الرحمن - هو ابن أبي حاتم الرازي - سألت أبي عن عطاء الخراساني ؟ فقال : لا بأس به صدوق ، قلت يحتج بحديثه ؟ قال نعم .

وقال عنه ابن رجب الحنبلي في كتابه : شرح علل الترمذي جامع أقوال الموثقين ، ومفندا ما قال فيه المجرحون فقال : "نقل الترمذي في علله عن البخاري أنه قال : لا نعلم مالكا حدث عن يترك حديثه إلا عن عطاء الخراساني ، وقد ذكرنا فيما تقدم أن عطاء الخراساني ثقة ثقة ، عالم رباني ، وثقه كل الأئمة ما خلا البخاري ، ولم يوافق على ما ذكره ، وأكثر ما فيه أنه كان في حفظه بعض السوء ، وكان سفيان الثوري يحث على الاتخذ عنه ، ووثقه الأوزاعي ، وأحمد ، وعلي ، ويحيى ، ويعقوب ، ومحمد بن سعد ، والطبراني ، والدارقطني .

(١)  
وهذا نص في وقوع الطلاق في الحيض ، لا يتوجه عليه ذلك  
التأويل المعلوم .

ومن القياس : أنه طلاق مكلف صادق ملكا فوجب أن ينعقد  
(٢)  
كالظاهر .

= وقد بين الترمذي في علله أن ما ذكره البخاري لم يوافق عليه ، وأنه ثقة عند أهل الحديث ، وقال : لم أسمع أن أحدا من المتقدمين تكلم فيه . وقال يعقوب بن شيبه : هو ثقة ثبت ، روى عنه مالك بن أنس وكان مالك ممن ينحى الرجال .  
وأما الحكاية عن سعيد بن المسيب أنه كذب فيما روى فلا تثبت .  
وقد كذب ابن المسيب عكرمة ولم يتركه البخاري بتكذيبه بل خرج له ، واعتذر عن تكذيب من كذبه ، وعطاء الخراساني أحق أن يعتذر عما قاله ابن المسيب أن صح ، فإنه أعظم وأجل قدرا من عكرمة ، بل لانسبة بينهما في الدين والورع ....  
انظر : كتاب المجروحين للحافظ محمد بن حبان البستي ١٣٠/٢ ، الطبقات لابن سعد ٣٦٩/٧ ، شرح علل الترمذي للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بتحقيق نور الدين عتر ٧٨٠/٢ ، الجرح والتعديل ٣٢٤/٦ ، ميزان الاعتدال ٧٣/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٤٢/٧ ، نيل الاوطار ٢٤٢/٦ .  
وبما تقدم من ثناء أهل الفن عليه ، وتوضيح ابن رجب فيما قيل عنه ، وترجيحه رأي الموثقين يكون عطاء الخراساني ممن يحتج بحديثه ، كما روى ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه فيما تقدم .  
وكما أن لهذا الحديث شواهد تقوى جانب الاحتجاج به ، وقد روى البخاري في (باب إذا طلق الحائض تعتد بذلك الطلاق) عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : "حسبت على تطليقة" ، وكما روى مسلم عن أنس بن سيرين قال : سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق ؟ فقال : طلقها وهي حائض ، قلت : فاعتددت بتلك التطليقة وهي حائض ؟ قال : مالى لأعتد بها ؟ وإن كنت عجزت واستحمت .  
البخاري ٣٥١/٩ ، مسلم ١٠٩٧/٢ .  
وعند مسلم أيضا : قال عبيد الله : قلت لنافع : ما صنعت التطليقة ؟ قال : واحدة أعتد بها ١٠٩٤/٢ .  
وفي رواية الزهري : قال ابن عمر : فراجعها ، وحسبت لها التطليقة التي طلقها ، مسلم ١٠٩٥/٢ .  
وأما شعيب بن رزيق الشامي فقال عنه في التقريب : صدوق يخطئ ، وفي الجرح والتعديل قال : "لابأس به" ، وفي الكاشف قال : "وثقه الدارقطني" .  
انظر : الجرح والتعديل ٣٤٦/٤ ، الكاشف ١٢/٢ .  
ج : على يتوجه عليه . (١)  
أي كالطلاق المريح الذي لا يقبل التأويل ، كطلاق السنة (٢)  
المجمع على وقوعه .

ولأن رفع الطلاق تخفيف ، ووقوعه تغليظ ، لأن طلاق  
المجنون لا يقع تخفيفا ، وطلاق السكران يقع تغليظا ، لأن  
المجنون ليس بعاص ، والسكران عاص ، فكان المطلق في الحيض  
أولى بوقوع الطلاق تغليظا من رفعه عنه تخفيفا .

(١) وقد ذكر الامام النووي وغيره تعاريفا للسكران ، من  
ذلك : السكران (هو الذي لا يعلم مايقول) ، وكان هذا  
التعريف مقتبس من قول الله تعالى : {ياأيها الذين  
آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا  
ما تقولون} النساء : آية ٤٣ ، وذلك في صدر الاسلام قبل  
نزول قوله سبحانه : {ياأيها الذين آمنوا إنما الخمر  
والميسر والأتصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه  
لعلكم تفلحون ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم  
العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويمدكم عن ذكر  
الله وعن المسوات فهل أنتم منتهون} المائدة : آية  
٩٠-٩١ .

(٢) وهذا الحكم ليس محل اتفاق في المذهب ، وإنما هو قول  
الأكثريين ، والمنصوص عليه عن الامام الشافعي .  
انظر : الام ٢٣٥/٥ .

بل ان الخلاف في هذه المسألة قائم منذ أيام الصحابة ،  
وقد روى البخاري في صحيحه (باب الطلاق في الاغلاق  
والمكره ، والسكران والمجنون) ٣٣٨/٩ مع فتح الباري ،  
عن عثمان قال : "ليس لمجنون ولاسكران طلاق" ، وقال ابن  
عباس : "طلاق السكران والمستكره ليس بجائز" . وقد سوى  
عثمان رضي الله عنه بينه وبين المجنون ، وابن عباس  
بينه وبين المستكره .

وممن قال بعدم وقوع طلاق السكران من علماء المذهب :  
المزني ، وابن سريج ، وأبو سهل المصلوكي وابنه سهل ،  
وأبو طاهر الزبادي .

انظر : روضة الطالبين ٦٢/٨ ، شرح جلال الدين المحلي  
على منهاج الطالبين على هامش حاشيتي القليوبي وعميرة  
٣٣٣/٣ .

وقال الشوكاني في نيل الاوطار ٢٥٠/٦ ومابعدها ، بعد  
ذكر آراء الصحابة ومن بعدهم في هذه المسألة ، قال :  
"والحاصل أن السكران الذي لايعقل لاحكم لطلاقه لعدم  
المناسط الذي تدور عليه الاحكام ، وقد عين الشارع  
عقوبته فليس لنا أن نتجاوزها برأينا ، ونقول : يقع  
طلاقه عقوبة له فيجمع له بين غرمين" .

وهذا القول أنسب لمساحة الشريعة الاسلامية ويسرها التي  
تعتبر الطلاق أبغض الحلال ، لما يترتب عليه من تفكيك  
لروابط الاسر من غير ذنب اقترفته ، وبهذا تنجو من  
الخراب والدمار المؤكد لبنائها الوافر .

هذا وللوقوف على تفاصيل ما قيل عن هذه المسألة الرجوع  
الى المصادر التي أشرنا اليها وغيرها مما لاغنى عنه  
لطالب العلم ، ولولا مخافة الإطالة لذكرتها .

ولأن النهي إذا كان لمعنى لا يعود إلى المنهى عنه لم  
 يكن النهى موجبا لفساد مانهى عنه ، كالتنهي عن البيع عند  
 نداء الجمعة لا يوجب فساد البيع ، كذلك النهى عن الطلاق في  
 الحيض إنما لأجل تطويل العدة ، لأجل الحيض ، فلم يمنع  
 النهى عنه من وقوع الطلاق فيه .  
 (١) (٢) (٣) (٤) (٥)  
 فاما استدلالهم بالآية فنصها يوجب وقوع الطلاق في العدة  
 ودليلنا يقتضى ألا يقع الطلاق في العدة ، لكن إذا عارض دليل  
 الخطاب نص صرفه عن موجب ، وقد عارضه من حديث ابن عمر  
 ما يوجب صرفه عن موجب .  
 (٨)  
 وأما استدلالهم بقول ابن عمر فردها على ولم يره شيئا  
 فضعيف لتفرد أبي الزبير عنه ومخالفته جميع الرواة فيه ،

- (١) ب : لفسادها .  
 (٢) أ ، ج : لا لأجل العدة .  
 (٣) في النسخ الثلاث : (فأما استدلاله) الانسب للمقام  
 ما أثبتناه ، لأن الضمير راجع إلى ابن علي ، والشبهة  
 وبعض أهل الظاهر الذين سبق ذكرهم ، ويدل على هذا قول  
 المصنف بعد هذا : وأما استدلالهم ...  
 (٤) والمقوم بالآية هي قوله تعالى : { ... إذا طلقتم  
 النساء فطلقوهن لعدتهن ... } التي تقدم ذكرها .  
 (٥) ج : لا يوجب .  
 (٦) أ ، ج : ودليلها .  
 (٧) أ : بعد صرفه .  
 (٨) وقد تقدم في ص ٢٤ قول أبي داود بعد ذكر من روى عن  
 ابن عمر : "والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير"  
 كما ذكرت هناك رواية مسلم ليس فيها "ولم يره شيئا" .  
 وروى البيهقي في سننه عن الإمام الشافعي قوله :  
 "ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير ، والأثبت من  
 الحديثين أولى أن يقال به إذا خالفه ، قال : وقد  
 وافق نافع غيره من أهل الثبت في الحديث ، فقل له :  
 "أثبتت تطليقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه  
 وسلم تطليقة ؟ قال : فمه وان عجز يعني أنها حسبت"  
 والقرآن يدل على أنها تحسب ، قال الله تعالى :  
 {الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان} لم  
 يخص طلاقا دون طلاق .  
 انظر : السنن الكبرى ٣٢٧/٧ .

الرد على  
 أدلة من  
 قال بخلافهم

مع أن قوله : ولم يره شيئا يحتمل أنه لم يره اثما ، ولم يره شيئا لا يقدر على استدراكه ، لأنه قد بين أنه يستدرك بالرجعة .

وأما استدلالهم بالنكاح : فالفرق بين النكاح حيث يبطل بعقده في حال التحريم ، وبين الطلاق حيث أمر هنا بإيقاعه في حال التحريم ، أن الطلاق أوسع حكما ، وأقوى نفوذا من النكاح ، لوقوع الطلاق مباشرة ، وسراية ، ومعجلا ، ومؤجلا ، وبصفة ، وعلى غرار لا يصح النكاح على مثله فجاز أن يقع في ١/٢٦٤ وقت تحريمه ، وإن لم يصح عقد النكاح في وقت تحريمه .

وأما استدلالهم بالوكيل : فالجواب عنه أن الوكيل إذا خالف الإذن زالت وكالته ، وليس يرجع بعد زوالها إلى ملك فسرده تصرفه . والزوج إذا خالف رجع بعد المخالفة إلى ملك فجاز تصرفه فيه .

- (١) أ ، ج : لم يره ، بدون حرف العطف .  
 (٢) قال الشافعي رحمه الله تعالى : "وقد يحتمل أن يكون لم تحسب شيئا صوابا غير خطأ ، كما يقال للرجل : أخطأ في فعله ، وأخطأ في جواب أجاب به : لم يمنع شيئا ، يعني لم يمنع شيئا صوابا" .  
 انظر نفس المصدر السابق ٣٢٧/٧ .  
 (٣) ب : لم يره .  
 (٤) ب ، ج : حيث لزم .  
 (٥) ب : واقع حكما .  
 (٦) إذا كانت الوكالة مطلقة جاز للوكيل أن يطلق كيغما شاء ومتى شاء .  
 وأما إذا كانت الوكالة مقيدة ثم تصرف الوكيل بخلافها ففي نفاذها وجهان :  
 قال في المذهب : "وإن قال لوكيله : طلق امرأتى جاز أن يطلق متى شاء ، لأنه توكيل مطلق فلم يقتض التصرف على الفور ، كما لو وكله في بيع .  
 وإن قال له : طلق امرأتى ثلاثا فطلقها طلقا ، أو قال طلق امرأتى واحدة فطلقها ثلاثا فيه وجهان :  
 أحدهما : أنه كالزوجة - أي المفوضة في تطلق نفسها - في المسألتين .  
 والثاني : أنه لا يقع ، لأنه فعل غير ما وكل فيه " .  
 انظر المذهب ٨١/٢ .  
 (٧) أ ، ج : فجاز تصرفه .

## (٢) مسألة (ما يملك الزوج من عدد الطلاق)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : واجب أن يطلق واحدة  
(١)  
لتكون له الرجعة للمدخول بها ، وخاطبا لغير المدخول بها ،  
(٢)  
ولا يحرم عليه أن يطلقها ثلاثا .  
(٣)

وهذا كما قال ، لا يملك الزوج من عدد الطلاق أكثر من  
(٤)  
ثلاث لما قدمناه من قول الله تعالى : {الطلاق مرتان فامسك  
(٥)  
بمعروف أو تسريح بإحسان} ، فإذا أراد أن يطلق ثلاثا فالأولى  
والمستحب أن يفرقها في ثلاثة أطهار ، فيطلق في كل طهر  
واحدة ، ولا يجمعهن في طهر ليخرج بذلك من الخلاف ، **وَلْيَأْمُرْ**  
**بِطَلْقِهَا** **فَإِنْ طَلَّقَهَا** **ثَلَاثًا** في وقت واحد  
(٦)

وقعت الثلاث ، ولم تكن محرمة ولا بدعة ، والسنة ، والبدعة في ٨٩/ج

(١) ب : رجعة المدخول بها ، وما اشبهناه يوافق نص مختصر  
المزني .

(٢) أي أن الطلقة الواحدة تمكنه من الزواج بها مرة أخرى  
لو رغب في ذلك ، بخلاف ما لو طلقها ثلاثا فلاتحل له حتى  
تنكح زوجا غيره كالمدخول بها . وجاء في مسند الإمام  
الشافعي وسنن سعيد بن منصور عن عطاء بن يسار أنه سئل  
عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول بها قال : الثلاث  
والواحدة سواء . فقال له عبد الله بن عمرو : إنما  
أنت قاص ولست بمفتي ، الواحدة تبينها ، والثلاثة  
تحرّمها حتى تنكح زوجا غيره .  
واللفظ لسنن سعيد بن منصور .

وروى سعيد أيضا نحو هذا عن ابن عباس ، وأبي هريرة ،  
وأنس بن مالك وابن مسعود . انظر : المسند ٢٧/٢ ، سنن  
سعيد ق الأول مج ٣ ص ٢٦٨ وما قبلها ، مصنف عبد الرزاق  
٣٣١/٦ ، البيهقي ٣٣٣/٧ .

وروى سعيد بن منصور أيضا عن إبراهيم ، ومسروق ،  
والحكم ومغيرة وغيرهم في الرجل يقول لامرأته ولم يدخل  
بها أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . قالوا : بانت  
بالأولى ، والثنتان ليستا بشيء ، وإن طلقها بضم واحد  
لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره . ق الأول مج ٣ ص ٢٦٤  
وما بعدها . الام ١٦٢/٥ .

(٣) مختصر المزني ص ١٩١ ، السنن الكبرى للبيهقي ٣٢٧/٧ ،  
في باب الاختيار للزوج أن لا يطلق إلا واحدة .

(٤) ب : لما قدمنا .

(٥) سورة البقرة : آية ٢٢٩ تقدم ذكرها .

(٦) **وَأْمُرْ بِطَلْقِهَا** **فَإِنْ طَلَّقَهَا** **ثَلَاثًا**

- (١) زمان الطلاق لافى عدده ، وبه قال من المحابة الحسن بن على ،  
(٢)  
وعبد الرحمن بن عوف .  
(٣)

(١) قال فى المذهب : "واذا أراد الطلاق فالمستحب أن يطلقها طلقاً واحدة ، لأنه يمكن ثلاثها ، وإن أراد الثلاث فارقها فى كل طهر طلقاً ليخرج من الخلاف ، فإن عند أبى حنيفة لا يجوز جمعها ، ولأنه يسلم من الندم ، وإن جمعها فى طهر واحد جاز" .

وقال النووى فى الروضة : "لابدعة فى جمع الطلقات الثلاث ، لكن الأفضل تفريقهن على الأقراء ، أو الأشهر إن لم تكن ذات أقراء ليتمكن من الرجعة أو التجديد إن ندم ... " . انظر : المذهب ٨٠/٢ ، روضة الطالبين ٩/٨ .  
(٢) هو أبو محمد الحسن بن على بن أبى طالب سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته ، ولد فى نصف شهر رمضان المبارك سنة ثلاث من الهجرة .

وقد روى البخارى فى باب فضائل الحسن عن أبى بكره رضى الله عنه قال : "سمعت النبى صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر والحسن السى جنبه ينظر الى الناس مرة واليه مرة ، ويقول : ابنى هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين" . البخارى ٢١٦/٤ .

وقد تحقق ما أخبر به الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه على يد الحسن رضى الله عنه بعد مقتل أبيه ومبايعته بالأمر له ، حيث كره مواصلة الحرب ضد معاوية رضى الله عنه وتنازل له على أن يجعل الأمر من بعد معاوية له ، وبهذا قطع دابر تلك الفتن رضى الله عنه .

انظر تفاصيل ترجمته ومناقبه : صفة الصفوة ١/٧٥٨ ، الامابة ١١/٢ .

(٣) هو أبو محمد عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث ابن زهرة بن كلاب القرشى ، أسلم قديماً قبل أن يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم ، وممن هاجر الى أرض الحبشة الهجرتين ، وشهد المشاهد كلها ، وممن ثبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ، ويقال أنه جرح يوم أحد احدى وعشرين جراحة . وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى لاختيار خليفة لعمر ، الذين أخبر عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه توفى وهو عنهم راض . وقد ورد فى الطبقات الكبرى لابن سعد : أن عبد الرحمن بن عوف ممن يفتى فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان ... وقال أيضا : فى باب أهل العلم والفتوى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن أبى بكر إذا نزل به أمر يريد فيه مشاورة أهل الرأي وأهل الفقه ودعا رجلاً من المهاجرين والأنصار ، دعا عمر ، وعثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف ، ومعاذ بن جبل ، وأبى بن كعب وزيد بن ثابت ... " .

وهو من أغنياء المحابة رضى الله عنه ، وللقوف على ما أنعم الله به على هذا الصحابى الجليل .

انظر : الطبقات ٢/٣٤٠، ٣٥٠ ، صفة الصفوة ١/٣٤٩ ، الامابة ١٧٦/٢ وما بعدها .

(٢)

(١)

ومن التابعين ابن سيرين ، ومن الفقهاء أحمد بن حنبل .

(١) ابن سيرين : هو الامام الرباني أبو بكر محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك ، قال أخوه أنس بن سيرين ولد أخي محمد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ، وولدت أنا لسنة بقيت من خلافته ، سمع أبا هريرة ، وعمران بن حصين ، وابن عباس ، وابن عمر وطائفة .  
وسمع عنه : الشعبي وقتادة ، وأيوب السختياني ، ويونس ابن عبيد ، وابن عون ... وخلق كثير .  
وقال ابن سعد وغيره كان فقيها ، اماما غزير العلم ، ثقة ثبتا ، علامة في التعبير ، ورأسا في الورع . وذكر ابن سعد أنه هو القائل : " أن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه " . توفي رحمه الله تعالى بعد الحسن البصري بمائة يوم في شوال سنة ١١٠هـ وقد بلغ نيفا وثمانين سنة . ولقد أطل ابن سعد عنه من ص ١٩٣-٢٠٦ في الطبقات الكبرى ج ٧ ، وكذلك انظر : الجرح والتعديل ٢٨٠/٧ ، تذكرة الحفاظ ٧٧/١ وما بعدها ، تهذيب التهذيب ٢١٤/٩ وما بعدها .

(٢)

هو الامام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أحد الائمة الأربعة المشهورين ، ولد الامام أحمد سنة ١٦٤هـ سمع هشاما ، وسفيان بن عيينة ، وجريير بن عبد الحميد ، ويحيى بن سعيد القطان ، وأبا داود الطيالسي ، والشافعي ، وطبقته .  
وسمع عنه : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وأبو القاسم البغوي ، وابنه عبد الله ، وخلق عظيم سواهم . قال الامام الشافعي : خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلا أفضل ، ولا أعلم ، ولا أفقه من أحمد بن حنبل .  
وقال ابراهيم الحربي : رأيت أحمد كان الله قد جمع له علم الاولين والآخرين .

وقال علي بن المديني : ان الله أيد هذا الدين بأبي بكر الصديق يوم الردة ، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة .  
وقد توفي رضوان الله عليه يوم الجمعة ثاني عشر من ربيع الأول سنة ٢٤١هـ وله من العمر ٧٠ سنة ، وقد قدر من صلى عليه بثمان مائة ألف رجل وستين ألف امرأة ، وقيل أكثر من ذلك .

وقال أبو الحسن بن الزاغوني : كشف قبر أحمد حين دفن الشريف أبو جعفر بن أبي موسى الى جنبه ، فوجد كفيه صحيحا لم يبل ، وجنبه لم يتغير ، وذلك بعد سوته بـ ٢٣٠ سنة . والامام أحمد أشهر من أن أطيل فيه الكلام ، واكتفى بهذه الإشارة .

انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٥٤/٧ ، صفة الصفوة ٣٣٦/٢-٣٥٩ ، تهذيب التهذيب ٧٦-٧٢/١ ، تذكرة الحفاظ ٤٣١/١ .

أما الآثار - أي الواردة عن الحسن بن علي ، وعبد الرحمن بن عوف وابن سيرين - فقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه ١١/٥ ، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٢٩/٧ : أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته ثلاثا فلم يعب عليه ذلك .

(١)

وحكى عن الشيعة ، وعن داود بن علي ، وطائفة من اهل

(٢)

الظاهر : أن طلاق الثلاث لا يقع .

(٣)

فاختلف القائلون بهذا هل تكون واحدة أم لا ؟

(٥)

(٤)

فقال بعضهم : تكون واحدة .

من لا يرى  
وقوع طلاق  
الثلاث

- = وروى سعيد بن منصور في سننه مج ٣ ق الاول ص ٢٦٤ ، وابن أبي شيبة ١١/٥ عن أبي عون عن ابن سيرين : أنه كان لا يرى بئسا أن يطلق ثلاثا .
- وقال ابن قدامة في المغنى : اختلفت الرواية عن أحمد في جمع الثلاث فروى أنه غير محرم اختاره الخرقى وهو مذهب الشافعى ، وأبى شور ، وداود ، وروى ذلك عن الحسن بن علي ، وعبد الرحمن بن عوف ، والشعبى .
- والرواية الثانية : "أن جمع الثلاث طلاق بدعة محرم اختارها أبو بكر وأبو حفص ، روى ذلك عن عمر وعلى ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وهو قول مالك وأبى حنيفة" . المغنى ١٠٢/٧ .
- وقد ذكر ابن قدامة أدلة الفريقين فليراجع هناك .
- (١) هو أبو سليمان بن داود بن خلف بن علي الحافظ الفقيه المجتهد الأصمغاني (البغدادي) فقيه أهل الظاهر ، ولد سنة ٢٠٠هـ ، سمع عمرو بن مرزوق ، والقعنبي ، وسليمان ابن حرب ، وغيرهم . وتفقه بإسحاق بن راهويه ، وكان بميرا بالحديث صحيحه وسقيمه .
- قال الخطيب : كان إماما ، ورعا ، ناسكا ، زاهدا ، وفي كتبه حديث كثير ، لكن الرواية عنه عزيزة جدا ، وهو إمام أصحاب الظاهر .
- قال أبو عمرو أحمد بن المبارك المستملي : رأيت داود ابن علي يرد على إسحاق بن راهويه ، وما رأيت أحدا قبله ولا بعده يرد عليه هيبة له .
- مات سنة سبعين ومائتين هجرية . ولقد فصل الخطيب البغدادي عن غزارة علمه وورعه وزهده . لمزيد من أخباره ومناقبه انظر : تاريخ بغداد للخطيب ٣٦٩/٨ - ٣٧٥ .
- (٢) قال في شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام ٢٣/٣ ، ط/المحقق ١٣٨٩هـ - "... وطلاق الثلاث من غير رجعة بينهما ، والكل عندنا باطل لا يقع معه طلاق" وقد تقدمت الإشارة إليه في ص ٢٢ في هامش
- (٣) ب : هل تكون أم لا ؟
- (٤) ا ، ج : كلمة غير مفهومة بدل كلمة بعضهم . ص ٤٦١
- (٥) في كتاب : فقه الإمام جعفر الصادق إذا قال : أنت طالق ثلاثا ، أو قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق وقصد الثلاثة لا تقع الا واحدة ... الاجماع على ذلك بل كانه من ضروري مذهب الشيعة .
- فقه الاما جعفر الصادق عرض واستدلال محمد جواد مغنية ١١/٦ - ١٢ ، ط/الأولى ١٩٦٦م ، دار العلم للملايين ، بيروت .

قول أبى  
حنيفة فى  
طلاق الثلاث  
ومن سبقه  
ومن بعده  
فى ذلك

(١)

وقال آخرون : لا يقع منهن شيء .

(٢)

وقال أبو حنيفة : طلاق الثلاث واقع ، لكنه حرام مبتدع

(٣)

وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب ،

(١) قال أبو محمد فى المحلى : "وأما اختلافهم فى طلاق  
الثلاث مجموعة أهو بدعة أم لا ؟

فزعهم قوم : أنها بدعة ، ثم اختلفوا :

\* فقالت طائفة منهم : لا يقع البتة ، لأن البدعة  
مردودة .

\* وقالت طائفة منهم : بل يرد إلى حكم الواحدة  
المأمور بأن يكون حكم الطلاق كذلك .

\* وقالت طائفة منهم : بل يقع كما هو ويؤدب المطلق .

\* وقالت طائفة : ليست بدعة ، ولكنها سنة لا كراهية  
فيها " .

والراجح عنده القول الأخير ، وقد ذكر أدلة كل طائفة  
فيما ذهبت إليه وناقشها ، وللوقوف على تفاصيل ذلك  
انظر : المحلى ١٠/١٦٧-١٧٢ .

(٢)

قال القدورى وغيره : "أن طلاق البدعة أن يطلق الرجل  
زوجته ثلاثا بكلمة واحدة ، أو ثلاثا فى طهر واحد ،  
فاذا فعل ذلك وقع الطلاق ، وبانت منه وكان عاصيا " .

انظر : المختصر المشهور باسم (الكتاب) لأبى الحسين  
أحمد بن محمد القدورى ت ٤٢٨هـ مع شرحه اللباب بتحقيق  
محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة سنة  
١٣٨٣هـ ، مطبعة المدنى ٣/٣٧-٣٨ ، الهداية شرح بداية  
المبتدى ١/٢٢٧ .

(٣)

هو أبو حفص أمير المؤمنين ، وثانى الخلفاء الراشدين  
الفاروق رضى الله عنه ، ولد بعد عام الفيل بثلاث عشرة  
سنة ، وكان فى اسلامه عزة للإسلام والمسلمين ، كما جاء  
فى صحيح البخارى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه  
قال : "مازلنا اعزة منذ أسلم عمر" . البخارى مع  
الفتح ١/٧ ، وكان ملهما ومحدثا ، كما جاء فى  
المصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم : "لقد كان  
فيما قبلكم من الأمم ناس محدثون ، فإن يك فى أمتى أحد  
فانه عمر" .

وفى رواية للبخارى : "لقد كان فيمن كان قبلكم من بنى  
اسرائيل رجال يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء ، فإن  
يكن من أمتى أحد فعمر" رضى الله عنه ، البخارى ٧/٤٢  
مسلم ٤/١٨٥٩ .

وفى الصحيحين أيضا عن النبى صلى الله عليه وسلم انه  
قال : "بيننا أنا نائم رأيت الناس عرضوا على وعليهم  
قمص ، فمنها ما يبلغ الخدى ، ومنها ما يبلغ دون ذلك ،  
وعرض على عمر وعليه قميص اجتره ، قالوا : فيما أولته  
يارسول الله ؟ قال : الدين" . نفس المصدر السابق .

وأكتفى بهذه الإشارة القصيرة عن أخبار عمر بن الخطاب  
التي كل جوانبها تعطى درساً عظيماً يستفيد منها كل  
مسلم فى حياته العلمية والعملية ، وقد روى البخارى =

(١)  
وعلى بن أبى طالب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن  
(٢)  
مسعود ، وعبد الله بن عمر - رضى الله عنهم - .

= وحده ستة عشر حديثا عن عمر ، وقد استشهد رضى الله  
عنه فى أواخر ذى الحجة سنة ٢٣هـ وكان عمره حينئذ ٦٣  
سنة على الأرجح .  
انظر : صفة المصنوعة ٢٦٨/١ ، تذكرة الحفاظ ٥/١ ،  
الاصابة ٢٧٩/٤ .

(١) أ ، ج : لفظة (على بن أبى طالب) ساقطة .  
هو أمير المؤمنين أبو الحسن ، ولد قبل البعثة بعشر  
سنين على الصحيح فتربى فى حجر أشرف وأكرم المربين  
رسول الهدى عليه الصلاة والسلام ولم يفارقه ، وكان ممن  
سبق إلى الإسلام ، وشهد المشاهد كلها الا غزوة تبوك ،  
لقد خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المدينة ،  
فقال : يارسول الله تخلفنى فى النساء والصبيان ؟  
فقال له : "أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من  
موسى غير أنه لانبى بعدى" . رواه مسلم ١٨٧٠/٤-١٨٧١ ،  
ومناقب على بن أبى طالب كثيرة جدا حتى قال الامام  
أحمد كما فى الاصابة : "لم ينقل لأحد من الصحابة ما نقل  
لعلى رضى الله عنه" .

وقد استشهد رضى الله عنه فى سابع عشر من رمضان عام  
٤٠هـ وكان عمره ٦٠ أو أقل أو أكثر بسنة أو سنتين .  
انظر ترجمته : صفة المصنوعة ٨٣٥-٣٠٨/١ ، تذكرة الحفاظ  
١٠/١ ، الاصابة ٢٦٩/٤ .

(٢) أما ترجمة العبادة الثلاثة رضى الله عنهم فقد تقدمت.  
أما الآثار المروية عنهم فى المسألة كالاتى :  
١ - أما أثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقد رواه  
عبد الرزاق فى مصنفه ٣٩٦/٦ ، وابن أبى شيبه فى مصنفه  
١١/٥ ونسبه : "كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه اذا  
ظفر برجل طلق امرأته ثلاثا أوجع رأسه بالدرية" ، وعند  
ابن أبى شيبه : "أوجعه ضربا وفرق بينهما" .  
٢ - أثر على بن أبى طالب : قال رضى الله عنه : "اذا  
طلق الرجل امرأته ثلاثا فى مجلس واحد فقد بانت منه ،  
ولاتحل له حتى تنكح زوجا غيره" . رواه البيهقى ٣٣٤/٧  
بتصرف منى .

٣ - أثر ابن عباس "وكان ابن عباس اذا سئل عن رجل طلق  
امراته ثلاثا ، قال : لو اتقيت الله جعل لك مخرجا  
لايزيده على ذلك" . رواه عبد الرزاق فى مصنفه ٣٩٦/٦ .  
وفى رواية يقول : "يطلق أحدكم فيستحمق ، ثم يقول :  
يا ابن عباس ، عصيت ربك وفارقتك امرأتك" . رواه أبو  
داود فى سننه ٥٠٨/١ ، ومصنف عبد الرزاق ٣٩٧/٦ .  
وفى رواية أخرى عن ابن عباس : "أتاه رجل فقال : ان  
عمى طلق امرأته ثلاثا ، فقيل : ان عمك عمى الله  
فأندمه ، فلم يجعل له مخرجا" . رواه ابن أبى شيبه فى  
مصنفه ١١/٥ ، وسعيد بن منصور فى سننه مج ٣ ق ال ٢٦٢  
والبيهقى ٣٣٨-٣٣٧/٧ .

(١) (٢)

ومن الفقهاء مالك ، والعراقيون .

واستدل من منع من وقوع الطلاق الثلاث بأن الله تعالى

فرق الثلاث بقوله : {الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح

باحسان} فلم يجز أن يجمع ما أمر بتفريقه ، لانه ارتكاب

مانهى عنه ، وما حرم من الطلاق لا يقع كالرابعة .

٤ - أشر عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، عند مسلم  
 "وكان عبد الله بن عمر إذا سئل عن ذلك قال لأحدهم :  
 أما أنت طلقت أمراؤك مرة أو مرتين ، فإن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أمرنى بهذا ، وإن كنت طلقها  
 ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك ، وعصيت الله  
 فيما أمرك من طلاق أمراؤك" . وعند ابن أبى شيبة ،  
 وعبد الرزاق لمن طلق امرأته ثلاثا : "عصى ربه ، وبانت  
 امرأته" . مسلم ٩٣/٢ - ١٠٩٤ ، مصنف ابن أبى شيبة ١١/٥  
 مصنف عبد الرزاق ٣٩٥/٦ .

وأما عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فلم يجد له  
 أثرا مرويّا فى طلاق الثلاث .  
 (١) وأما ترجمة الامام مالك رحمه الله تعالى ، فقد تقدمت  
 الإشارة اليه .

وأما رأيه فى طلاق الثلاث ، فقد قال ابن رشد فى  
 مقدماته : "لا يجوز عند مالك رحمه الله تعالى أن  
 يطلقها ثلاثا فى كلمة واحدة ، فإن فعل لزمه ذلك ..."  
 انظر لمزيد من التفصيل : مقدمات ابن رشد ٣٨٥/٢ ،  
 ط/الأولى بمطبعة السعادة ، بمصر ، الشرح الصغير  
 للدرديرى ٥٣٧/٢ ، مواهب الجليل للخطاب ٣٩/٤ ، وفيه :  
 "ثلاث تطليقات فى كلمة أشد منه فى ثلاث مجالس ، وفى  
 ثلاث مجالس أشد منه فى ثلاثة أطهار وكلما طلق من ذلك  
 يلزمه" . والخرى على مختصر سيدى خليل ٢٨/٤ .

وقد أشكل على قول المصنف (والعراقيون) من هم ؟  
 (٢) هل المقصود بهم أصحاب أبى حنيفة ؟ حيث يتبادر الى  
 الذهن عند الاطلاق ، أنهم أصحاب أبى حنيفة . وإذا كان  
 كذلك مافائدة افرادهم بالذكر مادام موافقا لرأى  
 امامهم ؟

أو المقصود بهم أصحاب الشافعى من العراقيين الذين  
 نقلوا نصوص الشافعى وقواعد مذهبه ، ووجه متقدمى  
 أصحابه ، وقد وصفوا بأنهم اتقن وأثبت من نقل غيرهم ؟  
 الظاهر أنهم هم المقصودون .  
 إذا كان الأمر كذلك لم لم يشر المصنف الى هذا الخلاف  
 فى المذهب كعادته فى ذكر الأقوال والوجوه ؟  
 والذى زاد الاشكال عندى : هو أننى لما راجعت مصادر  
 الفقه الشافعى لم أجد أى إشارة تدل على وجود الخلاف  
 فى المذهب فى هذه المسألة .  
 بقى عندى أحد احتمالين :

- ١ - احتمال أن هذا النقل قد يكون خطأ من النسخ .
- ٢ - أو سبق قلم من المصنف .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٢٩ قد تقدم ذكرها .

ادلة من  
 منع وقوع  
 الطلاق الثلاث

وبما رواه عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - قال  
 "كان طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
 وأيسام أبى بكر ، وصدر من أيام عمر واحدة ، فقال عمر : قد  
 استعجلتم فى أمر كان لكم فيه أناسة <sup>(١)</sup> ، وجعله ثلاثا <sup>(٢)</sup> . ولا يجوز  
 لعمر - رضى الله عنه - أن يخالف شرعا ثبت على عهد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وقد ارتفع النسخ بموته .  
 وبما رواه معاوية بن عمار عن أبى الزبير عن ابن عمر  
 أنه طلق امرأته ثلاثا فى الحيف ، فاستفتى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ٤/ب

(١) أناسة : من التانى - يقال : تأنى فى الأمر ولم يتعجل  
 به - الممباج المنير ص ٢٨ .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه بلفظ : "كان الطلاق على عهد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر ، وسنتين من  
 خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة .

فقال عمر بن الخطاب : ان الناس قد استعجلوا فى أمر  
 قد كانت لهم فيه أناسة ، فلو أمضيناه فأمضاه عليهم " .  
 وفى رواية أخرى لمسلم : "أن أبا الصهباء قال لابن  
 عباس ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله وأبى  
 بكر واحدة ؟ فقال : قد كان ذلك ، فلما كان فى عهد  
 عمر تتابع الناس فى الطلاق فأجازه عليهم " .  
 وعند النسائى : "أن أبا الصهباء جاء الى ابن عباس ،  
 فقال : يا ابن عباس ألم تعلم أن الثلاث كانت على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصدرنا من  
 خلافة عمر رضى الله عنهما ترد الى الواحدة ؟ قال :  
 نعم " .

مسلم ١٠٩٩/٢ ، النسائى ١١٨/٦ ، الشافعى فى مسنده  
 ٣٧/٢ بلفظ "وثلاث من إمارة عمر ؟ فقال ابن عباس :  
 نعم " .

(٣) هو معاوية بن عمار بن أبى معاوية الدهنى البجلي  
 الكوفى ، روى عن أبيه ، وأبى الزبير ، وجعفر بن محمد  
 وروى عنه : يوسف بن عدى ، ويحيى بن يحيى النيسابورى  
 وقتيبة بن سعيد وغيرهم .

قال ابن معين والنسائى : ليس به بأس ، وذكره ابن  
 حبان فى الثقات .

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، قال الذهبى  
 فى الكاشف : ثقة ، ثم ساق كلام أبى حاتم المذكور آنفا  
 هذا ولم يذكر أحد تاريخ ولادته ولاوفاته .

انظر : الجرح والتعديل ٣٨٥/٨ ، الكاشف ١٤٠/٣ ، تهذيب  
 التهذيب ٢١٤/١ .

يراجعها ، فإذا ظهرت فليستقبل بها العدة ان شاء طلق ، وان شاء أمسك" . وهذا نص .<sup>(١)</sup>

(١) رواه الدارقطني بسنده قال : نا محمد بن أحمد بن أحمد بن يوسف ابن يزيد الكوفي ، وأبو بكر ببغداد أحمد بن أبي دارم قالوا : نا أحمد بن اسحاق ، نا أحمد بن صبيح الأسدي ، نا طريف بن ناصح ، عن معاوية بن عمار الدهني عن أبي الزبير قال : سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثا وهي حائض ، فقال : أتعرف ابن عمر ؟ قلت : نعم . قال : طلقت امرأتى ثلاثا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض ، فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السنة .

قال الدارقطني : هؤلاء كلهم من الشيعة ، والمحموظ أن ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض . الدارقطني ٧/٤ . وقد روى الدارقطني بسند آخر بعد عن نافع : أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض تطليقة ٩/٤ . وهو يوافق ما جاء في صحيح البخاري ومسلم وغيره . عند البخاري عن طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : "حسبت على تطليقة" ٣٥١/٩ .

وعند مسلم عن نافع قال : "فكان ابن عمر إذا سئل عن الرجل يطلق امرأته وهي حائض يقول : وأما أنت طلقته ثلاثا ، فقد عصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك وبأنك منك ، وفي رواية : أن كنت طلقته ثلاثا ، فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك ، وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك" . مسلم ١٠٩٣/٢-١٠٩٤ .

وفي رواية عند مسلم ، وأبي داود ، ومصنف عبد الرزاق قال : وحدثني علي بن حجر السعدي ، حدثنا اسماعيل بن إبراهيم عن أيوب ، عن ابن سيرين ، قال : مكثت عشرين سنة يحدثني من لائهم : أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض ، فأمر أن يراجعها ، فجعلت لا أتهمهم ، ولا أعرف الحديث ، حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير الباهلي ، وكان ذا ثبت ، فحدثني : أنه سأل ابن عمر ، فحدثه : أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ، فأمر أن يراجعها ، قال : قلت أفحسبت عليه ؟ قال : فمه ، أو أن عجز واستحرق" .

انظر : صحيح مسلم ١٠٩٥/٢-١٠٩٦ ، سنن أبي داود ٥٠٤/١ مصنف عبد الرزاق ٣٠٩/٦ ، وهذا السياق لمسلم .

## ١/٢ فصل (أدلة الحنفية ومن وافقهم)

واستدل أبو حنيفة على أن طلاق الثلاث محرم ، وإن كان واقعا بقول الله تعالى : { ... إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة ... } فتضمنت هذه الآية تفريق الطلاق في ١/٢٦٥ الأظهار من وجهين :

أحدهما : قوله تعالى : { وأحصوا العدة } واحصاؤها إنما يكون انتظارا لوقوع الطلاق فيها .  
(١)  
والثاني قوله تعالى : { ... لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا } . يريد به الرجعة ، والرجعة لا تكون في الثلاث ، وإنما تكون فيما دون الثلاث .

(٢)  
وبقوله تعالى : { الطلاق مرتان ... } فدل على أنه لا يجوز أن يكون مرة .

وبما روى عن عبد الله بن عمر أنه قال : طلق امرأتى وهى حائض ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " هكذا أمرك ربك ؟ إنما السنة أن تستقبل بها الطهر ، ثم تطلقها في كل قرء طلقه " .  
(٣)

وبما رواه الحسن بن ابن عمر أنه قال : طلق امرأتى وهى حائض طلقه وأردت أن أتبعها طلقتين فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : " راجعها " ، فقال : أرايت لو طلقتهما ثلاثا ؟

(١) سورة الطلاق : آية ١

(٢) أ : قوله : فيها .

(٣) نفس السورة السابقة : آية ١

(٤) سورة البقرة : آية ٢٢٩

(٥) وقد تقدم تخريج الحديث ص ٢٨-٢٩ .

(١) فقال : "كنت قد أبنت زوجتك وعميت ربك" فلولا أن جمع الثلاث محرم ماكان به عاصيا .  
(٢) وبما رواه ابراهيم بن عبيد الله بن عبادة بن الصامت  
عن أبيه عن جده أنه قال : طلق بعض آبائي امرأته ألفا فانطلق بنوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : ان ابانا طلق أمنا ألفا فهل له من مخرج ؟ فقال : "ان اباكم لم يتق الله فيما فعل فيجعل له من أمره مخرجا ،  
(٤) بانت منه بثلاث على غير السنة ، وتسعمائة وسبعة وتسعون  
(٥) (٦)

- (١) وهذا الحديث قد تقدم تخريجه ص ٢٨ . ومما استدل به أيضا أصحاب هذا الرأي من غير ما ذكره الممنف ما رواه النسائي في سننه بسنده قال : أخبرنا سليمان بن داود ، عن ابن وهب قال : أخبرني مخرمة عن أبيه قال : سمعت محمود بن لبيد قال : أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا ، فقام غضبان ثم قال : "أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟" حتى قام رجل وقال : يا رسول الله ألا أقتله ؟  
النسائي ١١٦/٦ وهو صحيح الإسناد .  
(٢) ب : عن .  
(٣) في النسخ الثلاث (عبد الله) والمواب ما أثبتنا بناء على ما جاء في سنن الدارقطني ولسان الميزان كما سنوضحه فيما يلي في ترجمة ابراهيم ، وتخريج هذا الحديث .  
أما ترجمة ابراهيم هذا فلم أجد أحدا ذكره غير ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان حيث قال عنه : ابراهيم ابن عبيد الله بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده ، قال الدارقطني : ضعيف ، وقال في موضع آخر مجهول ، وكذا قاله ابن حزم .  
انظر : لسان الميزان ٧٩/١ ، حرف الالف ، لا أدري هل يعني نقل ابن حجر عن الدارقطني هو ما ذكره في سننه كما سيأتي ، أم وجده في مكان آخر ؟  
(٤) ب ، ج : (فيما فعل) ساقطة . وقد جاء في سنن الدارقطني كما سيأتي قريبا موافقا لما في هاتين النسختين ، لكنني أثبت بما في (أ) لعله ثبت عند الممنف ما لم أطلع عليه وهذه الزيادة توضع المعنى ولا تفسده ، وان كانت العبارة تستقيم بدونها كما هو واضح .  
(٥) ب : بائة بثلاث .  
(٦) ب : وسبعة وتسعين .

(١) (٢) اشم في عنقه .

قال : ولأنه اجماع المحابة ، روى أن عمر بن الخطاب كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا أوجع ظهره . (٣)

وان رجلا أتى عبد الله بن عباس ، فقال : ان عمتي طلق امرأته ثلاثا . فقال ابن عباس : ان عمك عمتي الله فأندمه ، (٤)

(١) ب : اشم ، ج : ( اشم ) ساقطة ، انصواب ما أثبتناه لأنه خبر المبتدأ وهو قوله ( وروى في سننه بسنده ) .

(٢) رواه الدارقطني في سننه بسنده ، قال : نا أبو محمد ابن ماعد ، نا يحيى بن عبد الباقي الاذني ، نا ابن أحمد الدقاق ، نا يحيى بن عبد الباقي الاذني ، نا محمد بن عبد الله بن القاسم الصنعاني ، نا عمرو بن عبد الله بن فلاح الصنعاني ، نا محمد بن عبيدة ، نا عبد الله بن الوليد الوصافي ، ومذقة بين أبي عمران ، نا إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن أبيه عن جده قال : طلق بعض آبائي امرأته ثلاثا ، فأنطق بنوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله ان أبانا طلق أمنا الفأ تطلق له مخرج ؟ فقال : " ان أباكم لم يترك الله فيجعل له من أمره مخرجا ، وبأنك منه بثلاث على غير السنة ، وتسعمائة وسبعة وتسعون اشم في عنقه " - قال الدارقطني - رواه مجهولون وضعفاء الا شيخنا وابن عبد الباقي ٢٠/٤ .

وهو صحيح المعنى وان كان سننه ضعيفا . وعند عبد الرزاق ٣٩٣/٦ بلفظ : " أما اتقى الله جدك ، أما ثلاث فله ، وأما تسع مائة وتسعون فعنوان وظلم ، ان شاء الله تعالى عذبه ، وان شاء غفر له " . وفي اسناده عن إبراهيم بن داود بن عباد ، وهو خطه مطبوع أو سبق قلم من النسخ .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه بسنده فقال : حدثنا أبو بكر ، قال نا علي بن مسهر ، عن شقيق بن أبي عبد الله عن انس قال : كان عمر إذا أتى برجل قد طلق امرأته ثلاثا في مجلس أوجعه ضربا وقرق بينهما ١١/٥ ، ومنه سعيد بن منصور ق ١ مج ٣ ص ٢٦٤ ، وفي مصنف عبد الرزاق والبيهقي بلفظ : " ان لعابا كان بالمدينة فطلق امرأته ألفا ، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال : طلقت امرأتك ؟ قال : إنما كنت لعب ، فعلاه بالدرة ، وقال : إنما يكفيك من ذلك ثلاثة " . مصنف عبد الرزاق ٣٩٣/٦-٣٩٤ ، البيهقي ٣٣٤/٧ ، وفي رواية عند عبد الرزاق ص ٢٩٦ " كان عمر بن الخطاب إذا طلق برجل طلق امرأته ثلاثا أوجع راسه بالدرة " .

الدرة بالكسر السوط ، والجمع درر ، مثل سدره وسدر . المصباح المنير ، مادة (در) .

(٤) ب : (ابن عباس) ساقط .

(١)

وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجا .

(٢)

وان عليا ، وابن عباس أنكراه ، فكان اجماعا لعدم

المخالف فيه . ولأنه عدد تتعلق به البيئونة فوجب أن يتكرر

(٣)

كاللعان .

أدلة الشافعي  
على إباحة  
الجمع بين  
الطلاق الثلاث

ودليلنا : على الفريقين قول الله تعالى : {لأجنح

(٤)

عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرسوا لهن فريضة} .

فكان رفع الجناح عنه من غير تمييز لعدد يوجب التسوية

بين الأعداد .

(٥)

وروى سهل بن سعد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ١١/٥ ، وسعيد في سننه ١ ق

مج ٣ ص ٢٦٢ ، وعبد الرزاق في مصنفه ٣٩٦/٦-٣٩٧ ،

واللفظ لابن منصور قال : "أخبرنا سعيد قال : نا هشيم

قال : أنا الأعمش عن عمران بن الحارث السلمي ، قال :

جاء رجل إلى ابن عباس فقال : ان عمه طلق ثلاثا فندم ،

فقال : عمك عصى الله فأندمه ، وأطاع الشيطان فلم

يجعل له مخرجا . . . . "

(٢) رواه البيهقي في سننه بسنده إلى أن قال : عن حبيب بن

أبي ثابت عن بعض أصحابه قال : جاء رجل إلى علي رضي

الله عنه فقال : "طلقت امرأتى ألفا ، قال : ثلاث

تحرما عليك ، واقسم سائرهما بين نسائك " ٣٣٥/٧ .

وأما إنكار ابن عباس رضي الله عنهما وغيره فقد تقدم

تخريج آثارهم قريبا .

(٣) اللعان لغة : المياعدة ، ومنه لعنه الله : أي أبعد

وطرده ، وسمى بذلك لبعد الزوجين من الرحمة ، أو لبعد

كل منهما عن الآخر فلا يجتمعان .

وشرعا : كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من

لطح فراشه ، وألحق العار به ، أو إلى نفي ولد .

حاشية القليوبي ٢٧/٤ ، مغنى المحتاج ٣٦٧/٣ .

سورة البقرة : آية ٢٣٦

(٤) هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد . . الانصارى الساعدي

(٥) من مشاهير الصحابة ، يقال كان اسمه حزنا فغيره النبي

صلى الله عليه وسلم ، روى عن النبي صلى الله عليه

وسلم ، وعن أبي وعاصم بن عدي ، وعمرو بن عيسى .

وروى عنه ابن العباس ، وأبو حازم ، والزهرى وآخرون .

قال الزهرى : مات النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن

خمس عشرة سنة ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة

رضي الله عنهم أجمعين ، حيث مات سنة ٩١ هـ .

قال الواقدي عاش مائة سنة رضي الله عنه .

انظر : الإصابة ١٤٠/٣ حرف السين ، القسم الأول .

- (١) لما لعن بين عويمر العجلاني وامراته قال : كذبت عليها ان  
(٢) امسكتها هي طالق ثلاثا .  
(٣) فلو كان الجمع بين الطلاق الثلاث محرما لابانه صلى الله  
(٤) عليه وسلم وانكره ، لانه لا يقر على منكر .  
(٥) وروى (ان ركائة بن عبد يزيد طلق امراته البتة ،

- (١) هو عويمر بن ابي ابيض العجلاني ، وقال الطبراني : هو  
عويمر بن الحارث بن زيد بن جابر بن الجد بن العجلان ،  
وابيض لقب لاحد آباءه .  
انظر : الاصابة ٤٥/٥-٤٦ .  
(٢) رواه البخاري ٣٦١/٩ في (باب من جوز الطلاق الثلاث) ،  
ومسلم في اول كتاب اللعان ١١٢٩/٢ وغيرهما ، ونص  
الحديث كاملا :  
قال : حدثنا عبد الله بن يوسف ، اخبرنا مالك ، عن  
ابن شهاب ، ان سهل بن سعد الساعدي اخبره : " ان عويمر  
العجلاني جاء الى عاصم بن عدى الانصاري فقال له :  
يا عاصم ارايت رجلا وجد مع امراته رجلا أيقتلته فتقتلونه  
أم كيف يفعل ؟ سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ، فقال عاصم عن ذلك رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المائل وعابها حتى كبر على عاصم ماسمع من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، فلما رجع عاصم الى أهله جاء  
عويمر فقال : يا عاصم ماذا قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ؟ فقال عاصم : لم تاتني بخير ، فكره رسول  
الله صلى الله عليه وسلم المسألة التي سألته عنها .  
قال عويمر : والله لأنتهي حتى أسأله عنها ، فاقبل  
عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط  
الناس ، فقال : يا رسول الله ، ارايت رجلا وجد مع  
امراته رجلا أيقتلته فتقتلونه أم كيف يفعل ؟ فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : " قد أنزل الله فيك وفي  
صاحبك ، فاذهب فأت بها " . قال سهل : فتلاعنا ، وأنا  
مع الناس منذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما  
فرغنا قال عويمر : كذبت عليها ان امسكتها ، فطلقها  
ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
قال ابن شهاب : فكانت تلك سنة المتلاعنين " . وهذا  
سياق البخاري .  
(٣) ج : لابانه البتة فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وانكره .  
(٤) أي لبينه صلى الله عليه وسلم بان الجمع بين الطلاق  
الثلاث لا يمح ولا تكرر ذلك عليه ، لأن تأخير البيان عن وقت  
الحاجة لا يجوز .  
(٥) هو ركائة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد  
مناف القرشي ، ركائة هذا هو الذي صارعه النبي صلى  
الله عليه وسلم مرتين او ثلاثا فصرعه النبي صلى الله  
عليه وسلم وكان من أشد قريش .

فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال :  
 "ما أردت بالبثة ؟" قال : واحدة . فأحلفه أنه ما أراد أكثر  
 منها (٢) . فدل على وقوع الثلاث لو أرادها من غير

= وقد روى أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، منها :  
 أنه طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يريه آية  
 تدل على نبوته عليه الصلاة والسلام ليسلم ، وقريب  
 منهما شجرة ذات فروع وأغصان ، فأشار إليها النبي صلى  
 الله عليه وسلم ، قال لها : "أقبلتي بأذن الله"  
 فأنشقت اثنتين فأقبلت على نصف شقها وقفيانها حتى  
 كانت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
 فقال ركائة : أريتنى عظيما فمرها فلتخرج ، فأخذ عليه  
 النبي صلى الله عليه وسلم العهد لئن أمرها فرجعت  
 ليسلمن ، فأمرها فرجعت حتى التأمت مع شقها الآخر فلم  
 يسلم ، ثم أسلم بعد .  
 توفي رضي الله تعالى عنه في خلافة عثمان ، وقيل في  
 أيام معاوية ، وقيل سنة ٤١هـ أو ٤٢هـ .  
 انظر : أسد الغابة في معرفة الصحابة مج ٢ ص ٢٣٦ ،  
 الإمامية ٢/٢١٢ ، باب الرء والكاف .

ب : (فأحلفه) ساقط . (١)  
 رواه الشافعي في مسنده ٣٧/٢-٣٨ ، وأبو داود ٥١١/١ (٢)  
 (باب في البثة) ، والترمذي ٣٢٢/٢-٣٢٣ (باب ماجاء في  
 الرجل طلق امرأته البثة) ، وابن ماجه ٦١٦/١ ، وابن  
 ماجه ٦٦١/١ (باب طلاق البثة) ، والدارقطني في سننه  
 ٣٣/٤-٣٤ ، والدارمي ٨٦/٢ (في باب طلاق البثة) ،  
 والبيهقي ٣٣٩/٧ في (باب من جعل الثلاث واحدة ، وماورد  
 في خلاف ذلك ، وممنف عبد الرزاق ٣٩٠/٦-٣٩١ ، وقبلها  
 ص ٣٦٢ ، مصنف ابن أبي شيبة ٦٥/٥ ، سنن سعيد ق ١ مج ٣  
 ص ٣٨٤ ، والبيهقي ٣٤٢/٧ .  
 وهذا سياق مسند الشافعي : "أخبرنا محمد بن علي بن  
 شافع ، عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن  
 عجير بن عبد يزيد أن ركائة بن يزيد طلق امرأته ، ثم  
 أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اني طلقت  
 امرأتى البثة ، ووالله ما أردت الا واحدة ، فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم : "والله ما أردت الا واحدة ؟"  
 فقال ركائة : والله ما أردت الا واحدة فردها اليه "

٣٧/٢ .  
 وفي رواية أخرى قال : أخبرنا عمي محمد بن علي بن  
 شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير  
 ابن عبد يزيد أن ركائة بن يزيد طلق امرأته سهيمة  
 المزنية البثة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال يا رسول الله : اني طلقت امرأتى سهيمة البثة  
 ووالله ما أردت الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ، فطلقها الثانية في زمان عمر ،  
 والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما . ٣٨/٢ =

(١)

تحريم .

(٢)

وروى سلمة بن أبي سلمة عن أبيه أن حفص بن عمرو بن

= وبعد ما روى أبو داود هذه الرواية الأخيرة سنداً ومتناً  
أورد رواية أخرى قال : حدثنا سليمان بن داود المعتكى  
ثنا جريز بن حازم عن الزبير بن سعيد عن عبد الله بن  
علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده أنه طلق امرأته  
البتة ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :  
"ما أردت ؟" قال : واحدة ، قال : "آلهة" ، قال : آله  
قال : "هو على ما أردت" . قال أبو داود : "هذا أصح من  
حديث ابن جريج أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً ، لأنهم أهل  
بيته ، وهم أعلم به ، وحديث رواه عن بعض بني أبي  
رافع عن عكرمة عن ابن عباس ، ويقصد أبو داود بحديث  
ابن جريج الذي ذكره قبل هذا (في باب نسخ المراجعة  
بعد التطليقات الثلاث) في ص ٥٧ ولفظه : قال : اني  
طلقتها ثلاثاً ، قال : "قد علمت راجعها" مثل النص  
الجامي .

قال : حدثنا أحمد بن صالح ، ثنا عبد الرزاق ، أخبرنا  
ابن جريج ، أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي صلى  
الله عليه وسلم عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس  
قال : طلق عبد يزيد - أبو ركانة وأخوته - أم ركانة ،  
ونكح امرأة من مزينة فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم  
... السى أن قال : "راجع امرأتك أم ركانة" قال : اني  
طلقتها ثلاثاً يا رسول الله ، قال : "قد علمت راجعها"  
وتلا {يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن}  
فجعل في هذا الحديث المطلق لامرأته عبد يزيد بن هاشم  
ابن عبد المطلب أبو ركانة ، وهذا أحد ما يشار به الى  
هذا الحديث بالاضطراب .

وقال الحافظ ابن حجر : "ان أبا داود رجح أن ركانة  
انما طلق امرأته البتة كما أخرجه هو من طريق آل بيت  
ركانة ، وهو تعليل قوى لجواز أن يكون بعض روايته حمل  
البتة على الثلاث ، فقال : طلقها ثلاثاً ، فبهذه النكتة  
يقف الاستدلال بحديث ابن عباس" . فتح الباري ٣٦٣/٩ .  
وقال الشوكاني : "والحديث يدل على أن من طلق بلفظ  
البتة وأراد واحدة كانت واحدة ، وان أراد ثلاثاً كانت  
ثلاثاً" . نيل الأوطار ٢٤١/٦ .

وبما ذكر الحافظ ابن حجر والشوكاني خير ما يختتم به  
بحث هذا الحديث ، وقد تكلم أهل العلم في متن هذا  
الحديث وسنده ، ومن أراد الوقوف على أكثر من هذا في  
مطالعه ، وفي المراجع التي ذكرتها هنا فليراجع .

(١) تكملة المجموع ٤٠٦/١٥ وفيه : "ان لم يقعن لم يكن  
لاستحلافه فائدة" .

(٢) هو سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي  
الزهري ، روى عن أبيه ، وروى عنه الزهري ومكحول ،  
وعقيل بن خالد ، ومحمد بن راشد . حدثنا عبد الرحمن  
قال : سألت أبي عنه ، فقال : لا بأس به .  
انظر : الجرح والتعديل ١٦٤/٤ .

(١) المغيرة طلق فاطمة بنت قيس ثلاثا ، فلم ينكره رسول الله صلى الله عليه وسلم .

- (١) هكذا في النسخ الثلاث ، وأكثر الروايات : "أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة" وبعضها أبو حفص بن المغيرة كما سيأتي، وذكر الإمام النووي في أول شرح هذا الحديث الجمهور على أنه أبو عمرو بن حفص ، وقيل : أبو حفص ابن عمرو ، وقيل : أبو حفص بن المغيرة . واختلفوا في اسمه ، والاکثرون على أن اسمه عبد الحميد ، وقال النسائي : اسمه أحمد ، وقال آخرون : اسمه كنيته .
- (٢) في النسخ الثلاث : (بكلمة واحدة) ولعل المصواب ما أثبتناه ، لأن هذه الزيادة غير شائعة في كتب السنة المشهورة التي ذكرت قصة طلاق فاطمة بنت قيس كما سيأتي بيانه . ولعل هذه الزيادة من النسخ خطأ ، أو سهو من المصنف ، والعمدة للتبيين فقط .
- أما الحديث فقد رواه مسلم في صحيحه ١١١٤/٢-١١٢١ ، وأبو داود ٥٣١/١-٥٣٤ ، في باب نفقة المبتوتة ، والترمذي ٢٢٥/٢-٢٢٦ في باب ما جاء في المطلقة ثلاثا لاسكني لها ولانفقة ، والنسائي ١٧٢/٦-١٧٥ في باب الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها في عدتها لاسكنها والشافعي في مسنده ٥٤/٢ ، ومصنف ابن أبي شيبة ١٤٩/٢-١٥٠ ، تحت عنوان : (من قال : إذا طلقها ثلاثا ليس لها نفقة) ، والسنن الكبرى للبيهقي ٣٢٩/٧ .
- ونص الحديث عند مسلم وغيره بألفاظه المختلفة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره أن فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس أخبرته : أن أبا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا ، ثم انطلق إلى اليمن ، فقال لها أهله : ليس لك علينا نفقة ، فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة ، فقالوا : أن أبا حفص طلق امرأته ثلاثا ، فهل لها من نفقة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ليس لها نفقة وعليها العدة" ... فلما مضت عدتها أنكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد ، وفي رواية تقول : فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "كم طلقك ؟" فقلت : ثلاثا قال : "صدق ليس لك نفقة" ، وفي رواية "أن زوجها طلقها طلاقا بائنا ..." ، وفي رواية : " ... طلقها آخر ثلاث تطليقات ..." ، وفي رواية أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب إلى اليمن فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة بقيت من طلاقها ... وهذه الأخيرة عند مسلم في صحيحه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة .
- وهذه بعض روايات حديث طلاق فاطمة بنت قيس يبين بعضها بعضا ، وينبغي التوفيق بين هذه الروايات ، ويجدر بي أن أذكر هنا ما ذكره الإمام النووي حول التوفيق بينها قال رحمه الله تعالى : "فالجمع بين هذه الروايات : أنه كان طلقها قبل هذا طلقتين ، ثم طلقها هذه المرة

(١) وأن عبد الرحمن بن عوف طلق تماضر بنت الأصبغ الكلبية

(٢) ثلاثاً في مرضه ، فلم ينكره الصحابة عليه ، وتماضر هي أم  
أبى سلمة بن عبد الرحمن فدل ذلك من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ومن الصحابة بعده على اباحة الجمع بين الثلاث .

= فمن روى أنه طلقها مطلقاً ، أو طلقها واحدة - يعني  
تطليقة بقيت من طلاقها - أو طلقها آخر ثلاث تطليقات  
فهو ظاهر .

ومن روى البتة فمراده طلقها طلاقاً صارت به المبتوتة  
بالثلاث .

ومن روى ثلاثاً أراد تمام الثلاث . شرح النووي ٩٥/١٠ .  
وعلى ذلك لا يكون هذا الحديث دليلاً على ما استدلل به  
المصنف من أن الجمع بين الطلاق الثلاث في كلمة واحدة  
لم يكن محرماً ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم  
ينكر على طلاق فاطمة بنت قيس ، وإنما يصلح دليلاً لو  
بقي على إطلاقه ، أما وقد جاءت الروايات الصحيحة التي  
توضح بأن الطلاق لم يكن ثلاثاً بكلمة واحدة في مجلس  
واحد لكنه كما علم أنه كان آخر الثلاث ، لذا لم يعد  
دليلاً على ما ذكر المصنف فليتأمل .

(١) عبد الرحمن بن عوف تقدمت ترجمته ص ٣٤ .

(٢) رواه مالك في الموطأ ص ٣٩٠-٣٩١ ، ومصنف ابن أبي شيبة  
١١/٥ ، والدارقطني ١٢/٤ ، ٦٤-٦٥ .

وهذا سياق مصنف ابن أبي شيبة تحت عنوان : (من رخص  
للرجل أن يطلق ثلاثاً في مجلس واحد) .

ثنا أبو بكر ، قال : نا أبو أسامة عن هشام قال : سئل  
محمد - هو ابن سيرين - عن الرجل يطلق امرأته ثلاثاً في  
مقعد واحد ؟ قال : لأعلم بذلك بأساً . قد طلق عبد  
الرحمن بن عوف فلم يعجب عليه ذلك .

وسياق الدارقطني بسنده عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد  
الرحمن عن أبيه : أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته  
تماضر بنت الأصبغ الكلبية ، وهى أم أبى سلمة ثلاث  
تطليقات في كلمة واحدة ، فلم يبلغنا أن أحداً من  
أصحابه عاب ذلك . ١٢/٤ .

وفى رواية أخرى عن عبد الله بن أبي مليكة ، قال :  
سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته  
فيبثها ثم يموت في عدتها ، فقال ابن الزبير : طلق  
عبد الرحمن بن عوف امرأته تماضر بنت الأصبغ الكلبية ،  
ثم مات وهى في عدتها ، فورثها عثمان . ٦٤/٤ .

وفى رواية ثالثة عند الدارقطني عن الزهري أن طلحة بن  
عبد الرحمن بن عوف حدثه : أن عثمان بن عفان ورث  
تماضر بنت الأصبغ من عبد الرحمن بن عوف ، وكان عبد  
الرحمن طلقها وهى آخر طلاقها في مرضه . ٦٥/٤ .

وفى موطأ مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن  
عوف - قال : وكان أعلمهم بذلك - وعن أبى سلمة بن عبد  
الرحمن بن عوف : أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته =

- (١) روى عن الحسن بن علي "أن امرأته عائشة الخشمية ج ٩٠/ قالت له بعد قتل أبيه علي لتهنئك الخلافة يا أمير المؤمنين؟ فقال لها : أو يقتل أمير المؤمنين وتشتتين ، اذهبي فانت طالق ثلاثا" (٢) ، فلم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة ، فدل على إباحته عندهم . وروى عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن طلق امرأته مائة طلقة فقال : ثلاثة لها واقسم الباقي على نسائها . (٤)

= البيتة وهو مريض ، فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها ص ٣٩٠ ، قال الشافعي : هذا منقطع ، وحديث ابن الزبير متحمل . تلخيص الحبير ٢١٧/٣ . وفي رواية أخرى عند مالك : عن مالك أنه سمع ربيعة بن عبد الرحمن يقول : بلغني : أن امرأة عبد الرحمن بن عوف سالت أن يطلقها فقال : إذا حضت ثم طهرت فأذني لي فلم تحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف ، فلما طهرت آذنته ، فطلقها البيتة ، أو تطليقة لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها ، وعبد الرحمن بن عوف يومئذ مريض ، فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها . ص ٣٩١ .

(تأخر) بضم التاء المثناة ، والاصبع بغين معجمة . تلخيص الحبير ٢١٧/٣ .

وروايتا الدارقطني والموطأ الأخيرتان بيننا ما أجمل في الروايات الأخرى التي يفيد بعضها أن عبد الرحمن بن عوف طلقها ثلاثا في كلمة واحدة في مجلس واحد في مرضه كما ذكر المصنف ، وأفادت هاتان الروايتان أن المقصود بها قد أوقع آخر الطلقات الثلاث التي بقيت له عليها كما ذكر النووي في جمع الروايات التي جاءت في طلاق فاطمة بنت قيس المتقدم أنها فليثمل ، فعليه لا يصلح دليلا على إباحة جمع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة في مجلس واحد كما ذكر المصنف .

(١) أما ترجمة الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما قد تقدمت في ص ٣٤ .

(٢) أ ، ج : (على) ساقطة .

(٣) رواه الدارقطني ٣١٠/٤-٣١١ ، والبيهقي ٣٣٦/٧ في باب ما جاء في أمضاء الثلاث وإن كن مجموعات .

سياق الأثر عندهما عن سويد بن غفلة قال : كانت عائشة بنت خليفة الخشمية عند الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فلما قتل علي رضي الله عنه ، وبويع الحسن بالخلافة قالت : لتهنئك الخلافة يا أمير المؤمنين ، فقال لها : تهنيئي بموت أمير المؤمنين ؟ وفي رواية : يقتل علي وتظهرين الشماتة ؟ اذهبي فانت طالق يعني ثلاثا ، وفي رواية عند الدارقطني : اذهبي فأنت طالق ثلاثا ، فتلفعت بثيابها ، وقعدت حتى انقضت عدتها ، وعند الدارقطني وقالت : اللهم لم أرد إلا خيرا ، وبعث اليها بعشرة آلاف متعة ، وببقية بقيت لها من صداقها ، فلما وضع بين يديها بكيت ، وقالت : متاع قليل من حبيب مفارق . فلما بلغه قولها بكى ، وقال : لولا أني أبنت لها لراجعته ، ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "أبنا رجل طلق امرأته =

(٤) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٣/٥ بلفظ "جاء رجل إلى علي فقال : اني طلق امرأتى ألفا ، قال : بانث منك بثلاث ، واقسم نائهن بين نائك" وقصد رضي الله عنه الإنكار عليه وتوبيخه .

(١)  
فلم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة فدل على إباحته عندهم .

وروى عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن طلق امرأته مائة طلقة ؟ فقال : "ثلاثة لها ، وأقسم الباقي على نسائه" .  
(٢)

= ثلاثا عند كل طهر تطليقة ، أو عند رأس كل شهر تطليقة أو طلقها ثلاثا جميعا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره " وفي رواية : لولا أني سمعت جدي أو حدثني أبي أنه سمع جدي يقول : "أيما رجل طلق امرأته ثلاثا مبهما ، أو ثلاثا عند الإقراء لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، لراجعها" .

الحديث في أحد طريقى الدارقطني تكلم فيه وهو عمرو بن شمر أبو عبد الله ، قال عنه في الجرح والتعديل : "منكر الحديث حدث بإحاديث منكورة ، وقال يحيى بن معين ليس بثقة . قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت عنه أبي ، فقال : منكر الحديث جدا ، ضعيف الحديث لا يشتغل به تركوه ... " . ٢٣٩/٦ - ٢٤٠ .

وقال عنه ابن حبان في كتابه (المجروحين) : "كان رافضيا يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ممن يروى الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت وغيرها ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب ... " . ٧٦-٧٥/٢

ورجل آخر في سند إحدى روايتي الدارقطني ، وفي سند البيهقي هو : عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق قال عنه في ميزان الاعتدال ٢٨٥/٣ ، وثقريب التهذيب : صدوق له أوهام ص ٤٢٦ ، ونقل في الميزان عن أبي داود قوله : لا بأس به في حديثه خطأ .

فبناء على ما ذكر فإن هذا الحديث يعتبر من الأحاديث التي لا يحتج بها ، وبالله التوفيق .

أ ، ج : (عليه) باقطة . (١)

رواه عبد الرزاق في مصنفه ٣٩٤/٦ ، وابن أبي شيبة ١٢/٥ - ١٤، ١٣ ، والدارقطني ٢١/٤ . (٢)

ولفظ عبد الرزاق : "جاء رجل إلى علي فقال : اني طلق امرأتى عدد العرفج ، قال : تأخذ من العرفج ثلاثا وتدع سائرته ... " .

والعرفج : شجر معروف صغير ، سريع الاشتعال بالنار ، وهو من نبات الميف . النهاية في غريب الحديث ٢١٨/٣ . ولفظ ابن أبي شيبة : "جاء رجل إلى علي فقال : اني طلق امرأتى ألفا ، قال : بانت منك بثلاث ، وفي رواية الثلاث تحرمها عليك ، وأقسم سائرهن بين أهلك ، وفي رواية : بين نسائك" .

ولفظ الدارقطني والبيهقي كإحدى روايتي الدارقطني : "ثلاث تحرمها عليك وأقسم سائرهن بين نسائك" .

ويفهم من هذه الروايات المختلفة أن هناك إنكارا شديدا لمن ارتكب واستخدم هذا الأسلوب وهذا التصرف المخالف لما شرع الله تعالى في الطلاق ، وقد روى عن =

ومن القياس : أنه طلاق وقع في طهر لم يجامعا فيه  
فوجب أن يكون مباحا كالطلقة الأولى .

ولأن كل طلاق جاز تفريقه جاز جمعه ، أصله طلاق الزوجات  
(١)  
يجوز أن يجمعهن في الطلاق وأن يفرقهن .

ولأن كل كل طلاق جاز تفريقه في الاطهار جاز ايقاعه في  
طهر ، أصله : اذا طلق في طهر ، ثم راجع فيه ، ثم طلقها  
(٢)  
فيه ثم راجع ، ثم طلقها ثم راجع .

ولأن الثلاث لفظ يقطع الرجعة فجاز ايقاعه في طهر لاجتماع  
(٣)  
فيه كالواحدة بعد الثنتين أو الخلع .  
(٤)

فأما الجواب عن قوله تعالى : {الطلاق مرتان} فمن

وجهين :

الرد على  
أدلة أبي  
حنيفة ومن  
وافقه

أحدهما : أن المقصود به عدد الطلاق ، وأنه ثلاث ، وأنه  
(٥)  
يملك الرجعة بعد الثنتين ، ولا يملكها بعد الثالثة حتى تنكح  
زوجا غيره ، ولم يرد به تفريق الطلاق أو جمعه .

= السلف من الصحابة والتابعين نحو هذا ، من ذلك ما رواه  
ابن أبي شيبة عن سعيد المقبري قال : "جاء رجل الى  
عبد الله بن عمر وأنا عنده فقال : يا أبا عبد الرحمن  
أنه طلق امرأته مائة مرة . قال : بانث منك بثلاث  
وسبعة وتسعون يحاسبك الله بها يوم القيامة " ١٤/٥  
المهذب ٩٤/١ .

(١) ب : (ثم طلقها ثم راجع) ساقط .  
(٢) الخلع هو : فرقة بعوض يأخذه الزوج بلفظ طلاق أو خلع .  
(٣) انظر : منهاج الطالبين ص ١٠٤ ، روضة الطالبين ٣٧٤/٧ .  
ومعلوم أنه يجوز للرجل أن يخالع امرأته في الحيض أو  
في الطهر الذي جامعها فيه ، إذ الخلع إنما يحقق رغبتها  
في التخلص من زوجها فلا يرد فيه ما يرد على الطلاق بلاعوض  
الذي يقع من قبل الزوج ويخشى منه الاضرار بالزوجة ،  
وقد ذكر المصنف فيما مضى أن المختلعة من القسم الذي  
لا سنة في طلاقها ولا بدعة ، وهو مأخوذ من خلع اللباس ،  
لأن كلا من الزوجين كان لباسا للآخر كما قال تعالى :  
{... هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ...} سورة البقرة :  
آية ١٨٧ ، فإذا حصل الخلع فكأنما نزع كل من الزوجين  
لباسه عنه .

(٤) أي الجواب عن استدلال أبي حنيفة ومن معه بهذه الآية .

(٥) ب : لا يملكها .

- والثانى : أن قوله : {الطلاق مرتان} يقتضى فى وقت  
(١)  
واحد لافى وقتين كما قال تعالى : {... نؤتها أجرها مرتين} ب/٥  
يعنى أجرين فى وقت واحد لافى وقتين ، وهم يحرمون وقوع  
(٢)  
الطلاقين فى وقت ، كما يحرمون وقوع الثلاث .  
وأما الجواب عن الاستدلال بحديث ابن عمر - رضى الله  
عنهما - فهو أنه لم يطلق الا واحدة فى الحيف ، وقول النبى  
صلى الله عليه وسلم : "لو طلقها ثلاثا كنت قد أبنت امرأتك  
(٣)  
وعصيت ربك" يعنى بايقاعهن فى الحيف لبالجمع بينهما .  
وأما أمره له فى الخبر الثانى أن يطلق فى كل طهر  
(٥)  
واحدة فعلى طريق الاستحباب والندب .  
وأما الجواب عن حديث ابراهيم بن عبيد الله بن عبادة  
(٦)  
ابن الصامت عن أبيه عن جده فمن وجهين :

- (١) الآية كاملة : {ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا  
نؤتها أجرها مرتين واعتدنا لها رزقا كريما} .  
سورة الاحزاب : آية ٣١ ، وهى ضمن الآيات التى تتحدث عن  
أزواج النبى صلى الله عليه وسلم وما أعد الله لهن من  
الاجر العظيم .  
(٢) ب : الطلاق الثلاث .  
(٣) الحديث قد سبق تخريجه ص ٢٨-٢٩ .  
(٤) ظاهر الحديث يدل على أن الجمع بين الثلاث مخالف لما  
شرع الله تعالى ، ومن خالف ذلك فقد عمى ربه ، ومرفه  
الى هذا المعنى يحتاج الى مسوغ يصرفه عن ظاهره ولم  
يذكر المصنف مسوغا ، فقد سبق فى ص ٤٤ عن ترجمان  
القرآن وحبر هذه الامة ابن عباس رضى الله عنهما عندما  
جاءه رجل فقال له : ان عمى طلق امرأته ثلاثا ، فقال  
ابن عباس : ان عمك عمى الله فأندمه ، وأطاع الشيطان  
فلم يجعل له مخرجا ، فهو خير تفسير لهذا الحديث .  
(٥) ب : فعلى قولين .  
(٦) فى النسخ الثلاث : (وأما الجواب عن حديث البراء بن  
عازب) والصواب ما أثبتناه لأن حديث ابراهيم بن عبيد  
الله هو الذى ذكره المصنف ضمن أدلة أبى حنيفة ومن  
معنه وفيه : "بأنه منه بثلاث على غير السنة" ولم يذكر  
المصنف أى حديث فيما مضى عن البراء بن عازب ، ثم  
بحث فى كتب السنة المتداولة بين الناس حديثا عن  
البراء بن عازب فى هذه المسألة أو فى غيرها من مسائل  
الطلاق فلم يجد ، فسلطه قد التمس الأمر على المصنف  
فعبّر عن حديث ابراهيم بن عبيد الله بحديث البراء بن  
عازب لعله كتبه من حفظه . والله أعلم .

أحدهما : أن الدارقطني رواه وذكر أنه ضعيف مجهول

(١)

الراوي .

(٢)

والشأنى : "أن قوله طلقها على غير السنة" لأنه طلقها

الفا وهو لا يملك إلا ثلاثا .

(٣)

وأما الجواب عن استدلالهم بالاجماع فهو غير منعقد ممن

ذكرنا خلافه من الصحابة .

(٤)

وقد اختلفت الرواية عن ابن عباس - رضى الله عنهما - :

(٥)

روى سعيد بن جبير - رحمه الله تعالى - أن رجلا أتى

(١) ب : مجهول ضعيف مجهول الراوى ، وتقدم ذكره وتخريجه

ص ٤٣-٤٤ .

(٢) ب : لأنها .

(٣) ب : وهو .

(٤) ولعل المصنف يقصد باختلاف الرواية عن ابن عباس مثل

الحديث المتقدم ذكره : "كان طلاق الثلاث على عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم وأيام أبى بكر وصدر من أيام

عمر واحدة ، فقال عمر : قد استعجلتم فى أمر كان لكم

فيه أناة وجعله ثلاثا ؟" .

والأثر الذى ذكرناه قريبا عن إبراهيم بن عبيد الله

وفيه : أن رجلا أتى عبد الله بن عباس فقال : "أن عمى

طلق امرأته ثلاثا ..."

وهذا الأثر الذى يفيد أن الثلاث منها تحرم عليه زوجته

حتى تنكح زوجا غيره .

هذا ما ذكر المصنف ، وهناك روايات أخرى عن ابن عباس .

(٥) هو أبو محمد ، ويقال : أبو عبد الله سعيد بن جبير بن

هشام الأسدى مولاهم الكوفى المقرئ الفقيه أحد الأعلام .

سمع ابن عباس ، وعدى بن حاتم ، وابن عمر ، وعبد الله

ابن مغفل ، وأبا هريرة وطائفة أخرى من الصحابة رضوان

الله عليهم .

وروى عنه : جعفر بن أبى المغيرة ، وأبو جعفر بن إياس

وأيوب ، والأعمش ، وعطاء بن السائب وخلق كثير سواهم .

وكفاه شرفا وعلمًا ما قال فيه شيخه الصحابى الجليل عبد

الله بن عباس رضى الله عنهما إذا حج أهل الكوفة

ومالوه : ليس فيكم سعيد بن جبير ؟

وكان رحمه الله تعالى من سادات التابعين علما ، وفهلا

ومدقبا ، وعبادة ، وقمته مع الحجاج معروفة والتى

أبرزت شجاعته وثقواه أذكر شيئا منها :

عندما جرى به إلى الحجاج قال له : ما اسمك ؟ قال سعيد

ابن جبير ، قال : أنت الشقى بن كسير ، قال : بل كانت

أمى أعلم باسمى منك ، قال : شقيت وشقيت أمك ، قال :

الغيب يعلمه غيرك ، قال : لأبدلك بالدنيا نارا تلظى

قال : لو علمت أن ذلك بيدك لاتخذتك لها ، قال : اختر

ياسعيد أى قتلة تريد أن أقتلك . قال : اختر لنفسك =

ابن عباس - رضی اللہ عنہما - فقال : انی طلق امرأتی ألفا  
(١)  
فقال له : "أما الثلاث فتحرم عليك امرأتك ، وبقيتھن وزر  
(٢) (٣)  
اتخذت آيات اللہ هزوا" .

وأما الجواب عن قياسهم على اللعان فمن ثلاثة أوجه :  
أحدها : أن الفرقة لا تقع على قولهم باللعان حتى  
يوقعها الحاكم فلم يجز أن يكون أصلا لما يوقع الفرقة .  
والثاني : أن عدد اللعان لا يصح مجموعه فوجب تفريقه ،  
والطلاق يصح مجموعه فلم يجب تفريقه .

١/٢٦٧

والثالث : أنه لما جاز عدد اللعان في وقت واحد اقتضى  
أن يجوز عدد الطلاق في وقت واحد .  
وأما استدلال من أنكر وقوع الثلاث بحديث ابن عباس عن  
عمر فهو ضعيف لا يعرفه أصحاب الحديث ، ولو سلمناه لاحتمل  
(٤)

=  
ياحجاج فواللہ ماتقتلني قتلة الا قتلك اللہ مثلها في  
الآخرة ، ثم دعا اللہ تعالى فقال : اللہم لاتسلطه على  
أحد يقتله بعدى ، قيل : أن الحجاج لم يعيش بعده أكثر  
من خمسة عشر ليلة ، وكان ينادى بقية حياته : مالى  
ولسعيد بن جبیر ، كلما أردت النوم أخذ برجلي . وقد  
كان قتله رحمہ اللہ تعالى سنة ٩٥هـ وله من العمر ٤٩  
سنة على الأشهر .

انظر تفاصيل ترجمته : الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٥٦/٦  
تذكرة الحفاظ ٧٦-٧٧ ، الكاشف ٢٨٢/١ ، حلية الأولياء  
٢٧٢/٤ ، تهذيب التهذيب ١١/٤-١٤ ، طبقات المفسرين  
لداوودي ١٨٨/١ .

(١) أ : (وبقيتھن) ساقط .  
(٢) ب : اتخذ .  
(٣) رواه عبد الرزاق ٣٩٧/٦ (باب المطلق ثلاثا) ، وابن أبي  
شيبه ١٣/٥ (في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفا في  
قول واحد) ، والدارقطني ١٤/٤ ، والبيهقي ٣٣٧/٧ (باب  
ما جاء في أمفاء الطلاق الثلاث وأن كن مجموعات) . ولفظ  
الدارقطني يوافق ما أورده المصنف ، ولفظ عبد الرزاق  
والبيهقي : "أخذ ثلاثا وتدع تسعمائة وسبعة وتسعين" ،  
ولفظ ابن أبي شيبه : "بانت منك بثلاث وبأثرهن وزر  
اتخذت آيات اللہ هزوا" .

(٤) الحديث ليس بضعيف فقد خرجه مسلم في صحيحه والنسائي  
والشافعي في مسنده ، وقد تقدم في ص ٤٠ وهو حديث :  
"كان طلاق الثلاث على عهد رسول اللہ صلى اللہ عليه  
وسلم وأيام أبي بكر ، وصدر من أيام عمر واحدة..."  
الحديث .

قوله : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
 وإيام أبى بكر ، ومدر من خلافة عمر واحدة . فقال عمر : قد  
 استعجلتم فى أمر كان لكم فيه أناء وجعله ثلاثا .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

فمن قال لامراته : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ،  
 فانه ان اراد بالثانية والثالثة التأكيد طلقت واحدة .<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup>  
 وان اراد الاستئناف طلقت ثلاثا .<sup>(٥)</sup>

وان لم يكن له ارادة فعلى قولين :  
 أحدهما : قاله فى الإملاء تطلق واحدة .<sup>(٦)</sup>  
 والثانى : قاله فى الأم تطلق ثلاثا .<sup>(٧)</sup>

فعلم عمر - رضى الله عنه - أنهم كانوا يريدون به  
 التأكيد فتكون واحدة ، ثم صاروا يريدون به الاستئناف<sup>(٨)</sup>  
 فجعلها ثلاثا ، (أو فى من لم تكن له ارادة أن اجتهداه كان  
 يؤديه الى أنها واحدة ، ثم أداه اجتهداه الى أن جعلها  
 ثلاثا) .<sup>(٩)</sup>

وانما حملناه على هذا الاحتمال مع بعده ، لأن عمر  
 - رضى الله عنه - لا يجوز أن يخالف رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فى شيء علمه من دينه ، ولو خالفه لما أقر به الصحابة  
 على خلافه ، ألا تراه يقول : "لاتغالوا فى صدقات النساء فلو

- 
- (١) ب : من أمر .  
 (٢) هذا الحديث هو الذى ذكرناه آنفا أنه تقدم ص ٤٠ .  
 (٣) أ : التأكيد ثلاثة .  
 (٤) لأن التكرار يحتمل التأكيد .  
 (٥) لأنه يحتمل الاستئناف .  
 (٦) لأنه يحتمل التكرار والاستئناف فلا يقع مازاد على الطلقة  
 بالشك .  
 (٧) لأن اللفظ الثانى والثالث كاللفظ الأول فاذا وقع بالأول  
 طلاق وجب أن يقع بالثانى والثالث مثله .  
 انظر فى ذلك كله : المذهب ٨٦/٢ ، روضة الطالبين  
 ٧٨/٨ .  
 (٨) أ : يريدون به التأكيد .  
 (٩) أ ، ج : ما بين القوسين ساقط .

كانت مكرمة لكان أولاكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقامت اليه امرأة فقالت : يعطينا الله وتمنعنا أنت يا ابن  
 الخطاب ، قال الله تعالى : { ... وآتيتم أحداهن قنطارا  
 (٢)  
 فلا تأخذوا منه شيئا ... } فقال عمر - رضى الله عنه - : كل  
 (٣)  
 الناس أفقه من عمر حتى امرأة ، ليفعل الرجل بماله ما شاء .

- (١) أ : (أنت) ساقط .  
 (٢) سورة النساء : آية ٢٠  
 (٣) رواه سعيد بن منصور فى القسم الأول من مج ٣ ص ١٦٥-١٦٧  
 فى (باب ماجاء فى المداق) وفيه : حدثنا سعيد قال :  
 لنا هشيم قال : لنا مجالد عن الشعبي قال : خطب عمر بن  
 الخطاب رضى الله عنه الناس فحمد الله وأثنى عليه ،  
 وقال : ألا تغالوا فى صدق النساء ، فإنه لا يبلغنى عن  
 أحد ساق أكثر من شيء ساقه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أو سيق اليه إلا جعلت فضل ذلك فى بيت المال ، ثم  
 نزل فعرضت له امرأة من قريش فقالت : يا أمير المؤمنين  
 كتاب الله عز وجل أحق أن يتبع أو قولك ؟ قال : بل  
 كتاب الله عز وجل فما ذلك ؟ قالت : نهيت الناس أنفا  
 أن يغالوا فى صدق النساء والله عز وجل يقول فى كتابه  
 { ... وآتيتم أحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا ... }  
 فقال عمر : كل أحد أفقه من عمر ، مرتين أو ثلاثا ، ثم  
 رجع الى المنبر فقال للناس : انى نهيتكم أن تغالوا  
 فى صدق النساء ألا فليفعل رجل فى ماله ما بدا له .  
 وذكره البيهقى فى (باب لاوقت فى المداق كثر أو قل) أى  
 لا تقدير ٢٣٣/٧ ، وقال فى آخره : "هذا منقطع" وفيه :  
 مجالد بن سعيد الهمداني ، قال عنه فى التحقيب : "ليس  
 بالقوى وقد تغير فى آخر حياته" ، وقال الدارقطني :  
 "ضعيف" كما فى ميزان الاعتدال للذهبي ٤٣٨/٣ .  
 وفى رواية أخرى منذ سعيد بن منصور عن خالد بن عبد  
 الله عن حميد الطويل عن بكر بن عبد الله قال : قال  
 عمر بن الخطاب خرجت وأنا أريد أن أنهاكم عن كثرة  
 المداق حتى عرضت لى هذه الآية : { ... وآتيتم أحداهن  
 قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا ... } ق ١ مج ٣ ص ١٦٧ .  
 وكذلك منذ البيهقى عن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن  
 حميد عن بكر ، ولفظه : لقد خرجت أنا أريد أن أنهى عن  
 كثرة مهور النساء حتى قرأت هذه الآية : { ... وآتيتم  
 أحداهن قنطارا ... } - ثم قال - هذا مرسل جيد ٢٣٣/٧  
 وهذه الرواية الأخيرة أفادت أن عمر بن الخطاب رضى  
 الله عنه إنما ترك تحديد المهور بنفسه عندما قرأ هذه  
 الآية ، وليس بسبب الاعتراض عليه ، ولكن يمكن أن يقال  
 أن أمير المؤمنين كان يتردد فى تحديد المهر الى أن  
 ترجع لديه أن تحديده أولى من إطلاقه فخطب فى هذا  
 الشأن ، وأن الأفضل للامة عدم المغالاة فى المهور لما  
 يسبب ذلك من المتاعب والمشاكل للأزواج ، وربما قد صرح =

وهم أن يخالف بين ديات الأصابع حتى ذكر له عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "فى اليدين الدية ، وفى أحدهما نصف الدية ، وفى كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل" (١)  
فرجع عما هم به وسوى بين دياتها .

وأما استدلالهم بما روه عن ابن عمر - رضى الله عنهما أنه طلق امرأته ثلاثا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بمراجعتها فلا يعرفه أهل الحديث ، وإنما الخبر أنه قال : (٢)

- = لزواجه بان الزواج بها كان قد كلفه الكثير ، وأن أهلها غير جديرين بالزواج منهم ، وتتحاقم الأمور ، وقد جاء ما يؤيد هذا المعنى فى مسند الحميدى ، وسنن سعيد بن منصور عن عمر : "وإن الرجل ليغالى بصدقة امرأته حتى يكون لها عداوة فى نفسه ، وحتى يقول : كلفت اليك علة القربة" .
- مسند الحافظ أبى بكر عبد الله بن الزبير الحميلى (ت ٢١٩هـ) ١٣/١-١٤ ، سنن سعيد بن منصور ١ مج ٣ ص ١٦٥ ١٦٦ . وقد حمل ماخافه عمر الملهم رضى الله عنه من الغلاء الفاحش فى المجتمع الإسلامى ، وكثر الشقاق بين الأزواج ، ورغب كثير من الشباب عن الزواج ، وعجز البعض الآخر فلاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . (العلق) بفتح العين واللام حبل تعلق به القربة ، يريد أن يقول : لقد تحملت لأجلك كل شيء حتى علق القربة ، وهذا مثل تضربه العرب فى الشدة والتعب .
- (١) رواه عبد الرزاق ٣٨٤/٩ فى كتاب الديات (باب الأصابع) وابن أبى شيبة ١٩٤/٩ فى باب (كم فى كل أصبع) ، والبيهقى ٩٣/٨ فى (باب الأصابع كلها سواء) .
- وسند عبد الرزاق ومثله قال : عبد الرزاق عن الثورى عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر جعل فى الإبهام خمس عشرة ، وفى السبابة عشرة ، وفى الوسطى عشرة ، وفى البنصر تسعا ، وفى الخنصر ستا ، حتى وجدنا كتابا عند آل حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "أن الأصابع كلها سواء فأخذ به" . ورواية البيهقى قريبة منها ، وفيها حتى وجد كتابا عند آل عمرو بن حزم يذكرون أنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما هنالك من الأصابع عشر عشر ، قال سعيد فماتت الأصابع إلى عشر عشر . ٩٣/٨
- (٢) الحديث رواه الدارقطنى وقال فى آخره : هؤلاء كلهم من الشيعة ، والمحفوظ أن ابن عمر طلق امرأته واحدة فى الحيض ، وقد تقدم تخريجه فى ص ٤١ ، بل الشابت أيضا : كان ابن عمر رضى الله عنهما يقول : من طلق امرأته ثلاثا فقد بانت منه امرأته ، وعمى ربه ، وخالف السنة رواه الدارقطنى ٣٢/٤ .

أرأيت لو طلقها ثلاثا ؟ فقال : "كنت قد أبنت امرأتك وعصيت  
(١)  
ربك" .

ولو صح لكان محمولا على أنه طلقها ثلاثا في ثلاثة أوقات  
(٢)  
فأمره بالرجعة في أحدها ، بل قد روى أنه طلقها واحدة على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم طلقها ثانية على  
(٣)  
عهد أبي بكر ، ثم طلقها الثالثة في زمن عمر ففبط الرواة ٩١/ج  
طلاقه على ما ذكرناه ، فاقضى أن تكون رواية من أطلق محمولة  
على هذا البيان . والله أعلم بالصواب .

---

(١) قد سبق تخريجه ص ٢٨-٢٩ .  
والروايات التي تفيد أن طلاق ابن عمر رضي الله عنهما  
كان طلقة واحدة رواية صحيحة ، وهي توافق ما في  
الصحيحين وغيرهما .

(٢) ب : بلى .

(٣) ولم أقف على هذه الرواية في طلاق ابن عمر رضي الله  
عنهما .

## (٣) مسألة (طلاق البدعة وأنواعه وسبب تحريمه)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو طلقها طاهرا بعد  
جماع أحببت أن يرتجعها ، ثم يمهل ليطلق كما أمره الله  
(١)  
تعالى .

(٢)

قد ذكرنا أن طلاق البدعة طلاقان :

أحدهما : الطلاق في الحيض .

(٣)

والثاني : الطلاق في طهر قد جومت فيه .

أما طلاق الحيض فلتحريمه علة واحدة وهو : أن بقية  
حيضها غير محتسب به من عدتها عند من جعل الاقراء الاطهار ،  
(٤)  
وعند من جعلها الحيض ، فصارت بالطلاق فيه غير زوجة  
(٥)  
ولامعتة .

وأما المطلقة في الطهر المجامع فيه فلتحريمه علتان :  
(٦)

أحدهما : أنها ربما علقت من وطئه فصارت له أم ولد  
(٧)  
(فلحقه ندم من طلاق أم ولده) .

والثانية : أنها تصير مرتابة في عدتها .

هل علقت من وطئه فتكون عدتها بوضع الحمل ؟ أو لم

(١) مختصر المزني ص ٩١ .

(٢) تقدم ذكره ص ٢٠ .

(٣) المذهب ٨٠/٢ ، روضة الطالبين ٤/٨ .  
نص المذهب : "وأما المحرم فهو طلاق البدعة وهو اثنان :  
أحدهما : طلاق المدخول بها في حال الحيض من غير حمل .  
والثاني : طلاق من يجوز أن تحبل في الطهر الذي جامعها  
فيه قبل أن يستبين الحمل" .

(٤) ج : ( به ) ساقطة .

(٥) نفس الممدرين السابقين .

(٦) ب : فصارت أم ولده .

(٧) ب : ما بين القوسين ناقط .

علة منع  
طلاق الحائض

وعلة منع  
طلاق المرأة  
في طهر  
جومت فيه

تعريف القرء  
الذى ذكره

المصنف فى  
كتاب العدد

(١) (٢)

تعلق فتكون بالاقراء ؟ لكنها تعتد ببقية طهرها قرءا .

فاذا طلق احدى هاتين : اما فى حال الحيض ، او فى حال

(٣) (٤)

طهر جامعها فيه ، فقد طلقها طلاقا بدعيا محرما استحسبنا له

(٥)

ان يراجعها ، لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمر ٦/ب

(١) من القرء وفيه لغتان :

الاول : الفتح : القرء جمعه (قروء ، واقرؤ) مثل : فلس  
وفلوس وأفلس .

الثانى : الضم : القرء ، ويجمع على اقراء ، مثل قفل  
واقفال ، وهو يطلق على الحيض والطهر معا وهو من  
الاضداد .

المحاج ٦٤/١ ، لسان العرب ١٣٠/١ وما بعدها ، مختار  
المحاج ص ٥٢٦ ، المصباح المنير ص ٥٠١ مادة (قرء) .

وقد ذكر المصنف فى كتاب العدد من هذا الكتاب أربعة  
أقوال لمعاني (القرء) عند أهل اللغة ، نظرا لشمولها  
وعلاقتها فى اختلاف الفقهاء فى المراد بها ، ولأن كثيرا  
من القراء قد يستثقل ويتكاسل عن الرجوع الى كتاب  
العدد أذكرها هنا بايجاز تعميما للفائدة ، وتيسيرا  
على الباحثين ، وان كنت أتوقع من بعضهم الانتقاد لهذا  
التطويل فأقول وبالله التوفيق :

قال رحمه الله تعالى : "اختلف أهل اللغة فيما ينطلق  
عليه اسم القرء على أربعة أقاويل :

أحدها : أنه ينطلق على الحيض حقيقة ، ويستعمل فى  
الطهر مجازا ، لأنه لا تسمى المرأة من ذوات الاقراء الا  
إذا حاضت .

والقول الثانى : أنه اسم ينطلق على الطهر حقيقة ،  
وليستعمل فى الحيض مجازا ، لما ذكره الشافعى رضى  
الله عنه أن القرء الحبس .

والقول الثالث : وهو قول أكثرهم أنه اسم مشترك ينطلق  
على الطهر حقيقة ، وعلى الحيض حقيقة ، كالأسماء  
المشتركة التى تقع على متضادين متعاقبين كالصريم اسم  
ليل والنهار .

والقول الرابع : أنه اسم ينطلق من معتاد الى معتاد  
فيتناول الانتقال من الحيض الى الطهر ، والانتقال من  
الطهر الى الحيض ، كما يقال : أقرأ النجم اذا طلع ،  
واقراء اذا غاب ... " .

وقد استشهد المصنف لكل قول بببيت أو بيتين أو أكثر من  
الشعر ، ومن أراد الزيادة فليرجع لكتاب العدد  
١٥/١٣٢ من النسخة الموجودة فى مكتبة مركز البحث  
العلمى فى الجامعة .

وأما المراد بالاقراء عند الشافعية هو : الاطهار .

انظر : المذهب ١٤٤/٢ ، روضة الطالبين ٣٦٦/٨ .

(٢) ب : لكنه ...

(٣) ب : (فقد) ماقطة .

(٤) ب : طلقها ثلاثا بدعيا .

(٥) انظر : المذهب ٨٠/٢ ، روضة الطالبين ٤/٨ .

- رضى الله عنهما - حين طلق فى الحيض أن يراجع ،  
(١)  
واستدراكا لمواقعة المحظور بالاقتلاع عنه ، ولا تجب عليه  
الرجعة .

وأوجبها مالك فى طلاق الحائض استدلالا بهذين (٢) (٣)  
والدليل على أن الرجعة غير واجبة ، وأن استحبت قول  
الله تعالى : { فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان } فخيره بين  
الرجعة والترك .

وقال تعالى : { وبِعولتن أحق بردهن فى ذلك أن أرادوا  
(٤)  
اصلاحا } فدللت على أن الرجعة غير واجبة من وجهين :

أحدهما : أنه جعلها حقا للأزواج لاعتبارهم .  
(٥)

والثانى : أنه قرنهما بإرادة الإصلاح .

ولأن الرجعة إما أن تراد لاستدامة العقد أو لاعادته ،  
(٦)  
فإن أريدت لاعادته لم تجب (لأن ابتداء النكاح لا يجب ، وإن  
(٧) (٨)  
أريدت لاستدامته لم تجب) لأن له رفعه بالطلاق .

ولأن تحريم الطلاق فى الحيض كتحريمه فى طهر مجامع فيه  
(٩)  
ثم لم تجب الرجعة فى طهر الجماع ، كذلك فى الحيض .

- 
- (١) ب : لوقع .  
(٢) أى أوجب الرجعة . انظر : مقدمات ابن رشد ٧٨٤/٢ ،  
الخرشى ٢٨/٤ ، منح الجليل ٣٦/٤ .  
(٣) أى بأمر الرسول عليه الصلاة والسلام لابن عمر بمراجعة  
امراته ، ولتدارك ما وقع فيه من المحظور بالاقتلاع عنه .  
(٤) سورة البقرة : آية ٢٢٨  
(٥) ب : الملاح .  
(٦) أ : أو أعدته .  
(٧) ب : ما بين القوسين ساقط .  
(٨) قال فى المذهب : " وإن لم يراجعها جاز ، لأن الرجعة  
إما أن تكون كابتداء النكاح أو كالبقاء على النكاح ،  
ولا يجب واحد منهما " . ٨٠/٢  
(٩) المذهب ٨٠/٢ ، روضة الطالبين ٤/٨ ، مغنى المحتاج  
٣٠٩/٣ . وفى هذا رد على المالكية الذين يقولون بوجوب  
الرجعة إذا طلقها حائضا ، ولا يوجبون إذا وقع فى الطهر

وجوب طلاق  
الحائض عند  
مالك  
دليل  
الشافعية  
على عدم  
وجوب الرجعة  
لطلاق البعدة  
وإن كان  
مستحباً

فأما حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - وقول النبي

صلى الله عليه وسلم "مره فليراجعها حتى تطهر ، ثم تحيض ،

ثم تطهر ، ثم ان شاء طلق بعد ، وان شاء أمسك" فعنه  
(٢)

جوابان :

أحدهما : أنه لم يأمر بنفسه ، وجعل عمر هو الأمر له

(٣) (٤)

بقوله : "مره فليراجعها" دل على أن الأمر معدول به عن

الوجوب الى الاستحباب ، لأنه عدل به عن تجب أوامره الى من  
(٥)

لا تجب أوامره .

(١) الحديث تقدم تخريجه ص ٢٦ .

(٢) ب : فغيه جوابان ، وهذا أيضا جواب لما استدل به  
المالكية على وجوب الرجعة .

(٣) ب : (دل) ساقط .

(٤) ب : أنه الأمر .

(٥) مغنى المحتاج ٣/٣٠٩ ، حاشيتي قليوبى وعميرة ٣/٣٤٨ ،

وقد ذكر ابن حجر فى فتح البارى أقوال أهل العلم فى

هذه المسألة عند شرحه لهذا الحديث وهى : أن الأمر

بالشئ هو أمر بذلك أم لا ؟ ثم قال : "والشارع حاكم

على الأمر والمأمور فوجد فيه سلطان التكليف على

الفريقين ، ومنه قوله تعالى : {وأمر أهلك بالصلاة}

فان كل واحد يفهم منه أمرا لأهل بيته بالصلاة ، ومثله

حديث الباب ، فان عمر - رضى الله عنه - إنما استفتى

النبي صلى الله عليه وسلم ليمثل ما يأمر به ، ويلزمه

ابنه ، فمن مثل بهذا الحديث لهذه المسألة فهو غلط ،

فان القرينة واضحة فى أن عمر فى هذه الكائنة كان

مأمورا بالتبليغ ، ولهذا وقع فى بعض روايات حديث ابن

عمر "فأمره أن يراجعها" ، وفى أخرى "فليراجعها" وفى

رواية لمسلم "فراجعها عبد الله كما أمره رسول الله

صلى الله عليه وسلم" وفى رواية الليث عن نافع عن ابن

عمر "فان النبي صلى الله عليه وسلم أمرنى بهذا" ، ثم

قال : "فمهما أمر الرسول صلى الله عليه وسلم أحدا أن

يأمره به غيره وجب ، لأن الله أوجب طاعته ، وهو أوجب

طاعة أميره كما ثبت فى الصحيح " من أطاعنى فقد أطاع

الله ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى" .. ثم أورد أصل

المسألة التى انبنى عليها هذا الخلاف هو حديث "مروا

أولادكم بالصلاة لسبع" فذكر ما قيل فى ذلك ، ثم ذكر

الفرق بين الأمر فى هذا الحديث وحديث ابن عمر وخلاصته

فالمصورة الأولى هى التى نشأ عنها الاختلاف وهو أمر

أولياء المبيان أن يأمر المبيان ، والمصورة الثانية

هى التى يتصور فيها أن يكون الأمر متعديا بأمره للأول

أن يأمر الثانى ، فهذا فصل الخطاب فى هذه المسألة

=

والله المستعان .

والشأنى : أن قوله : "ثم أن شاء طلق ، وأن شاء أمسك"  
 ترجع المشيئة الى جميع المذكورين الرجعة والطلاق ، ومارد  
 الى مشيئة فاعله لم يجب .  
 وأما استدلاله بأن فيه استدراكا لمواقعة المحظور ،  
 فالمحظور هو وقوع الطلاق ، والطلاق الواقع لا يستدرك بالرجعة  
 وإنما يقطع تحريمه .

---

= وهذا خلاصة ما هناك ، فمن أراد الوقوف على تفاصيل  
 ما ذكر في هذه المسألة فعليه بفتح البارى ٣٤٨/٩-٣٤٩ .  
 وبهذا البيان يكون قول المصنف : "دل على أن الأمر  
 معدول به عن الوجوب ..." مع جلالة قدره غير دقيق في  
 هذه المسألة ، والغريب في الأمر أيضا أنه لم يشر الى  
 الخلاف الموجود الذي نقلناه من فتح البارى ، فعلى كل  
 ما تقدم ذكره يدل الحديث على ما ذهب اليه المالكية من  
 وجوب المراجعة ، حيث لم يوجد مارق عن ذلك فليتأمل .

١/٣ فصل (محل الرجعة)

شرط حصول  
الرجعة

فساذا ثبت أن الرجعة مستحبة غير واجبة ، فهي في  
(١)  
المدخول بها اذا طلقت أقل من ثلاث ، لأن غير المدخول بها  
(٢)  
لارجعة لها ، والثلاث لارجعة معها ، فتكون الرجعة مع هذين  
(٣)  
الشرطين ثم الزمان الذي تستحق فيه الرجعة مقدر ، وان كان  
(٤)  
الشافعي قد اطلقه .

الزمان الذي  
تستحق فيه  
الرجعة

- (١) ب : لاغير المدخول .  
(٢) لأن الواحدة تبينها ، لايملك مراجعتها الا بعقد ومهر  
جديدين ، والثلاث تحرمها عليه حتى تنكح زوجا غيره ،  
كالمدخول بها سواء بسواء .  
انظر : مصنف ابن أبي شيبة ٢٢/٥ ومابعدها ، سنن سعيد  
ابن منصور ق الأول مسج ٣ ص ٢٦٥-٢٦٦ ، البيهقي ٣٣٤/٧  
ومابعدها .  
(٣) لقوله تعالى : {فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
زوجا غيره ...} . البقرة : آية ٢٣٠ .  
بعد قوله تعالى : {الطلاق مرتان ...} .  
ولما جاء في صحيح البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
"كان ابن عمر اذا سئل عن طلق ثلاثا ؟ قال : لو طلقت  
مرة او مرتين فان النبي صلى الله عليه وسلم امرني  
بهذا ، فان طلقته ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا  
غيرك" . ٣٧١/٩ مع فتح الباري .  
وفي مسند الامام أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال  
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يطلق امرأته  
فيتزوجها آخر فيطلق الباب ، ويرخي الستر ، ثم يطلقها  
قبل أن يدخل بها هل تحل للاول ؟ قال : "لاحتى يذوق  
العسيلة" ، وعن عائشة رضي الله عنها بلفظ : "لا تحل  
للأول حتى يذوق الآخر عسيلتها وتذوق عسيلته" ، وعن أنس  
ابن مالك نحوه . مسند الامام أحمد ١٧/١٧ مع فتح  
الرباني ، وحديث عائشة رواه أبو داود ٥٣٩/٢ ،  
والنسائي ١١٨/٦-١١٩ .  
(٤) ويشير بقوله : "وان كان الشافعي قد اطلقه" الى ما ذكر  
في رأس المسألة ص ٦١ .

فان طلقت في الحيض كان الامر بارتجاعها ماكان حيضها  
 باقيا ، فان طهرت من تلك الحيضة التي طلقت فيها سقط  
 استحباب الرجعة ، وكانت الى خياره ، لانها قد مارت في طهر  
 لا يحرم عليه طلاقها فيه ، فلم يؤمر بارتجاعها فيه .  
 وان طلقت في طهر قد جومت فيه كان مأمورا بارتجاعها  
 في بقية طهرها وفي الحيضة التي بعد طهرها ، فان راجعها في  
 هذه الحال فقد أتى بما أمر به وندب اليه ، وان لم يراجعها  
 حتى دخلت في الطهر الثاني الذي لا يحرم عليه طلاقها فيه سقط  
 ماكان مندوبا اليه من الرجعة وكانت الى خياره .

(١) ب : في تلك الحيضة .  
 (٢) فهذا ليس محصل اتفاق في المذهب كما يفهم من عبارة  
 المصنف ، فقد ذكر النووي في الروضة وجهين ، وذكر أن  
 أحدهما المنع من تطليقها في الطهر التالي لتلك  
 الحيضة لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - .  
 روضة الطالبين ٤/٨ .  
 ويشير النووي بحديث ابن عمر رضي الله عنهما هو  
 الحديث المتقدم الذي رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما  
 وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب رضي الله  
 عنه : "مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض  
 ثم تطهر ، ثم ان شاء أمسك بعد ، وان شاء طلق قبل أن  
 يمس فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء" .  
 البخاري ٣٤٦/٩ ، مسلم ١٠٩٢/٢ ، وقد أورد المصنف هذه  
 الرواية فيما يأتي قريبا . ولعله هنا تمسك بما رواه  
 مسلم في صحيحه عن سالم عن ابن عمر - رضي الله عنهما -  
 أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى  
 الله عليه وسلم فقال : "مره فليراجعها ثم ليطلقها  
 طاهرا أو حاملا" . ١٠٩٥/٢ ، ونحو هذه الرواية .  
 هذا وقد نقل ابن حجر عند شرحه للحديث الأول عن الامام  
 الشافعي قوله : "غير نافع انما روى "حتى تطهر من  
 الحيضة التي طلق فيها ، ثم ان شاء أمسك ، وان شاء  
 طلق" رواه يونس بن جبیر ، وأنس بن سيرين وسالم ، ثم  
 قال ابن حجر : قلت : وهو كما قال ، لكن رواية الزهري  
 عن سالم موافقة لرواية نافع ، وقد نبه على ذلك أبو  
 داود ، والزيادة من الثقة مقبولة ، ولا سيما اذا كان  
 حافظا .  
 ثم ذكر الوجهين عند الشافعية ، وأشار الى المنع  
 بقوله : "وهو الذي يقتضيه ظاهر الزيادة التي في  
 الحديث" .  
 انظر : فتح الباري ٣٤٩/٩ .

(٣) ب : فلم يؤمن .

(٤) ب : مندوبا عن الرجعة .

### ٣/ب فصل (فى حديث ابن عمر فى الطلاق)

أما حديث ابن عمر فقد رواه نافع عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "مره فليراجعها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، ثم ان شاء طلق بعد ، وان شاء أمسك فتلك العدة التى أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء" .  
(١)  
(٢) (٣)  
ورواه سالم ويونس بن جبير عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "مره فليراجعها حتى تحيض ثم تطهر ، ثم ان شاء طلق بعد ، وان

- (١) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم وغيرهما وقد تقدم تخريجه فى الصفحة السابقة .  
(٢) هو أبو عمر ، ويقال : أبو عبد الله سالم بن عبد الله ابن عمر بن الخطاب العدوى العمرى المدنى أحد فقهاء التابعين ، سمع أباه ، وعائشة ، وأبا هريرة ، ورافع ابن خديج وسعيد بن المسيب وآخرين .  
وعنه عمرو بن دينار ، والزهرى ومالك بن كيسان ، وخلق كثير سواهم .  
قال سعيد بن المسيب : كان عبد الله أشبه ولد عمر به وكان سالم أشبه ولد عبد الله به .  
وقال مالك : لم يكن أحد فى زمانه أشبه منه بمن مضى من الصالحين .  
وقال أحمد وإسحاق : أصح الاسانيد الزهرى عن سالم عن أميه .  
وروى عن ابن المبارك : كان فقهاء أهل المدينة سبعة فذكره فيهم ، قال : وكانوا اذا جاءتهم المسألة دخلوا فيها جميعا فنظروا فيها ولا يقضى القاضى حتى يرفع اليهم فينظرون فيها فيصدرون . رضى الله عنهم وأرضاهم مات سالم رحمه الله تعالى سنة ست ومائة من الهجرة .  
انظر : تذكرة الحفاظ ١/٨٨-٨٩ ، الكاشف ١/٢٧١ ، تهذيب التهذيب ٣/٤٣٦ وما بعدها .  
(٣) هو أبو غلاب يونس بن جبير الباهلى البصرى .  
روى عن ابن عمر ، والبراء بن عازب ، وجندب البجلي ومحمد بن سعد بن أبى وقاص ... وغيرهم .  
وروى عنه حميد بن هلال ، وابن سيرين ، وقتادة ، وابن عون ، وجماعة .  
قال ابن معين : ثقة ، وقال النسائى : ثقة ثبت ، وذكره ابن حبان فى الثقات .  
انظر : الكاشف ٣/٢٦٥ ، تهذيب التهذيب ١١/٤٣٦ .

شاء أمسك ، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء<sup>(١)</sup> فخالف نافع لسالم ويونس في زيادة طهر ، لأن رواية سالم "حتى تحيض ثم تطهر ، فان شاء طلق" فاذن له أن يطلق في الطهر الأول بعد الحيضة التي طلق فيها ، وهذا صحيح . وفي رواية نافع حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم ان شاء طلق في الطهر الثاني دون الأول ، والطلاق في الطهر الأول كالطلاق في الطهر الثاني .

فاختلف أصحابنا في أي الروايتين أثبت وأصح ؟

فقال بعضهم : الأصح رواية سالم ويونس ، فاما نافع

(١) لم أقف على لفظ هذه الرواية التي ذكرها المصنف ، ولكن وردت رواية بمعنى هذا اللفظ في صحيح مسلم والدارقطني عن سالم بن عبد الله ، أن عبد الله بن عمر قال : طلقت امرأتي وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فتغيظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : "مره فليراجعها حتى تحيض حيضة أخرى مستقبلية سوى حيضتها التي طلقها فيها ، فان بدا له أن يطلقها طاهرا من حيضتها قبل أن يمسه ، فذلك الطلاق للعدة كما أمر الله" . واللفظ لمسلم ١١٩٥/٢ ، والدارقطني ٦/٤ .

ألا أننا لو تأملنا لانجد فرقا بين رواية سالم التي ذكرها المصنف وأمثالها ، وبين الرواية التي جاءت عن نافع في المعنى ، إنما الفرق في اللفظ فقط ، حيث لم يذكر في رواية سالم لفظ الطهر بعد الحيض الذي طلق فيه ابن عمر ، ومستحيل أن تكون هناك حيضة مستقبلية غير تلك الحيضة التي طلق فيها إلا بعد طهر فليتمل . ثم ان هناك رواية جاءت في سنن أبي داود عن سالم ونافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يراجعها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، ثم ان شاء طلق وان شاء أمسك" . أبو داود ٥٠٥/١ وهناك رواية انفرد بها سالم توافق رواية نافع لفظا ومعنى ، رواها أبو داود والبيهقي واللفظ لأبي داود ، وفيها "مره فليراجعها ثم يمسه حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، ثم ان شاء طلقها طاهرا قبل أن يمسه فذلك الطلاق للعدة كما أمر الله تعالى ذكره" . رواه أبو داود ٥٠٤/١ ، والبيهقي ٣٢٤/٧ .

وهناك رواية أخرى عن سالم تخالف ما جاء في رواية نافع لو بقيت على إطلاقها وهي مارواه مسلم وأبو داود ، ولفظ مسلم : "مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا ، أو حاملا" . ولفظ أبي داود : "مره فليراجعها ثم ليطلقها اذا طهرت ، أو هي حامل" . مسلم ١١٩٥/٢ ، وأبو داود ٥٠٤/١ .

وهذه الرواية قد أجاب عنها الحافظ ابن حجر في الفتح وقد سبق أن نقلتها قريبا ص ٦٧ .

(١) فوهم في زيادة الطهر الثاني ، لأن حكم الطلاق في الطهر الأول كحكم الطلاق في الطهر الثاني .

وقال آخرون من أصحابنا : ان رواية نافع أصح وأثبت ،  
(٢) وإنما حذف سالم ويونس ذكر الطهر الثاني اختصاراً .

فان قيل : فإذا كانت رواية نافع أصح فلم أذن له أن يطلق في الطهر الثاني ، ولم ياذن له أن يطلق في الطهر الأول وهما في الحكم سواء ؟  
(٣)

قيل : قد أجاب أصحابنا عن هذا بأربعة أجوبة :

أحدها : أنه لما كان طلاق ابن عمر - رضي الله عنهما - في الحيف موجبا لتطويل العدة عليها قابله رسول الله صلى الله عليه وسلم على طريق العقوبة له بتطويل الرجعة الى الطهر الثاني ، وان جازت في الطهر الأول .  
(٤) (٥)

والجواب الثاني : أنه لما أوقع ابن عمر الطلاق في غير زمانه قابله رسول الله صلى الله عليه وسلم باستدامة الرجعة بعد زمانها .

(١) على ضوء ما تقدم من الروايات التي ذكرناها قريبا عن سالم والتي توافق رواية نافع اما لفظا ومعنى ، أو معنى فقط من الرواية التي ذكرها المصنف ، وما ذكره ابن حجر على ضوء رواية مسلم وأبي داود التي سبقت الإشارة اليه ، لايتأتى القول بأن نافعا وهم زيادة الطهر الثاني .

(٢) وقد يكون هذا القول من وجوه الجمع بين الروايتين فيما ظاهره الخلاف من بين الروايات التي أشبهناها ، ثم أننى لم أقف على أصحاب الشافعية الذين ذكروا هذين القولين .

(٣) المقصود بالأصحاب عندهم : هم المنتسبون الى مذهب الامام الشافعى الذين يخرجون المسائل على أصول مذهبه ويستنبطونها من قواعده ، ويجتهدون في بعضها وان لم يأخذوا من أصول مذهب الامام . المجموع ١١١/١ .

(٤) ب : الى الطهر الأول .

(٥) انظر : حاشية الشيخ عبد الله بن حجازي بن ابراهيم المشهور - بالشرقاوى على نفحة الطلاب ٣٠٠/٢ .

والجواب الثالث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أحب أن تحقق رجعتة ويقوى حكمها بالوطء فيها ، وزمان الوطء<sup>(١)</sup>  
 بعدها هو الطهر الأول ، فإذا وطئ فيه حرم إيقاع الطلاق فيه<sup>(٢)</sup>  
 وكان الطلاق بدعة ، فلذلك لم يأذن له أن يطلق فيه ، وأذن  
 له أن يطلق في الطهر الثاني .

والجواب الرابع : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أحب أن يكمل الاستبراء بعد الرجعة ، وكماله يكون بطهر بعد  
 حيضة كاملة ، (والطهر الأول لم يكن بعد حيضة كاملة ، لأن  
 الطلاق كان في تضايعها ، وإنما الطهر الثاني بعد حيضة<sup>(٣)</sup>  
 كاملة)<sup>(٤)</sup> فلذلك جعل له أن يطلق فيه . والله أعلم .

- 
- (١) ج : ونغوذ حكمها .  
 (٢) ب : وإذا .  
 (٣) ج : خرج إيقاع الطلاق .  
 (٤) ب : ما بين القويين ساقط .  
 (٥) وقد ذكر ابن حجر في فتح الباري نحو هذه الأقوال عن  
 الحكمة في جعل الطلاق في الطهر الثاني دون الأول مع  
 جوازه . انظر : فتح الباري ٣٤٩/٩ .

## (٤) مسألة (أضرب النساء في الطلاق)

(١)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : - ولو لم يدخل بها ،  
أو دخل وكانت حاملا ، أو لاحتيض من صغر أو كبر فقال : أنت  
طالق لسنة أو للبدعة - طلقت مكانها ، لأنها لسنة في طلاقها  
(٢)  
ولابدعة .

١/٢٧٠

اعلم أن النساء ضربان :

(٣)

ضرب لسنة في طلاقهن ولابدعة .

وضرب يتعلق بطلاقهن حكم السنة والبدعة .

فاما اللاتي لسنة في طلاقهن ولابدعة فأربع :

أحدهن : الصغيرة التي لم تحض .

(٤)

والثانية : الكبيرة التي قد بيئت من الحيض .

والثالثة : الحامل .

(٥)

والرابعة : غير المدخول بها .

وقد ذكرنا المعنى في أن لسنة في طلاقهن ولابدعة مع

(٦)

المختلفة التي وان كانت بالحيض والطمهر من أهل السنة

(٨)

(٧)

والبدعة ، فقد صرف الخلع طلاقها عن أن تكون لسنة أو بدعة .

حال طلاق  
المختلفة  
سنة وبدعة

- (١) أ : (الشافعي) ساقط .
- (٢) الأم ١٦٣/٥ ، مختصر المزني ص ١٩١ .
- (٣) ج : في طلاقها .
- (٤) أ : (الكبيرة) ساقط .
- (٥) المذهب ٨٠/٢ ، روضة الطالبين ٣/٨ ، مغنى المحتاج ٣٠٩/٣ .
- (٦) قد تقدم ذكر خمسة ممن لسنة في طلاقها ولابدعة في ص ٢١ .
- (٧) ب : طلاقا .
- (٨) لأن الأصل من تحريم الطلاق في الحيض لأجل الضرر الذي يلحق المرأة المطلقة فيه بتطويل العدة ، لأن مابقي من تلك الحيضة لا يعتد به في أقرانها ، فتكون في تلك المدة كالمعلقة ، لامعنده ، ولا ذات زوج ، والخلع جعل للضرر الذي يلحقها بسوء العشرة والتقصير في حق الزوج والضرر بذلك أعظم من الضرر بتطويل العدة ، =

أما التي يتعلق بطلاقها حكم السنة والبدعة فهي المدخول بها إذا كانت حائلا من ذوات الحيض والطمهر فتصير من أهل السنة والبدعة في الطلاق باجتماع ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون مدخولا بها .

(١)

ثانيها : أن تكون حائلا .

(٢)

ثالثها : أن تكون من ذوات الأقراء بالحيض والطمهر .

= فجاز دفع أعظم الضررين بأخفهما ، وذلك لأن بذلها المال مقابل التخلص منه يشعر باضطرابها للفراق حالا .  
انظر : المذهب ٧٢/٢ ، روضة الطالبين ٤/٨ ، وقيل : أنه حرام ، لأنه أوجبها بالأيذاء إلى الطلب . روضة الطالبين ٤/٨ ، تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب لأبي يحيى زكريا الأنصاري ٣٠١/٢ بهامش حاشية الشرقاوى .  
(١) الحائل : هي الخالية من الحمل .  
(٢) أ ، ج : أحدها ساقط ، ثانيها وثالثها ساقط في النسخ الثلاث .

١/٤ فصل (طلاق من لاسنة في طلاقها ولا بدعة)

فاذا تقرر ما وصفنا فهذه المسألة مقصورة على طلاق من لاسنة في طلاقها ولا بدعة من النساء الأربع : الصغيرة ، والمويسة ، والحامل ، وغير المدخول بها .<sup>(١)</sup>

فاذا قال لواحدة منهن : أنت طالق للسنة طلقت في الحال ، ولم يكن طلاق سنة لأنها ليست من أهل السنة فيراعى ذلك فيها .

وهكذا لو قال لواحدة منهن : أنت طالق للبدعة طلقت في الحال ، ولم يكن طلاق بدعة ، لأنها ليست من أهل البدعة حتى يراعى ذلك فيها .<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>

فان قيل : فهلا ينتظر بها حتى تمير من أهل السنة<sup>(٥)</sup> والبدعة فتطلق للسنة أو البدعة كما ينتظر بالحائض اذا قيل لها أنت طالق للسنة أن تطهر فتصير من أهل السنة ؟

قيل : لان ذات الحيض والظهر من أهل السنة فانتظر بطلاقها أن تكون للسنة والبدعة ، وهؤلاء الأربع لسن من أهل السنة والبدعة فلم ينتظر بطلاقهن ما لا يتصفن به من سنة ولا بدعة ، كما أن الأجنبية لما لم تكن من أهل الطلاق لم ينتظر بها عقد النكاح لوقوع الطلاق . والله أعلم .

(١) تقدم في ص ٢١ قول المصنف ان التي لاسنة في طلاقها ولا بدعة خمسة ، وحذف هنا المختلعة ، لأنه أشار إليها في الصفحة السابقة بقوله : "فقد صرف الخلع طلاقها عن أن تكون لسنة أو بدعة" .

(٢) ب : طلاق سنة .

(٣) ب : من أهل السنة ، وفي (ب) كرر الفقرة الثانية وهي موافقة للنسختين الأخيرتين اللتين أثبتنا نصحهما في المصنف .

(٤) انظر : روضة الطالبين ١١/٨-١٢ ، مغنى المحتاج ٣/٣١٠ تحفة اطلاب ٣/٣٠٣ ، أسنى المطالب شرح روض الطالب لأبى يحيى زكريا الانصارى ٣/٢٦٦ .

وقال في روضة الطالبين : "وقد اشتهر في كلام الأصحاب أن الأربع المذكورات لا بدعة في طلاقهن ولا سنة ، وربما أفهم كلامهم أنهم يعنون بذلك : أنهن لا يجتمع لهن حالتا سنة وبدعة ، بل لا يكون طلاقهن إلا سنياً" . ٨/٨

(٥) ب : فهلا ينظرها لأن تمير .

(٦) ب : ليس .

(٧) ب : فلم ينتظر طلاقهن .

٤/ب فصل (حكم الطلاق المقيّد بشرط  
فيمن لاسنة في طلاقها ولا بدعة)

(١)  
فلو قال لاحدى هؤلاء الاربع : أنت طالق للسنة اذا مرت  
فى الطلاق من أهل السنة ، روعى ذلك فيمن امكن مراعاته فيها  
وانتظر بها أن تصير من أهل السنة ، لأنه طلاق مقيّد بشرط  
(٢)  
فلم يقع قبل وجود الشرط .

والفرق بين الأمرين :

أن هذا شرط للطلاق فانتظر ، وذاك صفة للطلاق فلم ينتظر  
واذا كان كذلك ، فإن كانت صغيرة انتظر بها أن تحيض  
ثم تطهر فتطلق .

وان كانت حاملا انتظر بها أن تضع حملها ، وينقض  
نفاسها وتطهر فتطلق .

(٣)  
وان كانت غير مدخول بها انتظر بها أن يجامعها وينقض  
طهر المجامعة والحيف الذى بعده ثم تطهر فتطلق .  
(٤)  
فاما المويسة فلا ينتظر بها ذلك ، لأنه غير ممكن فيها  
(٥)  
فلا يقع الطلاق عليها .

(٦)  
وعلى هذا لو قال لاحدى هؤلاء الاربع : أنت طالق للبدعة

اذا مرت فى الطلاق من أهل البدعة روعى ذلك :

فان كانت صغيرة انتظر بها حتى تحيض فتطلق ، وان كانت  
غير مدخول بها انتظر بها أن يجامعها فتطلق ، سواء جامعها

- 
- (١) ب ، ج : لأحد .  
(٢) انتظر : روضة الطالبين ١٢/٨ ، اسنى المطالب ٢٦٦/٣ ،  
مغنى المحتاج ٣١٠/٣ .  
(٣) ب : (انتظر) ساقط .  
(٤) ب : لا ينتظر بها .  
(٥) ب : ولا يقع .  
(٦) ب ، ج : لأحد .

فى طهر أو حيض ، لأنها تمير بعد جماعه من أهل البدعة فى  
الحالين .

وان كانت حاملا انتظر بها حتى تضع حملها ثم تطلق فى  
أول نفاسها ، فان لم تر بعد ولادتها دم نفاس لم تطلق حتى  
يجامعها فى طهرها ، سواء قيل بوجوب الغسل عليها فى أحد  
الوجهين ، أو بسقوطه عنها فى الوجه الثانى ، لأن الغسل ان  
ج/٩٣ (١) (٢) (٣)  
وجب فلو وضع الحمل الجارى مجرى الانزال ، لا لأنه لأجل النفاس .

- 
- (١) ب : فلو جمع الحمل .  
(٢) ج : مجرى الانزال لأنه ...  
(٣) انظر : المذهب ٣٧/١ ، المجموع ١٥٢/٢ ، روضة الطالبين  
٨١/١ ، المغنى ٦٩/١ ، وذكر الشيرازى تعليل الوجهين ،  
وقال فى وجوب الغسل عليها : لأن الولد منى منعقد  
وبخروجه يجب عليها الاغتسال . وقال عن عدم وجوب الغسل  
عليها ، لأن الولد لا يسمى منيا ، ثم قال : ان المرأة  
لو استدخلت المنى ثم خرج منها لا يلزمها الغسل ، وكذلك  
هنا لا يجب عليها ، ثم قال النووى فى المجموع : "وهذان  
الوجهان مشهوران والأصح منهما عند الأصحاب فى الطريقين  
وجوب الغسل ، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات ،  
وشذ الشافى فصح عدم الوجوب" . المجموع ١٥٢/٢ .  
فعلى العموم الراجح فى المذهب هو وجوب الغسل عليها .

٤/ج فصل (أثر الشبهة في طلاق من  
للسنة في طلاقها ولا بدعة)

(١) فلو قال لأحدى هؤلاء الأربع : أنت طالق للسنة ، وقال :  
أردت بنيتي أنها تطلق إذا صارت من أهل السنة لم يقبل ذلك  
منه في ظاهر الحكم ، ولزمه الطلاق (معجلاً لغير السنة ، ودين  
فيما بينه وبين الله تعالى فيما نرى فلم يلزمه الطلاق) (٢)  
أن تمير من أهل السنة ، وجرى ذلك مجرى قوله : أنت طالق ،  
وقال : أردت بذلك أن دخلت الدار لم يقبل منه في ظاهر  
الحكم ، ودين فيما بينه وبين الله تعالى في الباطن ، فلم  
تطلق إلا بدخول الدار .

٨/ب

وهكذا لو قال لأحدهن : أنت طالق للبدعة ، وقال :  
أردت بنيتي أنها تطلق إذا صارت من أهل البدعة ، لم يقبل  
منه في ظاهر الحكم وألزم تعجيل الطلاق ، ودين في الباطن  
فلم يلزمه الطلاق إلا أن تصير إلى تلك الحال .

- 
- (١) ج : لأحد .  
(٢) ج : (أنها تطلق) ساقط .  
(٣) ب : على ما نرى .  
(٤) ج : ما بين القوسين ساقط .  
(٥) الأم ١٦٣/٥ ، المذهب ٨٩/٢ ، مغنى المحتاج ٣١٠/٣ .

٤/ج فصل (طلاق الشاك والمؤقت فيمن  
لا سنة في طلاقها ولا بدعة)

(١) ولو قال لاحدى هؤلاء الأربع : أنت طالق للسنة ان كان يقع عليك طلاق السنة ، فهذا على ضربين :  
أحدهما : ان يقول ذلك مع الشك في حالها :  
لانه شك في الصغيرة هل حاضت أو لم تحض ؟  
أو شك في الحمل هل هو حمل أو غلط ؟  
(٢)  
(أو شك في المويضة هل انقطع حيضها أو تأخر ؟)  
أو شك في غير المدخول بها هل كان قد دخل بها أو لم يدخل ؟

(٣)  
فلاطلاق عليه في الحال ، ولا اذا صارت من أهل السنة في  
شأن حال ، لانه علق ذلك بوجود الشرط في الحال .  
(٤)  
والضرب الثانى : أن يقول ذلك وهو على يقين أنها ليست  
في الطلاق من أهل السنة ففيه وجهان :  
أحدهما : أنه شرط ملغى لاستحالة ، ويقع الطلاق في  
الحال .

والوجه الثانى : أنه معتبر مع استحالة فلا يقع الطلاق  
في الحال ، ولا ان صارت من أهل السنة في شأن حال ، كما لو  
قال : أنت طالق ان معدت السماء لم تطلق ، لأن ذلك شرط  
(٦)  
مستحيل .

- 
- (١) ب ، ج : لا أحد .  
(٢) ب : ما بين القوسين ساقط .  
(٣) ب : فالطلاق عليه في الحال .  
(٤) ب : بوجوب .  
(٥) فلم يوجد الشرط في الحال ، وبالتالي فلاطلاق عليه .  
(٦) أ ، ج : وان علق بشرط مستحيل .

وهكذا لو قال لاحداهن : أنت طالق للبدعة ان كان يقع  
عليك طلاق البدعة .  
فان كان مع الشك فيهن لم يقع الطلاق ، وان كان مع  
(١)  
اليقين فعلى وجهين .

---

(١) أى فعلى الوجهين السابقين آنفا :  
أحدهما : أنه شرط ملغى لاستحالة ويقع الطلاق في  
الحال .  
وشأنيهما : أنه معتبر مع استحالة فلا يقع الطلاق في  
الحال .

٤/د فصل (من جمع بين مفتين متفادتين فى الطلاق)

(١)  
ولو قال لحدى هؤلاء الأربع : أنت طالق للسنة والبدعة  
طلقت فى الحال ، لأنه قد جمع بين مفتين متفادتين يستحيل  
اجتماعهما فى النساء عموما ، وانفرادهما فى هؤلاء خصوصا ، ١/٢٧٢  
فألغيت الصفتان ، وعجل وقوع الطلاق .  
ولو قال لاحداهن : أنت طالق للسنة ، ولا للبدعة ، طلقت  
فى الحال ، وهى متممة بهذا الحكم ، لأنه لسنة فى طلاقها  
(٢)  
ولا بدعة .

---

(١) ج : لحد .  
(٢) الأم ١٦٣/٥ ، روضة الطالبين ١٢/٨ .

#### ٤/هـ فصل (طلاق الحامل التى رأت دما

يشبه الحيض صفة وقدرًا

واذا رأت الحامل دما يضارع الحيض صفة وقدرًا فقال لها  
 أنت طالق للسنة ، أو قال : للبدعة فهو على اختلاف قولى  
 الشافعى - رحمه الله تعالى - فى الدم على الحمل هل يكون  
 حيضًا أم لا ؟

فعلى قوله فى القديم لا يكون حيضًا ، ويكون دم فساد ،  
 فعلى هذا فيكون كطلاق الحامل ذات النقاء ، ان قال لها :  
 أنت طالق للسنة طلقت فى الحال ، سواء كانت فى حال الدم ،  
 أو فى وقت انقطاعه ولم يكن طلاق سنة .

وان قال : أنت طالق للبدعة طلقت فى الحال ، ولم يكن  
 طلاق بدعة .<sup>(٢)</sup>

والقول الثانى وهو قوله الجديد : ان دم الحامل اذا  
 ضارع الحيض فى الصفة والقدر كان حيضًا .<sup>(٣)</sup>  
 فعلى هذا ان قال لها : أنت طالق للسنة نظر :  
 فان كان بعد انقطاع حيضها طلقت .

(١) ب : وهو .  
 (٢) وقد سبق أن ذكر المصنف الحامل ضمن من لاسنة فى طلاقها  
 ولا بدعة فى ص ٢١ وقال : "وأما الحامل فلاعتدادها بوضع  
 الحمل الذى لا يؤثر فيه حيض ولا طهر" .  
 وحكى النووى عن الحنفى وجها آخر : "من أنها لا تطلق  
 اذا وافق قوله وقت الدم حتى تطهر" .  
 روضة الطالبين ١٦/٨ .  
 (٣) انظر : المهذب ٤٦/١ ، روضة الطالبين ١٧٤/١ ، المجموع  
 ٣٦٣-٣٦١/٢ ، مغنى المحتاج ١١٨-١١٩ ، قال النووى فى  
 الروضة : "وقيل القولان فيما بعد الحركة فأما قبلها  
 حيض قطعاً" .  
 وقال فى المجموع : "الصحيح المشهور جريان القولين  
 بنفس العلوق وفى جميع الاحوال" .

وان كان فى وقت حيضها ففى وقوع طلاقها وجهان :  
 (١) أحدهما : وهو قول أبى اسحاق المروزي أنها لا تطلق فيه  
 لكونه حيضا ، فصار كحيض الحائض .  
 والوجه الثانى : وهو قول أكثر أصحابنا : أنها تطلق  
 (٣) فيه بخلاف حيض الحائض ، لأن الحائض تعتد بالطهر دون الحيض ،  
 فلذلك صار طلاقها فى الحيض بدعة ، والحامل تعتد بوضع الحمل  
 دون الطهر والحيض ، فلم يكن طلاقها فى الحيض بدعة .  
 (وعلى هذا لو قال لها وهى تحيض على الحمل : أنت طالق  
 للبدعة ، فإن كان ذلك فى حال حيضها طلقت فى الحال ، وان  
 كان فى حال طهرها فعلى ما ذكرنا من الوجهين :  
 أحدهما : أنها تطلق فى الحال اذا قيل : ان طلاقها فى  
 الحيض ليس ببدعة .  
 والوجه الثانى : أنها لا تطلق الا فى الحيض اذا قيل :

- (١) هو الامام الكبير ابراهيم بن أحمد أبو اسحاق المروزي  
 شيخ الشافعيين وأحد أئمتهم البارزين ، وماحب أبى  
 العباس بن سريج ، وأكبر تلامذته ، وصنف التمانيف ،  
 وتخرج به أئمة كأبى زيد المروزي ، والقاضي أبى حامد  
 المروزي مفتى البصرة ، وابن أبى هريرة البغدادي ،  
 وأقام ببغداد زمنا طويلا يدرس فيها ويفتى ، ثم انتقل  
 فى آخر أيامه الى مصر ، وكان يدرس فى جامعها كتابه  
 الذى صنف فى السنة ، ويحضره آلاف من طلبة العلم ،  
 فطلبه كافور - وهو والى مصر وقت ذاك - فاخفى ، ثم  
 أدخل الى كافور فقال له : أما أرسلت اليك ألا تشهر  
 هذا الكتاب ؟ فلما ظهره ، وكان فيه ذكر الاستواء  
 فأنكرته المعتزلة .  
 توفى بمصر سنة ٣٤٠هـ - ودفن عند قبر الامام الشافعى  
 رحمهما الله تعالى .  
 انظر : تاريخ بغداد ١٠/٦ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٩/١٥ -  
 ٤٣٠ .  
 (٢) قال النووى : أنه الأصح ، وبه قطع القاضي أبو الطيب  
 والحناطى .  
 روضة الطالبين ١٦٠٨/٨ .  
 (٣) قال النووى : وصححه العراقيون ، لأن مدة الحمل كالقرء  
 الواحد . نفس المصدر السابق .

(١)

ان طلاقها في الحيض بدعة ) .

فعلى هذا لو لم تر بعد طلاقه حيضا حتى ولدت طلقت في نفاسها بعد الولادة ، لاننا قد اثبتنا على هذا الوجه حكم هذه الصفة ، فلذلك وجب انتظارها ، ولكن لا يختلف اصحابنا ان وطنها في طهرها على الحمل لا يكون الطلاق فيه طلاق بدعة ، وهذا يقتضى ان يكون طلاقها في الحيض لا يكون طلاق بدعة .

- (١) ب : ما بين القوسين ساقط .  
 (٢) قال النووي : "لان الاصل في هذا ان الموصوف بالسنة والبدعة اذا علق بالامر اعتبرت الصفة عند ذلك الامر ، فان وجدت وقع ، والا فلا حتى يوجد " .  
 انظر : روضة الطالبين ٢٠/٨ .  
 (٣) لما سبق ان ذكرنا مرارا من ان الحامل ضمن من لاسنة في طلاقها ولا بدعة ، بل ان الرسول صلى الله عليه وسلم سوى بين الطلاق في طهر لم يجامع فيه والطلاق في الحمل حيث جاء في احدي روايات صحيح مسلم عن قصة طلاق ابن عمر : "مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا او حاملا" ١٠٩٥/٢ فقد اطلق في هذا الحديث ولم يفرق بين الحامل التي ترى الدم ، والحامل التي لاتراه .

### ٤/و فصل (زواج وطلاق الحامل من زنا)

واذا تزوج حاملا من زنا صح نكاحها عندنا ، وجاز له وطؤها في حملها ، وان خالفنا فيه مالك .<sup>(١)</sup>  
 فان طلقها للسنة فان لم يكن قد دخل بها (تعجل طلاقها لان غير المدخول بها لاسنة في طلاقها ولا بدعة .<sup>(٢)</sup>  
 فان دخل بها) لم يتعجل طلاقها ، وانتظر بها حتى تضع حملها وينقضى نفاسها فتطلق في أول طهرها بعد النفاس ، بخلاف الحامل منه .

والفرق بين الحامل منه ، وبين الحامل من زنا ، (حيث لم يكن في طلاق الحامل منه سنة ولا بدعة ، وكان في طلاق الحامل من زنا) سنة وبدعة ؟<sup>(٣)</sup>

لأنه (اذا طلق الحامل منه اعتدت بوضعه فارفعت السنة والبدعة في طلاقها) ، واذا طلق الحامل من زنا لم تعتد بوضعه ، واعتدت بالاقراء فتثبت السنة والبدعة في طلاقها .<sup>(٤)</sup>  
<sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup>

فعلى هذا لو كانت تحيض على الحمل ، فان لم نجعله على قوله في القديم حيضا لم نعتبره ، وان جعلناه حيضا على قوله في الجديد اعتبرناه ، فاذا ظهرت منه على الحمل طلقت للسنة .<sup>(٧)</sup>  
<sup>(٨)</sup>

(١) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٢/٢١٨ .

(٢) ب : ما بين القوسين ساقط .

(٣) ب : ما بين القوسين ساقط .

(٤) ب : وارتفعت .

(٥) ج : ما بين القوسين ساقط .

(٦) روضة الطالبين ٨/٢١ ، حاشية الشرقاوى ٢/٣٠١ .

(٧) ب : نعتبره .

(٨) قد تقدم ذكر القولين في ص ٨١ .

وعلى هذا لو قال لها : أنت طالق للبدعة وقد جامعها  
على حملها وقع عليها في الحال طلاق البدعة ، لأن حكم هذا  
الحمل ملغى وهو طهر قد جُمعت فيه ، فكان الطلاق فيه طلاق  
بدعة .

ولو حاضت عليه بعد جماعه وجعلناه حيفا وطهرت منه ،  
ثم طلقها للبدعة لم تطلق إلا أن تحيض على الحمل فتطلق ، أو  
يطأها في هذا الطهر فتطلق ، أو تضع حملها وتضيق في نفاسها ٩/ب  
فتطلق ، لأن الطلاق في الحيض بدعة ، وفي طهر الجماع بدعة ،  
وفي النفاس بدعة . والله أعلم بالصواب .

---

(١) أ : ملغى ، وما أثبتناه هو المواب لأنه خبر لأن .

٤/ز فصل (طلاق الحامل من زوجها)

ولو قال لزوجته وهي حامل منه : اذا ولدت ولدا فانت طالق للسنة ، فلاطلاق عليه قبل الولادة ، فاذا ولدت لم تطلق حتى ينقضى نفاسها ، لانه جعله بالولادة واقعا للسنة ، ولذلك روى القضاة نفاسها .

(٢)  
فلو كانت المسألة بحالها فولدت ولدين طلقت بعد الاول وقبل وضع الثاني ، لانها بوضع الاول قد وجد شرط طلاقها ، وصارت مع بقاء الثاني حاملا ، والحامل اذا طلقت للسنة وقع طلاقها في الحال ، لانه لا سنة في طلاقها ولا بدعة .

- 
- (١) ب : ولاطلاق عليه .  
(٢) أي ولو قال لزوجته وهي حامل منه اذا ولدت ولدا فانت طالق للسنة فولدت بولدين .  
(٣) لان طلاق الحامل ليس فيه بدعة على الصحيح ، للحديث الذي مر ذكره مرارا وهو قوله : "مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا" . رواه مسلم ١٠٩٥/٢ .  
(٤) المذهب ٩٠/٢ ، روضة الطالبين ٨-٧/٨ .

## (٥) مسألة (طلاق ذات السنة والبدعة)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - ولو كانت تحيض فقال  
 أنت طالق ثلاثا للسنة <sup>(١)</sup> ، فإن كانت طاهرا من غير جماع طلقت  
 ثلاثا معا ، وإن كانت مجامعة ، أو حائضا ، أو نفساء وقع  
 الطلاق عليها حين تطهر من الحيض ، أو النفاس ، وحين تطهر  
 من المجامعة من أول حيض بعد قوله وقبل الغسل <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> .  
 (٤)  
 وإن قد مضى طلاق من لاسنة في طلاقها ولا بدعة ، فهذه  
 المسألة مقصورة على طلاق ذات السنة والبدعة من ذوات الحيض  
 والطهر ، وهو الضرب الثاني من النساء ، وهو أن يجتمع فيها  
 ما قدمناه من الشروط الثلاثة : <sup>(٥)</sup>  
 (٦)  
 \* أن تكون مدخولا بها .  
 \* وأن تكون حائلا .  
 \* وأن تكون من ذوات الحيض والطهر .  
 (٨)  
 فإذا قال لهذه التي قد تكاملت فيها شروط السنة  
 والبدعة : أنت طالق للسنة ، لم يخل حالها من ثلاثة أقسام :  
 أحدها : أن تكون في طهر لم تجامع فيه فيقع طلاقها في  
 الحال ، لأنه طلاق السنة .

- (١) ب : أنت طالق للسنة ، وهذا يتفق مع سياق كلام  
 الماوردي كما سيأتي . إلا أن نص الأم ومختصر المزني  
 وسياقهما يدلان على ما أثبتناه على ما جاء في نسختي  
 (أ، ج) حيث قال في المختصر بعد هذا النص : "وإن قال :  
 نويت أن تقع في كل طهر طلقة وقعن معا في الحكم ،  
 وعلى ما نوى فيما بينه وبين الله " ونحوه في الأم .  
 (٢) ب : أو قبل .  
 (٣) الأم ١٦٣/٥ ، المختصر ص ١٩١ .  
 (٤) وذلك في ص ٧٤ ، وقد ذكر قبلها في ص ٢٠ ثلاثة أقسام  
 للطلاق إجمالا .  
 (٥) وقد تقدم الضرب الأول من النساء في ص ٧٢ ، وقد عنونا  
 له هناك بـ (أضرب النساء في الطلاق) .  
 (٦) وذلك في ص ٧٣ .  
 (٧) ج : قدر حولا .  
 (٨) ج : فاما إذا قال .  
 (٩) أ ، ج : تكامل .

من تكاملت  
 فيها شروط  
 السنة والبدع  
 ثلاثة أقسام

والقسم الثانى : أن تكون حائضا فإطلاق عليها فى حال الحيض ، فإذا انقضى بقية حيضها طلقت بدخولها فى أول الطهر قبل الغسل ، سواء انقطع الحيض لأقله أو لأكثره .<sup>(١)</sup>  
(٢)

رأى أبى حنيفة فى المسألة

وقال أبى حنيفة : أن انقطع حيضها لأكثره طلقت قبل الغسل ، وإن انقطع حيضها لأقله لم تطلق إلا بعد الغسل .<sup>(٣)</sup>

٢٧٤/أ  
الرد على أبى حنيفة

وهذا خطأ ، لأن ما وقع فيه طلاق السنة بعد الغسل وقع فيه طلاق السنة قبل الغسل قياسا على أكثر الحيض . وكذلك لو كانت نفساء لم تطلق فى نفاسها ، لأن النفاس فى حكم الحيض ، فإذا طهرت منه طلقت قبل الغسل مثل الحيض .<sup>(٤)</sup>  
(٥)

والقسم الثالث : أن تكون فى طهر قد جامعها فيه فإطلاق عليها فى الحال ، لأنها من غير أهل السنة فى الطلاق ، فإذا انقضى بقية طهرها الذى جامعها فيه ، وحاضت بعده حيضة كاملة ، ودخلت فى أول الطهر الثانى طلقت ، لأنه حينئذ طلاق السنة ، إلا أن يجامعها فى آخر الحيض وأول الطهر فلا تطلق فيه ، لأنه بدأ بها وهى مجامعة فصار طهرا جامعها فيه ، لا يقع فيه طلاق السنة .<sup>(٦)</sup>  
(٧)

وهكذا لو فعل ذلك مع أول كل طهر لم تطلق .<sup>(٨)</sup>  
(٩)

- 
- (١) ب : (سواء) ساقط .  
(٢) الأم ١٦٣/٥ ، روضة الطالبين ٩/٨-١٠ .  
(٣) رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن عابدين ١٩٧/١  
(٤) من الأقسام الثلاثة التى تكاملت فيها شروط السنة والبدعة التى ذكرها المصنف فى ص ٦٢ .  
(٥) ب : (قد) ساقطة .  
(٦) ب : ولاطلاق .  
(٧) ب : لأنها .  
(٨) ب : فصار طهر مجامعة .  
(٩) الأم ١٦٣/٥ ، الاشراف على مذاهب العلماء لأبى بكر محمد ابن ابراهيم بن المنذر النيسابورى مج ٤ ص ١٦٠ ، منهاج الطالبين ص ١٠٨-١٠٩ ، روضة الطالبين ١٠/٨ ، منهج الطلاب ص ٩٣ .

### ١/٥ فصل (أحوال طلاق البدعة)

وإذا قال لها : أنت طالق للبدعة لم يخل حالها من  
الاقسام الثلاثة :

أحدها : أن تكون حائضا فتطلق في الحال ، لأن الحيض  
زمان البدعة . وكذلك لو كانت نفساء طلقت ، لأن النفاس  
كالحيض .

والقسم الثاني : أن تكون في طهر قد جامعها فيه فتطلق<sup>(١)</sup>  
لأن طهر المجامعة زمان البدعة ، وسواء أنزل من جماعه أو لم<sup>(٢)</sup>  
ينزل ، إذ التقا ختانهما ، لأنه جماع يستقر به الدخول<sup>(٣)</sup> ،  
ويكمل به المهر ، وتجب به العدة .

والقسم الثالث : أن تكون فسي طهر لم يجامعها فيه  
فلاطلاق حتى تحيض فتطلق ، لأن الحيض زمان البدعة .  
أو يجامعها في ذلك الطهر فتطلق ، لأن طهر المجامعة  
زمان لطلاق البدعة ، ثم يعتبر حال جماعه فيه فإنه لا يخلو من  
ثلاثة أقسام :

- 
- (١) أ ، ج : (قد) ساقطة .  
(٢) المذهب ٨٩/٢ ، روضة الطالبين ٩/٨-١٠ ، مغنى المحتاج  
٣١٠-٣٠٩/٣ .  
(٣) لما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا جلس بين  
شعبها الأربع ، ومن الختان الختان فقد وجب الغسل" ، في  
كتاب الحيض ٧٢/١ ، وعند الترمذي عنها رضي الله عنها  
قالت : "إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل" ،  
فعليه أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا  
٧٢/١ (في باب ما جاء إذا التقى الختانان فقد وجب  
الغسل) ، وعند أبي داود في سننه عن أبي هريرة رضي  
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إذا  
قعد بين شعبها الأربع وألق الختان بالختان فقد وجب  
الغسل" . كتاب الطهارة ٤٩/١ .

أحدها : أن يكون حين أولج ذكره نزع وأقلع ، فقد طلقت  
بالإيلاج ، ولسم يلزمه بعد وقوع الطلاق مهر بالخراج ، لأنه  
ترك .

والقسم الثاني : أن يكون قد نزع بعد إيلاجه ، ثم ٩٥/ج  
استأنف الإيلاج بعده ، فعليه مهر مثلها بالإيلاج الثاني ،  
(٢)  
(لأنها طلقت بالإيلاج الأول ، فصار مستأنفا للإيلاج الثاني) بعد  
(٣) (٤)  
طلاق رجعي فلزمه فيه مهر المثل .  
(٥)  
والقسم الثالث : أن يكون حين أولج استدأم الإيلاج ولم  
ينزع حتى أنهى جماعه ، ففي وجوب مهر المثل عليه وجهان :  
(٦)  
أحدهما : لامهر عليه اعتبارا بأوليه فإنه كان وهي  
زوجة .

(٧)  
والوجه الثاني : عليه مهر المثل اعتبارا بآخره ، لأنه  
(٨)  
كان وهي مطلقة . والله أعلم .

- 
- (١) ج : (قد نزع) ساقط .  
(٢) ب : ما بين القوسين ساقط .  
(٣) ج : راجعه .  
(٤) روضة الطالبين ١٠/٨ .  
(٥) ب : أن لا يكون .  
(٦) ب ، ج : أنه .  
(٧) ب ، ج : أنه .  
(٨) المهذب ١٠٣/٢-١٠٤ ، روضة الطالبين ١٠/٨ ، ٢٢١-٢٢٢ .

### ه/ب فصل (مايتفرع عن طلاق السنة والبدعة)

واذا قد مضى مايقع به طلاق السنة في زمانه ، ومايقع  
(١)  
بـه طلاق البدعة في زمانه ، فقد استقر لذلك زمان الطلاقين ،  
(٢)  
فاعتبرهما فيما تفرع منهما .  
(٣)

فان قال : أنت طالق للسنة كانت طالقاً للبدعة ، لأنه  
(٤)  
اذا لم يخل هذا الطلاق من هاتين المفتين كان نفى احدهما  
اثباتاً للآخرى .

وهكذا لو قال : أنت طالق للبدعة كانت طالقاً للسنة ،  
(٥)  
لان نفى البدعة اثباتاً لغيرها .

ولو قال : أنت طالق للسنة أو للبدعة رجع الى خياره  
ليوقع ما شاء من طلاق السنة أو البدعة ، لأن لفظة أو موضوعة  
(٦)  
للتخيير .

ولو قال : أنت طالق للسنة والبدعة ، طلقت في الحال  
(٧)  
لعماري الصفتين ، وتنافى اجتماعهما فانتفيا ، ثم ينظر في  
الحال :

فان كان زمان البدعة كان طلاق بدعة .

وان كان زمان السنة كان طلاق سنة .

وهكذا لو قال : أنت طالق للسنة وللبدعة طلقت في  
الحال ، لأنه قد جمع في النفي بين مفتين لابد من وجود  
واللبدعة

- 
- (١) فقد مضى مجمل في ص ٢٠ .  
(٢) ب : فقد استقر للزمان الطلاق ، ج : استقر لك .  
(٣) ب : (منهما) ساقط .  
(٤) ب : ولو .  
(٥) روضة الطالبين ١١/٨ .  
(٦) نفس المصدر السابق .  
(٧) المذهب ٨٩/٢ .

(١)

احداهما فسقط حكم نفيه ، وتعجل وقوع الطلاق :

فان كان زمان السنة كان طلاق سنة .

وان كان زمان البدعة كان طلاق بدعة .

ولو قال : أنت طالق في السنة ، وأنت طالق بالسنة كان

كقوله : أنت طالق للسنة فيقع عليها طلاق السنة .

ولو قال : أنت طالق بالبدعة ، وأنت طالق في البدعة

كان كقوله : أنت طالق للبدعة فيقع عليها طلاق البدعة .

(٢)

ولو قال : أنت طالق طلاق الحرج فقد حكى ابن المنذر عن

(٣)

على بن أبي طالب رضى الله عنه أنه طلاق الثلاث .

(١) روضة الطالبين ١٢/٨ .

(٢) هو العلامة الفقيه الأوحى أبو بكر محمد بن إبراهيم بن

المنذر النيسابورى شيخ الحرم ، وصاحب الكتب التى لم

يصنف مثلها ككتاب المبسوط فى الفقه ، وكتاب الاشراف

فى اختلاف العلماء ، وكتاب الاجماع وغير ذلك ، وكان

غاية فى معرفة الاختلاف والدليل ، وكان مجتهدا لا يقلد

أحدا . هكذا وصفه الذهبى ، وقد عده الشيرازى فى

طبقات الشافعية ، الظاهر أن ما ذكره الذهبى هو الأولى

وقد رأيت كتابه الاشراف على مذاهب العلماء - المجلد

الرابع منه يبدأ من كتاب النكاح ، وينتهى بكتاب

الاستبراء ، وهذا الجزء محقق مطبوع ، وكذلك كتابه -

الأوسط فى السنن والاجماع والاختلاف - وهو محقق مطبوع

أيضا من أول كتاب الطهارة ، وآخره - جماع أبواب

السهو - فى ثلاثة مجلدات ، ومن خلال اطلاعى لهذين

الكتابين ، وجدت أن مقاله الذهبى : أنه كان مجتهدا

لا يقلد أحدا هو الراجح .

مات رحمه الله تعالى سنة ٣١٨هـ بمكة المكرمة .

انظر : طبقات الفقهاء ص ١١٨ ، تذكرة الحفاظ ٧٨٢/٣ -

٧٨٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٠٢/٣ وما بعدها .

(٣)

رواه عبد الرزاق فى مصنفه فى (باب طلاق الحرج) عن

معمر عن قتادة أن عليا رضى الله عنه قال له : أنت

طلاق طلاق الحرج : هى ثلاث لاتحل له حتى تنكح زوجا غيره

قال معمر : وكان الحسن يقول له ، ونحوه عن عمر بن

الخطاب رضى الله عنه ٣٦٥/٦ ، وروى نحوه عن على وعمر

رضى الله عنهما ابن أبى شيبه فى المصنف ٧٢-٧١/٥

بعنوان : فى الرجل يقسول لامراته : أنت على حرج .

وكذلك نحوه فى سنن سعيد بن منصور ق ٢ مج ٣ ص ٥٦ عن عمر

والبيهقى عنه نحوه ٣٤٤/٧ .

طلاق أنت  
طلاق فى  
فى السنة  
أو بالسنة  
طلاق أنت  
طلاق بالبدعة  
أو فى البدعة

طلاق الحرج

وليس للشافعي فيه نص ، لكن قياس مذهبه أن يكون طلاق

(١)

بدعة فيقع عليها طلاق البدعة .

(٢)

ولو قال : أنت طالق للطاعة وقع عليها طلاق السنة . طلاق الطاعة

---

(١) المذهب ٩٠/٢ .

(٢) إلا إذا زعم أنه أراد به طلاق البدعة فإن كانت في حال بدعة قبل منه ذلك ، لأنه أغلظ على نفسه ، وإن كانت هي في حال سنة لم يقبل منه في ظاهر الحكم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى .  
انظر : روضة الطالبين ١٤/٨ .

ه/ج فمّل (لو قال لزوجته : أنت طالق طلقتي  
أحدهما للسنة والأخرى للبدعة)

ولو قال لها : أنت طالق طلقتي : أحدهما للسنة ،  
والأخرى للبدعة ، وقعت إحدى الطلقتين في الحال ، لأنها<sup>(١)</sup>  
لا تخلو أن تكون حال سنة ، أو بدعة .

فإن كانت حال سنة كانت الأولى سنة ، ف وقعت الثانية  
في زمان البدعة .

وإن كانت حال بدعة كانت الأولى بدعية ، ف وقعت الثانية<sup>(٢)</sup>  
في زمان السنة .

ولو قال : أنت طالق طلقتي للسنة والبدعة احتمل<sup>(٣)</sup>  
وجهين :

أحدهما : أن يجعل أحدهما للسنة والأخرى للبدعة  
إثباتاً لحكم المفتين ، لأنه إذا أمكن إثباتهما لم يسقطا .  
والوجه الثاني : أن تلغى المفتان ويعجل إيقاع  
الطلقتين ، لأن الظاهر من المفتين عودهما إلى جميع  
الطلقتين فلم يجز أن يقيد المطلق ، كما لم يجز أن يطلق<sup>(٤)</sup>  
المقيد في الطلاق .

(١) أ : لأنه لا يخلو .  
(٢) الأم ١٦٤/٥ ، المذهب ٨٩/٢ ، روضة الطالبين ١٣/٨-١٤ .  
(٣) أ : أنت طالق طلقتان .  
(٤) أ : (في الطلاق) ساقط . انظر : المذهب ٨٩/٢ .

٥/د فصل (لو قال لزوجه : أنت طالق ثلاثة للسنة

واقوال العلماء في ذلك

- (١) لو قال : أنت طالق ثلاثة للسنة فهي مسطور المسألة ،  
(٢)  
(٣) فتقع الثلاث معا في زمان السنة ولا يفرقن في ثلاثة أظهار ،  
(٤)  
لأن السنة والبدعة عندنا في زمان الطلاق لا في عدده .  
(٥)  
وقال أبو حنيفة ومالك : تفرق الثلاث في ثلاثة أظهار ،  
(٦)  
ولا يقعن في طهر واحد ، لأن السنة والبدعة عندهما في زمان  
(٧) الطلاق لا في عدده ، وقد مضى الكلام معهما .  
(٨)  
فعلى هذا لو قال : أردت أن يفرقن في ثلاثة أظهار فيقع  
(٩)  
في كل طهر واحدة كقول أبي حنيفة ومالك ، فهذا محتمل ، وهو  
(١٠)  
بخلاف الظاهر فلا يقبل منه في ظاهر الحكم ، ويقبل منه فيما  
(١١)  
بينه وبين الله تعالى فيدين فيه فلا يقع في باطن الحكم الا  
(١٢)

- (١) ب : وهي .  
(٢) أي أن هذا النوع من الطلاق هو عنوان مسألتنا هذه ،  
ويقدم بها ما صدر بها كلام الشافعي المتقدم في ص ٧٧ .  
(٣) وقد تقدم كلام المصنف في ص ٣٣ : فإذا أراد أن يطلق  
ثلاثة فالأولى والمستحب أن يفرقها في ثلاثة أظهار فيطلق  
في كل طهر واحدة .  
(٤) الأم ١٦٤/٥ ، المذهب ٨٩، ٨٠/٢ ، روضة الطالبين ٩/٨ .  
(٥) ب : يفرق الطلاق .  
(٦) ب : والبدعة .  
(٧) ب : تكرر من قوله وقال أبو حنيفة والجاني أصوب ، ثم  
انظر : تحفة الفقهاء ١٧١/٢ ، بدائع المنافع ٨٨/٣ ،  
فتح القدير ٣٣٣/٣ ، الخرشى ٢٨/٢ ، حاشية العدوى بهامش  
الخرشى ٢٧/٤-٢٨ ، منح الجليل ٣٤/٤ .  
(٨) تقدم في ص ٣٩، ٣٧ .  
(٩) أ ، ج : لقول أبي حنيفة ...  
(١٠) أ ، ج : مخالف الظاهر .  
(١١) ب : (منه) ساقط .  
(١٢) ب : ولا يقع .

(١)

على مانوى ، وان وقع فى ظاهر الحكم معجلا .

وهكذا لو قال لها : أنت طالق ثلاثا ثم قال : أردت  
للسنة ، فإن كانت الحال وقتا لطلاق السنة طلقت فى الحال  
ثلاثا للسنة فى ظاهر الحكم وباطنه .

وان كانت الحال وقتا لطلاق البدعة ، فقد ذكر محتملا

بخلاف ظاهر الاطلاق فيقع الطلاق معجلا فى ظاهر الحكم اعتبارا ١/٢٧٦  
بظاهر الاطلاق ، ولا يقع فى باطن الحكم وفيما بينه وبين الله  
تعالى الا على مانوى من طلاق السنة اذا جاء زمان السنة .

(٢)

ولو قال : أنت طالق ثلاثا للسنة ، ثم قال : سبق لسانى  
بقولى : للسنة وانما أردت طلاق الثلاث على الاطلاق قبل منه  
ووقع الطلاق الثلاث فى الحال سواء كان للسنة أو للبدعة ،  
لأنه وان خالف ظاهر لفظه فهو أغلظ عليه ، وأضر به ، ومن  
بين الأخف بالأغلظ قبل منه ظاهرا وباطنا ، ومن بين الأغلظ  
بالأخف لم يقبل منه فى الظاهر وان قبل منه فى الباطن اذا  
كان محتملا .

ولو قال  
أنت طالق  
ثلاثا لسنة  
ثم قال بل  
سبق لسانى  
بقولى السنة

(١) انظر : روضة الطالبين ١٧/٨-١٨ ، قال النووي فى هذه  
المسألة : قال المتولى : الا أن يكون ممن يعتقد تحريم  
جمع الثلاث فى قرء فيقبل فى الظاهر .

وحكى الحناتى وجهها فى القبول مطلقا ، ثم قال :  
والمصحيح المنصوص هو الاول . يعنى تقييد المتولى بمن  
يعتقد تحريم جمع الثلاث .

(٢) ب : ولكن لو قال .

(٣) ا : وقع ، ج : بوقوع .

(٤) ا ، ج : (فى الحال) ساقطة .

(٥) ب : من الأخف .

(٦) مسألة (من قال لزوجته أنت طالق

ثلاثا في كل قرء واحدة)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - ولو قال : في كل قرء واحدة ، فإن كانت طاهرا أو حبلى وقعت الأولى ، ولم تقع الثنتان كانت تحيض على الحبل أو لا تحيض حتى تلد ثم تطهر فإن لم يحدث لها رجعة حتى تلد بانث بانقضاء العدة ، ولم يقع عليها غير الأولى .<sup>(١)</sup>  
 ومورتها في رجل قال لامراته : أنت طالق ثلاثا في كل قرء واحدة فقد مرج بتفريق الثلاث في ثلاثة أقراء فلا يقعن الا هكذا .<sup>(٢)</sup>  
<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup>  
<sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup>

حال من  
كانت من  
أهل السنة  
والبدعة

فإذا كان كذلك فلا يخلو حال المرأة من أحد أمرين :  
 أما أن تكون من أهل السنة والبدعة ، أو لا تكون منهن .  
 فسان كانت من أهل السنة والبدعة فلا يخلو حالها عند طلاقه من أن تكون حائضا أو طاهرا .  
 فإن كانت حائضا لم تطلق في حال حيضها حتى إذا ظهرت طلقت في أول طهرها لأنه أول زمان السنة .  
 فإذا حاضت الحيضة الثانية ودخلت في أول الطهر الثاني طلقت طلقة ثانية ، سواء راجع بعد الأولى أو لم يراجع .<sup>(٧)</sup>  
 فإذا حاضت الحيضة الثالثة ودخلت في أول الطهر الثالث طلقت طلقة ثالثة ، سواء راجع بعد الأولى أو لم يراجع .<sup>(٨)</sup>

(١) في مختصر المزنى (طاهرا حبلى) .

(٢) ج : على الحال .

(٣) ب : أو لم تحض .

(٤) الأم ١٦٤/٥ ، مختصر المزنى ص ١٩١ ، المهذب ٩٠/٢ .

(٥) ج : (ثلاثا) ساقط .

(٦) ب : لا يقعن .

(٧) في النسخ الثلاث : (بعد الأولى) لعلها غير مشهورة ولم

أعثر على من ذكرها من أهل اللغة .

(٨) ب : دخلت .

(١) طلقت طليقة ثالثة ، سواء راجع بعد الثانية أو لم يراجع . (٢)

فأما العدة فإن لم يكن قد راجعها بنت على عدة الطليقة (٣) الأولى .

(٤) فإذا انقضى الطهر الثالث بدخول الحيضة الرابعة فقد

انقضت عدتها وحلت للزواج .

(٥) وإن راجعها لم يخل حاله بعد الرجعة من أن يطأها أو

لا يطأها ؟

فإن وطئها استأنفت العدة من بعد الطليقة الثالثة التي

بعد رجعتها ووطئها (ويكون ذلك الطهر الذي وقعت فيه الطليقة

الثالثة قرءاً واحداً تاتى بعده بقرايين : وإن لم يطأها (٦)

بعد رجعتها فهل تبنى على العدة أو تستأنفها ؟ على قولين :

أحدهما : أنها تبنى على عدة الطليقة الأولى ، لأن

الرجعة قد بطلت بما تعقبها من الطلاق .

والقول الثاني : أنها تستأنف العدة من الطليقة

الثالثة ، لأن الرجعة قد أبطلت ما تقدمها من الطلاق . (٧)

فأما إذا كانت عند الطلاق طاهراً طلقت في الحال واحدة

(٨)

لأن بقية هذا الطهر قرء ، وسواء كان قد وطئها في هذا

(١) ج : (طليقة) ساقطة .

(٢) المذهب ٩٠/٢ ، روضة الطالبين ١٥/٨ .

(٣) روضة الطالبين ١٥/٨ .

(٤) ب ، ج : وإذا .

(٥) ب : فإن .

(٦) ج : (من) ساقطة .

(٧) أ ، ب : تاتى .

(٨) ب : ما بين القوسين ساقط .

(٩) الأم ١٦٤/٥ ، روضة الطالبين ٣٩٦/٨ .

(١٠) قال الشيرازي : "فإن بقيت في الطهر بعد الطلاق لحظة ، ثم حاضت احتسبت تلك اللحظة قرءاً ، لأن الطلاق إنما جعل في الطهر ولم يجعل في الحيض حتى لا يؤدي إلى الإضرار بها في تطويل العدة ، فإن لم تحسب بقية الطهر قرءاً كان الطلاق أضر بها من الطلاق في الحيض ، لأنه أطول للعدة ...." . المذهب ١٤٤/٢ .

ابتداء عدة  
المطلقة طلاقاً  
رجعياً  
وانتهاؤها

الطهر أم لا ؟

لأن طهر الجماع (قرأ يقع به الاعتداد ، كما تعتد بطهر  
(١)  
ليس فيه جماع ، إلا أن الطلقة في طهر الجماع تكون بدعية ،  
تكون (٢) وفي طهر غير الجماع سنية . وهو إنما علق الطلاق بالقرء  
(٣) ١/٢٧٧  
(٤) لا بالسنة ، فلذلك روى ما يكون قرءاً ، وإن لم يكن الطلاق فيه  
للسنة .

وإذا وقعت الطلقة الأولى في الطهر لم يحل له جماعها  
(٥) (٦)  
إن لم يراجعها فيه ، وإن راجعها فيه حل له جماعها في بقية  
طهرها .

فإذا حاضت حرم عليه جماعها في الحيض ، فإذا دخلت في  
أول الطهر الثاني طلقت ثانية ، وحرم عليه جماعها فيه إن  
لم يراجعها ، وإن راجعها فيه حل له جماعها في بقيتها .  
(٧) (٨)

(فإذا حاضت الحيضة الثانية حرم عليه جماعها في  
(٩) (١٠) (١١)  
حيضها) وإذا دخلت في الطهر الثالث طلقت ثالثة وحرمت عليه  
(١٢)  
حتى تنكح زوجها غيره .

(١٣)  
وأما العدة فعلى ما ذكرنا إن لم يراجع بنت على عدة  
(١٤)  
الطلقة الأولى ، وانقضت عدتها بانقضاء الطهر الثالث .

- 
- (١) ج : ما بين القوسين باق .  
(٢) ب : وفي طهر الجماع سنة .  
(٣) أ ، ب ، ج : وهو أنه علق .  
(٤) ب : وكذلك .  
(٥) ب : (فيه) ماقطة .  
(٦) ب : (وإن راجعها فيه) ماقط .  
(٧) ب : وإن راجعها فيدخل له جماعها .  
(٨) ج : حل له جماعها في حيضها ، ما أثبتناه هو الصواب ،  
لأن المقصود في بقيتها هو بقية الطهر الثاني ، كما  
تقدم نظيره في بقية الطهر الأول .  
(٩) ج : ما بين القوسين باق .  
(١٠) أ ، ج : في طهر الثاني .  
(١١) ج : (طلقت ثالثة) ماقطة .  
(١٢) الأم ١٦٤/٥ ، روضة الطالبين ١٥/٨ .  
(١٣) أ ، ج : فأما .  
(١٤) ب : وانقضت .

وان راجعها :

فان جامعها بعد الرجعة استأنفت العدة من وقت الطلقة

الثالثة .

(١)

وان لم يجمعها فعلى ماضى من القولين :

احدهما : تبني على عدة الطلقة الاولى .

والقول الثانى : تستأنف العدة من وقت الطلقة الثالثة

فلو قال لها فى آخر طهرها : انت طالق فى كل قرء

واحدة ، ثم حاضت قبل تمام كلامه ، او مع تمامه من غير أن

يتمور بينهما طهر منفصل قال أبو العباس بن سريج : تطلق (٢)

(٣)

فيه ، وتعتد به قرءا لوجود الطلاق فيه .

وهذا خطأ ، بل يقع فيه طلاق ، ولا يعتد به اعتداداً ، لان

وقوع الطلاق بالكلام ، انما يكون بعد تمام الكلام لاباؤه ،

الا تراه لو قيد بقية كلامه بشرط كان الطلاق محمولا على ذلك

الشرط ، ولو وقع باوله ما حمل على شرط آخر ، ولم يوجد بعد

تمام كلامه طهر يكون قرءا فيكون شرطا لوقوع الطلاق ، ولذلك (٤)

لم تطلق .

(١) فقد تقدم ذكر القولين قريبا فى ص ٩٨ .

(٢) هو العلامة أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ، وكان من عظماء الشافعيين وأئمتهم ، وكان يفضلهم بعضهم على جميع أصحاب الشافعى حتى على المزنّى فى أيامه ، وقد نشر مذهب الامام الشافعى فى الآفاق ، وشرحه ولخصه ، وفرع مسائل كثيرة عليه وقام بضمرة مذهب ، والرد على المخالفين ، وفرع على كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبى حنيفة ، وقال أبو اسحاق الشيرازى عن مصنف ابن سريج : كتب أبى العباس تشتمل على أربعمئة مصنف وقال تاج الدين السبكي : ولم نوقف الا على اليسير منها ولعلها تكون قد ذهبت ضمن تلك الكتب التى أحرقت أو ألقيت فى نهر دجلة عندما استولى التتار على بغداد فى القرن السابع الهجرى . توفى رحمه الله تعالى فى بغداد سنة ٣٠٦ هـ .

انظر : طبقات الفقهاء ص ١١٨ ، تذكرة الحفاظ ٨١١/٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢١/٣ .

(٣) المذهب ١٤٤/٢ .

(٤) نفس المصدر .

### ١/٦ فصل (طلاق غير أهل السنة والبدعة)

وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ السَّنَةِ  
(١) وَالْبَدْعَةِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعٍ :  
أَحَدَاهُنَّ : أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا فَتُطَلَّقَ وَاحِدَةً فِي  
الْحَالِ ، طَاهِرًا كَانَتْ أَوْ حَائِضًا ، وَقَدْ بَاءَتْ بِهَا ، لِأَنَّهُ لَاعِدَةٌ  
عَلَيْهَا ، وَمِنْ لَاعِدَةٍ عَلَيْهَا فَلَا قِرَاءَ لَهَا فَيَجْرَى مَجْرَى طَلَاقِهَا لِلْسَّنَةِ  
فَيَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا فِي الْحَالِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلْسَّنَةِ .  
(٢)  
فَإِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْهَا حَتَّى مَضَى لَهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِيِّ طَهْرَانِ  
أَنْحَلَ طَلَاقَهُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقَتَيْنِ .  
وَإِنْ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ مَضَى الطَّهْرَيْنِ فَعُودَ طَلَاقُهُ عَلَى قَوْلَيْنِ ،  
لِأَنَّهُ عَقْدٌ طَلَاقٌ فِي نِكَاحٍ وَجَدَ شَرْطُهُ فِي غَيْرِهِ .  
(٣)  
وَالثَّانِيَّةُ : أَنْ تَكُونَ حَامِلًا فَتَقَعُ عَلَيْهَا فِي الْحَالِ طَلَقُ  
وَاحِدَةٍ ، لِأَنَّ الْحَمْلَ قِسْرٌ مَعْتَمَدٌ بِهِ ، وَتَكُونُ طَلَقًا لِسَنَةِ فِيهَا  
(٤)  
وَلَا بَدْعَةٍ .  
فَلَوْ كَانَتْ تَحِيضٌ عَلَى حَمْلِهَا لَمْ تَطْلُقْ فِي الْأَطْهَارِ الَّتِي بَيْنَ  
حَيْضِهَا سِوَى الطَّلَاقِ الَّتِي وَقَعَتْ بِحَمْلِهَا ، سِوَاءَ حُكْمٍ لَهُ بِحُكْمِ ٩٧/ج  
الْحَيْضِ أَمْ لَا ؟  
(٥)

- (١) أَمَّا الْحَالَةُ الْأُولَى : هِيَ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْبَدْعَةِ  
قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي ص ٩٧ .  
(٢) ب : لِأَنَّهَا .  
(٣) الْأَم ١٦٣/٥ ، الْمَهْذَب ٩٠/٢ .  
(٤) ب : وَقَع .  
(٥) الْمَهْذَب ٨٠/٢ .  
(٦) وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مَحَلَّ اتِّفَاقٍ كَمَا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ  
الْمَأُورِدِيِّ ، وَقَدْ ذَكَرَ النَّسَوِيُّ فَرْقًا فِيمَا إِذَا قِيلَ أَنَّ  
الدَّمَ الَّذِي تَرَاهُ الْحَامِلَ حَيْضٌ أَمْ لَا ؟  
فَقِيلَ : أَنْ قُلْنَا : أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ فَهُوَ كَمَا لَوْ لَمْ تَرَهُ  
فَتُطْلَقُ فِي الْحَالِ ، وَحُكِيَ الْحَنَاطِيُّ وَجْهًا أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ أَنْ  
وَاقِفٌ قَوْلُهُ وَقْتُ الدَّمِ حَتَّى تَطْهَرَ .  
=

(١) لأنه وإن كان حيفاً فليست أظهاره أقراءاً تعتد بها ،  
(٢) وإذا لم تطلق إلا واحدة بالحمل .

فإن لم يراجعها حتى وضعت فقد انقضت عدتها وبانت .  
فإن استأنف نكاحها بعض مضي طهرين من حملها لم يعد  
عليها طلاق ، وإن استأنفه قبل مضي الطهرين ففي عود طلاقه  
(٤) قولان على ما ذكرنا .  
وإن راجعها قبل وضعها فإذا ظهرت بعد نفاسها طلقت

شانية .

(٥) فإذا حاضت ودخلت في الطهر الثاني طلقت شالشة .  
(٦) (٧)  
فإن لم يراجعها اعتدت من الطلقة الشانية .  
(٨)  
وإن راجع ووطئ اعتدت من الطلقة الثالثة .  
(٩)  
وإن راجع ولم يطأ فعلى ما مضى من القولين .

= وإن جعلناه حيفاً ووافق قوله النقاء ، طلقت في الحال  
طلقة ، وإن وافق الدم فوجهان :  
أحدهما : تطلق أيضاً لأن مدة الحمل كالقرء الواحد ،  
وبه قال الشيخ أبو حامد ، وصححه العراقيون .  
والثاني : لا تطلق حتى تطهر ، وهو الأصح ، وبه قطع  
القاضي أبو الطيب والحنافى ، ورجحه المتولى وغيره  
بتصرف . روضة الطالبين ١٦/٨ .

(١) ج : أظهار أقراء .  
(٢) إذا وقعت طلقة في الحيض أو الطهر الذي في الحمل فهل  
يتكرر الطلاق في الطهر الثاني والثالث ؟ ذكر النووي  
وجهمين . وقال : أصحهما لا يتكرر ، وبه قطع بعضهم ، لأن  
القرء مادل على البراءة ، ولا تحصل البراءة إلا بوضع  
الحمل . من نفس الممدر السابق بتصرف .

(٣) ب : نكاحاً .  
(٤) وهو إشارة إلى ما تقدم ذكره في ص ، وهو قوله في غير  
المدخول بها : "وإن تزوجها قبل مضي الطهرين ..." .  
(٥) وهذا كله راجع إلى رأس المسألة ، وهو أن يقول لامراته  
أنت طالق ثلاثاً في كل قرء واحدة ، فإذا كانت زوجته  
حاملًا ، وقعت الطلقة الأولى بوضع الحمل .  
والثانية بطهرها من النفاس .

والثالثة في الطهر الثاني بعد الولادة ، فبهذا قد خص  
تفريق الطلاق في ثلاثة أقراء . انظر : المهذب ٩٠/٢ .  
(٦) ج : فإن لم يراجع .

(٧) ج : بالطلقة .

(٨) ج : قرء الطلقة .

(٩) الظاهر أن هذه إشارة إلى ما تقدم ذكره في ص ٩٨ فهو :  
هل تبني المطلقة عدتها على الطلقة الأولى أو تستأنفها  
من الثالثة ، وقد تقدم تعليل القولين هناك .

- (١) والثالثة : أن تكون صغيرة قد دخل بها فتطلق في الحال  
 (٢) واحدة .  
 (٣) فإن لم يراجعها حتى مضت ثلاثة أشهر فقد بانت بها .  
 وإن راجعها قبل مضي ثلاثة أشهر حلت ، ولم تطلق بعد  
 (٤) رجعت مالم تحض ، لأنه قد وقع طلاقها فيه .  
 فإذا حاضت ثم طهرت طلقت ثانية ، فإذا حاضت ودخلت في  
 الطهر الثاني طلقت الثالثة ، وحرمت عليه إلا بعد زوج .  
 (٥) والكلام في العدة على ماضى .  
 (٦)

عدة الصغيرة  
 إذا حاضت  
 أثناء  
 عدتها

- (١) ب : (فتطلق) ساقط .  
 (٢) الأم ١٦٣/٥ ، المذهب ٩٠/٢ ، روضة الطالبين ١٦/٨ .  
 (٣) لأن عدة التي لم تحض لمغرها ، والتي يئست من الحيض  
 لكبر سنها بالأشهر لأبالأقراء لقول الله تعالى :  
 {واللأشئ يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن  
 ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن ...} الطلاق : آية ٤  
 (٤) المذهب ٩٠/٢ ، روضة الطالبين ١٦/٨ ، وقد ذكر النووي  
 تفصيلاً لهذه المسألة فقال : إن قلنا : إن القرء طهر  
 يحتوشه دمان - أي يحيطه - لم تطلق حتى تحيض وتطهر ،  
 ولايؤمر الزوج باجتنابها في الحال ، وإن قلنا : أنه  
 الانتقال من نقاء إلى حيض يقع في الحال طلاقاً ، فهذا  
 قد أطلقه العراقيون والبنغوي وغيرهم .  
 وقال المتولي والسرخسي : يؤمر باجتنابها ، لأن الظاهر  
 أنها ترى الدم ، فإن رآته تبينا وقوع الطلاق يوم أن  
 تلفظ به - إلى أن قال - والأصح عند الأصحاب الوقوع في  
 الصغيرة والآيسة .  
 انظر : الروضة ١٦/٨-١٧ .  
 (٥) فإن الصغيرة إذا حاضت لزمها الانتقال من العدة بالأشهر  
 السبب الاعتداد بالأقراء ، لأن الاعتداد بالأشهر بدل عن  
 الاعتداد بالأقراء ، فإذا وجد الأصل فلا يجوز الاعتداد  
 بالبدل .  
 وهل يحسب ماضى من الأشهر قرءاً ؟ فيه وجهان :  
 أحدهما : يحتسب به لأنه طهر بعد حيض فاعتدت قرءاً كما  
 لو تقدمه حيض ، وبه قال أبو العباس .  
 والثاني : أنه لا يحتسب به كما إذا اعتدت بقرأين ، ثم  
 أيسر لزمها الاستئناف ثلاثة أشهر ولم يحتسب ماضى من  
 زمان الأقراء شهراً ، وبه قال أبو اسحاق .  
 انظر : المذهب ١٤٥/٢ ، روضة الطالبين ١٧/٨ ، وهذا  
 النص منقول من المذهب بشيء من التمرغ .  
 (٦) أ : والكلام في العدة عليها ماضى . وهذه الإشارة بقوله  
 "على ماضى" هي إشارة إلى ما تقدم ذكره في ص ٩٨ .

والرابعة : أن تكون مويسة فتطلق فى الحال واحدة  
 كالصغيرة .  
 (٢)  
 فان لم يراجعها حتى مفت ثلاثة أشهر فقد انقضت عدتها  
 (٣)  
 وبانت .  
 ولو تزوجها لم يعد الطلاق قولاً واحداً ، لأنها فى طهر قد  
 وقع طلاقها فيه .  
 وان راجعها كانا على النكاح ، ولاتطلق بالطهر بعد  
 الرجعة ، لأنه هو الطهر الذى وقع فيه الطلاق الأول ، ولا يتمور  
 مع الاياس أن تحيض .  
 فان حاضت فهى غير مويسة فتطلق اذا ظهرت من حيضها  
 طلقاً ثانياً ، ثم تطلق شالشة فى طهر ان كان لها بعد حيضة  
 (٤)  
 أخرى .

- 
- (١) أ : والرابع ، وهى من الحالات الأربع التى أشار اليها  
 فى ص ١٠١ .  
 (٢) ب : قدر .  
 (٣) يقال فى الأيصة ما قيل فى الصغيرة قبلها قريباً .  
 انظر : روضة الطالبين ١٧/٨ .  
 (٤) المذهب ١٤٥/٢ ، روضة الطالبين ١٧/٨ .

٦/ب فصل (فى تعليق الطلاق بالطهر)

واذا قال لها وهى حائض اذا طهرت : فانت طالق طلقت  
بعد انقطاع دمها بدخولها فى أول الطهر ، سواء انقطع دمها  
لاقل الحيف أو لاكثره ، وسواء اغتسلت أو لم تغتسل ، ويكون  
طلاق سنة .

ولو قال لها وهى طاهر : اذا طهرت فانت طالق ، لم  
تطلق فى هذا الطهر ، حتى تدخل فى طهر مستقبل ، وذلك بأن  
تحيض بعد الطهر ، ثم تطهر فتطلق بدخولها فى أول الطهر  
الثانى ، لأن لفظة اذا موضوعة للمستقبل ، ألا تراه لو قال :  
يازيد اذا جئتني فلك دينار وهو عنده لم يستحق الدينار حتى  
(١) (٢)  
يستأنف المجيء اليه بعد هذا القول .

ولكن لو قال لها : ان كنت طاهرا فانت طالق ، فان  
كانت فى الحال طاهرا طلقت ، وان كانت حائضا لم تطلق (فى  
الحال) (٣)  
الحال) الا اذا طهرت ، لأنه جعل وجود طهرها فى الحال شرطا  
فى وقوع الطلاق .

ألا تراه لو قال لها : ان كنت فى الدار فانت طالق  
فكانت فى غير الدار لم تطلق بدخول الدار .

ولو قال لها : اذا طهرت طهرا فانت طالق فان كانت فى  
الحال حائضا ، فاذا مضى عليها بعد هذا الحيف طهر كامل ،  
ودخلت فى أول الحيفة الثانية طلقت ، وكان طلاق بدعة لوقوعه  
فى الحيف .

(١) ج : (هذا) ساقط .  
(٢) المذهب ٩٠/٢ ، روضة الطالبين ١٥٢/٨ .  
(٣) ب : ما بين القوسين ساقط .

وان كانت فى الحال طاهرا فاذا مضى بقية طهرها ،  
وحيفة بعدها ، ثم طهر كامل ودخلت فى أول الحيفة الثانية  
طلقت ، وكان طلاق بدعة . وانما كان كذلك ، لأن قوله اذا  
ظهرت طهرا يقتضى كمال طهر مستقبل .

ولو قال لما : أنت طالق فى طهرك ، فان كانت فى تلك  
الحال طاهرا طلقت ، وان كانت حائضا طلقت اذا ظهرت ، فيقع  
الطلاق فى هذا بالطهر فى الحال ، وبالطهر المستقبل .  
(واذا وقع الطلاق بالطهر فى الحال ، لم يقع بالطهر  
المستقبل) لأن وجود الشرط قد استوفى حكمه .<sup>(١)</sup>

---

(١) ج : مابين القوسين ساقط .

ج/٦ فصل (فى تعليق الطلاق بالحيفض)

واذا قال لها وهى طاهر : اذا حضت فانت طالق طلقت بدخولها فى اول الحيفض ، ويكون طلاق بدعة .

فاذا رأت الدم فى زمان العادة فالظاهر أنه اول الحيفض فيحكم بوقوع الطلاق . فان استدأمت يوما وليلة تحقق وقوعه .

وان انقطع لأقل من يوم وليلة بان أنه لم يكن حيفضا (وان الطلاق لم يقع . وان رأت الدم قبل وقت العادة فالظاهر أنه ليس بحيفض ، وان الطلاق لم يقع . فان استدأمت يوما وليلة بان أنه كان حيفضا) (١) وان الطلاق وقع بأول الدم (٢) .

ولو قال لها وهى حائض : اذا حضت فانت طالق ، لم تطلق فى بقية حيفضا ، حتى تطهر منها ثم تحيض بعد طهرها فتطلق كما ذكرنا فى الطهر ، ويكون طلاق بدعة .

ولو قال لها : اذا حضت حيفضا فانت طالق :

فان كانت طاهرا ، فاذا مضى بقية طهرها ثم حيفضا كاملة بعدها ، ثم دخلت فى اول الطهر الثانى طلقت كان طلاق سنة .

وان كانت حائضا فاذا مضى بقية حيفضا ، ثم طهر كامل ، ثم حيفضا كاملة ، ثم دخلت فى اول الطهر الثانى طلقت وكان طلاق سنة .

ولو قال لها : ان كنت حائضا فانت طالق فكانت طاهرا لم تطلق فى الحال ، ولا اذا حاضت فى ثانى حال .

(١) ج : ما بين القوسين باقط .

(٢) روضة الطالبين ١٥١/٨ .

(٣) وهذه اشارة الى ما تقدم ذكره فى الصفحة قبلها .

(٤) أ ، ج : (ولو كانت) .

ولو قال لها : أنت طالق في حيفتك طلقت بالحيف في  
 الحال ، فإن لم تكن فبالحيف المستقبل كما قلنا في الطهر .  
 فلو قال : كلما حفت فأنت طالق ، طلقت بدخولها في  
 الحيضة الأولى طلقة واحدة ، وبدخولها في الحيضة الثانية  
 طلقة ثانية ، وبدخولها في الحيضة الثالثة طلقة ثالثة ، لأن  
 لفظ كلما موضوع للتكرار ، وتكون الثلاث كلهن طلاق بدعة ،  
 وتنقض مدتها بدخولها في الحيضة الرابعة ، لأن لها في  
 الثلاث حيفين طهرين فتأتي بالطهر الثالث ، وانقضاؤه يكون  
 بدخولها في الحيضة الرابعة .

ولو كان قال لها : كلما حفت حيضة فأنت طالق طلقت ثلاثا  
 بدخولها في الطهر الثالث ، وانقضت مدتها بدخولها في  
 الحيضة الرابعة ، ويكون هذا طلاق سنة ، لأنه يقع في أول كل  
 طهر .

- 
- (١) ج : (ثانية) ساقط .  
 (٢) ب : وتنقض .  
 (٣) ب : وطهرين ، المواب ما أثبتناه لأن طهرين اسم لأن .  
 (٤) ج : ويكون .  
 (٥) أي كلما حفت حيضة كاملة ، ودخلت في الطهر المستقبل  
 طلقت تطليقة حتى تكتمل ثلاث حيف فتطلق ثلاث تطليقات  
 بدخولها في الطهر الثالث .  
 (٦) روضة الطالبين ١٥٢/٨ .

(١)

٦/د فصل آخر منه

(إذا حضت فأنث طالق ، فقالت : قد حضت)

وإذا قال لها : إذا حضت فأنث طالق . فقالت : قد حضت  
فإن صدقها فيه طلقت ، وإن أكذبها فقولها فيه مقبول على  
نفسها . وله أحلافها وقد طلقت .  
ولو قال لها : قد حضت . فقالت : لم أحض طلقت  
بإقراره .

(٢)

(٣)

ولو قال لها : إذا حضت ففركت عمرة طالق . فقالت : قد  
حضت .

فإن صدقها طلقت فركتها ، وإن أكذبها لم تطلق فركتها ،  
لأن قولها في حيفتها وإن كان مقبولا على نفسها مع تكذيب  
الزوج فهو غير مقبول على غيرها ، إلا بتمديد الزوج ،  
كالمودع يقبل قوله في الوديعة على ما ذكرنا ، ولا يقبل قوله  
في ردها على غيره .

(٦)

فلو قال : إذا حضت فأنث وفركت طالقان . فقالت : قد  
حضت فإن صدقها طلقت هي وفركتها ، وإن أكذبها طلقت هي ولم

(١) أي من مسألة تعليق الطلاق بالحيف .

(٢) ب : أن .

(٣) ب : فإن صدقها فركتها ، فالفردة امرأة زوجها ،  
والفركتان امرأتا الرجل كل واحدة منهما فردة لصاحبتهما  
... سميت فركتين لأن كل واحدة منهما تضار صاحبتهما .  
لسان العرب ، مسادة (فرك) ، المصباح المنير ، مادة  
(فرك) .

(٤) لأن في إقرارها بالحيف شبهة في التخلص من فركتها .

(٥) لعل المصنف قد ذكره في باب الوديعة ، وانظر : المذهب  
٩١/٢ ، التنبيه ص ١١٠ ، روضة الطالبين ٣٤٦/٦ .

(٦) ب : فإذا قال إذا حضت .

تطلق ضربتها<sup>(١)</sup> لأن قولها على نفسها مقبول<sup>(٢)</sup> ، وعلى ضربتها غير مقبول .

فإن صدقتها الفرة على الحيف لم يؤثر تمديدها ، لكن لها احلاف الزوج على تكذيبها ، وهو مخير في يمينه بين أن يحلف أن تلك لم تحض ، أو يحلف أن الفرة لم تطلق ، لأن المقصود بالحيف وقوع الطلاق فجاز أن يكون اليمين مقصورة عليه .

- 
- (١) ب : ما بين القومين ماقط .  
(٢) مقبولا في النسخ الثلاث المواب ما اشتهناه على أنه خبر لأن .  
(٣) أ : في أن يكون .  
(٤) أ : معقودة ، وفي ج : مقصودة .

(١)

٦/هـ فصل آخر منه

(ولو قال وله زوجتان : اذا حضمتا فأنتما طالقتان)

ولو قال وله زوجتان : اذا حضمتا فأنتما طالقتان :  
فان حاضت احدهما لم تطلق واحدة منهما ، وان حاضتا  
طلقتا .

(٢)

فلو قالتا : قد حضنا ، فان صدقهما طلقتا ، وان  
اكذبهما لم تطلقا ، لان طلاق كل واحدة منهما بحيضها وحيض  
ضرتها ، وقولها وان كان مقبولا على نفسها ، فقول ضرتها غير  
مقبول عليها . (٣)

فلو صدق احدهما وكذب الاخرى طلقت المكذبة دون  
المصدقة ، لان المكذبة قولها مقبول على نفسها ، وقد صدق  
عليها ضرتها فطلقت ، وهرة المصدقة مكذبة عليها فلم تطلق . (٤)

فلو قال وهن ثلاث : اذا حضتن فأنتن طوالق :  
فاذا حاضت واحدة منهن (أو الثنتان لم تطلق واحدة

فلو قال  
ذلك وهن  
ثلاث

- (١) أى تعليق الطلاق على الحيض .
- (٢) لوجود المغة التى علق عليها وقوع الطلاق باعتراف من الزوج .
- (٣) أى أن وقوع طلاق كل واحدة من الزوجتين يتوقف على حيضها وحيض صاحبتها ، ولا يقبل قول كل واحدة منهما على الاخرى ، وانما يقبل قولها فى حق نفسها دون ضرتها ، اما وقد اكذبها فلا يقع الطلاق عليهما جميعا ، لان الأمل عدم الحيض وبقاء النكاح .
- (٤) لوجود الشرطين وهما : ثبوت حيضها لانها مقبولة القول فى حق نفسها وان اكذبها الزوج ، وثبوت حيض ضرتها بتمديد الزوج لها .
- (٥) أى أن طلاق المصدقة لم يقع لانه وان وجد أحد الشرطين وهو ثبوت حيضها حيث يقبل قولها فى حق نفسها ، وخاصة قد صدقها الزوج ، الا أن الشرط الثانى وهو حيض ضرتها لم يتحقق ، لأن الزوج قد اكذبها ، وقولها غير مقبول فى ضرتها كما تقدم ، وعدم قبولها فى صاحبها جعله كالمعدوم ، وبالتالي لم يقع طلاق المصدقة لما ذكرنا . المذهب ٩١/٢ ، مغنى المحتاج ٩٢٣/٣ .

(١)

منهن) فاذا حُضِنَ معا طلقن كلهن .

(٢)

فلو قلن : قد حُضِنَا ، فان صدقهن طلقن ، وان كذبن لم

يطلقن .

وان صدق واحدة وكذب اثنتين لم تطلق واحدة منهن ، لان

(٣)

في طلاق كل واحدة منهن مكذبة عليها .

ولو صدق اثنتين وكذب واحدة طلقت المكذبة وحدها ، لانه

(٤)

قد صدق ضربتيها عليها ، ولا تطلق كل واحدة من المصدقتين ، لان

(٥)

احدى ضربتها مكذبة .

ولو كن اربعا فقال : اذا حضنت فانتن طوالق ، فقلن :

ولو كن  
اربعا

(٦)

قد حُضِنَا ، فان صدقهن طلقن ، وان كذبن لم يطلقن . وان صدق

واحدة وكذب ثلاثا لم تطلقن .

(٧)

وكذلك لو صدق اثنتين وكذب اثنتين لم تطلق واحدة منهن

لان طلاق كل واحدة يكون بحيفها وحيف ضرائرها الثلاث ، وكل

واحدة من المصدقتين قد كذب عليها ضربتين ، وكل واحدة من

(٨)

المكذبتين قد كذب عليها ضرة .

فلو صدق ثلاثا وكذب واحدة طلقت المكذبة وحدها دون

المصدقات ، لان قول المكذبة مقبول على نفسها ، وقد صدق

ضرائرها عليها فطلقت ، وكل واحدة من المصدقات قد كذب

(٩)

عليها واحدة من ضرائرها فلم تطلق .

(١) ج : ما بين القوسين ساقط .

(٢) في النسخ الثلاث : قد حُضِنَ ، والصواب ما أثبتناه لان

الفعل مضاف الى نون الجماعة المتكلمين التي لا يختلف

فيها الذكر والانثى .

(٣) ب : فكذبه عليها .

(٤) ب ، ج : ضربتها .

(٥) المذهب ٩١/٢ .

(٦) ج : (طلقن) ساقط .

(٧) ج : (منهن) ساقط .

(٨) ج : (قد صدق) .

(٩) المذهب ٩١/٢ ، روضة الطالبين ١٥٤/٨ ، مغنى المحتاج

٣٢٣/٣ .

وإذا كان له أربع زوجات فقال : أيتكن حاضت ففرائرها  
طوالق .

(٢) فان حاضت واحدة منهن لم تطلق ، وطلقت كل واحدة من  
فرائرها واحدة ، لأن حيض كل واحدة شرط في طلاق غيرها .  
فإن حاضت ثانية لم تطلق هي ، وطلقت الحائض الأولى  
واحدة ، وطلقت كل واحدة في الحيفة الثانية ثانية .  
(٣) فان حاضت ثالثة طلقت بها الأولى طلقة ثانية ، وطلقت  
بها الثانية طلقة ثانية ، وطلقت بها الرابعة طلقة ثالثة .  
(٤) فان حاضت الرابعة طلقت بها الأولى طلقة ثالثة ، وطلقت  
بها الثانية طلقة ثالثة ، وطلقت بها الثالثة طلقة ثالثة ،  
فيطلقن ثلاثا ثلاثا .  
(٥)

فلو قلن : قد حفنا ، فان كذبهن لم تطلق واحدة منهن ،  
لأن طلاقها بحيض فرائرها لا بحيضها .

فان صدق واحدة منهن وكذب الباقيات طلقت كل واحدة من  
المكذبات الثلاث واحدة واحدة ، لأنه قد صدق عليها واحدة ،  
(ولا تطلق المصدقة ، لأن كل واحدة) (من فرائرها مكذبة ، ولو  
صدق اثنتين وكذب اثنتين طلقت) كل واحدة من المكذبتين  
(٦)

- 
- (١) أي من تعليق الطلاق على الحيض أيضا .  
(٢) أ : وطلق .  
(٣) أي غير الأولى من إحدى زوجاته الأربع .  
(٤) ب : من الحيفة .  
(٥) ج : فيطلقن ثلاثا ثلاثا .  
(٦) كفاية النبيه في شرح النبيه ١/٨-١٦٨-١٦٩ ، مغنى  
المحتاج ٣/٣٢٣ .  
(٧) ب : مابين القوين ساقط .  
(٨) ج : مابين القوسين ساقط .

طلقتين ، لأنه قد صدق عليهما ضربتين ، وطلقت كل واحدة من المصدقتين طلبة واحدة ، لأنه قد صدق عليها ضرة واحدة .  
ولو صدق ثلاثا وكذب واحدة طلقت المكذبة ثلاثا ، (لأنه قد صدق عليها ثلاث ضرائر وطلقت كل واحدة من المصدقات (٢)  
طلقتين) ، لأنه قد صدق عليها ضربتين . (٣)  
ولو صدق الأربع كلهن طلقت كل واحدة منهن ثلاثا ، لأنه (٤)  
قد صدق عليها ثلاث ضرائر .

- 
- (١) ج : عليها .  
(٢) ج : مابين القوسين ساقط .  
(٣) ب : طلقتين .  
(٤) كفاية النبيه ١٦٩/٨ ، مغنى المحتاج ٣٢٣/٣ .

(١)  
 ٦/ز فصل (إذا حضت حيضة فأنت طالق واحدة  
 وإذا حضت حيضتين فأنت طالق اثنتين)

وإذا قال لها : إذا حضت حيضة فأنت طالق واحدة ، وإذا  
 حضت حيضتين فأنت طالق اثنتين فحاضت حيضتين طلقت ثلاثا .  
 طلقت بالأولى منهما طلقة ، لأنها قد حاضت حيضة ،  
 وبالثانية منهما طلقتين ، لأنها قد حاضت حيضتين .  
 ومثاله أن يقول : أن كلمت رجلا فأنت طالق واحدة ، وأن  
 كلمت شيئا فأنت طالق واحدة ، وأن كلمت زيدا فأنت طالق  
 واحدة فكلمت زيدا وكان شيئا طلقت ثلاثا ، واحدة بأنه رجل ،  
 وثانية بأنه شيخ ، وثالثة بأنه زيد .  
 ولو كلمت عمرا فإن كان شابا لم تطلق إلا واحدة بأنه  
 رجل ، ولو كان شيئا لم تطلق إلا اثنتين ، واحدة بأنه رجل ،  
 وثانية بأنه شيخ .  
 ولكن لو قال لها : إذا حضت حيضة فأنت طالق واحدة ،  
 ثم إذا حضت حيضتين فأنت طالق اثنتين ، لم تطلق ثلاثا إلا  
 بثلاث حيض لأجل قوله : ثم ، فيقع منها بالحيضة الأولى طلقة ،  
 ولا تطلق بالحيضة الثانية شيئا . فإذا حاضت الحيضة الثالثة  
 صارت مع الحيضة الثانية معة لوقوع الطلقتين ، فتطلق حينئذ  
 ثلاثا .

- (١) من تعليق الطلاق على الحيض كذلك  
 (٢) ج : منها .  
 (٣) ج : منها .  
 (٤) ب : وبيانه .  
 (٥) أ : (ثم) ساقطة .  
 (٦) ب ، ج : (فيقع) ساقط .  
 (٧) ج : (تطلق) مكرر .

وانما كان كذلك ، لان ثم توجب التراخي والفعل ،  
والسواو توجب الاشتراك والجمع ، فلذلك افترقا في هذين  
الموضعين .

---

(١) ب : توجب الراجى .  
(٢) ج : وتوجب .

١/٢٨٢ ج/٦ فصل آخر <sup>(١)</sup> (ولو قال : اذا حضمتا فانتما طالقتان)

اذا قال وله امرأتان : اذا حضمتا حيضة فانتما طالقتان ففيه لأصحابنا وجهان :  
 (٢) أحدهما : أنه علق طلاقهما بحيضة منهما ، ويستحيل أن يشتركا في حيضة واحدة ، ولا يحيض أحدهما ، لأنها لا تكون الحيضة منهما ، فمار تعليق الطلاق بها لغوا فلم يقع .  
 والوجه الثاني : أن الشرط صحيح ، وتعليق الطلاق به جائز . <sup>(٤)</sup> ومعنى قوله : اذا حضمتا حيضة : أي اذا حاضت كل واحدة منكما حيضة فانتما طالقتان . <sup>(٥)</sup>  
 والكلام اذا كان مفهوم المعنى ، وأمكن حمله على الصحة وان كان على وجه المجاز لم يجوز حمله على الإلغاء والغناء . <sup>(٦)</sup>  
 فاذا حاضت كل واحدة حيضة كاملة طلقت طلاق السنة لوقوعه في أول الطهر .  
 وان حاضت أحدهما دون الأخرى لم تطلق واحدة منهما .  
 وأصل هذه المسألة اختلاف المتقدمين من أصحابنا ، وأصحاب أبي حنيفة فيمن قال لامرأتيه : اذا ولدتما فانتما طالقتان : <sup>(٧)</sup>

أصل هذه المسألة

- (١) من تعليق الطلاق على الحيض .  
 (٢) ب : طلاقها بحيضة منها .  
 (٣) ب ، ج : أحدهما .  
 (٤) وقد ذكر النووي في هذه المسألة ثلاثة أوجه ، وهي في الحقيقة وجهان ، حيث قسم الوجه الأول الى وجهين : الأول وهو أحدهما : يلغى قوله حيضة فاذا بدأ بهما السدم طلقتا ، والثاني : اذا تمت الحيضتان طلقتا . والثالث : أنه لغوا لانتما وان حاضتا .  
 انظر : الروضة ١٥٣/٨ .  
 (٥) ب : منهما .  
 (٦) المذهب ٩١/٢ ، مغنى المحتاج ٣٢٣/٣ .  
 (٧) قال في مغنى المحتاج : "وان قال : ان ولدتما فانتما طالقان ففيه هذا الخلاف" وهي اشارة الى المسألة السابقة ٣٢٣/٣ .

(١) فذهب الربيع بن سليمان من أصحابنا وأبو يوسف من  
 أصحاب أبي حنيفة إلى أنه لا يلحقهما بالولادة طلاق ، لأنه ان  
 ولدت أحدهما لم يكن ذلك منهما ، وان ولدتا معا لم يكن  
 ذلك ولدا ، فلذلك لم تطلق واحدة منهما بولادتهما  
 (٥) (٦) ولا بولادتهما .

- (١) هو أبو محمد سليمان بن الربيع بن عبد الجبار بن كامل  
 المرادي . ولد سنة ١٧٤هـ . وقد روى عن الإمام الشافعي  
 قوله : أنه أحفظ أصحابه ، وقال السبكي في ترجمته :  
 الثقة الشبث فيما يرويه حتى لقد تعارض هو وأبو  
 إبراهيم المزني في رواية فقدم الأصحاب روايته مع علو  
 قدر أبي إبراهيم علما ودينا وجلالة ، وموافقة ما رواه  
 للقواعد .  
 روى كتب الشافعي من الأم وغيرها من الجديد ، وقد رحل  
 الناس إليه من أقطار الأرض لاخذ علم الشافعي عنه ، روى  
 عنه أبو داود والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو زرعة ،  
 وأبو حاتم وابن عبد الرحمن وغيرهم . توفي رحمه الله  
 تعالى سنة ٢٧٠هـ .  
 انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٠٩ ، طبقات  
 الشافعية الكبرى ١٣٢/٢ وما بعدها ، طبقات الشافعية  
 لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ص ١٩٠ .  
 (٢) هو : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الانصاري الكوفي ، ولد  
 سنة ١١٣هـ . وهو صاحب الامام أبي حنيفة ، وأحد ناشري  
 مذهبه ، وأول من لقب بقاضي القضاة ، كان فقيها حافظا  
 توفي سنة ١٨٢هـ .  
 انظر ترجمة مفصلة : مشايخ بلخ من الحنفية ٨٢٦/٢ ،  
 البداية والنهاية ١٨٠/١٠ ، الجواهر المضية ٦١١/٣ ،  
 الفوائد البهية ص ٢٢٥ ، النجوم الزاهرة ١٠٧/٢ .  
 (٣) ب ، ج : لا يلحقها .  
 (٤) ج : (بولادتهما) ساقط .  
 (٥) ب : (وبودتهما) باسقاط اللام .  
 (٦) كفاية النبيه ١٦٨ل/٨ ، ولم يذكر خلاف أصحاب أبي حنيفة  
 وكذلك في الروضة ١٥٣/٨ . ولقد بحثت في مراجع الحنفية  
 المبسوط ، والبدائية ، وتحفة الفقهاء ، والبدائع  
 وغيرها فلم أجد له ذكرا .

(١) (٢) (٣)  
 وذهب أبو إبراهيم المزني ، ومحمد بن الحسن إلى أن  
 تعليق الطلاق عليهما صحيح ، والمراد به ولادة كل واحدة  
 منهما .

فإذا ولدت أحدهما لم تطلق واحدة منهما ، وإن ولدتا  
 معا طلقا . والله أعلم . (٥)

- 
- (١) ب : ابن إبراهيم .  
 (٢) هو الإمام الجليل اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو  
 ابن اسحاق المزني ، ولد سنة ١٧٥هـ وهو صاحب المختصر  
 الذي شرحه الماوردي في كتابه هذا (الحاوي الكبير)  
 وسوف يترجم له بإيجاز في قسم الدراسة .  
 انظر ترجمته : طبقات الفقهاء ص ١٠٩ ، طبقات الشافعية  
 الكبرى ٩٣/٢ وما بعدها ، طبقات الشافعية لابن هداية  
 الله ص ١٨٩ .  
 (٣) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني من  
 موالي شيان ، ولد سنة ١٣١هـ صاحب الإمام أي حنيفة ،  
 إمام في الفقه وأصوله ، ووصفه الخطيب البغدادي بأنه  
 إمام أهل الرأي ، وهو أحد من نشر فقه الإمام أبي  
 حنيفة ، له مصنفات كثيرة . توفي رحمه الله تعالى سنة  
 ١٨٩هـ وقيل ١٨٧هـ .  
 انظر ترجمته : البداية والنهاية ص ٢٢٠ ، مشايخ بلخ  
 من الحنفية ٨٩١/٢ ، الجواهر المضية ١٢٢/٣ ، الفوائد  
 البهية ص ١٦٣ .  
 (٤) أ : بهما ، ج : منهما .  
 (٥) كفاية النبيه ١٦٨/٨ ، روضة الطالبين ١٥٣/٨ .

## (٧) مسألة (حكم تبعية الطلاق للسنة والبدعة)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ببعضهن للسنة ، وبعضهن للبدعة ، وقعت الثلاثان في أي الحالين كانت ، والآخرى إذا صارت في الحال الأخرى .

قال المزي : أشبه بمذهبه عندي أن قوله : بعضهن (١) يحتمل واحدة فلاتقع عليها غيرها ، أو اثنتين فلاتقع عليها بذلك ثلاث ، فإذا كان الشك كان القول قوله مع يمينه ما أراد ببعضهن في الحال الأولى إلا واحدة . (٢)

وصورتها في رجل قال لامرأته : أنت طالق ثلاثا ببعضهن للسنة وبعضهن للبدعة .

فالبعض اسم مبهم يجوز أن يطلق على أقل الثلاث وعلى أكثرها ، وعلى العدد الصحيح منها والمكسور ، فإذا جعل بعض الثلاث للسنة ، وبعضها للبدعة لم يخل حاله من ثلاثة أقسام : أحدها : أن يطلق ذكر البعض ولا يقدره بلفظه ولا بنيته . (٣) والثاني : أن يقدره بلفظه . (٤) والثالث : أن يقدره بنيته . (٥)

فإن أطلق ولم يقدره بلفظه ولا بنيته اقتضى إطلاقه التسوية بين البعضين ، وألا يفضل أحدهما على الآخر ، كما لو أقر بدار لرجلين كانت بينهما من غير تفضيل ، لأنه ليس تفضيل أحدهما بالزيادة بأولى من تفضيل الآخر . (٦)

(١) أ : عليهما .

(٢) الأم ١٦٤/٥ ، مختصر ص ١٩٢ .

(٣) ج : الضمير ساقط .

(٤) أ : الضمير محذوف .

(٥) أ : أن يقدر نيته .

(٦) هذا هو القسم الأول .

حال من  
جعل بعض  
الثلاث للسنة  
وبعضها  
للبدعة

فلذلك وجب التسوية بينهما ، وأن يكون كل واحد من i/٢٨٣  
 البعضين طلاقاً ونمفاً ، (١) فيجعل البعض الواقع في الحال طلاقاً ج/١٠٠  
 ونمفاً (٢) إذا الطلاق لا يتبع بعض بل يكمل فوجب أن تقع في الحال  
 (٣) (٤)  
 طلقان .

فإن كانت الحال الأولى حال السنة كانت الطلقتان للسنة  
 ووقعت الثالثة للبدعة .

وإن كانت الحال الأولى حال البدعة كانت الطلقتان  
 للبدعة ، والطلاق الثالثة للسنة .

وقال المزني : اطلاق التبعض يقتضي تعجيل أقلهما  
 فلا يقع في الحال الأولى إلا واحدة ، لأن ذلك يقيّن والزيادة شك  
 وإذا اقترن يقيّن الطلاق بشك لم يعمل إلا على اليقين دون  
 (٥)  
 الشك .

(٦)  
 وهذا خطأ ، لأن التسوية بين البعضين في الاطلاق أولى من  
 التفصيل لما ذكرنا .

(٧)  
 وإن قدر كل واحد من البعضين بلفظه حمل على ما قدره  
 (٨)  
 بلفظه ، سواء عجل الأكثر فأوقع في الحال الأولى طلقتين ،  
 وفي الحال الأخرى طلقتين أو عجل الأقل فأوقع في الحال  
 الأولى طلاقاً وفي الحال الأخرى طلقتين . أو سوى بين الحالين  
 (٩)  
 فأوقع في الأولى طلقتين وفي الأخرى طلاقاً ، لأن التقدير ملفوظ  
 (١٠)  
 به كالطلاق فوجب أن يعمل عليه .

- 
- (١) أ : ونمف بالرفع .  
 (٢) ب : مابين القوين ساقط .  
 (٣) أ ، ب : والطلاق لا يتبع بعض .  
 (٤) المذهب ٨٩/٢ ، روضة الطالبين ١٢/٨-١٣ ، فتح العزيز  
 ج/١١-١٢ .  
 (٥) روضة الطالبين ١٢/٨-١٣ ، فتح العزيز ١٣/١١-١٢ ،  
 كفاية النبيه ١٦٣/٨ .  
 (٦) ب : من البعضين في الطلاق .  
 (٧) أ ، ج : بلفظ .  
 (٨) هذا هو القسم الثاني الذي قدره بلفظه .  
 (٩) ب : فوق .  
 (١٠) فتح العزيز ١٣/١٢ .

(١) وان قدر كل واحد من البعضين بنيته نظر :

فان نوى بإعجل البعضين أكثرهما ، أو التسوية بينهما  
عمل على نيته فوق في الحال الأولى طلقان ، وفي الحالة  
الثانية طلقا .

(٣) وان نوى بإعجل البعضين أقلهما وهو أن يقع في الحال  
الأولى واحدة وفي الحالة الثانية طلقان ففيه وجهان : (٤)

ب/١٥ أحدهما : وهو الظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله أنه  
يقبل منه في الظاهر والباطن ، ولا يقع في الحال الأولى الا  
واحدة ، ويقع في الحال الأخرى طلقان كما لو قدره بلفظه . (٥)  
والوجه الثاني : وهو قول بعض أصحابنا أنه لا يقبل منه  
في الظاهر ويلزمه في الحال طلقان في ظاهر الحكم ، ويدين (٦)  
فيما بينه وبين الله تعالى (كما لو قال : أنت طالق ، ثم  
قال : نويت الى شهر) . (٧) (٨) (٩)

وهذا خطأ والفرق بينهما أن البعض حقيقة ، وليس كذلك  
إطلاق الطلاق إذا نوى أن يكون الى شهر ، لأن حقيقته تعجيل  
الطلاق فجاز أن لا يحمل في الظاهر على نيته . والله أعلم .

- 
- (١) هذا هو القسم الثالث الذي قدره بنيته ، والذي أشار  
إليه في ص ١٢٠ أجمالا .  
(٢) ج : بنيته .  
(٣) ب : (وهو) ساقط .  
(٤) ب : وفي الحالة الأخرى ، وفيه تكرار ، والثاني أصوب .  
(٥) ج : يقبل منه الظاهر والباطن .  
(٦) المذهب ٩٠/٢ ، روضة الطالبين ١٣/٨ ، فتح العزيز  
١٢/١٣ ، كفاية النبيه ١٦٣/٨ .  
(٧) ج : لا يقبل فيه الظاهر .  
(٨) المذهب ٨٩/٢-٩٠ ، روضة الطالبين ١٣/٨ ، فتح العزيز  
١٢/١٣ ، كفاية النبيه ١٦٣/٨ .  
(٩) ب : ما بين القوسين ساقط .

## (٨) مسألة (لو قال لها : أنت طالق

أحسن الطلاق وما أشبهه)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : أنت طالق  
أعدل ، أو أحسن ، أو أكمل الطلاق ، أو ما أشبهه سألته عن  
نيتة ، فإن لم ينو شيئا وقع الطلاق للسنة .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

وهذا كما قال ، إذا قال : أنت طالق أعدل الطلاق ، أو  
أكمل الطلاق ، أو أفضل الطلاق ، أو أحسن الطلاق ، أو أنهاه ،  
أو امرأه ، أو أسوأه ، أو أبهأه ، أو قال شبه ذلك من صفات  
الحمد ، لم يخل حاله من أحد أمرين : إما أن يكون له فيه  
نية ، أو لانية له فيه .<sup>(٣)</sup>

فإن لم تكن له فيه نية وجب حمله على طلاق السنة ، لأنه  
الأعدل الأفضل الأجمل الأكمل ، سواء تغلظ ذلك عليه بالتعجيل ،  
أو تخفف بالتأجيل . فإن كانت طاهرا طلقت في الحال طلاق<sup>(٤)</sup>  
<sup>(٥)</sup>

(١) ب : أو ما أشبهه .  
(٢) الام ١٦٤/٥ ، المختصر ص ١٩٢ ، نص الام : ولو قال لها :  
"أنت طالق أحسن الطلاق ، أو أجمل الطلاق أو أفضل الطلاق  
أو أكمل الطلاق ، أو خير الطلاق ، أو ما أشبه هذا من  
تفضيل الكلام سألته عن نيتة ؟  
فإن قال : لم أنو شيئا وقع الطلاق للسنة .  
وكذلك لو قال : مانويت إيقاعه في وقت أعرفه .  
وكذلك لو قال : ما أعرف حسن الطلاق ولا قبيحه بمففة غير  
أنى نويت أن يكون أحسن الطلاق وما قلت معه أن يكون  
الطلاق حين تكلمت به ، لا يكون له مدة غير الوقت الذي  
تكلمت به فيقع حينئذ حين يتكلم به .  
أو يقول : أردت بأحسنه أنى طلقت من الغضب أو غيره  
فيقع حين يتكلم به إذا جاء بدلالة " .  
وقد ذكرت هذا النص كاملا لما اشتمل عليه من أحكام  
وتفاصيل مفيدة لتعميم الفائدة .

(٣) ب : إنهاه .  
(٤) ب : (فيه) ساقط .  
(٥) ب : (الأجمل) ساقط .

إما أن  
يكون له  
فيها نية  
أو لا

السنة ، وان كانت حائفا لم تطلق حتى اذا ظهرت طلقت حينئذ  
(٢)  
للسنة .

١/٢٨٤

وان كان له  
نية فعلى  
ضربين

وان كانت له نية فعلى ضربين :

أحدهما : أن تكون نيته موافقة لظاهر لفظه وهو : أن  
ينوى طلاق السنة فيحمل على مانوى من طلاق السنة ، وتكون  
النية (تأكيدا للظاهر ، لأنه اذا حمل على طلاق السنة من غير  
(٣)  
نية) كان أولى أن يحمل عليه مع النية .

والضرب الثانى : أن تكون نيته مخالفة لظاهر لفظه ،  
وهو أن يريد به طلاق البدعة ، لأنه اعتقد أن الأعدل مع قبح  
طريقها ، والأجمل بسوء خلقها أن يطلق للبدعة ، فهذا على  
(٤) (٥) (٦)  
ضربين :

أحدهما : أن يكون ذلك أغلظ حاله بأن تكون حائفا أو  
مجامعة فيحمل على طلاق البدعة ، ويقع الطلاق فى الحال ، لأنه  
أغلظ .

والضرب الثانى : أن يكون ذلك أخف حاله بأن تكون فى  
الجال طاهرا غير مجامعة ودين فيما بينه وبين الله تعالى .  
(٨) (٩)  
وهل تقبل منه فى ظاهر الحكم أم لا ؟ على وجهين :

- 
- (١) ب : (طلقت) ساقط .  
(٢) المذهب ٩٠/٢ ، روضة الطالبين ١٤/٨ ، فتح العزيز  
١٣/١٣ ، كفاية النبيه ١٦٣/٨ ، مغنى المحتاج ٣١٠/٣ .  
(٣) ب : ما بين القومين مكرر .  
(٤) ب : أكمل .  
(٥) ج : لسوء خلقها .  
(٦) ب : أن يطلق البدعة .  
(٧) ب : حالته .  
(٨) ب : بدين .  
(٩) لأنه يحتمل ما يدعيه . انظر : المذهب ٩٠/٢ ، روضة  
الطالبين ١٤/٨ ، فتح العزيز ١٣/١٣ ، كفاية النبيه  
١٦٣/٨ ، مغنى المحتاج ٣١٠/٣ .

أحدهما : لاتقبل منه فى ظاهر الحكم ، ولايلزمه وقوع الطلاق الا اذا صارت الى حال البدعة لان مذكوره من التاويل قد يحتمل أن يعدل بظاهر اللفظ اليه ، ثم لايلزمه فى ذلك الا (١)  
طلقة واحدة مالم يرد أكثر منها .

فان قيل : هذا اذا قال أنت طالق (أكمل الطلاق يلزمه الثلاث ، لأنها أكمل الطلاق .

(٢)  
قيل : الثلاث هي) أكمل الطلاق عددا ، وقد يجوز أن يريد (٣)  
أكمل (الطلاق صفة وحكما ، فلم يجز أن يحمل على كمال) العدد دون الصفة الا بنية ، لان الثلاث زيادة فلم يقع الا باليقين .  
ولكن لو قال : أنت طالق أكثر الطلاق وقع ثلاثا ، لان (٤)  
الكثرة لاتكون الا فى العدد دون الصفة .

ولو قال : أنت طالق أكبر الطلاق كان واحدة ، ولم يكن ثلاثا الا بالنية ، لان الأكبر قد يعود الى الصفة كما يعود الى العدد . والله أعلم بالمواب . (٥)

- 
- (١) نفس المصادر السابقة .  
(٢) ب : ما بين القوسين ساقط .  
(٣) ب : ما بين القوسين ساقط .  
(٤) ب : (أنت طالق) ساقط .  
(٥) لم يذكر المصنف الوجه الثانى كعادته ، وان كان يفهم مما ذكر أنه يقبل منه فى ظاهر الحكم لعله سكت عنه لكونه مرجوحا ، بدليل أن المصادر التى ذكرناها وغيرها لم تذكره ، الا ما أشار اليه صاحب الروضة بقوله "وان كانت فى حال سنة دين ، ولايقبل ظاهرا ، وقد يجيء خلاف فى الظاهر" ١٤/٨ . والله أعلم .

الفرق بين  
قوله : أنت  
طالق أكمل  
الطلاق

أو أكثر  
الطلاق

أو أكبر  
الطلاق

(٩) مسألة (لو قال لها : أنت طالق  
أقبح الطلاق أو ما أشبهه)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - ولو قال لها : أنت  
طالق أقبح ، أو أسمع ، أو أفحش أو ما أشبهه سألتها عن نيته  
فان لم ينو شيئا وقع للبدعة .

٢/١٠١

وهذا بخلاف ما تقدم من صفة الطلاق بصفات الحمد .  
فإذا قال لها : أنت طالق أقبح الطلاق ، أو أسمع الطلاق  
أو أفحش الطلاق ، أو أرداه ، أو أبداه ، أو أضره ، أو أشره  
أو أمره ، أو ما أشبه ذلك من صفات الذم .  
فان لم يكن له نية حمل على طلاق البدعة ، لانه الاسم  
الأقبح الأضر الأشر .  
وان كان له نية نظر فيها :

- (١) سمح الشيء بالضم قبح ، يسمح سماجة ، ... والسبح :  
الخبيث الريح ، لسان العرب ، مادة (سبح) . أسمع  
الطلاق أقبحه كما أشار إليه المصنف في الصفحة التالية  
بقوله : الاسم الأقبح .
- (٢) الأم ١٦٤/٥ ، المختصر ص ١٩٢ ، هذا نص المختصر ، وأما  
نص الأم فهو ما يلي : ولو قال لها : أنت طالق أقبح أو  
أسمع ، أو أقذر ، أو أشر ، أو أنتن ، أو ألم ، أو  
أبغض الطلاق أو ما أشبه هذا مما يقبح به الطلاق سألناه  
عن نيته ؟ فان قال : أردت ما يخالف السنة منه ، أو  
قال : أردت ان كان فيه شيء يقبح الأقبح وقع طلاق بدعة  
ان كانت طاهرا مجامعة أو حائضا ، أو نفساء حين تكلم  
به .  
وان كانت طاهرا من غير جماع وقع اذا حاضت ، أو نفست  
أو جومت .  
وان قال : لم أنو شيئا ، أو خرس ، أو عته قبل أن  
يسأل وقع الطلاق في موضع البدعة .  
فان سئل فقال : نويت أقبح الطلاق لها اذا طلقتها  
لريبة رأيته منها ، أو سوء عشرة أو بغضة منى لها ،  
أو لبغضا من غير ريبة فيكون ذلك يقبح بها وقع الطلاق  
حين تكلم به ، لانه لم يصفه في أن يقع في وقت فيوقعه  
فيه .

- (١) فان وافقت ظاهر لفظه أن يريد به طلاق البدعة حمل  
عليها ، وكان عشرتها هي الأسمج الأقبح .  
(٢)  
(٣) فان كان ذلك أغلظ حاله وأعجلهما حمل عليه وقبل قوله  
فيه .  
(٤) وان كان أخف حاله وأبعدهما دين فيه ، وفي قبوله منه  
(٥) في الحكم وجهان :  
أحدهما : لا يقبل منه اعتبارا بظاهر اللفظ .  
(٦)  
والثاني : يقبل منه لاحتمال ما ذكرنا من التأويل .

- 
- (١) ب : ظاهرا .  
(٢) هـ : هـ .  
(٣) أ : عمل عليه .  
(٤) ب : أو أبعدهما .  
(٥) ج : لزمه في الحكم .  
(٦) ولعله يقصد بقوله : لاحتمال ما ذكرنا من التأويل قوله  
فان وافقت ظاهر لفظه أن يريد به طلاق البدعة حمل  
عليها ، وكان عشرتها هو الأسمج الأقبح . والله أعلم .  
انظر : المهذب ٩٠/٢ ، روضة الطالبين ١٤/٨ ، فتح  
العزيز ١٣/١٣ ، كفاية النبيه ١٦٣/٨ ، مغنى المحتاج  
٣١٠/٣ .

١/٩ فصل (لو قال لها : أنت طالق أشد الطلاق ونحوه)

(١)  
ولو قال : أنت طالق أشد الطلاق ، ولم تكن له نية طلقت  
فى الحال من غير مراعاة سنة ولا بدعة ، لأن أشد الطلاق تعجيله  
وتكون رجعية .

وكذلك لو قال : أنت طالق أطول الطلاق ، أو أعرض الطلاق  
(٢)  
أو أقصر الطلاق كانت واحدة رجعية ، لأن الطلاق لأطول له  
ولأعرض .

وقال أبو حنيفة : إذا قال : أنت طالق أكبر الطلاق ،  
أو أطول الطلاق ، أو أعرض الطلاق ، أو أشد الطلاق طلقت واحدة  
بائنة ، ووافق فى الاقصر والامغر أنها تكون رجعية .  
(٣)  
وعندنا : أن الواحدة لا تكون بائنة بحال الا فى غير  
(٤)  
المدخول بها ، والكلام معه يأتى .

- 
- (١) ب : أسوأ الطلاق .  
(٢) الأم ١٦٥/٥ ، المهذب ٨٦/٢ ، روضة الطالبين ٧٧/٨ ،  
مغنى المحتاج ٢٩٦/٣ ، قليوبى ٣٣٨/٣ .  
(٣) الهداية ٢٣٨-٢٣٩ ، تحفة الفقهاء ١٨١/٢ ، بدائع  
المنائع ١١٠/٣ ، فتح القدير ٣٨٩/٣ ، ونقل عن أبي  
يوسف صاحب أبي حنيفة : أنها تكون واحدة رجعية .  
(٤) ب : وعنده ...

(١٠) مسألة (الطلاق الموصوف بمفتين مختلفتين)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : أنت طالق  
 واحدة حسنة قبيحة أو جميلة فاحشة طلقت حين تكلم .<sup>(١)</sup>  
 وهذا كما قال . إذا وصف الطلاق بمفتين مختلفتين ،<sup>(٢)</sup>  
 فقال : أنت طالق واحدة حسنة قبيحة ، أو جميلة فاحشة ، أو  
 ضارة نافعة ، أو سنية بدعية ، وقع طلاقها في الحال ، سواء<sup>(٣)</sup>  
 كانت في حال السنة ، أو في حال البدعة . واختلف أصحابنا  
 في تعليل ذلك :

فقال بعضهم وهو الظاهر من تعليل الشافعي : أنه وصفها  
 بمفتين :

أحدهما صفة طلاق السنة ، والآخرى صفة طلاق البدعة .

وهي في أحد الحالين فوقوع الطلاق عليها بوجود إحدى  
 المفتين .<sup>(٤)</sup>

وقال آخرون : بل العلة فيه أن تقابل المفتين أوجب  
 سقوطهما لأجل المضادة فيهما فصارت الطلقة بسقوط المفتين

- 
- (١) ب : جهلة .  
 (٢) هذا نص المختصر ص ١٩٢ ، ونص كتاب الأم : ولو قال لها  
 أنت طالق واحدة حسنة قبيحة ، أو جميلة فاحشة ، أو  
 ما أشبه هذا مما يجمع الشيء وخلافه ، كانت طالقا حين  
 تكلم بالطلاق ، لأن ما أوقع في ذلك وقع بإحدى المفتين .  
 الأم ١٦٥/٥ .  
 (٣) أ : قصد ، ب : قص .  
 (٤) ب : أو جهلة .  
 (٥) ب : سنة .  
 (٦) روضة الطالبين ١٥/٨ ، فتح العزيز ١٣/١٤ ، مغنى  
 المحتاج ٣١٠/٣ .  
 (٧) الأم ١٦٥/٥ ، والمصادر السابقة الا روضة الطالبين .  
 (٨) ب : بل الفدية أن تقابل ...

(١) مطلقاً فوق الطلاق بها فى الحال . (٢)

(٣) ولو قال : أنت طالق طلاق الحرج واليسر وقع الطلاق عليها فى الحال ، لأن طلاق الحرج هو طلاق البدعة ، فصار واصفاً لها بصفتين متضادتين فيقع بها الطلاق معجلاً على ما ذكرنا من اختلاف الملتين .

(٤) فلو قال : أردت بالحرج طلاق الثلاث ، وباليسر أن يكون فى كل طهر واحدة . فهذا يحتمل ظاهر كلامه أيضاً ، وهو أغلظ عليه من الواحدة المعجلة فتقع ظاهراً وباطناً على ما نوى . والله أعلم .

- 
- (١) أى غير مقيدة بسأحد الوصفين المختلفين المتضادين : صفة طلاق السنة ، وصفة طلاق البدعة .
- (٢) وقد ذكر فى فتح العزيز وغيره عن أبى الفرج فى الامالى أنه لو فسر كل صفة بمعنى فقال : أردت بكونها حسنة من حيث الوقت ، وقبيحة من حيث العدد حتى تقع الثلاث قبل وان تأسر الوقوع ، لأن ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع .
- انظر : فتح العزيز ١٣/١٤ ، حاشية القليوبى ٣/٣٤٩ ، معنى المحتاج ٣/٣١٠-٣١١ .
- (٣) ب ، ج : طلاق الحرج والسنة .
- (٤) فى النسخ الثلاث : (وبالسنة) والصواب ما أثبتناه لتكون صفة التفاضل فى محلها ، ولما جاء فى (١) فى رأس هذه المسألة .

(١)  
١/١٠ فصل (لو قال لها : أنت طالق ملء مكة ونحوها)

ولو قال : أنت طالق ملء مكة ، أو ملء الحجاز ، أو  
ملء الدنيا طلقت واحدة<sup>(٢)</sup> ان لم يرد أكثر منها ، لأن الطلاق  
لا يشغل محلا فيقع في مكان دون مكان ، ويكون معنى قوله : ملء  
الدنيا : أى يظهر ذكرها<sup>(٣)</sup> فى الدنيا ، وقد ظهر فيها ذكر<sup>(٤)</sup>  
الواحدة كظهور الثلاث .

- 
- (١) ب : مسألة فصل ولو قال ...  
(٢) الأم ١٦٥/٥ ، المذهب ٨٦/٢ ، روضة الطالبين ٧٧/٨ ،  
حاشية القليوبى ٣٣٨/٣ ، فتح العزيز ٧٨٧/١٣ ، كفاية  
النبيه ١٥٤/٨ ، مغنى المحتاج ٢٩٦/٣ .  
(٣) ب : بذكرها .  
(٤) ب : أو قد ...

## (١١) مسألة (الطلاق المعلق على شرط وصفة)

قال الشافعي رحمه الله : ولو قال : أنت طالق اذا قدم  
 فلان للسنة ، فقدم فهي طالق للسنة .<sup>(١)</sup>  
 وهذا صحيح ، لأنه علق طلاقها بشرط وصفة ، فالشرط قدوم  
 زيد ، والصفة أن يكون طلاق السنة فوجب أن تعتبر الصفة بعد  
 وجود الشرط ، (فلا طلاق قبل قدوم زيد ، فاذا قدم فقد وجد  
 الشرط) فوجب مراعاة الصفة .<sup>(٢)</sup>  
 فان كانت عند قدوم زيد في طهر لم تجامع فيه طلقت حال  
 قدومه لوجود الشرط والصفة معا .  
 وان كانت حائضا ، أو في طهر قد جومت فيه لم تطلق  
 بوجود الشرط لعدم الصفة ، حتى اذا صارت في طهر لاجتماع فيه  
 طلقت بحدوث الصفة بعد وجود الشرط ولا يعتبر اجتماع الصفة  
 والشرط .<sup>(٣)</sup>  
 ولكن لو قال : اذا قدم فلان وأنت من ذوات السنة فأنت  
 طالق لم تطلق الا بقدوم فلان وهي في طهر لاجتماع فيه ، لأنه قد  
 جعل الصفة شرطا ، وجعل طلاقها معلقا باجتماع شرطين ، فلم  
 تطلق بوجود أحدهما ، ولا بافترادهما .<sup>(٤)</sup>  
 ولو قال : اذا قدم زيد فأنت طالق ولم يعلقه بسنة  
 ولا بدعة طلقت بقدومه طاهرا كانت أو حائضا .

- (١) الأم ١٦٥/٥ ، المختصر ص ١٩٢ ، المهذب ٩٠/٢ ، فتح  
 العزيز ١٣/١٠٧ .  
 (٢) ب : وبصفة .  
 (٣) ب : صابئين القوسين ساقط .  
 (٤) أي لا يشترط وجود الشرط والصفة معا في وقت واحد ، قد  
 يوجدان معا في وقت واحد ، وقد يوجد الشرط دون الصفة  
 فلا يقع الطلاق الا بوجودهما ، والعكس كذلك .  
 (٥) ج : (لم تطلق) ساقط .  
 (٦) ب : الا أن يقدم فلان .  
 (٧) ب : ولا بافترادهما .

لكن ان كانت طاهرا فهو طلاق سنة ، وان كانت حائضا فهو طلاق بدعة غير أنه لا يأنثم به ، لأنه لم يقصده . ألا ترى أن متعمد وطء الشبهة آثم ، ومن لم يتعمده غير آثم ، وإذا لم يأنثم لم يندب الى الرجعة كالأثم ، لأن المقمود بالرجعة قطع الأثم .

ولافرق بين قوله : أنت طالق اذا قدم زيد ، وبين قوله ان قدم زيد ، أنها لا تطلق الا بقدم زيد لأنهما جميعا حرفا شرط مستقبل .<sup>(٣)</sup>

ولكن لو قال : أنت طالق اذا قدم زيد ، أو أنت طالق ان قدم زيد بفتح الالف طلقت مكانها ، لأنهما حرفا جزاء عن ماض ، سواء كان زيد قد قدم أم لا ؟ لأنه ان لم يقدم بطل الجزاء وثبت الحكم .<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

- (١) ب : ان معتمد .  
 (٢) ب : لم يعتمد ، ج : بدون ضمير .  
 (٣) أ : (مستقبل) ساقط ، وسيأتي تفصيل عن (اذا وان) في باب الطلاق بالوقت ، في المسألة الثامنة منه .  
 (٤) ج : اذا ، والصواب ما أثبتناه .  
 (٥) أ : وأنت .  
 (٦) هذه المسألة فيها تفصيل نوجزها فيما يلي :  
 ذكر النووي وغيره : أن هذا الحكم في حق من يعرف اللغة ، ويفرق بين أن ، وان ، واذا ، وإذا ، وعند من لا يعرف اللغة تكون للتعليق ، وبه قال أبو حامد ، والامام ، والغزالي والبيهقي .  
 وقال القاضي أبو الطيب : يقع الطلاق في الحال ، سواء كان عالما بالنحو أو جاهلا ، لأن هذا مقتضى اللفظ فلا يعتبر فيه جهل اللفظ ، بل تحمل اللفاظ على مقتضاها في اللسان فلزمه الطلاق ، ولا يعتبر من غير قصد ، فان قال : أردت به التعليق ، فان كان يعرف النحو لم يقبل وان كان جاهلا باللسان قبل منه ، اذ لافرق بينهما عنده قال الرافعي : وهذا أظهر ، والى ترجيحه ذهب ابن الصباغ ، وبه قطع المتولي ، ثم قال النووي : هذا أشبه ، والأول أصح ، وبه قطع الأكثرون .  
 وقد نقل صاحب المذهب نحو كلام أبي الطيب عن الماوردي .  
 وأنا أميل الى قول أبي الطيب لذلك التفاصيل التي ذكرها ، وخاصة قوله : "فان قال أردت به التعليق ..." .  
 انظر : المذهب ٨٩/٢ ، روضة الطالبين ١٣٦/٨-١٣٧ ، فتح العزيز ١٣/١٣٨-١٣٩ ، كفاية النبيه ٨/١٩٢ .

١/١١ فمّل (ولو قال لها : أنت طالق للسنة اذا جاء يوم الجمعة او فى يوم الجمعة والفرق بينهما)

ولو قال لها : أنت طالق للسنة اذا جاء يوم الجمعة ،  
فيوم الجمعة شرط ، وطلاق السنة صفة .  
فان جاء يوم الجمعة وهى فى طهر لاجماع فيه طلقت ، وان  
كانت فى يوم الجمعة حائضا فاذا طهرت طلقت .  
(١) (٢)  
ولو قال لها : أنت طالق للسنة فى يوم الجمعة ، فان  
كانت فيه طاهرا طلقت ، وان كانت فيه حائضا لم تطلق اذا  
طهرت ، لانه جعل وقوع طلاقها على هذه الصفة فى يوم الجمعة  
شرطا فلم يقع فى غيره ، ولم يجعله فى المسألة الاولى شرطا  
(٣)  
فجاز ان يقع فى غيره فلذلك افترقا .  
(٤)

- 
- (١) ب : فان .  
(٢) أى طلقت فى أى يوم من أيام الأسبوع اذا طهرت فيه ،  
ولا يشترط ان يكون وقوع الطلاق فى يوم الجمعة بخلاف  
المسألة التالية لها .  
(٣) ج : ولو كان قد قال لها .  
(٤) فى النسخ الثلاث : (ما افترقا) والصواب ما اشبهناه ،  
لانه جعل فى الاول شرطا ، وفى الثانية صفة .

١١/ب فصل (طلاق من لاسنة في طلاقها

ولابدعة اذا اقترن بشرط)

ولو قال لصغيرة ، او حامل ، او غير مدخول بها : اذا  
قدم زيد فانت طالق للسنة .

فان قدم زيد قبل بلوغ الصغيرة ، ووضع الحامل ، ووطء  
غير المدخول بها ، طلقت في الحال ، لانه لاسنة في طلاقهن  
ولابدعة .

وان قدم زيد بعد حيض الصغيرة ، ووضع الحامل ، ووطء  
غير المدخول بها روعى فيهن طلاق السنة اعتبارا بحال الشرط  
لاوقت العقد .

(٢)  
فان كن في طهر طلقن ، وان كن في حيض لم يطلقن فيه  
(٣)  
حتى اذا طهرن طلقن ، والله اعلم .

---

(١) ج : طلاقها .  
(٢) ب : (فان كن في طهر طلقن) ساقط .  
(٣) انظر : الام ١٦٦/٥ .

## (١٢) مسألة (الطلاق المعلق على رضا الغير)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : أنت طالق  
(١)  
لفلان ، أو لرضا فلان طلقت مكانه .

أما إذا قال : أنت طالق لفلان فهي طالق في الحال ، لأن  
معناه لأجل فلان .

وأما إذا قال : أنت طالق لرضا فلان : (فقد ذهب قوم  
(٢)  
إلى أن رضا فلان) شرط في وقوع الطلاق .

وهذا خطأ بل الطلاق واقع في الحال ، لأن معناه أنك  
طالق لرضا فلان كقوله لعبده : أنت حر لرضا الله ، أو لوجه  
الله فإنه يعتق ، ولا يكون شرطا ، لأن معناه لرضا الله .  
(٣)  
(٤)

فإن قال : أردت بقولي لرضى فلان الشرط ، وأن معناه أن  
رضى فلان ، فلا تطلق إن لم يرض فلان ، ودين فيما بينه وبين  
الله تعالى فلم يقع إلا أن يرضى فلان .  
١/٢٨٧ ب/١٧

فأما الظاهر ففيه وجهان :

أحدهما : يقع الطلاق في الظاهر معجلا اعتبارا بحكم  
(٥)  
الظاهر في الجزاء .

والوجه الثاني : لا يقع في الظاهر إلا على ما نوى إذا  
(٦)  
رضى فلان اعتبارا باحتمال الكلام في كونه شرطا .

(١) أ : مكانها . المختصر ص ١٩٢ .

(٢) ج : ما بين القوسين ناقط .

(٣) ب : حرام .

(٤) المهذب ٩٨/٢ .

(٥) لأن ظاهر اللفظ يقتضي الجواز الطلاق فلم يقبل قوله في  
تأخيرته ، كما لو قال : أنت طالق ثم ادعى أنه أراد أن  
دخلت الدار .

(٦) نفس المصادر السابقة .

## ١/١٢ فصل (تعليق الطلاق على رضى الغير بان ، واذا)

(١)  
ولو قال : أنت طالق ان رضى زيد ، أو اذا رضى زيد ما  
الرضا شرطا فى وقوع الطلاق ، لأن اذا وان من حروف الشرط  
المستقبلة ، فان رضى زيد وقع الطلاق ، وان لم يرض لم يقع .  
لكن الرضى فى قوله : ان رضى على الفور ، فان تراخى  
الرضى لم يصح :

وفى قوله : اذا رضى على التراخى ، فلو رضى ولو بعد  
طول زمان صح لما ذكرنا قبل من الفرق بين ان ، واذا .  
(٢) (٣)

واما رضى زيد فلا يعرف الا بقوله : قد رضيت من غير أن  
يعتبر امارات فعله كالمشيئة .

لكن ان كان زيد مادفا فى رضاه (وقع الطلاق فى الظاهر  
والباطن ، وان كان كاذبا) فى رضاه . وقع الطلاق فى ظاهر  
الحكم ، وهل يدين فيما بينه وبين الله تعالى على وجهين ؟  
أحدهما : يدين اعتبارا لحقيقة الرضى به بالقلب .  
(٤) (٥) (٦)

والوجه الثانى : لا يدين اعتبارا بالقول الذى لا يحقق

ماسواه .

هل يختلف  
الحكم فى  
صدق رضى  
الغير من

- 
- (١) ا ، ب : واذا ...  
(٢) ج : صح ما ذكرنا .  
(٣) وهذه اشارة الى أن (ان) تدل على الفور ، فاذا مضى  
زمان يمكن لزيد أن يعبر عن رضاه ، أو عدم رضاه فلم  
يبين ذلك وقع الطلاق .  
واما (اذا) فهي موضوعة على التراخى فلو رضى بعد فترة  
طويلة صح ، ولا يشترط أن يبينه على الفور ، وسيأتى  
توضيح وتفصيل أكثر فى ان ، واذا ، وغيرهما من اللفاظ  
المستعملة فى الطلاق ، من حيث عددها ، وما تدل عليه ،  
والفرق بينها ، وذلك فى (باب الطلاق بالوقت وطلاق  
المكره ...) فى المسألة الثامنة من هذا الباب ان شاء  
الله تعالى .  
(٤) ا : ما بين القولين ناقط .  
(٥) أى الطلاق .  
(٦) ج : لحقيقة الرضى بالقلب .

وكذلك لو قال : أنت طالق ان شاء زيد ، فقال زيد : قد  
شئت كاذبا ، كان الطلاق واقعا في الحكم . وهل يدين فيه أم  
لا ؟ على وجهين :  
(٢) فاما اذا قال : أنت طالق اذا رضى زيد ، أو ان رضى زيد  
بفتح الالف طلقت من غير اعتبار الرضى ، لانهما حرفا جزاء عن  
ماض .

- 
- (١) ج : ولذلك .  
(٢) ب : فاما ان ...  
(٣) ب : اذا رضى زيد ...

## ١٢/ب فصل (تعليق الطلاق على رضا ومشينة من لولاية له)

ولو قال لها : أنت طالق ان رضى زيد ، وكان زيد صغيرا  
فرضى فى مغره ففيه وجهان :  
أحدهما : أنه لاحكم لرضاه ، لأنه بالمغفر خارج من أن  
يكون من أهل الرضا . فعلى هذا لا تطلق برضاه (فى مغره ، لأنه  
من غير أهل الرضى ، ولا تطلق برضاه) بعد كبره لتراخى  
الزمان .

والوجه الثانى : وهو ضعيف أنها تطلق بقوله فى مغره  
قد رضيت تغليباً لحكم الطلاق بالمعة .  
وهكذا لو قال لها : أنت طالق ان شاء زيد ، وكان زيد  
مغفراً فقال : قد شئت كان وقوع طلاقها على هذين الوجهين .  
وهكذا لو قال لها وهى صغيرة : أنت طالق ان شئت .  
فقلت : قد شئت ، كان وقوع الطلاق على هذين الوجهين .

- (١) أ : (لأنه) ساقط . أى لأن الصغير لولاية على نفسه فلا يلى أمر غيره ، وخصوصاً فى الأمور الخطيرة مثل الطلاق .
- (٢) ج : صابين القوسين ساقط .
- (٣) ب : لتراخى الرضى .
- (٤) ب : فإن رضيت .
- (٥) ب ، ج : لو قال أنت ...
- (٦) ج : كان وقوع الطلاق .
- (٧) أى الوجهين المتقدمين آنفاً فى مسألة تعليق الطلاق على رضا زيد وهو صغير .
- (٨) هذه المسألة تحتاج إلى شيء من التفصيل كما ذكرها صاحب الزبية والروضة ، فقالا :  
ان الصغيرة ان كانت غير مميزة لا يقع عليها الطلاق بلا خلاف ، كما لو كانت مجنونة ولو بالغا ، وأما ان كانت مميزة ففي وقوع الطلاق عليها وجهان :  
أظهرهما : أنه لا يقع عليها ، لأنه لا اعتبار بمشينة المصبي والمصبية فى التصرفات الشرعية ، وهو قول أكثر الأصحاب كما قال ابن الرفعة . ذكر منهم المتولى وأبنا الفرع التوخى ، وابن الصباغ وهو اختيار ابن الحداد .  
والثانى يقع عليها ، لأن مشينة المصبي معتبرة فى اختيار الأبوين ، وبه قال بعض أصحابنا ، ولم يذكرهم باسمائهم ، وهذا القول مرجوح ، لوجود الفارق بين =

(١)  
ولكن لو قال للبالغ وهي سكرى من شراب محرم أنت طالق  
ان شئت ، فشئت فى سكرها طلقت ، لأن السكران فى حكم  
(٢)  
المأحى .

ولو قال لها وهي صغيرة : أنت طالق اذا دخلت الدار  
فدخلت طلقت وجها واحدا ، كما لو علق ذلك بدخول من لا قصد له  
(٣)  
من حمار ، او بهيمة طلقت . والله أعلم .

- 
- = اختيار أحد الأبوين عند افتراقهما ، وبين اختيار  
الطلاق وهي صغيرة لأنها لاتدرك ما يترتب عليه من قوآت  
مصلحة لها ، والحق ضرر عليها ، وفى اختيار أحد  
الأبوين لا يحمل ذلك .  
انظر : المهذب ٩٨/٢ ، روضة الطالبين ١٥٨/٨ ، كفاية  
النبية ١٨٨ل/٨ ، منهاج الطالبين ص ١١٠ ، مغنى  
المحتاج ٣٢٥/٣ ، قليوبى وعميرة ٣٥٩/٣ .  
(١) قال ابن الأنبارى : قالوا : جارية بالغ فاستغنوا بذكر  
الموصوف وثانيه عن ثانيه المفة ، ولو قال قائل :  
جارية بالغ لم يكن خطأ لأنه الأصل .  
انظر : لسان العرب ، المصباح المنير ، مادة (بلغ) .  
(٢) وقد تقدم الكلام فى حكم طلاق السكران بايجاز فى  
ص ٣١-٣٠ .  
فى هامش رقم ٢ وسيأتى تفصيل أكثر .  
(٣) لو علق الطلاق بدخول بهيمة أو نحوها كطفل فدخلت  
مختارة وقع الطلاق بخلاف ما اذا دخلت مكرهة .  
انظر : المهذب ٩٨/٢ ، مغنى المحتاج ٣٢٦/٣ ، حاشيتى  
قليوبى وعميرة ٣٥٩/٣ .

### ١٢/ج فصل (تعليق الطلاق على مشيئة الزوجة)

(١)

ولو قال لها : أنت طالق ان شئت ، فقالت : قد شئت ان

شئت ، فقال الزوج : قد شئت ففيه وجهان :

أحدهما : أن الطلاق واقع لحصول مشيئتها بمشيئة الزوج .

والوجه الثاني : وهو أولاها أن الطلاق لا يقع لأمرين :

أحدهما : أن تعليق الطلاق بمشيئتها يقتضى وجود مشيئة

(٢)  
(مطلقة ، وهى علقت مشيئتها بمشيئة الزوج فكانت منه) غير

مطلقة .

والثاني : أن تعليق المشيئة بالصفة لايجوز ، لأنه لو ١٠٢/ج

قال لها : أنت طالق ان شئت ان قدم زيد لم يصح ، كذلك اذا

(٣)

علقت مشيئتها بمشيئة الزوج .

(١) يشترط قبولها فى المجلس على الفور ان كانت مخاطبة  
كما فى هذا المثال ، لأن الخطاب يقتضى جوابا فى الحال  
كالبيع وغيره ، وان أخرت الجواب صار لغوا لا يقع به  
الطلاق ، أما اذا كانت حاضرة ولم يخاطبها ، أو غائبة  
أو علقت على مشيئة غيرها لم يشترط القبول على الفور  
على الأصح .

انظر : روضة ١٥٧/٨ ، النبيه ١٨٩/٨ .

(٢)

ج : ما بين القوسين ساقط .

(٣)

أى لم يصح ، لأنه علق طلاقها على مشيئتها ، وهى تخبر  
عما فى نفسها من ارادة الطلاق أو عدمها ولم توجد ،  
وانما وجد منها تعليق مشيئتها بمشيئة زوجها فلم يقع  
عليها الطلاق بذلك التعليق الجديد الذى حصل منها ،  
ولم أر من ذكر الوجه الأول الذى يفيد بوقوع الطلاق فى  
هذه المسألة .

انظر : المهذب ٩٨/٢ ، روضة الطالبين ١٥٧/٨ ، مغنى  
المحتاج ٣٢٥/٣ .

١٣/د فصل (حكم الاستثناء بالمشيئة في الطلاق)

ولو قال : أنت طالق واحدة إلا أن تشائى ثلاثا ، فقالت  
قد شئت ثلاثا .<sup>(١)</sup> لم تطلق واحدة ولا ثلاثا ، لأنه جعل وقوع  
الواحدة مشروطا بالا تشاء ثلاثا ، فإذا شاءت ثلاثا عدم الشرط<sup>(٢)</sup>  
في الواحدة فلم يقع .  
فأما الثلاث فالمشيئة فيها شرط في رفع الواحدة ، وليس<sup>(٣)</sup>  
بشرط في وقوع الثلاث . والله أعلم .

---

(١) ج : (فقالت : قد شئت ثلاثا) ساقط .  
(٢) ج : فإذا عدم الشرط .  
(٣) روضة الطالبين ١٦٠/٨ .

## (١٣) مسألة (تعليق الطلاق على الحمل)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : ان لم  
تكونى حاملا فانت طالق وقف عنها حتى تمر عليها دلالة على  
البراءة من الحمل .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

اما قوله : ان لم تكونى حاملا فانت طالق فمعناه ان  
كنت حائلا فانت طالق فلا يخلو : اما ان تكون حاملا ، او حائلا  
فاذا نفاه عن أحدهما تعلق بالآخر .<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup>

واذا كان كذلك فالظاهر عند اشتباه حالها أنها حائل  
فيحرم عليه وطؤها ، لأن الظاهر وقوع الطلاق عليها ، وعليه  
ان يستبرأها بعدة حرة ثلاثة أقراء هي أطهار ، سواء كان  
استبرأها قبل عقد طلاقه أم لا ؟ لأن هذا استبراء طلاق في  
<sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup>  
<sup>(٧)</sup>  
<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) ج : حائلا .  
(٢) ب ، ج : لها .  
(٣) المختصر ص ١٩٢ .  
(٤) الحائل غير الحامل ، قال في لسان العرب مادة (حيل) :  
"وحالت الناقة تحيل حايلا ، لم تحمل" ١٩٦/١١ .  
وفي مختار الصحاح : وحالت الناقة تحول حؤولا بالفهم ،  
وحايلا بالكسر فربها الفحل فلم تحمل ، مادة (حول) .  
(٥) ب : فلا يخلو .  
(٦) ج : أنها حامل .  
(٧) قد اختلف الأصحاب في صفة الاستبراء ووقته على ثلاثة  
أوجه :  
أحدها : ثلاثة أقراء وهي أطهار ، لأنه استبراء حرة  
فكان بثلاثة أطهار . وهذا ما ذكره المصنف .  
والثاني : بطهر ، لأن القصد براءة الرحم فلا يزداد على  
قراء ، واستبراء الحرة لا يجوز الا بالطهر فوجب أن يكون  
طهرا .  
والثالث : أنه يكون بحيضة ، لأن القصد من هذا  
الاستبراء معرفة براءة الرحم ، والذي يعرف به براءة  
الرحم هو الحيض .  
انظر : المهذب ٩٢/٢ ، فتح العزيز ١٣/ل ١٤٠ ، روضة  
الطالبين ١٣٩/٨ ، كفاية النبيه ١٧٠/ل ٨ .  
(٨) ج : (هذا) ساقط .

(١)

الظاهر فلم يجز أن تعتد به قبل زمان وقوعه .  
 وإذا كان كذلك لم يخل حالها عند انقضاء الاقراء  
 أن تكون مستبراة أو غير مستبراة ، فإن كانت غير مستبراة  
 بانت بالظاهر ، وهل تحل للازواج قبل أن تمضي مدة أكثر  
 الحمل أم لا على وجهين :  
 أحدهما : أنها قد حلت في الظاهر للازواج ، وإن جاز في  
 الممكن أن يكون بها حمل كما تحل التي نجز طلاقها إذا اعتدت  
 ثلاثة أقراء وإن أمكن أن يكون بها حمل .  
 والوجه الثاني : أنها محرمة على الأزواج حتى تمضي مدة  
 أكثر الحمل وهي أربع سنين ، فتيقن وقوع <sup>الطلاق</sup> عليها بتيقن كونها  
 حائلا وقت عقد طلاقها .  
 والفرق بين هذه وبين التي نجز طلاقها فأمكن بعد  
 الاقراء الثلاثة أن تكون حاملا فلا يحرم على الأزواج بهذا  
 التوهم الممكن ، وتحرم في مسألتنا لهذا التوهم الممكن :  
 أن التوهم في هذه المسألة يوقع شكاً في وقوع الطلاق  
 فجاز أن تحرم على الأزواج .  
 والتوهم في الطلاق الناجز لا يوقع شكاً في وقوع الطلاق  
 وإنما يوقعه في العدة مع انقضائها بحكم الشرع في الظاهر  
 بجاز أن لاتحرم على الأزواج .

(١) هل يعتد بالاستبراء قبل عقد الطلاق أم لا ؟ فيه وجهان :  
 أحدهما : لا يعتد به قبل عقد الطلاق ، لأن الاستبراء  
 لا يجوز أن يتقدم على سببه . وهذا هو الراجح عند  
 المصنف بدليل أنه لم يذكر الوجه الثاني .  
 والثاني : يعتد به ، لأن هذا الاستبراء ليس بواجب في  
 نفسه ، وإنما علق الطلاق بمففة ، والمقصود معرفة أن  
 الصفة حاصلة أو غير حاصلة ، ولا يختلف طريق المعرفة  
 بين أن يتقدم أو يتأخر ، وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن  
 أبي هريرة .  
 انظر نفس المصادر السابقة .

١/١٣ فمل (استباحة الوطء عند ظهور

أمارات الحمل وشواهدة)

(١) وان كانت عند انقضاء الثلاثة اقراء مستبراة فان ظهر  
(٢) بها امارات الحمل وشواهدة ففي استباحة وطئها بهذه الامارات  
وجهان مخرجان من اختلاف قوليه في نفقة الحامل المعتمدة .  
احدهما : يستبيح وطئها بأمارات الحمل ، اعتبارا  
بالظاهر وتغليباً لحكمه .

١/٢٨٩ والوجه الثانى : أنه لا يستبيح وطئها وهو على تحريمه  
لجواز أن يكون غلظاً وريحاً ، ولا يكون حملاً صحيحاً ، والوطء  
المحظور لا يجوز أن يستباح بالشك ، فعلى هذا لها حالتان :  
(٣) احدهما : أن لاتضع حملاً فالطلاق قد وقع من وقت العقد ،  
والعدة قد انقضت بالاقراء الثلاثة بعد العقد ، فان كان قد  
(٤) وطئها فهو وطء شبهة تعتد منه ثلاثة اقراء لا يملك فيها رجعة .  
والحال الثانية : أن تضع ولداً فلا يخلو من ثلاثة اقسام :  
احدها : أن تضعه لاقل من ستة أشهر من عقد الطلاق فلاطلاق  
(٥) عليه لعلمنا بكونها حاملاً عند عقده ، لأن الحمل لا يكون اقل  
(٦) من ستة أشهر .

والقسم الثانى : أن تضعه لأكثر من أربع سنين فالطلاق  
(٧) واقع ، والعدة منقضية بالاقراء الثلاثة ، لأن الحمل لايجوز أن

- 
- (١) ج : وان كانت انقضاء .  
(٢) أ : (منها) ، ج : بأن ظهر بها .  
(٣) ب : ج : أحدهما .  
(٤) ب : فهي .  
(٥) ب : فله طلاق عليه .  
(٦) انظر : المهذب ٩١/٢ ، فتح العزيز ١٣/ل ١٤٠ ، روضة  
الطالبين ١٣٨/٨ ، كفاية النبيه ١٧٠/٨ .  
(٧) ج : مقضية .

يستديم أكثر من أربع سنين ، فتيقن بذلك أنها كانت عند عقد  
الطلاق حائلا ، فان كان قد وطئها قبل الحمل اعتدت بثلاثة  
أقراء ، لأنه وطئ شبهة .

والقسم الثالث : أن تضعه مابين ستة أشهر وأربع سنين  
فللزوج حالتان :

(٢)  
أحدهما : أن لا يكون قد وطئها في هذه المدة فيحكم  
لحملها بالتقدم ووجوده عند عقد الطلاق فلا يقع الطلاق .

والحال الثانية : أن يكون الزوج قد وطئها فينظر في  
وضع الحمل :

فان وضعته لأقل من ستة أشهر من وقت الوطء ، ولاكثر من  
سنة أشهر من وقت العقد فهو حمل متقدم وقت العقد فلا يقع  
الطلاق . (٣)

وان وضعته لأكثر من ستة أشهر من الوطء والعقد جميعا  
ففيه وجهان :

أحدهما وهو قول أبى اسحاق المروزي : أنها تطلق  
تغليباً لحكم حدوثه ، لأننا على يقين منه ، وفي شك من  
تقدمه .

(٥)  
والوجه الثاني : وهو قول أبى على بن أبى هريرة :

- 
- (١) أ ، ب ، ج : حاملا ، فالصواب ما أثبتناه .  
انظر نفس المصادر السابقة .  
(٢) أ ، ج : أحدهما .  
(٣) انظر المصادر السابقة أيضا .  
(٤) أي لحكم حدوث الحمل ووجوده ، لأن الظاهر يدل عليه ،  
وتقدم عقد الطلاق على الحمل مشكوك فيه ، فكيف يقدم  
ما ظاهره الشك على ما ظاهره اليقين .  
(٥) هو أبو على الحسن بن الحسين بن أبى هريرة ، كان أحد  
أئمة الشافعية من أصحاب الوجوه ، وتفقه على أبى  
العباس بن سريج ، ثم على أبى اسحاق المروزي وصحبه  
إلى مصر ، ثم عاد إلى بغداد ومات بها . =

انها لاتطلق لجواز تقدمه .  
وتغليباً لحكم اليقين فى بقاء نكاحه ، واسقاطاً للشك  
(١)  
فى وقوع طلاقه . والله اعلم .

---

= قال عنه الخطيب البغدادي : الفقيه القاضي ، كان أحد  
شيوخ الشافعيين ، وله مسائل فى الفروع محفوظة ،  
واقواله فيها مسطورة .  
ونقل ابن هداية الله فى طبقات الشافعية أنه شرح  
المختصر شرحين ، أحدهما مختصر ، والآخر مبسوط .  
وقال السبكي : شرح المختصر ، ووقفت على الشرح  
المذكور .  
توفى رحمه الله تعالى سنة ٣٤٥هـ ، وقيل ٣٤٦هـ .  
انظر : طبقات الفقهاء ص ١٢١ ، تاريخ بغداد ٢٩٨/٧ ،  
طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٦/٣ وما بعدها ، طبقات  
الشافعية لابن هداية الله ص ٢٠٥ .  
(١) انظر نفس المصادر السابقة ، المذهب ٩١/٢-٩٢ .

١٣/ب فصل (لو قال لها : ان كنت حاملا فانت طالق)

(١)

وأما اذا عكس مسألة الكتاب فقال : ان كنت حاملا فانت طالق ، فهو ممنوع من وطئها ، حتى يستبرئها لجواز أن تكون حائلا فتطلق ، وفي هذا المنع وجهان :

(٢)

أحدهما : أنه منع تحريم كالمنع في قوله : ان كنت حائلا فانت طالق .

(٣)

والوجه الثاني : أنه كراهة لالتحريم ، وقد أشار اليه الشافعي رحمه الله تعالى في الاملاء .

(٤)

والفرق بين أن يعلق طلاقها بوجود الحمل فيكون المنع لكراهة لالتحريم ، وبين أن يعلقه بعدم الحمل فيكون المنع منع تحريم هو :

(٥) (٦)

أن الأصل أن لا يحمل فحرم وطؤها اذا علقه بعدمه ، ولم يحرم اذا علقه بوجوده .

(٧)

واذا لزم استبراؤها بوطئها لم يخل حاله :

(٨)

من أن يكون قد استبراها قبل عقد طلاقها ، أو لم يستبرئها ؟

فإن لم يكن قد استبراها فعليه أن يستبرئ ، وفي قدر ما يستبرؤها به وجهان :

(١) أ : ان كنت حائلا .

(٢) ج : حاملا .

(٣) لأنه يجوز أن تكون حاملا فيحرم وطؤها ، ويجوز أن لا تكون حاملا فيحل وطؤها فغلب التحريم .

(٤) لا يحرم وطؤها ، لأن الأصل عدم الحمل ، وثبوت الاباحة .

(٥) ب : أن الأصل لا حمل .

(٦) ج : يحرم .

(٧) انظر : المذهب ٩٢/٢ ، فتح العزيز ١٣/١٤١-١٤٢ ، روضة الطالبين ٨/١٣٨-١٣٩ ، كفاية النبيه ٨/١٧٠-١٧١ ، شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين على هامش حاشيتي قليوبى وعميرة ٣٥٤/٣ .

(٨) ب : قبل عقد طلاقه .

الفرق بين تعليق بوجود الحمل أو عدمه

أحدهما : بثلاثة أقراء هي ثلاثة أطهار ، لأن استبراء  
الحرمة لا يكون بأقل منها كالعدة .

والوجه الثانى : أنه يستبرؤها بقرء واحد ، لأنه

استبراء لاستباحة الوطء ، وليس باستبراء فرقة ، فجرى مجرى ١/٢٩٠  
(١)

استبراء الأمة المشتراة والمسبية .  
(٢)

وخالف الاستبراء فى المسألة المتقدمة ، لأنه استبراء  
الفرقة .

فعلى هذا هل يكون القرء طهرا ، أو حیضا ، فيه وجهان  
من اختلاف الوجهين فى استبراء الأمة .

أحدهما : أنه الطهر .

(٤)

والثانى : أنه الحيض .

وان كان قد استبرأها قبل عقد طلاقه ، ففى أجزاءه عن  
(٥) (٦)

استبرائها بعد عقده وجهان :

(٧)

أحدهما : يجزئ لأنه قد يعلم به براءة الرحم .

(١) من سببت العدو إذا أسوته ، فالغلام : سبى ، ومسبى ،  
والجارية : سبية ، ومسبية .

انظر مادة (سبا) ، كما فى مختار الصحاح ، ومادة  
(سبى) كما فى المصباح المنير .

ثم انظر مراجع الفقه : المذهب ٩٢/٢ ، فتح العزيز  
١٣/١٤٠ ، روضة الطالبين ٨/١٣٩-١٤٠ ، كفاية النبيه  
٨/١٦٩ ، شرح جلال الدين المحلى ٣/٣٥٥ .

(٢) ج : فى المسلمة .

(٣) ب : طهرا وحیضا .

(٤) المصحح فى المذهب أن القرء هو الحيض .

انظر : المذهب ٢/١٥٤ ، روضة الطالبين ٨/٤٢٥ .

(٥) ج : عن استبرائه .

(٦) ب : بعد عقد وجهان .

(٧) وقال ابن أبى هريرة كما ذكر صاحب فتح العزيز وغيره :  
أنه يكفى بخلاف العدة ، فإن الطلاق سبب يوجبها ،  
وانتقال الملك ، سبب يوجب الاستبراء فلا يعتد بتقدمه  
على وقت الوجوب ، وهاهنا الاستبراء ليس بواجب فى نفسه  
وانما علق الطلاق بصفة ، والمقصود هنا معرفة أن هذه  
حاملة أو غير حاملة ، ولا يختلف طريق المعرفة لها بين  
أن يتقدم أو يتأخر .

انظر : المذهب ٩٢/٢ ، الروضة ٨/١٣٨-١٣٩ ، فتح العزيز  
١٣/١٤٠-١٤١ ، كفاية النبيه ١٨/١٧٠ .

والوجه الثانى : أنه لايجزىء لتقدمه على سببه ، كما

(١) (٢)

لايجزىء استبراء أمة قبل الشراء عن استبرائها بعد الشراء ،

وإذا كان كذلك لم يخل حالها بعد الاستبراء من أن يظهر بها

(٣)

أمارات الحمل أو لا يظهر ؟

فإن لم تظهر بها أمارات الحمل ، ولا استرايت بنفسها

(٤)

بعد زمان الاستبراء فهي على الزوجية ، وله وطؤها .

وان ظهر بها أمارات الحمل انتظر به حال الوضع ، ١٩/ب

ولا يخلو حاله إذا وضعت من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تضعه لأقل من ستة أشهر من وقت عقده ،

(٥)

فالطلاق به واقع ، لعلمنا بوجوده وقت العقد ، وقد انقضت

العدة بانفصاله ، وسواء كان قد وطئها مابين عقد طلاقه

(٦)

ووضعه أم لا ؟

والقسم الثانى : أن تضعه لأكثر من أربع سنين من وقت

عقده ، فلاطلاق عليه ، لعلمنا أنه كان معدوما عند عقده ،

(٨)

(٧)

والولد لاحق به ، سواء كان يطا أم لا ، لأنه فراش له .

(١) ب : عن أن يستبرأها .

(٢) ويحكى هذا القول عن أبى اسحاق ، وقال صاحب فتح

العزیز أن الراى الأول أصح . انظر : ١٣/ل/١٤٠-١٤١ .

(٣) ج : ولا يظهر .

(٤) المذهب ٩٢/٢ ، فتح العزیز ١٣/ل/١٤٠-١٤١ ، روضة

الطالبین ١٣٨/٨-١٣٩ ، كفاية النبیہ ٨/ل/١٧٠ ، شرح جلال

الدين المحلى ٣٥٤/٣ .

(٥) أى بوجود الحمل عند الطلاق .

(٦) نفس المصادر السابق .

(٧) ج : (به) ساقط .

(٨) ومعناه أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صارت فراشا

له ، فلو أتت بولد لمدة يمكن أن يكون منه لحقه الولد

ومار ولدا يجرى بينهما التوارث وغيره من أحكام

الولادة ، سواء كان موافقا له فى الشبه أو مخالفا ،

للحديث الصحيح الذى رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن

عائشة وأبى هريرة رضى الله عنهما عن النبى صلى الله

عليه وسلم أنه قال : "... الولد للفراش ..." البخارى

فى كتاب البيوع ٧٥/٢ ، فى كتاب الخصومات ١٨٢/٢ ، فى

(١)  
والقسم الثالث : ان تضعه لاكثر من ستة أشهر ، ولاقل من  
أربع سنين فلا يخلو حال الزوج من أن يكون قد وطئ في هذه  
المدة أو لم يطأ ؟

(٢)  
فان لم يطأ طلقت لعلمنا بوجوده حكما وقت العقد .  
وان وطئ فلا يخلو ان تضعه قبل ستة أشهر من وطئه أو  
بعدها ؟

فان وضعته قبل ستة أشهر من وطئه فهو حمل متقدم عند  
العقد ، فالطلاق به واقع ، والعدة بوضعه منقضية .  
(٣) (٤)  
وان وضعته بعد ستة أشهر من وطئه فقد يجوز أن يكون  
متقدما ، ويجوز أن يكون حادشا ، والطلاق لا يقع بالشك  
فلا يلزمه الطلاق وجها واحدا . والله أعلم .  
(٥)

= كتاب الوصايا ٢/٢٨٨ ، الحدود ٤/٢٥٤ ، مسلم في كتاب  
الرضاع ٢/١٠٨٠ ، وأبو داود في كتاب الطلاق ١/٥٢٩ .  
ثم انظر في المسألة : المذهب ٢/٩٢ ، فتح العزيز  
١٣/١٤٠ ، روضة الطالبين ٨/١٣٨ ، شرح المحلى على  
المنهاج ٣/٣٥٤ .  
(١) ج : من سنة استوعب .  
(٢) ج : من وجوده .  
(٣) ب : عند العفو .  
(٤) وهذا أظهر القولين ، أو الوجهين لتبين الحمل ظاهرا ،  
ولهذا يحكم بثبوت النسب .  
والثاني لا يقع ، لأن الأصل بقاء النكاح ، والاحتمال قائم  
انظر : فتح العزيز ١٣/١٤٠ ، روضة الطالبين ٨/١٣٨ ،  
كفاية النبيه ٨/١٧٠ ، شرح المحلى ٣/٣٥٤ .  
(٥) انظر : المذهب ٢/٩٢ ، وبقيّة الممار السابقة .

## (١٤) مسألة (لو قالت: طلقني فقال كل امرأة لي طالق)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قالت له طلقني ،  
فقال : كل امرأة لي طالق ، طلقت امرأته التي سألته إلا أن  
يكون عزلها بنيتها .<sup>(١)</sup>

وهذا كما قال ، إذا قالت له واحدة من نسائه : طلقني<sup>(٢)</sup>  
أما لخصومة وتغاير بين الفرائر ، أو لغير ذلك ، فقال : كل  
نسائي طوالق ، فهذا على ضربين :<sup>(٣)</sup>

أحدهما : أن يرسل هذا القول من غير نية في عزل واحدة<sup>(٤)</sup>  
منهن ، فيطلقن جميعا السائلة وغيرها .

وقال مالك : لا تطلق السائلة ، وتطلق من سواها استدلالا<sup>(٥)</sup>  
بأنها مواجهة بالخطاب ، ولو أرادها لقابلها بالمواجهة ،  
فلما عدل إلى خطاب غائب خرجت من جملةهن .<sup>(٦)</sup>

وهذا خطأ من وجهين :

أحدهما : أنه لما كان لو قال مبتدئا : كل نسائي  
طوالق ، طلقت هذه الحاضرة وإن لم تكن سائلة الطلاق لدخولها  
في عموم اللفظ دون مسببه ، فلذلك قلنا : أنهن يطلقن جميعا  
فقد صار مالك في هذا الموضع تاركا لمذهبه ومذهبنا .  
١/٢٩١

(١) مختصر المزني ص ١٩٢ .

(٢) ج : بخصومة .

(٣) أ : (كل) باقط .

(٤) ب : من عزل .

(٥) أ : تواجهه .

(٦) هذا القول لم أطلع عليه حتى الآن .

وأما استدلاله : بأن عدوله عن المواجهة يخرجها من الرد على أدلة مالك (١)  
الخطاب (فيفسد به إذا قال مبتدئا ، لأنها تدخل في الطلاق ، (٢)  
ولو لم يتناولها الخطاب) لم تطلق . (٣)

- 
- (١) لعل هذا هو الوجه الثانى فى تخطئة رأى الامام مالك والرد على تعليقه فيما ذهب اليه على أن السائلة للطلاق لا تطلق حيث لم يذكر المصنف الوجه الثانى .  
(٢) أى بالتعليل الذى ذكره المصنف فى الوجه الاول على أن السائلة تطلق لدخولها فى عموم اللفظ دون مسببه .  
(٣) ج : ما بين القوسين ماقط .

(١)  
١/١٤ فصل (لو قال لها : كل نسائي طوالق  
وفى نيته عزل واحدة منهن)

والضرب الثانى : أن يكون له نية فى عزل واحدة منهن ،  
فلا تطلق المعزولة (منهن ، سواء كانت السائلة أو غيرها ،  
وتطلق من سواها .

وقال أبو حنيفة : تطلق المعزولة (٢) وغيرها لدخولها فى  
العموم ، كدخولها فى التعيين (٣) .

وهذا فاسد ، لأن اللفظ يصلح لجماعتهم من غير استثناء  
واحدة منهن ، كما يصلح مع استثناء واحدة منهن ، وإذا صلح  
لكلا الأمرين جاز أن يمرفه إلى أيهما شاء كالعموم ، وفى هذا  
الوجه خالف التعيين .

فإذا ثبت أن طلاق المعزولة لا يقع ، فالظاهر من كلام  
الشافعى - رحمه الله تعالى - أنه لا يقع ظاهرا ولا باطنا ،  
فإن اتهمته المعزولة أحلفته .

وقال بعض أصحابنا : لا تطلق فى الباطن وفيما بينه وبين  
الله تعالى ، وتطلق فى ظاهر الحكم ، (لأن إطلاق القول  
يخالفه تقييد النية فدين فيه ، ولم يقبل فى الحكم) (٦)  
والله أعلم بالصواب .

(١) ب : (فصل) ساقط .  
(٢) ج : ما بين القومين ساقط .  
يلاحظ هنا أن مما يساعد المحقق فى إخراج النص سليما  
حصول الباحث على أكثر من نسخة فى الكتاب ، أو الجزء  
من الكتاب الذى يحققه ، ومن الأمثلة على ذلك  
ما أثبتناه من السقط فى نسخة (ج) بعد المقابلة بين  
النسخ المتوفرة لدى ، ولولا ذلك لظهر فى كلام المصنف  
تناقض ، ولما علمنا رأى الإمام أبى حنيفة الذى ذكره  
المصنف ، وإن كنت لم أجد لهذا القول أشرا فى المصادر  
الفقهية للمذهب الحنفى .

(٣) ب : وكدخلها .  
(٤) ب : جزء منهن .  
(٥) أ ، ج : بعض أصحابه .  
(٦) أ : يخالف .  
(٧) ج : ما بين القومين ساقط .

(باب مايقع به الطلاق من الكلام  
(١) ————— (٢)  
ومايقع الا بالنية من كتب)

- قال الشافعى - رحمه الله تعالى - ذكر الله تعالى أسماء الطلاق  
في القرآن
- الطلاق في كتابه بثلاثة أسماء :  
(٣)  
الطلاق ، والفراق ، والسراح .
- أما الطلاق فلايقع الا بالكلام وماقام مقامه عند العجز  
عن الكلام ولايقع بمجرد النية من غير كلام ، فلو نوى طلاق  
امراته لم تطلق . (٤)
- وقال ابن سيرين ، ومالك في احدى رواياته تطلق بمجرد  
النية ، حتى ولو نوى طلاق امراته طلقت ، استدلالا بقول النبى  
بمجرد النية
- أدلة  
القائلين  
بوقوع الطلاق  
بمجرد النية

- (١) ا ، ج : ولايقع الا بالنية ، ب : ولايقع بالنية .  
(٢) وفي مختصر المزنى ص ١٩٢ (باب مايقع به الطلاق من  
الكلام ، ومالايقع الا بالنية ، والطلاق من الجامع ، من  
كتاب الرجعة ، ومن كتاب النكاح ، ومن املاء مسائل  
مالك وغير ذلك) .  
(٣) احكام القرآن للشافعى ص ٢٣٧ ، مختصر المزنى ص ١٩٢ ،  
السنن الكبرى ٣٤٠/٧ ، وقيل : ان السراح ، والفراق  
كنايتان ، والمشهور الاول ، انظر : روضة الطالبين  
٢٣/٨ .  
(٤) انظر : المذهب ٨٢/٢-٨٣ ، الاشراف على مذاهب العلماء  
مج ٤ ص ١٧٥ .  
(٥) قال ابن سيرين في رجل طلق امراته في نفسه : ليس قد  
علمه الله ؟  
وقال الزهرى : اذا عزم على ذلك فقد طلقت ، لفظ به او  
لم يلفظ به ، وان كان انما هو وسوسة الشيطان فليس  
بشيء .  
واما ماذكر عن مالك فقد قالوا : اذا انفردت دون  
اللفظ فالمصحح ان الطلاق يلزم بذلك ، لان اللفظ بالطلاق  
عبارة عما في النفس منه ، فاذا أجمع الرجل في نفسه  
على أنه قد طلق امراته لزمه الطلاق فيما بينه وبين  
الله تعالى ، وهو نص قول مالك رحمه الله تعالى .  
وقيل : ان الطلاق لايلزم بالنية حتى يلفظ به .  
انظر : الاشراف على مذاهب العلماء مج ٤ ص ١٧٥ ، مصنف  
عبد الرزاق ٤١٢/٦-٤١٣ ، المقدمات والممهديات ٤٩٨/١ ،  
الخرشى ٤٣/٤ ، منح الجليل ٤٣/٤ .

(١)

صلى الله عليه وسلم : "وانما لامرئ ما نوى" .

قال : ولأنه لما وقعت الفرقة بنية الردة جاز أن تقع

بنية الطلاق .

ودليلاً : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : "إن

(٢)

الله تعالى وضع عن امتي ما حدثت به أنفسها" ، والنية من

حديث النفس فاقضى أن تكون موضوعة عنه .

ولأن الطلاق إزالة ملك ، والملك لا يزول بمجرد النية

كالعتق والمبة .

ولأن الطلاق أحد طرفي النكاح فلم يصح بمجرد النية

كالعقد .

مناقشة أدلة  
ابن سيرين  
ومالك

واما قوله عليه الصلاة والسلام : "وانما لامرئ ما نوى" (٣)

فالمراد به شوا بقرينة الى فعلها ، فلم يدخل فيه نية طلاق

لم يفعل .

(١) رواه البخاري في كتاب العتق ، باب الخطأ والنسيان في

العتق والطلاق ونحوه ... بلفظ : "كل امرئ ما نوى" ،

و"الأعمال بالنية ولامرئ ما نوى" ٢١٥/٢-٢١٦ ، وفي كتاب

النكاح ، باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله

ما نوى ، بلفظ : "العمل بالنية ، وانما لامرئ ما نوى"

٣٥٦/٣ ، وفي كتاب الإيمان والنذور ، باب النية في

الإيمان ، وفي كتاب الحيل ، باب ترك الحيل : هذه

الروايات الثلاث بلفظ واحد ، ولفظ هذه الروايات الثلاث

توافق نص المخطوطة ، انظر : ٢٢٨٠٢٢٧/٤ ، ورواه مسلم

في صحيحه في كتاب الأمانة ، باب قول النبي صلى الله

عليه وسلم : انما الأعمال بالنية ، ونمى : "انما

الأعمال بالنية ، وانما لامرئ ما نوى" ١٥١٥/٣-١٥١٦ .

(٢) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الطلاق ، باب في

الوسوسة بالطلاق ٥١٢/١ ، وابن ماجه في باب من طلق في

نفسه ولم يتكلم به ٦٥٨/١ ، بلفظ "إن الله تجاوز لامرئ

عما لم يتكلم به ، أو تعمل به ، وبما حدثت به

أنفسها" . الحديث صحيح .

(٣) ب : قربته .

(١)

فأما الردة ، فلأن ثبوت الردة توقع الفرقة ، والردة

(٢)

تكون بمجرد الاعتقاد كالإيمان ، وليس كالطلاق .

- (١) قد عرف الماوردي نفسه الردة لغة وشرعا فاليك بيانه :  
الردة في اللغة : هي الرجوع عن الشيء الى غيره . قال  
الله تعالى : { ... ولا تترددوا على أدباركم فتنقلبوا  
خسرين } . سورة المائدة : آية ٢١  
أما في الشرع : فهي الرجوع عن الاسلام الى الكفر ، وهو  
محظور لايجوز الاقرار عليه ، قال الله تعالى : { ومن  
يكفر بالايمن فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخسرين }  
سورة المائدة : آية ٥  
وقال تعالى : { ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر  
فإن أولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب  
النار هم فيها خالدون } . سورة البقرة : آية ٢١٧  
انظر : الحاوي الكبير ، كتاب حكم المرتد ، بتحقيق  
الدكتور ابراهيم بن علي صندوقى ص ٢٥ ، الطبعة الاولى  
سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، مطبعة المدنى ، القاهرة .
- (٢) أ ، ب : فتكون .

### أ/ فصل ( أقسام اللفاظ التي يقع بها الطلاق )

#### وتعريف كل قسم

فإذا صح أن الطلاق لا يقع إلا بالقول ، فالألفاظ فيه تنقسم ثلاثة أقسام :

(١) قسم يكون صريحا فيه ، والصريح : ما وقعت به الفرقة من غير نية .<sup>(١)</sup>

(٢) وقسم يكون كناية فيه : والكناية : ما وقعت به الفرقة مع النية ، ولم تقع به من غير نية .<sup>(٢)</sup>

(٣) وقسم لا يكون صريحا فيه ، ولا كناية ، وهو ما لا تقع به الفرقة ، سواء كانت معه نية أو لم تكن .

فأما صريح الطلاق فهو على مذهب الشافعي ثلاثة ألفاظ :  
الطلاق ، والفراق ، والسراح .<sup>(٣)</sup>  
ألفاظ  
الصريح عند  
الشافعية

(١) المريح لغة : هو الخالص ، مأخوذ من قولهم نسب مريح : أي خالص لاخلل فيه .

انظر : المحاج ٣٨٢/١ ، مادة (صرح) ، تحرير ألفاظ التنبيه للإمام النووي ص ٢٤٣ .  
وفي الاصطلاح : هو اللفظ الذي ظهر المراد منه ظهورا تاما لكثرة استعماله فيه ، ولا يفهم منه غيره عند الإطلاق .

انظر : المذهب ٨٢/٢ ، تحرير ألفاظ التنبيه ، أو لغة الفقه ص ٢٤٣ ، فتح العزيز ٢١/١٣ ، روضة الطالبين ٢٣/٨ ، كفاية النبيه ١٣٧/٨ ، شرح جلال الدين المحلي ٣٢٤/٣ ، حاشية القليوبي ٣٢٣/٣ ، الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان ص ٣٣٦ .

(٢) الكناية لغة : أن تتكلم بشيء وتريد غيره ، يقال : كنيته بكذا عن كذا . المحاج ٢٤٧٧/٦ ، مادة (كنى) .  
وفي الاصطلاح : هو اللفظ المحتمل لشئين فصاعدا ، أو لفظ استتر المعنى المراد به بحسب الاستعمال ، ولا يفهم إلا بقرينة .

انظر نفس المصادر السابقة .  
(٣) وقيل : أن الفراق والسراح كنايةتان ، لأنهما لم يشتهرا اشتهار الطلاق ، ويستعملان فيه وفي غيره . نفس المصادر .

المريخ عند  
أبى حنيفة

وقال أبو حنيفة : مريخ الطلاق لفظة واحدة وهى الطلاق  
(١)  
دون الفراق والسراح : استدلالا بأن كل لفظة تعارف الناس  
(٢)  
استعماله فى الطلاق (وغير الطلاق لم يكن مريحا فى الطلاق)  
(٣)  
قياسا على قوله : أنت على حرام ، وقد تعارف الناس استعمال  
(٤)  
الفراق والسراح فى غير الطلاق فلم يكن مريحا فى الطلاق .  
(٥)  
ودليلنا : هو أن كل لفظ ورد به القرآن فى قصد الفرقة  
بين الأزواج كان مريحا فيها كالطلاق ، وقد ورد القرآن بهذه  
اللفاظ الثلاثة .

أدلة  
الشافعية

(٦) أما الطلاق فبقوله : {الطلاق مرتان} ، وبقوله : ... }  
(٧)  
إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ... } وغير ذلك .  
(٨)  
وأما السراح فبقوله : ... } فامسك بمعروف أو تسريح  
(٩)  
باحسان ... } . وقال تعالى : ... } فتعالين أمتعن وأسرحن  
(١٠)  
سراحا جميلا .  
(١١)  
وأما الفراق فبقوله : ... } فامسكوهن بمعروف أو  
(١٢)  
فارقوهن بمعروف ... } .  
(١٣)  
اعترضوا على هذه الدلالة وهى دلالة الشافعى بخمسة  
(١٤)  
أسولة :

- (١) قبيح : بأن كل لفظ .
- (٢) ب : ما بين القوسين ساقط .
- (٣) أ : أنت حرام .
- (٤) تحفة الفقهاء ١٨٢، ١٧٥/٢ ، الهداية ٢٤١، ٢٣٠/١ ، ٢٤٣ ، فتح القدير ٣٥١/٣ ، رد المحتار على الدر المختار ٤٦٥، ٤٦٢، ٤٢٩/٤ .
- (٥) ب : ورد به القرآن فى غير الطلاق ، ولم يكن مريحا فى الطلاق قصد الفرقة .
- (٦) ج : بقوله .
- (٧) سورة البقرة : آية ٢٢٩
- (٨) سورة الطلاق : آية ١
- (٩) ج : فقوله .
- (١٠) سورة البقرة : آية ٢٢٩
- (١١) سورة الأحزاب : آية ٢٨
- (١٢) ج : فقوله ...
- (١٣) سورة الطلاق : آية ٢
- (١٤) وسلت : أسأل سوألا : لغة فى سألت ... سوال وأسولة . لسان العرب ، مادة (سول) .

أحدهما : ان قالوا : هذا منتقض بالفدية ، قد ورد بها  
القرآن في الفرقة بقوله : { ... فلاجناح عليهما فيما افتدت  
(١)  
به ... } وليس بصريح في الطلاق ؟ فعنه جوابان :

أحدهما : أن الفدية لفظ صريح في حكمه أنه فسخ أو طلاق  
على أحد القولين .

والثاني : أن مقصود الفدية استباحة مالها به بعد أن  
كان محظورا قبله بقوله : { ... وآتيتهم أحداهن قنطارا  
(٢)  
فلاتأخذوا منه شيئا ... } فنسخ بقوله : { ... فلاجناح عليهما  
(٣)  
فيما افتدت به } .

والسؤال الثاني : ان قالوا : الكناية قد ورد بها  
القرآن في العتق بقوله : { ... فكاتبوهم ان علمتم فيهم  
(٤)  
خيرا ... } والفك قد ورد به القرآن في العتق بقوله :  
(٥)  
{ وما أدراك ما العقبة ، فك رقبة } وليس الكتابة والفك من  
صريح العتق ، وكذلك السراح والفراق جاز وان ورد بهما  
القرآن ألا يكونا من صريح الطلاق ؟  
فعنه جوابان :

أحدهما : ليس يلزم اذا كان ماورد به القرآن في الطلاق  
صريحا ان يكون ماورد به القرآن في العتق صريحا ، ولا يكون  
افتراقهما فيه مانعا من أن يختص كل واحد منهما بحكمه .  
والثاني : أن الكتابة المراد بها العقد المكتوب بين

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٩ .  
ب : ( فلاجناح عليهما أن يتراجعا فيما افتدت به ) .  
(٢) ب : مالها بعد أن كان .  
(٣) سورة النساء : آية ٢٠ .  
(٤) سورة النور : آية ٣٣ { ... والذين يبتغون الكتب مما  
ملكتم أيمنكم فكاتبوهم ... } .  
(٥) سورة البلد : آية ١٢ ، ١٣ .

(١) السيد وعبداه دون العتق ، وهى صريح فيه ، وأما فك الرقبة  
 فلنزول ذلك سبب وهو : أن أبا الأشد بن الجمحى وكان ذا قوة  
 يذل بها ، فأنزل الله تعالى فيه : {ايحسب أن لن يقدر عليه  
 أحد} الى قوله : {فلا اقتحم العقبة} (٢) أى أنه وان أذل بقوته  
 فليس يقدر على اقتحام العقبة ، الا بفك رقبة ، فخرج مخرج ١/٢٩٣  
 الخبر على صفة مقتحمها ، ولم يخرج مخرج الأمر فيصير بذلك  
 معتقاً لها .

والسؤال الثالث : أن السراج لو كان مريحا كالطلاق لما  
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عند نزول قوله تعالى :  
 {الطلاق مرتان} عن الثالثة حتى بين فقال : {أو تسريح  
 بإحسان} وكان المائل يعلم أنه صريح فيستغنى عن السؤال ؟  
 فالجواب عنه : أن صريح الطلاق وكنايته من الأحكام  
 الشرعية التى تخفى على أهل اللغة ، فسأله ليعلم صريح  
 الشرع دون اللغة ، وذلك مما لا يستغنى عنه أحد . (٣)

- (١) ب : وهى صريح فك .  
 (٢) ج : وأما ما فك الرقبة ، الظاهر أن ما الثانية زائدة  
 من فعل النساخ ، والصواب ما أثبتناه .  
 (٣) ج : فنزول .  
 (٤) فقد جاء فى تفسير المصنف - النكت والعيون ٤/٥٨٨ :  
 أبو الأشد الجمحى ، وفى فتح القدير الجامع بين فنى  
 الرواية والدراية من علم التفسير للشوكانى ٥/٤٤٣ ،  
 وفى أيسر التفاسير لكلام العلى الكبير للجزائرى : أبو  
 الأشدين . وقد ذكر فى الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير  
 الجلالين للدقائق الخفية لسليمان بن عمر الشهير  
 بالجميل ٤/٥٣٨ أورد الروايتين بقوله : (أبو الأشد)  
 بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة وتشديد الدال المهملة  
 والأشد هكذا بالافراد ... الأشدين بصيغة التثنية ،  
 واسمه : أسيد بن كلدة الجمحى .  
 (٥) سورة البلد : آية ٥  
 (٦) سورة البلد : آية ١١  
 (٧) ج : (العقبة) ساقط .  
 (٨) ج : وإذا كان .  
 (٩) ب : ما لا يستغنى .

الاعتراض  
 الثالث  
 والجواب عنه

والسؤال الرابع : ان الطلاق انما كان صريحا ، لان  
 القرآن ورد به ، ولكن لانه لا يستعمل في غير الفرقة (١)  
 صار صريحا ، والفراق والسراح قد يستعملان في غير الفرقة  
 فكانا كناية .

قيل : قد يستعمل الطلاق في غير الفرقة (٢) فيقال : فلان  
 قد طلق الدنيا اذا زهد فيها ، وطلعت فلانا من وشاقه .  
 وقد داعب الشافعي بعض اخوانه فقال :

اذهب حمين فان ودك طالق منى وليس طلاق ذات البين  
 فما انكر ذلك أحد من أهل اللغة ، فلما لم يمنع من  
 استعمال الطلاق في غيره أن يكون صريحا فيه ، كذلك الفراق  
 والسراح .

والسؤال الخامس : أن الطلاق كان صريحا لكثرة استعماله  
 والفراق والسراح يقل استعمالهما فكانا كناية .  
 قيل : المريح حكم شرعي فساقتفى أن يراعى فيه عرف  
 الشرع ، لا عرف الاستعمال ، وهما في عرف الشرع كالطلاق ، وان  
 خالفاه في عرف الاستعمال .  
 وقياس ثان وهو أن ازالة الملك اذا سرى لم يقف صريحه  
 على لفظة واحدة كالعتق .

- (١) ب : لا يستعمل الطلاق .  
 (٢) ب : ما بين القوسين ساقط .  
 (٣) ج : فلانة .  
 (٤) ب : وقياس يأتى ، ج : شانى ، والمختار ما أشبهناه  
 بحذف الياء في حالتي الرفع والجر ، كما قال ابن مالك  
 وحذف بالمنقوص ذى التنوين ما  
 لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما  
 أما القياس الأول فهو الذى تقدم ذكره فى ص ١٥٩ والذى  
 ذكره المصنف الاعتراضات الخمسة عليه والجواب عنها .  
 (٥) اللفاظ المريحة فى العتق عند الشافعية اثنتان :  
 التحرير ، والعتاق ، وعند الحنفية بزيادة الولاء  
 كقوله : أنت مولاي ، الا زفر فانه يرى أنها ليست من  
 المريح .  
 انظر : المذهب ٣/٢ ، روضة الطالبين ١٠٧/١٢-١٠٨ ،  
 تحفة الفقهاء ٢/٢٥٥ ، الهداية ٥٠/٢-٥١ .

وقياس ثالث وهو : أن الطلاق أحد طرفي النكاح فوجب أن  
يزيد مريجه على لفظة واحدة كالعقد .<sup>(١)</sup>

وقياس رابع ، وهو : أن كل لفظ لا يفتقر في الطلاق عند  
الغضب والطلب الى نية الطلاق كان مريحا فيه كالطلاق .  
وقياس خامس ، وهو : أنه أحد نوعي الطلاق فلم يقف على  
لفظة واحدة كالكناية ، لأن الطلاق مريح وكناية .

فأما الجواب عن قياسهم : فقد مضى في أجوبة الاسئلة ،  
ثم المعنى في الأمل أنه لم يرد به القرآن . والله أعلم .<sup>(٢)</sup>

---

(١) صريح النكاح لفظتان عند الشافعية وهما : التزويج  
والنكاح ، ولا يصح العقد بسواهما من ألفاظ التملك  
والهبة .  
انظر : المهذب ٤٢/٢ ، روضة الطالبين ٣٦/٨-٣٧ .

(٢) أي أن ألفاظ الكفائي لم يرد ذكرها في القرآن ، وإنما  
الذي ورد ذكره فيه ألفاظ المريح ، منها الفراق  
والسراح .

## (١٥) مسألة (الطلاق المريح)

قال الشافعى - رحمه الله - فان قال : أنت طالق ، أو  
(١)  
قد طلقك ، أو فارقك ، أو سرحك ، لزمه الطلاق . (٢)

إذا ثبت ما دللنا عليه أن مريح الطلاق ثلاثة ألفاظ :  
الطلاق ، والفراق ، والسراح .

فإذا قال لها : أنت طالق ، أو قد طلقك ، أو أنت  
مطلقة ، أو يامطلقة كان كل هذا مريحا فى وقوع الطلاق .

وقال أبو حنيفة : إذا قال لها : أنت مطلقة لم يكن  
مريحا لأنه إخبار ، وإذا قال لها : يامطلقة لم يكن مريحا  
(٣)  
(٤)  
لأنه نداء .

وهذا خطأ ، لأن إخبارها ونداءها إنما يكون بحكم قد  
استقر عليها ، ولو لم يستقر لما صح أن يكون نداء ،  
(٥)  
ولا إخبارا .

ولأن قوله : أنت طالق إخبار وهو مريح ، فكذلك قوله :  
(٦)  
أنت مطلقة ، فإذا صح أن يكون النداء مريحا ، وهكذا لو قال

- (١) ب : وقد .  
(٢) الأم ٢٤٠/٥ ، مختصر المزنى ص ١٩٢ .  
(٣) المذهب ٨٢/٢ ، فتح العزيز ٢١١/١٣ ، روضة الطالبين ٢٣/٨ ، كفاية النبيه ١٣٧/٨ ، شرح جلال الدين المحلى ٣٢٤/٣ ، حاشية القليوبى ٣٢٣/٣ .  
(٤) وقد ذكر الأحناف : أنت مطلقة ، ويامطلقة فمن الألفاظ المريحة ، فقالوا : (فروع) لو قال لها : يامطلقة بالتشديد ، أو ياطالق وقع ، ولو قال : أردت الشتم لا يصدق فى القضاء ، لأنه خلاف الظاهر ، ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى .  
انظر : تحفة الفقهاء ١٧٥/٢ ، بدائع المنافع ١٠١/٣ ، فتح القدير ٣٥٣/٣ ، وقال فى تحفة الفقهاء : المريح ما اشتق من لفظ الطلاق .  
(٥) ب ، ج : ولاخبرا .  
(٦) وهذا التخطئ لأبى حنيفة والرد عليه إذا صح ما نسب إليه ، أما وقد ثبت عند مراجعتنا لمصادر الحنفية أن المريح هو ما اشتق من لفظ الطلاق ، منها ما نسب المصنف السى أبى حنيفة ، إلا لفظة (مطلقة) بسكون الطاء التى لا يدل ظاهرها على الطلاق فيكون بذلك من ألفاظ الكنايات فإذا كان كذلك فكيف يكون لهذا التخطئ وجه ؟

لها : أنت مفارقة ، أو فارقتك ، أو يامفارقة كان صريحا في  
وقوع الطلاق عليها .

وهكذا لو قال : أنت مسرحة ، أو قد سرحتك ، أو  
يامسرحة ، كان كل هذا صريحا في وقوع الطلاق عليها . والله  
أعلم .

١/١٥ فمل (لو قال لها : أنت طالق يامطلقة )

فلو قال لها : أنت طالق يامطلقة صار هذا النداء بعد  
تقدم الطلاق محتملا ، فيرجع فيه الى ارادته لزيادة طلاق ، أو  
لنداء من وقع عليها الطلاق ، وكذلك نظائر هذا .  
(١) (٢)

---

(١) ج : ولذلك .  
(٢) لعله يقصد بذلك ما جاء بلفظي الفراق والسراح .

١٥/ب فمل (حكم مالمو قال لها : أنت الطلاق)

- واذا قال لها : أنت الطلاق ففيه وجهان :
- (١) أحدهما : أنه مريح يقع بغير نية اعتبارا باللفظ .
- والوجه الثانى : يكون كناية ، لأنها تكون مطلقة ،
- (٢) ولا يكون طلاقا .

- (١) لأن لفظ الطلاق يستعمل فى معنى طالق ، وقد ذكروا على ذلك دليلا من شعر العرب قول الشاعر :
- أنوّهت باسمى فى العالمين وأقنيت عمري عاما فعاما  
فانت الطلاق وأنت الطلاق وأنت الطلاق ثلاثا تماما  
وقال آخر :
- فان ترفقى ياهند فالرفق أيمن  
وان تخرقى ياهند فالخرق آلم  
فانت الطلاق والطلاق عزيمة  
ثلاثا ولن يخرق أعق وأظلم  
فبينى بها ان كنت غير رفيقة  
فما لامرى بعد الثلاثة مقام  
انظر : المذهب ٨٣/٢ .
- (٢) فان نوى به الطلاق فهو طلاق ، لأنه يحتمل أن يكون معناه أنت طالق ، وأقام الممدر مقام اسم الفاعل ، وذلك وارد فى قوله تعالى : {قل أرايتم ان أصبح ماؤكم غورا} . سورة الملك : آية ٣٠ ، أى غائرا . وان لم ينو لم يقع ، لأن قوله أنت الطلاق لا يقتضى وقوع الطلاق . انظر : المذهب ٨٣/٢ ، فتح العزيز ٢١٤/١٣ ، روضة الطالبين ٢١/٨ ، وقد ذكر فى الروضة وفتح العزيز أن أصح الوجهين وهو كونه كناية .

١٥/ج فصل (لو قال له رجل : طلقت امرأتك

هذه ؟ فقال : نعم)

- (١)  
واذا قال له رجل : طلقت امرأتك هذه ؟ فقال : نعم .  
فقد اختلف اصحابنا هل يكون مريحا فى وقوع الطلاق أم  
لا ؟ على وجهين :  
أحدهما : وهو الاظهر أنه يكون مريحا لا يرجع فيه الى  
(٢)  
ارادته كما يكون الاقرار عند سؤال الحاكم مريحا .  
والوجه الثانى : أنه يكون كناية يرجع فيه الى ارادته  
(٣)  
لأن ظاهره اخبار عن سؤال . والله أعلم .

- 
- (١) أ : (قال لها) .  
(٢) لأن الجواب يرجع الى السؤال فيصير كما لو قال : طلقت ،  
ولهذا لو كان هذا جوابا عن دعوى لكان مريحا فى  
الاقرار فكذلك هنا .  
انظر : المذهب ٨٢/٢ .  
(٣) وان قال : أردت به فى نكاح قبله ، فان كان لما قاله  
أصل قبل منه ، لأن اللفظ يحتمله ، وان لم يكن له أصل  
لم يقبل منه لأنه يسقط حكم اللفظ .  
انظر : نفس المصدر السابق .

## (١٦) مسألة (هل يشترط توفر النية مع صريح الطلاق؟)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولم ينو في الحكم ،  
(١)  
وينو فيهما بينه وبين الله تعالى ، لأنه قد يريد طلاقا من  
(٢)  
وشاق ، كما لو قال لفلانة : أنت حر ، يريد حر النفس .

اعلم أنه لا يخلو حال من تلفظ بصريح الطلاق من أربعة  
أقسام :

أحدها : أن يقصد اللفظ ، وينوى الفرقة فيقع به الطلاق  
اجتماعا إذا كان المتلفظ من أهل الطلاق .

والقسم الثاني : أن يقصد اللفظ ، ولا ينوى الفرقة فيقع  
به الطلاق ، لأن المصريح لا يفترق إلى نية ، وهو قول جمهور  
(٣)  
الفقهاء .

(٤)  
وقال داود : لا يقع به الطلاق إلا مع النية ، استدلالا  
(٥)  
بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " وإنما لامرئ ما نوى " ،  
وهذا خطأ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " ثلاث جدهن جد ،  
(٦)  
وهزلهن جد : النكاح ، والطلاق ، والعتاق " .

ولأن الفرقة تقع بالفسخ تارة ، وبالطلاق أخرى ، فلما  
لم يفترق الفسخ إلى النية ، لم يفترق الطلاق إليها .

(١) ب : لم يقبل في الحكم ويقبل ...  
(٢) الأم ١٨٠/٥ ، المختصر ص ١٩٢ ، المذهب ٨٢/٢ .  
(٣) انظر : تحفة الفقهاء ١٧٦/٢ ، بدائع المنافع ١٠١/٣ ،  
الهداية ٢٣٠/١ ، فتح القدير ٣٥١/٣ ، بداية المجتهد  
٧٤/٢ ، كتاب الكافي المالكي ٥٧٤/٢ ، المذهب ٨٣/٢ ،  
روضة الطالبين ٢٣/٨ ، المنهاج ص ١٠٦ ، حاشية  
القليوبي مع شرح جلال الدين المحلي ٣٢٣/٣ ، مغنى  
المحتاج ٢٧٩/٣-٢٨٠ ، المغنى ١٣٤/٧-١٣٥ ، الكافي  
الحنبلي ١٦٩/٣ ، المقنع ١٤٣/٣ .  
(٤) لم أقف على المصادر التي ذكرت هذا القول عن داود حتى  
الآن .  
(٥) قد تقدم تخريجه في ص ١٥٦ .  
(٦) قد تقدم تخريجه أيضا في ص ١٦ .

(١) ولأنه لما لم يفتقر صريح العتق الى النية لم يفتقر صريح الطلاق الى النية .

ولأنه قد افترق في الطلاق حكم الصريح والكناية ، فلو افتقر في الطلاق الصريح الى النية لمار جميعه كناية ، وإذا كان كذلك فقد وقع الطلاق مع عدم النية ظاهرا وباطنا .

والقسم الثالث : أن يقصد اللفظ ويريد به طلاقا من وشاق ، أو فراقا الى سفر ، أو تسريحا الى أهل ، فيلزمه الطلاق في ظاهر الحكم ، ويدين فيما بينه وبين الله تعالى في الباطن . (٢)

١/٢٩٥

وقال أبو حنيفة : يلزمه الطلاق في الظاهر والباطن ولا يدين ، كما لا يدين إذا تلفظ بالطلاق وقال : أردت به غير الطلاق . (٣)

ودليلنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تحاسبوا العبد حساب الرب " . أي لا تحاسبوه الا على الظاهر دون الباطن وان كان الله تعالى يحاسب على الظاهر والباطن ، وقال (٤)

أدلة الشافعية

- (١) ج : (لم) ساقطة .  
 (٢) أ ، ج : (الطلاق) ساقط .  
 (٣) إذا وجدت قرينة تدل على ما ذكر قبل منه ، كما لو قال ذلك وهو يحلها من وشاق قبل ظاهرا لوجود القرينة الدالة على ذلك .  
 المذهب ٨٢/٢ ، روضة الطالبين ٢٤٠٢٠/٨ ، مغنى المحتاج ٢٨٠/٣ .  
 (٤) مذهب الحنفية في هذه المسألة لا يختلف عن مذهب الشافعية ، لقد قالوا : لو قال لها : أنت طالق ، ثم قال : أردت أنها طالق من وشاق لم يصدق في القضاء ، لأن ظاهر الكلام الطلاق عن قيد النكاح فلا يصدق في صرف الكلام عن ظاهره ، وكذا لا يسع للمرأة أن تصدقه ، لأنه خلاف الظاهر ، ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ، لأنه نوى ما يحتمله كلامه في الجملة ، والله تعالى مطلع على قلبه .  
 انظر : تحفة الفقهاء ١٨٦/٢ ، بدائع الصنائع ١٠١/٣ ، الهداية ٢٣٠/١ ، فتح القدير ٣٥٣/٣ .  
 (٥) لم أجد من خرج هذا الحديث .

النبى صلى الله عليه وسلم : " انما أحكم بالظاهر ويتولى  
(١)  
الله السرائر" .

ولأن اللفظ يحتمل مانوى ، لأنه لو صرح به لكان محمولا  
عليه ، فاقترضى اذا نواه أن يكون مدينا فيه ، لأنه أحد  
احتماليه ، وليس كذلك اذا وقع الطلاق مريدا به غير الطلاق  
(٢)  
لأنه يسلب اللفظ حكمه الذى لا يحتمل غيره .

والقسم الرابع : أن لا يقدم اللفظ ، ولا يريد به الفرقة  
(٣)  
وانما سبق به لسانه غلطا ، أو دهشا ، أو كان أعجميا لا يعرف  
لفظ الطلاق ولا حكمه ، فالطلاق لازم له فى ظاهر الحكم ، وهو  
مدين فيما بينه وبين الله تعالى فلا يلزمه فى الباطن .

- (١) الحديث بلفظ : " أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى  
السرائر" . قال الزركشى : هو غير ثابت بهذا اللفظ ،  
ولعله روى بالمعنى من أحاديث صحيحة .  
انظر : اللآلئ المنشورة فى [الأ]اديث المشهورة ،  
المعروف ب(التذكرة فى الأحاديث المشتهرة) ، لأبى عبد  
الله محمد بن عبد الله الزركشى (ت سنة ٧٩٤هـ) فى  
ص ٧٠-٧١ ، بتحقيق عبد القادر عطا ، دار الكتب  
العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط/الاولى سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م  
تلخيص الحبير ١٩٢/٤ .  
ومن الأحاديث الصحيحة المروية بمعنى هذا الحديث  
مارواه البخارى ومسلم عن على بن أبى طالب فى حديث  
طويل : فقال رجل يارسول الله اتق الله ، قال : "ويلك  
ألمست أحق أهل الأرض أن يتقنى الله ؟" قال : ثم ولى  
الرجل ، قال خالد بن الوليد : يارسول الله ألا أضرب  
عنقه ، وفى رواية عند مسلم فقام عمر بن الخطاب فقال  
يارسول الله ... قال : "لعله أن يكون يملئ" ، قال  
خالد : كم من مصل يقول بلسانه ما ليس فى قلبه . قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : "انى لم أوصر أن  
أنقب قلوب الناس ولا أشق بطونهم ..." . البخارى ، كتاب  
المغازى ، باب بعث على بن أبى طالب وخالد بن الوليد  
رضى الله عنهما الى اليمن قبل حجة الوداع ١٦٢/٣-١٦٣  
ومسلم فى كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم  
٧٤٢/٢ وما بعدها .  
(٢) ب : يسلب الطلاق حكمه .  
(٣) دهش الرجل أى تحير ، وبابه طرب . مختار الصحاح ،  
مادة (دهش) .

١/١٦ فصل (أحوال زوجة المدين في الطلاق)

أما زوجة المدين في طلاقه إذا ألزم الطلاق في الظاهر  
دون الباطن فلا يخلو حالها من ثلاثة أقسام :

الأول : أن  
تعلم مدقة

أما أن تعلم مدقة فيما دين فيه فيسمعها فيما بينها  
(١)  
وبين الله تعالى أن تقيم معه ، وتمكنه من نفسها ، ولا يكره  
لها ، ويجب على الزوج نفقتها ، ويحرم عليها النشوز عنه ،  
فإن نشزت لم يجبرها الحاكم ، وإن أشت لوقوع طلاقه في  
الظاهر .

واختلف أصحابنا في الحاكم إذا رآهما على الاجتماع هل  
يلزمه التفرقة بينهما أم لا على وجهين ؟  
(٢)  
أحدهما : يلزمه بحكم الظاهر بالفرقة .  
(٣)  
والوجه الثاني : لا يلزمه ، لأن ما هما عليه من الاجتماع  
(٤)  
يجوز إباحته في الشرع ، فلو فرق الحاكم بينهما ففي  
تحريمها عليه في الباطن وجهان من اختلاف الوجهين في وجوب  
حكمه بالفرقة .

الثاني : أن  
تعلم كذبه

والقسم الثاني : أن تعلم الزوجة كذبه فيما دين فيه ،  
فعليها الحرب منه ، ولا يسمعها في حكم الظاهر والباطن أن  
تمكنه من نفسها .

وان جوزنا للزوج أن يستمتع بها ، وان سألت الحاكم أن  
(٥)  
يحكم بينهما بالفرقة لزمه الحكم بها .

(١) المذهب ٨٢/٢ ، كفاية النبيه ١٣٨/٨ .  
(٢) نفس المصدر .  
(٣) ب : ما هما عليه .  
(٤) المذهب ٨٢/٢ .  
(٥) لأن الزوجة إذا أوضحت للقاضي كذبه بالدليل القاطع  
فيما ادعاه وطلبت أن يحكم بينهما بالفرقة لزمه أن  
يحكم بالفرقة . كفاية النبيه ١٣٨/٨-١٣٩ .

(١) ويجوز لها بعد انقضاء العدة أن تتزوج بغيره ، ويجوز لمن خطبته أن يتزوجها (ان لم يمدق الزوج فيما دين فيه .  
(٢)  
فان علم صدقه لم يجز أن يتزوجها) ان لم يحكم الحاكم بينهما بالفرقة ، وفي جواز تزوجه بها بعد الحكم بالفرقة وجهان .

والقسم الثالث : أن لاتعلم الزوجة صدقه فيما دين فيه والثالث: أن لاكذبه فيكره لها تمكينه من نفسها لجواز كذبه ، وفي تحريمه عليها فيما بينها وبين الله تعالى وجهان :  
(٦)  
أحدهما : لاتحرم عليه الجواز صدقه تغليباً لبقاء النكاح  
فعلى هذا يكون في حكم القسم الأول .

والوجه الثاني : يحرم عليها في الباطن تغليباً لوقوع ١/٢٩٦ الطلاق في الظاهر فعلى هذا يكون في حكم القسم الثاني .  
فلو ادعى عليها تصديقه فيما دين فيه وأنكرته ففي وجوب احلافها عليه وجهان بناء على ماضى . والله أعلم .  
(٧)

- 
- (١) ج : بأحد انقضاء .  
(٢) ب : ما بين القوسين ساقط .  
(٣) ب : (جواز) ساقط .  
(٤) ب : (وفي تزويجه) .  
(٥) ج : بعد الحاكم .  
(٦) كفاية النبيه ١٣٩/٨ .  
(٧) أى على ماضى من الوجهين ، لاتحرم عليه لجواز صدقه ... ويحرم عليها في الباطن لجواز كذبه ، فعلى الأول يجب تحليفها ، وعلى الثاني لا يجب تحليفها .

(١٧) مسألة (تأثير الغضب والرضى فى  
صريح الطلاق وكنايته)

قال الشافعى رحمه الله تعالى : وسواء كان ذلك عند  
غضب ومسألة طلاق أو رضى ، وقد يكون السبب ويحدث كلام على  
(١)  
غير سبب .

(٢)  
أما صريح الطلاق فيستوى حكمه فى الغضب والرضى ، وعند  
(٣)  
مسألة الطلاق ، وفى الابتداء ، وهذا متفق عليه .

حكم كنايات  
الطلاق

وأما كنايات الطلاق فحكمها عندنا فى الغضب والرضاء  
سواء .

وعند مسألة الطلاق وفى الابتداء أنه لا يقع إلا بنيته  
(٤)  
وارادته .

اقتران  
الكنايات  
بسبب  
وتأثيرها عند  
أبى حنيفة  
ومالك

وقال أبو حنيفة ومالك : ان لم يقترن بالكنايات سبب  
(٥)  
من غضب أو طلب لم يقع بها الطلاق إلا مع النية .  
وان قارنها سبب من غضب أو طلب فعند مالك يقع الطلاق  
بجميعها من غير نية .

(١) الأم ٢٤٠/٥-٢٤١ ، مختصر المزنسى ص ١٩٢ ، ونص الأم :  
"وسواء فيما يلزم من الطلاق ولا يلزم ، تكلم به الزوج  
عند غضب أو مسألة طلاق أو رضا ، وغير مسألة طلاق ،  
ولا تمنع الأسباب شيئا ، إنما تمنعه الألفاظ ، لأن السبب  
قد يكون ويحدث الكلام على غير سبب ، ولا يكون مبتدأ  
الكلام الذى له حكم فيقع ، فإذا لم يمنع السبب بنفسه  
شيئا لم يمنع بما بعده ، ولم يمنع ما بعده أن يمنع  
ماله حكم إذا قيل " .

(٢) ج : (حكم الغضب) .

(٣) ج : وهو ...

(٤) روضة الطالبين ٣٢/٨ .

(٥) بل ان ألفاظ بعض الكنايات عند المالكية توجب وقوع  
الطلاق الثلاث مثل : البتة ، وحبك على غاربك ، أو  
واحدة بائة ، أو ضليت سبيلك ، وغيرها مع بعض  
التقييدات كتفريق حال المدخول بها من غير المدخول  
بها ومن غير ذكر مقارنتها بسبب من غضب أو طلب .  
انظر تفاصيلها : الخرشى ٤٣/٤ وما بعدها ، حاشية  
العدوى مع الخرشى ٤٤/٤ وما بعدها ، منح الجليل ٧٧/٤  
وما بعدها .

وعند أبي حنيفة يقع الطلاق بسنة ألفاظ منها بغير نية  
 (١) (٢) (٣) (٤)  
 وهى قوله : أنت خلية ، أو برية ، أو بقة ، أو بائن ، أو  
 (٥) (٦)  
 حرام ، أو أمرك بيدك .

ولا يقع بغيرها من الكنايات الا مع النية على ما سنذكره  
 (٧)  
 فى موضعه .

استدللا بأن دلالة الحال تصرف الكلام عن حقيقته وموضوعه  
 الى غيره ، ويخضع بحكم دون حكم ، استشهادا بأن الخلع لو  
 اقترن به العوض كان صريحا ، ولو تجرد عن العوض كان كناية  
 فاختلف حكمه بالقرينة ، كذلك سائر الكنايات .

ولأنه لما كان جزاء الشرط مقصورا عليه وجب أن يكون  
 الحكم عن سبب محمولا عليه .

- (١) من الخلو يحتمل أن يراد خلوها عن الزواج والنكاح ،  
 وخلوها عن الخير أو الشر .
  - (٢) من الاستبراء يقال : "استبرأت المرأة أى طلبت براءتها  
 من الحبل" ، كما يقال : استبرأت الشئ طلبت آخره .  
 لقطع الشبهة ، كما فى الممباح المنير .
  - (٣) من البت وهو القطع فيحتمل القطع عن النكاح ، والقطع  
 عن الخير أو عن الشر .
  - (٤) يحتمل البيئونة عن النكاح ، والبيئونة عن الخير أو  
 الشر .
  - (٥) يحتمل حرمة الاستمتاع بها ، أو حرمة البيع أو القتل .
  - (٦) يحتمل تفويض الطلاق اليها ، كما يحتمل أمرا آخر  
 كالخروج والانتقال وغير ذلك .
- وقد قسم فى بدائع الصنائع الكنايات الى ثلاثة أقسام ،  
 وقد ذكر هذه الألفاظ ماعدا الأخيرة فى القسم الثانى  
 الذى هو : يدين فيها الزوج فى حال الخصومة والغضب ،  
 ولا يدين فى حال ذكر الطلاق وسؤاله ، وهذه التفسيرات  
 المذكورة لتلك الألفاظ مأخوذة أيضا من البدائع  
 ١٠٦-١٠٥/٣ .

وقد قال فى تحفة الفقهاء : لأن هذه الألفاظ تصلح للطلاق  
 وتصلح لغيره ، والحال يدل على الطلاق ظاهرا ، لأنه حال  
 سؤال الطلاق ، والغضب والخصومة فكان الظاهر أنه قصد  
 الطلاق بذلك فرجع جانب الطلاق على غيره .  
 انظر تفاصيل ما ذكر فى هذه المسألة : تحفة الفقهاء  
 ١٨٢/٢ ، بدائع الصنائع ١٠٦-١٠٥/٣ ، الهداية ٢٤١/١ -  
 ٢٤٢ ، فتح القدير ٣٩٧/٣ .  
 (٧) وقد ذكره فى ص ١٨٨ .

(١) ولأنه لفظ من ألفاظ الطلاق ورد على طلب الطلاق فوجب أن يكون طلاقا كالفرق والسراح .

أدلة  
الشافعية

ودليلنا : ما روى أن ركائة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة البثة وجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال له طلقت امرأتى البثة . فقال له : "ما أردت بها" ؟ فقال : والله ما أردت إلا واحدة . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : "انك ما أردت إلا واحدة" ؟ فقال : والله ما أردت إلا واحدة<sup>(٢)</sup> فرجع فيه إلى إرادته . ولو اختلف حكمه بالسبب ، أو عند الغضب والطلب لسأله عنه ، ولبينه له .

ولأن الأحكام لا تختلف بالغضب والرضى كسائر الأحكام .  
ولأن الكناية أحد نوعي الطلاق فلم يختلف بالرضى والغضب كالصريح .

ولأنها كناية لم تقتزن بنية الطلاق فلم يكن طلاقا كالرضى وعدم الطلب .

مناقشة أدلة  
الحنفية  
والمالكية

فأما الاستدلال بأن دلالة الحال تصرف الكلام عن حقيقته وموضوعه ، فقد قال الشافعي رحمه الله تعالى : إن الأسباب متقدمة ، والإيمان بعدها محدثة ، وقد يخرج على مثالها ، وعلى خلافها فأخذته بمخرج يمينه . فإذا كان لفظه عاما لم اعتبر بخصوص السبب ، وإذا كان لفظه خاصا لم اعتبر بعموم السبب ، وقد يقع الطلاق في حال الرضى ويرجع عن نية الطلاق في حال الغضب ، وفي استشهاده كلام مضي في موضعه ، يمنع به من صحة الاستشهاد .

(١) ج : (ورد على طلب الطلاق) باق .  
(٢) قد تقدم تخريج هذا الحديث في ص ٤٦-٤٧-٤٨ ، وقد أوردت بعض ما قيل عن هذا الحديث سنداً ومثلاً .  
(٣) في ص ١٧٥ .

وأما قياسهم على الفراق والسراح فلأنهما صريحان في  
الرضى والغضب كالطلاق .

وأما الشرط والجزاء فمخالف للحكم والسبب لأمريين :

(١)  
أحدهما : اتصال الشرط وانفصال السبب .

والثاني : أن الشرط منطوق به فلم يدخله احتمال ،

والسبب غير منطوق به فدخله الاحتمال . والله أعلم .

---

(١) أ : اتصال الشرط ، ج : انفصال الشرط وانفصال السبب .

## (١٨) مسألة (هل القرينة تسلب الطلاق الصريح حكمه؟)

- (١)  
 ١/٢ قال الشافعي رحمه الله تعالى : فان قال لها : فارقتك  
 مسافرا الى المسجد ، أو سرحتك الى أهلك ، أو طلقتك من  
 وشاقتك ، أو ما أشبه هذا لم يكن طلاقا .  
 وهذا صحيح اذا قيد مريح الطلاق بما سلبه حكم الصريح ،  
 مثل أن يقول : قد طلقتك من وشاقتك ، وفارقتك الى المسجد ،  
 وسرحتك الى أهلك ، فهذا على ضربين :  
 أحدهما : أن يقول ذلك فاصلا بين قوله : طلقتك ، وبين  
 قوله : من وشاقتك ، فقد استقر حكم الطلاق المريح في الوقوع  
 بامساكه على قوله : قد طلقتك ، ولا يؤثر فيه ما استأنفه بعد  
 الإمساك من قوله : من وشاقتك ، (فلا يميز أول الكلام مربوطا  
 بآخره) كما لا يؤثر الاستثناء بمشيئة الله وبين العدد بعد  
 انقطاع الكلام .  
 (٢)  
 (٣)  
 (٤)  
 (٥)  
 (٦)  
 (٧)  
 والضرب الثاني : أن يقول ذلك متصلا لا يفصل بين قوله :  
 طلقتك ، وبين قوله : من وشاقتك (فيميز أول الكلام مربوطا  
 بآخر ، فيخرج أوله من الصريح بما اتصل به من آخره ، كما  
 لو اتصل بالكلام استثناء ، صار حكم أوله محمولا على

- (١) أ ، ج : (لها) ساقط .  
 (٢) ب ، ج : (مسافر) .  
 (٣) ألام ٢٤١/٥ ، مختصر المزني ص ٣٩٢ .  
 (٤) ب ، ج : ما بين القوسين ساقط .  
 (٥) ب ، ج : ومن العدد .  
 (٦) المذهب ٨٢/٢ ، روضة الطالبين ٢٤/٨ .  
 (٧) ج : منغملا .  
 (٨) ج : سقط من أول هذا القوس الى نحو لوحة كاملة ، وهذا  
 أكبر سقط مر بنا في هذا الجزء ، ومن هنا يعلم أهمية  
 وجود عدة نسخ لأي كتاب يحقق ، إذ لولا وجود نسختين  
 أخريتين لما اكتشفنا هذا السقط ، وإن كان قد يعلم من  
 سياق الكلام أن هناك سقطا لكنه لا يدرك أن هذا السقط  
 طويل بهذه الدرجة .

(١)  
الاستثناء بآخره .

فان قيل : فقد قدم مريح الطلاق بقوله : قد طلقتك ،  
وقد يجوز أن يتعقبه ندم فيمله بقوله : من وشاقتك ؟  
قيل : لامعنى لهذا التوهم ، لأن الكلام المتمل يتعلق  
الحكم بجميعه لابعضه . ألا ترى لو قال : لاله الا الله كان  
موحدا بالايمان ، وان كان اوله نفيا ، وآخره اثباتا ، وليس  
لقائل أن يقول انه قد كفر بقوله : لاله ، ثم خاف فاستدرك  
بقوله الا الله فينبغى أن يحكم بكفره ، ولا يحكم بايمانه ،  
واذا كان كذلك صار هذا اللفظ المريح بما اتصل به من  
الفرقة كناية يقع به الطلاق ان نواه ، ولا يقع به ان لم  
(٢)  
يفوه .

---

(١) المذهب ٨٢/٢ ، روضة الطالبين ٢٤/٨ .  
(٢) المذهب ٨٢/٢ .

١/١٨ فمل (لو قال لها : أنا طالق منك  
أو قالت المرأة : أنت طالق مني)

وإذا قال الرجل لامرأته : أنا طالق منك ، كان كناية  
يقع به الطلاق ان نواه ، ولا يقع ان لم ينوه .

وكذلك لو جعل اليها طلاق نفسها فقالت : أنت طالق مني  
(١)  
كان كناية يقع بها الطلاق ان نوته ، ولا يقع ان لم تنوه .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : لا يقع بهما طلاق ،  
مذهب  
أبي حنيفة  
في ذلك  
لا إذا قال الزوج أنا طالق منك ، ولا إذا قالت الزوجة أنت  
طالق مني .

ولو قال الزوج : أنا بائن منك ، أو أنا حرام عليك ،  
(٢)  
قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - يقع به الطلاق ان نواه .  
واستدل أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - على ما خالفنا  
فيه : بأن رجلا جعل أمر امرأته بيدها فطلقت زوجها ، فسئل  
عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - عن ذلك فقال : خطأ  
(٣)  
الله نوءها فلا طلقت نفسها ، إنما الطلاق لك عليها ، وليس

(١) لأن استعمال هذا اللفظ في الزوج غير متعارف شرعا ،  
وانما يقع به الطلاق مع النية من جهة المعنى ، فلم  
يقع به من غير نية كإثر الكنايات .  
انظر : المذهب ٨٣/٢ .

(٢) انظر : رؤوس المسائل ص ٤١٢ ، الهداية ٢٣٦/١ ، فتح  
القدير ٣٧٨/٣ .

(٣) وقد أورد في لسان العرب هذا الاثر ثم قال :  
قال أبو عبيد : النوء هو النجم الذي يكون به المطر ،  
فمن همز الحرف أراد الدعاء عليها ، أي أخطأها المطر .  
قال أبو سعيد : معنى النوء : النھوض لانوء المطر ،  
والنوء نھوض الرجل الى كل شيء يطلبه ، أراد : خطأ  
الله منھضها ونوءها الى كل ماتنويه ، كما تقول :  
لاسد الله فلانا لما يطلب .

انظر : لسان العرب ، مادة (نوا) ١٧٨/١ .  
والمعنى الثاني أنسب لما ورد من النھي المريح مما  
عليه الناس في الجاهلية من قولهم : مطرنا بنوء كذا  
وكذا ، لقد روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن زيد بن  
خالد الجهني وأبي هريرة ، وابن عباس رضى الله عنهم =

(١) لها عليك ولأنه ) ، لما اختص اسم الطلاق بالزوجة دون الزوج  
ف قيل لها : انما طالق ، ولم يقل للزوج : انه طالق وجب أن  
يختص حكم الطلاق بالزوجة دون الزوج ، فتقع الفرقة بالطلاق  
عليها ولا تقع بالطلاق عليه ، لأن ثبوت الحكم يقتضى ثبوت الاسم  
وانتفاء الاسم يقتضى انتفاء الحكم ، كما أن انتفاء اسم  
الزوجة يوجب انتفاء حكمها ، (وثبوت اسمها يوجب ثبوت  
حكمها) (٢)

= انهم قالوا : "صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صلاة الصبح بالحديبية على اثر سماء كانت من الليل ،  
فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم أقبل على الناس  
فقال : هل تدرون ما قال ربكم ؟ قالوا : الله ورسوله  
اعلم ، قال : أصبح من عبادي مؤمن بي ، وكافر ، فاما  
من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر  
بالكواكب ، واما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك  
كافر بي مؤمن بالكواكب" . البخاري في كتاب الاذان ،  
باب يستقبل الامام الناس ٢٧٢/١ ، الاستسقاء ، باب قول  
الله تعالى : {وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون} ٣٢٦/١ ،  
وحاشا ابن عباس رضي الله عنهما أن يخالف هذا النهي  
المريح ويدعو عليها بما يوافق المعنى الأول .  
(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه في باب المرأة تملك أمرها  
فردته هل تستخلف ؟ ٥٢١/٦-٥٢٢ ، وسعيد بن منصور في  
سننه في باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها ق/الأول ،  
مج ٣ ص ٣٧٧ ، ومصنف ابن أبي شيبة في باب ما قالوا اذا  
جعل أمر امرأته بيدها فتقول : أنت طالق ثلاثا ٥٧/٥-٥٨  
والبيهقي في سننه في (باب المرأة تقول في التملك  
طلقتك وهي تريد الطلاق) ٣٤٩/٧-٣٥٠ ، وسند الاثر عن  
عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما صحيح .  
وفي بعض روايات الاثر : أن امرأة قالت لزوجها : لو أن  
بيدي من أمر الطلاق ما بيديك لفعلت ، فقال : هو بيدك ،  
أو قد جعلته بيدك ، فقالت له : أنت طالق ثلاثا ، فقال  
ابن عباس رضي الله عنهما : خطأ الله نوءها ألا طلقت  
نفسها ؟ وفي رواية : انما الطلاق لك عليها وليس لها  
عليك . وفي رواية عن منصور أنه قال : قلت لابراهيم  
- يعني النخعي - بلغني أن ابن عباس رضي الله عنهما  
كان يقول : خطأ الله نوءها لو قالت : قد طلقت نفسي ؟  
فقال ابراهيم هما سواء يعني قولها : طلقتك وطلقت  
نفسي . وفي رواية المصنف : فهي واحدة ... مصنف عبد  
الرزاق ٥٢٠/٦-٥٢٢ ، البيهقي ٣٥٠/٧ .

(٢) أ : حكمها .

(٣) ب : ما بين القوسين ساقط .

قال : ولأن الزوج لو كان محلاً لوقوع الطلاق عليه لكان صريح الطلاق فيه صريحاً ، ولكان حكمه به متعلقاً ، فلما انتفى عنه صريح الطلاق ، ولم تجب عليه العدة من الطلاق دل على أنه ليس بمحل للطلاق كالأجنبي .

ولأن قوله لزوجته : أنا طالق منك كقوله لعبده : أنا حر منك ، فلما لم يكن هذا عتقاً ، لم يكن هذا طلاقاً .<sup>(١)</sup>

قال : ولأن الطلاق هو الاطلاق من الحبس ، والزوجة محبوسة عن الاثراج ، فجاز أن يقع عليها الطلاق ، والزوج غير محبوس بها عن الزوجات فلم يجز أن يقع عليه الطلاق .

أدلة  
الشافعية

ودليلنا : ما روى أن عبد الله بن مسعود سأل عمر بن الخطاب - رضى الله عنهما - عن وقوع الطلاق على الزوج ؟

فقال عمر : كيف ترى أنت ؟

فقال : أرى أنها واحدة ، وزوجها أحق بها .<sup>(٢)</sup>

فقال عمر - رضى الله عنه - نعم ما رأيت .

(١) انظر : رؤوس المسائل ص ٤١٢ .  
(٢) مصنف عبد الرزاق ٥٢١/٦-٥٢٢ ، سنن سعيد بن منصور ق/الأول مج الثالث ص ٣٧٧ ، مصنف ابن أبي شيبة ٥٦-٥٥/٥ : السنن الكبرى للبيهقي ٣٤٧/٧ ، الأثر سننه صحيح ونصه : أن امرأة قالت لزوجها : لو أن الذى بيدك بيدي لعلمت ما أصنع ، قال : فإن ما بيدي من أمرك بيدك ، فقالت : قد طلقك ثلاثاً ، فاتوا ابن مسعود - رضى الله عنه - فسألوه ، فقال عبد الله : فعل الله بالرجال ، عمدوا إلى شيء جعله الله فى أيديهم فولوه غيرهم ، فهى واحدة ، وسألت أمير المؤمنين . فقال عمر - رضى الله عنه - فى فيها التراب ثلاث مرات ، ثم قال لابن مسعود : ما قلت فيها ؟ قال : قلت واحدة ، قال : ذاك رأيك ؟ قال : نعم ، قال : وكذلك رأيي ، ولو رأيت غير ذلك لم تصب .

وعند البيهقي : جاء رجل إلى ابن مسعود رضى الله عنه وقال : كان بيني وبين امرأة ما يكون بين الناس فقالت ... قال عبد الله : أراها واحدة وأنت أحق بها وسألت أمير المؤمنين عمر فأسأله عن ذلك ، قال : فلقه فقص عليه القصة ، فقال عمر رضى الله عنه : فعل الله بالرجال يعمدون إلى ما جعل الله بأيديهم فيجعلونه بأيدي النساء ؟ ففيها التراب ... =

(١)

فدل ذلك على إجماعهما على أن وقوع الطلاق على الزوج كناية فيه .

ولأنه أحد الزوجين فجاز أن تقع الفرقة بوقوع الطلاق عليه كالزوجة .

ولأن ماصح أن تقع به الفرقة إذا وقع على الزوجة جاز أن تقع به الفرقة إذا وقع على الزوج كالتحريم والبيئونة .  
ولأن ماصح إضافة كناية الطلاق إليه صح إضافة صريحه إليه كالزوجة طرداً ، وكالاجنبية عكساً ، والاستدلال من هذا الأصل هو أن صريح الطلاق أقوى من كنياته ، فلما وقعت الفرقة بكناية الطلاق في الزوج كان وقوعها بصريحه به أولى .  
(٢) (٣) (٤)

مناقشة  
أدلة  
أبى حنيفة

فأما استدلاله بحديث ابن عباس فقد خالف عمر وابن مسعود ، وقول الاثنین أقوى من قول الواحد .  
وأما استدلاله بانتفاء الاسم عن الزوج فأوجب انتفاء حكمه فباطل بقوله : أنا بائن منك ، وحرام عليك على أن حكم الطلاق معلق بكل واحد من الزوجين واختص أحدهما بالاسم .  
(٥)

= فهذا من عمر رضي الله عنه يشبه ما تقدم في مسألة طلاق الثلاث في ص ٤٠ وهو قوله : (قد استعجلتم في أمر كان لكم فيه أنه فلو أمضيته فأمضاه عليهم) .  
وفي رواية عند عبد الرزاق فقال الرجل : والله ما جعلت أمرك بيدك إلا واحدة ، فترافعا إلى عمر فاستحلفه عمر بالله الذي لا إله إلا هو ما جعلت أمرها بيدها إلا واحدة فحلف فردها عليه ٥٢١/٦ .

- (١) ب : على الزوجة .
- (٢) الطرد : مصدر بمعنى الاطراد وهو : وجود الحكم مع وجود الوصف الذي لامناسبة بينهما وبين الحكم لبالذات ، ولا بالتبع في جميع الصور ، ماعدا الصورة المتنازع فيها .
- (٣) هو : انتفاء الحكم عند انتفاء الوصف المدعى كونه علة في موضع آخر غير الموضع الذي ثبتت العلية فيه .  
انظر : البرهان في أصول الفقه ٧٨٨/٢ ، المحصول في علم أصول الفقه ٢/ من ق الثاني ص ٣٠٥ . وهذا اللفظ من التعريف للعلامة محمد نور زهير في كتابه (أصول الفقه) ٣٣١/٤ .
- (٤) ب : فيه أولى .
- (٥) أ : متعلق .

(١) وأما استدلاله بأنه لم يكن صريح الطلاق فيه صريحا ،  
ولاوجب عليه العدة لم يكن محلا له .

(٢) فالجواب عنه : أنه لما لم يكن في حقيقته صريحا ، لأن  
الصريح ما اقترن به عرف الاستعمال عندهم ، وعرف القرآن  
عندنا ، ولم يتناول حقيقة الزوج عرف الاستعمال ، ولا عرف  
القرآن فلم يكن صريحا ، وقد تناوله في حقيقة الزوجة عرف  
(٣) الاستعمال وعرف القرآن فكان صريحا .

(٤) وأما العدة : فهي الامتناع من الأزواج ، والزوجة  
ممنوعة من ذلك في حال الزوجية فمنعت منه بعد الزوجية ،  
(و) الزوج غير ممنوع منه في حال الزوجية ، فلم يكن ممنوعا  
(٥) منه بعد الزوجية .

وأما استدلاله بقوله لعبد : أنا حر منك ، فقد اختلف  
أصحابنا هل يكون كناية في عتقه أم لا ؟ على وجهين :  
أحدهما : وهو قول أبي على بن أبي هريرة أنه يكون  
كناية في عتقه يعتق به إذا نواه ، فعلى هذا يسقط الاستدلال  
بـه .

والوجه الثاني : وهو قول أبي اسحاق المروزي : أنه  
لا يكون كناية ولا يعتق به فعلى هذا الفرق بينهما ، أن العتق  
أنما هو إزالة الرق ، والرق يختص بالعبد دون السيد ، فلم

(١) أ : وأما استدلاله .

(٢) ب : أنه انما .

(٣) أ : فكان صريحا .

(٤) ب : وله العدة .

(٥) ب : ما بين القوسين ناقط .

(٦) أ : (أنه) ناقط .

(٧) ج : فإلى هنا ماسقط من هذه النسخة من ص ١٧٨ ، وهذا  
هو أكبر سقط رأيت ، وقد سبق أن علقت عن فوائد وجود  
نسخ للمخطوطة .

(١) يمح العتق الا بتوجيه اللفظ الى العبد دون السيد ، وليس كذلك الطلاق ، لأن رفع الزوجية التي قد اشترك فيها الزوجان فجاز أن تقع الفرقة بوقوعها على الزوجين .

(٢) وأما استدلاله بأن الطلاق هو اطلاق من الحبس (وهذا مختص بالزوجة دون الزوج فعنه جوابان :

(٣) أحدهما : أن الطلاق هو الاطلاق من عقد النكاح) والعقد متعلق بهما فجاز أن يكون الطلاق واقعا عليهما .

(٤) والثاني : أنه وإن كان اطلاقاً من حبس فهو محبوس بهما

عن نكاح أختها وخالتها وعمتها ، وعن نكاح أربع سواها ،

(٥) كما كانت محبوسة عن غيره ، فجاز أن يقع الطلاق عليه لينطلق من جنس هذا التحريم كما وقع عليها ، فانطلقت من جنس

التحريم . والله أعلم .

- 
- (١) أ : ان أن يتوجه .  
(٢) ب : من الجنس .  
(٣) ب : ما بين القوسين ساقط .  
(٤) ب : من جنس .  
(٥) ب : فما كانت .

## (١٩) مسألة (الكنايات الظاهرة والباطنة)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - ولو قال : أنت خلية  
(١)  
أو برية ، أو بائن ، أو بثة ، أو حرام ، أو ما شبهه ،  
فإذا قال قلته ولا أنوى طلاقا ، وأنا أنوى به الساعة طلاقا لم  
(٢) (٣) (٤)  
يكن طلاقا حتى ينويه ، ويسرى الطلاق وما أراد من عدده .  
وقد ذكرنا أن اللفاظ التى يخاطب بها الرجل زوجته فى  
(٥)  
الطلاق تنقسم ثلاثة أقسام : صريح ، وكناية ، وماليس بصريح  
(٦)  
ولا كناية .  
فأما المصريح فقد ذكرنا أنه ثلاثة ألفاظ : الطلاق ،  
(٧)  
والفراق ، والسراح .  
(٨)  
ومعنى المصريح : أنه لا يفترق فى وقوعه الى نية .  
(٩)  
وأما الكناية : فهو الذى لا يقع الطلاق به الا مع النية  
(١٠)  
وهو كل لفظ دل على المباشرة .

- (١) قد تقدم ذكر ما احتمله هذه اللفاظ من المعانى ص ١٧٥ .
- (٢) ج : (لم يكن طلاقا) ساقط .
- (٣) ب : حتى عمد به .
- (٤) الام ٢٤١/٥ ، مختصر المزنى ص ١٩٢ .
- (٥) ج : (فى الطلاق تنقسم) ساقط .
- (٦) وقد تقدم ذكر هذه الأقسام فى ص ١٥٨ .
- (٧) قد تقدم ذكره فى ص ١٥٨ .
- (٨) وقد تقدم تعريف الصريح أيضا فى ص ١٥٨ .  
أما حكمه فهو : ثبوت موجبه بلانية : أى تعلق الحكم  
بنفس الكلام دون توقف على نية التكلم .  
انظر : الوجيز فى أصول الفقه ص ٣٣٦ .
- (٩) ج : لا يقع به الطلاق به .
- (١٠) وتقدم أيضا تعريف الكناية فى ص ١٥٨ .  
وأما حكمها فهو : عدم ثبوت موجبها الا بالنية ، أو  
بدلالة الحال ، كقول الرجل لزوجته : اعتدى ويريد  
طلاقها ، أو قال لها ذلك بعد أن طلبت هى منه الطلاق .  
انظر : نفس الممدر السابق .  
وكل لفظ دل على المباشرة ولم يقترب بنية لم يقع به  
الطلاق ، لما جاء فى صحيح البخارى ومسلم وغيرهما فى =

وقال الشافعى فى كتاب الرجعة : كلما يشبه الطلاق فهو  
(١)  
كناية .

(٢)  
والكنايات ضربان : ظاهرة ، وباطنة .

فالظاهرة ستة ألفاظ : بثة ، وخلية ، وبرية ، وبائن ،  
(٣)  
وبتلة ، وحرام .

أمر ب  
الكنايات  
ألفاظ  
الكنايات  
الظاهرة  
والباطنة

(٤) والباطنة : اعتدى ، واذهى ، واغربى ، والحقى بأهلك  
(٥)  
(٦) وحبك على غاربك ، ولا حاجة لى قيك ، وانكى من شئت ،  
(٧)  
(٨) واستبرئى ، وتقنعى ، وقومى ، واخرجى ، وتجرعى ، وذوقى ،  
(٩)  
(١٠)  
(١١) وكلى واشربى ، واختارى ، وما شبه ذلك على ما نشرحه ، وكلا

= قصة كعب بن مالك رضى الله عنه ، وفيه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يأمر أن تعتزل امرأتك ، قال :  
فقلت : أطلقها أم ماذا أفعل ؟ قال : لا ، بل اعتزلها  
فلاتقربها ، قال : فقلت لامرأتى : الحقى بأهلك وكونى  
عندهم حتى يقضى الله فى هذا الأمر .  
البخارى ١٧٦/٣ وما بعدها من كتاب المفازى ، مسلم  
٢١٢٠/٤ وما بعدها من كتاب التوبة ، وجه الاستدلال لما  
نزلت توبته لم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بينهما .

- (١) الأم ٢٤١/٥ .
  - (٢) ب : والكناية ...
  - (٣) قد تقدم ذكر معانى بعض ألفاظ الكنايات التى تحتاج  
الى إيضاح فى ص ١٧٥ ، ونذكر الباقي هنا .
  - (٤) (بتلة) : بتله بتلا أى قطعه وأبانه من التبتل وهو  
الانقطاع : أى منقطعة عنى .
  - (٥) (اعتدى) : أمر بالاعتداد الذى هو من العدة أى لانى  
طلقتك .
  - (٦) (واغربى) : صيرى غريبة منى أجنبية ، أو صيرى غريبة  
بلازوج .
  - (٧) (والحقى بأهلك) لانى طلقته ، سواء أكان لها أهل أم لا .  
(وحبك على غاربك) أى خلعت سبيلك كما يخلص البعير فى  
الصحراء وزمامه على غاربسه وهو ماتقدم من الظهر ،  
وارتفع من العنق ليرعى كيف شاء .
  - (٨) (واستبرئى) كناية عن الاعتداد الذى هو من العدة ، لانى  
طلقتك .
  - (٩) (وتقنعى) أى البسى القناع على رأسك ، لأنك طالق محرمة  
على .
  - (١٠) (وتجرعى) أى كاس الفراق ومرارته .
  - (١١) مثل : تسترى برئت منك ، ألزمت أهلك لاحاجة لى بك أو  
فيك ، أو أنت وشأنك ، أنت ولية نفسك .
- انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٤٤ ، ٢٦٣-٢٦٤ ، المصباح  
المنير كل لفظ فى مادته ، مغنى المحتاج ٢٨١/٣-٢٨٢ ،  
حاشيتى قليوبى وعميرة مع شرح جلال الدين المحلى ٣٢٥/٣

(١)

الضربين عندنا سواء .

(٢)

وحكم الظاهرة والباطنة عندنا واحد ، فإن اقترن

بالنية وقع به الطلاق ، وإن تجرد عنها لم يقع .

حكم

الكنايات  
الظاهرة عند  
المالكية

وقال مالك - رحمه الله تعالى - الكنايات الظاهرة يقع

بها الطلاق الثلاث من غير نية ، فإن نوى بها واحدة كانت في

(٣)

ج/١٠٩

غير المدخول بها مانوى ، وفي المدخول بها ثلاثا .

مذهب

أبى حنيفة

في

الكنايات

الظاهرة

والباطنة

١/٥

وقال أبو حنيفة : جميع الكنايات الظاهرة والباطنة

يقع بها الطلاق ، إذا قارنها أحد ثلاثة أشياء : النية ، أو

الغضب ، أو طلب الطلاق ، لكن ما كان منها ظاهرا وقع باثنا ،

(٤)

وما كان منها باطنا وقع رجعيًا ، إلا أن يريد بها ثلاثا فيكون

(٥)

ثلاثا ، ولو أراد اثنتين لم تكن الا واحدة ، ولو أراد بصريح

(١) أ : وكلا الأمرين الضربين .

(٢) ب : واحدة .

(٣) ألفاظ الكنايات الظاهرة التي يقع بها الطلاق الثلاث هي

مثل : البتة ، وحبلك على غاربك ، أو خلية ، أو بائنة ونحوها .

فمثلا البتة هو القطع ، فكان الزوج قطع العصمة التي بينه وبين زوجته ، ولم يبق بيده منها شيء ، وقالوا في غيرها نحوها .

انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٧٧-٧٦/٢ ، الخرشى مع حاشية العدوى ٤٣/٤-٤٤ ، شرح منح الجليل ٧٧/٤ وما بعدها .

(٤) أ ، ج : إلا أن يريد بهما . الصواب ما أثبتناه ، لأن

ما كان منها ظاهرا بائن بالاصل ، والكلام هنا في الطلاق الرجعي إلى بائن . أي فإن أراد بالرجعي ثلاثا كان

بائنا .

(٥) ألفاظ الكنايات عند الحنفية على ضربين :

الأول : ما يقع الطلاق بها رجعيًا ، ولا يقع بها الا واحدة وهي ثلاثة ألفاظ : (اعتدى ، استبرأى رحمك ، وأنت واحدة) .

الضرب الثاني : ما يقع بها الطلاق واحدة بائنة إن نوى بها واحدة ، وإن نوى بها ثلاثا كانت ثلاثا ، وإن نوى بها اثنتين كانت واحدة بائنة وهي بقية ألفاظ الكنايات .

انظر : الهداية ٢٤١/١ ، بدائع الصنائع ١٠٧-١٠٦/٣ ، فتح القدير ٣٩٩/٣-٤٠٠ ، رد المحتار على الدر المختار ٤٣١/٢ .

الطلاق ثلاثاً أو اثنتين لم تكن إلا واحدة ، وله في كل لفظة  
مذهب يطول شرحه ، لكن تقريب جملته ما ذكرناه ، فصار الخلاف  
معه في أربعة فصول :

أحدها : أن الغضب والطلب هل يقومان في الكنايات مقام  
النية أم لا ؟

والثاني : أن وقوع الطلاق بالكنايات الظاهرة هل يكون  
بائناً أم لا ؟

والثالث : أنه إذا أراد بالكنايات اثنتين هل تكون  
اثنتين أم لا ؟

والرابع : أن أراد بمريح الطلاق الثلاث هل يكون ثلاثاً  
أم لا ؟

فأما الفصل الأول في الغضب والطلب : فقد مضى الكلام  
فيهما ، وذكر أنه لا تأثير لهما في مريح ولا كناية .

(٤)

- 
- (١) أ : (أنه) ساقط ، ب : أنه أراد .  
(٢) ب : اثنتين .  
(٣) ب ، ج : أنه أراد .  
(٤) انظر : مذهب الشافعي في ص ١٧٤ ، ومذهب أبي حنيفة في  
ص ١٧٤ أرين

هل الغضب  
وطلب الطلاق  
من المرأة  
يقومان مقام  
النية في  
الكنايات ؟

# ١/١٩ فصل (هل يقع الطلاق رجعيا بالكنائيات الظاهرة؟)

واما الفصل الثانى : وهو أن وقوع الطلاق بالكنائيات الظاهرة هل يكون رجعيا اذا لم يرد به شلاسا ؟  
فعدننا يكون رجعيا ان اراد به واحدة ، أو اثنتين ،  
(١)  
او لم تكن له نية فى عدده .

وقال أبو حنيفة : تكون بائنا لا يملك فيه الرجعة  
استدلالا بأن قوله : أنت بائن لفظ يقتضى البيئونة ، فوجب أن  
(٢)  
يقع الطلاق به بائنا كالثلث .

(٣)  
ولأنه : لا يخلو أن يعمل هذا اللفظ فى وقوع الطلاق فوجب  
أن يقع على مقتضاه ، وأن لم يعمل تجردت النية عن لفظ  
عامل فيجب أن لا يقع به طلاق .

ودليلنا : حديث ركانة بن عبد يزيد حين طلق امراته  
سهيمة البتة ، فسأله النبي صلى الله عليه وسلم عما أراد  
بالبتة ؟ فقال : واحدة فأحلفه عليها وردها عليه . فدل على  
(٤)  
أنها لا تكون شلاسا فخالف قول مالك ، وتكون رجعية بخلاف قول  
أبى حنيفة .

(٥)  
وروى : أن المطلب بن حنطب طلق امراته البتة ، فقال  
له عمر : أمسك عليك زوجك ، فإن الواحدة لا تثبت . وهذا دليل  
(٦)  
عليهما .

- 
- (١) ب : ان لم تكن له .  
(٢) قد تقدم تفصيل هذه المسألة فى ص ١٨٨ .  
(٣) ب : فيجب .  
(٤) تقدم تخريج هذا الحديث فى ص ٤٦-٤٧-٤٨ .  
(٥) هو المطلب بن الحارث بن عبيد بن مخزوم أبو عبد الله ابن حنطب ، ذكره ابن اسحاق فيمن أسر يوم بدر ثم أسلم الامابة ١٠٤/٦ ، وقد ذكر اسمه فى ترجمة عبد الله بن الحنطب بن الحارث ٥٨/٤ .  
(٦) ج : بأن الواحدة تثبت بتا ، فلم أجد رواية (الواحدة لا تثبت) فى كتب الآثار .

(١) وروى أنه قال : فإن الواحدة ثبتت ، يعنى بانقضاء  
العدة ان لم يمسك .

(٢) وروى : أن التوأمة بنت أمية طلقت البتة فجعلها عمر  
ابن الخطاب واحدة . وليس يعرف لعمر في هذا مخالف فكان  
اجماعا على مالك وأبى حنيفة .

(٤) <sup>عمر</sup> ولأن وقوع الطلاق اذا تجرد عن وعوض كان رجعيا في  
المدخول بها قياسا على قوله : أنت طالق ، أو اعتدى ، أو  
استبرئى رحمك ، أو أنت واحدة ، فإن أبا حنيفة وافق على ٢٥/ب  
(٥) هذه الأربع أنه يملك بها الرجعة .

(١) روى أشرف المطلب بن حنطب هذا عبد الرزاق في مصنفه  
(باب البتة والخلية) ٣٥٦/٦ ، وابن أبى شيبة في باب  
(ما قالوا في الرجل يطلق امرأته البتة) ٦٦/٥ ، وسعيد  
ابن منصور في سننه (باب البتة ، والبرية والخلية  
والحرام) ١ ق ٣ ص ٣٨٤ ، والبيهقي في سننه الكبرى في  
(ما جاء في كنايات الطلاق التي لا يقع إلا أن يريد بمخرج  
الكلام منه الطلاق) ٣٤٣/٧ .  
ونصه : " أن المطلب بن حنطب جاء عمر فقال : انى قلت  
لامراتى أنت طالق البتة ، قال عمر : وما حملك على ذلك ؟  
قال القدر ، قال : فتلا عمر : { يا أيها النبی اذا  
طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن } ، وتلا : { ولو أنهم  
فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم } هذه الآية ، ثم قال  
" الواحدة ثبت أرجع امرأتك ، هي واحدة " .  
وهذا سياق مصنف عبد الرزاق وهو صحيح الاسناد .

(٢) ج : ولدى .  
(٣) وهذا النص الذى اشتهر هو ما وجدته في مصنف عبد الرزاق  
٣٥٦/٦ ، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٤٣/٧ ، والاشرف صحيح  
وأما ما أورده المصنف حسب النسخ الثلاث فهو : " أن  
التوأمة طلق امرأته البتة ، فقال عمر : ما أردت ؟ قال  
واحدة ، فاستحلفه ، فقال : اثرائنى أقيم على فرج حرام  
فأحلفه ، وأقره على نكاحه " .

فأرى والله أعلم : ما أثبتناه هو الصواب لما يأتى :  
١ - لأنه هكذا ورد في كتب الآثار كما سبقنا الإشارة اليه  
٢ - وجدت في الإصابة حرف التاء مج ٤ ٣٤/٨ : التوأمة  
بنت أمية بن خلف الجمحية ، قيل لها ذلك : لأنها ولدت  
مع أخت لها في بطن ، وأورد أنها طلقت البتة فسألت  
عمر فجعلها واحدة ، ولم أجد محابيا بهذا الاسم .

(٤) ج : كان رجوعا .

(٥) ب ، ج : فيها .

ولأنها معتدة يلحقها الطلاق فوجب أن يملك رجعتها  
كالمطلقة بالصريح ، وبما ذكرنا من الكناية .

ولأن مالم يتعلق بصريح الطلاق لم يتعلق بكنايته  
(١)  
(كتحريم الثلاث .

(٢)  
ولأن مالم يمنع صريحه من الرجعة لم يمنع كنايته ( من  
(٣)  
الرجعة ، كقوله : أنت واحدة هو : كناية أنت طالق .  
(٤)

ولأن صريح الطلاق أقوى من كنايته ، فلمما لم يرفع  
الصريح الرجعة ، فأولى أن لا ترفعها الكناية .

ولأنه لو نوى بالطلاق الصريح أنه بائن لم يرفع الرجعة

فإذا تجرد لفظ البائن عن الصريح فأولى أن لا يرفع الرجعة . ١/٦  
(٥)

فأما استدلاله بأنه لفظ يقتضى البينونة فينقض بقوله :  
أبي حنيفة

أنت طالق ولا رجعة لى عليك تكون طلاقا ، وله الرجعة فلم  
(٦)  
يرتفع بهذا اللفظ وإن كان مقتضيا لسبينونة ، ثم المعنى فى  
(٧)  
الأصل الذى هو الثلاث استيفاء العدد .  
(٨)

(٩)  
وأما استدلاله : بأنه إذا وقع به الطلاق وقع مقتضاه ،  
(١٠) (١١)  
فمنقضى بلفظ الطلاق لأنه يقتضى طلاقا من جنسه ، وقد يكون  
رجعيا لا يخرج به من جنسه .

- 
- (١) أ : لتحريم الثلاث .
  - (٢) ب : ما بين القوسين ساقط .
  - (٣) ج : وهو كناية .
  - (٤) أ : (أقوى) ساقطة .
  - (٥) الضمير راجع الى أبى حنيفة بقريئة ما بعده من الأدلة .
  - (٦) ج : فلم يرفع .
  - (٧) ج : مفضيا .
  - (٨) أى ولم يستوف العدد حتى لو قرنت ألفاظ الكناية الظاهرة أو الباطنة بسأحد ثلاثة أشياء التى ذكرها الإمام أبو حنيفة وهى : النية ، أو الغضب ، أو الطلاق .
  - (٩) أى الفقرة .
  - (١٠) أى أن الطلاق إذا وقع بلفظ الصريح لا يقع بينونة فكيف يقع بلفظ الكناية ؟
  - (١١) أ : (ولأنه) .

ويلاحظ فى هذا الفصل : أن المصنف بعد أن ذكر رأى  
المالكية والحنفية مع أدلتهم أورد كعادته أدلة =

= الشافعية ، ثم ناقش أدلة المخالفين لهم ، ولكن يمكن مناقشة بعض تلك الأدلة التي ذكرها المصنف للشافعية . فمثلا حديث ركائة ليس دليلا قاطعا على أن لفظة (البتة) لا تكون ثلاثا ، لأن احتمال أن تكون البتة ثلاثا أو أقل قائم ، ويدل على ذلك استحلاف الرسول عليه الصلاة والسلام ركائة ماذا أراد بالبتة ، فأقره على مانوى ، ولو قال : أنه أراد الثلاثة لأقره ، ويدل عليه سياق الكلام لمن حامل وأنصف ، إذ لفائدة من أحلفه لو لم يكن اللفظ محتملا للثلاثة فما دونها . وكذلك قول المصنف في أثر التوأمة : "وليس لعمر في هذا مخالف فكان إجماعا على مالك وأبى حنيفة" فيه نظر لأنه إن لم نجد في طلاق التوأمة مخالفا لعمر ، فقد ثبت في وقائع أخرى مشابهة عن عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، وعبد الله بن عمر ، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم : (أن البتة ثلاث) فدل على أن المسألة ليست محل إجماع كما ذكر ، وممن قال : أن البتة ثلاث : الزهري ، وعروة ، والحسن ، وعمر بن عبد العزيز ، وقشادة . والأرجح عندي هو قول من قال على أن البتة وأمثالها من الكنايات يحكم بها على نية القائل ، أن نوى بها واحدة وقعت واحدة ، وأن نوى بها اثنتين وقعت اثنتين وان نوى بها ثلاثا وقعت ثلاثا ، وقال بهذا التغميل : سعيد بن جبير ، وشريح ، والنخعي . انظر : مصنف عبد الرزاق ٣٥٦/٦ ، مصنف ابن أبى شيبة ٦٦/٥ وما بعدها ، سنن سعيد بن منصور ١ مج ٣ ص ٣٨٣-٣٨٦ البيهقي ٣٤٤/٧ .

١٩/ب فصل (إذا نوى بالكنايات اثنتين)

وأما الفصل الثالث : وهو إذا نوى بالكنايات اثنتين  
وقع اثنتان عندهما .

وقال أبو حنيفة : لا يقع إلا واحدة ، استدلالاً بأن قوله :  
أنت بائن يتضمن البيئونة وهي نومان :  
راى أبى  
حنيفة وأنواع  
البيئونة  
عندهم

(١) مغرى : وهي التي تثبت الرجعة وتحل قبل زوج .  
(٢) وكبرى : وهي التي تقطع عصمة الرجعة ، ولا تحل إلا بعد  
(١)  
زوج .

(٢)  
فإذا أراد الكبرى وقعت وكانت الثلاث معا ، وإن لم يرد  
الكبرى وقعت المغرى ، لأنها لا تنفك عنها وهي واحدة ، فأما  
(٣)  
الثلثان فخارج منهما .

ولأن لفظ البيئونة لا يتضمن عدداً ، لأن البائن مثل  
الحائض والطاهر ، ولا يحسن أن تقول : أنت بائنتان ، كما  
(٤)  
لا يحسن أن تقول : أنت حائضتان ، وطاهرتان ، فإذا لم يتضمن  
(٥)  
العدد لم يجز أن يتعلق عليه العدد .

ودليلنا : هو أن كل عدد ملك إيقاعه بالمصريح ملك  
أدلة  
الحافعية  
إيقاعه بالكناية كالثلاث .

ولأن وقوع الثلاث أغلظ من وقوع اثنتين ، لأن الثالثة  
لا تقع إلا بعد الثانية ، فإذا وقع الثنتان مع الثالثة ،  
فاولى أن تقع الثنتان دون الثالثة .

ج/١١٠

(١) قد تقدم تفصيل هذه المسألة عند الحنفية في ص ١٨٨ .  
(٢) أ : (وقعت) ساقطة .  
(٣) ب : (منها) .  
(٤) ج : (ولا يحسن) ساقط .  
(٥) أ : أيعلق ...

مناقشة  
أدلة  
الحنفية

فأما استدلاله بأن البيئونة بالمريح لا تكون بواحدة فهو أنه ليس يمنع وقوعها بالواحدة ، وأن يصح ضم ثانيه اليها كالمختلعة ، وأن كانت تبين بالواحدة يجوز أن يخالفها على الشنيتين .

وأما استدلاله بأن لفظ البائن لا يتضمن عددا ، لأنه لا يحسن أن يقال : أنت بائنتان ففسد بالثلاث ، لأنه لو لم يتضمن العدد لم يقع الثلاث ، وإذا جاز أن تقع ثلاثا جاز أن تقع شنتين ، ولا يمتنع أن يقال : أنت بائن شنتين ، كما لا يمتنع أن يقال : أنت بائن ثلاثا . .

## ١٩/ج فصل (إذا نوى بصريح الطلاق ثلاثا)

(١)

وأما الفصل الرابع : وهو إذا نوى بصريح الطلاق ثلاثا

فقال : أنت طالق ونوى الثلاث كانت ثلاثا ، ولو نوى اثنتين

(٢)

كانت اثنتين فيحمل صريح الطلاق على مانوى من عدده .

رأى

أبى حنيفة  
فى المسألة

وقال أبو حنيفة : لا يقع بصريح الطلاق إلا واحدة ، ولو

قال : أنت طالق ينوى طليقتين أو ثلاثا لم تقع إلا واحدة ، إلا

(٤)

(٣)

أن يلفظ بالعدد نطقا ، أو يقول : أنت الطلاق ناويا الثلاث

(٥)

فتطلق ثلاثا .

وفرق بين قوله : أنت طالق ينوى ثلاثا فتطلق واحدة ،

وبين قوله : أنت الطلاق وينوى الثلاث فتطلق ثلاثا .

بأن الطلاق مصدر يحتمل العدد ، قال الله تعالى :

(٦)

{الطلاق مرثان} ، وقوله : أنت طالق اخبار عن صفة لا تحتمل أدلة

العدد ، كما لا تحتمل دخول العدد فى قولهم : أنت قائم ،

(١) أى من مناقشة رأى أبى حنيفة وأدلتته فى الكنايات الظاهرة والباطنة التى تقدم أجمالها فى ص ١٨٣ وما بعدها .

(٢) وهو قول مالك وأحمد فى رواية ، وزفر ، ورواية لأبى حنيفة ، وقال فى فتح القدير : وهو قول أبى حنيفة الأول ثم رجع عنه ٣/٣٥٤ .

انظر : المهدب ٢/٨٥ ، فتح العزيز ١٣/٧٦-٧٧ ، روضة الطالبين ٨/٧٥ ، كفاية النبيه ٨/٤٦٧ ، شرح جلال الدين المحلى ٣/٣٣٦ ، مغنى المحتاج ٣/٢٩٤ ، الكافى فى فقه أهل المدينة المالكي ٢/٥٧٤ ، بداية المجتهد ٢/٢٧٥ ، الخرشي ٤/٤٣ ، منح الجليل ٤/٧٤-٧٥ ، الكافى فى فقه المبجل أحمد بن حنبل لابن قدامة ٣/١٧٩-١٨٠ ، المقنع فى فقه امام السنة أحمد بن حنبل الشيبانى ٣/١٥٨ .

(٣) ب : أن يلفظ .

(٤) أ : أنت طالق .

(٥) انظر : الهداية ١/٢٣١ ، تحفة الفقهاء ٢/١٧٦ ، بدائع الصنائع ٣/١٠٣-١٠٤ ، فتح القدير ٣/٣٥٤ ، رد المحتار على الدر المختار ٢/٤٣١-٤٣٢ وما بعدها .

(٦) ب : (الطلاق) ساقط .

(١)  
 وقاعد ، وراكع ، وساجد ، وجعل هذا الفرق بينهما دليلا .  
 قال : ولأن الطلاق صريح فى الواحدة ، فلم يجز أن يجعل  
 كناية فى الثلاث ، لأنه يؤدى الى أن يكون اللفظ الواحد فى  
 الجنس الواحد صريحا وكناية فى حال واحدة ، وهذا فاسد .  
 ودليلنا : أن قوله : أنت طالق عند أهل العربية اسم  
 فاعل ، لأنهم يقولون : طلقت فى طالق ، كما قالوا : حاضت  
 فى حائض ، وضربت فى ضارب ، واسم الفاعل يحتمل العدد ،  
 لأنه يحسن أن يفسر بأعداد المصادر ، فيقال : أنت طالق  
 طلقتين ، وأنت طالق ثلاث تطليقات ، ومائة طلقة ، وضارب  
 مائة ضربة ، ولو كان الاسم لا يتضمن أعداد مصادره ما حسن أن  
 يفسر به ، كما لا يحسن أن يقال : أنت ضارب طلقة وقائم قاعدة  
 وإذا تضمنت العدد بدليل مذكرنا جاز أن تقع به الثلاث كما  
 يقع بقوله : أنت الطلاق ، وتحريره قياسا أن كل لفظ جاز أن

- (١) ومما قالوا : ولو قال : أنت الطلاق ونوى الثلاث صحت  
 نيته ، لأن الفعل قد يذكر بمعنى المفعول ، يقال : هذا  
 السدرهم ضرب الأمير ، أى مضروبه ، وهذا علم أبى حنيفة  
 أى معلومه ، فلو حملناه على المصدر لغا كلامه ، ولو  
 حملناه على معنى المفعول لصح ، فكان الحمل عليه أولى  
 وصحت نية الثلاث . بدائع ١٠٣/٣-١٠٤ .  
 (٢) ومن أدلتهم ما ذكره صاحب بدائع المنافع وغيره أيضا  
 قوله : طالق لا يحتمل الثلاث لوجهين :  
 أحدهما : أن طالق اسم للذات ، وذاتها واحد ، والواحد  
 لا يحتمل العدد ، إلا أن الطلاق ثبت بمقتضى الطالق ضرورة  
 صحة التسمية بكونها طالقا ، لأن الطالق بدون الطلاق  
 لا يتصور كالضارب بدون الضرب ، وهذا المقتضى غير متنوع  
 فى نفسه فكان عد ما فيما وراء صحة التسمية ، وذلك على  
 الأصل المعهود فى الثابت ضرورة أنه يتقدر بقدر  
 الضرورة ، ولا ضرورة فى قبول نية الثلاث فلا يثبت فيه .  
 والثانى : أن سلمنا أن الطلاق صار مذكورا على الإطلاق ،  
 لكنه فى اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد النكاح ،  
 والقيد فى نكاح واحد واحد فيكون الطلاق واحدا ضرورة ،  
 فإذا نوى الثلاث فقد نوى العدد فيما لا عدد له فبطلت  
 نيته ، فكان ينبغى أن لا يقع الثلاث أصلا ، لأن وقوعه ثبت  
 شرعا بخلاف القياس فيقتصر على مورد الشرع .  
 انظر : بدائع المنافع ١٠٣/٣-١٠٤ ، فتح القدير ٣٥٤/٣  
 وما بعدها .  
 (٣) المذهب ٨٥/٢ ، مغنى المحتاج ٢٩٤/٣ .

يكون العدد فيه مظهرا ، جاز أن يكون العدد فيه مضمرا  
(١)

كالمصدر اذا قال : أنت طالق .

(٢)

ودليل شان : وهو أنه لو قال : أنت طالق ثلاثا وقعت

(٣) (٤)

الثلاث بقوله : أنت طالق وكان قوله : ثلاثا تفسيرا للعدد

المضمرا فيه ، ألا تراه لو قال لغير المدخول بها : أنت طالق

ثلاثا طلقت ثلاثا ، ولو كانت الثلاث لاتقع باللفظ الاول لما

وقع عليها الا واحدة ، لأن غير المدخول بها لاتطلق بلفظ بعد

لفظ ، لأنه لو قال : أنت طالق ، وطالق ، وقعت الاولى ولم

(٥)

تقع الثانية ، واذا جاز أن يكون العدد مضمرا فيه اذا

(٦) (٧)

أظهره جاز أن يكون مضمرا فيه اذا نواه .

وتحريره قياسا : أن كل عدد جاز أن يتضمنه مصدر الطلاق

ب/٢٦

جاز أن يتضمنه اسم الطلاق كالمظهر .

ودليل ثالث : وهو أنه لو قال : أنت طالق وأشار

(٨)

بأصابعه الثلاث طلقت ثلاثا ، ونية الثلاث أقوى من اشارته

بالثلاث ، لأن الكناية تعمل فيها النية ، ولاتعمل فيها

(١) ب : أنت الطالق .

(٢) ب ، ج : ثاني .

(٣) ج : (ثلاثا) ساقط .

(٤) ب : تقسيما .

(٥) المذهب ٨٥/٢ ، روضة الطالبين ٧٩/٨ ، وحكى وجه

وقول قديم : أنه كما لو قال لمدخول بها ، وقال أكثر

الاصحاب لا يقع أكثر من طلبة ، وماحكى عن القديم انما

هو حكاية عن مالك رحمه الله تعالى .

(٦) ج : فيه المظهر جاز ...

(٧) كفاية النبيه ١٤٦/٨ .

(٨) المذهب ٨٥/٢ ، فتح العزيز ١٧٣/٣ ، كفاية النبيه

١٤٩/٨ ونصه : واذا قال : أنت طالق هكذا وأشار

بأصابعه الثلاث وقع الثلاث ، لأن الإشارة بالأصابع الثلاث

في باب العدد بمنزلة النية ، ومغنى المحتاج

٣٢٦/٣-٣٢٧ ، وقد أورد الحديث الصحيح الذى رواه

البخارى ومسلم وغيرهما ونصه : "الشهر هكذا وهكذا

وخمس الإبهام فى الثالثة" أى قبضه ، هذا نص البخارى ،

ورواية مسلم "ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده

على الأخرى فقال : "الشهر هكذا وهكذا" ثم نقص فى

الثالثة أصبعها . البخارى فى كتاب الصوم ٣٢/٢ ،

ومسلم فى كتاب الصيام أيضا فى (باب الشهر يكون تسعا

وعشرين) ٧٦٤/٢ ، ثم قال صاحب المغنى بعد ذكر الحديث

فدل على أن اللفظ مع الإشارة يقوم مقام اللفظ بالعدد .

الإشارة ، فلما وقعت الثلاث بالإشارة فأولى أن تقع بالنية .  
(١)

وأما استدلاله بأن قوله : أنت طالق أخبار عن صفة  
لا يتضمن عددا فهو خطأ لما ذكرنا أنه اسم يحتمل العدد بما  
بيننا من جواز قوله أنت طالق ثلاثا ، وقوله : أنت حائض  
وطاهر ، وقائم وقاعد ، فهو مما لا يجوز أن يجتمع منه عدد في  
حال واحدة فلم يتضمن العدد ، وليس كذلك الطلاق ، لأنه يمح  
أن يجتمع منه في حالة واحدة فجاز أن يتضمن العدد . كما  
يجوز أن تقول : أنت عالم علمين ، وجائر جورين ، فيجوز أن  
يتضمنه العدد .

وأما استدلاله بأنه مريح في الواحدة ، فلم يجز أن  
يكون كناية في الثلاث فغير مسلم ، لأنه إذا نوى الثلاث كان  
مريحا فيها ، ولم يكن مريحا في واحدة كناية في اثنتين فلم  
يسلم له الاستدلال ، والله أعلم .

- 
- (١) أي استدلال أبي حنيفة رحمه الله تعالى .  
(٢) قد تقدم ذلك في ص ١٩٦ .  
(٣) ب : وفاعل .  
(٤) ب : أن يحتمل منه .  
(٥) في النسخ الثلاث (لهم) والسياق في الرد عل أدلة أبي  
حنيفة فالأنسب ما أثبتناه ليعود الضمير على المذكور  
وهو الإمام أبو حنيفة .

### ١٩/د فصل (الكناية اذا تجردت عن النية أو اقترنت بها)

واذا تمهد حكم الكناية ، وأن الطلاق لا يقع بها الا مع النية ، فاذا تجردت عن النية لم يقع بها طلاق ، لأن قوله : أنت خلية يحتمل خلية من خير ، وخلية من شر ، وخلية من زوج فلم يحمل على احدى احتمالاته بغير نية . وكذلك قوله : أنت بائن يحتمل من الخير ، والشر ، والزوج .

وكذلك سائر الكنايات يتقابل فيها الاحتمال ، فلم يقع بها طلاق من غير نية .

فأما اذا وجدت الكناية ونية الطلاق فلا يخلو حال النية من أربعة أقسام :

أحدها : أن تكون النية متقدمة على جميع اللفظ فلا يقع الطلاق ، لأن النية تجردت عن لفظه فلم يقع بها طلاق ، (١) (٢) (واللفظ تجرد عن نية فلم يقع به طلاق) .

والقسم الثانى : أن تكون النية متأخرة عن جميع اللفظ فلا يقع الطلاق أيضا لما ذكرنا من أن اللفظ لما تجرد عن النية لم يقع به طلاق ، والنية لما تجردت عن اللفظ لم يقع بها (٣) طلاق .

مثال هذين : نية الملاءة ان تقدمت على الاحرام لم تصح ، وان تأخرت عنه لم تصح .

(١) أى لفظ الطلاق ، أ ، ج : عن لفظ .

(٢) ج : مابين القوسين باقط .

(٣) روضة الطالبين ٣٢/٨ ، ونصه : "فلو تقدمت ثم تلفظ بلا نية ، أو فرغ من اللفظ ثم نوى لم تطلق" ، وبهذه العبارة الموجزة ، ذكر حكم القسم الاول والثانى عند المصنف كما ترى .

الكناية  
اذا تجردت  
عن النية

أحوال النية  
اذا اقترنت  
بالكناية

١١١/ج  
تقدم النية  
على جميع  
اللفظ

تأخر النية  
عن جميع  
اللفظ

(١) والقسم الثالث : أن تكون النية مقارنة لجميع اللفظ ، فتوجد من أول اللفظ الى آخره ، فالطلاق واقع باللفظ والنية معا ، ولا يكون وقوعه باحدهما ، وان كان اللفظ هو المقلب لظهوره . (٢)

(٣) والقسم الرابع : أن توجد النية في بعض اللفظ ، وتعدم في بعضه ، اما أن توجد في أوله وتعدم في آخره ، أو توجد في آخره وتعدم في أوله ، مثل أن يقول لها : أنت بائن فينوي عند قوله : أنت با - وترك النية عند قوله : ثن ، أو ترك النية عند قوله : أنت با ، وينوي عند قوله : ثن ففي وقوع الطلاق به وجهان : لأصحابنا :

أحدهما : أنه لا يقع ، لأن اللفظ اذا اعتبرت فيه النية كان وجودها عند بعضه كعدمها في جميعه كالنية في تكبيرة الاحرام .

والوجه الثاني : أن الطلاق واقع ، لأن استصحاب النية في جميع ما تعتبر فيه النية ليس بلازم كالملة والميام ، لايلزم استصحاب النية في جميعها . (٨)

- (١) ج : ( النية ) ساقط .  
 (٢) المذهب ٨٣/٢ ، فتح العزيز ٣٣ل/١٣ ، روضة الطالبين ٣٢/٨ ، المنهاج ص ١٠٦ ، كفاية النبيه ١٤٠ل/٨ ، ونصه " أن النية المؤثرة في الكنايات بالاتفاق أن تقتصر بجميع اللفظ من قوله : أنت والى آخر القاف من طالق ، كما صرح به المتولي في باب النية في الصلاة " ، ومغنى المحتاج ٢٨٤/٣ .  
 (٣) ج : أن تؤخر .  
 (٤) ج : وتقدم . والصواب ما أثبتناه ، بدليل ما بعده .  
 (٥) المذهب ٨٣/٢ ، ونصه : " فمنهم من قال : اذا قارنت النية بعض اللفظ من أوله أو من آخره وقع الطلاق ، كما أن الصلاة اذا قارنت النية جزءا منها صحت " .  
 (٦) ب : بائن .  
 (٧) ب ، ج : ( فينوي عند قوله أنت بائن ترك النية أنت ) بتكرار : أنت بائن ، وباسقاط : نوي عند قوله : أنت با ، وترك عند قوله : ثن .  
 (٨) ج : النية ملازم .

مقارنة النية  
لجميع اللفظ

وجود النية  
في بعض  
اللفظ  
وعدمها  
في بعضه

والأصح عندي أن ينظر في النية :

فإن وجدت في أول اللفظ وقع به الطلاق وإن عدت في آخره كالصلاة إذا وجدت النية في أولها جاز أن تعد في (١)  
آخرها .

وإن وجدت النية في آخر اللفظ وعدت في أوله لم يقع به الطلاق كالنية في آخر الصلاة . (٢)

ولأن النية إذا انعقدت مع أول اللفظ كان باقيه راجعا اليها ، وإذا خلت من أوله صار لغوا ، وكان مابقى منه مع النية ناقصا ، فخرج من كفايات الطلاق ، وهذا التفصيل أشبه بنص الشافعي ، لأنه قال : لم يكن طلاقا حتى يبتدأه بنية (٣)  
الطلاق فاعتبرها في ابتداء اللفظ . والله أعلم . (٤)

(١) المنهاج ص ١٠٦ ، ونصه : "وقيل يكفي بأوله" وينسحب ما بعده عليه . شرح جلال الدين المحلي ٣/٣٢٧ ، فتح العزيز ١٣/٣٣١ ، الأصح عنده الفساد ، كفاية النبيه ٨/١٤٠ ، ذكر أن المذهب وقوع الطلاق . مغنى المحتاج ٣/٢٨٤ ، وذكر أن الرافعي رجحه في الشرح الصغير ، ونقل في الكبير ترجيحه عن الإمام وغيره ، وصوبه الزركشي .

(٢) ذكر في فتح العزيز ١٣/٣٣١ ، وكفاية النبيه ٨/١٤٠ وجهين . وقال في مغنى المحتاج : "والذي رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد أنه يكفي اقترانها ببعض اللفظ ، سواء أكان من أوله ، أو وسطه ، أو آخره ، لأن اليمين إنما يعتبر بتمامها" . ٣/٢٨٤ وقال في الروضة : "فلو اقترنت بأول اللفظ دون آخره أو عكسه طلقت على الأصح ٨/٣٢ .

(٣) ج : دخلت .

(٤) أ ، ج : يبتدأه ، ونية .

(٥) لعنه يقصد ما تقدم في ص ١٨٦ ونصه : فإذا قال : قلته ولأنوى طلاقا ، وأنا أنوى به الساعة طلاقا لم يكن طلاقا حتى ينويه ، ويسرى الطلاق وما أراد من عدده . بعد ذكر هذه الأقوال في القسم الرابع أرى أن الذي ذكره الإمام النووي ، وذكره صاحب مغنى المحتاج عن ابن المقرئ هو الأولى ، لأن الفترة الزمنية المذكورة في المسائل السابق لا تكاد تذكر بخلاف ما ذكره الماوردي عن نص الشافعي فليتنامل .

(٢٠) مسألة (هل صريح العتق يكون كناية في الطلاق  
وصريح الطلاق يكون كناية في العتق ؟)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال لها : أنت  
حرة يريد الطلاق ، أو لأمته أنت طالق يريد العتق لزمه ذلك .<sup>(١)</sup>  
وهذا صحيح ، أما صريح العتق فهو كناية في الطلاق  
اجمعا .

فإذا قال الرجل لامراته : أنت حرة ، أو أنت معتقة ، ١/٩  
يريد طلاقها طلقت لأن عتق الأمة اطلاق من حبس الرق ، كما أن  
طلاق الزوجة اطلاق من حبس النكاح فتقارب معناهما .<sup>(٢)</sup>  
وأما صريح الطلاق فهو كناية عندنا في العتق ، فإذا  
قال لأمته : أنت طالق ، أو مسرحة ، أو مفارقة ، يريد عتقها  
عتقت .

صريح الطلاق  
في العتق  
عند أبي  
حنيفة

وقال أبو حنيفة : لاتعتق ، ولا يكون صريح الطلاق كناية  
في العتق ، وإن كان صريح العتق كناية في الطلاق .<sup>(٤)</sup>

(١) مختصر المزنى ص ١٩٢ .

(٢) ب : جنس .

(٣) فتح العزيز ٢٧/١٣ ، روضة الطالبين ١٠٨/١٢ ، منهاج  
الطالبين ص ١٠٦ ، مغنى المحتاج ٢٨٢/٣ ونصه "ولاعتاق"  
صريحه وكنايته (كناية طلاق) لاشتراكهما في إزالة الملك  
.. (وعكسه) أي صريح الطلاق وكنايته كناية عتاق . وقال  
في حاشية القليوبي : أخذنا من قاعدة : ما كان صريحا في  
بابه ، ولم يجد نفادا في موضوعه كان كناية في غيره ،  
لأن لفظ الطلاق صريح في حل عصمة النكاح ، ولانفاذ له في  
حل الملك إذا استعمل في الأمة فكان كناية فيه ، وكذا  
لفظ العتق صريح في بابه ، ولانفاذ له إذا استعمل في  
الزوجة فكان كناية فيها ، فالمراد بموضوعه وفي غيره  
ما استعمل فيه .

انظر : حاشية القليوبي ٣٢٦/٣ .

(٤) تحفة الفقهاء ٢٥٧/٢ ، بدائع الصنائع ٥٣/٤-٥٤ ، رد  
المحتار ٤٢٨/٢ .

أدلة  
أبى حنيفة

استدلالا : بأن الطلاق يوجب التحريم ، وتحريم الأمة  
لا يوجب عتقها ، لأنه قد يملك من تحرم عليه بنسب أو رضاع  
ولا تعتق عليه ، ولا يشبه قوله لزوجته : أنت حرة فتطلق ، لأن  
عتق الأمة تحريم ، وتحريم الزوجة موجب لزوال الملك عنها  
فجاز أن يكون طلاقا لها .

قال : ولأن كل لفظ كان مريحا في تحريم الحرائر لم يكن  
كناية في عتق الاماء كالظهار .<sup>(١)</sup>

ولأن لفظ الطلاق أضعف حكما من لفظ الحرية ، لأنه مختص<sup>(٢)</sup>  
بإزالة الملك عن الاستمتاع ، والحرية تزيل الملك عن الرقبة  
والاستمتاع ، فجاز أن تكون الحرية كناية في الطلاق لقوتها ،  
ولم يجر أن يكون الطلاق كناية في العتق لضعفه ، كالبيع لما<sup>(٣)</sup>  
كان أقوى من الاجارة ، جاز أن تنعقد الاجارة بلفظ البيع ،  
ولم يجر أن ينعقد البيع بلفظ الاجارة .<sup>(٤)</sup>

(١) الظهار : لغة من ظاهر امراته ظهرا ، مثل قاتل قتالا  
(وتظهر) إذا قال لامراته أنت على (كظهر أمي) .  
المصباح المنير ، مادة (ظهر) .  
وشرعا : عرفه الشربيني في معنى المحتاج بأنه :  
"تشبيه الزوجة غير البائن بأنثى لم تكن حلا" ٣٥٢/٣ .  
وعرفه من الحنفية صاحب فتح القدير بأنه : "تشبيه  
الزوجة ، أو جزء منها شائع ، أو ما يعبر به عن الكل  
بما لا يحل النظر اليه من المحرمة على التأييد ولو  
برضاع أو صهرية" ٨٥/٤ .  
وكان الظهار طلاقا في الجاهلية فنهوا عن الطلاق بلفظ  
الجاهلية ، وأوجب عليهم الكفارة تغليظا في النهي .

(٢) ج : الحرائر .  
(٣) انظر : رؤوس المسائل لأبى القاسم محمد بن عمر  
الزمخشري ص ١٤ ، الهداية ٥٢/٢ - ٥٣ ، فتح القدير  
٢٤٥/٤ وما بعدها ، رد المحتار على الدر المختار ٨/٣ .  
(٤) ومن أدلة الأحناف قولهم كما في بدائع الصنائع : "ولأن  
ملك اليمين لا يثبت بلفظ النكاح ، ولا يملك بلفظ النكاح  
لا يزول الملك عنه بلفظ الطلاق كإثبات الأعيان ، وهذا لأن  
الطلاق رفع ما يثبت بالنكاح ، فإذا لم يثبت ملك بلفظ  
النكاح لا يتمور رفعه بلفظ الطلاق ، بخلاف قوله لامراته :  
أنت حرة ونوى به الطلاق ، لأن ملك المتعة لا يختص بثبوته  
بلفظ النكاح فإنه كما يثبت بغير النكاح يثبت بغيره من =

ودليلنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : " انما  
 الاعمال بالنيات ، وانما لامرئ ما نوى " فكان على عمومه .  
 ولأن مريح ماتجرى فيه النية كناية في مثله كالعتق  
 في الطلاق .  
 ولأن كل لفظ صح استعماله في الطلاق صح استعماله في  
 العتق كقوله : لاسلطان لى عليك .  
 ولأن ماصح وقوع الطلاق به صح وقوع الحرية به كقوله :  
 أنت حرة .  
 ولأن مريح الطلاق أقوى من كنايته ، فلما وقعت الحرية  
 بكناية الطلاق ، فأولى أن تقع بمريحه .  
 ولأنه لما كانت الحرية كناية في طلاق الحرة وهى صفتها  
 فى حال الزوجة فأولى أن يكون الطلاق كناية فى عتق الأمة  
 وليس من صفاتها فى حال الرق .  
 وأما استدلاله : بأن تحريم الطلاق لا ينافى بقاء الرق .  
 فالجواب عنه : أن مريح الطلاق انما كان كناية فى  
 العتق ، لأنه يتضمن الاطلاق من حبس الملك ، لا بما يتعلق به  
 التحريم .

مناقشة  
 أدلة  
 أبى حنيفة

- = الشراء وغيره فلا يختص زواله بلفظ الطلاق ، ألا ترى أنه يزول بردة المرأة ، وكذلك بشرائها ، بأن اشترى الزوج امرأته فجاز أن يزول بلفظ التحرير " . بدائع الصنائع ٥٤/٤ .
- (١) ج : وانما لكل امرئ ما نوى ، وقد ورد اللفظان كما تقدم فى ص ١٥٦ ، والحديث فى صحيح البخارى ومسلم .
- (٢) ب : فيه النية أنه كناية فى مثله .
- (٣) ج : كأنه فى مثله .
- (٤) ج : (فى الطلاق) ساقط .
- (٥) ج : فى وقوع .
- (٦) ب : لا ماقى .
- (٧) أ : من حبس العتق .
- (٨) أ ، ب : من التحريم .

- (١) وأما قياسهم على الظهار ، فالظهار عندنا كناية في العتق كالطلاق ، فسقط الاستدلال به ، ثم لو سلم لهم هذا الأصل وليس بمسلم لكان الفرق بينهما : أن الطلاق مزيل للملك مع التحريم فجاز أن تقع به الحرية ، والظهار مختص بالتحريم ١١٢/ج من غير أن يزول به الملك فلم تقع به الحرية .  
(٢)
- وأما استدلالهم بأن لفظ الطلاق أضعف من لفظ العتاق لاختصاصه بإزالة الاستمتاع عن المنفعة دون الرقبة ؟  
(٣)
- فالجواب أنه : وإن كان أضعف عنه في الإماء فهو أقوى منه في الحرائر ، ثم لا ينكر أنه يساويه في القوة إذا انضمت إليه النية ، كما تساويه كناية الطلاق التي هي أضعف من مريح الطلاق إذا انضمت إليه النية .  
(٤)
- واستشهادهم بالبيع والإجارة ، فهم لا يجوزون عقد الإجارة بلفظ البيع ، كما لا يجوزون عقد البيع بلفظ الإجارة وإن جاز ١٠/أ عندنا .  
(٥)
- والفرق بينهما أن لفظ البيع أعم من لفظ الإجارة فجاز أن يعقد الأخص باللفظ الأعم ، ولم يجز أن يعقد الأعم باللفظ الأخص والله أعلم .  
(٦)

الفرق بين  
لفظ البيع  
والإجارة

- (١) ج : عند الكناية .  
(٢) لأن الظهار كناية في العتق على الأعم عند الشافعية ، لاقتضائه التحريم . انظر : روضة الطالبين ٢٧/٨ .  
(٣) ب : فإن تقع به .  
(٤) أ ، ب : وأن ضعف عنه .  
(٥) أ ، ج : أن يساويه .  
(٦) ب : إذا تضمنت .  
(٧) المقصود بالجواز عندهم هو عقد الإجارة بلفظ البيع لا العكس كما تدل عليه الفقرة التالية التي ذكرت للفرق بينهما .  
(٨) ب : وللفرق ...

## (٢١) مسألة (من طلق امرأته واحدة بائنة)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - ولو قال لا: أنت طالق واحدة بائنا ، كانت واحدة يملك الرجعة ، لأن الله تعالى حكم فى الواحدة والاثنتين بالرجعة ، كما لو قال لعبيده : أنت حر لا ولاية لى عليك كان حرا ، وله الولاء الى آخر الفصل .<sup>(١)</sup>  
وهذا الكلام يشتمل على فصلين :

أحدهما : أنه اذا طلق امرأته واحدة بائنة كانت رجعية ولا تبين بالواحدة وان جعلها بائنة ، كما لا يسقط ولأه العتق اذا شرط سقوطه فى العتق .<sup>(٢)</sup>

وقال أبو حنيفة : تكون الواحدة بائنة اذا جعلها بائنة ، وتسقط الرجعة فيها باسقاطه لها ، وبنى ذلك على أصله اذا قال لها : أنت بائن ، يريد به الطلاق انها تطلق واحدة بائنة لا يملك فيها الرجعة ، وقد مضى الكلام معه فيه ،<sup>(٣)</sup>

- (١) انظر : الأم ٢٤١/٥ .  
(٢) انظر : مختصر المزنى ص ١٩٢ ، وتمام هذا الفصل : جعل عليه الصلاة والسلام الولاء لمن أعتق ، كما جعل الله الرجعة لمن طلق الواحدة أو اثنتين ، فطلق ركانة امرأته البتة فأحلفه النبى صلى الله عليه وسلم ما أراد الا واحدة ، وردّها عليه ، وطلق المطلب بن حنطب امرأته البتة فقال عمر رضى الله عنه : أمسك عليك امرأتك فان الواحدة ثبت .  
وقال على بن أبى طالب رضى الله عنه لرجل قال لامرأته حبلك على غاربك ما أردت ؟  
وقال شريح : أمسا الطلاق فسنة فأمضوه ، وأما البتة فبدعة فدينوه .  
فسال : ويحتمل طلاق البتة يقينا ، ويحتمل الابتات الذى ليس بعده شيء ، ويحتمل واحدة مبينة منه حتى يرتدعها فلما احتملت معانى جعلت الى قائلها .  
هذا نص مختصر المزنى ، وأما الأم ففى حديث ركانة والآثار بعده فى ٢٤٢/٥ .  
(٣) الاشراف على مذاهب العلماء مج ٤ ص ١٦٨ .  
(٤) وقد ذكر تفصيل لهذه المسألة فى ص ١٨٨ .

(١)

ثم يفسد مذهبه هاهنا من وجهين أيضا :

أحدهما : (أنه لو قال لها : أنت طالق واحدة بائنة  
(٢) كانت طالقاً واحدة غير بائنة . (٣)

والثاني : (أنه لو قال لها : أنت طالق واحدة لارجعة  
(٤) لى فيها كانت طالقاً واحدة ، وله الرجعة كذلك فى الواحدة  
(٥) والثانية . (٦) (٧)

والفعل الثانى فى الكناية يشتمل على فصلين :

أحدهما : أن الكناية لا يقع الطلاق بها الا مع النية وان  
وقع بالمريخ ردا على مالك حيث أوقع الطلاق بالكناية من غير  
نية . وعلى من ذهب الى قول داود : أن الطلاق لا يقع بالمريخ  
من غير نية ، وقد مضى الكلام معهما . (٨)

والفرق بين المريخ والكناية ففى اعتبار النية فى  
الكناية دون المريخ ، من وجهين :

الفرق بين  
المريخ  
والكناية فى  
اعتبار النية

- (١) ب : (أيضا) ساقط .
- (٢) ب : طالق .
- (٣) رؤوس المسائل ص ٤١٠ وما بعدها ، الهداية ٢٤١/١ .
- (٤) ج : ما بين القوين ساقط .
- (٥) ج : كانت طالق .
- (٦) أ : له الرجعة .
- (٧) رد المحتار ٤٣١/٢ .
- (٨) ب : منها ، أما قول الامام مالك رحمه الله تعالى ، فقد تقدم فى ص ١٨٨ ، وقبلها فى ص ١٨٨ ، وأما قول من ذهب الى قول أبى سليمان داود بن خلف امام أهل الظاهر الذى تقدمت ترجمته فى ص ٣٦ فلقد ذكر المصنف قوله المشار اليه فى ص ١٦٩ ، وكما وقفت على رأى آخر قريب من هذا وهو رأى الامام أبى محمد بن حزم الذى قال فيه بعد أن ذكر الفاظ الطلاق المريخة التى يقع بها الطلاق "هذا كله اذا نوى به الطلاق ، فان قال فى شيء من ذلك كله لم أنو الطلاق صدق فى الفتيا ، ولم يصدق فى القضاء فى الطلاق وما تصرف منه ، وصدق فى سائر ذلك فى القضاء أيضا" .
- انظر : المحلى ١٨٥/١ وما بعدها تفاصيل المسألة مع دلالتها .

(١) أحدهما : أن الصريح لا يحتمل إلا معنى واحداً فحمل على موجب من غير نية ، والكناية تحتمل معاني ، فلم تنصرف إلى أحدهما إلا بنية ، إلا ترى أن ما كان من العبادات لا يعقد إلا على وجه واحد كإداء الأمانة ، وإزالة النجاسة لم يفترق إلى نية ، وما كان محتملاً كالصوم لم يصح أن يكون عبادة إلا بالنية .

(٤) والثاني : أن الصريح حقيقة ، والكناية مجاز ، والحقائق يفهم مقصودها بغير قرينة ، والمجاز لا يفهم مقصوده إلا بقرينة ، فلذلك افتقرت الكناية إلى نية ، ولم يفترق الصريح إلى نية .

(٥) والفصل الثاني : أن الكناية إذا وقع بها الطلاق مع النية كالبائن ، والبتة ، والخلية والبرية كان رجعيًا إلا أن ينوى ثلاثاً .

وقال أبو حنيفة : يكون بائناً لا يملك فيه الرجعة ، وقد مضى الكلام معه فيه . والله أعلم .

(١) ب : معنى واحد .

(٢) ب : أحدها .

(٣) ج : إلا على واحد .

(٤) من الوجهين .

(٥) من الفصل الثاني في الكناية ، لأنه قال في الصفحة السابقة : والفصل الثاني من الكناية يشتمل على فصلين ذكر أحدهما ، وهذا هو الفصل الثاني .

(٦) وقد تقدم ذلك في ص ٢٠٧ ، وقد فصل أكثر في ص ١٨٨ فليراجع هنالك .

## (٢٢) مسألة (حكم ايقاع الطلاق بغير الكلام)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولو كتب بطلاقها  
لم يكن طلاقا الا بان ينويه ، كما لا يكون ماخالف المريح طلاقا  
(١)  
الا بان ينويه .

أقسام ايقاع  
الطلاق بغير  
الكلام  
أما وقوع الطلاق بغير الكلام فينقسم ثلاثة أقسام : فعل  
وكتابة ، وإشارة .

فأما الفعل مثل الضرب ، والإخراج من المنزل وما جرى  
مجرأه من الإبعاد ، والطرء ، فلا يقع به الطلاق وان نواه .  
ايقاع الطلاق  
بالفعل  
ب/٢٨

وعند مالك يكون طلاقا ، لأنه يقع الطلاق بمجرد النية  
فأولى أن يقع بالفعل مع النية .  
(٢)  
(٣)

وفيما مضى من الدليل على أن الطلاق لا يقع بالنية دليل  
على أنه لا يقع بالفعل وان اقترنت به النية .  
(٤)

والدليل عليه أيضا : أن الطلاق أعظم حكما من الإيلاء  
والظهار ، لأنه يساويهما في قصد التحريم ، ويزيد عليهما في  
رفع العقد ، فلما لم يصح الإيلاء والظهار إلا بالقول دون  
النية والفعل كان الطلاق بذلك أولى .

(١) مختصر المزنى ص ١٩٢ .

(٢) وهذا إشارة إلى ما تقدم ذكره في ص ١٥٥ ، فقد نقلنا  
هناك أن الصحيح وقوع الطلاق إذا انفردت النية دون  
اللفظ .

وقال في حاشية الخرشى : "والمشهور أن النية لا تكفى في  
الطلاق بمجرد فلابد من اللفظ" . ٤٣/٤ ، فليراجع في  
ص ١٥٥ .

(٣) أى إذا تجردت عن القول .

(٤) ج : بالفعل ان اقترنت .

### ١/٢٢ فصل (كيفية ايقاع الطلاق بالكتابة)

واما الكتابة وهو : أن يكتب بخط يده أنت طالق ، أو قد طلقتك ، أو أنت مطلقة ، فقد اختلف الناس فيها .  
 (١) فحكى : عن الشعبي ، وأحمد بن حنبل ، أنها صريح في وقوع الطلاق بها ، لا تفتقر الى نية كالكلام ، لان الله تعالى قد انذر بكتبه فقال تعالى : {لأنذركم به ومن بلغ} .  
 (٢) وقد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الرسالة بمكاتبة من كاتبه .  
 (٣) ولأنها تقوم في الافهام مقام الكلام ، ثم هي أعم في افهام الحاضر والغائب من الكلام المختص بافهام الحاضر دون الغائب .

ج/١١٣

ولأن العادة جارية باستعمالها في موضع الكلام فاقترض أن تكون جارية في الحكم مجرى الكلام .  
 ولأن الصحابة - رضی الله عنهم - قد جمعوا القرآن في المصحف خطأ ، وأقاموه مقام تلفظهم به نطقا ، حتى صار

- (١) أ : عن الشافعي ، وبقول الشعبي هذا قال : ابراهيم النخعي ، والزهرى ، والحكم ، وقتادة ، والحسن .  
 انظر : مصنف عبد الرزاق ٦/١٣-٤١٤ ، سنن سعيد بن منصور ١ مج ٣ ص ٢٨٦-٢٨٧ ، الاشراف على مذاهب العلماء مج ٤ ص ١٧٤ .
- (٢) اذا كتب طلاق زوجته ونواه وقع ، وان كتب صريح الطلاق من غير نية ففيه روايتان أحدهما يقع ، والثانية لا يقع الا بالنية .  
 انظر : الكافي في فقه الحنبل ٣/١٧٨ ، المغنى ٧/٢٣٩ وما بعدها .
- (٣) الآية في سورة الانعام : آية ١٩ {... وأوحى الى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ ...} .
- (٤) مثل كتابة النبي صلى الله عليه وسلم الى كسرى ، وقيصر ، والنجاشي يدعوهم الى الله تعالى .  
 انظر : صحيح البخاري في كتاب بدء الوحي ١/١٧ وما بعدها ، صحيح مسلم ، كتاب الجهاد والسير ، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل ٣/١٣٩٣-١٣٩٨
- (٥) ب : وأقاموه بلفظهم .

ما تضمنه اجماعا لايحوز خلافه .

ورأى جمهور الفقهاء : الى أن الكتابة ليست مريضة في الكلام ، ولايجرى عليها حكم الصريح من الكلام ، لأن الله تعالى (١) (قد أرسل رسوله نذيرا لأمته ، ومبلغا لرسالته فقال) (٢) تعالى : { انا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا } فلو كانت الكتابة كالصريح لمكن الله تعالى رسوله - صلى الله عليه وسلم - منها ولعلمه اياها ، ليكون مع تكاليف الانذار ممكنا من الآلة ، وكاملا لمفاته ، ومعانا عليه من سائر جهاته ، حتى لايناله نقص فيقصر ، ولاضعف فيعجز ، ولكان لايبعث رسولا أميا لا يكتب وان تكلم ، كما لايبعث رسولا أخرس لا يتكلم وان كتب ، وفي فحوى هذا دليل على خروج الكتابة من صريح الكلام .

ولأنها لو قامت مقام صريح الكلام ، لأجزء من كتب القرآن في الصلاة عن أن يتكلم به في الصلاة ، ولاقتنعنا من المرتد اذا كتب الشهادتين (من أن يتكلم بالشهادتين) وفي امتناعنا من ذلك دليل على خروج الكتابة من حكم الكلام . (٣) (٤) ولأنه لو كانت الكتابة صريحا كالصريح لمع بها عقد النكاح ، كما يقع بها فيه الطلاق ، وفي اجماعنا على أن عقد

- 
- (١) أ ، ب : صريحا في الكلام .  
 (٢) ب : مابين القوسين ساقط .  
 (٣) سورة البقرة : آية ١١٩ وتامها : { ولا تسئل عن أصحاب الجحيم } .  
 (٤) ج : ممكنا من الأمة .  
 (٥) ب : ولأن ...  
 (٦) في النسخ الثلاث : لايبعث رسولا الا أميا ... والصواب ما أثبتناه ، لأنه لو بقى على ما في النسخ لا يستقيم المعنى ، ويأباه السياق ، وبما أثبتناه يستقيم المعنى .  
 (٧) ب : مابين القوسين ساقط .  
 (٨) ب : (دليل على) ساقط .  
 (٩) أي في الكلام الصريح .

رأى جمهور  
 الفقهاء في  
 ايقاع الطلاق  
 بالكتابة

(١) النكاح بها لا يصح دليل على خروجها من مريح الكلام في الطلاق .  
 فإذا تقرر أن ليست الكتابة مريحا في الطلاق ، فقد  
 اختلف قول الشافعي - رحمه الله تعالى - : هل تكون كناية  
 فيه أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : وأشار إليه في كتاب الرجعة ، وقال به أبو  
 اسحاق المروزي من أصحابنا : أنها لا تكون كناية ، ولا يقع بها  
 الطلاق وإن نواه ، لأنها فعل فأشبهت سائر الأفعال .  
 (٢) (٣) (٤)

ولأن كتابة اليد ترجمان اللسان ، ومعبر عنه ، (كما أن  
 كناية الكلام ترجمان القلب ، ومعبر عنه) فلما لم تقم  
 الكناية مقام المريح إلا بنية القلب ، لم تقم الكتابة مقام  
 الكلام إلا بنطق اللسان .  
 (٥) (٦) (٧)

والقول الثاني : وهو الصحيح نص عليه هاهنا وفي الإملاء  
 وقال به أبو حنيفة ، ومالك : أن الكتابة كناية في وقوع  
 الطلاق بها مع النية ، ولا يقع بها الطلاق إن تجردت عن النية  
 (٨) (٩) (١٠)

- 
- (١) ج : على خروجه ، والصواب ما أثبتناه ، لأن الضمير راجع  
 إلى الكتابة .  
 (٢) أ : وقال به اسحاق .  
 (٣) ب : أنها تكون كناية .  
 (٤) الام ٢٢٥/٥ ، مختصر المزني ص ١٩٦ ، ونصه : "فلا تشيبت  
 الرجعة على امرأته حتى يتكلم بالرجعة ، كما لا يكون  
 نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما" .  
 انظر كذلك : فتح العزيز ٤١/٨ ، كفاية النبيه ١٤٤/٨  
 شرح جلال الدين المحلي ٣٢٨/٣ .  
 (٥) ب : ما بين القوسين ساقط .  
 (٦) ب : الكتابة .  
 (٧) أ : مع الكلام .  
 (٨) انظر : تحفة الفقهاء ١٨٦/٢ ، ونصه : "... فإن نوى  
 الطلاق يقع ، والا فلا ..." .  
 (٩) انظر : الخرشى ٤٩/٤ ، ونصه : "أن الرجل إذا كتب إلى  
 زوجته أنه طلقها ، وهو عازم على ذلك فإن الطلاق يقع  
 عليه بمجرد فراغه من الكتابة ، وينزل كتبه للفظ  
 الطلاق منزلة مواجهتها به ..." .  
 (١٠) أ : أن الكناية كناية .

لأنها تقصر عن الكلام لاحتمالها ، وتخالف الأفعال لفهام  
(١)  
المخاطب بها .

ولأن العرف في استعمالها أنها بدل من الكلام يقتضى أن  
(٢)  
يتعلق عليها بعض أحكام الكلام ، فمارت كالمحتمل فيه في  
(٣)  
اعتبار النية فيه .

(١) انظر : المذهب ٨٤/٢ ، روضة الطالبين ٤٠/٨ ، فتح  
العزیز ٤١ل/١٣ ، كفاية النبيه ١٤٤ل/٨ ، شرح جلال  
الدين المحلي ٣٢٨/٣ .

(٢) ب ، ج : منه .  
(٣) وقد ذكر جلال الدين المحلي في شرحه لمنهاج الطالبين :  
وجها : أن الكتابة مريضة كالعبارة يقع بها الطلاق ،  
وقد نسب هذا الوجه في فتح العزیز ، وكفاية النبيه  
الى الشيخ أبي علي ، لعلهما يقصدان ابن أبي هريرة ،  
وهذا الوجه يتفق مع ما حكى عن الإمام أحمد والشعبي  
الذي تقدم في ص ٢١١ .

وقد علق النووي على ذلك بقوله :  
وقيل : "تطلق وتكون الكتابة مريضة ، وليس بشيء" ٤٠/٨  
والراجح عندي في هذه المسألة هو ما ذهب اليه القائلون  
بوقوع الطلاق بالكتابة المقرونة بالنية ، للدلالة التي  
ذكرها هذا الفريق من أهل العلم ، ولما استدل به  
القائلون بأنها كاللهم في الطلاق ، من ذلك  
مكاتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ملوك الكفار  
في عهده لتبليغ الرسالة التي بعث بها ملوات الله  
وسلامه عليه ، وكلف بتبليغها الى الناس كافة ، ولا يعقل  
أن يكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم ،  
ولا يقيم استجابتهم له ، بل الدافع للكتابة اليهم قصد  
أن يستجيب هؤلاء ، ويستجيب أقوامهم من خلفهم لهذا الدين  
أو إقامة الحجة عليهم ، وكما لا يعقل أيضا أن يكتب  
مسلم الطلاق الى زوجته ، ثم يقال : يحتمل أنه يريد  
بها تجربة القلم أو المداد ، ألم تكن هناك كلمات  
تجرى بها التجارب غير ألفاظ أبغض الحلال عند الله  
تعالى ؟

ولأن الكتابة أحد طرق التعبير عما في النفس كما يعبر  
باللفظ ، ولربما كانت الكتابة أكد من الكلام ، لأنه قد  
ينكر الانسان ما يلفظ به ، لكنه لا يستطيع انكار ما كتب  
بيده ، هذا حكم الغائب ، وأما العاشر فحكمه في الفصل  
التالي .

٢٢/ب فصل (طلاق الحاضر بالكتابة)

(١)  
فإذا قلنا بالأول : ان الكتابة ليست مريحا ، ولا كناية  
فلايقع بها الطلاق وان نواه من حاضر ولا غائب ، وكذلك العتق .  
وان قلنا بالثاني : ان الكتابة كناية يقع بها الطلاق  
إذا اقترنت بالنية ، ولا يقع بها الطلاق إذا تجردت عن النية  
فكذلك العتق ، ويمح بها الطلاق والعتاق من الغائب ، وهل  
يمح من الحاضر أو لا ؟ فيه وجهان :  
أحدهما : يمح من الحاضر كما يمح من الغائب ، لأن  
كنايات الطلاق والعتاق من الحاضر والغائب سواء ، فكذلك  
الكتابة . (٢)

والوجه الثاني : أنه لا يمح بها الطلاق والعتاق من  
الحاضر ، وان صح من الغائب لأمرين : (٣)

أحدهما : أنها من الغائب ضرورة كاشارة الأخرس ، ومن  
الحاضر غير ضرورة كاشارة الناطق . (٤)

والثاني : أنها مستعملة في عرف الغائب ، وغير مستعملة  
في عرف الحاضر .

(٥)  
فأما الظاهر بالكتابة فهو كالطلاق على قولين . (٦)

- (١) من القولين السابقين للإمام الشافعي .  
(٢) ب : وكذلك .  
(٣) أ ، ج : أم لا .  
(٤) ب : فكانت الكتابة .  
(٥) أ ، ج : من الحاضر والغائب ، والصواب ما أثبتناه ،  
وبه يستقيم المعنى .  
انظر الوجهين : المذهب ٨٤/٢ ، فتح العزيز ٤٢ل/١٣ ،  
روضة الطالبين ٤٠/٨ ، كفاية النبيه ١٤٤ل/٨ ، شرح جلال  
الدين المحلي ٣٢٨/٣ .  
(٦) على ماسأتي تفصيل حكم اشارة الأخرس ، والناطق .  
(٧) انظر : المذهب ٨٤/٢ ، روضة الطالبين ٤٠/٨-٤١ ، وقيل  
الحاضر والغائب سواء في ايقاع الطلاق بالكتابة ، لأنه =

الفرق بين  
الحاضر  
والغائب في  
ايقاع الطلاق  
بالكتابة

الظاهر  
بالكتابة

واما الايلاء بالكتابة فلا يصح قولاً واحداً ، لأن الايلاء  
 (١)  
 يمين بالله تعالى لا ينعقد بالكناية فلم ينعقد بالكتابة .  
 واما عقد النكاح فلا يصح بالكتابة ، لأنه لا ينعقد  
 (٢)  
 بالكناية .

واما عقد البيع والاجارة بالكتابة :  
 فان قيل : ان الطلاق لا يقع بهما ، ولا يكون كناية فيه  
 فاولى ان لا ينعقد بها بيع ولا اجارة .

وان قيل : ان الطلاق يقع بها ، وانها كناية فيه ، في  
 عقد البيع والاجارة بهما وجهان من اختلاف اصحابنا في عقد  
 البيع والاجارة بمريح العقد وكنايته على وجهين :  
 احدهما : لا تصح بالكتابة اذا قيل : انه لا تصح  
 بالكنايات .

(والوجه الثاني : انه تصح بالكتابة اذا قيل : انه  
 (٣)  
 تصح بالكنايات) .

وقد حكى أبو حامد المروزي : انه وجد نصاً عن الشافعي  
 - رحمه الله تعالى - انه كتب الى رجل في بلد ، اني قد

= قد يكتب الحاضر الى الحاضر لاستحيائه من المخاطبة  
 بالطلاق وعدم رغبته في سماع الحاضرين .  
 انظر : فتح العزيز ٤٢ل/١٣ ، شرح جلال الدين المحلي  
 ٣٢٨/٣ .

(١) فتح العزيز ٤٢ل/١٣ ، روضة الطالبين ٤٠/٨-٤١ ، كفاية  
 النبيه ١٤٤ل/٨ ، وقالوا : "وهذا الخلاف جار في سائر  
 التصرفات التي لا تقتصر الى قبول كالاعتاق ...." .

(٢) لوجهين :  
 احدهما : اختصاص النكاح بمزيد الاحتياط ، والتضييق ،  
 ولذلك وقع الخلاف في انعقاده بالترجمة .  
 والثاني : ان الكتابة كناية ، والكنايات تعمل بالنية  
 والشهود لا يطلعون على النيات ، فان قال بعد الكتابة :  
 نويت عند الكتابة ، فهم شهود على اقراره بالنعقد ،  
 لا على نفس العقد ، والظاهر في النكاح المنع ...."  
 انظر : فتح العزيز ٤٢ل/١٣ ، روضة الطالبين ٤٠/٨-٤١ ،  
 كفاية النبيه ١٤٤ل/٨ .

(٣) ب ، رابطة القوسين ساقطة .

بعثك دارى فيه بكذا صح البيع اذا قبله المكاتب اليه ،  
(١)  
وكان له الخيار ما لم يفارق مجلسه ، والله أعلم .

---

(١) انظر : المذهب ٣١٠/١ ، فتح العزيز ٤٢/١٣ ، روضة الطالبين ٣٣٨-٣٣٩/٣ ، كفاية النبيه ١٤٤/٨ .  
وقد فصل النووي هذه المسألة ، وكذلك الرافعى فى فتح العزيز ، وقال النووي بعد أن ذكر ما ذكره الماوردى هنا : قلت : المذهب : أنه ينعقد البيع بالمكاتبة لحصول التراضى ... وقد صرح الرافعى بترجيح صحته بالمكاتبة فى كتاب الطلاق .  
انظر : الروضة ٣٣٨/٣ ، وكذلك شرح جلال الدين المحلى مع حاشية القليوبى ١٥١/٢-١٥٢ .

## (٢٣) مسألة (حال من كتب بطلاق زوجته)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : فان كتب اذا جاءك  
(١)  
كتابى هذا فحتى ياتيها .  
(٢)  
واذ قد مضى حكم الكتابة بالطلاق انها ليست صريحا فيه  
(٣) (٤)  
وفى كونها كناية قولان ، فلا يخلو حال من كتب بطلاق زوجته من  
ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يقترب بكتابتها لفظ .

والثانى : أن يقترب بها نية .

والثالث : أن يتجرد عن لفظ ونية .

(٥)  
فان قارنها لفظ وقع الطلاق ، لان اللفظ لو تجرد عن  
الكتابة وقع به الطلاق ، فاذا انضم الى الكتابة فأولى أن  
(٦)  
يقع به .

(٧)

وان قارنها نية الطلاق ففى وقوع الطلاق بها قولان :

فان قيل : انها كناية وقع الطلاق .

وان قيل : انها ليست كناية لم يقع .

(٨)

وان تجردت الكتابة عن قول ونية لم يقع بها الطلاق ،

(٩)

لانها يحتمل أن يكون كتب حاكيا عن غيره ، او مجربا لخطه ،

(١) مختصر المزنى ص ١٩٢ .

(٢) قد تقدم فى ص ٢١١-٢١٢ .

(٣) قد تقدم ذكر القولين فى ص ٢١٣ .

(٤) ب : فلا يخلوا .

(٥) ج : لان الطلاق .

(٦) المذهب ٨٤/٢ ، فتح العزيز ٤١/١٣ ، روضة الطالبين

٤١-٤٠/٨ ، كفاية الزبيري ١٤٤/٨ ، شرح جلال الدين

المحلى ٣٢٨/٣ ، مغنى المحتاج ٢٨٤/٣ ، نهاية المحتاج

٤٣٦/٦ .

(٧) انظر نفس المصادر السابقة .

(٨) هذا هو القسم الثالث من حال من كتب بطلاق زوجته .

(٩) ب : (كتب) .

(١)

او مرهبا لزوجه .

فاذا تقرر ماوصفناه فصورة هذه المسألة :

ان يكتب الى زوجته : اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ،  
اما مع لفظ اقترن به فكان طلاقا قولاً واحداً ، واما مع نية  
اقتربت بخطه فكان طلاقاً في أصح القولين .

وعليه تفرع جميع هذه المسائل ، فهو طلاق معلق بمدة  
(٢)

وهو مجيء الكتاب اليها ، فان لم يجئها الكتاب لم تطلق .

فان تأخر لهلاكه ، فقد بطلت صفة طلاقها فهو غير منتظر  
(٣)

سواء كان هلاكه بسبب منها أو من غيرها .

وان تأخر مع بقائه فالصفة باقية ، وتعليق الطلاق بها

منتظر لمجيء الكتاب ، وان جاء الكتاب اليها لم يخل حاله

من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون سليماً ، فالطلاق واقع ، سواء قرأته

أو لم تقرأه ، لأنه علق طلاقها بمجيئه لا بقراءته .

ولو كان كتب اذا جاءك كتابي وقرأتيه لم تطلق لمجيئه

(٤)

حتى تقرأه .

(١) وقد تقدم في ص ٢١٤ ما ذكر عن الشيخ أبي علي من أنه  
يقع بها الطلاق لأنها مريضة كالعبرة .

(٢) الممذهب ٩٧/٢ ، روضة الطالبين ٤٣/٨ ، فتح العزيز  
٤٣/١٣ ، مغنى المحتاج ٢٨٥/٢ .

(٣) نفس المصادر .

(٤) ويفهم من قوله : حتى تقرأه ، القراءة بلفظ ، إذ أن  
ظاهره يدل على ذلك ولكنهم ذكروا : أنها لو طالعت

المكتوب ، وفهمت مقاصده طلقت ، وان لم تتلفظ به .

انظر : روضة الطالبين ٤٢/٨ ، شرح جلال الدين المحلي

مع حاشية القليوبي ٣٢٨/٣ ، مغنى المحتاج ٢٨٥/٣ .

كما نبه في شرح جلال الدين المحلي ، ومغنى المحتاج :

الى الفرق بين أن يكتب الزوج بيده ، أو يأمر شخصاً

آخر يكتب له ، وذكروا أنه إذا كان الكاتب غيره لا تطلق

على الصحيح وان نواه الزوج ، لأن الكتابة كناية في

أصح الأقوال عندهم كما مر ، ولا يكون للكناية كناية ،

والراجع عند الفرق في وقوع الطلاق به إذا نواه وأمر

بالكتابة شخصاً آخر إذا ثبت أنه أمره بالكتابة .

حكم ما إذا  
تأخر الكتاب  
لهلاكه أو  
بسبب منها  
أو من غيرها  
وان تأخر  
الكتاب  
مع بقائه

الشروط التي  
يجب أن  
تتوفر في  
المكتوب  
لو كتب اذا  
جاءك كتابي  
هذا وقرأتيه

(١)

فان قرئ عليها لم تطلق ان كانت تحسن القراءة ،

(٢)

وطلقت ان كانت لاتحسنها اعتبارا بالعرف .

وصول الكتاب  
محو الكتابة

والقسم الثانى : ان يصل الكتاب محو الكتابة فلاطلاق ،

لان الكتاب هو المكتوب ، ومالاكتابة فيه فهو كاغد ، وليس

(٣)

بكتاب ، سواء كان هو الماحى له او غيره .

(٤)

ولكن لو تطلست كتابته ولم يمح نظر :

فان كان مفهوم القراءة طلقت ، وان كان غير مفهوم لم

(٥)

تطلق .

وصول الكتاب  
وقد ذهب  
بعضه

والقسم الثالث : ان يصل الكتاب وقد ذهب بعضه ، فان

(٧)

(٦)

كان الذاهب منه موضع طلاقها لم تطلق لان مقصوده لم يصل .

وان كان موضع طلاقها باقيا ، والذاهب من غيره ، فقد

(٨)

اختلف اصحابنا فى وقوع طلاقها به على اربعة اوجه :

أحدها : لاتطلق ، سواء كان الذاهب منه مكتوبا ، أو

(١) لعدم قراءتها مع امكان ذلك .

(٢) وان كانت غير قارئة ، بأن كان يعلم الزوج حال

الكتابة انها لاتقرأ ، وقرئ لها طلقت ولايكفى اخبارها

بما فى الكتاب ، ولامعرفتها من غير قراءة عليها ، ولو

تعلمت القراءة فقرأته بنفسها فهل يقع الطلاق ؟ الراجح

وقوع الطلاق .

انظر : روضة الطالبين ٤٢/٨ ، شرح جلال الدين المحلى

مع حاشية القليوبى ٣٢٩/٣ ، مغنى المحتاج ٢٨٥/٣ ،

نهاية المحتاج ٤٣٨/٦ .

(٣) المذهب ٩٧/٢ ، فتح العزيز ٤٣/١٣ ، روضة الطالبين

٤٣/٨ ، مغنى المحتاج ٢٨٥/٣ .

(٤) ب : بطلت ، ج : تطلشت ، اللطس : الضرب للشيء بالشيء

لطسه لطسا ضربه بشيء عريض .

انظر : لسان العرب ، مادة (لطس) ٢٠٧/٦ ، المعجم

الوسيط ص ٨٣٢ .

(٥) روضة الطالبين ٤٣/٨ ، مغنى المحتاج ٢٨٥/٣ .

(٦) ب : مابين القوسين ساقط .

(٧) انظر : المذهب ٩٧/٢ ، فتح العزيز ٤٣/١٣ ، وقد ذكر

وجهين فى المسألة ، مغنى المحتاج ٢٨٥/٣ .

(٨) ب : (به) ساقط .

- (١) غير مكتوب ، (لأن الواصل منه بعضه .  
والوجه الثانى : انها تطلق ، سواء كان الذاهب مكتوبا  
(٢) (٣) (٤)  
او غير مكتوب) ، لأن المقصود منه وهو لفظ الطلاق واصل .  
والوجه الثالث : ان كان الذاهب من المكتوب لم تطلق ،  
(٥)  
لأنه بعض الكتاب وان كان الذاهب من غير المكتوب طلقت ، لأن  
(٦)  
المكتوب هو جميع الكتاب .  
والوجه الرابع : ان وصل أكثره طلقت ، وان وصل أقله  
(٧)  
لم تطلق اعتبارا بالأغلب .

- 
- (١) لأنه قال : " اذا جاءك كتابى هذا ، وذلك فيقتضى جميعه  
لابعضه " .  
انظر : المذهب ٩٧/٢ ، فتح العزيز ٤٣/١٣ .  
(٢) ب ، ج : مابين القوسين ساقط .  
(٣) ج : (فيه) .  
(٤) وقد نسب فى المذهب هذا الوجه الى أبى اسحاق .  
انظر : المذهب ٩٧/٢ ، فتح العزيز ٤٣/١٣ ، مغنى  
المحتاج ٢٨٥/٣ .  
(٥) ا : لابعض الكتاب .  
(٦) المذهب ٩٧/٢ ، فتح العزيز ٤٣/١٣ .  
(٧) انظر : فتح العزيز ٤٣/١٣ ، روضة الطالبين ٤٣/٨ .  
الوجه الثانى هو الراجح عندي اذا كان المقصود من  
الكتاب هو الطلاق ، لأن لفظ الطلاق قد وصل اليها .

## (٢٤) مسألة (حكم الكتابة بالطلاق الناجز)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : ولو كتب أما بعد  
(١)  
فأنت طالق طلقت حين كتب .

وهذا صحيح إذا اقترنت بكتابتها نية الطلاق فيقع الطلاق  
(٢)  
بالأصح من قوليه الذي تفرع عليه ، لأنه كتب طلاقاً ناجزاً ،  
(٣)  
ولم يعلقه بوصول الكتاب إليها فيعمل وقوعه في الحال ، كما  
لو تلفظ بطلاقها ناجزاً ، وخالف أن يكتب إذا وصل إليك كتابي  
فأنت طالق ، فلا تطلق إلا بوصوله ، لأن هذا مقيد بصفة ، وذاك  
(٤)  
ناجز .

(٥)  
قلو قال لها : إذا أشاك طلاقى فأنت طالق ، ثم كتب ١/١٤  
إليها إذا جاءك كتابي فأنت طالق فجاءها الكتاب طلقت  
طلقتين :

أحدهما : بوصول الكتاب .  
(٦)  
والثانية : بمجيء الطلاق ، لأن الصفتين موجودتان في  
وصوله .

(٨)  
وعلى مثاله أن يقول لها : إن أكلت نصف رمانة فأنت  
طالق ، وإن أكلت رمانة فأنت طالق ، فأكلت رمانة فتطلق  
طلقتين ، لأنها قد أكلت نصف رمانة ، وأكلت رمانة .

- 
- (١) مختصر المزنّى ص ١٩٢ ، فتح العزيز ٤٢/١٣ ، روضة  
الطالبين ٤٢/٨ وزاد فيه : "سواء وصلها أو ضاع" .  
(٢) تقدم ذكر القولين في هذه المسألة في ص ٢١٣ .  
(٣) ب : الكتابة .  
(٤) ب : ناجزاً .  
(٥) ب : طلاق .  
(٦) انظر : المذهب ٩٧/٢ .  
(٧) أ ، ج : موجودتين ، والصواب ما أثبتناه ، لأن لفظ  
موجودتان خبر لأن مرفوع .  
(٨) ب : (لها) باق .

(ولو قال لها : كلما أكلت نصف رمانة فأنت طالق ،  
(١) (٢)  
وكلما أكلت رمانة فأنت طالق ، فأكلت رمانة ( طلقت ثلاثا ،  
(٣) (٤)  
لأن فيها نصفين فطلقت بهما طلقتين ، وهي رمانة فطلقت بها  
ثلاثة .

- 
- (١) ج : ما بين القوسين ساقط .  
(٢) أ ، ج : طلقت طلقتين ، والمواب ما اشبهناه ، وسياق الكلام يؤيده .  
(٣) أ ، ج : (بهما) ساقطة .  
(٤) أ ، ج : (بها) ماقطة .

## (٢٥) مسألة (حكم الطلاق بالشهادة على الخط)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - ولو شهد عليه أن  
(١)  
هذا خطه لم يلزمه حتى يقر به .  
(٢)  
ومورثها : أن تدعى المرأة على زوجها أنه كتب اليها  
بطلاقها ، وتحضر كتابا بالطلاق تدعى أنه كتابه ، وينكر أن  
(٣)  
يكون كتابه . فإن لم تصل المرأة الدعوى بأنه كتبه ناويا  
الطلاق ، لم يحلف الزوج ، (وان وصلت دعواها بأنه كتبه  
(٤)  
ناويا ، أحلف الزوج) حينئذ على انكاره ، فإن كان منكرا  
للكتاب أحلف (أنه ماكتبه ، وان كان منكرا للنية أحلف) أنه  
(٥)  
مافوى .  
(٦)

وان أحلف أنها لم تطلق منه لم يجز ، لأنه قد يكون ممن  
لا يعتقد وقوع الطلاق بالكتاب ، ويعتقده الحاكم .  
فإن شهد عليه عند انكار الكتاب شاهدان أنه خطه  
وكتابه لم تطلق ، لأن الكتابة لا يقع بها الطلاق الا مع النية  
والشهادة وان صحت على الكتابة فلا تصح على النية ، لأن النية  
(٧)  
تخفى ، والكتابة تظهر ، ولذلك قال الشافعى - رحمه الله  
(٨)  
تعالى - : لم يلزمه حتى يقر به ، يعنى يقر بالكتاب والنية مع  
(٩)

- (١) انظر : مختصر المزنى ص ١٩٢ .  
(٢) ب : امرأة .  
(٣) أ : بأنه كتابه ، ج : بان كتبه .  
(٤) ج : مابين القوسين ساقط .  
(٥) ب : مابين القوسين ساقط .  
(٦) انظر : فتح العزيز ١٣/٤٦٦ ، روضة الطالبين ٤٥/٨ ،  
للقاعدة الشرعية المعروفة : البينة على المدعى ،  
واليمين على من أنكر وهو منكر الآن ، ومطالب باليمين  
على انكاره .  
(٧) انظر : فتح العزيز ١٣/٤٦٦ ، روضة الطالبين ٤٥/٨ .  
(٨) يشير بهذا الى نص الشافعى المتقدم فى نفس الصفحة .  
(٩) ب : وبالنية .

كتابته .

فان قيل : فكيف تصح الشهادة على خطه ؟

قيل : بان يراه الشاهدان يكتبه ، فلا يغيب الكتاب عن  
أعينهما حتى يشهدا به . فان لم يكونا رأياه يكتبه ،  
ولكنهما عرفا خطه (لم يجر أن يشهدا به لأن الخط قد يشبه  
الخط .

وان رأياه قد كتبه ، وغاب الكتاب عن أعينهما (لم يجر  
أن يشهدا به ، لجواز أن يكون مزورا عليه ، فيشبه به ،  
وهذه الشهادة لا تلزم الشاهدين أن يشهدا بها ، ولا الحاكم أن  
يستمعيهما ، لأنه لا يتعلق بها حكم . والله أعلم .

- 
- (١) ا ، ج : بان رأياه يكتبه .  
(٢) ب : (الكتاب) ساقط .  
(٣) وبذلك يسلمان من التزوير المحتمل .  
انظر : فتح العزيز ٤٦٤/١٣ .  
(٤) ج : ما بين القوسين ساقط .  
(٥) ب : أن يشهدا به .  
(٦) ب : لا يتعلق بهما حكم .

١/٢٥ فصل (حكم الطلاق بالاشارة)

- فأما الاشارة بالطلاق ، فان كانت من الآخر قامت مقام  
نطقه ، ووقع الطلاق باشارته ، كما يقع طلاق الناطق بلفظه  
اذا كانت اشارته مفهومة ، وتكون الاشارة منه طلاقا صريحا .  
(١)
- وان كانت الاشارة من ناطق لم يقع بها الطلاق ، لاصريحا  
ولاكناية ، لانه قادر على الكلام الذى هو بالطلاق أخص .  
(٢)
- فلو قال : أنت ، وأشار بأصابعه الثلاث مريدا بها  
الطلاق الثلاث لم تطلق ، لأن قوله : أنت نداء ، وليس بصريح  
فى الطلاق ولاكناية ، ولاشارة بعد البدء لا يقع بها الطلاق ،  
ونية الطلاق قد تجردت عن لفظ فلم يقع بها الطلاق .  
(٣)
- لو قال : أنت وأشار  
بأصابعه الثلاث

- (١) لانه لا طريق للآخرى الى الطلاق الا بالاشارة ، وحاجته الى  
الطلاق كحاجة غيره من الناس ، فقامت الاشارة مقام  
العبارة .  
وذكر بعضهم : أن اشارة الآخرى انما تعتبر اذا لم يقدر  
على الكتابة المفهومة ، وان قدر عليها فالكتابة هى  
المعتبرة ، لانها أضبط وأدل على المراد .  
ثم ان فهم طلاق الآخرى بالاشارة كل أحد ، كأن قيل له :  
كم طلقت زوجتك ؟ فأشار بأصابعه الثلاث فصريح لاحتاج  
الى نية ، وان اختص بفهم طلاقه باشارته أناس فطنون ،  
أو الذين خالطوه زمنا طويلا فكناية يحتاج الى نية .  
انظر : المهذب ٨٤/٢ ، فتح العزيز ١٣/٤٠١ ، روضة  
الطالبين ٣٩/٨ ، مغنى المحتاج ٢٨٤/٣ ، شرح جلال الدين  
المحلى ٣٢٧/٣-٣٢٨ .
- (٢) ولأن الاشارة قامت مقام العبارة فى حق الآخرى لموضع  
الضرورة ، ولا ضرورة ههنا فلم تقم الاشارة مقام العبارة  
ولأن عدوله عن العبارة مع القدرة عليها الى الاشارة قد  
يغهم أنه غير قاصد الطلاق ، وقال فى الروضة : القادر  
على النطق اشارته بالطلاق ليست صريحة (ان أفهم بها كل  
أحد) وليست كناية أيضا على الأصح .  
انظر المصادر السابقة .
- (٣) ب : (بها) ساقط .  
(٤) أ ، ج : (الثلاث) ساقط .

لو قال : أنت  
طالق هكذا  
وأشار بأصبع  
واحدة

ولكن لو قال : أنت طالق هكذا وأشار بأصبع واحدة طلقت (١)  
واحدة ، ولو أشار بأصبعين طلقت طلقتين ، ولو أشار بثلاث أصابع طلقت ثلاثا ، وقامت إشارته بالثلاث مع قوله : هكذا (٢)  
مقام نية الثلاث ، نص عليه ابن سريج . (٣)

فلو أشار بثلاث أصابع قائمة ، وبأصبعين معقودتين (فان أراد الثلاث القائمة طلقت ثلاثا) . (٤)  
وإن أراد الأصبعين المعقودتين طلقت اثنتين ، وإن لم تكن له نية طلقت ثلاثا (٥)  
بالأصابع القائمة ، لأن فيها زيادة إشارة .

قال أبو العباس بن سريج : ولو قال : أنت طالق ، ولم يقل هكذا وأشار بأصبعه الثلاث لم يلزمه بالإشارة عدد . (٦)

- 
- (١) أ : بخلاصة .  
(٢) أ : إشارته مقام بالثلاث .  
(٣) قد تقدمت ترجمته في ص ١٠٠ .  
(٤) ج : ما بين القوسين ساقط .  
(٥) أ ، ج : طلقت بالثلاث أصابع ثلاثا .  
(٦) يعني أن الطلاق لا يقع بعدد الأصابع المشار إليها ما لم يقل هكذا ، لأنه حينئذ لم يوجه نظرها إلى الإشارة فيصرف الطلاق إلى أقل عدد وهو طلقة واحدة .

## (٢٦) مسألة (حكم تفويض الطلاق الى الزوجة)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولو قال لامراته :  
(١)  
اختارى ، أو امرك بيدك ، فطلقت نفسها ، فقال : ما اردت  
طلاقا لم يكن طلاقا الا أن يريد ، ولو اراد طلاقا فقالت : قد  
اخترت نفسى سئلت : فان ارادت طلاقا فهو طلاق ، وان لم ترد  
(٢)  
فليس بطلاق .

للزوجة في  
الطلاق ثلاثة  
أحوال

اعلم ان للزوج في الطلاق ثلاثة أحوال :  
أحدها : أن يتولاه بنفسه مباشرة فيقع الطلاق بمباشرة .  
والحال الثانية : أن يستنيب فيه وكيلًا ، فيقوم الوكيل  
في الطلاق الذي استنابه فيه مقام نفسه على ما سئله .  
والحال الثالثة : أن يفوضه الى زوجته ، وهى مسالمتنا  
فيكون ذلك تمليكًا لها ، ولا يكون توكيلًا واستنابة ، وهو جائز  
يصح به وقوع الفرقة ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خير نساءه فآخرنه ، فلولا أن لتخيرهن تأشيرًا فى الفرقة  
(٣)  
ان آخرنها ما كان لتخيرهن معنى .

- (١) ج : وأمرك بيدك .  
(٢) انظر : مختصر المزنى ص ١٩٢ .  
(٣) الحديث رواه البخارى ومسلم وغيرهما . عند البخارى فى  
كتاب الطلاق ، عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت  
"خيرنا النبى صلى الله عليه وسلم فآخرننا الله  
ورسوله ، فلم يعد ذلك علينا شيئاً" . وفى رواية قال  
مسروق : "لا أبالى أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن  
تختارنى" .  
وعند مسلم عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن  
عائشة قالت : لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بتخيير أزواجه بدأ بى ، فقال : "انى ذاكر لك أمرا  
فلا عليك أن لاتعجلي حتى تستأمرى أبويك" قالت : قد علم  
أن أبوى لم يكونا ليأمرانى بفراقه . قالت ثم قال :  
"ان الله عز وجل قال : {يسأىها النبى قل لازواجك ان  
كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها ، فتعالين أمتعنن ،  
وأسرحكن سراجا جميلا ، وان كنتم تردن الله ورسوله  
والدار الآخرة ، فإن الله أعد للمحسنات منكم أجرا  
عظيما} قالت : فقلت : فى أى هذا استأمر أبوى ؟ فأنى =

تفويض الطلاق  
الى الزوجة  
على أربعة  
اقسام

واذا كان كذلك لم يخل حال تفويضه الطلاق الى زوجته من  
اربعة اقسام :

(١)

احدها : ان يكون بصريح منهما .

(٢)

والثانى : بكناية منهما .

والثالث : بصريح منه وكناية منها .

والرابع : بكناية منه وبصريح منها .

(٣)

فاما القسم الاول : وهو ان يكون بصريح منهما جميعا .

القسم الاول  
ان يكون  
بصريح منهما

فصورته : ان يقول لها : طلقى نفسك ، فتحقول : قد طلقت

مثال عن  
القسم الاول

نفسى ، فقد وقع الطلاق بطلاقها لنفسها ، ولايراعى فى اصل

(٤)

الطلاق ووقوعه نية واحد منهما .

(٥)

فاما عدد الطلاق فلهما فيه ثلاثة احوال :

احوال  
الزوجين  
وعدد الطلاق  
من القسم  
الاول

احدها : ان يذكره .

(٦)

والثانية : ان ينويه .

والثالثة : ان يطلقه .

فان ذكره فلهما فيه حالتان :

(٧)

احدهما : ان يتفقا عليه .

والثانية : ان يختلفا فيه .

= اريد الله ورسوله والدار الآخرة ، قالت : ثم فعل  
ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت" وفى  
رواية : "فلم نعهده طلاقا" ، وفى أخرى : "فلم يكن  
طلاقا" . البخارى ، كتاب الطلاق ، باب من خير ازواجه  
٤٠٣/٣ ، ومسلم ١١٠٣/٢ .

(١) ب : منها .

(٢) ب : منها .

(٣) يلاحظ هنا : ان المصنف قد ذكر هذا القسم بدون ذكر فصل  
له ، لكنه جعل للقسم الثانى ، والثالث فصلا كما سيأتى  
لعل النساخ نسوه ، والله اعلم .

(٤) انظر : فتح العزيز ٤٦٤/١٣ ، روضة الطالبين ٤٨/٨ ،  
كفاية النبيه ١٣٢/٨ .

(٥) ب : فله .

(٦) ج : والثالثة .

(٧) ج : أحدهما .

(١)  
فإن اتفقا عليه وقع العدد الذي اتفقا عليه ، كأنه  
قال لها : طلقى نفسك واحدة ، فطلقت نفسها واحدة ، أو قال  
لها : طلقى نفسك طلقتين فطلقت نفسها طلقتين ، أو قال لها  
طلقى نفسك ثلاثا ، فقالت : قد طلقت نفسك ثلاثا وقع الثلاث ،  
أو ما اتفقا عليه من العدد .  
وان اختلفا فيه ، وقع أقل العددين ، مثاله : أن يقول  
لها : طلقى نفسك ثلاثا فتطلق نفسها واحدة ، فلا تطلق إلا  
(٢)  
واحدة .

---

(١) ب : العدد التي اتفقا عليه .  
(٢) ج : (فلا تطلق إلا واحدة) ساقط .  
انظر : الاشراف على مذاهب العلماء مج ٤ ص ١٨٥ ، روضة  
الطالبين ٥٢/٨ ، فتح العزيز ١٣/٥٠ .

ولو قال لها : طلقى نفسك واحدة ، فطلقت نفسها ثلاثا  
(١)  
لم تطلق الا واحدة .

وقال أبو حنيفة : ان قال لها : طلقى نفسك ثلاثا فطلقت  
(٢) نفسها واحدة لم تطلق . وقال مالك : مثل هذا .  
(٣)  
وأما ان نويها العدد ولم يذكرها حملا فيه على نيتها .  
(٤)

(١) انظر : الاشراف مج ٤ ص ١٨٥ ، فتح العزيز ١٣/ل ٥٠ ، روضة الطالبين ٥٢/٨ .

(٢) لا يختلف رأى أبى حنيفة فى هذه المسألة عن رأى الشافعية ، قال فى كتاب الهداية وغيره : "ولو قال لها : طلقى نفسك ثلاثا فطلقت واحدة وهى واحدة ، لأنها ملكك ايقاع الثلاث فتملك ايقاع الواحدة ضرورة " .  
وانما الخلاف فيما لو قال لها : "طلقى نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شيء عند أبى حنيفة " .  
وأما صاحباه أبو يوسف ومحمد فقد وافقا مذهب الشافعى حيث قالوا : تقع واحدة لأنها أثبت بما ملكته وزيادة ، فصار كما اذا طلقها الزوج ألفا .  
دليل أبى حنيفة : أنها أثبت بغير ما فوض اليها فكانت مبتدئة ، وهذا لان الزوج ملكها الواحدة ، والثلاث غير الواحدة ، لان الثلاث اسم لعدد مركب مجتمع ، والواحدة فرد لا تركيب فيه ، فكانت بينهما مغايرة على سبيل المضادة ، بخلاف الزوج لانه يتمرّف بحكم الملك ، وقد ذكروا أدلة أخرى كثيرة فليرجع الى المصادر .  
انظر : الاشراف مج ٤ ص ١٨٥ ، الهداية ٢٤٨/١ ، بدائع المنافع ١٢٤/٣ ، رد المحتار على الدر المختار ٤٨٧/٢ - ٤٨٨ .

ومما تقدم يعلم أن نسبة هذا القول الى أبى حنيفة غير صحيح بل هناك التباس بين المثال الاول والثانى .  
(٣) انظر : الخرشى مع حاشية العدوى ٧٤/٤ ، منح الجليل ١٦٨/٤ .

وعلى كل حال الراجع عندى فى مسألة الخلاف التى ذكرتها آنفا هو مذهب الشافعى ومن وافقه ، لان الذى يسقط فيما ذكر هو الزيادة على ما ملكها الزوج ، وهى الطلقتان ، لا الطلقة التى ملكها الزوج ، فصار مثل من يطلق امرأته مائة أو ألفا ، حيث لا يقع الا ما شرع الله من عدد الطلاق وهى الثلاث ، والباقى مردود عليه ، وكذلك هنا لا تتعدى المرأة على ما ملكها الزوج ، فإن تعدت ذلك تكون الزيادة لاغية ، ويقع ما ملكها الزوج من العدد . والله أعلم .  
(٤) هذه هى الحالة الثالثة التى ذكرها اجمالا فى ص ٢٢٩ .

فان اتفقا فى نية العدد ، فنويا طلقتين أو ثلاثا كان  
(١)  
على مانويا من العدد .

وقال أبو حنيفة : لاتأثير للنية فى العدد ، وقد مضى رأى أبى  
حنيفة (٢)  
الكلام معه .

فان اختلفا فى النية كان العدد محمولا على أقل  
النييتين ، كما لو اظهراه قولا ، فان نوى الزوج ثلاثا ، ونوت  
(٣)  
الزوجة واحدة ، كانت واحدة ، وان لم يذكر عددا ، ولانوياه  
(٤)  
طلقت واحدة .

- 
- (١) ب : على نوا .  
(٢) وقد تقدم فى ص ١٧٠ .  
(٣) ب : (كانت واحدة) .  
(٤) وهذه اشارة الى الحالة الثالثة التى ذكرها فى ص ٢٢٩  
أيضا بقوله : "والثالثة أن يطلقاه" .

١/٢٦ فصل (بذل تفويض الطلاق كناية ، وقبولها)

(١) وأما القسم الثانى : وهو أن يكون بذله كناية ،  
وقبولها كناية ، كقوله : اختارى نفسك ، فتقول : قد اخترت  
نفسى ، فلا يقع الطلاق حتى ينويها جميعا .  
فان نواه الزوج دون الزوجة ، أو الزوجة دون الزوج لم  
يقع . (٣)

وقال مالك : يقع وان لم ينويها ، ولا واحد منهما ،  
بناء على أصله فى أن الكناية الظاهرة لا تفتقر الى نية . (٤)  
وقال أبو حنيفة : اذا نواه الزوج وحده وقع الطلاق ،  
وان لم تنوّه الزوجة ، استدلالا بما روى أن الصحابة سئلوا  
عمن خير زوجته . (٥)

فقال عمر - رضى الله عنه - : "ان اختارت نفسها  
فواحدة ، وله عليها الرجعة ، وان اختارت زوجها فلا طلاق ،  
وتابعه ابن مسعود ، وابن عباس رضى الله عنهم أجمعين . (٦)  
١/١١٦

- (١) أى من أقسام تفويض الطلاق لزوجته ، والتي ذكرها إجمالا  
فى ص ٢٢٩ أيضا .  
(٢) ج : (وقبولها كناية) ساقط .  
(٣) انظر : المذهب ٨٣/٢ - ٨٤ ، فتح العزيز ١٣/٤٨٨ - ٤٩ ،  
روضة الطالبين ٤٩/٨ .  
(٤) انظر : المقدمات ٥٩٣/١ ، الخرشى ٧٣/٤ ، منح الجليل  
١٦٥/٤ ، والذي أشار اليه المصنف بقوله : "بناء على  
أصله فى أن الكنايات الظاهرة لا تفتقر الى نية " قد  
تقدمت هذه المسألة فى ص ١٨٨ .  
(٥) قال فى رد المحتار على الدر المختار : "ثم اعلم أن  
اشتراط النية انما هو فيما اذا لم يذكر النفس ، أو  
ما يقوم مقامها فى كلامه " .  
انظر : تحفة الفقهاء ١٩٠/٢ ، بسدائع المنائح  
١١٨/٣ - ١١٩ ، الهداية ٢٤٣/١ - ٢٤٤ ، فتح القدير ٤١٣/٣ -  
٤١٤ ، رد المحتار ٤٧٥/٢ .  
(٦) أ : (له) ساقطة .  
(٧) فى سنن سعيد بن منصور بلفظ : "أن عمر وابن مسعود قالا  
فى الرجل اذا خير امرأته فاختارت نفسها فهى واحدة  
وهو أحق بها ، وان اختارت زوجها فلاشئ " . =

مذهب  
المالكية  
فى تفويض  
الطلاق كناية  
مذهب أبى  
حنيفة فى  
تفويض الطلاق  
كناية

أدلة أبى  
حنيفة  
على ذلك

وقال على بن أبى طالب - رضى الله عنه - : " ان اختارت  
نفسها فهي واحدة بائنة ، وان اختارت زوجها فواحدة وهو أحق  
بها " (١)

= وفى مصنف ابن أبى شيبة عن عمر مثله ، وعن عبد الله  
ابن مسعود عند ابن أبى شيبة : " اذا خير الرجل  
فاختارت نفسها فواحدة بائنة ... " . وعن ابن عباس عند  
ابن أبى شيبة : " أنه كان يقول فى الخيار مثل قول عمر  
وعبد الله " ، وعند الترمذى عن عمر وعبد الله بن  
مسعود أنهما قالا : " ان اختارت نفسها فواحدة بائنة " ،  
وروى عنهما أيضا أنهما قالا : " ان اختارت نفسها  
فواحدة يملك الرجعة ، وان اختار زوجها فلا شيء " ،  
وبمثل هذه الأخيرة روى البيهقى عنهما ، وبمثل ابن أبى  
شبيبة عن ابن عباس رضى الله عنهم جميعا .  
انظر : سنن ابن منصور ق ١ مج ٣ ص ٣٧٩ ، مصنف ابن أبى  
شبيبة ٥٩/٥ - ٦١٠٦٠ ، الترمذى ٢/٢٢٤ ، البيهقى ٧/٣٤٥ .  
(١) رواه سعيد بن منصور ق ١ مج ٣ ص ٣٧٩ ، وابن أبى شيبة فى  
مصنفه ٥٩/٥ - ٦١٠ ، والترمذى فى سننه ٢/٢٢٤ ، والبيهقى  
فى سننه ٧/٣٤٥ - ٣٤٦ ، وفى بعض روايات المصنف ،  
والبيهقى عن زاذان قال : كنا عند على رضى الله عنه  
فذكر الخيار ، فقال : ان أمير المؤمنين قد سألنى عن  
الخيار ؟ فقلت : اذا اختارت نفسها فواحدة بائنة ،  
وان اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها ، فقال عمر :  
ليس كذلك - وفى رواية - ليس كما قلت ، ولكنها ان  
اختارت زوجها فليس بشيء ، وان اختارت نفسها فواحدة  
وهو أحق بها ، فلم أستطع الا متابعة أمير المؤمنين  
عمر رضى الله عنه ، فلما خلس الى الأمر ، وعلمت أنى  
مسؤول عن الفسوع ، أخذت بالذى كنت أرى ، فقالوا :  
والله لئن جسامعت عليه أمير المؤمنين عمر ، وتركت  
رايك الذى رأيت ، انه لأحب إلينا من أمر تغردت به  
بعده ، قال : فضحك ، ثم قال : أما أنه قد أرسل الى  
زيد بن ثابت فسأل زيدا فخالفتنى وإياه ، وقال زيد :  
ان اختارت نفسها فثلاث ، وان اختارت زوجها فواحدة فهو  
أحق بها " .  
يفهم من هذه الرواية مالى سلفنا الصالح من الصحابة  
ومن بعدهم رضوان الله عليهم من أدب وثواضع حتى فى  
مسائل الخلاف التى لم يرد عليها نص من الكتاب والسنة  
ومناقشة الراى ، وابداء ما يراه مناسبا ، حسب مآلديه  
من الأدلة والقرائن التى تجعله يختار هذا الطريق دون  
سواه ، من غير أن يكون فى نفس الآخر شيء ، فرضى الله  
عنهم أجمعين . فسادكر ان شاء الله تعالى الراجح عندى  
بعد ذكر أثر زيد بن ثابت الذى أورده المصنف .

(١)  
وقال زيد بن ثابت : " ان اختارت نفسها طلقت ثلاثا ،  
(٢)  
وان اختارت زوجها فواحدة بائنة " .

- (١) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد ... الانصارى النجارى ، يكنى أبا سعيد ، وقيل أبا عبد الرحمن .. يقال أنه كان حين قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ابن احدى عشرة سنة ، استصغره رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر ، ثم شهد أحدا ومابعدا . وقيل : ان أول مشاهدته الخندق ، وكان ينقل التراب يومئذ مع المسلمين ، فقال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أما انه نعم الغلام " . وكان رضى الله عنه من كتاب الوحي وغيره لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت ترد على رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب بالسريانية ، فأمر زيدا فتعلمها فى بضعة عشر يوما ، وكان يكتب من بعده لأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، واستخلفه عمر على المدينة ثلاث مرات فى حجتين ، وفى خروجه الى الشام . وكان من فقهاء الصحابة ، وخاصة فى الفرائض ، وقد شهد له بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان أبو بكر الصديق رضى الله عنه قد أمره بجمع القرآن فى المحف فكتبه فيها ، فلما اختلف فى القراءة زمن عثمان ، وافق رأيه ورأى الصحابة الآخرين ، ان يرد القرآن الى حرف واحد ، وقع الاختيار على حرف زيد فأمره ان يملأ المحف على القوم من قريش جمعهم اليه فكتبوه على ما هو عليه اليوم بأيدى الناس ، وكانوا يقولون : غلب زيد الناس على اثنتين : القرآن ، والفرائض . قيل : توفى سنة ٤٥هـ وقيل غير ذلك وصلى عليه مروان . قال أبو هريرة رضى الله عنه يوم وفاته : اليوم مات خير الأمة ، وعسى الله أن يجعل فى ابن عباس منه خلفا . انظر : الاستيعاب ١/٥٣٢-٥٣٤ ، أسد الغابة مج ٢ ص ٢٧٨-٢٧٩ .
- (٢) الاثر رواه سعيد بن منصور فى سننه ق ١ مج ٢ ص ٣٧٩ ، وابن أبى شيبه فى مصنفه ٦١-٦٠/٥ ، والترمذى فى سننه ٣٢٤/٢ ، والبيهقى ايضا ٣٤٥/٧-٣٤٦ . وفى بعض روايات المصنف وعند الترمذى : " وان اختارت نفسها فواحدة " فقط . وعند البيهقى : " فواحدة وهو أحق بها " ، وفى رواية أخرى فى مصنف ابن أبى شيبه : " ان اختارت نفسها فواحدة وهو أملك بها ، وان اختارت زوجها فلاشيء " . وبهذه الروايات التى ذكرناها يترجح قول عمر وعبد الله بن مسعود ، وقد قال الترمذى بعد أن ذكر أقوالهم وذهب أكثر اهل العلم والفقه من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم فى هذا الباب الى قول عمر وعبد الله ٣٤٢/٢ .

فأوقع جميعهم الطلاق عليها باختيارها لنفسها ، ولم  
(١) (٢)  
يعتبروا النية ، فماروا مجتمعين على أن النية غير معتبرة  
من جهتها .

قال : ولأن تعليق الطلاق عليها لا يوجب اعتبار نيتها فيه  
كما لو قال : إن دخلت الدار فأنت طالق ، طلقت بدخول الدار  
(٣) (٤)  
وإن لم تنو ، كذلك في الاختيار .

دليل  
الشافعية  
في المسألة

ودليلنا : هو أنه لما كان تخيير الزوج لها كناية  
يرجع فيه إلى نيته لاحتماله أن يكون أراد اختاري نفسه  
(٥) (٦)  
للنكاح أو الطلاق ، فوجب أن يكون اختيارها لنفسها كناية ،  
(٧) (٨)  
ترجع فيه إلى نيتها ، لاحتمال أن يكون أرادت اخترت نفسى  
لنكاحك أو طلاقك ، ألا تراها لو قالت : قد اخترت نفسى  
(٩) (١٠)  
لنكاحك لم تطلق ، كذلك إذا أطلقت .

= وقال البيهقي بعد أن أورد روايات مختلفة : قول عبد  
الله بن مسعود موافق لقول عمر في الخيار ، وبه نقول  
لموافقتهم السنة الثابتة عن عائشة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم في التخيير ٣٤٥/٧-٣٤٦ .  
وأنا أرجح أيضا هذا الرأي لما ذكره ، ولأن في بعض  
الروايات التي ذكرناها موافقة على بن أبي طالب ،  
وزيد بن ثابت لقول عمر وعبد الله بن مسعود ، بغض  
النظر لما استدل به المصنف ، وهو أن نية الزوجة غير  
معتبرة .

- (١) ب : ولم تعتبر .
- (٢) ب ، ج : مجتمعين .
- (٣) أ ، ج : بدونها ، الضمير .
- (٤) ولأن لفظ : اخترت نفسى يفيد أنها ملكت نفسها إذا  
اختارتها ، لأنه يفيد الاستخلاص من ذلك الملك وهو  
بالبينونة ، وألا لم تحصل فائدة التخيير إذا كان له  
أن يراجعها شاء أو أبى .
- بتمصرف من فتح القدير ٤١٣/٣ .
- (٥) ب : وجب .
- (٦) ج : (كناية) ساقط .
- (٧) ب : (كناية ترجع فيه) ساقط .
- (٨) أ : (أرادت) ساقط .
- (٩) ج : لذلك .
- (١٠) ب ، ج : إذا طلقت .

مناقشة  
أدلة  
الحنفية  
والرد عليها

فأما استدلاله باجماع الصحابة فلا دليل فيه ، لأنهم لم  
يعتبروا نية الزوج ، وهى معتبرة عندنا وعنده ، فكذلك اذا  
لم يعتبروا نية الزوجة ، ويكون ذلك منهم لعلمهم بوجود  
النية منهما .

(١)  
وأما استدلاله بدخول الدار فحسبنا به دليلا ، لأنه لما  
كان اذا علق طلاقها بدخول الدار لم تطلق الا بوجود الدخول  
منها ، كذلك اذا خيرها فى طلاق نفسها لم تطلق حتى تختار  
(٢)  
طلاق نفسها .

فاذا تقرر أن النية معتبرة منهما ، وأن الطلاق لا يقع  
(٣)  
الا بنيةهما فلها ثلاثة أحوال :

١/١٧  
أحوال  
المرأة التى  
قيل لها  
اختارى  
نفسك

أحدها : أن تختار نفسها .  
(٤)  
والثانية : أن تختار زوجها .  
والثالثة : أن لا يكون لها خيار .  
(٥)  
فان اختارت نفسها طلقت واحدة رجعية .  
وان اختارت زوجها ، أو لم يكن لها اختيار لم تطلق ،  
(٦)  
وبه قال من الصحابة : عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس - رضى  
الله عنهم .

رأى أبى  
حنيفة أن  
اختارت  
نفسها

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : ان اختارت نفسها

- 
- (١) ب : فبحسابه .  
(٢) ب : (طلاق) ساقط .  
(٣) ب : الا بنيةها .  
(٤) ج : (أن تختار نفسها والثانية) ساقط .  
(٥) أنظر : الاشراف مج ٤ ص ١٧٨-١٧٩ ، المذهب ٨٣/٢ ، روضة  
الطالبين ٤٩/٨ .  
(٦) ج : (وابن مسعود) ساقط .  
(٧) وقد تقدم عزو قول عمر وابن مسعود وابن عباس رضى الله  
عنهم فى ص ٢٣٣ .

- (١)  
طلقت واحدة بائنة ، وان اختارت زوجها لم تطلق .
- (٢)  
وقال ربيعة : ان اختارت نفسها طلقت واحدة (بائنة ،
- (٣)  
وان اختارت زوجها طلقت واحدة) رجعية ، وبه قال من المحابة
- (٤)  
على بن ابي طالب .
- وقال زيد بن ثابت : ان اختارت نفسها طلقت ثلاثا ، وان
- (٥)  
اختارت زوجها طلقت واحدة بائنة .

- (١) اذا اختارت الزوجة نفسها ، او زوجها مطلقا من القيد بعدد ، او زمن كيوم او شهر فهو كما قال الماوردي . انظر : تحفة الفقهاء ١٨٧/٢ وما بعدها ، بدائع المنافع ١١٩/٣-١٢٠ ، الهداية ٢٤٣/١ وما بعدها .
- (٢) هو الامام ابو عثمان ربيعة بن ابي عبد الرحمن فروخ التيمي المدني الفقيه مولى آل المنكدر . روى عن انس بن مالك ، والسائب بن يزيد ، وحفظه بن قيس ، وسعيد بن المسيب ، وابن ابي ليلى ، والاعرج وغيرهم . وروى عنه السفينان ، ومالك ، والاوزاعي ، وحماد بن سلمة ، والليث ، وخلق كثير سواهم . وكان اماما حافظا ، فقيها مجتهدا ، بصيرا بالرأى ، ولذلك يقال له : ربيعة الراى . قال مصعب الزبيري : هو صاحب الفتوى بالمدينة ، وكان يجلس اليه وجهاء الناس ، وبه تفقه مالك ، وقال عبيد الله بن عمر : ربيعة هو صاحب معضلاتنا ، وعالمنا ، وأفضلنا . وقال مطرف : سمعت مالكا يقول : ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة .
- توفي رحمه الله تعالى سنة ١٣٦هـ . انظر : تذكرة الحفاظ ١٥٧/١-١٥٨ ، ميزان الاعتدال مج ٢ ص ٤٣-٤٤ ، الكاشف ٢٣٨/١ ، تهذيب التهذيب ٢٥٨/٣-٢٥٩ .
- ب : وقال مالك ، بدل وقال ربيعة ، لان التخيير المطلق العارى عن التقييد بطلقة او طلقتين عند مالك ان اختارت نفسها يكون ثلاثا ، سواء نوت ذلك أم لا ، فان قضت في التخيير المطلق بدون الثلاث فان اختيارها يبطله ، بخلاف المقيد فانه يتقيد بذلك . انظر : بداية المجتهد ٧١/٢-٧٢ ، الخرشى مع حاشية العدوى ٧٣/٤ ، ولكنى لم أعثر على من ذكر قول ربيعة هذا . والله أعلم .
- (٣) ب : مابين القوسين ناقط .
- (٤) تقدم عزو قول على بن ابي طالب فى ص ٢٣٤ .
- (٥) تقدم عزو قول زيد بن ثابت فى ص ٢٣٥ .

والدليل على أن اختارها لزوجها لا يكون طلاقا مارواه  
 (١) (٢) (٣)  
 الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها  
 ادلة الشافعية  
 على أن  
 اختارها  
 لزوجها  
 لا يعتبر طلاقا

(١) هو أبو بكر أعلم الحفاظ محمد بن مسلم بن عبيد الله  
 ابن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب  
 القرشي الزهري المدني الإمام .  
 حدث عن ابن عمر ، وسهل بن سعد ، وأنس بن مالك ،  
 وسعيد بن المسيب ، وأبي أمامة بن سهل وطبقتهم من  
 صغار الصحابة وكبار التابعين .  
 وعنه صالح بن كيسان ، ومعمّر ، والأوزاعي ، والليث ،  
 ومالك ، وسفيان بن عيينة ، وإبراهيم بن سعد وأمم  
 سواهم .

قال عنه عمر بن عبد العزيز لم يبق أحد أعلم بسنة  
 ماضية من الزهري . وروى الليث عنه قال : ما استودعت  
 قلبي علما فنسيته . وقال عمرو بن دينار : ما رأيت  
 الدينار والدرهم عند أحد أهون منه عند الزهري كأنها  
 بمنزلة البعر . قال الذهبي : مناقب الزهري وأخباره  
 تحتل أربعين ورقة . توفي في رمضان سنة ١٢٤هـ رحمه  
 الله رحمة واسعة .

انظر : الجرح والتعديل ٧١/٨ وما بعدها ، تذكرة الحفاظ  
 ١٠٨/١ وما بعدها ، الكاشف ٨٥/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٤٥/٩  
 وما بعدها .

(٢) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني الحافظ  
 اسمه كنيته ، قال مالك بن أنس كان عندنا رجال من أهل  
 العلم اسم أحدهم كنيته ، منهم أبو سلمة بن عبد  
 الرحمن . وقيل اسمه عبد الله ، وقيل اسماعيل ، وأمه  
 تماضر بنت الأصبح الكلبية وهي التي تقدم ذكرها في ص ٥٠  
 بأن عبد الرحمن بن عوف طلقها ثلاثا في مرضه .

أما أبو سلمة فقد روى عن أبيه ، وأبي قتادة ، وأبي  
 هريرة وعائشة وغيرهم من الصحابة والتابعين ، وعنه  
 الشعبي ، والزهري ، وعروة بن الزبير وغيرهم . وكان  
 من كبار التابعين ، غزير العلم ثقة علما ، وكان  
 يتفق عليه على ابن عباس ويخاظره . وقال ابن سعد : توفي  
 سنة ٩٤هـ بالمدينة المنورة في خلافة الوليد بن عبد  
 الملك وهو ابن ٧٢ سنة .

انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٥٦/٥ وما بعدها ،  
 تذكرة الحفاظ ٦٣/١ ، تهذيب التهذيب ١١٥/٢ وما بعدها .

(٣) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق بن أبي  
 قحافة - عبد الله بن عثمان - بن عامر بن عمرو بن كعب  
 ابن سعد بن تميم بن كعب بن لؤي القرشية التميمية .  
 ولدت بعد البعثة بأربع سنين أو خمس .

تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست  
 سنين ، وقيل سبع ، ودخل بها وهي بنت تسع .

روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أبيها ، وعمر  
 وسعد بن أبي وقاص ، وفاطمة الزهراء وغيرهم كثير .

روت عنها أختها أم كلثوم ، وأخوها من الرضاعة عوف بن  
 الحارث بن الطفيل ، وعمر وابنه عبد الله وأبو هريرة =

قالت : لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير  
ازواجه بدأ بى فقال : انى ذاكر لك أمرا فلا تعجل حتى  
تستأمرى أبويك ، ثم تلا هذه الآية : {يأيها النبى قل

= وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ، ومن أكابر  
التابعين كسعيد بن المسيب ، وأبو عبيدة بن عبد الله  
ابن مسعود ، ومسروق بن الأجدع ، وأبو سلمة بن عبد  
الرحمن بن عوف وخلق كثير .  
قال الشعبي : كان مسروق إذا حدث عن عائشة قال :  
حدثتني الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله تعالى  
المبرأة من فوق سبع سموات .  
وقال أبو بردة بن أبي موسى عن أبيه قال : ما أشكل  
علينا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أمر قط  
فما لنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها منه علما .  
ويروى عن قبيلة بن ذؤيب قال كان عروة يغلبنا بدخوله  
على عائشة ، وكانت عائشة أعلم الناس يسألها الأكابر  
من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم يسألونها عن  
الفرائض .  
وقال عطاء بن أبي رباح : كانت عائشة أفقه الناس ،  
وأعلم الناس ، وأحسن الناس رأيا في العامة .  
وقال الزهري : لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أزواج  
النبى صلى الله عليه وسلم وعلم جميع النساء لكان علم  
عائشة أفضل .  
وليس في كلام الزهري عن عائشة من مبالغة ولقد جاء في  
صحيح البخارى عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : "كمل من  
الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران  
وآسية امرأة فرعون ، وفضل عائشة على النساء كفضل  
الثريد على سائر الطعام" . رواه البخارى في كتاب  
فضائل الصحابة ، باب فضل عائشة رضى الله عنها ٣٦-٣٥/٣  
قوله : "الثريد" يقال : شردت الخبز شردا من باب قتل  
وهو أن تفتته ثم تبليه بمرق .  
قال ابن الأثير : قيل لم يرد عين الثريد ، وإنما أراد  
الطعام المتخذ من اللحم والثريد معا ، لأن الثريد  
لا يكون إلا من لحم غالب .  
ويقال : الثريد أحد اللحمين ، بل اللذة والقوة إذا  
كان اللحم نفيجا في المرق أكثر مما يكون في نفس  
اللحم .  
التهامية في غريب الحديث والأثر ٢٠٩/١ ، المصباح  
المنير ، مادة (ثريد) .  
ومناقبها وفضائلها كثيرة جدا ، من أراد الوقوف على  
تفاصيل أكثر فليُنظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٥٨/٨  
ومابعدهما ، تهذيب التهذيب ٢٣٣/١٢ ومابعدهما ، الإصابة  
١٣٩/٨ ومابعدهما ، وغيرها من كتب السنة والأعلام .  
ب : إذا ذكر لك . (١)

لازواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين  
(١)

أمتعن وأسرحن سراحا جميلا { الآية .

(٢)

فقلت : فى أى هذين أستأمر أبوى ؟ فأنى أريد الله

ورسوله والدار الآخرة ، قالت : ثم فعل أزواج النبی - صلى

(٣)

الله عليه وسلم - مثل ما فعلت . ولم يكن حين قال لهن رسول

(٤)

الله صلى الله عليه وسلم ذلك فاخترنه طلاقا ، من أجل أنهن

(٥)

اخترنه .

(٦)

ومن الدليل عليه أيضا : أن اختياراتها لزوجها ضد

اختياراتها لنفسها ، فلما طلقت باختيارها نفسها ، وجب أن

لا تطلق باختيار زوجها ، لأن اختلاف الفدين ، يوجب اختلاف

(٧)

الحكمين .

(٨)

والدليل على أنها تكون واحدة رجعية ، ولا تكون ثلاثا ،

(٩)

ولا واحدة بائنة ما قدمناه ففى حكم الطلاق اذا وقع

(١٠)

بالكناية .

(١) سورة الاحزاب : آية ٢٨

(٢) ب : فقالت .

(٣) وقد تقدم تخريج الحديث فى ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٤) ا ، ج : (ذلك) ساقط .

(٥) أى لم يكن اختيار أزواج رسول الله صلى الله عليه

وسلم له طلاقا ، لأنه لو لم يخترنه وآثرن الحياة

الدنيا وزينتها واخترن أنفسهن لامبحن طوائق ، ويدل

على ذلك قول عائشة رضى الله عنها فيما مضى فى ص ٢٢٩

فى الهامش : خيرنسا رسول الله صلى الله عليه وسلم

فاخترناه ، فلم يكن طلاقا ، وفى رواية : "فلم يعده

طلاقا" ، وفى أخرى : "أفكان طلاقا ؟" .

(٦) الفمير راجع على كل من قال : ان اختارت زوجها طلقت

واحدة رجعية أو بائنة .

(٧) ب : لاختلاف الفدين فوجب اختلاف ...

(٨) وهذا اذا اختارت نفسها تكون واحدة فهو أحق بها كما

تقدمت الإشارة اليه .

(٩) ا : ما قدمنا ، ج : على ما قدمنا .

(١٠) قد تقدم حكم الطلاق اذا وقع بالكناية فى ص ١٩٠ .

وهكذا لو قال لها : أمرك بيدك ، فقالت : قد اخترت

نفسى .

(أو قال لها : أبينى نفسك ، فقالت : قد أبنت نفسى .

وهكذا لو اختلفت الكنايات منهما :

(١)

فقال لها : حرمنى نفسك ، فقالت : قد اخترت نفسى) .

أو قال لها : اختارى نفسك ، فقالت : قد حرمت نفسى .

(٢)

لم يقع الطلاق حتى ينويها جميعا .

---

(١) ج : ما بين القوسين ساقط .

(٢) قال فى روضة الطالبين : يجوز التفويض بالكنايات مع النية ، ولا يشترط توافق لفظيهما إلا أن يقيدا التفويض

٤٨/٨ .

وقال فى شرح جلال الدين المحلى : "وان لم ينوياً ، أو أحدهما فلا يقع ، لأنه ان لم ينو لم يفوض الطلاق ، وإذا

لم تنو هى لم تمتثل ... " ٣٣٠/٣ .

وانظر كذلك فى هذه المسائل : المذهب ٨٣/٢ ، فتح

العزیز ٤٨ل/١٣ .

٢٦/ب فصل (لو قالت : قد اخترت أبى، أو أمى، أو الأزواج)

فإن قال لها : اختارى نفسك ، فقالت : قد اخترت أبى  
وأمى ، لم يقع به الطلاق وإن نوته ، لأنه ليس بمريح ولا كناية  
إذا ليس اختيارها لأبيها موجبا لغراق زوجها .<sup>(١)</sup>

ولو قالت : قد اخترت الأزواج ففى وقوع الطلاق به إذا  
نوته وجهان :

أحدهما : يقع به الطلاق ، لأنها لاتحل للأزواج مع بقائها  
على نكاحه .<sup>(٢)</sup>

والوجه الثانى : وهو قول أبى اسحاق المروزي لا يقع به ٣٢/ب  
الطلاق لملتين :

أحدهما : أنه من الأزواج .<sup>(٣)</sup>  
والثانى : أن اختيارها لنفسها لاتكون ذات زوج .

فعلى هذا لو قالت : قد اخترت زيدا ناوية للطلاق طلقت ولو قالت :  
قد اخترت  
زيدا ناوية  
للطلاق  
على التعليل الأول ، ولم تطلق على التعليل الثانى .

(١) ولقد ذكر علماء المذهب وجهين فى المسألة ، الأول  
منهما ما ذكره الماوردى وهو أن اختيار الأبوين لا يقتضى  
فراق الزوج .

والثانى : أن الطلاق يقع ، لأنه يتضمن من العود اليهما  
بالطلاق ، فصار كقوله : الحق بأهلك ، وقال فى الروفة  
"طلقت على الأصح ، سواء قال : اختارى نفسك أو اختارى  
فقط" .

انظر : المذهب ٨٤/٢ ، روضة الطالبين ٤٩/٨ ، فتح  
العزیز ٤٩ل/١٣ .

(٢) وقد رجح هذا رأى أبو اسحاق الشيرازى فى المذهب ،  
ونصه : "يقع وهو الاظهر عندى ... كما لو قال لها  
الزوج : تزوجى ونوى به الطلاق" .

انظر : المذهب ٨٤/٢ ، فتح العزیز ٤٩ل/١٣ .

(٣) أ ، ج : الثانية .

٢٦/ج فصل (لو كان تفويض الطلاق صريحا وقبولها كناية)

- (١) وأما القسم الثالث : هو أن يكون بذله صريحا ،  
 وقبولها كناية .  
 فصورته أن يقول لها : طلقى نفسك ، أو قد جعلت اليك  
 طلاق نفسك ، فتقول : قد اخترت نفسي ، أو قد أثبتت نفسي ،  
 فتعتبر نية الزوجة ، ولا تعتبر نية الزوج ، لأن صريح الزوج ١/١٨  
 لا يفتقر الى نية ، وكناية الزوجة تفتقر الى النية ، فإذا  
 قالت ذلك ناوية للطلاق طلقت على قول جمهور أصحابنا .  
 (٢) وقال منهم أبو عبيد بن حربويه ، وأبو علي بن خيران :  
 (٣) (٤) (٥)

- (١) أي من أقسام تفويض الطلاق الى زوجته التي تقدم ذكرها  
 إجمالا في ص ٢٢٩ .  
 (٢) ب : أن يكون قوله .  
 (٣) انظر : فتح العزيز ٤٨١/١٣ ، روضة الطالبين ٤٨/٨ .  
 (٤) هو القاضي علي بن الحسين بن حرب بن عيسى أبو عبيد بن  
 حربويه - بفتح الباء والواو ، ويقال : بضم الباء  
 واسكان الواو وفتح الياء - البغدادي ، تفقه على أبي  
 شور ، وداود بن خلف امام أهل الظاهر ، كان ابن  
 حربويه عالما بالاختلاف ، والمعاني ، والقياس ، عارفا  
 بعلم القرآن والحديث ، فميحا عاقلا ، عفيفا قوالا بالحق  
 ولسي قضاء واسط ، ثم ممر ، وكان أمير ممر يأتى الى  
 داره ، ثم طلب اعفاءه عن القضاء بشفاعة أبي بكر  
 الحداد فقبل طلبه ، ثم عاد الى بغداد ، ومات بها سنة  
 ٣١٧هـ وصلى عليه الاصطخري ، ودفن في داره .  
 انظر : طبقات الفقهاء ص ١١٩ ، طبقات الشافعية الكبرى  
 ٤٤٦/٣ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ١٩٩-٢٠٠ .  
 (٥) هو الحسين بن صالح بن خيران أبو علي الفقيه من أفاضل  
 الشيوخ ، وأماثل الفقهاء ، وهو أحد أركان المذهب ،  
 وكبار الأئمة ببغداد ، وكان زاهدا ورعا متقشفا ، وروى  
 أن علي بن عيسى وزير المقتدر بالله أمر صاحب البلد  
 أن يطلب الشيخ أبا علي بن خيران حتى يعرض عليه قضاء  
 القضاة ، فاستتر ، فوكل بباب داره رجاله بضعة عشر  
 يوما حتى احتاج الى الماء فلم يقدر عليه الا من عند  
 الجيران ، فبلغ الوزير ذلك ، فأمر بإزالة التوكيل  
 عنه ، وقال الوزير في مجلسه والناس حضور : ما أردنا  
 بالشيخ أبي علي الا خيرا ، أردنا أن نعلم أن في  
 مملكتنا رجلا يعرض عليه قضاء القضاة شرقا وغربا وهو  
 لا يقبل ، توفي رحمه الله سنة ٣٢٠هـ وقيل سنة ٣١٠هـ .  
 انظر : تاريخ بغداد ٥٣/٨-٥٤ ، طبقات الشافعية الكبرى  
 ٢٧١/٣-٢٧٤ ، طبقات الفقهاء ص ١٢٥ ، طبقات الشافعية  
 لابن هداية الله ص ٢٠٠ .

(١)

لاتطلق ، لأن قبول الصريح يكون صريحا كالنكاح .

وهذا فاسد ، لأن الكناية مع النية تقوم مقام الصريح

(٢)

بغير نية .

(٣)

وجرى اختلاف الصريح والكناية مجرى اختلاف الصريحين ،

واختلاف الكنايتين .

وإذا كان كذلك ، وسئلت الزوجة عن نيتها فقالت :

ما أردت الطلاق لم تطلق ، فإن أكذبها الزوج طلقت باقراره

أنها قد نوت .

وان قالت : أردت الطلاق طلقت ، فإن أكذبها الزوج كان

القول قولها مع يمينها ، لأن النية باطنة لاتعرف الا من

جهتها .

(٤)

وقال أبو سعيد المصطخري : القول قول الزوج مع يمينه ،

ولا يصدق قولها في وقوع الطلاق عليه كما لو ادعته ، وكما لو

(٥)

قال لها : ان دخلت الدار فأنت طالق ، فقالت : قد دخلت .

(١) انظر : فتح العزيز ١٣/٤٨ ، روضة الطالبين ٨/٤٨ ، يرى هذا الفريق من العلماء أن لفظ الصريح من الزوج في تفويض الطلاق إلى زوجته لابد أن يقابله لفظ صريح من الزوجة ، والا لا يقع الطلاق .

(٢) ب : بغير نية أخرى .

(٣) ج : (اختلاف) ساقط .

(٤) هو العلامة الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى بن الفضل أبو سعيد المعروف بالاصطخري بكسر الهمزة وفتح الطاء ، وجوز بعضهم فتح الهمزة ، أحد الأئمة المذكورين ، ومن شيوخ الفقهاء الشافعيين ، وكان ورعا متقللا ، وذكر السبكي أنه من أصحاب الوجوه ، وقيل : أنه قد ألف كتابا حسنا في آداب القضاء يدل على سعة فهمه ومعرفته وكان قد تولى القضاء (بقم) . توفي رحمه الله تعالى سنة ٣٢٨ هـ .

انظر تفاصيل ترجمته : طبقات الفقهاء ص ١١٩ ، تاريخ بغداد ٧/٢٦٨-٢٨٠ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣/٢٣٠-٢٥٣ طبقات الشافعية لابن هداية إله ص ٢٠٢ .

(٥) انظر : فتح العزيز ١٣/٤٩ ، روضة الطالبين ٨/٤٩-٥٠ .

وهذا خطأ ، لأن تعليق الطلاق بما يعتبر فيه نيتها أخفى  
من تعليقه بحيفها ، فلما كان لو قال لها : اذا حضت فأنت  
طالق ، فقالت : قد حضت قبل فيه قولها وان أكذبها ، فأولى<sup>(١)</sup>  
أن يقبل قولها فيما تعلق بنيتها ، لأن إقامة البينة على  
نيتها أشد تعذرا من إقامتها على حيفها ، لاستحالة تلك  
وامكان هذه .

<sup>(٢)</sup>  
وخالف قوله لها : ان دخلت الدار فأنت طالق فتدعى  
دخولها فلا يقبل قولها ، لأنه يمكنها إقامة البينة على  
دخولها .

---

(١) ب : (قد) ساقط .

(٢) ب : وخالف قولها .

٢٦/ج فصل (بذل تفويض الطلاق كناية وقبولها صريحا)

- (١) وأما القسم الرابع : وهو أن يكون بذله كناية ،  
 وقبولها صريحا .  
 فصورته أن يقول لها : اختارى نفسك ، أو أمرك بيدك ،  
 فتقول : قد طلقت نفسي ، فتعتبر نية الزوج ، (ولاتعتبر نية  
 الزوجة ، لأن كناية الزوج) تفتقر الى النية ، وصريح الزوجة  
 لا يفتقر الى النية .  
 (٢) فان قال : أردت الطلاق طلقت ، وان قال : لم أرد له  
 (٣) تطلق .  
 (٤) وان جن ، أو مات قبل أن تعلم ارادته لاتطلق ، وكان  
 لها ميراثها منه ، لأن ارادته مجوزة ، والطلاق لا يقع بالشك .  
 (٥) فلو قال لها : أمرك بيدك ، وأراد به طلاقها في الحال  
 ولم يجعله بذلا يقف على قبولها .  
 (٦) وان جن ، أو مات قبل أن تعلم ارادته لاتطلق ، وكان  
 لها ميراثها منه ، لأن ارادته مجوزة ، والشك .  
 (٧) فلو قال لها : أمرك بيدك ، وأراد به طلاقها في الحال  
 ولم يجعله بذلا يقف على قبولها .  
 (٨) وان جن ، أو مات قبل أن تعلم ارادته لاتطلق ، وكان  
 لها ميراثها منه ، لأن ارادته مجوزة ، والشك .  
 (٩) فلو قال لها : أمرك بيدك ، وأراد به طلاقها في الحال  
 ولم يجعله بذلا يقف على قبولها .

- (١) من الاقسام التي تقدم ذكرها اجمالا عن حال من فوض طلاق  
 زوجته وذلك في ص ٢٢٩ .  
 (٢) ب : قوله كناية .  
 (٣) ج : ما بين القوسين باق .  
 (٤) ب : (الى النية) باق .  
 انظر : فتح العزيز ١٣/٤٩ ، روضة الطالبين ٨/٤٩-٥٠ .  
 (٥) ب : لم أرد ، بدون هاء الضمير .  
 (٦) وقال في الاشراف : اختلفوا في الرجل يخير امرأته ، ثم  
 يقول : لم أرد الطلاق ، ففي قول الثوري والشافعي ،  
 وأصحاب الرأي هو مصدق ، غير أن الشافعي يقول : بعد  
 أن يحلف . وقال أبو ثور : الطلاق واقع عليه في الحكم  
 ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ، قال أبو بكر :  
 الأول أصح .  
 انظر : الاشراف على مذاهب العلماء ص ١٨٠ .  
 (٧) أي يحتمل أن يكون ناويا للطلاق فيقع ، أو العكس فلا يقع  
 فإذا كان الأمر كذلك فلا يقع الطلاق من باب اليقين لايزال  
 بالشك . والله أعلم .  
 (٨) ا ، ج : فارادته طلاقه .

قال الشافعى - رحمه الله - فى كتاب الاملاء : <sup>(١)</sup> لم تطلق  
لان هذا القول منه اذا اقترن بالامضافة اليها صار مريحا فى  
جعل الطلاق اليها ، وتعليقه بقبولها فلم يقع الا به .  
ويحتمل ان يقع به الطلاق ، لانه من كذاياته الجارى  
مجرى قوله : <sup>(٢)</sup> قد ملكتك نفسك وتزوجى من شئت ، فيقع به الطلاق  
اذا نواه .

ولكن لو قال لها : طلقى نفسك ، وأراد به وقوع الطلاق  
عليها من غير أن يقفه على قبولها وتطبيقها لنفسها لم تطلق  
الا أن تطلق نفسها ، لانه لا يحتمل غيره . <sup>(٣)</sup>

---

(١) ب ، ج : لأن الشافعى قال فى كتاب ...  
(٢) ب : قد ملكت .  
(٣) ب : لا يحتمل .

٢٦/د فصل (ان أحببت فراقى فأمرك بيدك)

ولو قال لها : ان أحببت فراقى فأمرك بيدك ، لم تطلق  
إذا طلقت نفسها حتى تقول قبل الطلاق : قد أحببت فراقك ، ثم  
تطلق نفسها فتطلق حينئذ ، لأنه مقيد بهذا الشرط .

(١)  
ولو قال لها : إذا مضت سنة فأمرك بيدك ، (أو قال لها  
(٢)  
إذا قدم زيد فأمرك بيدك) لم يجوز ، لأنه تمليك مؤجل ، وبذل  
منتظر :

فإن طلقت نفسها بعد مضي السنة ، أو بعد قدوم زيد لم  
تطلق ، لبطلان التمليك وفساد البذل .

(٣)  
ولكن لو قال لها : أمرك بيدك فطلقى نفسك بعد سنة ،  
(٤)  
أو إذا قدم زيد ففيه قولان :

أحدهما : نص عليه فى الاملاء ، وهو قول أبى حنيفة ،  
(٥)  
واختاره المزنى : أنه جائز تغليباً لحكم الطلاق بالصفة ،  
ولها إذا مضت السنة أو قدم زيد أن تعجل طلاقها ، فإن أخرته  
لم تطلق .

والقول الثانى : نص عليه فى الجديد وهو الأصح ، لايجوز  
تغليباً لحكم التمليك الذى لايجوز أن يعلق بأجل منتظر ،  
ولا بصفة متوقعة .

فإن طلقت نفسها عند مضي السنة ، وقدوم زيد لم تطلق  
لبطلان التمليك . والله أعلم .

(١) ب : (لها) ساقط .

(٢) ب : ما بين القوسين ساقط .

(٣) ب : (لها) ساقط .

(٤) ب : وإذا .

(٥) انظر : تحفة الفقهاء ١٨٩/٢ .

١/١٩  
ولو قال :  
إذا مضت  
سنة فأمرك  
بيدك

ولو قال :  
أمرك بيدك  
فطلقى نفسك  
بعد سنة  
أو قدوم زيد

(٢٧) مسألة (متى ينتهى اختيار الزوجة اذا خيرها زوجها)

(١)  
قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولا أعلم خلافا أنها  
ان طلقت نفسها قبل ان يتفرقا من المجلس ، او تحدث قطعا  
لذلك ان الطلاق يقع عليها فيجوز أن يقال : لهذا الموضع  
(٢)  
اجماع .

اذا جعل اليها طلاق نفسها فهو تملك يراعى فيه تعجيل  
(٣)  
القبول ، والقبول ان تطلق نفسها فتملك بتعجيل الطلاق  
(٤)  
ماملكها ، واذا كان كذلك ، فقد قال الشافعى - رحمه الله  
تعالى - هاهنا ان طلقت نفسها قبل أن يتفرقا من المجلس ،  
(٥)  
او يحدث قطعا لذلك وقع الطلاق عليها فجعل وقوع الطلاق عليها  
(٦)  
مقيدا بشرطين :

أحدهما : أن يكون قبل افتراقهما عن مجلسهما .  
(٧)  
والثانى : أن يكون قبل أن يحدثا ما يقطع ذلك من قول  
(٨)  
او فعل فلم يختلف أصحابنا أنها متى طلقت نفسها بعد  
افتراقهما عن المجلس لم تطلق ، ومتى طلقت نفسها فى المجلس  
(٩)  
بعد أن حدث تشاغل بغيره من كلام او فعال لم تطلق .  
(١٠)  
واختلف أصحابنا ، هل يكون خيارها ممتدا فى جميع  
المجلس ، او يكون على الفور على وجهين :

٣٣/ب  
وقوع الطلاق  
بالتفويض  
مقيد بشرطين

هل يكون  
خيارها  
ممتدا فى  
جميع المجلس  
او لا ؟

- (١) ا ، ج : اختلافا .  
(٢) م : اجماعا ، انظر : المختصر ص ١٩٢-١٩٣ .  
(٣) ب : يراعى فيه القبول .  
(٤) ج : فاذا قال كذلك .  
(٥) ج : (فيجعل وقوع الطلاق عليها) ساقط .  
(٦) ب : مقيد ، والصواب ما أثبتناه لأنه مفعول ثان لجعل .  
(٧) ب : أن يحدث يقطع ذلك .  
(٨) ب : أنه .  
(٩) ب : أن حدث شيئا .  
(١٠) ج : ممتد ، والصواب ما أثبتناه ، لأنه خبر (يكون) .

أحدهما : وهو ظاهر كلامه هاهنا وفى الإملاء : أنه ممتد  
فى جميع المجلس فمتى طلقت نفسها فيه طلقت وان تراخى  
(١)  
الزمان .

ج/١١٨

والوجه الثانى : وهو قول أبى اسحاق المروزي  
والمحققين من أصحابنا أنه على الفور فى المجلس ، لأنه قبول  
(٢)  
تمليك فاشبه القبول فى تمليك البيع والهبة .

واطلاق الشافعى محمول على هذا الشرط ، لأن أصوله مقررة  
عليه .

ولأنه ذكر الاجماع فيه أنها اذا طلقت نفسها على هذه  
الصفة كان اجماعا ، ولا يكون الا أن يتعجل على الفور من غير  
مهلة .

وقال مالك - رحمه الله تعالى - فى احدى روايته :  
(٣)  
لها أن تطلق نفسها الى شهر .

(١) وذكر الشيرازى والنووى من قال بهذا الرأى هو أنه أبو  
العباس بن القاسم وغيره . وذكر ابن المنذر فى الاشراف  
ممن قال بهذا الرأى بقوله : روى ذلك عن عمر ، وعثمان  
وابن مسعود ، وجابر ، والنخعى ، وعطاء ومجاهد ،  
والشعبى ، وجابر بن زيد ، وحمام بن أبى سليمان . وبه  
قال مالك .

(٢) قال النووى : وهو الصحيح ، وبه قال الاكثرون .  
وذكر ابن المنذر قولا آخر وهو أن الأمر بيدها وان قامت  
من ذلك المجلس ، هذا قول الحكم وأبى شور ، وهذا  
القول هو أصح عند ابن المنذر من غيره .

انظر : الاشراف مج ٤ ص ١٨٢-١٨٣ ، المذهب ٨١/٢ ، روضة  
٤٦/٨ ، فتح العزيز ٤٥٧/١٣ ، كفاية النبيه ١٤٠/٨ .  
الراجح عندي هو الرأى الذى اختاره ابن المنذر ، لما  
تقدم فى تخيير الرسول صلى الله عليه وسلم نساءه ، حيث  
قال لعائشة رضى الله عنها : "انى ذاكر لك أمرا  
فلا عليك أن لاتعجلي حتى تستأمرى أبويك" فدل ذلك على  
عدم اشتراط قبولها فى المجلس ، لأن مشاورتها لأبويها  
لا يتم فى ذلك المجلس ، وكما يستفاد من هذا الحديث  
أيضا لولا تقييده صلى الله عليه وسلم بقوله : "حتى  
تستأمرى أبويك" لكان خيارها باقيا الى أن تختار  
نفسها ، أو زوجها ، لأنه قد ملكها أمر نفسها ولم  
يقيده بزمان معين .

(٣) ١ ، ج : (نفسها) ساقط .

(١)

وفى الرواية الثانية : ما لم تمكن من وطئها .  
 وكلا القولين مردود ، ومدفوع بما ذكرناه من التعليل ،  
 والله أعلم .

ما قيل عن  
 مالك في  
 زمان اختياري  
 الزوجة

(١) الروايتان كما جاءت في مصادر المالكية :  
 الأولى : أن الأمر اليها ما لم ينفذ المجلس الذي ملكها  
 أو خيرها فيه ، فإن تفرقا منه سقط ما كان بيدها من  
 ذلك ، لأن هذا التملك أمر يقتضي الجواب فوجب أن يكون  
 ذلك بيدها مادام في المجلس ، قال الخرشي وغيره :  
 وبه العمل ، وعليه جمهور أصحابنا .  
 والثانية : وهو ما كان عليه الإمام مالك في آخر زمانه  
 قال فيه : أن أمرها بيدها وإن تفرقا من المجلس ،  
 ما لم يوقفها السلطان ، أو تمكنه من نفسها طائفة من  
 المجتمع ، لأن هذا الأمر خطير جدا يحتاج فيه إلى  
 الاستشارة والاستشارة فافتقر إلى المهلة ، وقد قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها عند  
 تخييرها إياها : "ولاعليك أن لاتعجلي حتى تستأمرى  
 أبويك" . وهذا يدل على أن الأمر بيدها بعد انقضاء  
 المجلس ، إلا أن بعض المالكية يقولون برجوع الإمام إلى  
 القول الأول . والله أعلم .  
 انظر : المقدمات ٥٨٨/١ ، البيان والتحصيل ٢١٣/٥-٢١٤  
 الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ٥٨٨/٢ وما بعدها ،  
 الخرشي مع حاشية العدوي ٧٥/٤ ، منح الجليل ١٦٩/٤-١٧٠ .

هذا وقد رأينا مما تقدم أن ماروى عن الإمام مالك  
 لا يختلف عما ذكر قبل ، حيث وافقت الرواية الأولى الوجه  
 الأول الذي ذكره المصنف ، بينما تتوافق الرواية  
 الثانية رأى ابن المنذر الذي ذكرناه قريبا ، ولم  
 أعثر من ذكر من المالكية الرواية الأولى التي ذكرها  
 المصنف .

١/٢٧ فمل (متى يكون رجوع الزوج مبطلا للخيار؟)

وإذا ملكها طلاق نفسها ، ثم رجع في التملك قبل أن تطلق نفسها مع رجوعه ، وبطل تملكه ، فإن طلق نفسها لم تطلق .<sup>(١)</sup>

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، وأبو علي بن خيران من أصحابنا : ليس له الرجوع . وإذا طلق نفسها بعد رجوعه طلق ، استدلالا بأنه طلاق معلق بصفة فلم يملك الزوج الرجوع فيه ، كقوله : إن دخلت الدار فسأنت طالق ، فإنه لا يملك إبطال هذه الصفة ، وتطلق متى دخلت الدار .<sup>(٢)</sup>

ودليلنا : هو أنه تملك للطلاق لوقوفه على قبولها ، وللمالك بعد بذله أن يرجع فيه قبل قبوله منه ، كما يرجع في بذل الهبة والبيع قبل قبولهما منه .<sup>(٣)</sup>

رأى أبي حنيفة ومالك وبعض الشافعية مع أدلتهم ١/٢٠ دليل الشافعية

- (١) أي إذا طلق نفسها بعد رجوع الزوج عن تملكها طلاق نفسها ، لأنه لم يصادف الملك .
- قال ابن المنذر : وبهذا الرأي قال عطاء بن أبي رباح وجابر بن يزيد ، والشعبي ، ومجاهد ، والنخعي ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق وأبو شور .
- انظر : الإشراف مج ٤ ص ١٨٣ ، روضة الطالبين ٤٦/٨-٤٧ .
- (٢) وقد ذكر ابن المنذر قولاً آخر عن الزهري ، ومالك ، والثوري ، وأصحاب الرأي : أنه ليس للزوج أن يرجع فيما جعل إليها ، ولا يخرج الأمر من يدها حتى يفترقا ، أو تكون هي المخرجة الأمر من يدها ، ثم قال : القول الأول أصح .
- انظر : الإشراف مج ٤ ص ١٨٣ ، تحفة الفقهاء ١٩٢/٢ ، الهداية ٢٤٧/١ ، المقدمات ٥٨٨/١ ، المهذب ٨١/٢ .
- (٣) ج : لوقوعه على قبوله .
- (٤) ب : (وبعد بذله) ساقط .
- (٥) وللبيع قبل قبولها .
- (٦) انظر : المهذب في البيع ٢٦٤-٢٦٥ ، الهبة ٤٥٤/١ ، روضة الطالبين ٤٥٤/٣ ، وفي الهبة ٣٧٦/٥-٣٨٣ .

وخالف تعليق طلاقهما بدخول الدار ، لأنه لا يقف على قبولهما ، وليس لها ابطال ذلك على نفسها ، فلم يكن له ابطال ذلك عليها . وليس كالتملك الذي لها أن تبطله على نفسها ، فكان له ابطاله عليها .  
 (١)  
 (٢) وإذا صح رجوعه بما ذكرناه ، فمتى طلقت نفسها (٣) بعد علمها برجوعه لم تطلق ، وإن طلقت نفسها (٤) قبل علمها برجوعه كان في وقوع طلاقها وجهان من الوكيل في القصاص إذا لم يعلم بالرجوع حتى اقتصر . والله أعلم .  
 (٥)

- 
- (١) ج : فكان ابطاله عليها .  
 (٢) ب : برجوعه .  
 (٣) ج : (نفسها) ساقط .  
 (٤) ب : ما بين القوسين ساقط ، ج : (نفسها) .  
 (٥) أن وكل من له القصاص من يستوفي له ، ثم عفا ، وقتل الوكيل ولم يعلم بالعفو ففيه قولان :  
 أحدها : لا يصح العفو ، لأنه عفا في حال لا يقدر الوكيل على تلافي ما وكل فيه فلم يصح العفو ، كما لو عفا بعد رمي الحربة إلى الجاني .  
 والثاني : يصح ، لأنه حق له فلا يفتقر عفو عنه إلى علم غيره كالإبراء من الدين ، ولا يجب القصاص على الوكيل ، لأنه قتله وهو جاهل بتحريم القتل . فإن ادعى العلم بالعفو فأنكر ، صدق بيمينه ، فإن نكل ، حلف الوارث واستحق القصاص ...  
 انظر : المذهب ١٩٠/٢ ، روضة الطالبين ٢٤٨/٩ .

## (٢٨) مسألة (تمليك الطلاق لغير الزوجة)

قال المزني : وقال في الاملاء على مسائل مالك : وان ملك امرها غيرها فهذه وكالة ، متى أوقع الطلاق وقع ، ومتى شاء الرجوع رجع .<sup>(١)</sup>

وهذا كما قال ، والوكالة في الطلاق جائزة ، لأن فاطمة بنت قيس طلقها وكيل زوجها بمشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمضاه .<sup>(٢)</sup>

ولأنه لما جازت الوكالة في النكاح مع تغليب حكمه كان جوازها في الطلاق أولى .

فإذا وكل رجلا عاقلا جاز ، سواء كان حرا أو عبدا ، مسلما أو كافرا ، ولا يجوز أن يوكل مجنونا ولا مغيرا ، لأنه لاحكم لقولهما .<sup>(٣)</sup>

وفي جواز توكيله لامرأة وجهان مفيا في الخلق .<sup>(٤)</sup>

شروط  
الوكالة  
في الطلاق

- (١) الوكالة لغة : بفتح الواو وكسرهما : التفويض بالرعاية والحفظ ، يقال : وكل امره الى فلان فوضه اليه واكتفى به ، ومنه : توكلت على الله .  
وشرعا : تفويض شخص أمره الى آخر فيما يقبل النيابة حال حياته .  
حاشية القليوبي ٣٣٦/٢ ، مغنى المحتاج ٢١٧/٢ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٠٦ .
- (٢) مختصر المزني ص ١٩٣ .
- (٣) هذا الحديث قد تقدم تخريجه في ص ٤٩-٥٠ .
- (٤) ذكر النووي وجهها آخر في عدم جواز توكيل الكافر في طلاق المرأة المسلمة . روضة الطالبين ٢٩٩/٤ .
- (٥) ولأنهما لا يملكان التصرف لأنفسهما ، فمن باب أولى أن لا يملكاه للغير ، لأنهما غير مكلفين .  
المهذب ٣٥٦/١ ، روضة الطالبين ٢٩٩/٤ ، شرح جلال الدين المحلي ٣٣٧/٢ .
- (٦) وقد قال أبو اسحاق الشيرازي : "واختلفوا في توكيل المرأة في طلاق غيرها :  
فمنهم من قال : يجوز توكيلها في طلاقها .  
ومنهم من قال : لا يجوز ، لأنها لا تملك الطلاق ، وإنما أجاز توكيلها في طلاق نفسها للحاجة ، ولحاجة الى توكيلها في طلاق غيرها فلم يجز" .  
انظر : المهذب ٣٥٦/١ ، روضة الطالبين ٢٩٩/٤ .

أضرب  
الوكالة  
فى الطلاق

ثم الوكالة على ضربين :

أحدهما : أن تكون مطلقة ، وهو أن يقول : قد وكلتك فى طلاق زوجتى فلانة ، فله أن يطلقها على الفور والثرأخى ، بخلاف ما لو ملكها طلاق نفسها ، لأن هذه نيابة ، وذاك تمليك .  
(١)  
فإذا ذكر له من الطلاق عددا لم يتجاوزة ، فلو قال له أطلقها ثلاثا ، فقال لها : أنت طالق (ثلاثا) ، طلقت ثلاثا ، ولو قال لها : أنت طالق ونوى أن تكون ثلاثا ففيه وجهان :  
(٢)  
أحدهما : تطلق ثلاثا ، لأن نية الثلاث تقوم مقام التلفظ بالثلاث .

والوجه الثانى : لا تطلق ثلاثا ، ولا تقوم نيته مقام نية الزوج ، لأن الزوج مدين فى الطلاق معمول على نيته فيه ، والوكيل غير مدين فى الطلاق فلم يعمل على نيته فيه .  
(٣)  
(٤)  
(٥)  
وهكذا لو أطلقها الوكيل بالكناية مع النية كان على هذين الوجهين .

فلو وكله أن يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة وفى وقوعها وجهان :

أحدهما : يقع لأنه بعض ما وكل فيه .  
(٦)  
والوجه الثانى : لا يقع ، لأنه وكله فى طلاق بائن ، وهذا الطلاق غير بائن فصار غير ما وكل فيه .  
(٧)

- 
- (١) أ : لطلاقها لنفسها ، ج : الطلاق لنفسها .  
(٢) ج : ما بين القوسين ساقط .  
(٣) ب : (فيه) ساقط .  
(٤) ب : فلم يعتمد .  
(٥) ب : (فيه) ساقط .  
(٦) فإذا تناول الاذن تصرفين ، وفى أحدهما نظر للموكل لزمه ما فيه النظر لموكله ، إذ ليس من النصح أن يترك ما فيه الحظ والنظر للموكل فيعدل عنه الى ما فيه ضرر له .  
(٧) لأنه لا يملك من التصرف الا ما يقتضيه اذن الموكل من جهة النطق ، أو من جهة العرف ، وهنا قد وكله بالثلاث نطقا فلا يعدل عنها الى غيرها . انظر : المذهب ٣٥٧/١ .

ولو وكله أن يطلقها واحدة (فطلقها ثلاثا ، وإن كان  
 يطلقها واحدة (١)  
 بلفظة واحدة) لم تقع الثلاث ، وفي وقوع الواحدة وجهان :  
 (٢)  
 فلو وكله في طلاق واحدة من نسائه ولم يعينها له ،  
 ففيه وجهان :  
 أحدهما : أن أيّهن طلقها صح ، لأن وقوع الطلاق المبهم  
 (٣)  
 جائز ، فكان التوكيل فيه جائزا .

والوجه الثاني : أنه لا يجوز أن يطلق واحدة قبل أن  
 يعينها الزوج ، فإن طلق واحدة منهن قبل تعيينها لم تطلق ،  
 لأن إبهام الطلاق من جهة الزوج يجوز ، لأنه موقوف على خياره  
 في التعيين ، ومن جهة الوكيل لا يجوز ، لأنه غير موقوف على  
 (٦)  
 خياره في التعيين .

- 
- (١) أ ، ج : ما بين القوسين ساقط .  
 (٢) ب : ولم يسمها .  
 (٣) ب ، ج : جائز .  
 (٤) ج : (منهن) ساقط .  
 (٥) ج : أن يعينها .  
 (٦) انظر : حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، ٤٣/٧ .

## ١/٢٨ فصل (تقييد الوكالة في الطلاق)

(١) والضرب الثاني : أن تكون الوكالة مقيدة ، وهو أن  
(٢) يوكله في طلاقها على صفة ، وهو أن يأمره أن يطلقها في يوم  
الخميس ، فلا يجوز أن يطلقها إلا فيه ، فإن طلقها في غيره لم  
تطلق ، (أو يأمره أن يطلقها للسنة فإن طلقها للبدعة لم  
(٣) تطلق) . أو يأمره أن يطلقها للبدعة ، فإن طلقها للسنة لم  
تطلق .

فلو قال له : طلقها ان شئت لم يقع طلاقه حتى يقول :  
قد شئت ، ولا يكون ايقاعه للطلاق مشيئة منه ، لأنه قد يوقع  
الطلاق بمشيئة وغير مشيئة ، والمشيئة لاتعلم إلا بالقول ،  
وليس من شرط مشيئته الفور ، بخلاف مالمو علق الطلاق بمشيئتها  
لأن تعليق الطلاق بمشيئتها تمليك فروعى فيه الفور ،  
وتعليقه للطلاق بمشيئته صفة فلم يراع فيها الفور .  
ولأنه جعل اليه طلاقها اذا شاء ، فلما جاز أن يطلقها  
على الفور ، والتراخي ، جاز أن تكون مشيئته مع الطلاق  
للتراخي .

لكن من صفة مشيئته أن يخبر بها الزوج قبل طلاقه ، فإن  
أخبر بها غيره ثم طلق لم يقع ، لأنه اذا كان أخباره بها  
شرطا ، كان أخبار الزوج بها احق وأولى أن يكون شرطا .

- (١) أي من الوكالة في الطلاق ، وقد تقدم الضرب الأول في  
ص ٢٥٦ .  
(٢) ب : أن يوكلها .  
(٣) ج : ما بين القوسين ساقط .  
(٤) ب : إلا بالقبول .  
(٥) ب : وليست من شرطه .  
(٦) ا ، ج : لأن تعليقه للطلاق .  
(٧) ا : بمشيئة .

فلو قال له : طلقها ان شاءت ، روعيت مشيئتها عند عرض  
الوكيل الطلاق عليها ، فانه لايجوز أن يطلقها الا بعد عرض  
الطلاق عليها ، وسؤالها عن مشيئتها ، فتمير حينئذ مشيئتها<sup>(١)</sup>  
معتبرة على الفور .  
فان عجلتها وقع الطلاق اذا أوقعه الوكيل بعدها ، سواء  
أوقعه على الفور ، أو على التراخي . فان تراخت مشيئتها لم  
يقع الطلاق بعدها لفساد المشيئة .

---

(١) ب : (حينئذ) ساقط .

٢٨/ب فمّل (هل للوكيل فى الطلاق أن يوكل غيره فيه ؟)

وليس للوكيل فى الطلاق أن يوكل غيره فيه .

فإن وكل وكيلين فى طلاق زوجة واحدة ، وجعل الى كل واحد منهما أن يطلقها ثلاثا ، فايهما سبق بطلاقها ثلاثا ، بطلت وكالة الآخر .<sup>(٢)</sup>

ولو جعل الى كل واحد منهما أن يطلقها واحدة ، فإذا سبق أحدهما فطلقها واحدة لم تبطل وكالة الآخر ، وجاز له أن يطلقها أخرى ، والفرق بينهما واضح .<sup>(٣)</sup>

وهكذا لو وكل واحدا فى طلاقها ثلاثا ، ثم بادر الزوج فطلقها ثلاثا بطلت الوكالة .<sup>(٤)</sup>

ولو طلقها الزوج واحدة كانت الوكالة بحالها فى الطلقتين الباقيتين ، وإن طلقها الوكيل ثلاثا وقع منها طلقتان ، لأنهما الباقيتان من طلاق الزوج بعد الواحدة التى أوقعها .

ولو وكله فى طلاقها واحدة ، ثم طلقها الزوج واحدة لم تبطل الوكالة مالم تنقضى العدة .

(١) أ : (ثلاثا) ساقط .

(٢) وبه قال الزهرى .

وقال آخرون : لم تطلق حتى يجتمعا على الطلاق ، وبه قال الحسن البصرى ، ومالك ، والثورى ، والأوزاعى ، والشافعى ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، ورجح هذا رأى ابن المنذر ، واستدل على ذلك بقول الله تعالى : { وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ... } وغير جائز . استدلالا بالآية أن يكون لأحد الحكمين أمر دون الآخر .

وقال أحمد واسحاق : اجتمعا على واحدة .

انظر : الاشراف مج ٤ ص ١٨٣ .

(٣) ب : (منهما أن يطلقها واحدة) ساقط .

(٤) أ : (ثم) ساقط .

ماحكم من  
وكل أكثر من  
واحد فى طلاق  
زوجته ؟

حكم ما لو وكل  
واحدا فى طلاق  
زوجته ثم  
بادر فى  
طلاقها

فإن طلقها الوكيل واحدة في العدة طلقت ، سواء راجعها  
(١)

١/٢٢

الزوج من طلقته أو لم يراجع .

فلو انقضت عدتها من طلقة الزوج ، ثم استأنف نكاحها

ففي بقاء الوكالة ، وجواز طلاق الوكيل لها وجهان :

أحدهما : الوكالة باقية ، وطلاق الوكيل لها واقع .

والوجه الثاني : أن الوكالة قد بطلت ، وطلاقه غير  
واقع .

وهذان الوجهان من اختلاف قوليه في عقد الطلاق في نكاح  
(٢)

هل يجوز أن يقع غيره أم لا ؟

---

(١) فأصبحت مطلقة طلقتين ، واحدة من الزوج ، والآخرى من  
الوكيل .

(٢) ولقد راجعت فهارس رسالة الدكتوراه في تحقيق كتاب  
النكاح من الحاوي الكبير فلم أعر على هذه المسألة ،  
وقد يكون السبب في عدم عثوري عليها هو عدم وضع  
عناوين جانبية لمثل هذه المسائل من قبل الباحث .

٢٨/ج فصل (رجوع الموكل أو موته أو جنونه

هل يبطل الوكالة ؟

وإذا رجع الزوج عن الوكالة<sup>(١)</sup> ، أو جن ، أو مات لم يكن له أن يطلق ، فإن طلق لم يقع ، فلو لم يعلم الوكيل (بجنون موكله ، أو موته فطلق لم يقع طلاقه ، لأن الطلاق لا يصح أن يقع عن زوج ميت أو مجنون . ولو لم يعلم الوكيل) بـرجوع الزوج حتى طلق ، كان في وقوع طلاقه وجهان : من اختلاف قوليه في الموكل في القصاص إذا اقتصر قبل العلم بالعفو ، والله أعلم .<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>

- 
- (١) ج : (الوكالة) ساقط .  
(٢) أي للوكيل .  
(٣) ب : ما بين القوسين ساقط .  
(٤) وإن وكل من له القصاص من يستوفي له ، ثم عفا وقتل الوكيل ، ولم يعلم بالعفو ففيه قولان قد سبق ذكرهما في ص ٢٥٤ .

## (٢٩) مسألة (مخالفة الزوجة في تفويض الطلاق اليها)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : ولو جعل لها أن  
(١) (٢)  
تطلق نفسها ثلاثا فطلقت واحدة كان ذلك لها .

وهذا صحيح إذا قال لها : طلق نفسك ثلاثا فطلقت نفسها  
(٣)  
واحدة طلقت واحدة .

وقال مالك : (إذا قال طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة  
لا يقع شيء ، وإذا قال : طلق واحدة فطلقت ثلاثا ، وقعت  
الثلاث ، وعنه : لا تطلق) استدلالا بأن قبولها بعض مملكها  
موجب لفساد القبول ، وبطلان التملك ، كما لو باعها عبيدين  
(٥)  
بمائة فقبلت أحدهما لم يمح .

ودليلنا : هو أن من ملك ايقاع الطلاق الثلاث ملك ايقاع  
الطقة الواحدة كالزوج .  
(٦)  
وأما استدلاله بتبعيض القبول في البيع ، فانما لم يمح  
(٧) (٨)  
لأن البذل انما كان في مقابله ثمن لم يحمل له بالتبعيض ،  
فلذلك لم يمح قبول البعض ، ولولا الثمن لصح ، ألا ترى لو  
وهب لها عبيدين فقبلت أحدهما صح فكذلك الطلاق .

مخالفة  
الزوجة في  
تفويض الطلاق  
بالاقل

رأى مالك  
في المسألة

دليل  
الشافعية  
في المسألة

الرد على  
دليل مالك

- (١) ب : وطلقت .
- (٢) مختصر المزني ص ١٩٣ .
- (٣) انظر : فتح العزيز ١٣/٥١ ، روضة الطالبين ٥٢/٨ .
- (٤) ب : ما بين القوسين ساقط .
- (٥) انظر : الخرشى ٧٤/٤ ، منح الجليل ١٦٨/٤ .
- (٦) أي استدلال الإمام مالك .
- (٧) ب : فلما لم يمح .
- (٨) ج : وانما .
- (٩) ب : في مقابلتين .

٢٩ / فصل (مخالفة الزوجة فى تفويض الطلاق اليها بالاكثـر)

(١)  
فاذا جعل اليها أن تطلق نفسها واحدة فطلقت نفسها  
(٢)  
ثلاثا طلقت واحدة .

وقال أبو حنيفة : لا تطلق ، لأن ما عدلت اليه غير مأذون  
(٣)  
فيه فلم يتميز .

ودليلنا : هو أنه اذا اجتمع فى طلاقها مأذون فيه وغير  
مأذون فيه ، لم يمنع غير المأذون فيه من وقوع المأذون فيه  
كما لو جعل اليها طلاق نفسها فطلقت نفسها وضراريها .

(٤)  
وادعاءه أن الواحدة لا تتميز عن الثلاث غير صحيح ، لأن  
(٥)  
المأذون فيه متميز من غير المأذون فيه ، وربما حكى هذا  
(٦)  
القول عن أبى حنيفة ، والاول عن مالك . والله أعلم .  
(٧)

- 
- (١) ب : وطلقت .  
(٢) انظر : فتح العزيز ١٣/٥١ ، روضة الطالبين ٥٢/٨ .  
(٣) أ : لم يجز ، المصواب ما أثبتناه ، لأن ما يأتى فى  
مناقشة هذا الكلام ياباه .  
وقد تقدم الكلام فى رأى أبى حنيفة فى ص ٢٣١ وما بعدها .  
(٤) أ : وادعاءه .  
(٥) ب : من الثلاث .  
(٦) نعم وأن هذا القول هو قول أبى حنيفة ، وقد أثبت هذا  
فى ص ٢٣٢ .  
(٧) وأن هذا القول أيضا صحيح عن مالك ، وقد تقدم قريبا  
فى ص ٢٦٣ .

(٣٠) مسألة (جعل الطلاق بيد الزوجة)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وسواء قالت : طلقك ،  
(١)  
أو طلقت نفسي إذا أرادت طلاقا .  
وهذا كما قال إذا جعل إليها طلاق نفسها .  
فإن قالت : قد طلقت نفسي طلقت ، وكان هذا مريحا  
لا يفتقر إلى نيتها .

(٢)  
وان قالت : قد طلقك ، كان كناية يقع به الطلاق إذا ١/٢٣  
(٣)  
نوته .

(٤)  
(وقال أبو حنيفة : لا يقع به الطلاق وإن نوته) (بناء ٣٥/ب

على أصله في الزوج ، إذا قال لها : أنا طالق منك أنه لا يقع رأى أبي  
حنيفة (٦)  
(٥)  
به الطلاق وإن نواه) ، وقد مضى الكلام في هذه المسألة .  
والله أعلم .

---

(١) مختصر المزني ص ١٩٣ .

(٢) ١ : كانت .

(٣) ب : وإن نوته ، ثم انظر : المذهب ٨٣/٢ .

(٤) ب : ما بين القوسين ساقط ، ج : (وان نواه) .

(٥) أ ، ج : ما بين القوسين ساقط .

(٦) تقدم في ص ١٨٠ ومابعداها .

## (٣١) مسألة (الاستثناء من الطلاق)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو طلق بلسانه ،  
واستثنى بقلبه لزمه الطلاق ، ولم يكن له الاستثناء الا  
(٢)  
بلسانه .

(٣)

اعلم ان الاستثناء في الطلاق على ثلاثة أضرب :

أحدها : ما يمح مضمرا ومظهرا .

والثاني : ما يمح مضمرا ولا مظهرا .

والثالث : ما يمح مظهرا ، ولا مضمرا .

وأما ما يمح اظهاره ، واضماره ، فهو مباح أن يكون  
صفة للطلاق أو أمكن أن يكون حالا للمطلقة .  
(٤)

(فالذي يجوز أن يكون صفة للطلاق) مثل قوله : أنت طالق  
(٥)

من وشاق ، أو مسرحة إلى أهلك ، أو مفارقة إلى المسجد .

فإن أظهره بلفظه صح وحمل عليه في الظاهر والباطن ،  
(٦)

ولم يلزمه الطلاق ، لأنه وصفه بما يجوز أن يكون من صفاته في

(١) ا ، ج : (له) ساقط .

(٢) مختصر المزي ص ١٩٣ .

(٣) الاستثناء ضربان :

أحدهما : استثناء بـ (الا) وإخواتها .

والثاني : تعليق الطلاق والعناق وغيرهما بمشيئة الله تعالى .

ولا يبعد عن اللغة تسمية كل تعليق استثناء ، لأن قول

القائل : أنت طالق يقتضي وقوع الطلاق بغير قيد ، فإذا

قيده بشرط فقد شناه عن مقتضى إطلاقه ، كما أن قوله :

أنت طالق ثلاثا إلا طلقة يثنى اللفظ عن مقتضاه ، إلا

أنه اشتهر في عرف أهل الشرع تسمية التعليق بمشيئة

الله تعالى خاصة .

انظر : فتح العزيز ١٣/ل ٩٣ ، روضة الطالبين ٩٢/٨ ،

كفاية النبيه ١٦٠/٨ .

ب : صفة للمطلق ، والصواب ما أثبتناه بدليل ما يأتي من

الوصف للطلاق ، لا للمطلق .

(٤) ب : ما بين القوسين ساقط .

(٥) ب : الضمير ساقط .

(٦)

١٢٠/ج  
أضرب  
الاستثناء  
في الطلاق

ما يمح اظهار  
الاستثناء فيه  
واضماره

(١) غير الطلاق فلذلك لم يقع به الطلاق . وان لم يظهره في لفظه وضميره في نيته صح اضماره ، ودين فيه ولم يلزمه الطلاق في الباطن اعتبارا بالضمير ، ولزمه الطلاق في الظاهر اعتبارا بالمظهر .

واما الذي يمكن أن يكون حالا للمطلقة فمثل قوله : أنت طالق الى رأس الشهر ، أو ان دخلت الدار ، أو ان كلمت زيدا فانت طالق ، فان اظهر ذلك بلفظه عمل عليه (في الظاهر) (٢) والباطن ، ولم يقع عليها الطلاق (٣) الا على الحال التي شرطها وان اضمره بقلبه ، ولم يظهره بلفظه دين فيه في الباطن ، فلم يلزمه الطلاق الا بذلك الشرط ، اعتبارا باضماره ، ولزمه الطلاق في ظاهر الحكم اعتبارا باظهاره ، فهذا ضرب .

- 
- (١) ج : فلذلك يقع به الطلاق .  
 (٢) أ ، ج : (فانت طالق) ساقط .  
 (٣) ب : ما بين القوسين ساقط .  
 (٤) ج : فلم يلزمه الطلاق المشروط .

الصواب ساقط لا يثبت

١/٣١ فمل (مالايصح اضمارة الاستثناء فيه ولاظهاره)

(١)  
 وأما مالايصح اضمارة ، ولاظهاره : فهو ماكان فيه  
 ابطال ماوقع ، ونفى ماأثبت ، كقوله : أنت طالق ثلاثا إلا  
 ثلاثا ، أو أنت طالق إلا أنت ، فالطلاق واقع ، وهذا الاستثناء  
 باطل في اظهاره باللفظ ، واطمارة بالقلب ، لأن وقوع الطلاق  
 يمنع من رفعه ، لاسيما مع قول النبي صلى الله عليه وسلم :  
 "ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد ، النكاح ، والطلاق ، والعقاق" .  
 والفرق بين هذا حيث بطل ، وبين الضرب الأول حيث صح ،  
 أن ذاك مفة محتملة ، وحال ممكنة يبقى معها اللفظ على  
 احتماله فيجوز ، وهذا رجوع لايحتمل ولايجوز ، وإذا بطل هذا  
 الاستثناء بما عللنا ، وقع الطلاق ظاهرا وباطنا .

- 
- (١) يشير بهذا الى الضرب الثانى من الاستثناء فى الطلاق  
 الذى ذكر اجمالا فى ص ٢٦٦ .  
 (٢) ب : وأنت .  
 (٣) ب : إلا سيما .  
 (٤) قد تقدم تخريج هذا الحديث فى ص ١٦ ، كما ذكر فى  
 ص ١٦٩ .  
 (٥) ب ، ج : أو حال .  
 (٦) أ ، ج : على احتمال يجوز .  
 (٧) ج : يحتمل .

٣١/ب فصل (مايصح اظهار الاستثناء فيه ولايصح اضماره)

وأما الضرب الثالث : فهو مايصح اظهاره ، ولايصح اضماره ، وهو الاستثناء من العدد ، أو الشرط الراجع لحكم الطلاق .

(١) (٢) (٣) (٤) (٥)  
فلاستثناء من العدد أن يقول : أنت طالق ثلاثا الا اثنتين .

(٦) (٧)  
والشرط الراجع لحكم الطلاق أن يقول : أنت طالق ان شاء الله ، فان أظهره في لفظه متملا بكلامه صح ، وكان محمولا عليه في الظاهر والباطن ، فلايلزمه الطلاق اذا قال : ان شاء الله .

١/٢٤

(٨) (٩)  
ويقع عليها طلقة واحدة اذا قال : أنت طالق ثلاثا الا اثنتين ، لأن بعض الكلام مرتبط ببعض ، فأوله موقوف على آخره وهو كلام لاينقض بعنه بعضا فصح .

ولو لم يتلفظ بهذا الاستثناء بلسانه ، وأضره بقلبه ، ونوى بقوله : أنت طالق أن يكون معلقا بمشيئة الله ، أو قال : أنت طالق ثلاثا ونوى الا اثنتين لم يصح ماأضره من الاستثناء بمشيئة الله تعالى ، ومن العدد ، ووقع الطلاق ثلاثا في الظاهر والباطن .

- (١) ج : والضرب الثالث .  
(٢) أ ، ج : وهو .  
(٣) أ ، ج : فهو .  
(٤) في النسخ الثلاث : (أو الشرط الواقع لحكم الطلاق) ماأثبتناه هو الملائم للمقام .  
(٥) (فلاستثناء من العدد) ساقط .  
(٦) ب : والشرط الواقع لحكم ، ج : أو الشرط الدافع بحكم .  
(٧) ب : في نفسه .  
(٨) ب : عليه .  
(٩) ب : وأوله .  
(١٠) ب : ونوى بقلبه .

وانما كان صحيحا مع الاظهار ، وباطلا مع الاضرار ، لأن حكم اللفظ أقوى من النية ، لأن الطلاق يقع بمجرد اللفظ من غير نية ، ولا يقع بمجرد النية من غير لفظ . فاذا تعارضت النية واللفظ يغلب حكم اللفظ لقوته على حكم النية لضعفه ، (١)  
(٢) فوقع الطلاق ، وبطل الاستثناء .

فلو قال وله أربع نسوة : أنتن طوالق ، واستثنى واحدة منهن فعزلها من الطلاق صح استثنائها من طلاقهن مظهرا ومضمرا (٣) (٤) (٥)  
فلايقع طلاقها ان استثنائها ظاهرا بلفظه لافى الظاهر ، ولافى الباطن . (ولا يقع) <sup>طالقا</sup> ان استثنائها باطنا بنيته في الباطن وان كان واقعا في الظاهر ، ولكن لو قال للأربع : أنتن يا أربع طوالق ، وأراد الا واحدة فان استثنائها بلفظه صح ، وان عزلها بنيته لم يصح كاستثناء من العدد ، لأنه قد صرح بذكر الأربع ولم يصرح بذكرهن فيما تقدم . (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)

فلو قال لزوجته : أنت طالق وأراد بقلبه الإشارة بالطلاق الى اصبعه دون زوجته ، لم يقبل منه في ظاهر الحكم . واختلف أصحابنا : هل يدين في باطن الحكم فيما بينه وبين الله تعالى أم لا على وجهين : (١١)  
أحدهما : يدين فيه لاحتماله .

- 
- (١) ب : لضعفها .  
(٢) انظر : كفاية النبيه ١٦٠/٨ .  
(٣) ب : عن الطلاق .  
(٤) أ ، ج : استثنائها . والصواب ما أثبتناه ، لأن المضمير يعود على الواحدة المستثناة .  
(٥) انظر : روضة الطالبين ٨٩/٨ .  
(٦) ج : ما بين القوسين ساقط .  
(٧) ج : لأربع .  
(٨) ب : (أنتن) ساقط .  
(٩) روضة الطالبين ٢٠/٨ .  
(١٠) تقدم في الصفحة التي قبلها .  
(١١) أي لاحتماله أنه لم يرد طلاق زوجته .

والثانى : وهو الاصح لا يدين فيه ، ويلزمه الطلاق فى  
الظاهر والباطن جميعا لامرين :  
احدهما : ان الاصح لا يتوجه اليها طلاق انفصال ، ولا طلاق  
(٢)  
تحريم .  
والثانى : انه اوقع طلاقا على ان لا يكون طلاقا فصلا  
كقوله : أنت طالق الا أنت . والله اعلم .

---

(١) أ ، ج : أمح .  
(٢) ولقد بحثت وسألت كثيرا عن المقصود بطلاق الانفصال ولم  
أجد شيئا يذكر .  
وأما طلاق التحريم فهو طلاق الثلاث ، قال البخارى رحمه  
الله تعالى : وقال أهل العلم : اذا طلق ثلاثا فقد  
حرمت عليه ، فسموه حراما بالطلاق والفراق ، لانه لا يقال  
للطعام الحلال حرام ، ويقال للمطلقة حرام ، وقال فى  
الطلاق ثلاثا : "... لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا  
غيره ..." . البخارى ٤٠٣/٣ .

## (٣٢) مسألة (لو قال لزوجته : أنت على حرام)

(١)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : وان قال لها :

أنت على حرام ، يريد تحريمها بلا طلاق ، فعليه كفارة يمين ،

(٢)

لان النبي صلى الله عليه وسلم حرم جاريته مارية ، فأمر

(٣)

بكفارة يمين .

(١) أ : (قال الشافعي رحمه الله تعالى) ساقط .  
(٢) هي مارية القبطية أم ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ذكر ابن سعد : أن المقوقس صاحب الاسكندرية بعث

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة سبع من الهجرة بمارية وأختها سيرين ، وألف مئقال ذهباً ، وبغلة الدلبدل ، وحماله عفير ، ويقال : يعفور ، وبعث ذلك كله مع حاطب بن أبي بلتعة ، فعرض حاطب على مارية الاسلام ورغيبا فيه فأسلمت وأسلمت أختها .

وروى ابن سعد أيضا عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت ماغرت على امرأة الا دون ماغرت على مارية ، وذلك أنها كانت جميلة من النساء جعدة ، وأعجب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم رزقه الله منها الولد وحرمتا منه .

وكان صلى الله عليه وسلم يطؤها بملك اليمين ، وضرب عليها مع ذلك الحجاب ، فحملت منه ابنه ابراهيم ، ووضعته في ذى الحجة سنة ثمان من الهجرة .  
توفيت رضي الله عنها في محرم سنة ست عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه ، روى أنه كان يجمع لشهود جنازتها وصلى عليها ودفنت بالبقيع ، وقيل غير ذلك .  
انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٢١٢/٨ وما بعدها ، الامابة ١٨٥/٨ .

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٢١٣/٨-٢١٤ ، وابن

جرير في تفسيره جامع البيان مج ١٠ ، ١٠٠/٢٨ وما بعدها وابن كثير في تفسيره ٣٨٦/٤ ، وقال اسناده صحيح ، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة ، وقال : أخرجه البزار ، والطبراني ، قال السيوطي بسنده صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : "قلت لعمر بن الخطاب : من المرأتان اللتان تظاهرتا ؟ قال : عائشة وحفصة ، وكان بدء الحديث في شأن مارية القبطية أم ابراهيم أمابها النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة في يومها ، فوجدت حفصة ، فقالت يا رسول الله : لقد جئت الى بشيء ما جئت به الى أحد من أزواجك ، في يومى ، وفي دورى ، وعلى فراشى ؟ قال : ألا ترضين أن أحرمتها فلا أقربها أبدا ؟ قالت : بلى . فحرمتها ، وقال : لا تذكرى ذلك لأحد فذكرته لعائشة ، فأظهره الله عليه ، فأنزل الله =

قال الشافعي رحمه الله تعالى : لأنهما تحريم فرجين  
(١)  
حلين بما لم يحرم به .

وهذا كما قال : إذا قال الرجل لزوجته : أنت على حرام  
(٢)  
فإن أراد به الطلاق كان طلاقا يقع من عدده مائواه ، من  
واحدة ، أو اثنتين أو ثلاث ، وإن لم ينو عددا كانت واحدة  
رجعية ، وإن أراد به الظهار كان ظهارة ، وإن أراد به  
(٣)  
الايلاء لم يكن ايلاء ، لأن الايلاء يمين لا ينعقد بالكناية .  
(٤)

وإن أراد به تحريم وطئها لم يحرم ، ولزمه كفارة يمين  
وإن لم يكن له ارادة لم يتعلق به طلاق ، ولا ظهار ،  
(٥)  
ولا تحريم ، وهل تجب به كفارة يمين أم لا ؟ على قولين ذكرهما  
(٦)  
في الاملاء .

ولو قال لامته : أنت على حرام ، فإن أراد به عتقها  
وامتنعت ، وإن أراد تحريم وطئها لم تحرم ، وكفر كفارة يمين ،  
ولو قال  
لامته أنت  
على حرام

- = تعالى : {يأيتها النبی لم تحرم ...} الآيات كلها ،  
فبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر عن  
يمينه ، وأصاب مارية ... " .  
فتح القدير ٢٥١/٥-٢٥٢ ، والدارقطني قريبا من هذا  
٤١/٤-٤٢ .  
(١) انظر : الأم ٢٤٤/٥ ، مختصر المزني ص ١٩٣ ، معرفة  
السنن والآثار ١١/٥٩-٦٠ .  
(٢) لأن الطلاق سبب تحرم به المرأة على زوجها فيصح أن يكنى  
بالحرام عنه .  
(٣) لأن الظهار يقتضي التحريم إلى أن يكفر فجاز أن يكنى  
عنه بالحرام .  
انظر : المذهب ٨٤/٢ ، فتح العزيز ٢٨/١٣ ، روضة  
الطالبين ٢٨/٨ .  
(٤) انظر : المذهب ١٠٦/٢ ، روضة الطالبين ٢٢٩/٨ وما بعدها  
(٥) ب : وهذا .  
(٦) أحدهما : أنه يجب عليه كفارة يمين ، حيث اعتبر هذا  
اللفظ صريحا في إيجاب الكفارة ، لأن ألفاظ الكناية  
لا تجب فيها الكفارة إلا مع النية .  
والقول الثاني : أنه لا شيء عليه ، لأن أي لفظ كان  
كناية في جنس لا يكون صريحا في ذلك الجنس ككنايات  
الطلاق .  
انظر : حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ٤٥/٧ ،  
فتح العزيز ٣٠/١٣ ، روضة الطالبين ٢٩/٨ .

وان لم تكن له ارادة لزمته كفارة يمين قولاً واحداً .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

ومن اصحابنا من قال على قولين كالحره .<sup>(٣)</sup>

ومنهم من خرج الحره والامة فى وجوب الكفارة عند فقد

الارادة . على ثلاثة اقاويل :

أحدها : تجب فى الحره والامة .

والثانى : لا تجب فى الحره ولا فى الامة .

(والثالث : تجب فى الامة ، ولا تجب فى الحره) لأن<sup>(٤)</sup>

التحريم فى الامة أصل ، وفى الحره فرع ، ولا ينعقد به فى<sup>(٥)</sup>  
الاحوال كلها يمين ، هذا مذهبنا .<sup>(٦)</sup>

وقد اختلف المحابة ، ثم التابعون - رضى الله عنهم -

فى لفظ التحريم ما الذى يوجب اذا فقدت فيه الارادة على<sup>(٧)</sup>

ثمانية اقاويل :

أحدها : ما حكى عن أبى بكر - رضى الله عنه - أنها يمين

تجب اذا حنث كفارة يمين . وبه قالت عائشة ، والأوزاعى .<sup>(٨)</sup>  
<sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup>

(١) أ : وان لم يكن أراد لزمه .

(٢) انظر : حلية العلماء ٤٦/٧ .

(٣) انظر : المذهب ٨٤/٢ ، فتح العزيز ٣١/١٣ ، روضة الطالبين ٢٩/٨ .

(٤) ج : ما بين القولين ساقط .

(٥) ج : فى الحره فرع .

(٦) انظر : المذهب ٨٤/٢ .

(٧) ب : فقد .

(٨) رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه ٧٤/٥ ، قال ابن حجر فى تلخيص الحبير بعد أن ساق هذا الاثر : وهذا ضعيف منقطع .

(٩) رواه البيهقى ٣٥١/٧ .

(١٠) انظر : المغنى لابن قدامة ١٥٦/٧ .

أما الأوزاعى فهو : الحافظ ، الفقيه ، العابد ، الزاهد ، أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى ، الأوزع هو موضع مشهور بدمشق ، وقيل غير ذلك فقد نزل الأوزاعى هذا المكان فنسب اليه ، وان كان أصله من سبى سند .

روى عن عطاء ، ويحيى بن أبى كثير ، والزهرى وقتادة وغيرهم ، وروى عنه شعبة ، وابن المبارك ، ويحيى =

والثاني : ما حكى عن عمر - رضى الله عنه - أنها طلقة  
القول الثاني رجعية ، وبه قال الزهرى .  
(١) (٢)

والثالث : ما حكى عن عثمان - رضى الله عنه - أنه يكون  
القول الثالث ظهرا ، تجب به كفارة الظهار ، وهو احدى الروايتين عن ابن  
عباس - رضى الله عنهما - ، وبه قال سعيد بن جبير ،  
(٣) (٤) (٥)

= القطان وغيرهم . وقال عنه الذهبي : كان رأس العلم  
والعبادة ، وقال النسائي كما فى تهذيب التهذيب :  
الأوزاعى امام أهل الشام وفقههم .  
ونزل بيروت فى آخر عمره فتوفى بها عام ١٥٧هـ وقيل  
قبله عام ١٥١هـ .  
انظر : حلية الأولياء ١٣٥/٦ وما بعدها ، تذكرة الحفاظ  
١٧٨/١ وما بعدها ، الكاشف ١٥٨/٢-١٥٩ ، تهذيب التهذيب  
٢٣٨/٦ وما بعدها .  
ج : (رجعية) ساقط . (١)

رواه سعيد بن منصور ق الأول مج ٣ ص ٣٨٩ ، وسنده :  
حدثنا سعيد ، قال : نا هشيم ، قال : أنا خالد عن  
عكرمة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : "فى  
الحرام يمين" .  
ورواه عبد الرزاق فى مصنفه ٣٩٩/٦ وسنده : عن معمر ،  
عن يحيى بن أبى كثير وأيوب ، عن عكرمة ، أن عمر بن  
الخطاب قال : هى يمين ، وفى رواية : عن ابن جريج عن  
عبد الكريم أن عمر وابن عباس قالا : هى يمين ٤١/٦ ،  
واسناده صحيح .

(٢) رواه عبد الرزاق فى مصنفه ٤١/٦ بلفظ : "قال : مانوى  
ولا يكون أقل من واحدة" ، والمغنى لابن قدامة ١٥٥/٧ .  
(٣) هذا الاثر لم أعثر عليه فى كتب الآثار المتوفرة لدى ،  
ولقد ذكره ابن قدامة فى الكافى ١٧١/٣ ، وانظر أيضا  
فتح العزيز ٣٠١/١٣ .

(٤) رواه عبد الرزاق عن الثورى عن منصور عن سعيد بن جبير  
عن ابن عباس رضى الله عنهما فى الحرام قال : "عقق  
رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام ستين  
مسكينا" . مصنف عبد الرزاق ٤٠٤/٦ .

وجه الاستدلال بهذا الاثر هو أن هذه الكفارة المذكورة  
فى هذا الاثر هى كفارة الظهار ، وبهذا يثبت أن ابن  
عباس رضى الله عنهما يرى أنها فى حكم الظهار .  
(٥) رواه ابن أبى شيبه قال : نا عبد السلام بن حرب عن  
خميمف عن سعيد بن جبير قال فى الرجل يقول لامراته :  
أنت على حرام قال : يعقق رقبة ، وإن قال ذلك لأربع  
فأربع رقاب .

انظر مصنف ابن أبى شيبه ٧٥-٧٤/٥ .  
أما ترجمة سعيد بن جبير فقد تقدمت فى ص ٥٥-٥٦ .

(١)

واحمد بن حنبل .

القول  
الرابع

والرابع : ماروى عن على - رضى الله عنه - أنه يكون

(٣)

(٢)

طلاقا لاتحل فيه الا بعد زوج ، وبه قال زيد بن ثابت ،

(١) قال فى المغنى لابن قدامة : اذا قال لزوجته : أنت على

حرام وأطلق فهو ظاهر .

وقال فى الكافى ففیه ثلاث روايات :

أحدها : أنها ظاهر ، نوى الطلاق أو لم ينوه ، لأن ذلك يروى عن عثمان وابن عباس ، ولأنه صريح فى تحريمها فكان ظاهرا ، كقوله : أنت على كظهر أمى .

والثانية : هو كناية فى الطلاق ، لأن الطلاق تحريم ، فأصبحت الكناية عنه بالحرام ، فعلى هذه الرواية تكون كناية ظاهرة وهو المذهب .

والثالثة : أنه يرجع فيه الى نية ، ان نوى اليمين كان يمينا .

انظر : المغنى ١٥٤/٧ ، الكافى فى فقه الامام أحمد ١٧١/٣ ، المقنع مع حاشيته ١٥١-١٥٠/٣ .

(٢) وجاء فى مصنف عبد الرزاق عن معمر بن رجل سمع عليا ، قال : فى قول الرجل : أنت على حرام ، حرمت حتى تنكح

زوجا غيره .

وفى رواية أخرى له قال على بن أبى طالب رضى الله عنه والذى نفسى بيده لئن مسستها قبل أن تتزوج غيرك لأرجمنك .

وفى رواية ثالثة فى مصنف عبد الرزاق ، قال : هى ثلاث . وعند ابن أبى شيبة والبيهقى بمثل الرواية الثالثة عند مصنف عبد الرزاق ، وعند البيهقى فى رواية أخرى قال : اذا نوى ، ثم قال الرواية الأولى أصح أسنادا ، يقصد الرواية التى فيها (هى ثلاث) .

انظر : مصنف عبد الرزاق ٤٠٣/٦ ، مصنف ابن أبى شيبة ٧٢/٥ ، البيهقى ٣٤٤/٧ ، ٣٥١-٣٥٢ ، وفى الموطأ عن مالك أنه بلغه أن على بن أبى طالب كان يقول فى الرجل يقول لامراته : "أنت على حرام" أنها ثلاث تطليقات ، قال مالك أحسن ما سمعت فى ذلك ، انظر : موطأ ص ٣٧٥ ، باب ما جاء فى النخلة ، والبرية وأشباه ذلك .

(٣) فى مصنف عبد الرزاق عن عبد الله بن محرز عن الزهرى أن زيد بن ثابت قال : هى ثلاث ، وفى رواية أخرى عن عبد الرزاق عن ابن التيمى عن أبيه أن عليا ، وزيدا ، فرقا بين الرجل وامراته ، قال : هى على حرام ، وقاله الحسن أيضا ، وفى رواية فى مصنف ابن أبى شيبة قال : هى ثلاث لاتحل له حتى تنكح زوجا غيره ، وقال الحافظ بن حجر فى التلخيص وهذه الرواية أوصل الروايات عنه ، والبيهقى بلفظ : "أنها ثلاث ، ثلاث" .

انظر : مصنف عبد الرزاق ٤٠١/٦-٤٠٣ ، مصنف ابن أبى شيبة ٧٣/٥ ، البيهقى ٣٥١/٧ ، تلخيص الحبير ٢١٦/٣ ، وترجمة زيد تقدمت فى ص ٢٣٥ .

(١) ، وابن أبي ليلى ، ومالك .  
(٢)  
(٣)

(١) أما عن أبي هريرة لم أعتز من خرج عنه من أصحاب الآثار  
وقد قال الحافظ ابن حجر : وأما أبو هريرة فحكاها  
أيضا أبو بكر العربي ، ولم أقف على أسنادها . انظر :  
التلخيص ٢١٦/٣ .

وقد ذكره ابن قدامة في الكافي ١٧٣/٣ ، وكذلك في فتح  
العزیز ٣٠١/١٣ .

أما ترجمته فهو الصحابي الجليل المشهور بأبي هريرة ،  
فقد اختلف في اسمه واسم أبيه ، قيل : عبد الرحمن ،  
وقيل : عبد الله بن صخر الدوسي ، وقيل غير ذلك ،  
أسلم رضي الله عنه سنة ٧هـ وقدم المدينة ورسول الله  
صلى الله عليه وسلم بخيبر ، فسار إلى خيبر حتى قدم  
المدينة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أحد  
المكثرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومناقبه  
كثيرة ، وقال عنه الذهبي في الكاشف : كان حافظا ،  
متحفظا ذكيا ، مفتيا صاحب صيام وقيام ، ولي إمارة  
المدينة المنورة مرات .

توفي رضي الله عنه سنة ٥٧هـ ، وقيل ٥٨هـ ، وقيل ٥٩هـ  
انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٢٥/٤ وما بعدها ،  
الكاشف ٣٤١/٣ ، حلية الأولياء ٣٧٦/١ وما بعدها ، صفة  
الصفوة ٢٩٢/١ وما بعدها ، الامابة ١٩٩/٧ وما بعدها .

انظر : المغنى ١٥٥/٧ . (٢)

أما ترجمة ابن أبي ليلى : فهو أبو عبد الرحمن محمد  
ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري قاضي الكوفة في  
عهد بني أمية وبني العباس وأحد الأعلام ، تفقه بالشعبي  
والحكم بن عيينة ، وأخذ عنه الفقه سفيان بن سعيد  
الثوري والحسن بن صالح ، روى عنه شعبة ووكيع وأبو  
نعيم وغيرهم .

وقال سفيان الثوري : فقهائنا ابن أبي ليلى ، وابن  
شبرمة .

وقال أحمد : فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه .  
انظر ترجمته : الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٥٨/٦ ، طبقات  
الفهاء ص ٨٥ ، الكاشف ٦١/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٠١/٩  
وما بعدها .

(٣) إذا قال لزوجته التي لم يدخل بها : أنت حرام ، سواء  
قال على أو لم يقل ... فإنه يلزمه الثلاث ، إلا أن  
ينوى أقل منها فإنه يمدق .

وان قال ذلك لزوجته المدخول بها فإنه يلزمه الثلاث ،  
ولا يمدق أن ادعى أنه أراد أقل من ذلك .  
انظر : الخرشى مع حاشية العدوى ٤٤-٤٥ ، منح الجليل  
٧٩/٤ .

- (١) والخامس : ما حكى عن ابن مسعود ، وابن عمر - رضى الله  
 عنهما - أنه يمين تجب به كفارة يمين ، وهو احدى الروايتين  
 عن ابن عباس ، وأحد قولى الشافعى ، وبه قال اسحاق بن  
 راهويه .  
 (٢) والسادس : ما حكى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ،

- (١) رواه عبد الرزاق فى مصنفه ٤٠١-٤٠٠/٦ ، والبيهقى فى  
 سننه الكبرى ٣٥١/٧ عند عبد الرزاق بلفظ : هى يمين  
 يكفرها ، وفى رواية أخرى : ان كان نوى طلاقا والا فهى  
 يمين ، وعند البيهقى : أنه قال فى الحرام ان نوى به  
 يمينا فيمين ، وان نوى طلاقا فطلاق وهو مانوى من ذلك ،  
 وفى رواية أخرى : أنه كان يقول نيته فى الحرام مانوى  
 ان لم يكن نوى طلاقا فهى يمين .  
 ونحو هذا عن سعيد بن منصور فى سننه ق ١ مج ٣ ص ٣٨٨ .  
 لم أعثر من ذكر عن ابن عمر لافى كتب الآثار ، ولا فى كتب  
 الفقه المقارن .  
 (٢) أ ، ج : (أنه يمين) ساقط .  
 (٣) رواه البخارى عن سعيد بن جبير أنه سمع ابن عباس رضى  
 الله عنهما ، يقول : اذا حرم امرأته ليس بشئ ، وقال  
 "لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة" .  
 وفى سنن سعيد بن منصور بلفظ : "فليست عليك بحرام" .  
 وفى مصنف عبد الرزاق ، وابن أبى شيبه بلفظ : "هى  
 يمين" وذكر الآية السابقة آنفا .  
 وعند البيهقى بلفظ : "اذا حرم الرجل عليه امرأته فهى  
 يمين يكفرها" .  
 انظر : البخارى ، كتاب الطلاق ٤٠٣/٣-٤٠٤ ، مصنف عبد  
 الرزاق ٤٠٠/٦ ، مصنف ابن أبى شيبه ٧٤-٧٣/٥ ، البيهقى  
 فى السنن الكبرى ٣٥٠/٧ .  
 (٥) قد تقدمت الإشارة اليه فى ص ٢٧٣ .  
 (٦) لم أعثر على من ذكر عن اسحاق لافى كتب الآثار ، ولا فى  
 كتب الفقه المقارن .  
 أما ترجمته : فهو الامام الحافظ الكبير أبو يعقوب  
 اسحاق بن ابراهيم بن مخلد الحنظلى التميمى المروزي  
 المعروف بابن راهويه ، نزيل نيسابور وعالمها ، سمع  
 من ابن المبارك وطبقاته ، وسمع عنه الامام أحمد ،  
 والبخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى  
 وابن معين ، وخلق كثير سواهم . قد جمع الله له بين  
 علمى الحديث والفقه ، توفى سنة ٢٣٨هـ وقيل غير ذلك .  
 انظر بقية ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٢١٦/١ ، الجرح  
 والتعديل ٢٠٩/٢ ، تذكرة الحفاظ ٤٣٥/٢ ، الكاشف ٥٩/١ .  
 (٧) تقدمت ترجمته فى ص ٢٣٩ .

- (١) ومسروق : أنه لاشيء فيه ، قال أبو سلمة : (ما أبالي حرمتها  
(٢) (٣)  
أو حرمت ماء البئر ، قال مسروق) : ما أبالي حرمتها أو حرمت  
(٤) (٥) (٦)  
قمعة شريد ، وبه قال الشعبي ، وأحد قولي الشافعي .

- (١) مسروق بن الأجدع وهو عبد الرحمن بن مالك أبو عائشة  
الهمداني الكوفي الفقيه ، أحد الأعلام ، وكان اسم أبي  
مسروق ، الأجدع فسماه عمر رضى الله عنه عبد الرحمن ،  
قال : الأجدع شيطان .  
أخذ مسروق عن عمر ، وعلى ومعاذ ، وابن مسعود وأبي ،  
وعنه إبراهيم ، والشعبي وأبو اسحاق وخلق كثير .  
قال ابن المديني : ما أقدم على مسروق أحدا من أصحاب  
عبد الله .  
وقال الشعبي : كان مسروق أعلم بالفتوى من شريح ،  
وشريح أعلم بالقضاء . توفي سنة ٦٣ هـ .  
انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٧٦/٦ وما بعدها ،  
تهذيب التهذيب ١١٠/١٠ وما بعدها ، تذكرة الحفاظ ٤٩/١  
وما بعدها ، الكاشف ١١٢/٣ .  
(٢) انظر : مصنف عبد الرزاق ٤٠٢/٦ ، بلفظ : ما أبالي  
أحرمتها أو حرمت ماء النهر ، رواه البيهقي ٣٥٢/٧ ،  
بلفظ : "ما أبالي إياها حرمت أو ماء قراحا" ، أي  
الخالص من الماء الذي لم يخالطه كافور ولا حنوط ،  
ولا غير ذلك . المصباح المنير  
ب : ما بين القوسين ساقط .  
(٣) انظر : مصنف عبد الرزاق ٤٠٢/٦ ، سنن سعيد بن منصور  
(٤) ١ مج ٣ ص ٣٩٠ ، مصنف ابن أبي شيبة ٧٤/٥ ، (الشريد)  
يقال : ثردت الخبز ثردا من باب قتل ، وهو أن تفته شم  
تبلة بمرق .  
انظر : المصباح المنير ص ٨١ .  
(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه ٤٠٣/٦ ، بلفظ : "أنت على  
حرام فهي أهون على من نعلي" ، وسعيد بن منصور ١ مج ٣  
ص ٣٨٧ ، بلفظ : "ليس بشيء" ، مصنف ابن أبي شيبة ٧٥/٥  
بمثل ما في سنن سعيد بن منصور .  
أما ترجمة الشعبي باختصار : هو أبو عمرو عامر بن  
شراحيل بن عبدو ، وقيل : عامر بن عبد الله بن شراحيل  
الشعبي الحميري الهمداني الكوفي سمع عليا ، وأبا  
هريرة ، والمغيرة بن شعبة وغيرهم من الصحابة ، قال  
عن نفسه : أدركت خمسمائة من الصحابة ، كان رحمه الله  
تعالى إماما ، حافظا ، فقيها متقنا ، متفطنا ثبتا ،  
وقال مكحول : ما رأيت أفقه من الشعبي .  
وممن أخذ عنه الأعمش ، واسماعيل بن أبي خالد ، وأبو  
حنيفة الإمام ، وهو أكبر شيخ لأبي حنيفة وغيرهم . مات  
رحمه الله تعالى سنة ثلاث ، أو أربع ومائة هجرية .  
انظر ترجمته مفصلة : الطبقات لابن سعد ٢٤٦/٦-٢٥٦ ،  
تهذيب التهذيب ٦٥/٥-٦٩ ، تذكرة الحفاظ ٧٩/١-٨٨ ،  
الكاشف ٤٩/٢ .  
(٦) قد تقدمت الإشارة إليه في ص ٢٧٣ .

السابع : ما حكى عن النخعي : أنها طليقة بائن ، وبه القول السابع (٢)  
(١)  
قال : الحكم بن عتيبة ، (٣)

(١) هو أبو عمران ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النخع الكوفي الفقيه ، روى عن الأسود وعبد الرحمن ابني يزيد وعلقمة ومسروق وغيرهم ، ودخل على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وهو صبي ، وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان الفقيه وسماك بن حرب ، والحكم بن عتيبة والأعمش وخلق .

قال سعيد بن جبير : تستفتوني وفيكم ابراهيم النخعي ، وعن منصور قال : سألت ابراهيم قط عن مسألة الا رأيت الكراهية في وجهه ، ويقول : أرجو أن تكون ، وعسى . عن ميمون بن أبي حمزة عن ابراهيم أنه قال : تكلمت ولو وجدت بدا ما تكلمت ، فإن زمانا أكون فيه فقيه الكوفة لزمان سوء . وهذا غاية في التواضع والبعد عن الرياء . رحمه الله تعالى .

انظر : الطبقات لابن سعد ٢٧٠/٦ ، صفة الصفوة ٥٠/٢-٥٢ تهذيب التهذيب ١٧٧/١-١٧٨ ، تذكرة الحفاظ ٧٣/١-٧٤ ، الكاشف ٣٨/١ .

(٢) وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن ابراهيم قال : ان كان نوى واحدة فهي واحدة ، وان نوى ثلاثا فثلاث .

وفي رواية أخرى عنده عن الثوري عن منصور عن ابراهيم قال : كان أصحابنا يقولون في الحرام : نيته ، ان نوى ثلاثا فثلاث ، وان نوى واحدة فواحدة بائنة ، وهي أملك بنفسها ، وان شاء خطبها في الحرام . وزاد عند ابن أبي شبة : "ان شاء وشاءت تزوجها" .

وفي سنن سعيد بن منصور عن الحكم عن ابراهيم أنه قال "إذا قال الرجل لامرأته : أنت علي حرام ، فإن نوى ثلاثا فثلاث ، وان نوى واحدة فواحدة بائنة ، وان لم ينو شيئا فيمين يكفرها" .

وفي رواية له عن الأعمش عن ابراهيم قال : "أدنى ما كانوا يقولون في الحرام تطليقة بائنة" .

انظر : مصنف عبد الرزاق ٤٠١/٦ ، سنن سعيد بن منصور ٣٨٩ ص ٣ مج ١ ، مصنف ابن أبي شبة ٧٢/٥-٧٣ .

(٣) هو أبو محمد ، ويقال : أبو عبد الله ، ويقال : أبو عمرو ، الحافظ الفقيه ، الحكم بن عتيبة الكندي شيخ الكوفة .

حدث عن القاضي شريح ، وابراهيم النخعي وعبد الرحمن ابن أبي ليلى ، وسعيد بن جبير وغيرهم ، وعنه الأوزاعي وشعبة ، وأبو عوانة وآخرون .

قال ابن سعد : كان ثقة فقيها عالما ، عاليا ، رفيعا كثير الحديث ، وقال العجلي : ثقة ثبت فقيه ، صاحب سنة واتباع ، وقال أحمد بن حنبل : الحكم أثبت الناس في ابراهيم . مات سنة ١١٥هـ في خلافة هشام بن عبد الملك ، وقيل سنة ١١٤هـ .

انظر : الطبقات لابن سعد ٣٣١/٦-٣٣٢ ، تهذيب التهذيب ١٨٣/١ وما بعدها ، تذكرة الحفاظ ١١٧/١ ، الكاشف ١٨٣/١ أما الأثر عن الحكم لم أعثر على من ذكره .

(١) وحامد بن أبى سليمان ، وسفيان الثوري .  
(٢)

والشامان : ما حكى عن أبى حنيفة : أنه يكون إيلاء يؤجل فيه أربعة أشهر (فان وطئ فعليه كفارة يمين ، وان لم يبطئ حتى مضت أربعة أشهر) طلقت طلقة بائنة فيمير قوله موافقا لقول أبى بكر رضى الله عنه أنها يمين ، ثم يزيد عليه بما تعلق عليها من حكم الإيلاء ، ويقول : أنه لو حرم طعامه أو ماله على نفسه كان يميننا يلزمه بها كفارة يمين .  
(٣)  
(٤)  
(٥)

- (١) هو أبو اسماعيل حماد بن أبى سليمان ، كان اسمه مسلما مولى لابراهيم بن أبى موسى الأشعري الكوفي الفقيه . روى عن أنس ، وسعيد بن المسيب ، والنخعي ، والشعبي ، وغيرهم . وروى عنه ابنه اسماعيل ، وشعبة ، والثوري ، وحماد بن سلمة ، والحكم بن عتيبة ، وآخرون . قال الذهبي في الكاشف : ثقة امام مجتهد ، وكريم جواد وقال أبو حاتم : هو مستقيم في الفقه فاذا جاء الإتيان شوش ، وقال العجلي : كوفي ثقة ، وكان أفقه أصحاب ابراهيم . مات سنة ١٢٠هـ .  
انظر : الطبقات لابن سعد ٣٣٢/٦ وما بعدها ، تهذيب التهذيب ١٦/٣ وما بعدها ، الكاشف ١٨٨/١ .  
أما أثر حماد فقد ذكره ابن أبى شيبة في مصنفه عن غندر ، عن شعبة ، عن عبد الخالق ، عن حماد قال : "الحرام بائنة واحدة" ٧٢/٥ .  
(٢) جاء في مصنف عبد الرزاق عن الثوري قال : يقول في الحرام على ثلاثة وجوه :  
ان نوى طلاقا فهو على مانوى ، وان نوى ثلاثا فثلاث ، وان نوى واحدة فواحدة بائنة ، وان نوى يميننا فهو يمين ، وان لم ينو شيئا فهي كذبة فليس فيه كفارة .  
٤٠٥-٤٠٤/٦ .  
أما ترجمة سفيان الثوري فقد تقدمت في ص ١١ .  
(٣) ب : ما بين القوسين ساقط .  
(٤) ج : (قوله) ساقط .  
(٥) قال في تحفة الفقهاء : "اذا قال لامرأته : أنت على حرام ، أو قال : حرمتك على نفسي ، أو أنت محرمة على يرجع الى نيته ، فان أراد به الطلاق يقع بائنا .  
وان نوى التحريم ولم ينو الطلاق ، أو لم يكن له نية فهو يمين ويمير موليا .  
وأما اذا قال ذلك في غير المرأة من الطعام والشراب ، وكلام فلان : فإنه يكون يميننا عندنا خلافا للشافعي" .  
انظر : تحفة الفقهاء ١٩٧/٢ .

(١)

ولا يلزمه عند الشافعى بتحريم طعامه وماله كفارة .

واستدل أبو حنيفة على أن التحريم يمين يوجب ما ذكره  
من الإيلاء والكفارة ، بقوله تعالى : {يا أيها النبي لم تحرم  
ما أحل الله لك تبتغى مرضات أزواجك والله غفور رحيم ، قد  
فرض الله لكم تحلة أيمانكم ...} فكان استدلاله بذلك من  
(٢) (٣)  
وجهين :

أحدهما : أن الذى حرمه صلى الله عليه وسلم على نفسه  
مختلف فيه ، فحكى عروة وابن أبى مليكة : أنه حرم العسل  
على نفسه ، لأنه كان يشربه عند بعض نساؤه ، فقالت الباقيات  
نجد منك ريح المغافير ، والمغافير صمغ  
(٤) (٥) (٦) (٧) (٨)

(١) قال فى حلية العلماء : فأما سائر أمواله فلا يجب عليه  
بتحريمها كفارة ، وفى الروضة : وجهان ، أحدهما كما  
فى الحلية .  
انظر : حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء ٤٩/٧ ،  
روفة الطالبين ٢٩/٨ .  
(٢) سورة التحريم : آية ١ ،  
(٣) أ : فكان استدلالا بذلك .  
(٤) ب : (مختلف فيه) ساقط .  
(٥) ترجمة عروة تقدمت فى ص ٧ .  
(٦) هو أبو بكر ، وقيل : أبو محمد عبد الله بن عبيد الله  
ابن أبى مليكة - بالتصغير - بن عبد الله بن جدهان  
القرشى التيمى ، واسم أبى مليكة - هو زهير ، وصفه  
الذهبي بقوله : الإمام شيخ الحرم ، وكان يقوم بالناس  
فى شهر رمضان بمكة بعد عبد الله بن السائب ، روى عن  
عبد الله بن عباس ، وابن الزبير ، وابن عمر ، وابن  
عمرو بن العاص ، وبعض أمهات المؤمنين كعائشة ، وأم  
سلمة وغيرهم . وعنه عمرو بن دينار ، وابن جريج ،  
والليث وخلق سواهم . بعثه ابن الزبير الى الطائف  
قاضيها ، وقد وصفوه بأنه : امام فقيه حجة فصيح متفق  
على ثقته ، توفى رحمه الله تعالى سنة ١١٧هـ وقيل  
١١٨هـ .

انظر : الطبقات لابن سعد ٤٧٢/٥-٤٧٣ ، الجرح والتعديل  
٩٨-٩٧/٥ ، تهذيب التهذيب ٣٠٦-٣٠٧ ، تذكرة الحفاظ  
١٠٢-١٠١/١ ، الكاشف ٩٥/٢ .  
(٧) المغافير : شئ ينضج شجر العرط حلو كالناطف .  
النهاية فى غريب الحديث والأثر ٣٧٤/٣ .  
(٨) الصمغ : ما يتحلب من شجر العضاة ونحوها ، الواحدة  
(صمغة) ، والجمع (صموغ) مثل تمر ، وتمرّة وتمور .  
انظر : المصباح المنير ص ٣٤٧ ، مادة (صمغ) .

(١) العرفط ، لأن من النحل ما كان يرعاه فيظهر فيه ريحه ، وكان ١/٢٦  
يكره ريحه فحرمه على نفسه ثم كفر .

(١) العرفط : بالفم شجر الطلح ، وله صمغ ، كريه الرائحة  
فإذا أكلته النحل حصل في عسلها من ريحه .

النهاية في غريب الحديث والآثر ٢١٨/٣ .  
(٢) الحديث رواه البخاري ومسلم ، وهذا سياق البخاري .  
قال : حدثني الحسن بن محمد بن الصباح ، حدثنا حجاج  
عن ابن جريج ، قال : زعم عطاء أنه سمع عبيد بن عمير  
يقول : سمعت عائشة رضي الله عنها ، أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يمشي عند زينب ابنة جحش ويشرب  
عندها عسلا ، فتواصيت أنا وحفصة أن آيتنا دخل عليها  
النبي صلى الله عليه وسلم فلتقل : اني لأجد منك ريح  
مغافير ، أكلت مغافير ؟ فدخل على أحدهما فقالت له  
ذلك ، فقال : لا بأس ، شربت عسلا عند زينب ابن جحش ،

ولن أعود له ، فنزلت {يا أيها النبي لم تحرم ما أحل  
الله لك} إلى {إن تتوبا إلى الله} لعائشة وحفصة  
{...} وإن أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا} لقوله :  
"بلى شربت عسلا" . البخاري ، كتاب الطلاق ، باب {لم  
تحرم ما أحل الله لك} ٤٠٤/٣ ، والبخاري أيضا في كتاب  
الآيمان والذوق ، باب إذا حرم طعاما ٢٢٧/٤ ، ومسلم  
في كتاب الطلاق ، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته  
ولم ينو الطلاق ١١٠٠/٢ .

روى البخاري ومسلم أيضا في كتاب الطلاق عن هشام بن  
عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : "كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب العسل والحلوى ،  
وكان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه ، فيدنون من  
أحدهن ، فدخل على حفصة بنت عمر ، فاحتبس أكثر ما كان  
يحتبس ، فغرت فسألت عن ذلك ، فقيل لي : أهدت لها  
امراة من قومها عكة عسل فسقت النبي صلى الله عليه  
وسلم منه شربة ، فقالت : أما والله لنحتالن له ،  
فقالت لسودة بنت زمعة : انه سيدنون منك ، فإذا دنا  
منك ، فقولي : أكلت مغافير ، فانه سيقول لك : لا ،  
فقولي له : ما هذه الريح التي أجد منك ؟ فانه سيقول  
لك : سقتني حفصة شربة عسل ، فقولي له : جرت نحلته  
العرفط ، وسأقول ذلك ، وقولي أنت يا صفية ذاك ، قالت  
تقول سودة : فوالله ما هو إلا أن قام على الباب فأردت  
أن أبادنه بما أمرتني به فرقا منك ، فلما دنا منها  
قالت له سودة : يا رسول الله أكلت مغافير ؟ قال : "لا"  
قالت : فما هذه الريح التي أجد منك ؟ قال : "سقتني  
حفصة شربة عسل" فقالت : جرت نحلته العرفط ، فلما دار  
إلى قلت له ذلك ، فلما دار إلى صفية قالت له مثل ذلك  
فلما دار إلى حفصة قالت : يا رسول الله ألا أسقيك منه ؟  
قال : "لا حاجة لي فيه" ، قالت : تقول سودة : والله  
لقد حرمناه ، قلت لها : اسكتي .

البخاري ٤٠٤/٣ ، ومسلم ١١٠١/٢-١١٠٢ .

(١) وحكى الحسن ، وقتادة : أنه حرم مارية على نفسه ، لأنه

(٣)

كان خلا بها في منزل حفصة ففارت فحرمها ، ثم كفر .

(جرس) بفتح الجيم والراء بعدها مهملة أي رعت نحل هذا العسل الذي شربته الشجر المعروف بالعرفط ، وأصل الجرس الصوت الخفى ، ومنه في حديث صفة الجنة "يسمع جرس الطير" ، ولا يقال : جرس بمعنى رعى إلا للنحل . وقال الخليل : جرس النحل تجرسه جرسا إذا لحسته . وقد نقل ابن حجر عن ابن قتيبة عن العرفط فقال بقوله قال ابن قتيبة : هو نبات مر له ورقة عريضة تفرش بالأرض وله شوكة وشمرة بيضاء كالقطن مثل زر القميص ، وهو خبيث الرائحة .

انظر : فتح الباري ٣٧٩/٩ ، والمعنى الذي ذكرناه عن العرفط عن ابن الأثير في غريب الحديث والأثر قريب من هذا .

وقد ذكر ابن حجر في الفتح الجمع بين هاتين الروايتين وغيرهما فقال :

وطريق الجمع بين هذه الاختلافات الحمل على التعدد ، فلا يمنع تعدد السبب للأمر الواحد .

فإن جنح إلى الترجيح قرواية عبيد بن عمير أثبت لموافقة ابن عباس لها على أن المتظاهرتين حفصة وعائشة ، ولو كانت حفصة صاحب العسل لم تقتنن في التظاهر بعائشة ، لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتحريمه ، واختصاص النزول بالقصة التي فيها أن عائشة وحفصة هما المتظاهرتان .

ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند حفصة كانت سابقة ، ويؤيد هذا الحمل أنه لم يقع في رواية هشام بن عروة التي فيها أن شرب العسل كان عند حفصة تعرض لآية ، ولذا ذكر سبب النزول . ثم ذكر مرجحات أخرى أن صاحبة العسل زينب لاسودة .

انظر لمزيد من التفصيل : فتح الباري ٣٧٦-٣٧٧/٩ .

هو البصري قد تقدمت ترجمته في ص ٢٧ .

ج : وحكى الحسن عن قتادة ، وأما ترجمة قتادة فقد تقدمت في ص ٣ .

قد تقدم تخريج هذا الحديث في ص ٢٧٢-٢٧٣ .  
(١) فائدة : قال ابن حجر في الفتح : وذكرت في (باب موعظة الرجل ابنته) في كتاب النكاح . بيان الاختلاف هل المراد تحريم العسل ، أو تحريم مارية ؟ وأنه قيل في السبب غير ذلك ، واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الأقوال بحمد الله تعالى .

ثم قال : وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن أنس "أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها ، فلم تنزل به حفصة وعائشة حتى حرمها ، فأنزل الله تعالى هذه الآية : {يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك} . وقال : وهذا أصح طرق هذا السبب .

ثم قال : وله شاهد مرسل أخرجه الطبري بسند صحيح . فتح الباري ٣٧٥/٩ ، وقد ذكرت حديث الطبري هذا وغيره أيضا في ص ٢٧٢-٢٧٣ .

فدل على وجوب الكفارة في الإماء ، والطعام ، وكفارة  
اليمين تجب في الإيمان .

والشأنى : أن الله تعالى قال : { قد فرض الله لكم  
تحلة إيمانكم } فدل بهذا النص على أن التحريم يمين .  
(١)

وبما روى ابن عباس عن عمر رضي الله عنهما أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : " الحرام يمين تكفر " وهذا نص .  
(٢)

ولأن ما أوجب كفارة اليمين في الزوجة والأمة كان يميناً  
توجب الكفارة في الطعام والمال كالحلف بالله تعالى .

أدلة  
الشافعية

ودليلنا : قول الله تعالى : { يأيها النبي لم تحرم  
ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك ... } فأنكر الله تعالى

= أما حديث أنس فقد راجعت سنن النسائي - المجتبى - تحت  
عنوان - تأويل قوله عز وجل - { يأيها النبي لم تحرم  
ما أحل الله لك } ، وعنوان آخر بعده ، بعنوان : تأويل  
هذه الآية على وجه آخر ١٢٣/٦ ، لم أجد ذلك ، لعله ذكر  
في كتاب آخر لكنني وجدت حديث أنس هذا في تفسير ابن  
كثير عن النسائي بسنده . انظر ٣٨٦/٤ .  
أما وجه الجمع فما ذكره ابن حجر فيه الكفاية ، ومن  
أراد الزيادة فعليه مراجعة الفتح .  
(١) تكون الكفارة لأجل اليمين ، لا لمجرد التحريم ، وهو  
استدلال قوى لمن يقول : أن التحريم لغو لا كفارة فيه  
بمجرده .

انظر : فتح الباري ٣٧٨/٩ .  
(٢) الحديث رواه الدارقطني في سننه ، قال : نا محمد بن  
عبد الله بن إبراهيم الشافعي ، نا محمد بن يحيى بن  
عبد الرزاق المحاربي ، نا يحيى بن أيوب ، نا علي بن  
شابت ، حدثني عبد الله بن معمر عن قتادة عن سعيد بن  
جبير وعكرمة عن ابن عباس ، عن عمر رضي الله عنهما عن  
النبي صلى الله عليه وسلم : " أنه جعل الحرام يميناً " .  
ابن معمر ضعيف ، ولم يروه عن قتادة هكذا غيره .  
وقال : نا يعقوب بن إبراهيم ، نا الحسين بن عرفة ،  
نا عبد الله بن بكير ، نا سعيد عن قتادة عن عكرمة ،  
وعن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : في الحرام يمين  
يكفر ، وهذا أصح من حديث ابن معمر . رواها الدارقطني  
٤١/٤ .

وفي معرفة السنن والآثار للبيهقي قال : قد روينا في  
الحديث الثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس - رضي  
الله عنهما - أنه قال : في الحرام يمين يكفرها ٦٠/١١

على نبيه صلى الله عليه وسلم تحريم ما أحله له ، فدل على (٢)  
 أن التحريم لم يقع ، فبطل به قول من جعله طلاقا وظاهرا .  
 وقوله : { قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم } دليل على (١)  
 أنه حرم ما أحل الله له بيمين حلف بها ، فعوتب في التحريم (٣)  
 وأمر بالكفارة في اليمين ، ولم يكن التحريم يمينا ، لأن (٤)  
 اليمين إما أن يكون خبرا عن ماض ، أو وعدا بمستقبل فلم  
 يجز أن يكون يمينا .

ويسدل على ما قلناه ما روى عن عائشة - رضى الله عنها -  
 قالت : " آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه (٥)

- 
- (١) أ : (تحريم) ساقط .  
 (٢) ب : (له) ساقط .  
 (٣) روى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن عاصم عن الشعبي  
 قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف بيمين  
 مع التحريم فعاتبه الله في التحريم ، وجعل له كفارة  
 اليمين ، وإما قتادة فقال : حرما فكانت يمينا .  
 مصنف عبد الرزاق ٤٠١/٦ .  
 وقد ورد مريحا حلفه صلى الله عليه وسلم مع التحريم ،  
 من ذلك ما جاء في الطبقات الكبرى لابن سعد قال فيه :  
 أخبرنا محمد بن عمر ، قال أخبرنا مالك بن أنس عن زيد  
 ابن أسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم أم  
 إبراهيم فقال : هي على حرام ، وقال : والله لأقربها  
 قال فنزلت : { قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم } .  
 وفي رواية قال : أخبرنا محمد بن عمر ، حدثني سويد بن  
 عبد العزيز عن اسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، عن  
 القاسم بن محمد ، قال : خلا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بجاريته مارية في بيت حفصة فخرج النبي صلى الله  
 عليه وسلم وهي قاعدة على بابه ، فقالت : يا رسول الله  
 أفي بيتي وفي يومي ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 هي على حرام فأمسكى عنى ، قالت : لأقبل دون أن تحلف  
 لى ، فقال : والله لأمسها أبدا ، وكان القاسم يرى  
 قوله : حرام ليس بشيء . ٢١٣/٨-٢١٤ .  
 (٤) أ : إنما يكون .  
 (٥) آلى بالمد يولى إيلاء إذا حلف ، فهو مول .  
 الممباح المنير ، مختار الصحاح .  
 وشريعا : هو حلف زوج يصح طلاقه ليمنعن من وطئها مطلقا  
 أو فوق أربعة أشهر .  
 انظر : المنهاج ص ١١١ .

(١) شهرا ، وحرم جاريته فوفى بيمينه ، وكفر عن تحريمه ، فبطل  
بهذا أن يكون التحريم يمينا ، أو يصير موليا ، وأخبرت أنه  
كفر عن تحريم الجارية دون العمل .  
ويدل عليه من طريق الاعتبار : أن كل لفظ عرى عن اسم  
الله تعالى وصفته لم ينعقد به اليمين قياسا على كفايات  
الطلاق والعتاق وسائر الكلام .

(١) رواه البخارى فى كتاب النكاح ، باب قول الله تعالى :  
{الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على  
بعض} الى قوله : {ان الله كان عليا كبيرا} ٣/٣٨٩ .  
وفى كتاب الطلاق أيضا ، باب قول الله تعالى : {للذين  
يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر} الى قوله : {سميع  
عليم} عن أنس رضى الله عنه قال : "آلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من نسائه شهرا وقعد فى مشربة له ،  
فنزل لتسع وعشرين ، فقيس : يارسول الله انك آليت  
شهرا ، قال : ان الشهر تسع وعشرون" . البخارى ٣/٤١٠  
ورواه النسائى أيضا ٦/١٣٦ .  
وفى رواية عند البخارى فى كتاب النكاح ، والنسائى عن  
ابن عباس رضى الله عنهما قال : أصبحنا يوما ، ونساء  
النبي صلى الله عليه وسلم يبكين ، عند كل امرأة منهن  
أهلهما ، فدخلت المسجد فإذا هو ملآن من الناس ، قال :  
فجاء عمر رضى الله عنه فصعد الى النبي صلى الله عليه  
وسلم فى غرفة له - وعند النسائى - فى عليقة له ، فسلم  
فلم يجبه أحد ، ثم سلم فلم يجبه أحد ، ثم سلم فلم  
يجبه أحد ، فناداه - والنسائى - فنادى بلالا فدخل على  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أطلقت نساءك ؟ فقال  
لا ، ولكن آليت منهن شهرا ، فمكث تسعا وعشرين ثم دخل  
على نسائه ، وعند النسائى : "ثم نزل فدخل على نسائه"  
وفى رواية للبخارى عن أم سلمة "أن النبي صلى الله  
عليه وسلم حلف لا يدخل على بعض أهله شهرا . . ."  
البخارى ، باب هجر النبي صلى الله عليه وسلم نساءه  
فى غير بيوتهن ٣/٣٨٩ ، النسائى ٦/١٣٥-١٣٦ .  
العليقة : بضم العين وكسر ، والمشربة : بضم الراء  
وفتحها هى الغرفة ، وقد فسرت فى إحدى الروايات .  
(٢) رواه الترمذى بعنوان - باب ما جاء فى الايلاء - قال :  
حدثنا الحسن بن قزعة البصرى ، حدثنا مسلمة بن علقمة  
حدثنا داود بن علقمة عن عامر ، عن مسروق ، عن عائشة  
قالت : آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه ،  
وحرم ، فجعل الحرام حلالا ، وجعل فى اليمين كفارة ،  
وفى الباب عن أبى موسى وأنس .  
حديث مسلمة بن علقمة عن داود رواه على بن مسهر عن  
داود عن الشعبي مرسل ، وليس فيه (عن مسروق عن عائشة)  
وهذا أصح من حديث مسلمة بن علقمة .  
انظر : سنن الترمذى ٢/٣٣٦ .

(١)  
فأما الجواب عن الآية فهو ما قدمناه من الاستدلال بها ،  
وقد روى الحسن وقتادة والشعبي : أنه حرم مارية على نفسه  
(٢)  
بيمين حلف بها .

وأما حديث ابن عباس عن عمر فقد رواه عبد الله بن  
(٣)  
محرز عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وقد ذكر  
(٤)  
الدارقطني أن ابن محرز ضعيف ولم يروه عن قتادة ، على أنه

(١) تقدم في ص ٢٨٥-٢٨٦ .  
(٢) تقدمت الإشارة إليه أيضا في هامش ص ٢٨٦ .  
(٣) عبد الله بن محرز ، قد يكون فيه تصحيف وهو تغيير  
اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع ، وأصله  
الخطأ . يقال : صحفه فتصحف أي غيره فتغير حتى التبس .  
لأنني لم أجد عبد الله بن محرز في كتب الجرح والتعديل  
وإنما وجدت عبد الله بن محرز الرقي قاضي الجزيرة ،  
وفي المغني : ابن المحرز .  
روى عن قتادة ، ويؤيد بن الأصم ، روى عنه أبو نعيم .  
قال عنه يحيى بن معين : ابن محرز ليس بشيء .  
وقال عمرو بن علي الميرفي : عبد الله محرز متروك  
الحديث .  
وقال أبو حاتم : عبد الله بن محرز ، متروك الحديث ،  
منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، ترك حديثه عبد الله بن  
المبارك .  
وقال أحمد : ترك الناس حديثه .  
انظر : الجرح والتعديل ١٧٦/٥ ، المغني في الضعفاء  
٥٠٨/١ .

(٤) قد تقدم في ص ٢٨٤-٢٨٥ في الهامش هذا الاثر بسنده  
وما ذكره الدارقطني عنه ، وقد رجح الدارقطني كونه  
موقوفا على ابن عباس بقوله : وهذا أصح من حديث ابن  
محرز ، وقد تقدم أيضا قول ابن عباس رضي الله تعالى  
عنهما في ص ٢٧٨ في الهامش (ليس بشيء) ، وقال : {لقد  
كان لكم في رسول الله أسوة حسنة} ، وقد ثبت أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كفر عن قوله : "والله لا أقربها -  
وفي رواية - لا أمسها أبدا" وهو أسوة الأمة في ذلك ،  
مما يقوى هذا الرأي ما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال : "... اني والله ان شاء  
الله لأحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا كفرت  
عن يميني ، وأتيت الذي هو خير وكفرت" .  
انظر : صحيح البخاري ، كتاب كفارات الايمان ، باب  
الاستئناء في الايمان ٢٣٣/٤ ، ومسلم في كتاب الايمان ،  
باب من حلف يميناً فرأى خيراً منها أن يأتى الذي هو  
خير وليكفر عن يمينه ، ولمسلم أيضا قوله صلى الله  
عليه وسلم : "من حلف على يمين ، فرأى غيرها خيراً  
منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ، وفي رواية  
فليكفر يمينه وليفعل الذي هو خير" في كتاب الايمان  
أيضا ١٢٧٢/٣ .

يحتمل قوله : "الحرام يمين تكفر" أى فى الحرام كفارة  
يمين .

وأما القياس فالمعنى فى الأمل أنه حالف بالله تعالى  
فانعقدت به اليمين .

= ثم لو أردنا أن نوفق كلام ابن عباس الذى جاء فى مصنف  
عبد الرزاق وغيره وهو قوله : "ليس بشئ" والذى جاء  
فى سنن سعيد بن منصور : "فليس عليك بحرام" ، وقوله  
فى السنن الكبرى للبيهقى : "إذا حرم الرجل عليه  
امراته فعلى يمين يكفر" نجد الرواية الأولى والثانية  
تنفى أن يكون قول الرجل لزوجته : "أنت على حرام" طلاقا  
ولاظهارا . وأفادت رواية البيهقى زيادة فى الحكم  
كونها يمينًا تكفر ، لكنها كفارة مغلظة فيها التأديب  
لمن يستخدمها ، وخاصة بعد أن علم عتاب الله تعالى  
لنبيه عليه الصلاة والسلام .  
والراجح عندي هو أنه : أن قال لزوجته : أنت على حرام  
أن أراد به تحريمها بلاطلاق فلاطلاق عليه ، لأن النبی صلى  
الله عليه وسلم حرم على نفسه أم إبراهيم مارية  
القطبية ، فلم يعدده طلاقا ، وإن رافق مع التحريم حلف  
كفر عن يمينه وعادت اليه زوجته ، امتثالا لأمر النبی  
صلى الله عليه وسلم "من حلف على يمين فرأى غيرها  
خيرا منها فليکفر يمينه ، وليفعل الذى هو خير" .  
والحديث قد سبق تخريجه آنفا .  
وأما إذا أراد به طلاقا ، أوظهارا يقع مانوى ، لأنه  
يدخل من باب الكنايات التى إذا قارنته النية يقع  
مانوى على ما تقدم تعليله فى المذهب . والله أعلم .

## (٣٣) مسألة (حكم من قال : كلما أملك على حرام)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : ولو قال : كلما  
أملك على حرام ، يعنى امرأته وجواريه ، وماله ، كفر عن  
المرأة والجواري كفارة يمين واحدة ، ولم يكفر عن ماله .  
وهذا صحيح ، إذا حرم على نفسه ما يملك من نسائه ، وجواريه  
وأمواله فلا كفارة عليه في الأموال لما ذكرناه ، وأنه لا حرمة  
له ، ولا تغليب فيه ، ولا حد في تناول محظور .  
وأما نساؤه وجواريه : فإن أراد تحريم وطئهن لزمته  
الكفارة ، وفيها قولان :  
أحدهما : وهو قوله في القديم ، وظاهر نصه هاهنا عليه  
كفارة واحدة ، لأن لفظة التحريم واحدة .  
والقول الثاني : عليه لكل واحدة (من نسائه وجواريه  
كفارة ، اعتباراً بأعدادهن ، لأن كل واحدة) منهن محرمة .  
ومثله : من ظاهر من أربع نسوة له بكلمة كان فيما  
يلزمه من الكفارة قولان :

- (١) ولفظ الأم : كفارة كفارة إذا لم يرد طلاق المرأة ٢٤٤/٥  
ومختصر المزني ، ب ، ج : (كفارة واحدة) باسقاط  
(يمين) وإنما أثبت النسخة التي فيها لفظة (يمين)  
لأنها قيدت نوع الكفارة .
- (٢) الأم ٢٤٤/٥ ، مختصر المزني ص ١٩٣ .
- (٣) ب : ولا كفارة .
- (٤) ب : (في الأموال) ساقط ، وانظر : هلية العلماء ٤٩/٧ .
- (٥) وقد ذكر ذلك في ص ٢٨٢ .
- (٦) ج : (له) ساقط .
- (٧) أ : (فيه) ساقط .
- (٨) ب : (محظور) ساقط .
- (٩) المذهب ٨٤/٢ ، روضة الطالبين ٣٠/٨ .
- (١٠) ج : ما بين القوسين ساقط .
- (١١) روضة الطالبين ٢٧٥/٨ .

(١)

أحدهما : كفارة واحدة ، لأن اللفظة واحدة .

والثاني : أربع كفارات اعتبارا بأعدادهن ، لأن كل

(٢)

واحدة منهن محرمة ، لأنه مظاهر من كل واحدة منهن .

(٣)

وهكذا من قذف جماعة بكلمة واحدة كان فيما يلزمه من

حكم من  
قذف جماعة  
بكلمة واحدة

الحد قولان :

(٤)

أحدهما : حد واحد ، لأن اللفظة واحدة .

(١) انظر : المذهب ١١٥/٢ ، روضة الطالبين ٢٧٥/٨ ، البيهقي ٣٨٤/٧ . لما رواه البيهقي عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنهما في رجل ظاهر من أربع نسوة بكلمة قال : كفارة واحدة ، قال البيهقي : وكذلك روى سعيد ابن المسيب عن عمر رضي الله عنه ٣٨٣/٤ ، وروى عبد الرزاق في تصنيفه عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال : أتى رجل عمر بن الخطاب رضي الله عنه له ثلاثة نسوة فقال : أنتن عليه كظهر أمه ، فقال عمر : كفارة واحدة ، وفي رواية أخرى عن معمر عن أيوب عن عمرو بن شعيب . المصنف ٤٣٨-٤٣٩ . وكذلك البيهقي ٣٨٤/٧ عن طريق مطر الوراق وعلى بن الحكم سمعا عمرو بن شعيب .

(٢)

ب ، ج : (لأن كل واحدة منهن محرمة) ساقط .

(٣)

انظر : المذهب ١١٥/٢ ، روضة الطالبين ٢٧٥/٨ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٨٤/٧ ، وبهذا قال الحكم ابن عتيبة ، والزهرى ، والحسن البصرى . انظر : مصنف عبد الرزاق ٤٣٩/٦ ، السنن الكبرى للبيهقي ٣٨٤/٧ ، وذكر في فتح العزيز وجها آخر أنه يجب للزوجات كفارة وللماء كفارة ٣١/١٣ .

(٤)

القذف : لغة : يقال : قذف بالشئ ، يقذف قذفا فانقذف : أى رمى والتقاذف الترامى . قال تعالى : {قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب} . سورة سبأ : آية ٤٨ . قال الزجاج : معناه يأتي بالحق ويرمى بالحق . وقوله : {بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق} . سورة الانبياء : آية ١٨ ، أى بل شأننا أن نرمى بالحق على الباطل فيقهره فاذا هو ذاهب زائل . لسان العرب ، المصباح المنير ، مادة (قذف) ، تفسير فتح القدير ٤٠١/٣ .

وشرعا : هو الرمي بالزنا أو ماكان في معناه في معرض التعيير ، لخرج الشهادة بالزنا .

انظر : حاشية القليوبى ١٨٤/٤ ، مغنى المحتاج ١٥٥/٤ .

(٥)

كما لو قذف امرأة واحدة ، وهذا القول فى القديم .

انظر : المذهب ٢٧٦/٢ ، حلية العلماء ٤٣/٨ .

- (١) والثاني : يحد لكل واحد حدا ، لانه مقدوف فى عينه .
- واما اذا حرمهن غير مريد لتحريم وطئهن فى وجوب الكفارة قولان على مامضى : (٢)
- أحدهما : لا كفارة فيه ، ويكون لفظ التحريم كناية فى وجوب الكفارة لاي تتعلق به مع فقد الارادة (٣) (٤) .
- والقول الثانى : أنه صريح فى وجوب الكفارة مع فقد الارادة (٥) (٦) .
- فيجب عليه به الكفارة .
- واختلف أصحابنا فيما يلزمه منها :
- (١) فذهب جمهورهم الى أنها على قولين كما لو أراد به تحريم وطئهن :
- أحدهما : كفارة واحدة .
- والثانى : باعدادهن . (٧)
- (٢) وقال أبو على بن أبى هريرة : لاتجب عليه الا كفارة واحدة قولاً واحداً .

- (١) لأنه الحق العار بقذف كل واحد منهم فلزمه لكل واحد منهم حد وهو الصحيح ، وهذا القول فى الجديد . هذا اذا كانت جماعة يجوز أن يكونوا كلهم زناة ولم يقذف كل واحد منهم على الانفراد .
- واما اذا كانوا جماعة لايجوز أن يكونوا كلهم زناة كأهل حدة مثلاً لايجب عليه الحد ، لنفى العار عنهم ، لأن كذبه مقطوع به ، لكنه يعزر للكذب . انظر نفس المصدرين السابقين .
- (٢) قد مضى فى ص ٢٧٣ .
- (٣) ج : (لايتعلق به) ساقط .
- (٤) لأن ماكان كناية فى جنس لا يكون صريحا فى ذلك ككنايات الطلاق .
- انظر : المذهب ٨٤/٢ ، روضة الطالبين ٢٩/٨-٣٠ .
- (٥) ج : ما بين القوسين ساقط .
- (٦) لأن كل كفارة وجبت بالكناية مع النية ، كان لوجوبها صريح ككفارة الظهار ، وقال النووى وهو الاظهر .
- انظر : نفس المصدرين السابقين ، وفتح العزيز ١٣/٣٠١ .
- (٧) وقد تقدم فيما اذا أراد تحريم وطئهن فى ص ٢٩٠ وما بعدها .

وفرق بينهما : بأنه في ارادة التحريم يحرم لكل واحدة  
منهن فجاز اعتبار الكفارة بأعدادهن .  
ومع فقد الارادة فالحكم في الكفارة متعلق باللفظ  
دونهن ، فلم يكن لاعتبار عددهن وجه فلزمه كفارة واحدة .

(٣٤) مسألة (تأخير الكفارة)

قال المزنى : وقال فى الاملاء : وان نوى ثلاثا قلنا :  
(١)  
أصـب وكـفر .  
وانما اراد الشافعى بهذا وان جوز تقديم الكفارة فى  
تحريم (الوطء الفرق بينه وبين الظهار .  
(٢)  
لأنه فى الظهار يجب عليه تقديم) الكفارة على الوطء ،  
ويعصى الله تعالى ان أخرها لقول الله تعالى : { ... فتحرير  
(٣)  
رقبة من قبل أن يتماسا } .  
ويجوز فى تحريم الوطء أن يقدم الاصابة ويؤخر الكفارة  
وان تقدم وجوبها على الاصابة ، وجاز تعجيلها ، لأنها غير  
(٤)  
مقيدة بشرط .

- 
- (١) وهذا نص مختصر المزنى ص ١٩٣ ، وفى النسخ الثلاث :  
(وان نوى ثلاثا أصـب وكـفر) .  
(٢) ج : ما بين القوسين ساقط .  
(٣) من سورة المجادلة آية رقم ٣ ، وتام الآية ، والآية  
التي بعدها : {والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون  
لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون  
به والله بما تعملون خبير ، فمن لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين من قبل أن يتماسا ، فمن لم يستطع فإطعام  
سنتين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله ، وتلك حدود  
الله للكافرين عذاب أليم} .  
آية ٣-٤ من سورة المجادلة .  
(٤) فتح العزيز ٢٩ل/١٣ .

١/٣٤ فمل (حتى تجب الكفارة لمن قال لنسائه  
أنتن على حرام يريد تحريم الوطاء؟)

ولو قال لنسائه : أنتن على حرام يريد تحريم وطئهن ،  
ان أمابهن فلا كفارة عليه في الحال حتى يمييهن ، لانه جعل  
التحريم مشروطا في نيته بامابتهن ، فاذا أمابهن وجبت  
الكفارة عليه حينئذ ، ويقبل ذلك منه في الظاهر والباطن .  
بخلاف ماينويه من شروط الطلاق الذي يقبل منه في الباطن  
دون الظاهر ، لان هذا مما يختص بوجوب الكفارة التي هي من  
حقوق الله تعالى التي يدين فيها فاستوى فيها حكم الظاهر  
والباطن ، وليس كالكلام الذي يتعلق به حق لأدمى ، فجاز أن  
يختلف فيه حكم الظاهر والباطن . والله أعلم بالصواب .

---

(١) انظر : فتح العزيز ٢٩٤/١٣ .  
(٢) ب ، ج : كالطلاق .

(٣٥) مسألة (لو قال لزوجته : أنت على كالميتة  
أو الدم أو نحوها)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : كالميتة  
(١)  
والدم فهو كالحرām .  
(٢)  
إذا قال لزوجته أو لأمته : أنت على كالميتة والدم ،  
أو كلحم الخنزير ، فهذا قد يستعمل في كنايات الطلاق ،  
والظهار ، والعتق .  
(٣)  
فإن أراد به طلاقا أو ظاهرا أو عتقا صح .  
(٤)  
وإن لم يرد به ذلك فلا يخلو حاله من ثلاثة أقسام :  
(٥)  
أحدها : أن يريد به تحريم الوطء فيكون كناية فيه  
(٦)  
فتجب به الكفارة ، لأنه إذا كان كناية في الطلاق والظهار  
فاولى أن يكون كناية في تحريم الوطء تجب به الكفارة ، وإن  
لم يقع به التحريم كقوله : أنت على حرام يريد به تحريم  
(٧)  
الوطء .

والقسم الثاني : أن يريد به لفظ التحريم فيجعله ١/٣٨  
قائما مقام قوله : أنت على حرام .  
فإن قلنا : إن الحرام صريح في وجوب الكفارة كان هذا  
كناية عنه ، لأن الصريح يكنى عنه فيمير بالنية جاريا مجرى ١٢٣/ج

- 
- (١) مختصر المزنّى ص ١٩٣ .  
(٢) ب : أو قال .  
(٣) ب : فإن أراد به .  
(٤) انظر : المهذب ٨٤/٢ ، حلية العلماء ٤٩/٧ ، فتح  
العزیز ٣٢٤/١٣ ، روضة الطالبین ٣١/٨ .  
(٥) ب : (فيه) ساقط .  
(٦) ب : فتجب فيه .  
(٧) انظر نفس المصادر السابقة .

قوله : أنت على حرام ، فتكون الكفارة به واجبة .<sup>(١)</sup>  
وان قلنا : ان الحرام كناية في الكفارة لا يتعلق به مع  
فقد الإرادة حكم فلا شيء عليه في هذا<sup>(٢)</sup> (لأن الكناية ليس لها<sup>(٣)</sup>  
كناية .<sup>(٤)</sup>  
والقسم الثالث : أن لا يريد به شيئا فلا شيء عليه ) ، لأن<sup>(٥)</sup>  
الكناية مع فقد الإرادة لا يتعلق بها حكم . والله أعلم<sup>(٦)</sup>  
بالمواب .

- 
- (١) ب : (به) ساقط .  
(٢) ج : (حكم) ساقط .  
(٣) المذهب ٨٤/٢ ، حلية العلماء ٥٠/٧ ، فتح العزيز ٣٢ل/١٣ ، روضة الطالبين ٣١/٨ .  
(٤) ب : فلاح عليه فيه .  
(٥) ج : ما بين القوسين ساقط .  
(٦) نفس المصادر السابقة .

١/٣٥ فصل (لو قال لزوجته في حالة يحرم

عليه وطؤها : أنت على حرام)

وإذا قال لزوجته وهي محرمة ، أو حائض ، أو في عدة عن طلاق رجعي ، أو في ظاهر ثم يكفر عنه : أنت على حرام يريد تحريم وطئها لم تجب عليه كفارة ، لأن وطئها محرم عليه . وهكذا لو قال لامته وقد زوجها أو كاتبها : أنت على حرام يريد تحريم وطئها لم تلزمه الكفارة ، لأن وطئها محرم عليه .<sup>(٢)</sup>

وان قال ذلك لهما وهما على الحال التي ذكرنا لا يريد تحريم وطئها ، فان جعلنا اللفظ مريحا في وجوب الكفارة وجبت عليه ، لأن الحكم يصير معلقا باللفظ .<sup>(٣)</sup> وان جعلناه كناية فيها لم تجب عليه .

- 
- (١) ب : أنت حرام .  
 (٢) قال النووي في الروضة : "ولو كانت الأمة معتدة ، أو مرتدة ، أو مجوسية ، أو مزوجة ، أو كانت الزوجة محرمة ، أو معتدة عن شبهة ففي وجوب الكفارة وجهان ، لأنها محل الاستباحة في الجملة ، ولو كانت حائضا ، أو نفساء ، أو صائمة وجبت على المذهب ، لأنها عوارض ، ولو خاطب به الرجعية فلا كفارة على المذهب ونقل الحنابلة خلافاً" .  
 انظر : روضة الطالبين ٣٠/٨ .  
 الظاهر أن مآذكره المصنف هو الراجح من الوجهين اللذين ذكرهما النووي . والله أعلم .  
 (٣) ب : فلم تجب .

٣٥/ب فصل (لو قال لها : رأسك على حرام أو نحو هذا)

وإذا قال لزوجته : فرجك على حرام ، أو قال رأسك على  
حرام ، فهما سواء ، وليس لذكر الفرج زيادة حكم ، لأنه  
بعضها كراسها فدخل في قوله : أنت على حرام ، فجرى عليه  
حكمه ، وإن كان لفظ التحريم أعم .  
فإن أراد بتحريم الفرج والرأس تحريم الوطء لزمته  
الكفارة . وإن لم تكن له ارادة فعلى قولين .  
ولو قال : بطنك على حرام كان مريحا في وجوب الكفارة  
لانتفاء الاحتمال عنه .

- 
- (١) ب : (أو قال : رأسك على حرام) ساقط .  
(٢) ب : فدخل .  
(٣) ج : بتحريمه .  
(٤) ب ، ج : وطؤك .

ولو قال :  
بطنك على  
حرام

٣٥/ج فمّل (لو قال : أنت على حرام طالق

أو أنت على حرام كظهر أمي أو ما أشبه ذلك)

ولو قال : أنت على حرام طالق ، ولانية له طلقت ، ولم تلزمه الكفارة ، وصار ماتعقب التحريم من الطلاق تفسيرا له .

ولو قال : أنت على حرام وأنت طالق لم يمر الطلاق تفسيرا لاستثناؤه بلفظ مبتدأ ، ولزمته الكفارة في التحريم (١) على أحد القولين . (٢)

ولو قال : أنت على حرام كظهر أمي ولانية له كان مظاهرا ، ولم يلزمه بالتحريم كفارة ، لأنه قد فسر اطلاقه بقوله : كظهر أمي فيكون ظاهرا . (٣) ولا يكون ظاهرا .

فان قال ذلك مريدا به الطلاق فذلك ضربان :

أحدهما : أن يريد الطلاق بقوله : كظهر أمي فيكون ظاهرا ولا يكون طلاقا . (٤)

والثاني : أن يريد الطلاق بقوله : أنت على حرام ، فيكون مطلقا ومظاهرا . (٥)

- (١) ب ، ج : لاستثناؤه .
- (٢) أي بالإنفاذ إلى وقوع الطلاق الذي يفهم من السياق .
- (٣) قال في الروضة : إذا أطلق ولم ينو شيئا يحتمله كلامه فلاطلاق لعدم الصريح والنية ، وفي كونه مظاهرا وجهان : المنصوص في (الأم) أنه ظاهر . بحث في الأم فلم أعثر عليه .
- انظر : المذهب ١١٣/٢-١١٤ ، حلية العلماء ١٦٨/٧ ، روضة الطالبين ٢٦٨/٨ .
- (٤) وان أراد بقوله : أنت على حرام الطاهر ، وبقوله : كظهر أمي الطلاق ، حمل الطاهر قطعا ، ولا يقع الطلاق على الصحيح .
- انظر نفس المصادر السابقة .
- (٥) أ ، ج : مطلقا ومظاهرا .
- وان أراد بقوله : أنت على حرام الطلاق ، وبقوله : كظهر أمي الطاهر ، وقع الطلاق ، وحمل الطاهر أن كان الطلاق رجعيا على الصحيح ، وان كان بائنا فلايحمل الطاهر . انظر نفس المصادر السابقة أيضا .

الفرق بين قوله : أنت على حرام طالق وأنت على حرام وأنت طالق

.....

---

= وقد ذكر الإمام النووي في الروضة تفاصيل أخرى مهمة  
مما تفرع عن هذا المثال : كقوله : ان لم ينو بقوله :  
كظهر أمي شيئا لم يلزمه شيء سوى كفارة اليمين ،  
ويكون قوله : كظهر أمي تأكيدا للتحريم .  
من أراد الوقوف على هذه التفاصيل المفيدة فعليه  
مراجعة الروضة ٢٦٧/٨-٢٦٨ .  
وأما في كتاب الأم : فقد ذكر كلاما مجملا ، ولم يتعرض  
لهذه التفاصيل ، فقال : "وهكذا ان قال : أنت على  
كظهر أمي يريد الطلاق فهو طلاق ، ان لم يرد الطلاق فهو  
متظاهر" .  
انظر : الأم ٢٦٤/٥ .

## (٣٦) مسألة (اللفاظ التي ليست صريحة ولا كناية في الطلاق)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : فأما ما يشبه الطلاق ، مثل قوله : بارك الله فيك ، أو أسقيني ، أو أطعميني ، أو أرويني ، أو زوديني ، أو ما شبه ذلك فليس ذلك بطلاق وإن نواه .<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>

قد ذكرنا أن اللفاظ في الطلاق تنقسم ثلاثة أقسام :<sup>(٣)</sup>  
صريح وقد مضى .<sup>(٤)</sup>  
وكناية قد تقدم .

وماليس بصريح ولا كناية وهو هذا ، كقوله : أطعميني ، ١/٢٩  
أو أسقيني ، أو زوديني ، وما أحسن عشرتك ، وما أظهر أخلاقك ،<sup>(٥)</sup>  
وما جرى مجرى هذه اللفاظ التي لم توضع للفرقة ، ولا تتضمن معنى البعد فلا يقع بها الطلاق ، سواء نواه أو لم ينوه ، لأن الطلاق لو وقع بما لا يتضمن معنى الفرقة لوقع بمجرد النية .<sup>(٦)</sup>  
وقد رددنا على مالك في إيقاعه الطلاق بمجرد النية في<sup>(٧)</sup>  
أحد الروايتين عنه ، وهو قول محمد بن سيرين .<sup>(٨)</sup>  
فأما إذا قال لها : أطعمي ، واشربي كان كناية يقع به الطلاق إذا نواه .  
وقال أبو إسحاق المروزي : لا يكون كناية ، كما لو قال أطعميني وأسقيني .

- 
- (١) ب : أو ما يشبه الطلاق ذلك .  
(٢) انظر : مختصر المزنّى ص ١٩٣ ، وتماثله : "ولو أجزت النية بما لا يشبه الطلاق أجزت أن يطلق في نفسه" .  
(٣) قد مضى في ص ١٥٨ وما بعدها .  
(٤) تعريف الكناية قد تقدم في ص ١٥٨ أيضا ، وذكر اللفاظ الكنايات وأقسامها في ص ١٨٧ .  
(٥) ب : هذا .  
(٦) المهذب ٨٣/٢ ، روضة الطالبين ٢٧/٨ .  
(٧) وقد تقدم ما أشار إليه المصنف من الرد على مالك في ص ١٥٦-١٥٧ .  
(٨) وبه قال الحنابلة . المغنى ١٣٣/٧ .

وهذا فاسد ، لأن قوله : أطعمى واشربى يتضمن معنى  
 البعد ، لأن معناه : أطعمى مالك ، واشربى شرابك ، وهى تفعل  
 (١)  
 ذلك فى الأغلب اذا خلت من زوج .  
 (٢)  
 وقوله : أطعمينى وأسقينى اذنا لها وتقريباً ، فجرى  
 (٣)  
 هذا مجرى قوله : اقربى وليس بكناية .  
 (٤)  
 وجرى ذلك مجرى قوله : اذهبى وهى كناية .  
 (٥)  
 ولو قال : تجرعى ، وتفصصى كان كناية وافق عليه أبو  
 اسحاق .

ولو قال : جرعتينى ، وغمصتينى كان فيه لامحابة وجهان  
 أحدهما : لا يكون كناية ، كما لو قال : أطعمينى  
 وأسقينى .  
 والثانى : يكون كناية ، لأن معناه : جرعتينى فراقك ،  
 وغمصتينى ببعادك .  
 ولو قال لها : بارك الله فيك لا يكون كناية .

- 
- (١) واختلفوا فى من قال لامرأته : كلى واشربى ونوى الطلاق  
 فمنهم من قال لا يقع ، وهو قول أبى اسحاق ، لأنه لا يدل  
 على الطلاق فلم يقع به الطلاق كما لو قال : أطعمينى ،  
 وأسقينى .  
 ومنهم من قال : يقع وهو الصحيح لأنه يحتمل معنى الطلاق  
 وهو أن يريد كلى ألم الفراق ، واشربى كأس الفراق  
 فوقع به الطلاق مع النية كقوله : ذوقى وتجرجى .  
 انظر : المذهب ٨٣/٢ ، حلية العلماء ٣٧/٨ ، روضة  
 الطالبين ٢٧/٨ .  
 (٢) أ ، ج : اذنا لها وتقريب .  
 (٣) أ : أقدى ، ب : أقدى .  
 (٤) ب : (وجرى ذلك مجرى قوله : اذهبى وهى كناية) ساقط .  
 (٥) الغصة بالفم : ما غص به الإنسان من طعام أو غيظ على  
 التشبيه ، يقال فى الأصل : لما ينشب فى الحلق من عظم  
 أو غيره . يقال أيضا : غص المكان بذهله أى فاق .  
 لسان العرب ، المصباح المنير ، مادة (غصص) .

ولو قال لها : بـارك الله لك كان كفاية ، والفرق  
(١)  
بينهما مذكرناه .

---

(١) ولعله يقصد بذلك الفرق بين قوله : اطعمي ، واشربي ،  
حيث يتضمن معنى التباعد ، لأنه كما قال : اطعمي من  
مالك ، واشربي شرابك ، وهي تفعل ذلك في الأغلب إذا  
خلت من زوج ، وبين قوله : أطعميني واسقيني بحيث يدل  
على التفاهم والقرب من بعض .  
وقد سبق أن أشرنا في ص ٣٠٢-٣٠٣ ما يؤيد رأي الامام  
الماوردي ويجعل رأي أبي اسحاق مرجوحا .

١/٣٦ فصل (لو قال لها : أنت الطلاق)

وأما إذا قال لها : أنت الطلاق ، فقد اختلف أصحابنا ، هل يكون مريحا ، أو يكون كناية ؟ على وجهين : أحدهما : يكون مريحا ، لأن الطلاق مريح ، فعلى هذا يطلق واحدة إلا أن يريد أكثر منها .<sup>(١)</sup> والوجه الثانى : يكون كناية ، لأنها فى نفسها لا تكون طلاقا ، وإنما يقع الطلاق عليها إذا أوقعه ، فلذلك مار كناية يرجع فيه الى ارادته ، فإن لم يرد به الطلاق لم يقع .<sup>(٢)</sup>

- 
- (١) أى أن لفظ (الطلاق) من ألفاظ المريح ، لأنه مريح بالمصدر ، ثم أنه إذا أراد أن يوقع به واحدة ، أو اثنتين ، أو ثلاثا ، لأن المصدر يقع على القليل والكثير .
- (٢) هذا الوجه هو أصح الوجهين فى المذهب ، لأن هذا لفظ مصدر ، والمصادر غير موضوعة للأعيان ، ويستعمل فيها على سبيل التوسع .
- انظر الوجهين : فى فتح العزيز ٢٢ل/١٣ ، روضة الطالبين ٢٣/٨ .

## (٣٧) مسألة (الطلاق الثلاث لغير المدخول بها)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولو قال للثى لم

(١)

يدخل بها : أنت طالق ثلاثا للسنة وقعن معا .

أما إذا طلق غير المدخول بها ثلاثا ، فإن قال : أنت ٣٩/ب

(٣)

(٢)

طالق ثلاثا طلقت ثلاثا ، وهو قول الجمهور .

(٤)

وقال عطاء بن يسار ،

(١) ونص الامام للشافعى رحمه الله : "فاذا قال الرجل لامرأته التى لم يدخل بها أنت طالق ثلاثا فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره" . الام ١٦٥/٥ ، مختصر المزنى ص ١٩٣ .

(٢) ا ، ج : (فإن قال : أنت طالق ثلاثا) ساقط .

(٣) قال ابن المنذر فى الاشراف : "أجمع أهل العلم على أن من طلق زوجته قبل أن يدخل بها تطليقة أنها قد بانث منه ، ولاتحل الا بنكاح جديد ، ولأعدة له عليها . واختلفوا فى الرجل يطلق غير المدخول بها ثلاثا بلفظة واحدة :

فقال طائفة : لاتحل له حتى تنكح زوجا غيره ، كذلك قال ابن عباس ، وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وابن مسعود رضى الله عنهم .

وبه قال سعيد بن المسيب ، وابن سيرين ، وابن معقل ، وعكرمة ، والنخعى ، والشعبى ، وسعيد بن جبير ، والحكم ، ومالك ، وابن أبى ليلى ، والشورى ، والأوزاعى ، والشافعى ، وأحمد وأبو ثور وأصحاب الراى وروى عن على وزيد " .

قال أبو بكر : وبه نقول .

انظر : الاشراف على مذاهب العلماء مج ٤ ص ١٦٣ .

أما ما روى عن الصحابة فقد روى عنهم ابن أبى شيبة فى مصنفه وزاد عليه عن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما .

انظر : مصنف عبد الرزاق ٣٣١/٦ وما بعدها ، مصنف ابن أبى شيبة ٢١/٥-٢٢ ، السنن الكبرى ٣٥٥/٧ .

وكذلك : معرفة السنن والآثار ٦٤/١١ وما بعدها ، لكنه عن بعض الصحابة .

(٤) هو الامام أبو محمد عطاء بن يسار المدنى مولى أم المؤمنين ميمونة رضى الله عنها ، الفقيه الواعظ كان من كبار التابعين وعلمائهم ، وكان ثقة جليلا من أوعية العلم .

روى عن زيد بن ثابت ، وأبى أيوب ، وعائشة ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وروى عنه زيد بن أسلم ، وعمرو بن دينار ، ومفوان بن سليم ، وهلال بن أبى أمية . =

(١) والمغربي : تطلق واحدة ، لأنها قد بانث بقوله : أنت طالق  
(٢) فلم يقع عليها بعد البينونة بقوله : ثلاثا شيء .  
وهذا فاسد ، لأن وقوع الثلاث هو بقوله : أنت طالق  
(٣) (٤)  
لاحتماله العدد ، وقوله : ثلاثا تفسير منه للعدد المراد

- = قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي : ثقة .  
يقال مات سنة ١٠٣هـ وقيل ١٠٤هـ وقيل ٩٤هـ وقيل دفن  
بالاسكندرية .  
انظر : الطبقات لابن سعد ١٧٣/٥ ، الجرح والتعديل  
٣٣٨/٦ ، تذكرة الحفاظ ٩٠/١ ، الكاشف ٢٣٣/٢ ، تهذيب  
التهذيب ٢١٧/٧ .  
(١) هو : أبو العرب الحافظ المؤرخ محمد بن أحمد بن تميم  
المغربي الأفریقی من أولاد أمراء الغرب ، أخذ عن أصحاب  
سحنون ، ذكره القاضي عياض في فقهائه المالكية ، فقال  
كان حافظا لمذهب مالك ، صنف طبقات أهل إفريقية ،  
وكتاب المحن ، وكتاب فضائل مالك ، وفضائل سحنون ،  
وكتاب عباد إفريقية ، وله كتاب التاريخ أحد عشر  
مجلدا إلى أن قال : توفي في ذي القعدة سنة ٣٣٠هـ .  
انظر : تذكرة الحفاظ ٨٨٩/٣ ومابعدا .  
(٢) وقال ابن المنذر : "وكان سعيد بن جبير ، وطاوس ،  
وأبو الشعثاء ، وعطاء ، وعمرو بن دينار يقولون : من  
طلق بكرا ثلاثا فهي واحدة" . انظر : الاشراف مج ٤ ،  
ص ١٦٣ ، وكذلك اختلاف العلماء ص ١٣٣ .  
وروى البيهقي عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث  
أنه قال : في رجل قال لامرأته ولم يدخل بها : أنت  
طالق ، ثم أنت طالق ، ثم أنت طالق ، فقال أبو بكر :  
أيطلق امرأة على ظهر الطريق ؟ قد بانث من حين طلقها  
التطليقة الأولى .  
انظر : السنن الكبرى ٣٥٥/٧ ، معرفة السنن والآثار  
٦٦/١١ .  
وقال البيهقي أيضا : وفي حكاية الشافعي عن بعض  
العراقيين أنه قال : بلغنا عن عمر بن الخطاب ، وعلى  
ابن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ،  
وأبراهيم بذلك . لأن امرأته ليست عليها عدة ، فقد  
بانث بالتطليقة الأولى . هذا لفظ معرفة السنن والآثار  
وفي السنن الكبرى : "وحكى الشافعي في كتاب اختلاف  
العراقيين وأظنه عن أبي يوسف وفيه : ولم تقع عليها  
الباقيتان هذا قول أبي حنيفة ...." .  
انظر : السنن الكبرى ٣٥٥/٧ ، معرفة السنن والآثار  
٦٦/١١ .  
(٣) ج : لاحتمال العدد .  
(٤) أ ، ب : تفسيراً .

من قال طلاق  
الثلاث بلفظة  
واحدة أو  
متفرقة لغير  
المدخول بها  
يقع واحدة

بقوله : أنت طالق ، وكذلك جاء منصوبا لكونه تفسيرا ، (كما  
 لو قال له : على عشرون درهما ، ما الدرهم لكونه منصوبا ١٢٤/ج  
 (١)  
 تفسيرا) للمعدود ، كذلك الثلاث تفسيراً للعدد .  
 (٢)  
 وقد حكى عن عبد الله بن عمرو : أنه سئل عن غير  
 المدخول بها إذا طلقت ثلاثا ؟ قال عطاء بن يسار : فقلت :

- (١) ج : ما بين القوسين ساقط .  
 (٢) هو أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل  
 القرشي . وقد قيل : أسلم قبل أبيه .  
 روى عن أبي بكر المديق ، وعمر ، وعنه من الصحابة :  
 ابن عمر ، وأبو أمامة والمصور ، وعدد كثير غيرهم .  
 ومن التابعين : سعيد بن المسيب ، وعروة ، وطاوس ،  
 وعطاء بن يار ، وعكرمة ، وعامر الشعبي وآخرون .  
 وكان أحد العبادة المشهورين في الحديث عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ، روى ابن سعد عن عبد الله بن  
 عمرو قال : قلت : يا رسول الله انى أسمع منك أحاديث  
 أحب أن أعيها فأستعين بيدي مع قلبي يعنى أكتبها ،  
 قال : نعم . وفى رواية : استأذنت النبى صلى الله  
 عليه وسلم فى كتابة ما سمعته منه ، فأذن لى فكتبت ،  
 فكان عبد الله يسمى صحيفته تلك الصادقة .  
 وكان رضى الله عنه ممن جمع بين طلب العلم والعبادة ،  
 وكان من أكثر الصحابة صياما وقياماً ، وقد جاء فى  
 الصحيحين عنه رضى الله عنه أنه قال : كنت أصوم الدهر  
 وأقرأ القرآن فى كل ليلة ، قال : فاما ذكر النبى صلى  
 الله عليه وسلم ، واما أرسل الى فأتيته ، فقال لى :  
 "ألم أخبر أنك تصوم الدهر ، وتقرأ القرآن كل ليلة ؟"  
 فقلت : بلى يا نبى الله ! ولم أرد بذلك الا الخير .  
 قال : "فصم وأفطر ، ونم وقم ، وصم من الشهر ثلاثة  
 أيام ، فان الحسنة بعشر أمثالها ، وذلك مثل صيام  
 الدهر" . قال قلت : أطيق أكثر من ذلك ، فما زال حتى  
 قال : "فان لزوجك عليك حقا ، ولزورك عليك حقا ،  
 ولجسدك عليك حقا ، وإن لولدك عليك حقا ، فصم صوم نبى  
 الله داود فانه كان يصوم يوما ويفطر يوما ، كان من  
 أعبد الناس ، أقرأ القرآن فى ثلاث . . . " قلت يا نبى  
 الله انى أطيق أفضل من ذلك ، قال ، وقال لى : "انك  
 لاتدرى لعلك يطول بك عمر" ، قال : فصرت الى الذى قال  
 لى النبى صلى الله عليه وسلم ، فلما كبرت وددت أنى  
 كنت قبلت رخصة نبى الله صلى الله عليه وسلم .  
 رواه البخارى فى كتاب الصوم ، باب صوم يوم وافطار  
 يوم ، وباب صوم داود عليه السلام ٥٤٠٥٣/٢ ، وفى كتاب  
 الانبياء فى فضل داود عليه السلام ٤٨١/٢ وما بعدها ،  
 ومسلم فى كتاب الصيام ٨١٢/٢-٨١٨ .  
 وقد حاولت أن أختصر رغم ما يظهر أنه تطويل ، لقصد  
 الاستفادة من سيرة السلف فى كيفية طلب العلم ، وتركية =

- (١) (٢) (٣)  
 لا تبين الا بواحدة ، فقال لى عبد الله بن عمرو : يا قاص !  
 (٤) (٥) (٦)  
 الواحدة تبينها ، والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره .

= النفس ، وتفقد رسول الله صلى الله عليه وسلم لآحوال  
 المحابة الى غير ذلك مما يستنبط من ترجمة هذا  
 الصحابي الجليل وغيره ، والله الموفق .  
 توفي رضى الله عنه بالشام سنة ٦٥هـ وهو يومئذ ابن ٧٢  
 سنة .  
 انظر ترجمته : الطبقات لابن سعد ٢٦١/٤-٢٦٨ ، الاصابة  
 ١١٢-١١١/٤ .

- (١) ا : (الا بواحدة) ساقط .  
 (٢) ا ، ج : (لى) ساقط .  
 (٣) فى النسخ الثلاث : يا قاصى ، والصواب ما أثبتناه ، وقد  
 ذكر فى كتب السنن والآثار ما أثبتناه . ولم نجد فى  
 ترجمته انه كان قاضيا .  
 ب : والثالثة .

- (٤) ج : والثلاث عرضها .  
 (٥) هذا الاثر خرج عبد الرزاق فى مصنفه قال : عن مالك عن  
 يحيى بن سعيد عن بكير عن نعمان بن أبى عياش قال :  
 (٦) سأل رجل عطاء بن يسار عن الرجل يطلق البكر ثلاثا ؟  
 فقال : انما طلاق البكر واحدة . فقال عبد الله بن  
 عمرو بن العاص : أنت قاص ، الواحدة تبينها ، والثلاث  
 تحرمها حتى تنكح زوجا غيره .

وعند البيهقى فى سننه مثله ، وفيه : قال : جاء رجل  
 يستفتى عبد الله بن عمرو بن العاص انما أنت قاص .  
 وفى مصنف ابن أبى شيبة قال : حدثنا أبو بكر ، قال نا  
 عبدة بن سليمان عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله  
 ابن الأشج عن عطاء بن يسار قال : كنت جالسا عند عبد  
 الله بن عمرو فسأله رجل عن رجل طلق امرأته بكرا ثلاثا  
 قال عطاء : فقلت : ثلاث طلاق البكر واحدة ، وقال عبد  
 الله بن عمرو : ما يدريك ؟ انما أنت قاص ولست بمفتى !  
 الواحدة تبينها ، والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره .  
 انظر : مصنف عبد الرزاق ٣٣٤/٦ فى باب طلاق البكر ،  
 مصنف ابن أبى شيبة ٢٢/٥ ، سنن سعيد بن منصور ١/٣  
 ص ٢٦٨ ، وكذلك الام ١٦٥/٥-١٦٦ ، السنن الكبرى ٣٣٥/٧ ،  
 معرفة السنن والآثار ٦٥/١١ ، وكذلك فى الموطأ فى  
 ص ٣٨٩-٣٩٠ بلفظ : "انما أنت قاص ... تحت عنوان : طلاق  
 البكر" .

هذا وبعد عزو هذا الاثر يجدر بنا ان نعود الى رأس  
 المسألة وهى طلاق غير المدخول بها ثلاثا ، فقد رجح  
 المصنف رحمه الله تعالى رأى الجمهور ، حيث ذكر أن  
 الرأى المخالف للجمهور فاسد ، ومن ضمن ما ذكر من  
 الأدلة هذا الاثر .  
 ثم نعود الى ما أوردناه من كلام ابن المنذر فى الاشراف  
 على من قال : بأنها طلقة واحدة كبار التابعين :  
 سعيد بن جبير ، وطائوس ، وأبو الشعثاء وعمرو بن  
 دينار . وكذلك مصنف عبد الرزاق ٣٣٦/٦ .

= وقد أورد أيضا ابن المنذر إجماع أهل العلم على أن من طلق زوجته قبل أن يدخل بها تطليقة قد بانت منه ، مادام الأمر كذلك فكيف تقع الثانية والثالثة على امرأة قد بانت بالأولى ؟ لأعدة للزوج عليها بقوله تعالى : { يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها } . سورة الاحزاب : آية ٤٩ .

فمات بذلك أجنبية لا يقع عليها الطلاق . ثم ان طلاق الثلاث بلفظ واحد في المدخول بها غير مجمع على وقوعه ثلاثا لحديث ابن عباس الصحيح المشهور ونصه " كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وسنتين - وفي رواية - ثلاثا من إمارة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم " . رواه مسلم ١٠٩٩/٢ في كتاب الطلاق (باب طلاق الثلاث) وقد سبق ذكر هذا الحديث في أول الكتاب برواياته المتعددة في ص ٤٠ .

يفهم من ظاهر هذا الأثر أن هذا التصرف من أمير المؤمنين عقوبة لهم ليس الا كما جاء في مصنف عبد الرزاق وغيره ، وفيه : عن الرجل يطلق البكر ثلاثا قبل أن يدخل بها فقال : " كان عمر بن الخطاب يفرق بينهما ويوجعه ضربا " . مصنف عبد الرزاق ٣٣٢/٦ .

ولهذا أرى وجهة رأى عطاء بن يسار ومن معه ، ولا يعاب على من أخذ به ، وأما قول عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما لعطاء : انما أنت قاص ولست بمفتي . لا يعدو كونه من كلام الشيخ اذا خالفه أحد من تلاميذه في الرأي ، وكذلك سكوت عطاء على هذا القول ما هو الا تأدب مع شيخه وخاصة ان أبدى رأيه في المسألة ، ولم ينقل اليثا ما يدل على عدوله عن رأيه ، وقناعته برأى شيخه .

١/٣٧ فصل (لو قال لغير المدخول بها

أنت طالق ثلاثا للسنة)

١/٣٠ فإذا تقرر أن الطلاق الثلاث يقع على غير المدخول بها كوقوعه على المدخول بها ، فقال لها وهي غير مدخول بها : أنت طالق ثلاثا للسنة وقعن معا في الحال ، على أى حال كانت من حيض أو طهر ، لأننا قد ذكرنا أن غير المدخول بها لا سنة (١) في طلاقها ولا بدعة ، وليس عندنا في عدد الطلاق سنة ولا بدعة . وعند أبى حنيفة : أنها تطلق بواحدة تبين بها ، ولا يقع عليها غيرها ، بناء على أصله في أن طلاق الثلاث بدعة ، وأن السنة فيه أن يقع في كل قراء طلقة ، وهي بالطلقة الأولى قد بانته ، فلم يقع عليها غيرها وقد مضى الكلام معه ، والله أعلم .

- 
- (١) ب : في لاطلاقها .  
 (٢) الأم ١٦٦/٥ ونمّه : "ولو قال للمرأة غير المدخول بها : أنت طالق ثلاثا للسنة ، أو ثلاثا للبدعة ، أو ثلاثا بعضهن للسنة ، وبعضهن للبدعة وقعن معا حين تكلم ، لأنه ليس فيها سنة ولا بدعة" .  
 المهذب ٨٩/٢ ، روضة الطالبين ١٢-١١/٨ .  
 (٣) الكتاب للقدوري مع شرحه اللبس ٣٨-٣٧/٣ ، تحفة الفقهاء ١٧١/٢ ، الهداية ٢٢٧/١ ، فتح القدير ٣٣٤/٣ .  
 (٤) ب : فلا يقع غيرها .  
 (٥) وقد مضى الكلام في أول الكتاب في ص ٣٧ .

(٣٨) مسألة (ولو قال لغير المدخول بها

أنت طالق ثلاث مرات)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : ولو قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، وقعت الأولى ، وبانت بلاعة (١) . وهذا في غير المدخول بها إذا قال لها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق (٢) ، مريدا بالثانية والثالثة الاستئناف طلقت واحدة باللفظ الأول ، ولم تقع الثانية والثالثة ، لأنها بالأولى بانت (٤) .

وقال مالك : تطلق ثلاثا إذا قال لها متعملا ، لأن بعض الكلام مرتبط ببعض ، وحكم أوله موقوف على آخره ، فجرى مجرى قوله : أنت طالق ثلاثا (٥) .

وهذا فاسد ، لأنه طلاق مرتب قدم بعضه على بعض ، فإذا وقع ماتقدم منه ، منع من وقوع متأخر عنه .

وخالف قوله : أنت طالق ثلاثا ، لأنهن وقعن معا باللفظ الأول من غير ترتيب .

وحكى عن الشافعي - رحمه الله تعالى - في القديم أنها تطلق ثلاثا كقول مالك (٦) .

- 
- (١) الأم ١٦٦/٥ ، مختصر المزني ص ١٩٣ .  
 (٢) ج : وإذا قالها .  
 (٣) ب ، ج : (أنت طالق) الثالثة ساقطة .  
 (٤) ب : نائنة .  
 انظر : المهذب ٨٥/٢ ، حلية العلماء ٥٧/٧ ، روضة الطالبين ٧٩/٨ ، اختلاف العلماء ص ١٣٤ .  
 (٥) وبه قال ربيعة ، والأوزاعي ، وابن أبي ليلى ، والليث ابن سعد .  
 انظر : اختلاف العلماء ص ١٣٤ ، الاشراف مج ٤ ص ١٦٤ ، وزاد ابن المنذر : وقال مالك : "إذا لم تكن له نية" .  
 (٦) لأن الكلام إذا لم ينقطع ارتبط بعضه ببعض فمار كما لو قال أنت طالق ثلاثا . المهذب ٨٥/٢-٨٦ .

فخرجه ابن أبي هريرة قولا ثانيا ، وأباه سائر أصحابنا  
(١)  
وجعلوه حكاية منه عن مالك .

---

(١) أ : وجعلوه جوابا عن مالك ، ج : (منه) باقطة .  
قال الشيرازي ، والشاشي : وأكثر أصحابنا قالوا :  
لا يقع إلا طلقة واحدة ، وما حكى عن القديم إنما هو  
حكاية عن مالك رحمه الله تعالى ، ليس بمذهب له ، لأنه  
تقدمت الأولى فبانت بها فلم يقع ما بعد .  
وذكر الشاشي عن أبي علي الطبري وجهين .  
انظر : المذهب ٨٦/٢ ، حلية العلماء ٥٨-٥٧/٧ .

١/٣٨ فمل (لو قال لغير المدخول بها : أنت طالق

طلقتين ونمفا ، أو ثلاثا إلا نمفا)

فإذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق طلقين ونمفا  
طلقت طلقين ، ولم تقع عليها الثالثة ، لانفرادها عما  
(١)  
قبلها بواو العطف .

ولو قال لها : أنت طالق ثلاثا إلا نصف واحدة ، طلقت  
(٢)  
ثلاثا ، لأن الباقي بعد الاستثناء طلقتان ، ونصف بكلمة واحدة  
(٣)  
(٤)  
فكملت ثلاثا .

- 
- (١) أي لأنه جمع بين الطلقتين في الإيقاع فبانت بهما ، ثم  
أوقع النصف بعد ما بانت فلم يقع . المذهب ٨٧/٢ .  
(٢) ب : (بعد) ساقط .  
(٣) ب : (وكلمة واحدة ...) .  
(٤) لأن الباقي بعد الاستثناء طلقتان ونصف كما قال ، ثم  
يسرى النصف إلى الباقي فيمير ثلاثا ، حيث أن الطلاق  
لا يتبعض ، بل ذكر بعضه كذكر كله لقوته .  
المذهب ٨٧/٢ ، روضة الطالبين ٨٥/٨ ، كفاية النبيه  
١٥٦ل/٨ وما بعدها .

٣٨/ب فصل (لو قال لغير المدخول بها : أنت طالق  
واحدة بعدها واحدة ، أو قبلها واحدة)

فإذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق واحدة بعدها  
(١)  
واحدة ، فهي طالق واحدة ليس بعدها شيء ، لأنها قد بانَّت  
(٢)  
بالواحدة .

ولو قال لها : أنت طالق واحدة قبلها واحدة ففيه  
وجهان :

أحدهما : لا طلاق عليه ، لأن وقوع الطلاق عليها يوجب وقوع  
طلقة قبلها ، ووقوع ما قبلها يمنع من وقوعها فاقترض تناقض  
(٣) (٤)  
الدور ، واسقاط الجميع .

والوجه الثاني : وهو قول أبي على بن أبي هريرة :  
أنها تطلق واحدة ليس قبلها شيء ، لأن وقوع ما قبلها موجب  
(٥) (٦)  
لإسقاطها واسقاط ما قبلها ، فوجب إثباتها ، واسقاط ما قبلها .

ولو قال : أنت طالق واحدة معها واحدة ففيه وجهان :  
أحدهما : تطلق طلقتين ، لأنهما تقمان معا لا تتقدم

- (١) ب : وواحدة .  
(٢) أي أنها قد بانَّت منه بالاولى ، وتكون الثانية لاغية ،  
لأن غير المدخول بها تبين بواحدة فلاعدة عليها .  
انظر : المذهب ٨٧/٢ ، روضة الطالبين ٨١/٨ .  
(٣) قال في لسان العرب : دار يدور ، إذا طاف حول الشيء ،  
وإذا عاد إلى الموضع الذي ابتداء منه .  
وفي المصباح المنير : دارت المسألة : أي كلما تعلقت  
بمحل توقف ثبوت الحكم على غيره ، فينقل اليه ، ثم  
يتوقف على الأول وهكذا ، واستدار بمعنى دار .  
انظر : مادة (دور) .  
(٤) ب ، ج : تناقض الدور إسقاط الجميع .  
(٥) أ ، ج : موجب .  
(٦) انظر : المذهب ٨٧/٢ ، فتح العزيز ٨٩ل/١٣ ، روضة  
الطالبين ٨١/٨ ، كفاية النبيه ١٥٦ل/٨ .

لو قال: أنت  
طالقة واحدة  
معها واحدة

- (١) احداهما على الأخرى ، فصار كقوله : أنت طالق طالقين . (٢)  
والوجه الثانى : وهو قول المبنى : أنها تطلق واحدة  
ليس معها شيء ، لأنه قد أفرد بها ، فصار كقوله : أنت (٣)  
طالق واحدة بعدها واحدة . (٤)  
(٥)

- 
- (١) ب : أحدهما .  
(٢) المذهب ٨٧/٢ ، فتح العزيز ٨٣/١٣ ، روضة الطالبين ٨١-٨٠/٨ .  
(٣) أ ، ج : (بها) ساقط .  
(٤) ب : أفرد بها وكقوله .  
(٥) نفس المصادر السابقة .

٣٨/ج فصل (لو قال لغير المدخول بها : اذا دخلت الدار

فانت طالق واحدة)

(١)

ولو قال لها وهي غير مدخول بها : اذا دخلت الدار

(٢) (٣)

فانت طالق واحدة ، ثم قال لها : واذا دخلت الدار فانت

(٤)

طالق شنتين مع الواحدة فدخلت الدار طلقت ثلاثا ، لوقوعهن

معا في حالة واحدة .

ولو قال : اذا دخلت الدار فانت طالق واحدة معها

واحدة فدخلت الدار ، طلقت شنتين لوقوعهما معا .

ولو قال : اذا دخلت الدار فانت طالق واحدة بعدها

واحدة ، طلقت بدخول الدار واحدة ليس بعدها شيء ، لانه

رتبها .

ولو قال : اذا دخلت الدار فانت طالق واحدة قبلها

(٥)

واحدة ، كان على مامضى من الوجهين :

أحدهما : أنها لا تطلق بدخول الدار أصلا .

والثاني : تطلق واحدة ليس قبلها شيء .

ولو قال : اذا دخلت الدار فانت طالق ، وطالق ، فدخلت

الدار ، ففيه وجهان :

أحدهما : أنه يقع عليها بدخول الدار طلقتان ، لأن كل

(١) ب : وهي مدخول بها .

(٢) أ ، ج : (الدار) ساقط .

(٣) ج : (فانت) ساقط .

(٤) أ : (مع الواحدة) ساقط .

(٥) لعنه يقيمه مامضى في ص ٣١٥ ، وهو قوله : "ولو قال لها

انت طالق واحدة قبلها واحدة ففيه وجهان" ، فيراجع

التعليل بذلك هناك .

(١)

واحد منهما يقع بدخول الدار من غير ترتيب .

والوجه الثانى : لا يقع عليها الا طلقة واحدة ، كما لو

(٣)

(٢)

قال لها مواجهة انت طالق وطالق لم يقع عليها الا واحدة . ٤٠/ب

(٤)

وهذا فاسد ، لان المواجهة مرتب ، وفى تعليقه بدخول

الدار غير مرتب ، ولعل قائل هذا الوجه أوقع الواحدة ، لأن

(٥)

المواجهة عنده توجب الترتيب . والله تعالى أعلم .

(١) أى أنه علقهما بدخولها الدار من غير اعتبار ترتيب

بين اللفظ الاول والثانى ، حيث ان حرف الواو التى جاء بها تدل على مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه على القول الراجح ، واما احتمال كون المعطوف بها قبل أو بعد ، أو مماحب للمعطوف عليه فلا يعرف الا بقريضة أخرى ، فبهذا صار قوله : اذا دخلت الدار فانت طالق ، وطالق ، كقوله : أنت طالق طلقتين تقع بهما طلقتان .

(٢)

ب : أنت فطالق ، ج : (وطلاق) ساقط .

(٣)

لأنها قد طلقت وبانت منه بقوله : اذا دخلت الدار فانت طالق ، وقوله : وطالق لغو حيث بان ببالولى ، فاصبحت بذلك اجنبية ، كما لو قال لها : أنت طالق طلقتين من غير ربط بفعل شيء أو تركه كدخول الدار فى المثال ، كما تقدم نظيره فى ص ٣٠٦ وما بعدها فى قوله : أنت طالق ثلاثا .

ويرى الامام النووى ان الاول أصح . انظر : روضة

الطالبين ٨٣/٨ .

(٤) ا : يترتب ، ج : ترتيب .

(٥) ب : لأن الواحدة توجب .

(١)  
(باب الطلاق بالوقت ، وطلاق المكره ، وغيره من كتب)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : وإي أجل طلق اليه  
(٢) (٣)  
لم يلزمه قبل وقته .

وهذا كما قال : الطلاق يقع ناجزا ، وعلى صفة ، وإلى  
أجل . أقسام  
الطلاق  
ج/١٢٥

فوقومه ناجزا أن يقول : (أنت طالق فيقع بمجرد اللفظ  
(٤)  
ووقومه على صفة أن يقول) أن دخلت الدار فأنت طالق ، أو أن  
(٥)  
قدم زيد فأنت طالق ، فلا يقع الطلاق قبل وجود الصفة ، سواء  
(٦) (٧)  
كان بصفة مضافة إليها بدخول الدار ، أو مضافة إلى غيرها  
كقدم زيد ، وهذا متفق عليه .

وأما تعليقه بأجل فكقوله : أنت طالق بعد شهر ، أو  
إلى سنة ، أو رأس الشهر ، فلا يقع الطلاق عليها قبل حلول  
الأجل ، سواء كان الأجل معلوماً أو مجهولاً ، وبه قال أبو  
(٨)  
حنيفة وأكثر الفقهاء .

(١) ج : (من كتب) ساقط ، قال في مختصر المزنى : "الطلاق  
بالوقت ، وطلاق المكره وغيره من كتب اباحة الطلاق ،  
والاملاء وغيرهما" ص ١٩٣ .

(٢) ب : لم يلزم .

(٣) ج : مختصر المزنى ص ١٩٣ .

(٤) ب : ما بين القوسين ساقط .

(٥) ب ، ج : وإن قدم زيد .

(٦) ب : كانت مضافة .

(٧) ب ، ج : كدخول الدار .

(٨) وممن قال بهذا عطاء بن أبي رباح ، وجابر بن زيد ،

والنخعي ، والشعبي ، والشوري ، وأحمد ، وإسحاق ،

وأبو عبيد ، وأبو شور ، والحكم بن عتيبة .

انظر : الإشراف مج ٤ ص ١٩٤ ، مصنف عبد الرزاق ٣٨٦/٦ -

٣٨٧ ، المهذب ٩٤/٢ ، روضة الطالبين ١١٦/٨ ، الهداية

٢٣٥/١ ، رد المحتار على الدر المختار ٤٤١/٢ ، المغنى

لابن قدامة ١٦٤/٣ ، المقنع مع حاشيته ١٧٠/٣ ، الكافي

٢١١/٣ .

رأى أبي  
حنيفة في  
ذلك

تعليق الطلاق  
بوقت مستقبل

ما يقع  
ناجزاً

رأى مالك  
فى ذلك

(٢)

(١)

وقال مالك : يقع الطلاق معجلاً ، استدلالاً بأمرين :

أحدهما : أنه يصير نكاحاً الى مدة وهذا باطل كالمتعة .  
والثانى : أن عقد التحريم الى أجل يوجب تعجيله  
كالمكاتبة ، لما أوجبت الكتابة تحريمها بالعتق بعد الأداء  
تعجل تحريمها بنفس الكتابة قبل الأداء .  
ودليلنا : هو أنه تعليق طلاق بشرط فوجب أن لا يقع قبل  
وجود الشرط قياساً على تعليقه بموت زيد .

أدلة  
الشافعية  
ومن معهم

فإن قيل : فموت زيد مجهول الأجل ؟

قيل : إذا ثبت فيه الأجل المجهول ، كان ثبوت الأجل  
المعلوم أحق .  
(٦)

ولأنه إزالة ملك لو علق لأجل مجهول ، لم يزل قبله  
(٧) (٨)  
(٩) فوجب إذا علق بأجل معلوم ، ألا يزول قبله (١٠) كالعتق .

ولأنه أجل لو علق به العتق لم يقع قبله ، فوجب إذا  
(١١)  
علق به الطلاق أن لا يقع قبله كالمجهول .

فأما قياسه على المتعة ، لأنه نكاح الى مدة فغلط ، لأن  
النكاح عقد يمتنع فيه دخول الأجل ففسد بالمعلوم والمجهول ،

(١) روى ذلك عن سعيد بن المسيب ، والحسن ، والزهرى ،  
وقشادة ، ويحيى الأنصارى ، وربيعه .  
انظر : الإشراف مج ٤ ص ١٩٥ ، مصنف عبد الرزاق ١٨٦/٦ ،  
كتاب الكافى ٥٧٧/٢ ، الخرشى مع حاشية العدوى ٥٥/٤ ،  
منح الجليل ١١١-١١٠/٤ .

(٢) ب : واستدلالاً بأمرين .  
(٣) ج : (ودليلنا) ساقط .  
(٤) ب : (هو) ساقط .  
(٥) ب : مشروط .  
(٦) ب : (أحق) ساقط .  
(٧) ب : لو طلق .  
(٨) أ : بأجل معلوم مجهول .  
(٩) أ : وجب .  
(١٠) ج : ما بين القوسين ساقط .  
(١١) ج : لم يقع .

الرد على  
أدلة الإمام  
مالك

والطلاق حل لا يفسد بالأجل المجهول ، فكان أولى أن لا يفسد بالأجل المعلوم .

على أن دخول الأجل في النكاح (مبطل له ، فلو كان الطلاق مثله لكان دخول الأجل فيه) مبطلا له دون النكاح ، ومالك يجعله مبطلا للنكاح دون الطلاق .

وأما الكتابة فلا يصح الاعتبار بها ، لأن الكتابة قد ملكت نفسها ، (وملك المال عليها فلم يجوز أن يجمع بين ملك المال عليها) (٢) وملك الاستمتاع بها كالخلع ، وخالف الطلاق المؤجل ، لأنه لم يملك عليها ما يمنع من بقاء ملكه على الاستمتاع بها ، فافترقا .

(١) ب : ما بين القوسين ساقط .

(٢) ب : ما بين القوسين ساقط .

ومما يستدل لمن قال لتأجيل الطلاق إلى وقته ما جاء في السنن الكبرى ، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في من قال لامراته : أنت طالق إلى سنة ، قال : هي امرأته إلى سنة .  
السنن الكبرى ٣٥٦/٧ ، معرفة السنن والآثار ٦٨/١١ ، قال ابن المنذر : وبقول ابن عباس نقول . الاشراف مج ٤ ص ١٩٥ .

أ/فصل (هل الطلاق المؤجل يتعجل ؟)

(١)

فإذا تقرر ما وصفنا من أن الطلاق المؤجل لا يتعجل ،  
فلا فرق بين أن يقول لها : أنت طالق بعد شهر ، وبين أن يقول  
لها : أنت طالق الى شهر في أنها زوجة في الحالين ، فلا يقع  
الطلاق عليها قبل شهر . (٢)

ما قيل انه  
رأى أبي  
حنيفة في  
المسألة

(وقال أبو حنيفة : ان قال لها : أنت طالق بعد شهر لم  
يقع عليها قبل شهر) . وان قال : أنت طالق الى شهر ، وقع  
الطلاق عليها في الحال ، لأنه جعل ذلك أجلا لمدة الطلاق ، ولم  
يجعله شرطا في وقوعه . (٣)

وهذا فاسد ، بل كلا الأمرين شرط ، والطلاق فيهما مؤجل  
بعد شهر ، لأنه لا فرق بين قول القائل : أنا خارج بعد شهر ،  
وبين أن يقول : أنا خارج الى شهر ، في أن الشهر أجل لكون  
الخروج بعده . والله أعلم . (٤)

(١) ب : (من) ساقطة .

(٢) أ : ويقع الطلاق .

(٣) أ : ما بين القوين ساقط .

(٤) قال في فتح القدير : " ان قال أنت طالق الى شهر تنطلق

اذا انقضى شهر ، وأوقعه أبو يوسف في الحال " . ٣٧٧/٣ .

ويفهم من هذا أن غير أبي يوسف يوافق رأي الشافعية ،

وليس على إطلاقه كما يفهم من كلام الماوردي .

(٥) ب : الخارج .

(٦) قال الشيرازي : وان قال لها : أنت طالق الى شهر لم

يكن له نية ، وقع الطلاق بعد شهر ، لأن (الي) تستعمل

في انتهاء الفعل كقوله تعالى : {ثم أتموا الميام الى

الليل} وتستعمل أيضا في ابتداء الفعل كقولهم : فلان

خارج الى شهر . قال في كفاية النبيه : أي بعد شهر ،

فلا يقع الطلاق في الحال مع الاحتمال ، كما لا يقع

بالكنايات من غير نية .

انظر : المذهب ٩٤/٢ ، كفاية النبيه ١٧٨/٨ .

(١)  
ب/فصل (هل للزوج أن يعجل الطلاق  
المؤجل أو استبداله ؟)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - في الاملاء : ولو قال  
لها : أنت طالق الى رأس الشهر ، ثم قال لها : أنت طالق  
تلك الطلقة الآن .  
فان أراد تعجيلها طلقت واحدة ، لانه قد عجل ما أجل ،  
فكان أغلظ .  
(٢)  
وان أراد رفع تلك ، وإيقاع هذه ، طلق طلقتين ، لانه  
لايمك رفع الطلاق المؤجل ، ولا المعلق بصفة . والله أعلم .  
(٣)  
(٤)

- 
- (١) ب : مسألة .  
(٢) أ ، ج : (الى) ماقط .  
(٣) ب : وقوع .  
(٤) ب : وقع .

## (٣٩) مسألة (تعليق الطلاق بوقت مستقبل)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولو قال فى شهر  
 كذا ، أو فى غرة هلال كذا ، طلقت فى المغيب من الليلة التى  
 رأى فيها هلال ذلك الشهر .<sup>(١)</sup>  
 أما إذا قال لها : أنت طالق فى شهر رمضان ، طلقت  
 بدخول أول شهر رمضان ، وذلك بأول جزء من الليلة التى يرى  
 فيها هلال رمضان .<sup>(٢)</sup>  
 وقال أبو ثور : لا تطلق إلا فى آخر جزء من شهر رمضان ،<sup>(٣)</sup>

(١) الأم ١٦٧/٥ ، ونصه : "ولو قال لها : أنت طالق فى شهر  
 كذا ، أو الى شهر كذا ، أو فى غرة هلال شهر كذا ، أو  
 فى دخول شهر كذا ، أو فى استقبال شهر كذا ، كانت  
 طالقا ساعة تغيب الشمس من الليلة التى يرى فيها هلال  
 ذلك الشهر ، ولو رأى هلال ذلك الشهر بعشى لم تطلق إلا  
 بمغيب الشمس ، لأنه لا يعد الهلال إلا من ليلته ، لامن  
 نهار يرى فيه لم ير قبل ذلك من ليلته " . ومختصر  
 المزنى ص ١٩٣ .

(٢) ب : فيه تكرار ، وخطأ .  
 انظر : المهذب ٩٥/٢ ، حلية العلماء ٨٦/٧ ، روضة  
 الطالبين ١١٦/٨ ، كفاية النبيه ١٧٩/٨ .  
 (٣) هو الامام الجليل ابراهيم بن خالد بن أبى اليمان  
 أبو ثور الكلبي الفقيه ، أحد أصحاب الشافعية  
 البغداديين ، وقيل كنيته أبو عبد الله ، وأبو ثور  
 لقب .

روى عن سفيان بن عيينة ، وابن علية ، وأبى معاوية ،  
 ووكيع ، وعبد الرحمن بن مهدى ، والشافعى ، وجماعة .  
 وروى عنه : أبو داود ، وابن ماجه ، وأبو القاسم  
 البغدادى ، وجماعة .

قال أبو بكر الأعمش : سألت أحمد بن حنبل ماتقول فى  
 أبى ثور ؟ قال : أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة ، وهو  
 عندى فى مسلخ سفيان الثورى - أى فى مثل هديه وطريقته  
 كما فى النهاية فى غريب الحديث والأثر - وقال أحمد  
 أيضا لرجل ناله عن مسألة ، سل الفقهاء ، سل أبى ثور  
 وقال ابن حبان : كان أحد أئمة الدنيا ، فقها ، وعلماء  
 وورعا ، وفضلا ، وصنف الكتب ، وفرغ على السنن ، وذب  
 عنها ، وقمع مخالفيها .

وقال أبو عمر بن عبد البر : كان حسن النظر ثقة فيما  
 يروى من الأثر ، إلا أن له شذوذا فارق فيه الجمهور ،  
 وقد عدوه أحد أئمة الفقهاء .

(١)

ليستوعب به المصفاة التي علق به طلاقها .

وهذا فاسد ، لأن الطلاق المعلق بالمصفاة يقع بأول وجود المصفاة ، كقوله : أنت طالق ان دخلت الدار ، تطلق بدخول أول الدار ، كذلك اذا علق بشهر رمضان وجب أن تطلق بأول دخوله . فإذا صح ما ذكرنا من طلاقها بدخول أول جزء من شهر رمضان ، وذلك بعد غروب الشمس من أول ليلة يرى فيها هلاله ، فقال : أردت بقولي : أنت طالق في شهر رمضان وقوع الطلاق عليها في آخره ، دين فيه ، وحمل فيما بينه وبين الله تعالى عليه لاحتماله ، والزم في ظاهر الحكم وقوع الطلاق في أوله اعتبارا بظاهر لفظه .

٤١/ب

- = قال السبكي : قلت : لا يعنى شذوذا في الحديث ، بل في مسائل الفقه ، وقوله : "وعدوه أحد أئمة الفقهاء" هذا جار مجرى الاعتذار عنه فيما يشذ به ، وأنه بحيث لا يعاب على مثله الاجتهاد وان أغرب ، فإنه أحد أئمة الفقهاء انظر تفاصيل أكثر من ترجمته : طبقات الفقهاء ص ١٠١ ، الكاشف ٣٦/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٧٤/٢ ، تهذيب التهذيب ١١٨/١-١١٩ ، طبقات الشافعية لأبي بكر الحسيني ص ١٩٠ .
- (١) المهذب ٩٥/٢ ، حلية العلماء ٨٦/٧ ، كفاية النبيه ١٧٩/٨ .
- (٢) ب : (وجب أن تطلق بأول دخوله) وهذه زيادة أوردها بعد هذه الفقرة مرة ثانية للزوم لها .
- (٣) ج : (فيه) .
- (٤) ب : (عليه) ماقط .
- (٥) ج : (اعتبارا) ساقط .
- (٦) ولقد وافق الشيرازي تخطيط المصنف لأبي ثور حيث قال : "وهذا خطأ لأن الطلاق اذا علق على شيء وقع بأول جزء منه ... وان قال : أردت في آخر الشهر دين فيه ، لأنه يحتمل ما يدعيه ، ولا يقبل منه في الحكم ، لأنه يؤخر الطلاق عن الوقت الذي يقتضيه" .
- المهذب ٩٥/٢ ، كفاية النبيه ١٧٩/٨ .

١/٣٩ فصل (لو قال : أنت طالق في أول شهر رمضان)

ولو قال : أنت طالق في أول شهر رمضان طلقت عند غروب

الشمس في أول ليلة منه ، كالذي قلنا بوفاق أبي ثور هاهنا . ١/٣٣  
(١)  
فلو قال : أردت أن تكون طالقاً في آخره ، لم يدين فيه  
(٢)  
ولزمه في الظاهر والباطن تعجيله في أوله ، لأن آخره لا ينطلق  
عليه اسم أوله .

ولو قال : أردت في آخر يوم من أوله دين فيه لاحتماله  
وانه من أوله .

ولو قال : أردت في آخر النصف الأول منه ، فهل يدين ١/١٢٦ ج  
فيه أم لا ؟

(٣)  
على وجهين من مسألة نذكرها فيما بعد .  
(٤)  
ولو قال : أنت طالق في غرة شهر رمضان ، طلقت بدخول  
أوله على ما ذكرنا .  
(٥)  
فلو قال : أردت وقوع الطلاق في آخره لم يدين فيه ،  
لأنه لا ينطلق اسم الغرة عليه .  
ولو أراد وقوعه في أول يوم منه ، وثانيه ، وثالثه ،  
دين فيه ، لأن الثلاث الأول من الشهر من غرته لقولهم : ثلاث  
(٦)  
(٧)  
غرة وثلاث نهر .

- 
- (١) ب : طلاقاً .  
(٢) أ : (والباطن) ساقط .  
(٣) ب ، ج : نذكرها من بعد .  
(٤) الغرة بالضم من الشهر وغيره أوله ، والجمع غرة ، مثل  
غرفة وغرف ، (والغرة) ثلاث ليال من أول الشهر .  
المصباح المنير ، مادة (غرة) .  
(٥) ب : (فلو) ساقطة .  
(٦) ب : (من الشهر) ساقط .  
(٧) ولا يقبل في الحكم ، لأنه يؤخر الطلاق عن أول وقت يقتضيه  
المذهب ٩٥/٢ .

فلو قال : أنت طالق مستهل شهر رمضان طلقت بغروب  
الشمس في أول ليلة منه .  
فإن أراد به مابعد اليوم الأول منه ، لم يدين فيه ،  
(١)  
لأنه ليس من مستهله .  
وإن أراد اليوم الأول إلى آخره ، دين فيه ، لأنه مستهل  
أيامه .

---

(١) ويفهم من كلام المصنف الفرق بين غرة شهر أو مستهله ،  
ولكنه بعد البحث والتدقيق في كتب اللغة لم أجد  
بينهما فرقا .  
فقد قال في المصباح : الهلال : أول ليلة ، والثانية ،  
والثالثة ، ثم هوقمر ، وأهل الهلال واستهل على ما لم  
يسم فاعله ، ويقال أيضا : استهل هو بمعنى تبين . وفي  
اللسان ، وفي القاموس المحيط : الهلال : غرة القمر أو  
ليلتين ، أو إلى ثلاث ، أو إلى سبع ، وليلتين من آخر  
الشهر : ليلة ست وعشرين ، وسبع وعشرين ، وما بين ذلك  
يسمى قمرا .  
انظر : مادة (أهل ، هل) المصباح ، اللسان ، المصباح  
المنير ، القاموس المحيط .  
ومما قدمنا يعلم أنه لا فرق بين غرة ، أو مستهله ،  
وعليه يدين من قال أردت بقولي : أنت طالق مستهل شهر  
رمضان : شأن اليوم أو ثالثه كما في غرته . والله  
أعلم .

(١)  
٣٩/ب فصل (لو قال لها : أنت طالق في آخر  
شهر رمضان أو نحو ذلك)

ولو قال : أنت طالق في آخر شهر رمضان ، أو في انسلخ  
شهر رمضان ، أو في انقضاء شهر رمضان ، طلقت بغروب الشمس  
في آخر يوم منه ، لأن أول الشهر يكون بدخول الليل ، وآخره  
بخروج النهار ، لأن الشهر يجمع الليل والنهار .  
فإن قيل : إنما يجمعهما لغة ، والشرع يخص النهار  
منهما لقوله تعالى : { ... فمن شهد منكم الشهر فليصمه ... } (٤)  
فأوجب الشرع صوم النهار دون الليل ، فكان النهار هو الشهر  
الشرعي ، وكان أولى أن يتعلق به حكم الشهر .  
قيل : قد جاء الشرع بلفظ جمع الليل والنهار ، قال  
الله تعالى : { واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم  
فعدتهن ثلاثة أشهر ... } (٦) وهي تعتد فيها الليل والنهار جميعا  
فلم يكن لتعليق الحكم بأحدهما وجه مالم يخمه دليل .

- 
- (١) ب : (فصل) ساقط .  
(٢) ج : وآخر يوم منه ، سواء كان الشهر تاما أو ناقصا .  
المهذب ٩٥/٢ .  
(٣) ج : لأن الشمس .  
(٤) سورة البقرة : آية ١٨٥ .  
(٥) ب : قد جاء الشهر بجمع الليل والنهار في الشهر .  
(٦) سورة الطلاق : آية ٤ .  
(٧) أ : وهي تعد .

(١)  
ج/٣٩ فصل (لو قال لها : أنت طالق في أول آخر الشهر)

(٢)  
وإذا قال لها : أنت طالق في أول آخر الشهر ، ففيه وجهان :

أحدهما : أنها تطلق بغروب الشمس من الليلة السادسة  
(٣)  
عشرة منه ، (لأن آخر الشهر نصفه الثاني ، وأول النصف الثاني غروب الشمس من أول الليلة السادسة عشرة) ، وهذا  
(٤)  
قول أبي العباس بن سريج .  
(٥)

والوجه الثاني : أنها تطلق بطلوع الفجر في آخر يوم منه ، فإن كان الشهر كاملاً فهو يوم الثلاثين ، وإن كان الشهر ناقصاً فهو يوم التاسع والعشرين ، لأن آخر الشهر هو آخر يوم منه ، وأول اليوم طلوع فجره .  
(٦)

- 
- (١) ج : فصل) ساقط .  
(٢) ج : (آخر) ساقط .  
(٣) ب ، ج : السادسة عشر .  
(٤) ب : ما بين القوسين ساقط .  
(٥) المذهب ٩٥/٢ ، حلية العلماء ٨٧/٧ ، فتح العزيز ١١٧/١٣ ، روضة الطالبين ١١٧/٨ ، كفاية النبيه ١٧٩/٨ .  
(٦) الوجه الثاني هو ما ذهب إليه أكثر الأصحاب كما ذكر ذلك في حلية العلماء وفي كفاية النبيه .  
انظر نفس المصادر السابقة .

٣٩/د فمل (لو قال لها: أنت طالق في آخر أول الشهر)

ولو قال : أنت طالق في آخر أول الشهر ففيه وجهان :  
أحدهما : وهو قول أبي العباس تطلق بغروب الشمس في  
اليوم الخامس عشر منه ، (لأن أول الشهر نصفه الأول ، وآخره  
غروب الشمس في الخامس عشر منه) .  
والوجه الثاني : تطلق بغروب الشمس في أول يوم منه ،  
لأن أوله اليوم الأول ، وآخره غروب شمس .

- (١) ب : (منه) ساقط .  
(٢) ج : ما بين القوسين ساقط ، المذهب ٩٥/٢ ، حليصة العلماء ٨٧/٧ ، فتح العزيز ١٣/ل/١١٧ ، روضة الطالبين ١١٧/٨ ، كفاية النبيه ٨/ل/١٧٩ .  
(٣) نفس المصادر السابقة ، وذكروا أن هذا هو رأي أكثر الأصحاب .  
وقال النووي : قيل : عند طلوع الفجر في اليوم الأول ، وبهذا قطع المتولي بدلا عن الأول . روضة الطالبين ١١٧/٨ ، ويعتبر هذا وجها ثالثا . وإن كان ظاهر صيغة هذا المثال لايفاسبه .  
وذكر في المجموع وجهان آخر عن الشيخين أبي حامد الأسفراييني ، وأبي إسحاق السروزي ، قالا : هو آخر اليوم من الشهر . انظر : تكملة المجموع ٥١٣/١٥ .  
وهذا مستساغ وله وجهاته على ما ذكرناه . والله أعلم .

٣٩ هـ فصل (ولو قال: أنت طالق في آخر أول آخر الشهر)

ولو قال : أنت طالق في آخر أول آخر الشهر :

فعلى قول أبى العباس تطلق عند طلوع الفجر من اليوم

السادس عشر ، لأن عنده : أن أول آخر الشهر أول الليلة  
(١)

السادس عشر ، فكان آخرها طلوع الفجر من يومها .  
(٢)

وعلى الوجه الثانى : تطلق بغروب الشمس في آخر يوم

منه ، لأن أول آخره على هذا الوجه طلوع الفجر من آخر أيامه  
(٣)

فكان آخره غروب شمس .

---

(١) المذهب ٩٥/٢ ، حلية العلماء ٨٨/٧ ، فتح العزيز  
١١٧/١٣ ، روضة الطالبين ١١٨/٨ ، كفاية النبيه  
١٧٩/٨ .

(٢) ج : (الثانى) ساقط .

(٣) نفس المصادر السابقة ، حلية العلماء فى ص ٨٨ .

٣٩/و فصل (ولو قال لها: أنت طالق  
في أول آخر أول الشهر)

ولو قال لها : أنت طالق في أول آخر أول الشهر :  
(١) فعلى قول أبى العباس تطلق بطلوع الفجر من اليوم  
الخامس عشر ، لأن آخر أوله عند غروب الشمس من اليوم الخامس  
عشر ، فكان أوله طلوع فجره .  
(٢)  
وعلى الوجه الثانى : تطلق بطلوع الفجر من أول يوم من  
الشهر ، لأن آخر أول الشهر غروب الشمس من أول أيامه ، فكان  
(٣)  
أوله طلوع الفجر .  
(٤)

- 
- (١) ب : في اليوم .  
(٢) المذهب ٩٥/٢ ، حلية العلماء ٨٨/٧ ، كفاية الزبیه ١٨٠/٨ .  
(٣) ج : (تطلق) ساقط .  
(٤) نفس المصادر السابقة ، حلية العلماء ٨٩/٧ .

٣٩/ز فصل (ولو قال : أنت طالق اليوم ، أو فى غد

أو اليوم أو غدا ، أو اليوم وغدا)

- (١) ولو قال : أنت طالق اليوم طلقت فى وقته .  
(٢) ولو قال : فى غد طلقت عند طلوع فجره .  
(ولو قال : أنت طالق اليوم أو غدا ، طلقت فى غد ،  
(٣) لأنه يقين) .  
ولو قال : أنت طالق اليوم وغدا ، طلقت فى الحال  
(٤) واحدة ، ورجع الى بيانه فى غد .  
(٥) فان أراد وقوع أخرى فيه طلقت طلقة ثانية .  
وان أراد وقوع طلقة فى هذين اليومين لم تطلق الا  
(٦) واحدة فى اليوم الأول .  
وان أراد تأخير الطلاق من اليوم الى غد لم يقبل منه  
(٧) فى ظاهر الحكم ، ودين فيما بينه وبين الله تعالى .  
وان لم تكن له ارادة ففيه وجهان :

- (١) لأنه جزء من اليوم نفسه ان قال ذلك نهارا أو ليلا .  
المهذب ٩٥/٢ ، فتح العزيز ١٢١/١٣ .  
(٢) نفس المصدرين .  
(٣) أولا : ب : ما بين القوسين ساقط . ثانيا : ذكر أن هذه  
المسألة فيها وجهان :  
أحدهما : تطلق غدا ، لأنه يقين كما ذكر المصنف رحمه  
الله تعالى .  
والثانى : أنها تطلق فى نفس اليوم ، لأنه جعل كل واحد  
منهما محلا للطلاق فتطلق بأولهما تغليباً للايقاع ، وقال  
النووى : الصحيح الأول .  
انظر : المهذب ٩٥/٢ ، حليسة العلماء ٩٠/٧ ، روضة  
الطالبين ١٢٣/٨ ، كفاية النبيه ١٨١/٨ .  
(٤) ب : ببيانه .  
(٥) أ ، ج : (طلقة) ساقط .  
(٦) أ ، ج : (الأول) ساقط .  
(٧) ذكر مضمونها فى : الروضة ١٢٢/٨-١٢٣ ، كفاية النبيه  
١٨٢/٨ .

أحدهما : وهو قول العراقيين ، لا تطلق الا واحدة في  
اليوم ، لأنها اذا طلقت في اليوم فهي في غد كذلك .  
(١)  
والوجه الثاني : أنها تطلق في اليوم واحدة ، وفي غد  
أخرى ، لأنه معطوف على اليوم ، فجرى عليه حكمه تسوية بين  
(٢)  
المعط والمعطوف . والله أعلم .

- 
- (١) أي أنها لا تطلق الا طلقة واحدة في اليوم الأول ، ولا يقع  
في اليوم الثاني شيء .  
انظر : حلية العلماء ٩٠/٧ .
- (٢) نفس المصدر السابق ، وهذا موضع من المواضع التي نقل  
صاحب حلية العلماء من الحاوي ، حيث قال : "ذكر في  
الحاوي ..."

٣٩/ج فصل (لو قال : أنت طالق في اليوم بعض تطليقة

وفي اليوم الثاني بعض تطليقة )

واذا قال : أنت طالق في اليوم بعض تطليقة ، وفي غد بعض تطليقة ، طلقت في اليوم واحدة ، وسئل عن ارادته عن بعض التطليقة في غد ؟

فان أراد الباقي من التطليقة الاولى لم تطلق في غد ، ٤١/ب لانه قد عجل باقيها بتكميل الطلقة في اليوم .  
وان أراد بعض تطليقة اخرى طلقت في غد تطليقة ثانية  
(١)  
تكميلا للبعضين .

وان لم تكن له ارادة فقيه وجهان :

أحدهما : لا تطلق الا واحدة ، لانها يقين .

والثاني : تطلق تطليقتين : واحدة في اليوم ، وأخرى

في غد ، تسوية بين حكم اليومين ، وأن بعض التطليقة يقوم ١٢٧/ج  
(٢)  
مقام التطليقة ، لوجوب تكميلها بالشرع ، والله أعلم .

---

(١) حلية العلماء ٩٠/٧ .

(٢) نفس المصدر ٩١/٧ .

## (٤٠) مسألة (تعليق الطلاق برؤية هلال شهر)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : ولو قال : إذا رأيت هلال شهر كذا حدث إذا رآه غيره ، إلا أن يكون أراد رؤية نفسه .<sup>(١)</sup>

وهذا كما قال إذا قال : إذا رأيت هلال شهر رمضان فانت

طالق : فإن رآه مع الناس طلق أجماعا .  
وان رآه الناس دونه طلق عندنا .<sup>(٢)</sup>

وقال أبو حنيفة : لا تطلق حتى يراه بنفسه ، لأن تعليق الحنث برؤيته لا يوجب وقوعه برؤية غيره ، كما لو قال : إذا رأيت زيدا فانت طالق فرآه غيره لم تطلق .<sup>(٣)</sup>

وهذا فاسد ، لأن الشرع قد قرر أن رؤية غيره للهلال كرويته ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته" ، ثم عليه أن يصوم ويفطر برؤية غيره ،<sup>(٤)</sup>

وأما قوله : "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته" ، ثم عليه أن يصوم ويفطر برؤية غيره ،<sup>(٥)</sup>

مختصر المزنى ص ١٩٣ ،  
المهذب ٩٥/٢ ، حلية العلماء ٩١/٧ .  
لقد راجعت الكتب الآتية : المبسوط ، تحفة الفقهاء ، بدائع المنافع ، الهداية ، فتح القدير ، الجوهرة النيرة ، ولم أجد هذه المسألة .

(٤) الحديث رواه البخاري في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : "إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا" ٣٣/٢ ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، وأفطر لرؤية الهلال ٧٦٢/٢ . كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنهما .

(٥) لما جاء في سنن النجاشي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال رأيت الهلال ، وفي رواية : أبصرت الهلال الليلة ، فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ؟ قال نعم ، فنادى النبي صلى الله عليه وسلم أن يصوموا ، وفي رواية قال : يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدا . روى هذا الحديث أبو داود مرسلًا ، وروى حديثًا آخر متصلًا فقال : عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : ثراءى الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال ، فأمر الناس بصيامه ، وحديث الأعرابي الأول جاء عند الترمذي موصولًا ومرسلًا ، ثم قال الترمذي والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم . =

حكم ما إذا  
رآه مع  
الناس  
وان رآه  
الناس دونه  
مذهب أبي  
حنيفة في  
المسألة

أدلة  
الشافعية  
على أن  
رؤية الهلال  
١/٣٥  
من غير  
المطلق  
ملزمة له

(١)

فوجب أن يكون اطلاق رؤية الشهر محمولا على ماقيده الشرع .

الرد على  
دليل  
الحنفية

وليس كذلك اذا علق برؤية زيد ، لأن الشرع ما جعل رؤية  
الغير له كرويته .

(٢)

فعلى هذا لو قال : أردت رؤية الهلال بنفسى دين فيما

بينه وبين الله تعالى على مانوى ، ولم يحث الا برؤية نفسه  
(٣)

(٤)

وحث فى ظاهر الحكم برؤية غيره .

فلو رآه وقد أراد رؤية نفسه فى نهار آخر يوم من

شعبان قبل غروب شمسه ففى حثه وجهان :

(٥)

أحدهما : يحث ، لأنه هلال شهر رمضان وان تقدمه .

(٦)

والوجه الثانى : وقد أشار اليه الشافعى فى الام أنه

(٧)

لا يحث ، لأن هلال الشهر ما كان مرثيا فيه .

فلو لم يره هلال رمضان فى أوله حتى مار قمرا ففيه

وجهان :

أحدهما : يحث تغليباً للإشارة ألا أن يريد حقيقة

(٨)

الاسم .

والوجه الثانى : لا يحث اعتباراً بحقيقة الاسم الا أن

(٩)

يريد الإشارة .

= أبو داود ٥٤٧/١ ، فى باب شهادة الواحد على رؤية هلال  
رمضان ، الترمذى ٩٩/٢-١٠٠ فى باب ماجاء فى الصوم  
بالشهادة ، النسائى ١٠٦/٤-١٠٧ فى باب قبول شهادة الرجل  
الواحد على هلال شهر رمضان .

(١) المذهب ٩٥/٢ .

(٢) ج : فعل هذا .

(٣) لأنه يحتمل ما يدعيه .

(٤) لأنه يدعى خلاف الظاهر . المذهب ٩٥/٢ .

(٥) حلية العلماء ٩٢/٧ .

(٦) الام ١٦٧/٥ .

(٧) لأن رؤية هلال الشهر ما يراه فى الشهر ، وهو بعد الغروب

ولهذا لا يتعلق الصوم والفطر الا بما نراه بعد الغروب .

المذهب ٩٥/٢ ، حلية العلماء ٩٢/٧ .

(٨) حلية العلماء ٩٢/٧ .

(٩) لأنه ليس بهلال حقيقة . المذهب ٩٥/٢ ، حلية العلماء

٩٢/٧ .

متى يصير  
الهلال قمرا

واختلفوا متى يصير الهلال قمرا ؟

(١)

فقال قوم : يصير قمرا بعد ثلاث .

(٢)

وقال آخرون : اذا استدار .

(٣)

وقال آخرون : اذا بهر ضوءه . والله أعلم .

---

(١) قد سبق ذكره في ص ٣٢٣ في الهامش عند التعريف بالهلال .  
(٢) المذهب ٩٥/٢ .  
(٣) نفس المصدر .

## (٤١) مسألة (لو قال : أنت طالق بعد سنة)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : ولو قال : إذا مضت سنة ، وقد مضى من الهلال خمس ، لم تطلق حتى تمضي خمس وعشرون ليلة من يوم تكلم ، وأحد عشر شهرا بالاهلة وخمس بعدها .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

إذا قال لامراته : إذا مضت سنة فأنت طالق ، فهو معتبر بالسنة الهلالية التي هي اثني عشر شهرا بالاهلة بكمال الشهور ونقمانها ، لأن الشهر مابين الهلالين كاملا كان أو ناقصا ، فان كمل فهو ثلاثون يوما لايزيد عليها ، وان نقص فهو تسعة وعشرون يوما لاينقص منها .<sup>(٣)</sup>

والاغلب من السنة الهلالية انها ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما ، وربما نقصت يوما ، أو زادت يوما .<sup>(٤)</sup>  
وقال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - لا اعتبار فيها بالاهلة ، وهي مقدرة بثلاثمائة وستين يوما ، لانها أيام السنة عرفا .<sup>(٥)</sup>

- (١) ج : (مضى) ساقط .  
(٢) ب : حتى مضى .  
(٣) أ : (شهرا) ساقط .  
(٤) مختصر المزنى ص ١٩٣ .  
(٥) لانها هي المعمودة بالشرع لقوله تعالى : {يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج ...} . سورة البقرة آية ١٨٩ ، وقوله : {ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله ...} . سورة التوبة : آية ٣٦ .  
انظر : المذهب ٩٥/٢-٩٦ ، فتح العزيز ١٢١/١٣ ، كفاية النبيه ١٨٠/٨ .  
(٦) المذهب ٩٦/٢ ، وزاد في تقدير أيام السنة بقوله : السنة الهلالية : ثلاثمائة وأربعة وخمسون ، وخمس يوم وسدس يوم . ومثله في كفاية النبيه ١٨١/٨ .  
(٧) ولم أقف حتى الآن ما يصرح بهذا ، ولا يشير أيضا .

عدد أيام  
السنة  
الهلالية عند  
الشافعية  
وعند أبي  
حنيفة

وهذا خطأ لقول الله تعالى : {يسألونك عن الأهلة قل هي موافيت للناس والحج ...} (١) فلم يجعل الله تعالى لأهل الاسلام علما الا بها . وقد يكمل ما بين الهلالين تارة ، وينقص أخرى فوجب أن يكون الاعتبار باثنى عشر شهرا منها ، لقوله تعالى {ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا ...} (٢) ولأنه كما كان ما يقدر بالشهور ، لا يراعى فيه كمال الأيام وجب فيما تعلق بالسنين ألا يراعى فيه كمال الشهور .

- 
- (١) سورة البقرة : آية ١٨٩  
 (٢) سورة التوبة : آية ٣٦  
 (٣) ب : أو لأنه .  
 (٤) ب : بالشهر .

١/٤١ فصل (أحوال عقد الطلاق في أول الشهر أو تضايعفه)

فإذا ثبت هذا لم يخل حال الوقت الذي عقد فيه هذا الطلاق من أحد أمرين :

(١)

أما أن يكون في أول شهر ، أو في تضايعفه .

فإن كان في أول شهر ، ومع رأس هلاله اعتبرت اثني عشر شهرا بالاهلة ، فإذا طلع هلال الشهر الثالث عشر فقد انقضت السنة ، ووقع الطلاق .

فإن كان في تضايعف شهر ، كأنه قال هذا وقد مضى من

الشهر خمسة أيام فلا يخلو أن يكون هذا الشهر كاملا أو ناقصا .

(٢)

فإن كان كاملا وباقيه خمسة وعشرون يوما ، فإذا مضى

(٣)

بقية هذا الشهر ، وأحد عشر شهرا بالاهلة ، ومضى من الشهر

الثالث عشر خمسة أيام ، فقد تمت السنة ووقع الطلاق .

وإن كان الشهر الأول ناقصا ، وباقيه أربعة وعشرون ١/٣٦

يوما كان انقضاء السنة بأن يمضى من الشهر الثالث عشر ستة

أيام ، اعتبارا بكمال الأول ، وإن لم يعتبر بكمال غيره من

(٤)

الشهور ، لأن فوات هلاله يوجب اعتبار كماله كالصوم ، لقول

النبي صلى الله عليه وسلم "صوموا لرؤيته ، وافطروا لرؤيته

(٥)

فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يوما" .

(١) أ : أو تضايعفه . تضايعف الشيء ما ضعف منه وليس له

واحد ، ونظيره في أنه لا واحد له : تبشير الصبح

لمقدمات ضيائه ، وتعاشيب الأرض لما يظهر من أعشابها

أولا ، وتعاجيب الدهر لما يأتي من عجائبه .

انظر : لسان العرب ، مادة (ضعف) .

(٢) ج : خمس وعشرون يوما .

(٣) أ ، ج : بقية الشهر .

(٤) ب : كالصوم ، ج : كالمعموم .

(٥) الحديث رواه البخاري ومسلم ، تقدم تخريجه في ص ٣٣٦ -

٣٣٧ .

فلو شك في وقت عقده لهذا الطلاق ، هل كان في أول ٤٣/ب  
الشهر ، أو بعد عشر مضت منه ؟  
لم يلزمه الطلاق إلا بعد مضي عشر من الشهر الثالث عشر<sup>(١)</sup>  
اعتباراً باليقين في بقاء الزوجية<sup>(٢)</sup> .  
ولأن الطلاق لا يقع بالشك ، وهل يحرم عليه في هذا العشر  
وطؤها ، وإن لم يقع فيه طلاقها فعلى وجهين :  
أحدهما : وهو الأظهر ، أن وطؤها لا يحرم ، لأن الطلاق ١٢٨/ج  
فيها لم يقع .  
والوجه الثاني : أن وطؤها يحرم للشك في استباحتها .  
كما لو اشتبهت زوجته بالأجنبية .

---

(١) أ : (الثالث) ساقط .  
(٢) ج : باليمين .

٤١/ب فصل (لو ادعى أنه أراد السنة العدديّة)

فلو قال : أردت بقولي : إذا مضت سنة فانت طالق السنة  
العددية التي هي استكمال ثلاثمائة وستين يوما ، دين في  
الفتيا دون الحكم .

ولو قال : أردت السنة الشمسية التي هي ثلاثمائة وخمسة  
وستون يوما يرجع الشمس بعدها إلى البروج التي طلعت منه ،  
دين في الفتيا دون الحكم ، لأن إطلاق السنة في الشرع يوجب  
حملة في الحكم على السنة الهلالية ، دون العدديّة ،  
والشمسية لما ذكرنا فلم يقبل في ظاهر الحكم لما فيه من  
زيادة الاجل ، ودين في الفتيا لاحتماله .

ولو قال : أردت سنة التاريخ التي أولها مستهل المحرم  
وآخرها مسلخ ذي الحجة ، قبل منه في الفتيا والحكم ، لأنه  
أضر به ، وأقصر لاجله .

فلو قال : إذا مضت السنة فانت طالق حمل في ظاهر  
الحكم على سنة التاريخ ، لأنها معهودة ، فإذا انقضت بانسلاخ  
ذي الحجة لزمه الطلاق ، سواء كان الباقي منها قليلا ، أو  
كثيرا .

فلو قال : أردت كمال سنة الأهلة دين في الفتيا دون  
الحكم ، والله أعلم .

- 
- (١) ج : تقديم وتأخير .  
(٢) أ ، ج : الذي .  
(٣) لأنه يدعى مايتأخر به الطلاق عن الوقت الذي يقتضيه .  
(٤) من أن السنة الهلالية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما ،  
وخمس يوم وبدس يوم كما مر معنا في ص ٣٣٩ في الهامش .  
(٥) ج : (الحكم) ساقط .  
(٦) انظر : المذهب ٩٦/٢ ، فتح العزيز ١٣/١٢١ ، كفاية  
النبيه ٨/١٨١ .  
(٧) ج : (التي) ساقط .  
(٨) أي لأن التعريف بالالف واللام يقتضي ذلك .  
(٩) لأنه يحتمل مايدعيه .  
(١٠) لأنه يدعى مايتأخر به الطلاق عن الوقت الذي يقتضيه .  
انظر : المذهب ٩٦/٢ ، كفاية النبيه ٨/١٨١ .

## (٤٢) مسألة (تعليق الطلاق بزمان قد مضى)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولو قال لها :  
أنت طالق الشهر الماضى طلقت مكانه ، وإيقاعه الطلاق الآن فى  
شهر مضى محال .<sup>(١)</sup>

اعلم أن قوله لها : أنت طالق الشهر الماضى ، وأنت  
طالق أمس ينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يريد بذلك أنه يطلقها فى الشهر الماضى  
طلاقا يوقعه الآن ، فهذا محال ، ولاطلاق عليه ، لأن ماضى من  
الزمان غير مستدرك .<sup>(٢)</sup>

والقسم الثانى : أن يريد بذلك أنه يطلقها الآن طلاقا  
يقع عليها فى الشهر الماضى فالطلاق واقع .<sup>(٣)</sup>

والفرق بينهما : أنه أراد فى هذا القسم وقوع الطلاق  
فى الوقت فوق ، ولم يرد فى القسم الاول وقوع الطلاق فى  
الوقت فلم يقع .

وأذا وقع الطلاق فى هذا القسم فهو واقع لوقته ،  
ولايتقدم حكمه فى الشهر الماضى .

وقال أبو حنيفة : هو متقدم الحكم فيكون واقعا للشهر  
الماضى استدلا بأنه لو علقه بوقت مستقبل فلم يتقدمه ، فوجب

(١) الام ١٦٧/٥ ، مختصر المزنى ص ١٩٣ ، وفى الام : "قال  
الربيع وفيه قول آخر للشافعى أنه إذا قال لها : أنت  
طالق أمس ، وأراد إيقاعه الساعة فى أمس ، فلا يقع به  
الطلاق ، لأن أمسى قد مضى ، فلا يقع فى وقت غير موجود" .  
ونقل مثله فى المذهب ٩٦/٢ .

(٢) المذهب ٩٦/٢ ، حلية العلماء ٩٣/٧ ، فتح العزيز  
١٢٢٢/١٣ ، كفاية النبيه ١٨٢/٨ ، روضة الطالبين  
١٢٠/٨ .

(٣) قال فى الروضة : وقيل : لا يقع ، الصحيح أنه يقع فى  
الحال ١٢٠/٨ .

اقسام تعليق  
الطلاق بزمان  
قد مضى

الاول

الفرق بين  
الاول  
والثانى

رأى أبى  
حنيفة فى  
هذه المسألة

(١)

١/٣٦

إذا علقه بوقت ماضٍ ألا يتأخر عنه .

ورد المصنف  
على أبي  
حنيفة

وهذا فاسد ، لأن الطلاق إذا علق بشرط صح في المستقبل  
ولم يصح في الماضي ، لأنه يصح إيجاد الفعل فيما يستقبل ،  
ولا يصح إيجاده فيما مضى ، ولذلك صح الأمر بالأفعال المستقبلية  
دون الماضية ، وصار الماضي منها خبراً ، ولم يكن أمراً .

القسم  
الثالث

والقسم الثالث : أن يقول ذلك ولا إرادة له ، والذي نص  
عليه الشافعي في كتاب الأم ، ونقله المزنّي إلى هذا الموضع  
أن الطلاق واقع ، لأنه أوقع الطلاق على صفة مستحيلة فوق  
الطلاق وألغيت الصفة ، كما لو قال لمن لاسنة في طلاقها  
ولا بدعة : أنت طالق للسنة أو للبدعة طلقت في الحال من غير  
اعتبار سنة ولا بدعة .<sup>(٢)</sup>

(٥)

وقال الربيع : وفيها قول آخر : أنه لا طلاق عليها

واختلف أصحابنا فيه :

فكان أبو علي بن خيران يجعله قولاً ثانياً للشافعي ،  
تعليلاً بأن تعليق الطلاق بالصفات المستحيلة لا يوجب وقوعه  
والغاء الصفة ، كما لو قال : أنت طالق إن معدت السماء ،  
أو شربت ماء البحر لم يقع الطلاق عليها ، (لاستحالة صعود  
السماء وشرب ماء البحر) ، وكذلك قوله : أنت طالق في الشهر<sup>(٦)</sup>

(١) لأنه ما أسنده إلى حالة منافية ، ولا يمكن تصحيحه أخباراً  
عن عدم النكاح ، أو طلاق زواج متقدم فكان إنشاء ،  
والإنشاء في الماضي إنشاء في الحال فيقع الساعة .  
انظر : الهداية ٢٣٥/١ ، فتح القدير ٣٧٢/٣ .

(٢) الأم ١٦٧/٥ .

(٣) ج : (لأنه أوقع الطلاق) ساقط .

(٤) روضة الطالبين ١٢٠/٨-١٢١ ، كفاية النبيه ١٨٢/٨ .

(٥) أ ، ب : عليه .

(٦) ج : بالاستحالة .

(٧) ب : ما بين القوسين ساقط .

الماضى لايجب وقوعه فى الحال لاستحالة وقوعه فى الشهر  
(١)  
الماضى .

وذهب سائر أصحابنا : الى أنه مذهب للربيع ، وليس  
بقول للشافعى ، وفرقوا بين المسألتين :

أن استحالة صعود السماء ، وشرب ماء البحر ، لأنها  
بخلاف العادة ، لأنه غير داخل فى القدرة ، فلذلك صار صفة  
(٢)  
معتبرة لايقع الطلاق بالغائها .

وايقاع الطلاق الحادث فى الزمان الماضى مستحيل لخروجه  
عن القدرة ، فصارت الصفة ملغاة ، والطلاق فيه واقعا .  
على أن من أصحابنا من جمع بين المسألتين ، وأوقع  
الطلاق اذا علقه بصعود السماء ، وشرب ماء البحر لاستحالته ،  
كما اذا علقه بالشهر الماضى . والصحيح أن لايقع ، وان كان  
(٣)  
بينهما فرق فهو مائقدم .

- 
- (١) المذهب ٩٦/٢ ، حلية العلماء ٩٣/٧-٩٤ ، روضة  
الطالبين ١٢٠/٨ ، كفاية النبيه ١٨٢/٨ .  
(٢) وخاصة فى العصر الحديث الذى أصبح فيه الصعود الى  
السماء أمرا عاديا بوسائل النقل الجوى ، وكذلك تقريب  
المسافات البعيدة بوسائل النقل الجوى والبرى والبحرى  
وقد وفق الله فقهاءنا من السلف عندما جعلوا هذه  
المسألة داخلية فى مقدور الانسان ، لكنهم ذكروا أن  
فيها مشقة وتكلفا حيث لا تتيسر لكل الناس حتى فى هذا  
العصر فالغوها .  
(٣) يقصد بذلك ابا على بن خيران الذى تقدم ذكره آنفا .  
انظر نفس المصادر السابقة .

١/٤٢ فعل (لو قال لها اذا قدم زيد

فانت طالق قبله بشهر)

ولو قال لها : اذا قدم زيد فانت طالق قبله بشهر : فان قدم زيد يقع بعد عقده .  
فان قدم زيد بعد شهر طلقت قبل قدومه بشهر ، لانه طلاق  
١٤/ب

وان قدم زيد قبل شهر : فمن اصحابنا من يجعل وقوع الطلاق على ما قدمناه من  
قولى الشافعى والربيع ، لانه طلاق اوقعه قبل عقده .  
وذهب سائر اصحابنا الى ان الطلاق لا يقع هاهنا قولاً  
واحداً ، والفرق بينهما انه قد كان وجود الشرط هاهنا ممكناً  
لاستحيل فوجب اعتباره ، ووجوده فيما تقدم مستحيل فسقط  
اعتباره .

لو قال لها : أنت طالق قبل موتى بشهر فمات بعد شهر طلقت قبل موته بشهر ، لوجود الشرط بعد العقد .  
ولو مات قبل شهر لم تطلق لتقدم الشرط على العقد .

وعلى هذا لو كانت المسألة بحالها فماتت ، ثم مات بعدها فلا يقع الطلاق عليها الا ان تموت بعد شهر ، ويكون موتها قبله لا قبل من شهر ليكون الشرط مصادفاً لحياتها .

- (١) ا ، ب : قول الشافعى والربيع .
- (٢) وهو قوله : اذا قال : أنت طالق فى الشهر الماضى ، لانه ايقاع طلاق قبل عقده .
- (٣) أى لانه علق الطلاق على صفة ، وقد كان وجودها ممكناً فوجب اعتباره .
- (٤) وايقاع الطلاق فى زمان ماض غير ممكن فيسقط اعتباره . انظر : المذهب ٩٦/٢ ، حلية العلماء ٩٤/٧ .
- (٥) ب : (موتها) ساقط .
- (٦) ب : مضافاً .
- (٧) ج : لحياته .

(١) فان ماتت قبله لاكثر من شهر لم يصح الطلاق لمصادفة  
الشرط بعد موتها ، والطلاق لايقع بعد الموت .  
فان ماتت  
لاكثر من شهر  
١/٣٨

وهكذا لو ماتت قبله بشهر سواء لم يقع الطلاق ، لانه  
لايقع الطلاق عليها مع الموت ، كما لايقع عليها بعد الموت .  
(٢)  
(٣)

لو ماتت  
قبله بشهر

- 
- (١) ج : فان مات .  
(٢) ب : بعد الموت .  
(٣) انظر : المذهب ٩٦/٢ ، حلية العلماء ٩٤/٧ ، كفاية  
النجيه ١٩٢/٨ .

٤٢/ب فصل (لو قال لها : أنت طالق في اليوم الذي

يقدم فيه زيد ثم ماتت في

أول يوم قدم زيد في آخره )

وإذا قال لها : أنت طالق في اليوم الذي يقدم فيه زيد  
ثم ماتت في أول يوم قدم زيد في آخره ، ففي وقوع الطلاق  
عليها وجهان :

(١) أحدهما : وهو قول أبي بكر بن الحداد المصري في فروعه  
أن الطلاق واقع عليها ، لأنه إذا قال لها : أنت طالق في يوم  
السبت طلقت بعد طلوع فجره ، فكذلك إذا قال لها : أنت طالق

(٢) هو القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن جعفر المصري  
المشهور بابن الحداد ، وكان أحد أجداده يعمل الحديد  
فبيعه وعرف بذلك .  
كان إماماً مدققاً في العلوم ، سيما في الفقه ، وكان  
كثير العباداة يمسوم يوماً ويفطر يوماً ، ويختتم في كل  
يوم وليلة جميع القرآن .  
أخذ الفقه عن جماعة ، منهم المنصور التميمي ، ومحمد  
ابن حرب ، ودخل بغداد سنة عشر وثلاثمائة فاجتمع بمحمد  
ابن جرير وأخذ عنه ، واجتمع بالميرفي ، وبالإصطخري ،  
ولم يتهيأ له الاجتماع بسأبى العباس بن سريج فكان  
يتأسف ، ولم يحدث عن غير النسائي .  
قال الدارقطني - كما أورده السبكي - : كان ابن  
الحداد كثير الحديث ، ولم يحدث عن غير أبي عبد  
الرحمن النسائي ، وقال : جعلته حجة فيما بينه وبين  
الله تعالى .  
قال السبكي : وكان عارفاً بالحديث ، والأسماء ، والكنى  
والنحو ، واللغة ، واختلاف الفقهاء ، له مصنفات منها  
كتاب الباهر في الفقه ، وكتاب الفروع ، وكتاب أدب  
القضاء .

توفي رحمه الله سنة ٣٤٤هـ وقيل ٣٤٥هـ وقالوا الأول

أصح .  
انظر : طبقات الفقهاء ص ١٢٢ ، طبقات الشافعية الكبرى

٧٩/٣ وما بعدها ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٢٠٤

ج : (في فروعه) ساقط .

ج : في يوم السنة .

فى اليوم الذى يقدم فيه زيد كان قدومه فى اليوم يقتضى وقوع الطلاق فيه ، فوجب أن يكون واقعا مع طلوع فجره ، وقد كانت فى الحياة بعد طلوع الفجر وقبل قدوم زيد فوجب أن يقع الطلاق عليها .<sup>(١)</sup>

والوجه الثانى : وهو قول أبى العباس بن سريج : أن الطلاق لا يقع اذا تقدم الموت على القدوم ، وان قدوم زيد يوجب وقوع الطلاق بعده ، حتى لا يقع الطلاق قبل وجود شرطه .<sup>(٢)</sup>

وخالف تعليق الطلاق باليوم وحده من غير تعليقه بشرط فيه حيث وقع بطلوع فجره ، لانه فى تعليقه باليوم معلق بشرط واحد ، وقد وجد بطلوع الفجر فوق الطلاق . وفى تعليقه بقدوم زيد تعليق لطلاقها بشرطين فلم يقع الطلاق الا بهما .<sup>(٣)</sup>

وهكذا لو قال لعبد : اذا قدم زيد فانت حر ، ثم باعه فى اول يوم قدم زيد فى آخره ، عتق على قول ابن الحداد ، وبطل البيع .

ولم يعتق على قول ابن سريج لوجود الشرط بعد صحة البيع .

(١) اذا قال : أنت طالق فى يوم السبت طلقت بطلوع فجر يوم السبت ، كذلك اذا قال : أنت طالق فى اليوم الذى يقدم فيه زيد فقدم ، وجب أن يقع الطلاق بعد طلوع الفجر فى اليوم الذى يقدم فيه زيد ، وقد قدم وكانت باقية بعد طلوع الفجر .

المذهب ٩٢/٢ ، حلية العلماء ٩٥/٧ .

(٢) سيذكر الفرق بينهما قريبا .

(٣) اليوم ، وقدوم زيد ، وقدوم زيد وجد بعدما ماتت المرأة فلم يلحقها الطلاق . انظر : المذهب ٩٧/٢ .

الفرق بين قوله أنت طالق يوم كذا وأنت طالق فى اليوم الذى يقدم فيه زيد

٤٢/ج فصل (لو قال لها : أنت طالق ثلاثا قبل قدوم

زيد بشهر ثم خالعا وقدم زيد)

وإذا قال لها : أنت طالق ثلاثا قبل قدوم زيد بشهر ثم

خالعا وقدم زيد ؟

(١)

فإن قدم زيد قبل شهر لم تطلق بقدمه وصح الخلع .

(٢)

وإن قدم زيد بعد شهر ، فإن كان الخلع - قبل قدوم زيد

(٣)

بأكثر من شهر صح الخلع ، ولم تطلق بقدم زيد ، لأنها بان

بالخلع قبل قدوم زيد بأكثر من شهر .

فإن كان الخلع قبل قدوم زيد بأقل من شهر ، وقدم زيد

(٤)

بعد عقد الطلاق بأكثر من شهر طلقت بقدم زيد ، وبطل الخلع

لتقدم الطلاق بقدم زيد على الخلع ، فصار الخلع واقعا بعد

(٥)

وقوع الطلاق عليها بقدم زيد ، والله أعلم .

(١) ب : (فإن قدم زيد) ساقط .

(٢) ج : (زيد) ساقط .

(٣) ب : وصح الخلع قبل قدوم زيد بأكثر من شهر ، وإن قدم

زيد بعد شهر فإن كان الخلع قبل قدوم زيد بأكثر من

شهر صح ولم تطلق بقدم زيد .

(٤) ج : بعد عقد الطلاق بقدمه بأكثر من شهر .

(٥) المذهب ٩٦/٢ ، فتح العزيز ١٢١/١٣ .

(٤٣) مسألة (لو قال : عنيت أنها مطلقة

من غيرى هل يقبل منه ؟)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولو قال : عنيت  
أنها مطلقة من غيرى لم يقبل منه الا أن يعلم أنها كانت فى  
ذلك الوقت مطلقة من غيره فالقول قوله مع يمينه .<sup>(١)</sup>  
وهذا عائد الى قوله لها : أنت طالق الشهر الماضى ،<sup>(٢)</sup>  
وقال : أردت بذلك أنه طلقها فيه زوج كان لها قبلى ،<sup>(٣)</sup>  
فلا يخلو حاله فيه من ثلاثة أقسام :<sup>(٤)</sup>  
أحدها : أن يعلم صدق قوله فى تقدم الزوج وطلاقه ،  
فقوله أنه أراد ذلك مقبول لاحتماله .  
فإن صدقته الزوجة على إرادته فلا يمين عليه ، وإن  
كذبه فالقول قوله مع يمينه ولا طلاق عليه .<sup>(٥)</sup>  
والقسم الثانى : أن يعلم كذب قوله ، وأنه لم يتقدمه<sup>(٦)</sup>  
زوج غيره فالطلاق واقع ، ودعواه مردودة للعلم ببطلانها .<sup>(٧)</sup>  
والقسم الثالث : أن لا يعلم حالها ، ويجوز الأمران فيها<sup>(٨)</sup>  
فيرجع الى الزوجة ولها حالتان :  
أحدهما : أن تصدقه على تقدم زوج ، وأنه أراد بالطلاق

(١) وهذا عائد الى ما تقدم فى ص ٣٤٤ وهو قوله : ولو قال لها أنت طالق الشهر الماضى طلقت مكانه ، وإيقاعه الطلاق الآن فى وقت مضى محال ، ولو قال : عنيت أنها مطلقة من غيرى .

انظر : الأم ١٦٧/٥ ، مختصر المزنى ص ١٩٣ .

(٢) ج : الى قولها لها .

(٣) أ ، ج : (بذلك) ساقط .

(٤) ج : (فيه) ساقط .

(٥) فتح العزيز ١٢٢/١٣ ، روضة الطالبين ١٢١/٨ .

(٦) ب : أن كذب يعلم قوله .

(٧) ب : لم يتقدم .

(٨) ج : أحدهما .

أحوال من  
قال عنيت  
أنها مطلقة  
من غيرى  
الاول

الثانى

١/٣٩

والثالث

ما تقدم من طلاق الاول ، فإطلاق عليه ، ولا يمين لتحديقها له  
على الامرين .  
والحال الثانية : ان تكذبه على تقدم الزوج ، وعلى  
انه اراد طلاق غيره .  
فان اقام بينة على تقدم زوج قبله ، صار القول قوله  
مع يمينه انه اراد طلاق الاول ، وإطلاق عليه .  
وان لم يكن له بينة على زوج قبله ، كان القول قول  
الزوجة مع يمينها انه لم يكن لها زوج قبله ، والطلاق لازم  
له في ظاهر الحكم ، وان كان مدينا فيه .  
(١)

---

(١) انظر فيما ذكر : روضة الطالبين ١٢١/٨ .

١/٤٣ فصل (ولو ادعى أنه أراد بقوله أنت

طالق الشهر الماضى أنه كان

طلقها فيه واحدة ثم راجعها)

ولو قال : أردت بقولى لها : أنت طالق فى الشهر  
الماضى أننى كنت طلقته فيها واحدة ثم راجعتها .

فإن صدقته الزوجة على ذلك فلاطلاق عليه ولايمين .

وان كذبت فالحول قوله مع يمينه ، ولاطلاق عليه .

والفرق بين أن يدعى طلاق زوج فلايقبل منه <sup>(١)</sup> ، وبين أن

يدعى طلاقا ارتجعها فيه فيقبل منه ؟

أنه بإدعاء الرجعة موقع للطلاق فى نكاحه .

<sup>(٣)</sup>

<sup>(٢)</sup>

وبإدعاء الزوج غيرموقع له فى نكاحه .

ب/٤٥

(١) ب : (منه) ساقط .

(٢) ج : (وبإدعاء) ساقط .

(٣) فتح العزيز ١٣/ل ١٢٣ ، روضة الطالبين ٨/١٢١ .

٤٣/ب فصل (مايخفرع على تعليق الطلاق بالشهور)

ثم يخفرع على تعليق الطلاق بالشهور والازمنة فروع :  
فمنها : أن يقول : أنت طالق في شهر قبل رمضان فتطلق  
في شعبان ، لأنه قبل رمضان .  
ولو قال : في شهر قبله رمضان طلقت في شوال ، لأن قبله  
رمضان .

ولو قال : أنت طالق في شهر بعد رمضان طلقت في شوال . ١٣/ج  
ولو قال : في شهر بعده رمضان طلقت في شعبان ، لأن  
دخول الماء على قبل وبعد مخالف لحذفها منهما تعليلا بما  
يظهر في التصور من الفرق بينهما . فعلى هذا لو قال : أنت  
طالق في شهر قبل ماقبل رمضان طلقت في رجب ، لأن ماقبل  
رمضان شعبان ، وماقبل شعبان رجب .  
ولو قال في شهر قبل ماقبله رمضان طلقت في رمضان ، لأن  
ماقبله رمضان شوال ، وماقبل شوال رمضان .  
وعلى هذا لو قال : أنت طالق في شهر بعد مابعد رمضان  
طلقت في ذي القعدة . (٢)  
ولو قال : في شهر بعد مابعد رمضان طلقت في رمضان .  
ولو قال : أنت طالق في شهر قبل مابعد رمضان طلقت في  
رمضان .  
ولو قال : في شهر قبل مابعد رمضان طلقت في رجب ،  
(لأن مابعد رمضان شعبان ، وقبل شعبان رجب) .

(١) ج : (في شهر) ساقط .  
(٢) لأن مابعد رمضان شوال ، ومابعد ذو القعدة .

ولو قال : أنت طالق في شهر بعد ما قبل رمضان (طلقت في رمضان لأنه قبل ما بعده .

ولو قال : في شهر بعد ) ما قبله رمضان طلقت في ذي القعدة .

(ولو قال : أنت طالق في شهر قبل ما قبل ما بعد رمضان طلقت في شعبان) .

ولو قال : في شهر قبل ما قبل ما بعده رمضان طلقت في جمادى الآخرة .

ولو قال : أنت طالق في شهر بعد ما بعد رمضان طلقت في شوال .

ولو قال : في شهر بعد ما بعد ما قبله رمضان طلقت في ذي الحجة ، ثم على هذه العبارة تعليلا بما ذكرنا .

## (٤٤) مسألة (تعليق الطلاق على الطلاق)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولو قال لها :  
انت طالق اذا طلقتك : فاذا طلقتها وقعت عليه واحدة  
(١)  
بابتدائه الطلاق ، والاخرى بالحدث .

وهذا صحيح ، اذا قال لها : اذا طلقتك فانت طالق ، او  
ان طلقتك فانت طالق ، او متى طلقتك فانت طالق ، ثم قال  
لها بعد ذلك : انت طالق ، او قال : انت بائن يريد به  
الطلاق ، او قال : قد ملكتك نفسك يريد الطلاق فطلقت نفسها ،  
فانها تطلق في هذه الاحوال كلها طلقتين :

واحدة بالمباشرة صريحا كان مابشرها به ، او كناية .  
والطلقة الثانية بالصفة ، لانه جعل طلاقه لها صفة في  
وقوع الطلاق عليهما ، وقد وجدت الصفة بقوله : انت طالق فوجب  
ان يحث لها في وقوع الطلقة الثانية عليها .  
(٢)

وهكذا لو قال لها : اذا طلقتك فانت طالق ، ثم قال  
لها : ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار طلقت طلقتين :  
احدهما : بدخول الدار ، والثانية : بانه قد طلقتها .  
ولا فرق بين ان يكون الطلاق الذى اوقعه عليها طلاق  
مباشرة او طلاقا قد علقه بمفعة ، لانه فى كلا الحالين قد  
طلقتها ، فصار صفة في وقوع الطلاق الثانى عليها .  
(٣)

- (١) الام ١٦٧/٥ ، مختصر المزنى ص ١٩٣ .  
(٢) تطلق طلقتين اذا كانت مدخولا بها ، وكان الطلاق بغير  
عوض .  
انظر : المهذب ٩٢/٢ ، فتح العزيز ١٣/١٢٩ ، روضة  
الطالبين ١٢٨/٨ ، كفاية النبيه ١٧١/٨ .  
(٣) وقال ابو حامد : لا يقع الا طلقة واحدة .  
انظر : المهذب ٩٣/٢ ، فتح العزيز ١٣/١٣١ ، روضة  
الطالبين ١٢٩/٨ ، كفاية النبيه ١٧١/٨ .

ولكن لو قال لها مبتدءا : ان دخلت الدار فانت طالق ،  
ثم قال لها : ان طلقك فانت طالق ، ثم دخلت الدار لم تطلق  
الا واحدة بدخول الدار ، ولا تطلق الثانية بوقوع الطلاق عليها  
لأنه جعل احداشه لايقاع الطلاق صفة في وقوع الطلاق الثانى  
عليها ، واذا طلقت بما تقدم لم يكن محدثا لايقاع الطلاق  
عليها ، فلم توجد الصفة فلذلك لم يقع الحث .<sup>(١)</sup>

ولو قال لها : كلما طلقك فانت طالق ، ثم قال لها :  
انت طالق طلقت طلقتين كالذى ذكرنا : احدهما بالمباشرة ،  
والثانية بالصفة ، ولا يكون لقوله : كلما تاثير هاهنا ، لأن<sup>(٢)</sup>  
معناه كلما احدثت ايقاع الطلاق عليك فانت طالق ، فاذا قال  
لها من بعد انت طالق فما احدث الطلاق عليها الا مرة فلم يقع  
الحث به الا مرة واحدة .

فلو قال فى هذه المسائل كلها : اردت بقولى : اذا  
طلقتك فانت طالق انها تكون طالقا بوقوع الطلاق عليها  
اخبارا عنه ، ولم ارد به عقد طلاق بصفة ؟ دين فى الفتيا  
فلم يلزمه فى الباطن الا واحدة ، لاحتمال ما اراد ، ولزمه فى<sup>(٣)</sup>  
ظاهر الحكم طلقتان ، تغليباً لحكم الظاهر .

(١) أى وقعت طلقة واحدة بدخول الدار ، ولا تطلق بقوله ان  
طلقتك فانت طالق ، لأن هذا يقتضى ابتداء ايقاع بعد  
عقد الصفة ، وما وقع بدخول الدار ليس بابتداء ايقاع  
بعد عقد الصفة ، وانما هو وقوع بالصفة السابقة لعقد  
الطلاق .

انظر : المذهب ٩٣/٢ ، المصادر السابقة .

(٢) نفس المصادر .  
(٣) ولا تقع الثالثة بوقوع الثانية ، لأن الصفة ايقاع الطلاق  
والصفة لم تتكرر ، فلم يتكرر الطلاق هذا هو الأصح  
والمشهور .

وحكى ابن كج - وهو أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كج -  
عن القاضي أبى حامد وغيره : وقوع الثلاث ، لأن الثانية  
الواقعة بوجود التطلق هو الموقع بالتطبيق السابق ،  
فكانه طلق مرة أخرى .

وجعله الحناطى - وهو أبو عبد الله الطبرى الحناطى -  
قولاً منسوباً الى البويطى ، والأصح الاقتصار على طلقتين  
ولعل المصنف ترك هذا القول لكونه مرجوحاً .  
انظر : المذهب ٩٣/٢ ، فتح العزيز ١٣/١٣٠-١٣١ ، روضة

١/٤٤ فصل (لو قال وله زوجتان : يا حفمة كلما

طلقت عمرة فانت طالق والعكس)

ثم يتفرع على ما ذكرناه أن يقول وله امرأتان حفمة وعمرة : يا حفمة كلما طلقت عمرة فانت طالق ، ويا عمرة كلما طلقت حفمة فانت طالق ، فقد جعل طلاق كل واحدة منهما صفة في وقوع الطلاق على الأخرى ، إلا أنه قدم عقد الطلاق على حفمة قبل عمرة .

فإن ابتداء فقال لحفمة : أنت طالق طلقت حفمة واحدة بالمباشرة ، وطلقت عمرة (واحدة بالصفة - وهي وقوع الطلاق على حفمة ، وطلقت حفمة) ثانية بالصفة ، وهي وقوع الطلاق على عمرة فتطلق حفمة طلقين ، وتطلق عمرة طلقة واحدة .<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>

ولو ابتداء فقال لعمرة : أنت طالق ، طلقت عمرة واحدة بالمباشرة ، وطلقت حفمة واحدة بالصفة ، ولم تطلق عمرة ثانية (لوقوع الطلاق على حفمة ، وإن طلقت حفمة ثانية) بوقوع الطلاق على عمرة ، لأنه مبتدئ، بعقد اليمين على حفمة ومؤخر عقد اليمين على عمرة فطلقت حفمة ثانية بوقوع الطلاق على عمرة ، (لحدوث عقد طلاقها بعد يمينه على حفمة ، ولم تطلق عمرة ثانية بوقوع الطلاق على حفمة) لتقدم عقد طلاقها قبل يمينه على عمرة .<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>

- (١) أ : ما بين القوسين ساقط .
- (٢) ب : فتطلق حفمة طلقتان .
- (٣) انظر : فتح العزيز ١٣/١٣٣ ، روضة الطالبين ١٣٢/٨ .
- (٤) ب : ما بين القوسين ساقط .
- (٥) ج : ما بين القوسين ساقط .
- (٦) ج : على يمينه على عمرة . انظر نفس المصدرين السابقين .

٤٤/ب فصل (إذا كان له أربع زوجات فقال كلما

ولدت واحدة منكن فصواحبها طوالق)

(١)

وإذا كان له أربع زوجات فقال : كلما ولدت واحدة منكن

فصواحبها طوالق ، فولدن جميعا ، فهذا ينقسم ثلاثة أقسام

(٢)

نبين به حكم ما زاد عليها :

أحد الأقسام : أن يلدن معا فى حال واحدة فتطلق كل

واحدة منهن ثلاثا ثلاثا ، وتعتد بالاقراء ، لأن لكل واحدة

منهن ثلاث صواحب يقع عليها بولادة كل واحدة منهن طليقة ،

(٣)

ولذلك طلقت كل واحدة منهن ثلاثا بولادة صواحبها الثلاث ،

واعتدندن بالاقراء ، لوقوع الطلاق عليهن بعد الولادة ، وأول

(٤)

عددهن طهرهن بعد انقضاء النفاس .

والقسم الثانى : أن يلدن جميعا واحدة بعد واحدة ،

فقد اختلف أصحابنا فيما يقع عليهن من عدد الطلاق على

وجهين :

(٥)

أحدهما : وهو قول أبى بكر بن الحداد المصرى ذكره فى

(٦)

فروعه ، وثابعه عليه طائفة من أصحابنا :

أن الاولى : تطلق ثلاثا ، وتنقضى عدتها بالاقراء .

والثانية : تطلق واحدة ، وتنقضى عدتها بالولادة .

والثالثة : تطلق طليقتين ، وتنقضى عدتها بالولادة .

(٧)

(والرابعة : تطلق ثلاثا ، وتنقضى عدتها بالولادة) .

(١) ج : (منكن) ساقط .

(٢) ج : بين به .

(٣) ج : (طليقة ولذلك) ساقط .

(٤) انظر : روضة الطالبين ١٤٤/٨ .

(٥) ا : أبى بكر الحداد .

(٦) ج : طليقة .

(٧) ج : ما بين القوسين ساقط .

القسم الاول  
أن يلدن معا  
فى حال واحدة

القسم  
الثانى  
أن يلدن  
جميعا واحدة  
بعد واحدة

وانما كان كذلك ، لأن الاولى اذا ولدت طلقت كل واحدة من الثلاث واحدة واحدة ، ولم تطلق الاولى ، لأن ولادة كل واحدة صفة فى وقوع الطلاق على غيرها ، وليس بصفة فى وقوع الطلاق عليها .

(١)  
فاذا ولدت الثانية بانث بولادتها لوقوع الطلقة الاولى عليها ، وطلقت بها الاولى واحدة ، وطلقت بها الثالثة طلقة ثانية ، وطلقت بها الرابعة طلقت ثانية .

(٢)  
فاذا ولدت الثالثة طلقت بها الاولى ثانية ، ولم تطلق بها الثانية لانقضاء عدتها بالولادة ، وطلقت بها الرابعة ثالثة ، وانقضت عدتها بالولادة بعد وقوع طلقتين عليها .

فاذا ولدت الرابعة طلقت به الاولى طلقة ثالثة ، ولم تطلق بها الثانية والثالثة لانقضاء عددهما ، وانقضت عدتها بالولادة .

(٣)  
(٤)  
(٥)  
(٦)  
والوجه الثانى : وهو قول أبى العباس بن القاس ذكره

- 
- (١) لأن عدة الحامل تنقضى بالولادة .  
(٢) وتنقضى الطلقة الثانية على الثالثة والرابعة ان بقيت عدتهما ، والا فلا .  
(٣) ج : وتطلق بها .  
(٤) انظر : روضة الطالبين ١٤٤/٨ .  
(٥) فى القسم الثانى من الأقسام الثلاثة .  
(٦) هو أحمد بن أحمد الطبرى المعروف بابن القاس ، كان اماما جليلا من أئمة الشافعيين ، أخذ الفقه عن أبى العباس بن سريج ، وعنه أخذ الفقه أهل طبرستان ، وعرف أبوه بالقاس ، لأنه دخل بلاد ديلم ، وقص على الناس الاخبار المرغبة فى الجهاد ، ثم دخل بلاد الروم غازيا وكان من أخشع الناس قلبا اذا قص ، ومن ذلك ما يحكى أنه كان يقص على الناس بطرسوس ، فأدركته روعة مما كان يصف من جلاله ، وعظمته ، وبأسه وسطوته فخر مغشيا عليه ومات .  
وقد نقل ابن هداية الله عن الامام النووى كلاما قال فيه : "الذى مات فى الوغى هو أبو العباس المذكور لا أبوه" ، ومن مصنفاته رحمه الله : المفتاح ، وادب القاضى ، والمواقيت ، والتلخيص ، وكتاب دلائل القبلة توفى رحمه الله سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة .  
انظر : طبقات الفقهاء ص ١٢٠ ، طبقات الشافعية الكبرى ٦٣-٥٩/٣ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٢٠٢-٢٠٣ .

(١) في تلخيصه ولم يساعده عليه من يعتد بقوله : ان الاولى لا يقع عليها طلاق ، وتطلق كل واحدة من الثلاث تطليقة ، لان الاولى ١/٤٢ اذا ولدت لم يقع عليها بولادتها طلاق ، ووقع على كل واحدة من الثلاث تطليقة .<sup>(٢)</sup>

فاذا ولدت الثانية انقضت عدتها بولادتها ، ولم تطلق بها غيرها ، لانها بالبينة خرجت عن ان تكون ماحبة لهن ، وخرجن ببقائهن في العدة ان يكن صواحبها ، فلم يوجد شرط الطلاق فيهن فلم يطلقن .

وكذلك اذا ولدت الثالثة انقضت عدتها ، ولم يطلق بها غيرها لهذا المعنى) وكذلك الرابعة .<sup>(٣)</sup>

والاصح عندي من اطلاق هذين الوجهين ان يرجع الى ارادة الزوج بقوله : كلما ولدت واحدة منكن فصواحبها طالق :

فان اراد به الشرط ، فالجواب على ما قاله ابن القاص . وان اراد به التعريف ، فالجواب على ما قاله ابن الحداد .

وان لم تكن له ارادة ، او فوات الرجوع الى ارادته بالموت كان محمولا على التعريف دون الشرط ، لان الشروط عقود لا تثبت بالاحتمال والجواز .

- 
- (١) بل واختاره القاضي أبو الطيب ، كما ذكره النووي في الروضة ١٤١/٨ .
- (٢) ج : في الاولى يقع عليها .
- (٣) ج : (تطليقة) ساقط .
- (٤) ج : ما بين القوسين ساقط .
- (٥) ومجمل القول في هذا : ان الاولى لم تطلق أصلا ، وتطلق كل واحدة من الاخريات طلقة واحدة ، وتنقض عددهن بولادتهن ، لان الثلاث في وقت ولادة الاولى صواحبها ، لان الجميع زوجاته فيطلقن طلقة طلقة ، فاذا طلقن خرجن عن كونهن صواحب لاولى ، وكون الاولى ماحبة لهن ، فلا يؤثر بعد ذلك ولادتهن في حقها ، ولا في حق بعضهن . ومن قال بالاول : قال : مادم في العدة فهن زوجات وصواحب ، ولهذا لو حلف بطلاق زوجاته وخلت الرجعية فيه انظر : روضة الطالبين ١٤٥/٨ .

القسم  
الثالث أن  
تلد اثنتان  
معا ثم  
اثنتان معا

والقسم الثالث : أن تلد اثنتان منهن في حال معا ، ثم  
تلد بعدهما اثنتان في حال معا .

فالجواب على قول أبي بكر بن الحداد أن كل واحدة من  
الأوليتين تطلق ثلاثا ثلاثا ، وتنقضى عدتهما بالاقراء ، وكل  
واحدة من الأخريتين تطلق تطليقتين ، وتنقضى عدتهما بالولادة  
لأن الأوليتين إذا ولدتا طلقت كل واحد منهما تطليقة بولادة  
صاحبتها ، ولم تطلق بولادة نفسها ، وطلقت كل واحدة من  
الأخريتين تطليقتين بولادة كل واحدة من الأوليتين ، فإذا  
ولدت كل واحدة من الأخريتين لم تطلق واحدة بولادة صاحبتها  
لإنقضاء عدتها بولادتها ، وطلقت كل واحدة من الأوليتين  
طليقتين بولادة الأخريتين ، فاستكمل طلاق الأوليتين ثلاثا ،  
ووقع على الأخريتين تطليقتان .  
(١)

والجواب على قول أبي العباس بن القاسم : أن كل واحدة  
من الأوليتين تطلق واحدة واحدة بولادة صاحبتها ، وكل واحدة  
من الأخريتين تطلق تطليقتين بولادة الأوليتين ، ولا تطلق  
الأوليتان بولادة الأخريتين ، لأنهما قد خرجتا بانقضاء العدة  
بالبولادة من أن تكونا صاحبتين للأوليتين . والله أعلم .  
(٢)

ج/١٣٢

- 
- (١) ج : عدتها .  
(٢) ج : تطليقتين ، وذكر النووي أن هذا القول هو المذهب  
وذكر أن نص الشافعي في الاملاء وقوع طليقة واحدة على كل  
واحدة من الأخريتين ، وتعتدان بالاقراء .  
انظر : روضة الطالبين ١٤٥/٨ .  
(٣) أ : (ابن القاسم) ساقطة .  
(٤) أ ، ج : ولا تطلق الأوليتين .  
(٥) وتعتد الأوليتان بالاقراء على الوجهين ، انظر : روضة  
الطالبين ١٤٥/٨-١٤٦ .

(٤٥) مسألة (لو قال لها : أنت طالق

كلما وقع عليك طلاقى)

(١)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولو قال لها :

أنت طالق كلما وقع عليك طلاقى ؟ وطلقها واحدة طلقت ثلاثا ،

(٢)

وان كانت غير مدخول بها طلقت بالأولى وحدها ، (وكذلك لو

(٣)

خالعها بطلقة وهى مدخول بها) .

قال المزنى : أطف الشافعى فى وقت إيقاع الطلاق فلم

(٤)

يوقع الا واحدة .

وهذا صحيح ، اذا قال لها : كلما وقع عليك طلاقى فأنت

أحوال

الزوجة

الأولى

طالق فلها ثلاثة أحوال :

أحدها : أن تكون مدخولا بها .

الثانية

والثانى : أن تكون غير مدخول بها ..

الثالثة

والثالث : أن تكون مختلعة .

(٥)

فإذا كانت مدخولا بها ، فمتى طلقها واحدة طلقت ثلاثا ،

(٦)

واحدة بالمباشرة ، والثانية بالمعة وهو وقوع الأولة عليها

(٧)

والثالثة بالثانية ، لأنها قد وقعت عليها فصارت معة فى

(٨)

وقوع الثالثة .

(١) ١ : (قال الشافعى) ساقط .

(٢) ب : وان كان .

(٣) أ : ما بين القوسين ساقط ، ج : وكذلك لو طلقها تطليقة

مدخولا بها .

(٤) انظر : الأم ١٦٧/٥ ، مختصر المزنى ص ١٩٣ ، ونسب

الشافعى فى الأم : "ولو قال لها أنت طالق كلما وقع

عليك طلاقى أو ما أشبه هذا ، لم تطلق حتى يقع عليها

طلاقه ، فإذا أوقع عليها تطليقة يملك الرجعة ، وقعت

عليها الثلاث ، الأولى بإيقاعه للطلاق ، والثانية بوقوع

التطليقة الأولى وهى غاية لها ، والثالثة بان الثانية

غاية لها ، كقوله : كلما دخلت الدار ... فكلما أحدثت

شيئا مما جعله غاية يقع عليها الطلاق به طلقت" .

ج : بان كانت مدخولا (بها) ساقط .

(٥) أ : بمباشرة ، ج : بمباشرة .

(٦) أ ، ج : والثانى .

(٨) المهذب ٩٣/٢ ، فتح العزيز ١٣/١٣١ ، روضة الطالبين

١٣٠/٨ ، كفاية النبى ١٧٢/٨ .

وهكذا لو قال لها بعد عقد هذا الطلاق أو قبله : ان  
دخلت الدار فأنت طالق ، فدخلت الدار طلقت ثلاثا ، واحدة  
بدخول الدار ، وثانية بوقوع الأولى ، وثالثة بوقوع  
الثانية .

١/٤٣

وكانت هذه المسألة مخالفة لمسطور المسألة التي قبلها  
من وجهين :

أحدهما : أنه اذا قال لها في المسألة المتقدمة : اذا  
طلقتك فأنت طالق ، ثم طلقها واحدة طلقت شئخين لاغير .  
واذا قال لها في هذه المسألة : كلما وقع عليك طلاقى  
فأنت طالق ، ثم طلقها واحدة طلقت ثلاثا .

والفرق بينهما : ان الشرط في الأولى فعل الطلاق ، وفي  
الثانية وقوع الطلاق ، وفعل الطلاق لم يتكرر ، فلذلك لم  
يتكرر وقوع الطلاق به ، ووقوع الطلاق قد تكرر ، فلذلك تكرر  
وقوع الطلاق به ، ولولا أن عدد الطلاق مقصور على الثلاث لتناهى  
وقوعه الى ما لا غاية له .

ولكن لو قال : كلما وقع عليك طلاقى فأنت طالق ، ثم  
طلقها واحدة ، طلقت ثانية لاغير ، كقوله : كلما طلقتك فأنت  
طالق ، لأنه اضاف الوقوع الى نفسه ، فمار الطلاق معلقا  
بفعله .

والوجه الثانى : ان في المسألة الاولى اذا قال : ان  
دخلت الدار فأنت طالق ، ثم قال : ان طلقتك فأنت طالق ،

(١) ب : (فلذلك لم يتكرر) ساقط .  
(٢) ج : (فلذلك تكرر) .  
(٣) ب : مابين القوسين ساقط .  
(٤) ب : (على الثلاث) ساقط .

(١)

فدخلت الدار لم تطلق الا واحدة بدخولها .

وفى هذه المسألة : ان قال لها : ان دخلت الدار فانت

طالق ، ثم قال لها : ان وقع عليك طلاقى فانت طالق ، فدخلت

(٢)

الدار ، طلقت ثنتين .

والفرق بينهما :

أنه فى الاولى : جعل الشرط احداث الطلاق ، فاذا طلقت

بما تقدم لم يكن محدثا له فلم تطلق .

وفى هذه المسألة : جعل الشرط وقوع الطلاق وهو واقع من

(٣)

هذه ، وان كان بعقد متقدم فلذلك طلقت .

وكان بعض اصحابنا يجمع بين المسألتين ، والفرق

(٤)

بينهما بما ذكرناه اصح .

ولو قال : اذا وقع عليك طلاقى فانت طالق ، ولم يقل

كلما ثم طلقها واحدة طلقت ثنتين ، لان اذا لا توجب التكرار ،

وكلما توجب التكرار .

(١) ولا تطلق بقوله : ان طلقك فانت طالق ، لان هذا يقتضى

ابتداء ايقاع بعد عقد الصفة ، وما وقع بدخول الدار

ليس بابتداء ايقاع بعد عقد الصفة ، وانما هو وقوع

بالصفة السابقة لعقد الطلاق .

انظر : المذهب ٩٣/٢ ، روضة الطالبين ١٣٠/٨ .

(٢) نفس المصدرين .

(٣) ا ، ج : وهو واقع من بعد .

(٤) ج : ان ماذكرنا .

(١)

١/٤٥ قمل (الحكم فى غير المدخول بها)

فان كانت غير مدخول بها لم تطلق فى هذه المسألة الا  
واحدة ، وهى المباشرة ، لانها قد بانث بها ، فلم يقع عليها  
بالمصفة بعد أن بانث طلاق . ولكن لو قال لها وهى غير مدخول  
بها : ان وطئتك فانت طالق ، ثم قال لها : كلما وقع عليك  
طلاقى فانت طالق ، أو قدم هذا القول على تعليق الطلاق  
بالوطء ، فكلاهما فى الحكم سواء .

فاذا وطئها بان غيب جميع الحشفة فى الفرج طلقت ثلاثا  
واحدة بالوطء ، وثانية بالاولى ، لانها بالوطء قد صارت  
مدخولا بها تجب العدة عليها ، وثالثة بالثانية .

فأما وجوب الحد عليه بوطئه مع وقوع الثالثة عليها  
فله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون حين أولج نزع ولم يعاود فلاحده عليه .

والثانى : أن يكون قد نزع ثم عاود فعليه الحد .

والثالث : أن يستديمه بعد الايلاج من غير نزع ففى وجوب ١/٤٥

الحد وجهان .

(١) وهى تفاصيل للحال الثانية من الحالات التى ذكرها  
المصنف اجمالا فى ص ٣٦٤ .

(٢) أ ، ج : طالق ، انظر : المهذب ٩٣/٢ ، فتح العزيز  
٨٢ل/١٣ ، روضة الطالبين ٧٩/٨ .

(٣) أ ، ج : (لها) ساقط .

(٤) أ : وقدم .

(٥) وهو قوله : "كلما وقع عليك طلاقى فانت طالق" .

(٦) أ ، ج : غيب الحشفة .

(٧) وبذلك قد تحولت الى حكم المدخول بها من حيث انها  
لا تحل له من بعد هذا الطلاق ، حتى تنكح زوجا غيره ، مع  
انها بانث منه بالطلاق الاولى التى وقعت بالوطء  
المعلق به .

حكم من وطئ  
زوجته مع  
وقوع الطلقة  
الثالثة  
عليها

(١)  
٤٥/ب فملى (طلاق المختلعة)

وان كانت مختلعة حين قال لها : كلما أوقعت عليك طلاقى  
فانت طالق ، ثم طلقها واحدة ، لم تطلق بالمباشرة ،  
ولابالمغة ، لان المختلعة لا يلحقها طلاق .  
ولو كانت غير مختلعة ، فقال لها : كلما وقع عليك  
طلاقى فانت طالق ، ثم خالعهما بطلقة واحدة طلقت بها ، ولم  
تطلق غيرهما بوقوعها ، لأنها قد بانت بالخلع ، كما بانت  
(٢)  
بالثلاث .

- 
- (١) وهى الحال الثالثة من الحالات الثلاث التى ذكرها  
المصنف اجمالاً فى ص ٣٦٤ أيضاً .  
(٢) فإذا خالع امرأته لم يلحقها مابقى من العدد ، لأنه  
لا يملك بشيء فلم يلحقها طلاقه كالأجنبية ولا يملك رجعتها  
فى العدة .  
انظر : المذهب ٧٥/٢ ، روضة الطالبين ٤٠٤/٧ ، ١٢٩/٨ .

٤٥/ج فصل (التوكيل في الطلاق بعد قوله

كلما طلقك فانت طالق)

ولو قال لها : كلما طلقك فانت طالق ، ثم وكل في  
طلاقها فطلقها الوكيل واحدة لم تطلق غيرها ، لأن طلاق الوكيل  
ليس هو فعل الزوج وان لزمه حكمه .

ولو كان قال لها : كلما وقع عليك طلاقى فانت طالق ،  
ثم طلقها وكيله واحدة ففيه وجهان :

أحدهما : لا تطلق غيرها ، كما لو قال لها : كلما طلقك<sup>(١)</sup>  
لأن فعل الوكيل ليس منفعاله .

والوجه الثاني : أنها تطلق ثلاثا ، كما لو كان هو

المطلق لها واحدة بمباشرة الوكيل ، وثانية بالاولى ، ١٣٣/ج  
وثالثة بالثانية ، لأن طلاق الوكيل واقع من جهة الموكل ،  
وان لم يكن منفعاله<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ب ، ج : (لها) ساقطة .

(٢) ج : (من فعلين) . انظر : المذهب ٩٣/٢ .

٤٥/د فصل (لو قال وله أربع زوجات وعبيد : كلما  
طلقت واحدة منهن فواحد من عبيدي حر)

ولو قال وله أربع زوجات وعبيد : كلما طلقت واحدة منهن  
 فواحد من عبيدي حر ، وكلما طلقت اثنتين فعبدان حران ،  
 وكلما طلقت ثلاثا فثلاثة أعيد أحرار ، وكلما طلقت أربعاً  
 فأربعة أعيد أحرار ، فطلق الأربع كلهن ، وعتق عليه خمسة  
 عشر عبداً ، ووجه ذلك :  
 أنه علق العتق بالآحاد ، وبالأثنين ، وبالثلاث ،  
 وبالأربع .

وفي الأربع أربعة آحاد فعتق بهن أربعة أعيد .  
 وفيهن اثنان واثنان فعتق بهن أربعة أعيد .  
 وفيهن ثلاث واحدة فعتق ثلاثة عبيد .  
 وهن أربع واحدة فعتق أربعة عبيد ، فصار ذلك خمسة عشر  
 عبداً ، أربعة ، وأربعة ، وثلاثة ، وأربعة .  
 وإن شئت أن تعرف ذلك بطلاق كل واحدة منهن ، فإن طلاق  
 الأولى يعتق به عبد واحد<sup>(١)</sup> .  
 وطلاق الثانية يعتق به ثلاثة أعيد ، لأنه قد اجتمع فيها<sup>(٢)</sup>  
 انها واحدة ، وانها ثانية .  
 وطلاق الثالثة يعتق به أربعة أعيد ، لأنه قد اجتمع<sup>(٣)</sup>  
 فيها مفتان ، انها واحدة ، وانها ثالثة .  
 وطلاق الرابعة : يعتق به سبعة أعيد ، لأنه قد اجتمع<sup>(٤)</sup>  
 فيها ثلاث مفات ، انها واحدة ، وانها ثانية ، وانها رابعة .

(١) بوجود صفة الواحدة .  
 (٢) ا ، ج : قد جمع .  
 (٣) ا : وطلاق الثلاثة .  
 (٤) ب : وانها ثالثة .

(١)

وهذا أمح ماقيل فيه .

ومن أصحابنا من أعتق بهن سبعة عشر عبدا ، وزاد عبدين  
 بالثالثة ، وجعل فيهما ثلاث صفات ، صفة الواحدة ، وصفة  
 الاثنين ، وصفة الثلاث .<sup>(٢)</sup>

ومن أصحابنا من أعتق بهن عشرين عبدا ، وبه قال أصحاب  
 أبى حنيفة ، وجعلوا في الرابعة أربع صفات :<sup>(٣)</sup>  
 ذلك

صفة الواحدة ، وصفة الاثنين ، وصفة الثلاث ، لأن  
 الثانية ، والثالثة والرابعة ثلاث ، وصفة الرابعة .  
 فاعتق بالاولى عبدا ، وبالثانية ثلاثة ، وبالثالثة ستة  
 وبالرابعة عشرة .<sup>(٤)</sup>

وكلا المذهبين خطأ ، والاول هو الاصح ، لأن الاثنين  
 والثلاث يتكرر بعد كمال عددهما الاول .

ألا تراه لو قال : كلما أكلت نصف رمانة فعبد من عبيدى  
 حر ، فأكل رمانة عتق عليه عبدان ، لأن الرمانة لها نصفان ،  
 ولا يجوز أن يقال : يعتق عليه ثلاثة أعبد ، عبد بالنصف الاول<sup>(٥)</sup>  
 وعبد ثان إذا أكل الربع الثالث ، لأنه يكون مع الربع  
 الثانى نصفاً ، وعبد ثالث إذا أكل الباقي ، لأنه مع الربع  
 الثالث يكون نصف ما يعتق عليه ثلاثة أعبد .

ويكون هذا فاسداً ، لأنه لا يكون نصف ثان إلا بعد كمال  
 النصف الاول ، فلا يكون في الواحد أكثر من نصفين .

(١) انظر : المهذب ٩٤/٢ ، فتح العزيز ١٣/١٣٤ ، روضة

الطالبين ١٣٣/٨ ، كفاية النبيه ٨/١٧٢ ، ١٧٣ .

(٢) أ : وصفة الاثنين والثالثة وصفة الثلاث . انظر نفس

المصادر .  
 (٣) بحثت عن القول المنسوب هذا الى أبى حنيفة ولم أعثر  
 عليه .

(٤) نفس المصادر السابقة .

(٥) ب : (عبد) ساقط .

(٦) أ : وعبد ثالث .

- (١) كذلك الأربعة لا يكون فيها أكثر من اثنين واثنين ،  
 (٢) ولا يجوز أن يتداخل بعض ذلك في بعض ، كما لا يجوز أن تتداخل  
 (٣) في الرمانة أحد النصفين في الآخر .  
 (٤) وبهذا التعليل ماوهم فيه أبو الحسين بن القطان من  
 أصحابنا ، ولم يعتق عليه في هذه المسألة الا عشرة أعبد ،  
 واحدة ، واثنين ، وثلاثة ، وأربعة ، وهذا وهم فاسد ، لأن  
 العدد لا يتداخل في مثله ، ويجوز أن يتداخل في غيره ،  
 والاحاد موجودة في الأربعة فتضاعفت (والاشنان تتضاعف في  
 (٥) الأربعة ، ولاتضاعف) الاثنان من اثنين ، ولاالثلاثة من ثلاثة ،  
 (٦) ففسد ما قاله ابن القطان في اقتضائه على عتق عشرة ، كما  
 (٧) فسد ما قاله غيره في عتقه سبعة عشر ، وفي عتقه عشرين .  
 وكان الصحيح عتق خمسة عشر عبدا من الوجهين المذكورين في  
 (٨) التعليل . والله أعلم .

- (١) ا : (واثنين) ساقط .  
 (٢) ا : (بعض) ساقط .  
 (٣) المذهب ٩٤/٢ .  
 (٤) هو أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسين المعروف بابن  
 القطان البغدادي ، وهو آخر أصحاب أبي العباس بن سريج  
 وقاة ، ودرس ببغداد ، وأخذ عنه الفقه علماؤها ، وله  
 مصنفات في أصول الفقه وفروعه ، مات رحمه الله تعالى  
 ببغداد سنة تسع وخمسين وثلاثمائة هجرية .  
 انظر : طبقات الفقهاء ص ١٢١ ، طبقات الشافعية لابن  
 هداية الله ص ٢٠٩ .  
 (٥) ج : ما بين القوسين ساقط .  
 (٦) لأن قوله : كلما طلقت يقتضي التكرار ، وقد وجد طلاق  
 الواحدة أربع مرات ، وطلاق المراتين مرتين ، وطلاق  
 الثلاث مرة ، وطلاق الأربع مرة ، فأسقط ابن القطان  
 اعتبار ما يقتضيه اللفظ من التكرار في المرأة  
 والمرايتين ، وهذا لا يجوز . انظر : المذهب ٩٤/٢ .  
 (٧) قال النووي : والصحيح الأول ، واتفق الاصحاب على تضعيف  
 ما سواه . انظر : روضة الطالبين ١٣٣/٨ .  
 (٨) ويشير بذلك الى ما تقدم في ص ٣٧٠ وهو قوله : ووجه ذلك  
 أنه علق العتق بالاحاد .  
 وقوله : وان شئت أن تعرف ذلك بطلاق كل واحدة منهن .

## (٤٦) مسألة (اللفاظ المستعملة في شروط الطلاق وأحوالها)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولو قال : أنت طالق إذا لم أطلقك ، أو متى لم أطلقك ، فسكت مدة يمكنه فيها الطلاق طلقت .<sup>(١)</sup>

ولو كان قال : ان لم أطلقك لم يحدث حتى نعلم أنه لا يطلقها بموته أو موتها .<sup>(٢)</sup>

قال المزنى : فرق الشافعى - رحمه الله تعالى - بين ان ، وإذا ، فالزم في إذا لم يفعله من ساعته ، ولم يلزمه الطلاق في ان الا بموته أو موتها .<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>

اعلم أن اللفاظ المستعملة في شروط الطلاق سبعة : ان ، وإذا ، ومتى ، ومتى ما ، وأى وقت ، وأى زمان ، وأى حين .<sup>(٥)</sup>

ولها إذا استعملت في شروط الطلاق ثلاثة أحوال : أحدها : أن تجرد عن عوض ، وأن لا تدخل عليها لم الموضوعة للنفى .<sup>(٦)</sup>

والحال الثانية : أن يقترن بها العوض .<sup>(٧)</sup>  
والحال الثالثة : أن تدخل عليها لم الموضوعة للنفى .  
فأما القسم الأول : وهو أن تجرد اللفاظ السبعة عن العوض ، ولا تدخل عليها لم ، فلا تكون هذه اللفاظ السبعة

(١) ج : (أو متى لم أطلقك) ساقط .

(٢) ب : قال المزنى قال الشافعى .

(٣) أ ، ج : فالزم في إذا لم يفعله .

(٤) مختصر المزنى ص ١٩٣ .

(٥) وقد زاد غيره من هذه اللفاظ : كلما ، ومهما .  
انظر : المهذب ٨٩/٢ ، روضة الطالبين ١٢٨/٨ .

(٦) أ : ألا يقترن بها العوض .

(٧) ب : (لم) ساقطة .

عدد اللفاظ  
المستعملة في  
شروط الطلاق

أحوال هذه  
اللفاظ إذا  
استعملت في  
شروط الطلاق

مستعملة الا فى تعليق الطلاق بوجود الشرط ، فيعتبر وجود ذلك الشرط ابدا مالم يفت ، من غير أن يراعى فيه الفور ، ويكون على التراخى ، فاذا وجد الشرط وقع به الطلاق اذا كان قبل موت أحدهما بطرفة عين .

فاذا قال : ان دخلت الدار فانت طالق ، واذا دخلت الدار ، أو متى ما دخلت الدار ، (أو أى وقت دخلت الدار ، أو أى زمان دخلت الدار ، أو أى حين دخلت الدار) فانت طالق كانت هذه اللفاظ السبعة كلها على التراخى لتعلقها بوجود شرط لا يختص بزمان دون غيره . فمتى وجد الشرط قريبا ، أو بعيدا تعلق به الحكم ، ووقع به الطلاق اذا كان قبل الموت .

(٣) فلو لم تدخل الدار حتى مات الزوج ، ثم دخلت لم تطلق (٤) وان كان الشرط موجودا ، لأن الطلاق لا يقع بعد موت الزوج ، فصار الشرع رافعا لحكم الشرط بالموت . (٥)

فان قيل : فقد قلتم فى كتاب الخلع اذا قال لها : أنت طالق ان شئت أنه على الفور ، وأنت طالق اذا شئت أنه على التراخى ، وسويتم هاهنا بين قوله : أنت طالق ان دخلت الدار ، وأنت طالق اذا دخلت الدار على التراخى .

قيل : قد ذكر فى كتاب الخلع الفرق بين قوله : أنت طالق اذا شئت أنه على التراخى ، وأنت طالق ان شئت أنه

- (١) ج : (أو أى زمان دخلت الدار) ساقط .  
 (٢) ب : ما بين القومين ساقط .  
 (٣) ب : لم تدخل تطلق .  
 (٤) ب : (موجودا) ساقط .  
 (٥) ج : راجعا لحكم الشرط بالموت .

الفرق بين قوله أنت طالق اذا شئت وأنت طالق ان شئت

(١)

على الفور .

والفرق بين  
قوله : أنت  
طالق ان  
دخلت الدار  
وأنت طالق  
ان شئت

فاما الفرق بين قوله : أنت طالق ان دخلت الدار فيكون  
على التراخي ، وبين قوله : أنت طالق ان شئت فيكون على  
الفور ؟

هو انه اذا علق الطلاق بمشيئتها فهو تخيير ، ومن حكم  
التخيير ان يكون على الفور . (٢)  
واذا علقه بدخول الدار فهو  
صفة مشروطة يتعلق الحكم بها متى وجدت ، فلذلك صار على  
التراخي .

- (١) لقد عقد المصنف رحمه الله تعالى في هذا فصلا في كتاب  
الخلع فقال :  
فاما اذا اختلف حرف الشرط بان واذا فهما حرفا شرط  
فهذا على ثلاثة أضرب :  
أحدها : أن يكون ذلك في خلع يستحق فيه العوض .  
والضرب الثاني : أن يكون في غير الخلع ، وبغير عوض .  
والضرب الثالث : أن يدخل معهما حرف النفي .  
وأما ما أشار إليه هنا في كتاب الخلع فهو ما ذكره في  
الضرب الثاني ، ونمّه :  
والضرب الثاني : أن يكون في غير الخلع ، وبغير عوض ،  
فان قال لها : أنت طالق ان شئت روعي مشيئتها على  
الفور ، فان تراخت بطلت ولم تطلق ، فان قال : أنت  
طالق اذا شئت صحت مشيئتها على التراخي ، فمضى شاءت  
طلقت ، لأنهما وان كانا حر في شرط ، فان شرط في الفعل  
واذا شرط في الوقت ، لأنه يجوز أن يقال : ان تأتني  
آتاك ، ولا يحسن أن يقال : اذا تأتني آتاك ، فلما كانت  
ان شرطاً في الفعل وهو مقمود روعي تقديمه فصار على  
الفور ، ولما كانت اذا شرطاً في الوقت ، وكان جميعه  
متساويا صار على التراخي .  
انظر : الحاوي الكبير ١٣/١٤٠٢-٢٠٣ من كتاب الخلع من  
النسخ المصورة في مكتبة مركز البحث العلمي في جامعة  
ام القرى .  
(٢) الصحيح أنه يجب قبولها على الفور لاجوز تأخيرها ، لأنه  
تمليك يفتقر الى القبول فكان القبول فيه على الفور  
كالبيع .  
انظر : المهذب ٨١/٢ ، روضة الطالبين ٤٦/٨ .

١/٤٦ فصل (أن يقترون بالالفاظ السبعة عوض)

(١)  
واما القسم الثانى وهو أن يقترن بها العوض ، فينقسم  
حكم الالفاظ السبعة بدخول العوض عليها قسمين :

أحدهما : ما يكون مع اقتران العوض به على التراخى  
أيضا وهى خمسة ألفاظ : متى ، ومتى ما ، وأى وقت ، وأى  
زمان ، وأى حين .

فإذا قال : متى أعطيتنى ألف درهم فأنت طالق ، أو متى  
ما أعطيتنى ، أو أى وقت أعطيتنى ، أو أى زمان أعطيتنى ، أو  
أى حين أعطيتنى ، كان الحكم فى هذه الالفاظ الخمسة كلها  
على التراخى ، ففى أى وقت أعطته ألف من عاجل أو آجال  
طلقت .

(٢)  
والثانى : ما يميز باقتران العوض به على الفور ، وهو  
لفظا : أن وإذا ، فإذا قال : أن أعطيتنى ألفا فأنت طالق ،  
وإذا أعطيتنى ألفا فأنت طالق ، روعى فى وقوع الطلاق بدفعها  
أن يكون على الفور ، فى الزمان الذى يصح فيه الفور .  
وانما كان كذلك ، لأن إذا ، وإن من حروف الصفات ،  
فإذا اقترن بها العوض صار الحكم له ، وصار من صفاته .

ومن حكم المعاوضات أن يكون قبولها على الفور ، وليس  
كذلك ما قدمناه من الالفاظ الخمسة ، لأنها أسماء صريحة فى  
الوقت فصار حكمها لقوته أغلب من حكم العوض ، فمارت على  
التراخى لتساوى الأوقات فيها ، ومار كالقياس الذى أن قوى  
على تخصيص العموم ، وبيان المجمل ضعف عن مقابلة النص  
وتغيير حكمه .

(١) أى الحال الثانية من أحوال الالفاظ المذكورة .

(٢) أ : ما يميز باقى العوض به .

(٣) فتح العزيز ١٣/١٢٩ .

(٤) ج : على مقابلة النص .

ما يميز مع  
اقتران  
العوض به  
على التراخى

ما يميز مع  
اقتران  
العوض على  
الفور

٤٦/ب فصل (إذا دخلت لم الموضوعة للنفي

على الألفاظ السبعة)

وأما القسم الثالث : وهو أن تدخل على الألفاظ السبعة  
لم الموضوعة للنفي فينقسم أيضا قسمين :

أحدهما : وهو خمسة ألفاظ تصير بدخول لم عليها موجبة  
للفور ، وإن كانت قبل دخولها موجبة للتراخي ، وهي :

متى ، ومتى ما ، وإى وقت ، وإى زمان ، وإى حين .  
فإذا قال : متى لم تدخل الدار فأنت طالق ، أو متى  
ما لم تدخل الدار ، أو إى وقت لم تدخل ، أو إى زمان ، أو  
إى حين لم تدخل الدار فأنت طالق فإنها تكون على الفور ،  
فمتى مر عليها بعد هذا القول زمان يمكنها دخول الدار فيه  
فلم تدخل طلقت .  
(١)

وإنما اختلف حكمها بدخول لم عليها ، لأنها إذا تجردت  
عن لم فالطلاق مشروط بوجود الصفة ، ففي إى زمان وجدت وقع  
بها الطلاق ، فصار على التراخي .  
(٢)

وإذا أدخل عليها لم الموضوعة للنفي صار الطلاق مشروطا  
بعدم الصفة ، وهي معدومة في أول زمان الممكنة ، فلذلك  
صارت على الفور ووقع الطلاق .

والقسم الثانى : وهما لفظتان : إن ، وإذا ، إذا دخل  
عليهما لم الموضوعة للنفي ، فالذى نص عليه الشافعى ونقله  
المزنى هاهنا أنه إذا قال : أنت طالق إذا لم أطلقك ، أو

(١) ج : (الدار) ساقط .

(٢) أ : يمكنه .

(٣) ج : (لأنها) ساقط .

الألفاظ التى  
تصير بدخول  
لم عليها  
موجبة على  
الفور

لماذا اختلف  
حكمها بدخول  
لم عليها؟

ما تادل عليه  
إن وإذا إذا  
دخلت عليهما  
لم الموضوعة  
لنفي

(١) متى مالم أطلقك ، فسكت مدة يمكنه فيها الطلاق طلقت فجعل ذلك على الفور . (٣)

ولو كان قال : ان لم أطلقك لم يحدث حتى يعلم أنه لا يطلقها بموتها ، فجعل ذلك على التراخي ، وفرق بين اذا (٤) وان ، فلاوجه لتسوية أبي على بن أبي هريرة بينهما لمخالفة النص ، وظهور الفرق . (٥)

وأما أبو حنيفة : سوى بين اذا وان في هذا الموضع في حنيفة في المسألة (٦) (٧) أنهما على التراخي لا يقع طلاق الحنث الا أن يفوت طلاق المباشرة بالموت فجعل حكم اذا عنده كحكم ان عندنا . (٨)

- (١) ج : (فيها) ساقط .  
 (٢) أ : فحمل .  
 (٣) فأشارته بقوله : فالذي نص عليه الشافعي ونقله المزني هاهنا هي التي ماتقدم ص ٣٧٣ .  
 (٤) ج : بين اذا واذا .  
 والفرق بين اذا وان هو الصحيح في المذهب ، لأن اذا اسم لزمان مستقبل ، ومعناه أي وقت ، ولهذا يجاب به عن السؤال عن الوقت ، فيقال : متى ألقاك ؟ فتقول : اذا شئت ، كما تقول : أي وقت شئت فكان على الفور ، كما تقول : أي وقت لم أطلقك فأنت طالق ، وليس كذلك ان ، فإنه لا يستعمل في الزمان ، ولهذا لا يجوز أن يقال متى ألقاك ؟ فتقول : ان شئت ، وإنما تستعمل في الفعل ويجاب بها عن السؤال عن الفعل ، فيقال : هل ألقاك ؟ فتقول : ان شئت فيصير معناه : ان فاتني أن أطلقك فأنت طالق ، والفوات يكون في آخر العمر ، وسيذكر المصنف مزيدا من الفروق بينهما .  
 انظر : المذهب ٩٣/٢ ، فتح العزيز ١٣/١٣٥ ، روضة ١٣٣/٨ .  
 (٥) ب : وظهور الفور ، ج : وظهور التفريق .  
 (٦) أ : في أنها .  
 (٧) ج : لا يملح .  
 (٨) وهذا كما قال ، أما رأي صاحبيه أبي يوسف ومحمد فهو كراي الشافعية ، قال صاحب الهداية : وهذا الخلاف فيما اذا لم تكن له نية البتة ، أما اذا نوى الوقت يقع في الحال ، ولو نوى الشرط يقع في آخر العمر .  
 انظر : الهداية ٢٣٥/١ ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٢٩٥/٣ .  
 قال في البحر : ولا يرد عليه ما لو قال : ان لم أدخل الدار فأنت طالق ، حيث يقع بموته لا بموتها ، لأنه يمكنه الدخول بعد موتها ، فلا يتحقق اليأس بموتها فلا يقع الطلاق ، أما الطلاق فإنه يتحقق اليأس عنه بموتها لعدم المحلية .

ومأقاله الشافعى رحمه الله تعالى : من أن اذا فى هذا  
الموضع على الفور ، وان على التراخى ، والفرق بينهما من  
ثلاثة أوجه :

أحدها : وهو فرق أبى حامد المروذى أن اذا موضوع  
لليقين والتحقيق ، وان موضوع للشك والتوهم ، لأنه يحسن أن  
يقال : اذا جاء يوم الجمعة جئتكم ، ولا يحسن أن يقال : ان  
جاء يوم الجمعة جئتكم ، لأن مجيء يوم الجمعة يقين ، وليس  
بمشكوك فيه .

ويحسن أن يقال : ان جاء المطر فى يوم الجمعة أقمت ،  
ولا يحسن أن يقال : اذا جاء المطر فى يوم الجمعة أقمت ، لأن  
مجىء المطر فيه شك وتوهم ، وليس بيقين ، ولذلك قال الله

(١) ب : وهو قول أبى حامد المروذى ، أما ترجمته :  
فهو القاضى أحمد بن بشر بن عامر العامرى المروذى  
الفقيه الأصولى .

قال المراغى فى فتح المبين : وهذا هو الصحيح من أن  
والد المترجم هو : بشر ، وجده عامر ، وقد غلط بعض  
المؤلفين فعكس ، والصواب ما ذكرناه ، وقال : نحن لأنشك  
فى صحة النسب الأول ، لأن أبى النديم وهو أقرب  
المؤلفين عهدا بالمترجم له ، ذكر النسب الذى ذكرناه  
أولا وتبعه الكثيرون من المؤلفين .

وقال : ان المترجم له منسوب الى بلدة (مرو الروذ)  
بفتح الميم ، وسكون الراء الأولى ، وفتح الواو ،  
وتشديد الراء المضمومة ، وبعد الواو ذال معجمة ، وهى  
من مدن خراسان . تفقه على أبى اسحاق المروذى ، وقدم  
البصرة ، ودرس بها ، وتخرج عليه كثير من جلة العلماء  
منهم : أبو اسحاق المهرانى ، وأبو فياض البصرى ،  
وأبو حيان التوحيدى .

وقد ألف فى أصول الفقه : الاشراف على الأصول ، وفى  
الفقه الجامع الكبير الذى يعد عمدة فى مذهب الشافعى  
والجامع الصغير ، وشرح مختصر المزنى ، مات رحمه الله  
تعالى سنة ٣٦٢هـ .

انظر : الفهرست ص ٢٦٨ ، طبقات الفقهاء للشيرازى  
ص ١٢٢ ، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٣٢٧/١-٣٢٨  
طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٢٠٩ ، الفتح  
المبين ١٩٩/١-٢٠٠ .

١٣٥/ج  
الفرق بين  
اذا وان فى  
الدلالة على  
التراخى  
والفوق

الفرق الاول

(١)  
تعالى : {إذا الشمس كورت} لأن تكويرها يقين ، فلما كان اذا  
مستعملا في اليقين والتحقيق ، فاذا مضى زمان المكنة استقر  
حكمه فصار على الفور .

فلما كان ان مستعملا في الشك والتهوهم لم يستقر حكمه  
(٢)  
الا بالفوات فصار على التراخي .

الفرق  
الثاني

(٣) (٤)  
والفرق الثاني : وهو فرق أبي القاسم الداركي : أن  
اذا مستعمل في الاوقات ، وان مستعمل في الاعمال ، ألا ترى لو  
قال رجل : متى تأتيني ؟ يحسن في جوابه أن تقول : اذا شئت  
أو متى شئت ، ولم يحسن في الجواب أن تقول : ان شئت .  
فاذا قال : ان لم أطلقك فانت طالق (كان على التراخي  
لأن الفعل ممكن قبل فواته بالموت ، ولو قال : اذا لم أطلقك  
(٥) (٦)  
فانت طالق) كان على الفور ، لأن وقت المكنة قد مضى .

- 
- (١) أ ، ج : ولذلك قال : {إذا الشمس كورت} . الآية : سورة  
التكوير : آية ١  
(٢) المذهب ٩٣/٢ ، فتح العزيز ١٣/١٣٥ ، روضة الطالبين  
١٣٤/٨ .  
(٣) ب : وهو قول أبي القاسم .  
(٤) هو الفقيه الشافعي الكبير عبد العزيز بن عبد الله بن  
محمد أبو القاسم الداركي - بفتح الدال ، وسكون الالف  
وفتح الراء وبعدها كاف ، وهذه النسبة الى دراك ، وهي  
قرية من قرى أمية ، روى الحديث عن جده لأمه الحسن  
ابن محمد الداركي ، روى عنه أبو محمد الخلال ، وأبو  
القاسم الأزهرى ، والحاكم أبو عبد الله الحافظ  
وغيرهم .  
تفقه على أبي اسحاق المرؤزي ، وتفقه عليه أبو حامد  
الاسفراييني ، قال الشيخ أبو حامد مارأيت أحدا أفقه  
من الداركي ، أقام بنيسابور مدة يدرس الفقه وانتفع  
منه بها خلق كثير ، ثم سار الى بغداد فسكنها ، اشتغل  
الناس عليه بالفقه الى حين توفاه الله تعالى سنة  
٣٧٥ هـ .  
انظر : طبقات الفقهاء ص ١٢٥-١٢٦ ، اللباب في تهذيب  
الانساب ٤٨٣/١-٤٨٤ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣٣٠-٣٣١  
طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٢٠٢ .  
(٥) أ : ما بين القوسين ساقط .  
(٦) المذهب ٩٣/٢ ، فتح العزيز ١٣/١٣٦-١٣٥ ، روضة  
الطالبين ١٣٤/٨ .

والفرق الثالث : وهو فرق أبى الحسن الفرضى : أن اذا  
اسم فكان أقوى عملا ، فلذلك كان على الفور ، وان حرف فكان  
أضعف عملا ، فلذلك كان على التراخى .  
(٢)

الفرق  
الثالث

- (١) ب : قول أبى الحسن الفرضى .  
أبو الحسن هو : محمد بن عبد الله بن الحسن بن اللبان  
الفرضى الفقيه ، سمع أبا العباس الأثرم ، والحسن بن  
محمد بن عثمان الفسوى ، وأبا بكر بن داسة وغيرهم .  
سمع منه القاضي أبو الطيب محمد بن بكر سنن أبى داود  
سماعه من ابن داسة عن أبى داود ، قال الشيخ أبو  
اسحاق : كان ابن اللبان : إماما فى الفقه والفرائض ،  
صنف فيها كتبا كثيرة ليس لأحد مثلها ، وعنه أخذ الناس  
مات سنة ٤٠٢هـ .  
انظر : طبقات الفقهاء ص ١٢٨ ، طبقات الشافعية الكبرى  
١٥٤/٤-١٥٥ .  
(٢) انظر المذهب وما بعده من المصادر السابقة .

٤٦/ج فمل (إذا قال لها : إذا لم أطلقك

فأنت طالق ثم أمسك عن الطلاق)

فإذا تقرر ما ذكرنا من الفرق بين إذا ، وان ، فقال لها : إذا لم أطلقك فأنت طالق ، فمتى أمسك عن طلاقها بعد هذا القول زمانا يمكنه أن يطلقها فيه ، بأن يقول : أنت طالق فقد طلقت ، إلا أن يموت أحدهما عقيب كلامه في الحال من غير فمل يمكنه إيقاع طلاقها فيه ، فلا تطلق ، لأن زمان الممكنة (١) لم يوجد ، والطلاق بعد الموت لا يقع .

١/٤٨

ب/٥٠

ولو قال : ان لم أطلقك فأنت طالق لم تطلق إلا أن يفوته طلاقها بموته ، أو موتها فتطلق حينئذ ، ثم ينظر : (٢) فإن فات الطلاق بموتها وقع الطلاق قبل موتها بزمان يفيق عن قوله فيه : أنت طالق ، ولا ميراث له منها ان كان الطلاق ثلاثا ، وله الميراث ان كان دونها .

وان فات الطلاق بموته وقع الطلاق قبل فوته في آخر زمان قدرته إذا نطق عن قوله فيه ، أنت طالق ، فوقع الطلاق بموته قبل زمان قدرته ، وبموتها قبل زمان الموت ، لأن الطلاق من جهته فسروعي فيه (آخر أوقات القدرة ولم يراع فيه آخر أوقات الموت ، إلا أن بسالموت يعرف) آخر أوقات القدرة ، (٣) (٤) (٥) (٦) (٧)

(١) المذهب ٩٣/٢ ، فتح العزيمز ١٣/١٣٥-١٣٦ ، روضة الطالبين ١٣٤/٨ .

(٢) نفس المصادر السابقة .

(٣) ب : ولا ميراث له منهما .

(٤) أ : قبل وقته .

(٥) أ : أوقات الموت .

(٦) أ : (ولم يراع فيه آخر أوقات الموت) ساقط .

(٧) ب : ما بين القوسين ساقط .

ولو قال : ان لم أطلقك فأنت طالق

فإن فات الطلاق بموتها فما الحكم؟

وان فات الطلاق بموته فما الحكم؟

وتكون كالمبتوتة في المرض فترشه ، وان كان الطلاق ثلاثا على  
قول من يورث المبتوتة .

فان قيل : فاذا وجب وقوع الطلاق بالموت ، فهلا منعتم  
من وقوعه ، كما لو قال لها : اذا مت فانت طالق فمات لم  
تطلق ؟  
(٢)

قيل : لان تعليق الطلاق بالموت توجد فيه الصفة بعد  
زوال ملكه بالموت ، فلذلك لم يقع ، وليس كذلك في مسألتنا  
لانها صفة توجد في حال الحياة ، وان علم فواتها بالموت  
فلذلك وقع .

---

(١) ب : واذا كان الطلاق .  
(٢) ج : لها ساقط .

٤٦/د فصل (لو قال لها: كلما لم أطلقك فأنت طالق)

ثم يتفرع على هذه المسألة أن يقول لها : كلما لم أطلقك فأنت طالق ، فإذا مضى عليها بعد هذا القول ثلاثة اوقات يمكنه في كل وقت منها أن يقول لها فيه : أنت طالق ، فقد طلقت ثلاثا ، لأن كلما موضوعة للتكرار ، فإذا مضى الوقت الاول طلقت واحدة ، ثم اذا مضى الوقت الثانى وهى مدخول بها طلقت ثانية ، فإذا مضى الوقت الثالث طلقت ثلاثا . ولو كانت غير مدخول بها لم تطلق الا واحدة ، لأنها (١) قد بانث بها ، وهكذا لو كانت مدخولا بها (٢) وضعت حملها بعد الوقت الاول ، وقبل دخول الوقت الثانى لم تطلق غير الاولى ، لأنها قد بانث بعدها لوضع الحمل فلم يقع عليها طلاق . (٣)

ولو كانت مدخولا بها فخالعها فى الوقت الاول طلقت بالخلع دون الحنث ، ولا يقع عليها بدخول الوقت الثانى والثالث طلاق ، لأن المختلعة بانث لا يلحقها طلاق . والله أعلم . (٤)

- 
- (١) واحدة بعد واحدة ، لأن معناه : كلما سكت عن طلاقك فأنت طالق ، وقد سكت ثلاث سكحات طلقت ثلاثا .  
 انظر : المهذب ٩٣/٢ ، فتح العزيز ١٣٦ل/١٣ ، روضة الطالبين ١٣٤/٨ .
- (٢) ب : ولو كان .  
 ب : ما بين القوسين باق .
- (٣) انظر : المهذب ٩٣/٢ ، فتح العزيز ١٣٦ل/١٣ ، روضة الطالبين ١٣٤/٨ .
- (٤) انظر : فتح العزيز ١٣٦ل/١٣ ، روضة الطالبين ١٣٤/٨ .

٤٦هـ فصل (واذا قال لها : ان لم أطلق

اليوم فانت طالق اليوم)

واذا قال لها : ان لم أطلقك اليوم ، فانت طالق اليوم  
فلم يطلقها في اليوم حتى مضى لم تطلق ، لأن مضى اليوم شرط  
في وقوع الطلاق فيه ، ولا يقع الطلاق فيه بعد مضيه لامتناع  
صفته .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>  
<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) أ : (فيه) ساقط .  
(٢) ج : (فيه) ساقط .  
(٣) هذه المسألة فيها وجهان :  
الوجه الأول ما ذكره المصنف .  
والوجه الثاني : يقع الطلاق . وهو قول أبي حامد  
الاسفراييني ، لأن قوله : ان لم أطلقك اليوم معناه :  
ان فسأتى طلاقك اليوم ، فإذا بقي من اليوم ما لا يمكنه  
أن يقول فيه : أنت طالق فقد فاته وقوع الطلاق في  
بقيته .  
وذكر النووي ان الوجه الأول لابن سريج وغيره ، واختار  
قول أبي حامد الاسفراييني .  
انظر : المهذب ٩٧/٢ ، روضة الطالبين ١٢٤/٨ .

٤٦/و فصل (لو قال من له أربع زوجات :

أمكن وقع عليها طلاقى فصواحبها

طوالق ، ثم طلق واحدة )

ولو قال وله أربع نسوة : أمكن وقع عليها طلاقى

(١)

فصواحبها طوالق ، ثم طلق واحدة منهن فطلق كلهن ثلاثا ثلاثا

لأن طلاقه للواحدة موقع على كل واحدة منهن طلقة واحدة ،

ووقع هذه الواحدة على كل واحدة منهن موقع للطلاق على ١٣٦/ج

(٢) (٣)

صواحبها ، ومن ثلاث فطلقن كل واحدة منهن ثلاثا .

---

(١) ج : (كلهن) ساقط .

(٢) أ : وهي ثلاث كل واحدة ثلاث ، ج : وهي ثلاث كل واحدة ثلاثا .

(٣) انظر : المذهب ٩٤/٢ ، كفاية النبيه ١٧٢/٨ .

## (٤٧) مسألة (تعليق الطلاق على قدوم انسان وأقسامه)

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولو قال : أنت طالق اذا قدم فلان ، فقدم به ميتا ، او مكرها لم تطلق لانه  
(١)  
لم يقدم .

وهذا صحيح . اذا قال لها : اذا قدم زيد فانت طالق فلا يخلو قدوم زيد من اربعة اقسام :

احدها : ان يقدم بنفسه مختارا للقدوم ، عالما  
باليمين ، فالطلاق واقع ، سواء قدم من مسافة بعيدة تقصر في مثلها الملة ، او من مسافة قريبة لا تقصر في مثلها الملة ، لانه في الحالين قادم ، وسواء كان صحيحا او مريضا ، لانه قد فعل القدوم بنفسه .

والقسم الثانى : ان يقدم بزيد ميتا او مكرها محمولا  
فلاطلاق عليه ، لانه جعل صفة الطلاق فعل زيد للقدوم ، فاذا اقدم بزيد ميتا او مكرها ، فهو مفعول به وليس بفاعل ، فلم توجد صفة الطلاق فلم يقع .  
(٢)

والقسم الثالث : ان يقدم زيد بنفسه مكرها ، مخوفا ،  
غير مختار ففى وقوع الطلاق قولان :  
(٣)

احدهما : يقع لوجود القدوم منه فاستوى فيه المكره والمختار .

والقول الثانى : لا يقع لعدم القصد فاشبه المحمول .  
وهكذا حكم الاكراه على الاكل والفطر على هذين القولين .  
(٤)

(١) فى النسخ الثلاث وفى مختصر والمزنى (لانه لم يقدم) ساقطة ، ونص فى الام ما أثبتناه .  
انظر : الام ١٦٨/٥ ، مختصر المزنى ص ١٩٣ .  
(٢) ب : سوا ان .  
(٣) المذهب ٩٧/٢ .  
(٤) المذهب ٩٧/٢ ، حلية العلماء ٩٧/٨ .  
(٥) أى أكل الميتة ، والافطار فى نهار رمضان .

القسم  
الرابع  
وهو على  
مربين

والقسم الرابع : أن يقدم زيد وهو غير عالم بيمين الحالف ، أو علم بها فقدم ناسيا لليمين فهذا على مربين : أحدهما : أن لا يكون القصد باليمين منع زيد من القدوم اما لأن زيدا سلطان لا يمتنع من القدوم بيمين هذا الحالف ، أو يكون مجنوناً ، أو صغيراً لا قصد له ، فالطلاق هاهنا واقع بقدومه ، لأنه طلاق بمصفة محضة لا يراعى فيها القصد ، وقد وجدت فوقع بها الطلاق ، كما لو قال : إذا دخل الحمار هذه الدار أو طار الغراب فانت طالق ، فدخل الحمار ، وطار الغراب ، وقع الطلاق ، وإن كان من غير ذى قصد . (١)

والضرب الثانى : أن يقدم الحالف بيمينه منع زيد من قدومه ، لأنه ممن يقبل قوله ، أو يمتثل أمره ، فهذه يمين محضة ، وفى وقوع الطلاق بها بقدوم زيد من غير قصد ولا علم قولان :

(٣)

من حنث الناسى فى قول البغداديين .

وقال البصريون من أصحابنا : يحنث قولاً واحداً ، لأن القصد انما يراعى فى فعل الحالف ، لا فى فعل المحلوف عليه ، لأن الحالف لابد أن يكون ذا قصد فجاز أن يراعى القصد فى أفعاله ، وقد يجوز أن يكون المحلوف عليه غير ذى قصد فلم يراع القصد فى أفعاله . والله أعلم . (٤)

ب/٥١

(١) نفس المصدين السابقين .

(٢) أ : يمثل أمره .

(٣) أى من باب حنث الناسى فيمن حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ففيه قولان :

الأول : لا يحنث وهو الصحيح فى المذهب لحديث : " إن الله تجاوز عن أمتى - وفى رواية - وضع الله عن أمتى الخطأ والنسيان ، وما استكروها عليه " . رواه ابن ماجه ٦٥٩/١ والبيهقى فى سننه ٣٥٦/٧ ، ٣٥٧ .

هذا هو القول الأول ، وهو يدل على عدم وقوع الطلاق .

انظر : المذهب ١٤٠، ٩٧/٢ .

الثانى : يحنث ، لأنه فعل ما حلف عليه فيحنث ، انما يعتبر فى اليمين فعل الحالف ، لأن حال المحلوف عليه لا تغير باليمين .

انظر : المذهب ١٤١/٢ ، روضة الطالبين ٧٥، ٢١/١١ .

## (٤٨) مسألة (تعليق الطلاق على رؤية انسان)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : ولو قال : اذا  
 رأيت زيدا فرائه في تلك الحال حنث .<sup>(١)</sup>

وهذا صحيح ، لأنه اذا قال : اذا رأيت زيدا فانت طالق  
 فقد علق طلاقها برؤيتها لزيد ، فاذا رآته ميتا ، أو مجنونا  
 أو مكرها محمولا وقع الطلاق لوجود الرؤية منها ، فحصلت صفة  
 الحنث ووقع بها الطلاق .

فلو كان زيد في مقابلة مرأة فاطلعت في المرأة فرأت  
 صورة زيد فيها ، أو اطلعت في الماء ، وزيد في مقابلة  
 الماء فرأت صورته فيها لم تطلق ، لأنها لم تره ، وانما رأت  
 مثاله ، وصار كرؤيتها لزيد في المنام ، فإنه لا يقع بها طلاق<sup>(٢)</sup>  
 فان رأت زيدا من وراء زجاج شفاف لا يمنع من مشاهدة  
 ما وراءه فان كان حائلا وقع الطلاق بخلاف رؤيته في المرأة ،  
 لأنها رأت هاهنا جسم زيد ، ورأت في المرأة مثال زيد ،  
 ولا يكون الزجاج الحائل مع وجود الرؤية من ورائه مانعا له<sup>(٣)</sup>  
 منها . والله أعلم بالمواب .

(١) ب : اذا رأيت ، وهي توافق ما في المختصر ، والضمير  
 عائد الى ما ذكر في المسألة قبلها في ص ٣٨٧ ، الا أن  
 التصريح بالاسم الظاهر أولى لطول الفصل بين الضمير  
 والعائد اليه .  
 (٢) مثله لو رأت صورته في الصحف والمجلات وغيرها .  
 (٣) المهذب ٩٨/٢ .

حكم ما لو  
 رآته ميتا  
 أو مجنونا  
 أو مكرها  
 محمولا

ولورأته في  
 مقابلة مرأة  
 أو في الماء  
 فرأت صورته

ولورأته من  
 وراء زجاج  
 شفاف ولو  
 كان حائلا

(٤٩) مسألة (فيمن حلف على نفى فعل فوجد

الفعل بغير قصد ولا اختيار)

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : ولو حلف لاتأخذ مالك على فأجبره السلطان ، فأخذ منه المال حنث ، وان قال (١) لأعطيك لم يحنث .

ولهذه المسألة مقدمة هي : فيمن حلف على نفى فعل ، فوجد الفعل بغير قصد ولا اختيار ، اما على وجه الاكراه ، واما على وجه النسيان ، فاليمين على ضربين :

أحدهما : أن تكون معقودة على نفى فعل الحالف .

والثاني : أن تكون معقودة على نفى فعل غير الحالف .

فان كانت على نفى فعل الحالف ، فصورتها في الطلاق أن

يقول : ان دخلت الدار فأنت طالق .

فهل يكون قصد الدخول معتبرا في حنثه أم لا ؟ على

فهل يكون  
قصد الدخول  
معتبرا في  
حنثه ؟

قولين :

وان كانت على نفى فعل غيره فهو أن يقول : ان دخل زيد

الدار فأنت طالق ، فقد اختلف أصحابنا فيه :

فذهب البغداديون منهم : الى أن قصد زيد للدخول ، هل

يكون معتبرا في الحنث أم لا ؟ على قولين ، كما يكون في فعل

الحالف على قولين .

وذهب البصريون الى أن القصد في فعل المحلوف عليه غير

معتبر في الحنث قولا واحدا ، وان كان اعتباره في فعل

الحالف على قولين .

(١) مختصر المزني ص ١٩٣ .

(٢) أ : (أن يقول) ساقط .

والفرق بينهما ما قدمناه : من أن اليمين لا تكون إلا من  
ذی قصد فجاز أن يكون القصد في فعله معتبرا .  
(١)  
وقد يكون على غير ذی قصد فلم يكن القصد في فعله  
(٢)  
معتبرا .

وظاهر كلام الشافعي هاهنا أشبه بما قاله البصريون ،  
لأنه قال : ولو حلف لا تأخذ مالك على فاجبره السلطان فأخذ  
منه المال حنث . ولو قال : لا أعطيك لم يحنث ، فحنثه مع فقد  
القصد من المحلوف عليه ، ولم يحنث مع فقد القصد من الحالف  
(٣)  
ولو استوى القولان فيهما لسوى في الحنث بينهما .

- 
- (١) ب : (ذی) ساقط .  
(٢) وقد تقدم في هذا المعنى ص ٣٨٧-٣٨٨ .  
وهو ما أشار إليه بقوله : "والفرق بينهما ما قدمناه " .  
(٣) لعنه بقصد بقوله : لا تأخذ مالك" وقول : لا أعطيك .

## ١/٤٩ فصل (الحلف بالطلاق على صاحب دين

عليه أنه لا يأخذ ماله عليه)

(١)

فإذا تقرر ما ذكرنا ، فقد ذكر الشافعي - رحمه الله

تعالى - في هذه المسألة فصلين :

فلمصاحب  
المال في  
أخذ حقه  
خمس أحوالأحدهما : أن يحلف بالطلاق على صاحب دين عليه أنك  
لا تأخذ مالك على فمار المال اليه ، فله فيه خمسة أحوال :  
(٢) (٣) (٤)الحال  
الأولىأحدها : أن يأخذ المال بنفسه مختاراً لأخذه ، فالطلاق  
واقع ، سواء دفعه الحالف مختاراً ، أو مكرهاً ، أو أخذ  
المال بنفسه سرا ، أو جهرا ، لأن الحنث معلق بالأخذ ، وقد  
وجد في هذه الأحوال كلها .وهكذا لو أخذ المال من وكيله ، أو من متطوع عنه  
بالقضاء حنث بوجود الأخذ ، إلا أن يكون الحالف قال : لا تأخذ  
منى مالك على ، فإذا أخذه من غيره لم يحنث .والحال  
الثانيةوالحال الثانية : أن يأخذ وكيله ، فلاحنث على الحالف  
لأن المحلوف عليه لم يأخذ المال ، وإنما أخذه وكيله ، فلم  
توجد صفة الحنث ، وسواء أخذه الوكيل بأمره أو غير أمره .  
(٥) (٦)والحال  
الثالثةوالحال الثالثة : أن يأخذ المال عوضاً ، أو حوالة ،  
فلاحنث عليه أيضاً ، لأنه قد أخذ بدل المال ، ولم يأخذ عين  
المال ، فلم توجد صفة الحنث .

(١) ب : ما وصفناه ، ج : ومفنا .

(٢) ب : خمس .

(٣) أ : فله فيه ثلاثة أحوال ، لكنه ذكر الأحوال الخمسة  
كلها .

(٤) أ : (نفسه) ساقط .

(٥) ب : (أو غير أمره) ساقط .

(٦) أ : (عرفنا) .

والحال الرابعة : أن يسأخذ السلطان المال ويضعه في  
 حوز صاحب الدين ، أو في حجره ، فلاحث أيضا ، إلا أن  
 يستأنف المحلوف عليه أخذ ذلك من حوزة ، أو حجره فيجث  
 الحالف حينئذ لوجود الأخذ الآن .

والحال الخامسة : أن يخوفه السلطان فيأخذ المال  
مكرها ، فعلى ما ذكر من اختلاف أصحابنا :  
(٢)  
فعلى مذهب البغداديين يكون حنث الحالف على قولين ،  
(٣)  
تسوية بين عدم القصد من المحلوف عليه ، وبين عدمه من  
الحالف .

وعلى مذهب البصريين : يحنث الحالف قولاً واحداً ، لأن القصد لايراعى من غير الحالف ، وقد وجد فوجب أن يقع الحنث.

(۱) ج : علیہ  
(۲) هل یكون  
(۳) ا : وبین علمہ

## ٤٩/ب فصل (الحلف بالطلاق على صاحب دين

أنه لايعطيه ماله)

- والفصل الثانى : أن يحلف بالطلاق أن لايعطيه ماله ، سبعة أحوال  
 (١) فله فى أخذ المال منه سبعة أحوال :  
 أحدها : أن يدفعه اليه بنفسه مختارا فيحنث ، سواء  
 (٢) أخذ المال منه باختياره ، أو غير اختياره ، لأن الحنث معلق  
 بالعطاء ، دون الأخذ ، وقد وجد فوق الحنث .  
 والحال الثانية : أن لايدفع إليه شيئا ، فلايقع الحنث ،  
 (٣) لأنه لم يوجد شرطه .  
 والحال الثالثة : أن يدفع المال الى وكيله فلايحنث ،  
 ٥٣/ب سواء أخذه الوكيل بأمره ، أو غير أمره ، لأنه أعطى غيره  
 ولم يعطه .  
 والحال الرابعة : أن يتولى وكيله دفع المال اليه ،  
 (٤) فلاحنث ، سواء دفع الوكيل بأمره ، أو غير أمره ، لأن المعطى  
 غيره .  
 (٥) والحال الخامسة : أن يعطيه المال عوفا ، أو حوالة  
 فلايحنث ، لأنه أعطى بدل المال ، ولم يعط المال .  
 والحال السادسة : أن يأخذه السلطان من ماله جبرا  
 فيعطيه فلاحنث ، كدفع الوكيل .

(١) أ : ذكر أنها سبعة أحوال ، وعندما بدأ يعدد ذكر ستة أحوال فقط .

ج : ذكر ستة أحوال إجمالاً وتفصيلاً ، ولم يذكر فى النسختين ، الحال الثانية التى ذكرناها .

(٢) أ ، ج : باختيار .

(٣) أ ، ج : الحال الثانية كاملة ساقطة .

(٤) ج : دفع الى الوكيل .

(٥) أ : عرضها .

والحال السابعة : أن يخوفه السلطان على دفعه فيعطيه  
الحال  
السابعة  
(١)  
اياها مكرها ، ففي حثه قولان .

---

(١) قول : انه يحث باعتبار انه باشر الاعطاء ، وان كان  
مجبورا .  
والقول الثانى : انه لا يحث ، لانه مكره ومجبر من قبل  
السلطان .